



344
أكتوبر
2007

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

الاستبعاد الاجتماعي

محاولة للفهم

تحرير: جون هيلز جوليان لوغران
دافيد بياشو

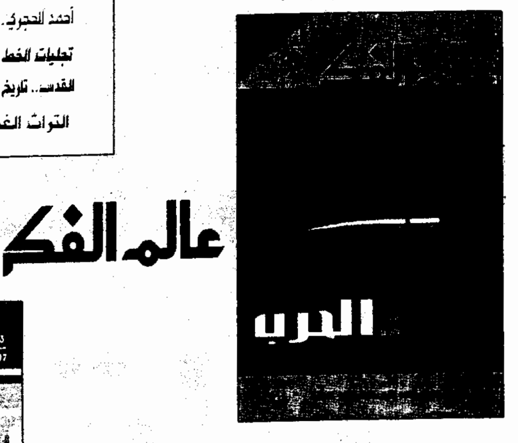
ترجمة وتقديم: أ. د. محمد الجوهري

إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب





الفنون



عالم الفكر



عالم المعرفة

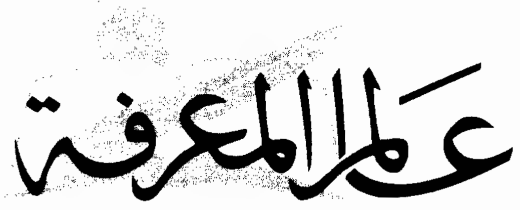


الثقافة العالمية



إبداعات عالمية

الإصدارات الدورية



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923-1990

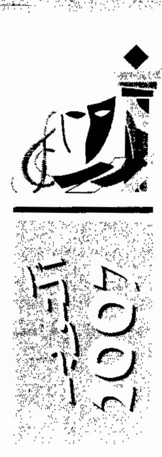
344

الاستبعاد الاجتماعي

محاولة للفهم

تحرير: جون هيلز جوليان لوغران
دافيد بياشو

ترجمة وتقديم: أ . د . محمد الجوهري



المحتوى

المحتوى
المحتوى

وبذلك تجهر هذه المدرسة بنظرتها إلى علم الاجتماع بوصفه نشاطا نقديا. ولهذا أيدت دعوة رايت ميلز إلى أهمية الخيال السوسيولوجي في البحث الاجتماعي وفي الكتابة الاجتماعية. وقد قدم غيدنز ـ أستاذ مؤلفي هذا الكتاب ومرشدهم الفكري ـ صياغة حديثة لهذ الخيال السوسيولوجي تقوم على أبعاد ثلاثة: أولها الإفادة من التجربة الاجتماعية على امتداد التاريخ، وثانيها التعلم من التجارب الاجتماعية للآخرين (المختلفين عنا). أي أن ممارسة الخيال السوسيولوجي هي التي ستمكننا من التحرر من القيود الصارمة التي تحصرنا في حدود التفكير في ضوء نوع من المجتمع الذي نعرفه (أي الغربي) والآن فقط (أي الصناعي المعاصر).

ومن شأن مراعاة هذين البُعدين أن تقودنا إلى الجناح الثالث للخيال السوسيولوجي، وهو النظر ـ عند بحث أي موضوع ـ إلى آفاقه المستقبلية. فعلينا كما يقول غيدنز أن نعي المستقبلات البديلة المتاحة لنا. فالخيال السوسيولوجي ـ في بُعده الثالث ـ ينصهر كلية مع مهمة علم الاجتماع في الإسهام في نقد الأشكال الاجتماعية القائمة.

وهذا النقد لا يقوم على التأمل، أو الشطح الفكري، أو التوجهات الطوباوية (الخيالية أو المثالية) أيا كان مصدر إلهامها، بل يقوم على الرصد العلمي للواقع والتحليل العلمي الناقد. ومن خلال فهمنا للأشكال الاجتماعية التي توارت من الماضي، ولتلك الأنماط من الحياة الاجتماعية المختلفة جذريا عن الأنماط الحديثة الناتجة عن عمليات التغير الاجتماعي الراهنة، يمكن أن نساعد ـ كما تؤكد هذه المدرسة الفكرية ـ في إنجاز مهام علم الاجتماع كنظرية نقدية. فعلم الاجتماع يطرح سؤالا مؤداه: ما هي أنماط التغير الاجتماعي الممكنة والمرغوبة، وكيف يمكن أن نجاهد من أجل تحقيقها؟

هذا هو الإطار الفكري الذي استلهمه واضعو هذا الكتاب، وهي نظرة نأمل أن نفيد منها في تأمل واقعنا، وتدبر البدائل المستقبلية لتعظيم إيجابياته وتقليل سلبياته.

غيدنز رائد دراسة الاستبعاد

على أن دور غيدنز لم يقتصر على هذه الريادة الفكرية العامة، ولكنه ـ ببصيرته النافذة وفكره الثاقب ـ لفت الانتباه مبكرا إلى قضية الاستبعاد الاجتماعي، حيث نبهنا إلى وجود شكلين للاستبعاد في المجتمعات المعاصرة

بلغا درجة فائقة من الوضوح والتبلور، الأول هو استبعاد أولئك القابعين في القاع، والمعزولين عن التيار الرئيسي للفرص التي يتيحها المجتمع. أما الشكل الثاني ـ عند القمة ـ فهو الاستبعاد الإرادي، أو هو ما أسماه غيدنز «ثورة جماعات الصفوة»، حيث تنسحب الجماعات الثرية من النظم العامة، وأحيانا من القسط الأكبر من ممارسات الحياة اليومية. إذ يختار أعضاؤها أن يعيشوا بمعزل عن بقية المجتمع. وبدأت الجماعات المحظوظة تعيش داخل مجتمعات محاطة بالأسوار، وتنسحب من نظم التعليم العام، والصحة العامة...إلخ، الخاصة بالمجتمع الكبير.

وقد اهتم الفصل الثاني من كتابنا هذا بكلا شكلي الاستبعاد، وبذلك يلفت نظرنا إلى الاستقطاب الذي أحدثته عولمة الاقتصاد على المستوى الطبقي، حيث عملت على إضعاف الطبقة الوسطى (أو حتى تدميرها أحيانا) وخلفت المجتمع يعاني الاستقطاب الحاد بين طبقة عليا كثيرة القوة والنفوذ قليلة العدد، وطبقة أدنى (هي غالبية الناس) كثيرة العدد قليلة الحول والمال.

الاستبعاد والمساواة

تداول الفكر الإنساني، على مدى العصور، ثم العلم الإنساني والاجتماعي في العصور الحديثة قيمة المساواة وأهميتها، وحلمت الشعوب بالعدل الاجتماعي. وأدخلت ذلك في مذاهبها ورؤاها الطوباوية، ثم في فلسفاتها ونظمها الدينية والأخلاقية والقانونية. ومازالت المساواة ومازال العدل بعيدين عن الواقع وعن الناس.

ولكن العلم الاجتماعي المعاصر وضع أيدينا على معنى ملموس للعدل ومؤشر صادق للمساواة: المساواة هي اندماج الناس في مجتمعهم على أصعدة: الإنتاج، والاستهلاك، والعمل السياسي، والتفاعل الاجتماعي. واللامساواة هي الاستبعاد أو الحرمان أو الإقصاء عن هذه المشاركة.

وما لم نربط مفهومنا للاستبعاد بفكرة المساواة الاجتماعية بوصفها لب عملية الاندماج ومن ثم نفيا للاستبعاد، ما لم نفعل ذلك نكون بصدد خلط وقصور في الفهم على الصعيد السياسي والصعيد العلمي على السواء. من هنا يؤكد كتابنا هذا أن الحكومة التي تتظاهر بأنها مهتمة بالاستبعاد الاجتماعي، ولكنها لا تبالي بعدم المساواة الاجتماعية، هي ـ بتعبير مهذب ـ



حكومة تعاني من الخلط واضطراب الرؤية. فالحقيقة التي أكدها مؤلفو الكتاب أن في مقدور السياسة الاجتماعية العامة أن تؤثر بوضوح في ما تحدثه أي درجة من عدم المساواة في مقدار الاستبعاد الاجتماعي وحدته.

ويشرح كتابنا - بكل تفصيل - أنه لم يستطع أي مجتمع معاصر أن يقترب بقوة من إعمال مبدأ العدالة بوصفها الفرصة المتكافئة إعمالا تاما. وإن كانت البشرية قد حققت قدرا من التقدم في هذا المضمار بالقياس للمعايير التاريخية. وهو أمر ليس عارضا أبدا لأن تاريخ العالم لم يشهد إلا قلة ضئيلة من المجتمعات التي اعترفت بتكافؤ الفرص كمطمح يتعين التطلع إليه. ومادامت فكرة العدالة بوصفها الفرصة المتكافئة أصبحت تعد محكا للسياسة الاجتماعية العامة، فمن المحتمل أن يكون للاعتراف بالإخفاق في تحقيق هذه الفكرة في مجال معين أبعاد سياسية مهمة وحاسمة.

وتؤكد بريان باري في هذا الكتاب أن الاستبعاد الاجتماعي يتعارض مع مبدأ الفرص المتكافئة من ناحيتين على الأقل: أولاهما أن الاستبعاد يؤدي إلى وجود فرص تعليمية ومهنية غير متكافئة، والثانية أن الاستبعاد يشكل - واقعيا - إنكارا للفرص المتكافئة على صعيد المشاركة السياسية.

دراسة الاستبعاد ثمرة توجه إنساني متقدم

من هنا نتبين أن الاهتمام بدراسة الاستبعاد الاجتماعي إنما يصدر عن توجه إنساني متقدم: يُعلي من قيمة الإنسان الفرد، ويجاهد لكيلا يقع هذا الفرد ضحية لتطور المجتمع الذي يعيش فيه.

وكلنا يعلم أن السياسات الاقتصادية - الاجتماعية قد اجتازت في تطورها المعاصر مراحل متباينة، وبدلت أهدافها وغيرت من خططها وبرامجها مرات كثيرة، فسعت أولا إلى تراكم الثروة، وحددته هدفا للمجتمع ورأت فيه سعادة الفرد وسعادة المجموع. ثم تبينت أن المال وحده دون قيم توجهه وعلم يرقّيه وصحة تعرف كيف تفيد منه سيكون نجاحا منقوصا. من هنا اتجهت إلى تنمية البشر: برفع مستواهم المعرفي والصحي والأخلاقي... إلخ، باعتبار ذلك أساس كل نهضة وشرط كل سعادة. ولكن غياب العدالة وتفاقم اللامساواة في الانتفاع بثمرات ذلك شدها يسارا مرة، ويمينا مرات. وعادت أخيرا لتستعيد بُعدها الإنساني، وتركز على تحقيق السعادة للجميع.

وبريطانيا ذات تراث عريض وممتد في دراسات المجتمع ذات التوجه الإنساني، فيها عاش ماركس وألف كتبه (وإن لم تُنبت بذرته ثمارا على الأرض البريطانية ولا الأوروبية)، وفيها ترعرعت الاتجاهات الاشتراكية المعتدلة ذات التوجهات الإصلاحية (يكفي أن نذكر الحركة الفابية)، وهي كذلك صاحبة التراث الأوفر والأثرى في دراسات الفقر والحرمان: راونتري، وبفردج، وتاونسند، وكثيرون غيرهم. لذلك لا يفاجئنا أن تنبعث دراسة الاستبعاد الاجتماعي المعاصرة من الأرضية الخصبة لعلم الاجتماع البريطاني.

الاستبعاد مؤشر للبنية الاجتماعية

موضوع الاستبعاد الاجتماعي، الذي هو نقيض الاندماج أو الاستيعاب، موضوع حيوي وكاشف لطبيعة البنية الاجتماعية في أي مجتمع. فالاستبعاد ليس أمرا شخصيا، ولا راجعا إلى تدني القدرات الفردية فقط بقدر ما هو حصاد بنية اجتماعية معينة ورؤى محددة ومؤشر على أداء هذه البنية لوظائفها. وهو ليس موقفا سياسيا فقط، ولا طبقيا... إلخ، ولكنه جماع كل ذلك. وهو ليس شأن الفقراء وحدهم، ولا همّ الأغنياء وحدهم، وإنما هو مشكلة الجميع، وليس أمامهم سوى تقليل الاستبعاد وتعظيم الاندماج وتحقيق الاستيعاب أي: المواطنة الحقة.

ومع أن الكتاب يوضح مرارا أن الاستبعاد الاجتماعي ظاهرة متميزة عن الفقر، ومتميزة كذلك عن عدم المساواة الاقتصادية، إلا أنه ينبهنا بكل الوضوح إلى الرابطة بين الدخل والاستبعاد الاجتماعي، لأنها رابطة ليست مباشرة وبادية للعيان، ولكنها تنشأ عبر معايشة مصير مشترك، من خلال المشاركة في المؤسسات ذات الطابع العام.

ورفع مستوى الخدمات والمرافق العامة كالمدارس والمؤسسات الصحية وغيرها، وتقديمها مجانا لجميع المنتفعين يمكن أن تخفف من خطورة التفاوت في الدخول الشخصية. ولكن كتابنا يشدد هنا على شرط تقديم تلك الخدمات بمستوى واحد وبجودة عالية إلى الحد الذي يجعل هذه المؤسسات المجانية هي الوحيدة التي يلجأ إليها أغلب السكان، ويعتمدون عليها. ليس هذا فقط، بل إن توافر المسكن الملائم شرط مادي حاسم للانخراط في الشأن العام وتجنب الاستبعاد. ولم يعد الأمر مجرد مكان إيواء، وإنما هو عنوان محدد تسهل المراسلة عليه، وهاتف هو الأداة الأساسية للتواصل والتفاعل...إلخ (انظر الفصل الثاني).

وهذا الفهم للاستبعاد الاجتماعي يؤكده ويقيم الدليل عليه الكتاب الذي بين يدي القارئ، إذ يتناول الاستبعاد بوصفه حرمانا مستمرا وليس شأنا عارضا، وبوصفه أزمة متعددة الأبعاد والمكونات تنطوي على: حرمان من المشاركة في مجالات العمل والإنتاج، ومن الاستهلاك الحقيقي الذي تتطلع إليه الكثرة، ومن المشاركة في الاهتمام بالشأن العام (أو الممارسة السياسية اليومية)، وأخيرا من كثير من عمليات التفاعل الاجتماعي.

ثانيا: دلالات هذا الكتاب

في تقديري أن هذا الكتاب يهم كل عربي وكل شرقي، بل وكل من ينتمي إلى العالم الثالث. والمدهش في الأمر أنه لم يؤلفه أي من أبناء مجتمعات المعاناة، وإنما وضعه علماء من الغرب المتقدم، الغرب الذي قطع شوطا بعيدا على طريق تنفيذ شعار الثورة الفرنسية: الحرية والإخاء والمساواة. وإن شئنا الدقة هو الغرب الذي حقق الوفرة، ورسخ الديموقراطية، وعرف أكثر منا معنى المواطنة، أي الفرد المنتمي إلى مجتمعه والمندمج فيه والقابض على تصريف أمور حياته بيديه.

ولكني ألاحظ أن الغرب لم يتقدم بسبب هذا فقط ـ على الرغم من أهميته ـ وإنما تقدم لأن علماءه ومفكريه وساسته مافتئوا يتابعون مجتمعهم بأساليب العلم الدقيقة الموضوعية، ويرصدون صحته وعلله، لا تأخذهم العزة بالإثم ولا يركبهم غرور التقدم، ولا يستصغرون مشكلة مهما كانت، فمعظم النار من مستصغر الشرر.

وجهد أولئك العلماء ليس جهدا تطوعيا أو عملا خيريا ـ يؤخذ أو يترك ـ ولكنه جهد منظم ومؤسس ومتناسق كل التناسق مع صانعي السياسة الاجتماعية والقائمين على الحكم. نعم.. فولي الأمر في المجتمع المتقدم يؤمن بالمعرفة العلمية، ويجل أصحابها، ويفسح لهم إلى جواره حيث يلقون عليه مشورتهم التي هي دَيْن العلم وحق المواطنة عليهم.

هذا بالضبط هو ما جرى بالنسبة إلى هذا الكتاب، فمع أن موضوع الاستبعاد الاجتماعي قد لفت الانتباه بقوة أخيرا في بريطانيا، إلا أنه بات يشكل ـ منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين ـ جزءا من المناقشات الدائرة عن السياسة الاجتماعية البريطانية. وقد كلف مؤتمر القمة الأوروبية في لشبونة الدول الأعضاء فيه باتخاذ سياسة تعزيز التماسك والاندماج الاجتماعيين بوصفه هدفا استراتيجيا.

وهكذا دخل مفهوم الاستبعاد الاجتماعي مباشرة في العملية السياسية للحكومة البريطانية بعد أن قامت حكومة حزب العمال برئاسة بلير عام ١٩٩٧ بإنشاء «وحدة الاستبعاد الاجتماعي» للتنسيق بين الوزارات المعنية. في الوقت نفسه أسس مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية «مركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي». واتجه المركز بطبيعة الحال إلى إجراء حوار موسع حول الموضوع على صعيدين: الكتابة العامة، والبحث العلمي الرصين. وهذا الكتاب واحد من الثمرات اليانعة لعمل ذلك المركز. وجميع المشتركين في تأليفه مرتبطون بمركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي. وتراني أؤكد على هذه التفاصيل التي تجسد لنا حجم التلاحم بين السياسة الاجتماعية الرشيدة، والبحث العلمي الملتزم اجتماعيا، واللقاء المستمر بينهما لرسم السياسات واقتراح البرامج. هل يمكن أن يفيد بلادنا هذا الحوار العلني والمتصل بين صانعي السياسة وعلماء المجتمع؟

ما جدوى دراسة تجارب الآخرين: قد يقول قائل: وما حاجتنا إلى أن نشغل أنفسنا بقضايا ومشكلات التطور الاجتماعي عند أقوام آخرين؟ يكفي ما نحن فيه، وعلينا أن نتأمله، وندرسه، ونبحث لأنفسنا عن طريق جديد. وأقول لهؤلاء: نحن في بلاد العالم النامي، وفي القلب منه عالمنا العربي، نحيا اليوم في خضم عمليات تطوير وتنمية اجتماعية. ونحن سائرون مع السائرين ـ شئنا أم أبينا ـ في ظلال تيارات العولمة، ولن يغضب منا أحد من الكبار إن تركنا الركب، واتخذنا سبيل النكوص، أو ضربنا عرض الحائط بتجارب من سبقونا ومن حولنا. ولكن كل ذي عينين يستطيع أن يرى بوضوح أن الحضارة الإنسانية المعاصرة حضارة كونية: والباب مفتوح أمام الجميع ليسهم فيها، ومفتوح بالقدر نفسه أمام كل طرف ليفيد منها، وأؤكد ـ ثالثا ـ أنه مفتوح أيضا لمن يريد أن ينشق عنها، ويلقيها وراء ظهره ويتجاهلها.

النكوص ممكن، والتخلف مباح لنا، ولكن الجهاد من أجل مستقبل أفضل لمجتمعنا، يفيد من تجارب البشر الآخرين هو ميدان التضحية الحقيقية. وإذا كان هناك من يريد تحت دعاوى الخصوصية والحفاظ على الهوية وحماية تقاليدنا.. أن ينكر وجود الآخرين أو يتجاهله، ومن ثم يجرم الاستفادة من تجاربهم، فذلك صوت يجدر بنا ألا نصغي إليه، لأن تبني مثل هذا الموقف هو

إنكار فاضح للعلم الاجتماعي. وهو العلم الذي يقوم على صياغة التعميمات ـ ولا أقول القوانين ـ التي تحكم السلوك الإنساني والتفاعل بين الناس، وتخضع لها حركة المجتمعات الإنسانية.

ولابد أن نتذكر ـ هنا ـ أن مثل هذا الصوت كان يتردد حولنا دائما، منذ أواخر القرن الماضي (فجر النهضة الحديثة) وعلى امتداد القرن العشرين بأكمله، وربما سيظل يتردد إلى ماشاء الله، يدين التنمية ويناوئ التقدم ويتصدى حتى للتطور الطبيعي بحجة الدفاع عن مفاهيم مغلوطة.

وقد يكون من المفارقات المبكية أن نذكّر أصحاب هذا الصوت بأن هذا العلم الاجتماعي، الذي يجتهد لتقنين حركة المجتمع الإنساني هو في الأصل بعض علم باحث عربي مسلم، كتبه صاحبه ـ عبدالرحمن بن خلدون ـ من واقع تأمل الأحوال الاجتماعية للعالم العربي والإسلامي من حوله.

إنه لم يعد في وسع أحد أن يطالب بنقل تجارب الآخرين، ونسخها نسخا، فلا يوجد مجتمع يتطابق مع الآخر، ولا مجتمع يمكن أن ينقل عن آخر. فالعلم الاجتماعي يعلمنا بكل الوضوح معنى خصوصية تجارب التطور الاجتماعي الحديث في عالمنا المعاصر.

ولكننا في علم الاجتماع لا نملك إجراء التجارب على الأفراد، أو الجماعات، وبالطبع المجتمعات. فكيف نتحقق من صدق بعض المقولات أو «القوانين» الاجتماعية؟ وما هو البديل إذن عن التجربة المعملية عند أهل العلوم الطبيعية؟ علمنا الآباء المؤسسون لعلم الاجتماع الحديث أن التجارب التاريخية والمقارنة الحصيفة هي معمل عالم الاجتماع. فوقائع التاريخ الاجتماعي وتجارب المجتمعات الأخرى متاحة لدارس المجتمع يدرسها، ويحللها، ويفيد منها بعض النتائج التي تعادل فوائد التجربة المعملية، دون أن يتحمل أعباء التجربة على البشر ومخاطرها وآثارها. فلتكن رؤيتنا للظروف الاجتماعية الاقتصادية السياسية التي أفرزت هذه الأشكال والمستويات من الاستبعاد الاجتماعي في المجتمعات الغربية عموما، وفي بريطانيا بصورة خاصة؛ لتكن بمنزلة تجربة لنا، نتحقق من ظروفها المصاحبة، ونقارنها بظروفنا نحن، ونحاول أن نتبين معالم الطريق الذي يمكن أن تأخذه الأحداث عندنا.

بين النظر والعمل، أو العلم والسياسة: ولكن القضية لا تتوقف عند هذا الحد فقط، فتطور الأدوات المنهجية الذي استطاع أن يكشف لنا بعض ملامح التغير المقبلة علينا، ينقلنا إلى ضرورة العمل الإيجابي. إذ ماذا عساها تفيد هذه الرؤية ـ أو قل هذا التنبؤ الاجتماعي ـ إذا لم يساعدنا في صياغة السياسة الاجتماعية الملائمة. إننا نؤمن إيمانا ثابتا بأن العلم الاجتماعي المستنير، المستند إلى بحوث إمبيريقية دقيقة وأمينة، قادر على أن يخفف من حدة التغيرات الاجتماعية التي شهدها ويشهدها المجتمع العربي على امتداد نصف القرن الأخير. ويهدف تدخل الباحث الاجتماعي المعاصر في مسار التغير الاجتماعي ـ بالنسبة إلى التغيرات الاعتيادية النمطية الهادئة ـ إلى المساعدة في التخفيف من تكلفتها الاجتماعية أو الإسراع في حدوثها من دون ثمن باهظ يدفعه المجتمع. ثم يستهدف هذا التدخل الاجتماعي العلمي بالنسبة إلى التغيرات العنيفة والمفاجئة والحادة التقليل من شدتها، وعلاج بعض آثارها السلبية، وعدم تحولها إلى معوق للحركة الاجتماعية أحيانا.

ومادة هذا الكتاب كلها درس في الحوار بين الفكر الاجتماعي والرؤى المجتمعية النظرية ورسم السياسات الاجتماعية وتنفيذها، ثم تقويمها وتقدير مردودها، تمهيدا لمراجعتها وتصويب ما يحتاج منها إلى تصويب. وهي أمور لا تعرفها البلاد التي تقوم سياساتها عموما ـ والاجتماعية منها خصوصا ـ على الارتجال. سواء كان هذا الارتجال في وضع السياسة أو تنفيذها، فضلا عن الالتفات إلى التقويم، اللهم إلا إذا جاء التقويم إيجابيا فقط. أما ما عدا ذلك فإنه يعد ـ عندنا ـ فشلا للسياسة أو إخفاقا للتنفيذ، وكلاهما محظور لا يُتصور مجرد حدوثه.

لا يصح أن نخشى الحديث عن مشكلاتنا: في كثير من المجتمعات التقليدية ذات النظم السلطوية يأتي الحفاظ على «الوضع الراهن» على رأس الأولويات الاجتماعية العامة، وترتفع شعارات الاستقرار في سياق رفض دعاوى التغيير. وفي هذا السياق يتراجع صوت العلم ويأتي أصحاب المشورة العلمية في نهاية الطابور. وفي مثل هذا المناخ يكون الحديث عن المشكلات الاجتماعية ضربا من «التشهير» ببلادنا و«فضح» لها، وربما «افتراء» على الحقيقة. هناك باختصار خشية من طرح المشكلات الاجتماعية في العلن، حتى تلك المشكلات ذات الطبيعة العامة الظاهرة التي لا تخطئها عين، كالفقر مثلا.

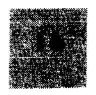
وحتى نحو عقد مضى، وقبل انفتاح المجتمعات بعضها على بعض في ظل العولمة، واتصالها بشبكة معلومات واحدة، كانت كثير من المجتمعات تنفر من الحديث عن فقر البعض من أبنائها وعن مشكلاتهم، لا أستثني من ذلك بعض المجتمعات الغربية الصناعية الغنية. ويلفت هذا الكتاب نظرنا ـ في أكثر من موضع ـ إلى أن استعمال مصطلح الاستبعاد الاجتماعي بدأ في بريطانيا في ظل مناخ سياسي لم يكن يعترف به السياسيون من حزب المحافظين بوجود «الفقر». وساعتها أتاح تبني المصطلحات الخاصة بالاستبعاد الاجتماعي فتح باب المناقشات حول السياسات الاجتماعية، بحيث غطت القارة الأوروبية (خصوصا ألمانيا في عصر المستشار كول) من دون الإساءة إلى مشاعر أولئك الساسة المحافظين.

وفي مطلع الألفية الثالثة لا يتحرج مؤلفو هذا الكتاب أن يقرروا أن وحدة الاستبعاد (في بريطانيا) حددت أكثر من ٤ آلاف حي سكني لا تتسم بأنها فقيرة فقط، لكنها تمثل «جيوبا للحرمان المكثف تعاني بشكل حاد البطالة والجريمة المتشابكة على نحو ميئوس منه مع مستويات متدنية في الصحة، والإسكان والتعليم. وتحولت تلك الأحياء إلى مناطق محظور دخولها على البعض، ومحظورة مغادرتها على البعض الآخر».

وإذا كان الأمر كذلك في بلاد متقدمة، فلاشك في أن خشية الحديث عن الفقر أو النفور منه أو حتى تجاهله ليس سوى موقف أحمق في بلاد نامية. ففي بلاد نصف سكانها من الفقراء لا يجوز تجاهل دراسة الفقر أو الحرمان أو الاستبعاد، ولا يصح أن ندين معنويا من يكتبون عنه أو يدللون على خطورة تزايده واتساع نطاقه، ولا يجوز أن نصمهم بتهمة التشهير ببلادهم.

ثالثا: دروس للتأمل

١ ـ انتهج هذا الكتاب أسلوبا متميزا في تناول موضوعه، والتدليل على شتى الارتباطات بين الظواهر والمتغيرات المدروسة، وبين الأوضاع والآثار الناجمة عنها. فيبدأ ببسط آراء العلماء ـ من واقع الدراسات السابقة ـ ويورد الشواهد المستمدة من خبرات وتجارب ميدانية معاصرة، موثقا ذلك بعشرات الجداول والأشكال التي تؤكد ما يعرض من حجج وآراء.



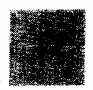
وهكذا يتطرق إلى تفاصيل بعض التجارب والمشروعات التي تصدت لمواجهة بعض جوانب الاستبعاد الاجتماعي « ... وقد شرحت إحدى الجماعات في منطقة لندن أن الآليات التي استخدمتها في ذلك (تغيير الاتجاهات والسلوك) هي جعل الناس يشاهدون النماذج الجديدة الحية على الطبيعة. فقد أرسوا معايير جديدة وفرضوها عن طريق مكافأة السلوك الجيد، وعدم ترك السلوك السيئ دون التصدي له، وكذلك عن طريق صياغة نماذج سلوكية مختلفة وتقديمها للناس في الممارسة اليومية. فقدموا في سياق الحياة اليومية نماذج لمساعدة كل منهم للآخرين، بالقيام مثلا ...» (انظر الفصل ١٢).

وفي رأيي أن هذا الأسلوب يسهم في إقناع القارئ العام المثقف غير المتخصص في علم الاجتماع، لكنه بالنسبة إلى المهتمين ببحوث علم الاجتماع ينير الطريق بقوة لمن يريد أن يختبر في مجتمعه تلك الأوضاع والارتباطات بين الظواهر والمتغيرات المؤدية إلى الاستبعاد الاجتماعي. ولا جدال في أن حجم الاستبعاد في مجتمعاتنا أشد حدة وتفاقما مما نطالعه في هذا الكتاب.

كما أن هذا الأسلوب هو الذي يخلع على الحديث علميته، لأنه من دون هذا التدقيق والتفصيل تستحيل النتائج إلى مواعظ أو نصائح وخطب، أو حديث بديهيات، وهي نقائص تعانيها كثرة من الكتابات العربية في علم الاجتماع. وليس من سبيل إلى تداركها سوى تبني هذا النهج العلمي في الكتابة الاجتماعية العلمية الذي يتحرى الدقة في التوثيق.

٢ ـ لعل هذا الكتاب يرد ـ من خلال إشارات متعددة ـ على دعاوى، بل أقول أوهام، بعض أقطاب الرأسمالية المعاصرين، الذين يرون أن تبني نظام السوق وإطلاق العنان لآليات السوق هو صك لهم على بياض ليفعلوا ما يشاؤون. ولقد سبق أن أكد غيدنز أن عدم فرض القيود Deregulation (أو عدم التنظيم) ليس مرادفا للحرية. وقد عرض ذلك بإسهاب في سياق مناقشته قضية تنظيم الأسواق المالية، وكيف أنها باتت أهم القضايا إلحاحا في الاقتصاد العالمي.

إن البشرية لم تتخلص من قهر ديكتاتورية الفكر الواحد، وتحكم الأفكار القطعية المسبقة في حياة البشر، لكي تخضع لأفكار قطعية مسبقة من نوع جديد. تلك ـ في تقديري ـ رسالة واضحة أرى من المفيد لغلاة الحرية الاقتصادية عندنا أن يتدبروها مليا. وهاهي البلاد العتيدة في الرأسمالية تراجع نفسها وتتأمل وقع خطواتها وتنظر حولها لتتعلم. ويتضمن الكتاب



تحذيرا صريحا من اتجاه التطور الاقتصادي والسياسي ـ المتعولم والمتحرر من الضوابط الاجتماعية الإنسانية ـ إلى تقويض التضامن الاجتماعي من أساسه. بحيث بلغ بها الأمر أن تفرض التنافس عمدا على مؤسسات كالمدارس والجامعات والمستشفيات... إلخ التي ينبغي أن يكون قوام حياتها التعاون، وذلك في معترك السعي اللاهث للاستئثار بحصة من الموارد.

٣ ـ هناك بعض الجوانب الفنية الخاصة التي تتصل بخطورة تقليص الإنفاق الاجتماعي العام. إذ يتبين قارئ هذا الكتاب بنفسه مدى حرص البلاد الغربية الصناعية على زيادة مخصصات الإنفاق الاجتماعي لرعاية الفئات الهشة. من هنا فإن الأصوات التي تربط التوسع في الخصخصة وتسييد نظام السوق بتجاهل الفئات الاجتماعية الهشة؛ هي أصوات مخاصمة للعلم وظالمة لمواطنيها، وآثمة في حق هذا الوطن. وقد بسطنا هذا الموضوع بإسهاب وتدقيق في دراستين عن رعاية كبار السن في العالم العربي، وعن سياسات مواجهة الفقر وحماية الفقراء. وسقنا شواهد من الشرق والغرب تؤكد أن الإنفاق على الفئات الهشة لا يمكن أن يتراجع، مهما تخلت الدولة عن سلطاتها، ومهما باعت من ممتلكاتها، ومهما تمكنت من المجتمع سياسات السوق والحرية الاقتصادية.

والمعنى العملي لهذا الكلام هو ضرورة الاهتمام بدعم المخصصات المالية لبرامج الرعاية الاجتماعية، وتوسيع مجالها، وزيادة قدراتها على التخفيف عمن لا يملكون القدرة على تحقيق ذلك لأنفسهم. إن رعاية الفئات الهشة باتت واجبا وطنيا أكدته وحرصت عليه التقارير الأخيرة عن التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولا تغفل كل تلك التطورات والتوصيات تفعيل دور القطاع الثالث، أي المنظمات التي لا تهدف إلى الربح، في تأمين هذه الرعاية.

٤ ـ مع أن كتابنا هذا صادر في بريطانيا أوائل الألفية الثالثة وبأقلام جماعة من العلماء الاجتماعيين التقدميين المستنيرين بكل مقياس، مع كل هذا لم يمل أصحابه من التأكيد على القيمة الكبرى لأهم النظم الاجتماعية، خصوصا في المجتمعات العربية والإسلامية، وأعني نظام الأسرة. فالكتاب يروّج ـ من دون تعمد أو اصطناع ـ لأهمية الأسرة في حياة المواطن، بل ويؤكد قدسية العلاقة الزوجية، وأهمية نمو الطفل في كنف والديه معا وتحت رعايتهما وحبهما. فالزواج والاستقرار الأسري هما بداية النجاح وضمان تنشئة أطفال أسوياء البدن والنفس، وعامل مهم من عوامل التقدم الاجتماعي للمجتمع بأكمله.

وتشير الشواهد المتراكمة من عديد من البلاد الغربية الصناعية إلى أن الأطفال الذين نشأوا في أسرة مفككة أو محطمة ينخفض مستوى تحصيلهم الدراسي، وعندما يكبرون تنخفض دخولهم، ويزداد احتمال تعطلهم، وأن يشتغلوا بأعمال أقل تميزا من نظرائهم الذين نشأوا في كنف والديهم. (انظر المزيد في الفصل السادس).

٥ ـ مع أن الكتاب خصص فصلا بأكمله للحديث عن التعليم والاستبعاد الاجتماعي، فهو يزخر في كل فصوله بإشارات عن أهمية التعليم الجيد في الحصول على عمل جيد، وتأسيس حياة أسرية ناجحة... إلخ. وهذا أمر يكاد يصل إلى درجة البداهة. ولكن الواقع التعليمي في كثير من البلاد حولنا يشير إلى أن المدرسة قد فقدت الكثير من دورها الرائد في خلق المواطن المتعلم الصالح، لأنها أصبحت تقدم تعليما لا يؤهل لسوق العمل الحديث، وبالتالي لا يقود إلى الاندماج الاجتماعي المنشود.

وقد شهد عالم الاقتصاد الرسمي ـ في الحقيقة ـ تراجعا في فرص العمل التقليدية، في الوقت نفسه الذي ظهرت فيه كثرة من الوظائف ذات المتطلبات العالية، التي أصبح من الصعب على خريجي معاهد التعليم التقليدية الحصول عليها. وفي الآن نفسه توفر للناس بديلا واقعيا في عالم الاقتصاد غير الرسمي أو غير القانوني بفرص لا حصر لها من العمل الذي لا يتشدد في ما يتطلبه من مؤهلات دراسية. وهكذا ضاقت فرص العمل في الاقتصاد الرسمي واتسعت فرصه في الاقتصاد غير الرسمي، وكان المعنى الوحيد لذلك تراجع مكانة التعليم والتدريب بوصفهما السبيل المضمون والسليم للحصول على عمل. ومع تراجع قيمة المؤهلات الدراسية تراجعت مكانة المعلم، والمدرسة، وربما العلم والثقافة جميعا. لهذا يكون التخوف مشروعا من تراجع دور التعليم وأهله، فالعمل في إطار الاقتصاد غير الرسمي هو السبيل إلى التهميش والاستبعاد الاجتماعي. فعلينا ألا نمل من تأكيد دور المدرسة، حقيقة أنها في المقام الأول مكان لتلقي العلم، ولكنها إلى جانب ذلك ـ بل وقبل ذلك ـ بيئة لتنمية الشخصية واستكشاف مهارات وقدرات أفراد الجيل الجديد. فإذا تراجعت تراجع كل هذا معها.

٦ ـ ينبهنا العمل الذي بين أيدينا إلى أهمية وضع مؤشرات عربية محلية لقياس الاستبعاد الاجتماعي، وكذلك سائر ظواهر حياتنا الاجتماعية. وقد استعرضت هناء الجوهري في دراستها الموسعة للحرمان الاجتماعي ظروف

وإمكانات قياس الحرمان والاستبعاد الاجتماعي. وتطرقت إلى مناقشة المقاييس الدولية والقومية والمحلية، الموضوعية منها والذاتية. وفي هذا الإطار ناقشت تجربة تقرير التنمية البشرية (الذي يصدره معهد التخطيط بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ومحاولته صياغة مقياس للحرمان ملائم للمجتمع العربي. وأبرزت جوانب قوته ونقاط ضعفه، وهي كثيرة.

وقد التفتت الباحثة ـ من بين ما أخذته على التقرير ـ إلى غياب مفاهيم اللامساواة والاستبعاد الاجتماعي، على الرغم من التنبه لهذه المفاهيم وتأسيسها على المستوى النظري. ونجدها تلتمس العذر في ذلك لواضعي التقرير. «فعرض تلك الظواهر ورصدها في الواقع وإبرازها وتسجيلها على هذا النحو ستحمل كثيرا من الدلالات والمضامين السياسية، وتدين أوضاعا وأشخاصا، وتغذي جبهات معارضة أو معادية، وتثير صراعا يرى الجميع أنهم في غنى عنه» (دراسة الحرمان الاجتماعي، محاولة للتعريف والقياس، ٢٠٠٦، ص٣٦٣).

لهذا، فإن الاستفادة الحقيقية من عمل علمي سياسي كهذا في مواجهة أزمة الاستبعاد في بلادنا أو حتى التعرف على وجودها، وحجم هذا الوجود يتطلب ـ كما أوضح كتابنا هذا بجلاء ـ توفير مقاييس دقيقة وجيدة، وتطبيقها تطبيقا أمينا ومستمرا، والالتزام بقدر من الإفصاح العلمي والسياسي يتسم بالجرأة والشفافية. ذلك أن التحقق من وجود المشكلات الكبرى، والتعرف على حجم تأثيرها وعواقبها، وأساليب مواجهتها لم يعد مكانه ساحة الخطب وحملات الدعاية الانتخابية أو الملاسنات الصحافية، بل أداتها هي تلك المقاييس التي تنشر في تقارير اجتماعية دقيقة لا تراعي سوى وجه الحقيقة... والتي تتخذ أساسا للمحاسبة إن إثابة أو لوما أو ما فوق ذلك.

٧ ـ أي مواجهة لظاهرة اجتماعية (خصوصا إذا كانت سلبية) تمس أعدادا كبيرة من الناس كالفقر أو الحرمان أو الاستبعاد... إلخ، وذات طبيعة مركبة تتداخل فيها السياسة مع الاقتصاد مع الثقافة، أي يتداخل فيها كل شيء بكل شيء؛ تتطلب مثل هذه المواجهة الاهتمام بجمع البيانات الإحصائية الدقيقة بصفة مستمرة سواء من التعدادات، أو المسوح، أو الدراسات التتبعية لعينات قومية... إلخ.

٨ ـ الرؤية التي يبسطها هذا الكتاب درس في المرونة ودعوة إلى إدراك متغيرات العصر. وفحوى هذا الدرس أن نتصدى لمراجعة موقعنا على خريطة التطور الاجتماعي، وإعادة النظر في بعض الثوابت. فيبدو واضحا لمن يطالع هذا العمل أنه لا يوجد موقع اجتماعي دائم، ولا توجد ثوابت في السياسة والاقتصاد. ولكن السياسة والاقتصاد لا يقفان وحدهما، بل هما من صميم نسيج المجتمع، يتغيران به، ويغيران فيه.

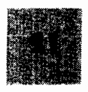
رابعا: ملاحظات عن الترجمة

١ ـ لقد اجتهدت أن تخرج الترجمة بلغة عربية قريبة الفهم، دقيقة مع ذلك في التعبير عن النص الأصلي، وباستخدام المصطلح العربي السليم المقابل للأصل. ولأننا نقدم لقارئ هذا الكتاب نصا عربيا فإنني أحرص دائما على ألا «تشوه» كثرة الكلمات الأجنبية صورة الصفحة العربية وبهاءها. ولأن ضرورة الأمانة العلمية تلزم المؤلف أن يشير إلى مراجعه ـ من العلماء أو من الكتب ـ فلم يكن هناك بد من ذكر ذلك عند وروده في المرة الأولى في صورته الإفرنجية الأصلية، ثم الإشارة إليه في كل مرة تالية ـ سواء كان اسم علم أو عنوان كتاب ـ بالحروف العربية.

أما المصطلحات الأجنبية فلم أجد نفسي مضطرا إلى كتابتها أمام مقابلها العربي، فقد سبق أن أنجزنا ـ مع زملاء لنا ـ عددا من الأعمال الموسوعية لتعريب وشرح المصطلحات الاجتماعية العربية، بما لم يعد لازما معه إعادة كتابة المقابل الإفرنجي أمام العربي.

٢ ـ طبيعي أن ترد في ثنايا الترجمة إشارات لا حصر لها إما إلى مصطلح فني متخصص (مثلا: نظام التشغيل المرن) أو إلى شخصية فكرية ذات مقام وتأثير، أو إلى نظام أو ممارسة اجتماعية محلية في بريطانيا أو غيرها من بلاد الغرب. وتلك هي مبررات تضمين الترجمة عددا من الحواشي، جاء بعضها في صورة شرح مختصر في كلمتين أو جملة مفيدة بين قوسين داخل النص، أو في هامش أسفل الصفحة، وكلاهما منسوب إلى المترجم.

٣ ـ على طول الكتاب وردت كلمة السياسة Policy بكثرة، ربما في كل صفحة تقريبا. والمقصود بها دائما السياسة الاجتماعية بالطبع. ولتجنب أي خلط أو تداخل مع السياسة العامة Politics، أوردت الكلمة دائما تقريبا مترجمة إلى السياسة الاجتماعية. ولا أرى في ذلك أي افتئات على الدقة.



٤ ـ وأخيرا يلاحظ القارئ أن الكتاب الذي بين يديه، والذي ينتمي إلى علم الاجتماع، حافل بعشرات الأشكال والجداول، بلغت ٣٢ شكلا، و٥١ جدولا. وهذا أمر لا يألفه القارئ العربي كثيرا في كتابات علم الاجتماع العربي. وهذه مفارقة تشير للأسف إلى تخلف أدوات البرهنة وإقامة الدليل ووسائل الإيضاح في مثل تلك الكتابات. فالبحث الاجتماعي العلمي المعاصر في جوهره بحث إمبيريقي (يحتكم إلى الواقع)، يتحدث لغة الأرقام، وباتت المعالجات الإحصائية ـ بأشكالها البسيطة والمعقدة ـ جزءا لا يتجزأ من الكتابة السوسيولوجية المعاصرة. فلا اعتذار إذن عن كثرة الأشكال والجداول.

وبعد

هذا هو نوع الكتابة الاجتماعية الجديرة بالتقدير والتي يرجى من ورائها كل الخير. كتابة تتناول حياة الناس اليومية وتناقش همومهم ومشكلاتهم، لا تلجأ إلى النواح ولا الصراخ، ولا تلوذ بالكلمات الغليظة المتعالية المستغلقة على أفهام الناس. وإنما تفعل ذلك بحديث العلم وبالمناقشة الرشيدة الهادئة، منطلقة من نتائج البحوث العلمية: تختار منها وتبني عليها بدائل للحل والمواجهة، وتعود فتطرح تلك التجارب والسياسات للبحث ثانية، فتثري مجتمعها وتثري البشرية جميعا. فمرحبا بهذه الكتابة الرصينة التي نأمل أن تسهم وأمثالها في إثراء حركتنا الاجتماعية وترشيدها.

محمد الجوهري



1

المقدمة

تانيا بورتشارد وجوليان لوغران ودافيد بياشو

لفت الاستبعاد الاجتماعي الانتباه بصورة قوية في السنوات الأخيرة في بريطانيا وفي غيرها من البلاد. وعلى الرغم من أن هذا المفهوم ظهر أول ما ظهر في القارة الأوروبية، لكنه بات يُشكل حاليا جزءا من المناقشات الدائرة عن السياسة الاجتماعية البريطانية. وقد كلف مؤتمر القمة في لشبونة الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي باتخاذ سياسة تعزيز التماسك والاندماج الاجتماعيين، بوصفه هدفا استراتيجيا، وقد دخل هذا المفهوم الآن بصورة مباشرة في العملية السياسية للحكومة البريطانية، بعد أن قامت حكومة حزب العمال برئاسة توني بلير سنة ١٩٩٧ بإنشاء «وحدة الاستبعاد الاجتماعي» للتنسيق بين الوزارات المعنية.

وقد كان مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية رائدا في تشجيعه للحكومة البريطانية على استكشاف هذا المفهوم، وذلك

«حيث يكون التضامن أمرا يقاتل الناس دفاعاً عنه، يشكل وجود الجماعات التي تشعر بأنها مستبعدة خطراً يهدد بتقويض وحدة الدولة»

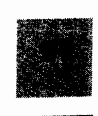
المؤلفون

باختياره موضوع الاستبعاد الاجتماعي واحدا من الموضوعات التسعة الرئيسية التي تركز عليها البحوث الاجتماعية في سنة ١٩٩٥. وكانت إحدى نتائج ذلك إنشاء مركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي التابع لمجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية بمدرسة لندن للاقتصاد، في سنة ١٩٩٧، وهو المركز الذي يعد هذا الكتاب إحدى ثمراته. ويرتبط جميع المشاركين في تأليف الكتاب بمركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي، ويمثل هذا الكتاب محاولة لضم وتجميع طائفة من العناصر الكثيرة لنشاط المركز على امتداد سنواته الثلاث الأولى، فضلا عن بعض الدراسات ذات الصلة بالموضوع، ولكنها أُنجزت في موقع آخر، وذلك ابتغاء الوصول إلى فهم ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي في بريطانيا في مطلع القرن الواحد والعشرين.

يبدأ هذا الفصل بمناقشة الإجابات الممكنة عن هذا السؤال: ما هو المعنى الدقيق للاستبعاد الاجتماعي؟ ثم يناقش الاتجاهات المختلفة لتحليل وفهم الاستبعاد الاجتماعي وأسبابه، وهي الأمور التي سيتم تناول بعضها في فصول تالية. وفي الختام يشرح هذا الفصل بنية باقي الكتاب.

مفاهيم الاستبعاد الاجتماعي(١)

الاستبعاد الاجتماعي مصطلح محل خلاف (٢)، ومن الممكن تقصي أثره بالرجوع به إلى فيبر Weber، الذي عرف الاستبعاد بوصفه أحد أشكال الانغلاق الاجتماعي (Parkin - 1979). فقد كان يرى أن الانغلاق الاستبعادي بمنزلة المحاولة التي تقوم بها جماعة لتؤمِّن لنفسها مركزا متميزا على حساب جماعة أخرى من خلال عملية إخضاعها. وفي الاتجاه نفسه يلفت جوردان (Jordan - 1996) الانتباه إلى ما تقوم به جماعة من الاستبعاد الفعال لجماعة أخرى. والمثال المتطرف لهذا هو المجتمعات المحلية أو الأحياء التي تعيش داخل منطقة مسورة ذات أبواب خاصة بها، والتي تتمتع بخدمات عالية المستوى توفرها لها جهات خاصة، وتتمتع بخدمات أمنية تحول بين «الأغراب» والانتفاع بهذه الخدمات نفسها (انظر بريان باري Brian Barry في الفصل الثاني). وقد نجد في بعض الأمثلة الأقل تطرفا، ولكن الأوسع انتشارا والأعم تمييزا عرقيا بصورة شعورية أو لا شعورية، أو فرصا محدودة في الوصول إلى التعليم العالي، أو الاعتماد على «زملاء الدراسة القدامى» في توزيع الوظائف الراقية عليهم.



ويبدو أن الاستعمال الحديث لمصطلح «الاستبعاد الاجتماعي» نشأ في فرنسا، حيث جرت العادة على استعماله، في الإشارة أساسا إلى الأفراد الذين تخطاهم النظام البسماركي للضمان الاجتماعي؛ وكان المستبعدون اجتماعيا هم هؤلاء الذين استبعدتهم الدولة بصورة رسمية (لنوار - Lenoir 1974، ودفي – Duffy 1997). «المستبعدون» كانوا أولئك الذين سقطوا من شبكة الرعاية الاجتماعية في سبعينيات القرن العشرين، العجزة، والوالدين الوحيدين (بلا زوج أو أولاد) والمتعطلين الذين لا ينتفعون بنظم التأمين وخاصة صغار الشباب (إيفانز – Evans 1998). وفي ما بعد، أدت زيادة حدة المشكلات الاجتماعية في الضواحي الراقية بالمدن الكبيرة إلى اتساع تعريف المصطلح ليشمل الشباب الساخطين والأفراد المعزولين. وقد أصبح لهذا المفهوم صدى خاص في الأقطار التي تشارك فرنسا في تراثها الجمهوري، وهو التراث الذي يُنظر فيه إلى التماسك الاجتماعي باعتباره أمرا جوهريا لابد منه لصيانة العقد الذي ينبني عليه المجتمع (سيلفر – Silver 1995). وحيث يكون التضامن أمرا يقاتل الناس دفاعا عنه، يشكل وجود الجماعات التي تشعر بأنها مستبعدة خطرا يهدد بتقويض وحدة الدولة.

وقد أصبح الفكر الفرنسي الحديث يؤكد على خطورة شأن البطالة (Paugam 1993). وقد سبق لهذا الاهتمام بالبطالة، وخاصة البطالة الطويلة الأمد، أن كان محل عناية بلاد أوروبية أخرى داخل القارة، وقد أدى ذلك الوضع، بالإضافة إلى الاعتراف المتزايد بتأثير العولمة على البنية الاقتصادية القومية والإقليمية، أدى إلى تأسيس المرصد الأوروبي للاستبعاد الاجتماعي، وإلى تبني قرارات متنوعة «للاندماج (*) الاجتماعي» على مستوى الاتحاد الأوروبي.

إن الفكرة القائلة بأن الاستبعاد الاجتماعي سمة حتمية ومتأصلة في الطبيعة الجائرة لرأسمالية ما بعد الصناعة، التي تقوم على سوق العمل المرن، من الأفكار التي سبر غورها تماما بيرن (Byrne - 1999: 128). والمستبعدون اجتماعيا في نظره لا يوصفون بأنهم طبقة دنيا دائمة، بل هم

(*) اخترنا كلمة الاندماج ترجمة لمصطلح inclusion مع إدراكنا لعدم دقتها لغويا، فالاندماج يتم تلقائيا بينما المصطلح الأصلي يشير إلى فعل عمدي موجه ومقصود، تدل عليه ألفاظ مثل: «الدمج» أو «الإدماج» أو «الاحتواء»، أو «الاستيعاب»، وكلها مصطلحات ذات ظلال سياسية مشبوهة أو حتى موصومة. ولذلك آثرنا كلمة الاندماج لخلوها من أي شبهة، فضلا عن اعتمادها في الخطاب العام في السياسة والصحافة والاجتماع [المترجم].

بالأحرى جيش احتياطي للعمل، حيث يتبادل أفراده المواقع باستمرار مع أولئك الذين يعانون من العمالة ذات الوضع المتدني، ويساعد على الإبقاء على الطبقة العاملة قيد الضبط والرقابة. ويؤدي تحليل من هذا النوع إلى اتخاذ حلول لا تشبع ولا تغني من جوع، بيد أن السبب الرئيسي ظاهر جلي.

ويميل الأمريكيون إلى استعمال مصطلحات أخرى غير مصطلح الاستبعاد الاجتماعي، ومنها مصطلح «التجويت» (أي الانعزال في أحياء مغلقة أو شبه مغلقة: الجيتو)، و«التهميش» و«الطبقة الدنيا»، ولكن هذه المفاهيم ليست متباعدة في معانيها. فمن المعتاد أن تفهم «الطبقة الدنيا» على أنها تتألف من أجيال عديدة من البشر الذين ينتمون إلى أقليات إثنية، ويعيشون في أحياء مقصورة عليهم، يتلقون فيها خدمات الرعاية الاجتماعية، وقد حيل بينهم وبين الاتصال بأغلبية المجتمع، كما أنهم يمثلون خطرا على هذا المجتمع (Murray - 1999). ويميل الناس إلى إلقاء تبعة الوقوع في محنة الطبقة الدنيا أساسا على أفرادها أنفسهم ـ حيث يسلكون سلوكا يظهر فيه عداؤهم للمجتمع (كالإدمان والجريمة).

ويفتقدون الإرادة للبحث عن العمل ـ كما يلقون هذه التبعة على نظام إعانات البطالة الذي يشجع على الاعتماد على الغير ويعوق العمل. وعلى الرغم من كثرة الانتقادات لهذا التركيز على العوامل السلوكية والسمات الشخصية، فإن البحث في مجال «الطبقة الدنيا» لفت الانتباه إلى كيفية قيام التركز الجغرافي بدور في آليات الاستبعاد الاجتماعي (W. Wilson - 1987).

وقد تصدر برنامج الأمم المتحدة للتنمية محاولات فهم ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي عبر العالمين المتقدم والنامي (Gore and Figueiredo - 1997). وكشفت سلسلة من الدراسات التي أجريت على مستوى بعض البلاد عن أهمية الحقوق المدنية والاجتماعية القابلة للتنفيذ - كالحق في الرعاية الصحية، والتعليم الأساسي، والرفاهة المادية مثلا. لهذا السبب اعتبر الاستبعاد الاجتماعي صورة من صور عدم الاعتراف بالحقوق الأساسية، أما في حالة توافر هذا الاعتراف، فيعتبر الاستبعاد الاجتماعي صورة من صور العجز عن الوصول إلى المنظومات السياسية والقانونية اللازمة لجعل هذه الحقوق واقعا حيا. وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه الفكري أقل شيوعا في المملكة المتحدة، فإن عددا من الدراسات لاتزال مهتمة بمتابعة فكرة التمييز وغياب الحقوق القابلة للتنفيذ (Sayce - 2000، Leslie - 1997).

وفي المملكة المتحدة، بدأ استعمال مصطلح «الاستبعاد الاجتماعي» داخل مناخ سياسي لم يكن يعترف فيه السياسيون من حزب المحافظين بوجود «الفقر». وقد أدى تبني المصطلحات الخاصة بالاستبعاد الاجتماعي إلى إتاحة الفرصة للمناقشات الدائرة حول السياسة الاجتماعية لتمتد على مستوى القارة الأوروبية من دون الإساءة إلى مشاعر أولئك السياسيين المحافظين (Berghman - 1995). وفي السنوات الأخيرة من تسعينيات القرن العشرين شاع استعمال هذا المصطلح على ألسنة السياسيين من حزب العمال، وذلك على الرغم من وجود بعض الحالات التي بدا فيها معنى هذا المصطلح ينزاح إلى أن يتركز في بؤرة ضيقة تقصر الاستبعاد على غياب العمل بأجر (Levitas - 1998).

وبالنسبة إلى بعض من هم خارج هذه الجماعات، لا يعدو هذا المصطلح أن يكون أسلوبا حديثا شائعا للكلام عن الفقر (Levitas - 1997, 1996)، أو حتى عن فئة فرعية فقط من الفقراء [٣]. وبالنسبة إلى البعض الآخر، يتسع مفهوم الاستبعاد الاجتماعي لأكثر من معنى، حيث لا يتركز أساسا في نطاق الدخل المتدني (كما تذهب إلى ذلك أغلب مفاهيم الفقر)، وإنما يتسع ليشمل الاستقطاب، والتفاوت، وعدم المساواة [٤]. ويرفض البعض أي مطابقة بين الاستبعاد الاجتماعي والطبقة أو عدم المساواة، محتجين على أساس أن مفهوم عدم المساواة يهتم بمواقع الأفراد القائمة على محور رأسي (فوق أو تحت)، بينما ينظر مفهوم الاستبعاد إلى شكل هندسي مختلف تماما: أي إلى الوجود «داخل» أو «خارج» دائرة ما (Touraine - 1991).

الفعل والأسباب الرئيسية

أسهم اتساع نطاق الاستبعاد الاجتماعي في جعل الرؤى المتصلة بأسبابه الرئيسية تختلف اختلافا ملحوظا. وتبرز في هذا المجال ثلاث مدارس فكرية: (١) المدرسة التي تضع سلوك الأفراد والقيم الخلقية في المقام الأول (كما هي الحال في قضية «الطبقة الدنيا»). (٢) والمدرسة التي تؤكد على أهمية دور المؤسسات والنظم ابتداء من دولة الرعاية إلى الرأسمالية والعولمة. (٣) والمدرسة التي تؤكد على أهمية التمييز ونقص الحقوق المنفذة فعلا.

إن الآراء المختلفة في ما يتصل بالأسباب الرئيسية للاستبعاد الاجتماعي، لتتماثل مع الآراء المختلفة في ما يتصل بفعل الاستبعاد، إذ إن الإجابات عن السؤال القائل: «من الذي يقوم بالاستبعاد؟» إجابات مختلفة. ويهتم أتكنسون (١٩٩٨) بفعل الاستبعاد باعتباره ملمحا أساسيا في الجدل الدائر حول الاستبعاد الاجتماعي. فالتأكيد على أهمية القيم الخلقية والتفسيرات السلوكية يرتبط بتوجيه اللوم إلى المستبعدين اجتماعيا على تلك المحنة التي وضعوا أنفسهم فيها [٥]. وعلى النقيض من هذا الرأي، نجد أن التأكيد على أن المؤسسات المدنية والاقتصادية تقيد الفرص المتاحة أمام بعض الأفراد والجماعات، يعطي الانطباع بانتفاء وجود فعل الاستبعاد على الجانبين كليهما: فالاستبعاد هو حصيلة هذا النظام (فهو غير مقصود، أو على الأقل خارج نطاق سيطرة أي فرد أو منظمة)، وفي الوقت نفسه لا يملك المستبعدون اجتماعيا فرصة معالجة وضعهم. والواقع أن فقدان الاستقلال الذاتي أو القدرة على اتخاذ القرار قد يعد أحيانا تعريفا للاستبعاد (Askonas، Stewart - 2000). أما تحليل جوردان Jordan، الذي بمقتضاه يكون المستبعدون واقعين تحت رحمة الأقوياء، فيلقي المسؤولية على الصفوة بصورة تامة. فممارسة البعض للقوة، وهم يعملون لحماية مصالحهم الذاتية، تؤدي إلى استبعاد غيرهم.

ويتعين على كل المفاهيم الخاصة بالاستبعاد الاجتماعي أن تدحض احتمال وجود الاستبعاد الطوعي أو الإرادي. ويناقش بريان باري (في الفصل الثاني من هذا الكتاب) مسألة ما إذا كان ينبغي اعتبار ما تقوم به جماعات الأقليات من الاستبعاد الطوعي لنفسها عن المجتمع الكبير فعلا إراديا بالفعل أم لا. وتتم متابعة هذا الموضوع مرة ثانية في الفصل الثالث، في سياق البحث عن مقياس إمبيريقي (يطبق على الواقع) للاستبعاد الاجتماعي، وذلك على الرغم من أنه ثبت عمليا أن من العسير الفصل بين عدم المشاركة الإرادية وعدم المشاركة اللاإرادية بطريقة إمبيريقية. وفي الفصل الثاني عشر تقوم ليز ريتشاردسون وكاترين ممفورد باستكشاف الممارسة الجمعية للفعل المناهض للاستبعاد، وذلك من خلال تقييمهما للعمل الذي تقوم به جماعات المساعدة الذاتية على مستوى المجتمع المحلي.

الاتجاهات الفكرية الإمبيريقية لفهم الاستبعاد الاجتماعي

ذهب المفكرون الذين سعوا إلى إعمال مفهوم الاستبعاد الاجتماعي في التطبيق إلى الأخذ بواحد من اتجاهين: يركز الأول على مشكلات معينة (وكثيرا ما تكون حادة)، هي التي تعد أمثلة أو حالات للاستبعاد الاجتماعي. فقد تفادت وحدة الاستبعاد الاجتماعي، التي تم تشكيلها بمجلس الوزراء في بريطانيا بعد الانتخابات العامة في سنة ١٩٩٧، تفادت الوقوع في شرك القضايا الخلافية الخاصة بتعريف المصطلح، مركزة - بدلا من ذلك - على عدد من تجليات الاستبعاد الاجتماعي كحمل المراهقات والتشرد (وحدة الاستبعاد الاجتماعي SEU، ١٩٩٨a، ١٩٩٩a)، بينما ركزت دراسات أخرى على البطالة لمدة طويلة (مثال ذلك، Clasen، Gould، 1997 - Vincent)، وعلى ظاهرة هجران البعض لمناطق معيشتهم (باور وممفورد - Power and Mumford 1999)، والشبكات الاجتماعية (DEMOS - 1997). وكثيرا ما تكون الدراسات التفصيلية كاشفة للوقائع، بيد أنها لا تميل إلى بلورة مفهوم عام عن الاستبعاد الاجتماعي.

أما الاتجاه الثاني فيصور الاستبعاد الاجتماعي باعتباره غياب المشاركة في الجوانب الرئيسية من حياة المجتمع. مثال ذلك، يطرح روبنسون Robinson وأوبنهايم (Oppenheim - 1998) أربعة مؤشرات رئيسية لمستوى الاستبعاد الاجتماعي في بريطانيا: نسبة السكان الذين يقل نصيبهم عن ٥٠٪ من متوسط دخل الأسرة؛ ومعدل البطالة وفقا لما حددته منظمة العمل الدولية، ونسبة السكان البالغين ١٦ سنة من العمر والذين أخفقوا في الوصول إلى ٢٠ نقطة على الأقل في امتحانات شهادة الـ GCSE (المعادلة للثانوية العامة العربية)، ونسبة الوفيات المعيارية وفقا للطبقة الاجتماعية (المستويان الرابع والخامس) بالقياس إلى باقي الطبقات الاجتماعية. وكذلك يستعمل بوجام (Paugam - 1997)، وإدواردز Edwards وفلاتلي (Flately - 1996) وهوارث وآخرون (Howarth et al - 1998) طائفة من المؤشرات المتعلقة بالدخل، والالتحاق بسوق العمل، والتفاعل الاجتماعي، والصحة.

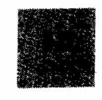
وتقوم هذه الاتجاهات على أساس الأسلوب الموروث في قياس الفقر والحرمان. ويكشف روم (Room - 1995) عن هذا الأمر بوضوح، حيث يذهب إلى أن الانتقال من الفقر إلى الاستبعاد الاجتماعي يتضمن ثلاث خطوات: (١) من وجود الدخل أو النفقة إلى وجود الحرمان المتعدد الأبعاد (*). (٢) ومن التحليل الاستاتيكي إلى التحليل الديناميكي (**). (٣) ومن وجود الموارد لدى الفرد أو على مستوى الأسرة إلى وجودها على مستوى المجتمع المحلي الكبير. وهذه صياغة متقنة، لكنها شديدة التبسيط فلا تزودنا برؤية جديدة. ومن شواهد ذلك، أن دراسة تاونسند Tawnsend الكلاسيكية عن الفقر استعملت تعريفا متعدد الأبعاد للحرمان وتعريفا متعدد المستويات للموارد ورد فيها:

... الحرمان النسبي ـ الذي أعني به فقدان أو نقصان كل من الأغذية، ووسائل الراحة، والسلع، والخدمات، والأنشطة الشائعة والمعتادة في المجتمع. ويُحرم أولئك الأفراد من ظروف المعيشة التي يتمتع بها بقية أعضاء المجتمع عادة. فإذا كانوا فاقدين أو محرومين من الموارد التي تمكنهم من الوصول إلى هذه الظروف المعيشية التي بها يحققون عضويتهم في المجتمع، فإنهم يكونون فقراء (تاونسند: ١٩٧٩).

وعند قياس وتفسير الفقر في مجتمع ما، فلا بد أولا من شرح معنى الملكية وكيفية استخدام الأفراد والجماعات الاجتماعية لمختلف أنماط الموارد التي تحكم مستويات معيشتهم. وقد حددنا خمسة أنماط للموارد: الدخل النقدي، الأصول الرأسمالية، قيمة إعانات العمل، قيمة الخدمات الاجتماعية العامة بخلاف الدخل النقدي، والدخل الشخصي العيني (المرجع نفسه، ١٧٧).

(*) اخترنا كلمة الحرمان ترجمة لكلمة disadvantage على طول الكتاب على الرغم من: ١ - عدم دقتها لغويا إلى حد ما، ٢ - اشتراكها في لفظ deprivation نفسه (المرتبط بدراسات الفقر). ومع ذلك وجدنا كلمة الحرمان أفضل من ألفاظ ممكنة: كالتمييز، أو الاستلاب، أو الحرمان من المميزات... وغيرها وأفضل تعبيرا عن مضمون المصطلح الإنجليزي [المترجم].

(**) مصطلحان أدخلهما كونت - مؤسس علم الاجتماع - إلى لغة هذا العلم، والاستاتيكا هي الدراسة الآنية للمجتمع للكشف عن متطلبات النظام الاجتماعي وشروطه، والديناميكا هي الدراسة التطورية للمجتمع للكشف عن محددات التغير الاجتماعي ومظاهره. وسوف يُستخدم مصطلح الدينامية أو الديناميات على امتداد هذا الكتاب لوصف القوى والعوامل الفعالة في حركة الظاهرة المدروسة أو الدراسة التطورية لفهم التغير وعوامله وقياس مداه وآثاره [المترجم].



ومنذ الوقت الذي كان فيه تاونسند يكتب هذا، توافرت لدينا بيانات جديدة من الممكن تفصيلها بحسب المناطق الجغرافية الصغيرة، بحيث يسهل تصنيف المناطق والأفراد الذين يعانون قصورا في الموارد. كما أصبح تعريف الحرمان المتعدد أكثر دقة: فقد وجه النقد إلى تاونسند على ما اتسمت به قائمته الخاصة بالمتطلبات الأساسية من نزعة تحكمية ظاهرة، إلا أن الدراسات اللاحقة (Lansley and Mack 1985؛ Gordon et al - 2000) قد اجتهدت للتعرف على رؤية جمهور الناس لما يعدونه ضروريا من السلع والخدمات.

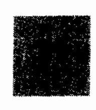
وهكذا، فإنه لا ينبغي النظر إلى الاتجاه الذي يميل إلى توسيع نطاق المؤشرات الدالة على أحد أشكال نقص الموارد، ولا إلى الاتجاه الذي يوسع من بؤرة الدراسة ـ فينقلها من مستوى الفرد أو مستوى الأسرة ـ لتشمل المجتمع المحلي الصغير والمجتمع المحلي الكبير، لا ينبغي النظر إلى أي منهما على أنه جديد تماما. كما أن بإمكاننا أن ننظر إلى توسيع النطاق الزمني بغرض تسهيل القيام بالتحليل الدينامي، على أنه يمثل ـ جزئيا على الأقل ـ ثمرة التحسينات التي أدخلت على تكنولوجيا المعلومات، وسهولة الحصول على البيانات التتبعية. وقد ظل التحليل الدينامي يمثل ـ لفترة ـ جزءا من أدوات دارس الاقتصاد خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تكون مجموعات البيانات التتبعية أكثر دقة وإحكاما (انظر على سبيل المثال Bane and Ellwood 1994).

ومع ذلك فثم اعتبار واحد يمكن بمقتضاه النظر إلى مفهوم الاستبعاد الاجتماعي بوصفه امتدادا حقيقيا للمفاهيم السابقة عليه في السياسة الاجتماعية: إذ إنه يتيح لظاهرة المصلحة أن تتسع لتشمل ما هو أكثر من عدم المشاركة الناجمة عن نقصان الموارد المادية. وتسعى بحوث الفقر إلى تحديد هؤلاء الذين تكون مشاركتهم في المجتمع منقوصة بسبب قلة الموارد، وإلى التركيز على الدخل المتدني بوصفه مؤشرا على ذلك. وتقوم بحوث الحرمان المتعدد بتوسيع نطاق المؤشرات، ولكن الغرض منها يظل التوصل إلى تحديد دقيق للأفراد الذين تنقصهم الموارد المطلوبة للمشاركة (انظر Whelan and Nolan 1996)[٦]. وتسعى مقاييس الاستبعاد الاجتماعي إلى عدم الاقتصار على تعيين هؤلاء الذين تنقصهم

الموارد، بل تضم إليهم كذلك أولئك الذين تنجم عدم مشاركتهم عن أسباب مختلفة: كالتمييز، أو المرض المزمن، أو الموقع الجغرافي، أو الهوية الثقافية مثلا. ويبقى نقصان الموارد المادية سببا رئيسيا ومهما لعدم المشاركة ولكنه لا يستوعب كل هذه الاعتبارات الممكنة.

ويتجلى هذا المفهوم الأشمل لفكرة الحرمان في المسح الخاص «بالفقر والاستبعاد الاجتماعي» (Gordon et al. - 2000). وفي ذلك القسم من المسح الذي يعالج قضايا الاستبعاد الاجتماعي، لا يُكتفى بمجرد سؤال المبحوثين عما إذا كان انتفاعهم بالخدمات منقوصا بسبب عجزهم عن تحمل تكاليفها، بل يُسألون عما إذا كان ذلك راجعا أيضا إلى الضعف البدني، أو رعاية الطفل، أو وسائل النقل، أو عامل الوقت، أو الخوف، أو الملاءمة الثقافية. كما قد يرتبط هذا النقص بالدخل المتدني، إلا أن ثمة أفرادا يعجزون عن المشاركة على الرغم من حصولهم على دخل كاف.

إذن ما الذي يستطيع الاستبعاد الاجتماعي أن يضيفه إلى التحليلات المبنية على مفاهيم الفقر والحرمان؟ إن اللغة المنمقة للاستبعاد الاجتماعي تؤكد أهمية الفعل والعملية، إلا أن المخرجات القابلة للقياس تبدو شبيهة بتلك المستعملة في دراسات الفقر والحرمان. وفي هذا الصدد، يشترك الاستبعاد الاجتماعي إلى حد ما مع فكرة «سِنْ» Sen عن فقر القدرة (Sen-1992) [٧]. وتعكس هذه الأمور الثلاثة أشكال عدم المشاركة في المجتمع، الراجعة إلى الفرص لا إلى الاختيار. وكما يرى أتكنسون (١٩٩٨)، فقد يمثل تحليل الاستبعاد الاجتماعي تغيرا في بؤرة الاهتمام أكثر من كونه تغيرا في التوجه (وانظر كذلك جون هيلز في الفصل الثالث من هذا الكتاب). والتعريفات الراهنة لحالة الحرمان من الاتساع بحيث تكفي لتلفت الانتباه إلى طائفة من الأبعاد، بما فيها البعد الخاص بالحرمان غير المادي، وتبني وجهة نظر تتبعية، والسماح بوجود أسباب للحرمان غير سبب الدخل المتدني، وإن كانت أغلب البحوث لم تستطع ـ في الواقع ـ أن تعكس جميع هذه العناصر [٨]. ويذكرنا الاستبعاد الاجتماعي بهذا المجال الأوسع ـ وهذا الاتجاه الأرحب هو ما يميز بقية هذا الكتاب.



إطار لفهم الاستبعاد الاجتماعي

تعكس معظم التحليلات الأكاديمية للظواهر الاجتماعية الخطوط الفاصلة بين حدود العلوم الاجتماعية: فقد أكد علماء الاجتماع أهمية الفروق في السلوك بين الجماعات أو بين الطبقات الاجتماعية؛ وركز علماء الاقتصاد على قطاع السوق في علاقته بالفقر، وبخاصة سوق العمل؛ وركز محللو السياسة الاجتماعية على السياسات الحكومية وما تحدثه من تأثيرات. وكل هذه التأكيدات قد تكون صادقة، ولكن أيا منها لا يقدم سوى صورة جزئية. وقد قام بعض المحللين الذين يتصفون بقدر أكبر من الجرأة وقدر أقل من الانغلاق، بدراسة دقيقة للتفاعلات، إلا أن البحوث التي تتجاوز حدود التخصصات نادرا ما كانت سبيلا إلى التقدم الأكاديمي.

وفي حالة التفكير في الاستبعاد الاجتماعي، يتضح لنا أن الاتجاه الذي يحصر نفسه داخل حدود تخصص معين هو اتجاه واضح القصور، أيا كان الموقف النظري الذي يتبناه في ما يتصل بالأسباب الرئيسية للاستبعاد. ومن الناحية المثالية، ينبغي لإطار فهم الاستبعاد الاجتماعي أن:

١ - يضم أكثر الأسباب ترابطا بأسلوب بسيط وواضح.

٢ - ويقر بوجود التفاعل بين مختلف أنواع الأسباب أو المؤثرات.

٣ - ويسهِّل القيام بالتحليل الدينامي.

٤ - ويكون قادرا على استيعاب المظاهر المختلفة للاستبعاد الاجتماعي.

٥ - ويكون قابلاً للتطبيق على مستويات مختلفة ـ أي على مستوى الأفراد وعلى مستوى المجتمعات المحلية.

٦ - ويفضل أن يكون قابلا للتطبيق في المجتمعات ذات المستويات المختلفة من التطور الاقتصادي والاجتماعي.

إن من المحتم أن يكون الإطار ذا طابع تجريدي، وما يراه أحدهم فيه منيرا كاشفا، قد يراه غيره متداعيا ومربكا. لذا، فالقارئ هو الذي عليه أن يحكم. ويبين الشكل (١:١) واحدا من هذه الأطر: وهو «رسم تخطيطي بَصَلي». وفيه يتأثر كل مستوى بمستويات عديدة غيره، ولا يوجد سبب وحيد لأي نتيجة أو سلوك، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع المحلي.

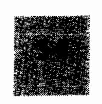
يتأثر الفرد بأسرته المباشرة، وبمجتمعه المحلي، وبالقوى القومية في بلاده، وأخيرا، يتأثر بالسياق العالمي.

المستوى الفردي: مثلا: السن، النوع، العرق، العجز، التفضيلات، المعتقدات والقيم.
مستوى الأسرة: مثلا: الارتباط بـ«شريك»، الأطفال، مسؤوليات الرعاية.
مستوى المجتمع المحلي: مثلا: البيئة الاجتماعية والمادية، المدارس، الصحة، الخدمات الاجتماعية.
مستوى الإقليم: مثلا: سوق العمل، النقل.
المستوى القومي: مثلا: المؤثرات الثقافية، الضمان الاجتماعي، الإطار التشريعي.
المستوى العالمي: مثلا: التجارة الدولية، الهجرة، تغير المناخ.

الشكل (١:١): الاتجاه الفكري المتكامل

والمجتمع المحلي لا يتأثر فحسب بالمستويات الأوسع منه ـ كالمستوى القومي والمستوى العالمي ـ بل يتأثر كذلك بالعائلات والأفراد الذين يشكلون كيانه. وقد يبدو هذا الأمر واضحا، ولكنه يتناقض مع أغلب التحليلات الراهنة التي تعالج المؤثرات الفردية والعائلية ومؤثرات المجتمع بوصفها عوامل منفصلة فعلا ولكل منها آثارها المستقلة بعضها عن بعض.

وإذا أدخلنا في الاعتبار أن المؤثرات الواقعة على الأفراد تتصف بالتعقيد، فسيكون من العسير فهم مصطلح «السبب» في سياق الاستبعاد الاجتماعي بأي حال. فإن كان السبب يُعرف كما علمنا الفلاسفة، أنه حدث يسبق نتيجة ومن دونه لم تكن النتيجة لتحدث، فمن الواضح أنه يستحيل علينا الكلام عن سبب مفرد للاستبعاد الاجتماعي. والأمر الذي قد يكون نافعا في هذا الصدد هو أن نميز بين المؤثرات الماضية والراهنة على النتائج.



ويتمثل التأثير الماضي في مقدار رأس المال المتراكم، سواء كان يخص الفرد أو المجتمع المحلي. وبالنسبة إلى الاستبعاد الاجتماعي، فإن الأمور الماضية لا تنقضي وتضيع، ولكنها تمثل نقطة البدء بالنسبة إلى الحاضر. وقد يكون بالإمكان تقسيم رأس المال إلى ثلاثة مكونات:

رأس المال البشري: وهذا يعتمد على: الوراثة الجينية، وظروف الطفولة ـ كالعائلة، والصحة، وحالة المسكن، والفقر، والبيئة الاجتماعية ونحو ذلك، والتعليم والتدريب.

رأس المال المادي: ملكية المسكن، والأرض، والمعدات، ونحو ذلك.

رأس المال المالي: ملكية الأصول المالية أو الديون.

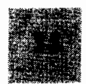
وقد يكون ثمة ارتباط بين رأس المال المادي ورأس المال المالي، وذلك في حالة ما إذا تمت، مثلا، حيازة المسكن عن طريق شرائه مقابل دين متمثل في رهن عقاري. كذلك قد يرتبط الرأسمال البشري بالرأسمال المالي، إذا ما كان قد تم تسديده بدين ما. وقد يكون حصاد الرأسمال المالي عند الكثيرين ممن يواجهون الاستبعاد الاجتماعي سلبيا.

ويمكن القول بأن جميع المؤثرات الراهنة إنما هي ثمرات الماضي. بيد أنه إذا اتخذ امرؤ في يومنا هذا قرارا يؤثر على نتيجة ما، فمن الأكثر إفادة أن نعده مؤثرا راهنا، مهما كان احتمال أن يكون اتخاذ مثل هذا القرار بطريقة معينة ثمرة من ثمار الماضي. وبالمثل، عندما يحدث تغيير في السياسة الحكومية، فإنه يقع في الحاضر لا في الماضي (ويبقى هذا الأمر صحيحا على الرغم من أن مرور الزمن يعني أن ما هو الآن حاضر سرعان ما سيصبح ماضيا). ويمكننا تقسيم المؤثرات الراهنة إلى:

مؤثرات خارجية: وهي القيود الحالية التي تواجه الفرد أو المجتمع المحلي.

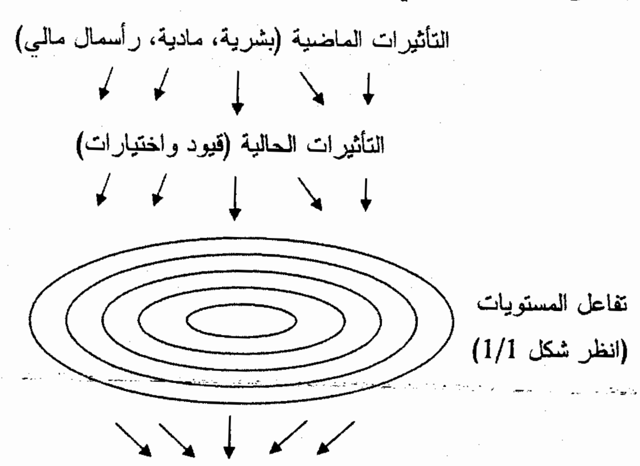
مؤثرات داخلية: وهي الاختيارات التي يؤثرها الأفراد أو المجتمعات المحلية.

والشكل (٢:١) يلخص لنا هذه المعطيات. فالدوائر المبينة به هي الدوائر نفسها المبينة في الشكل (١:١)، حيث يكون الفرد في المركز ثم تمتد الدوائر إلى أن تصل إلى دائرة المستوى العالمي. ويمكن للمؤثرات الماضية والحالية أن تقوم بعملها على أي من هذه المستويات، وهي مبينة بالشكل باتجاه نازل من أعلى. والمستويات نفسها تتفاعل، فتتفاعل ـ مثلا ـ الأسرة مع المدرسة، والمدرسة مع



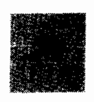
سوق العمل، محدثة لنتائجها، والتي بدورها يمكن تحليلها على مختلف المستويات. وتصبح النتائج نفسها مؤثرات حالية، مؤثرة بذلك في القيود والفرص المتاحة.

وهذا الإطار المرسوم ليس هو الإطار الذي طبق بطريقة منهجية في سائر فصول الكتاب، إلا أنه قد يساعد على إيضاح قدر من التعقد الذي ينطوي عليه تحليل الاستبعاد الاجتماعي. ويمكن تشريح شكل «البصلة» هذا بعدة طرق مختلفة. فتشريحها «عموديا» يمدنا بالتحليل الدينامي الذي هو من خصائص البحث في مجال الاستبعاد الاجتماعي. وتشريحها أفقيا يبرز لنا التفاعل القائم بين الفرد والأسرة، وبين الأسر والمجتمع المحلي، وهكذا. والتركيز على المؤثرات الماضية يستلفت الانتباه إلى نجاح أو فشل الاستراتيجيات الوقائية، بينما يمكن لتحليل النتائج أن يزودنا برؤى ثاقبة لفهم أنواع السياسات التي يتعين اتخاذها استجابة لذلك.



الشكل (٢:١): إطار لتحليل الاستبعاد الاجتماعي

خطة الكتاب

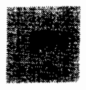


في ضوء هذه الخلفية ـ وبمراعاة أن المؤلفين يبدون درجات متفاوتة من التأكيد على جوانب مختلفة من هذا المفهوم ـ تنتظم بقية فصول الكتاب على النحو التالي: يتعمق الفصلان الثاني والثالث في استكشاف معنى مصطلح «الاستبعاد الاجتماعي». ويحاول الفصلان الثالث والفصل الرابع أن يقيسا درجة الاستبعاد في مجالات مختلفة. وتقوم الفصول الأربعة التالية (من ٥ إلى ٨) بتحليل بعض أسباب الاستبعاد، والعلاقة بينها، بينما تتناول الفصول من التاسع إلى الثاني عشر السياسات والممارسات الساعية إلى مواجهة الاستبعاد. ويتأمل الفصل الأخير قضية ما إذا كان التغير في اتجاهات تحليل الاستبعاد الاجتماعي سوف يعود علينا بالنفع، سواء من حيث فهم هذه المشكلات أو صياغة السياسات الفعالة.

وفي الفصل الثاني، يلقي بريان باري الضوء على بعض أساليب ارتباط فكرة «الاستبعاد الاجتماعي» بالمستويات المتعددة المذكورة في الشكل (١:١)، مثال ذلك، أن الفرد قد يكون «مُدمجا» في مجتمع محلي بيد أن هذا المجتمع المحلي ـ الذي قد يكون مغايرا بفعل الدين أو الثروة ـ يمكن أن يكون منفصلا عن باقي المجتمع، وأحيانا يكون ذلك عن اختيار منه. ويميز بريان باري بين «العزلة الاجتماعية»، حيث يكون الانفصال إراديا في بعض النواحي، وبين الاستبعاد، حيث لا يكون الأمر كذلك. غير أن هذا لا ينفي عن العزلة صفة الإشكالية، إذ يسترسل في مناقشة القضايا المتصلة بعزلة جماعات الأثرياء عن بقية المجتمع كلما اتسعت الهوة في عملية توزيع الدخول.

وفي الفصل الثالث نطور تعريفا يمكن قياسه للاستبعاد الاجتماعي مبنيا على أربعة أبعاد للمشاركة هي: الاستهلاك، والإنتاج، والعمل السياسي، والتفاعل الاجتماعي. وهنا نركز على هذه الأبعاد بوصفها نتائج بالنسبة إلى الأفراد بمقتضى حقوقهم الشخصية، منحِّين جانبا التفاعل المعقد بين قيود وفرص الماضي والحاضر التي تسببت في وجودها.

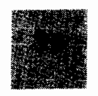
وتركز الفصول الثلاثة التالية على الأفراد والأسر، أي على الحلقتين الداخليتين «للبصلة» المرسومة في الشكل (١:١)، ففي الفصل الرابع، يقوم سايمون بيرغس وكارول بروبر بمراجعة شواهد حديثة



على ديناميات الدخل المنخفض، موثقين مكابدة الأفراد الفقر على امتداد الزمن. كما يقارنان أنماط الحراك في بريطانيا بالأنماط الموجودة في بلاد أخرى، ثم يسترسلان في مناقشة بعض التحديات التي تحول دون الوصول إلى فهم أفضل للعوامل التي تشكل أساس تلك الأنماط المدروسة.

وفي الفصل الخامس، يتبنى جون هوبكرافت منظورا زمنيا أطول، متفحصا المسارات الموجودة داخل الاستبعاد الاجتماعي، خاصة في مرحلة المراهقة. وهو، وفقا للمصطلحات التي عرضناها، يركز أساسا على تأثير «رأس المال البشري» في التطور الذي يحدث لاحقا. ويقوم بتقدير قيمة الشواهد المتعلقة بأثر الاستبعاد الاجتماعي عند البالغين لمزايا الوالدين (الوراثية والبيئية)، وظروف الأطفال، وصفاتهم، وسلوكهم. ويستشهد بما جاء في «الدراسة القومية لنمو الطفل» (NCDS)، التي تتابع فوجا من مواليد ١٩٥٨. وتثبت هذه الدراسة وجود روابط عامة بين بعض الظروف الأساسية المحيطة بالطفل كدرجات الاختبارات المدرسية، أو دلالات الفقر في مرحلة الطفولة، أو الاتصال بالشرطة أو بنية الأسرة، وبين طائفة من النتائج المناوئة التي تظهر في فترة البلوغ. ويسترسل ليستكشف تعقد هذه الروابط المتشابكة عبر الأجيال وعبر الأعمار التي يعيشها الناس. وتقوم كاثلين كيرنان بمزيد من التعمق في دراسة هذا الموضوع في الفصل السادس، مركزة على التأثير المتبادل بين الحلقتين الداخليتين بالشكل (١:١)، أي العلاقة بين ظروف الفرد وظروف الأسرة. وتستعين هي الأخرى بشواهد من «الدراسة القومية لنمو الطفل»، لبحث أثر الأحداث الديموجرافية كالوالدية الشبابية (الإنجاب في سن الشباب المبكر ـ المترجم)، والمعاشرة، والانفصال والطلاق بين الوالدين. وهو ما يثبت، على سبيل المثال، الرابطة القوية بين ولادة الطفل في ظل ظواهر الوالدية المبكرة والمعاشرة، وبين ما يحدث له في ما بعد من الهشاشة الاجتماعية الاقتصادية.

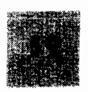
وتقوم أبيجيل ماكنايت في الفصل السابع بتوسيع بؤرة الدراسة، إذ تتناول أثر سوق العمل، باحثة في الكيفية التي ترتبط بها العمالة منخفضة الأجر بالاستبعاد الاجتماعي والفقر عبر فترات



زمنية مختلفة. وهي تبين كيف أن التداخل بين الأجر المنخفض والفقر في لحظة معينة من الزمن يقلل من أهمية مدى ارتباط كل منهما بالآخر على المدى الطويل: إذ يرتبط الفقر في الطفولة بالأجر المنخفض في مرحلة البلوغ؛ ويرتبط استمرار الأجر المنخفض بازدياد حدة الفقر، ويرتبط الأجر المنخفض الذي يتلقاه الفرد في سن العمل بالفقر في شيخوخته. ثم تختتم هذا الفصل باستعراض التطور الحديث في السياسات الرئيسية المؤثرة في انخفاض الأجور.

وتتابع روث لبتون وآن باور في الفصل الثامن دراسة جانب من السياق الأوسع للموضوع، من خلال بحث العلاقة بين الحي السكني والاستبعاد. وتذهبان إلى أن التركز المكاني للاستبعاد ليس أمرا تصادفيا: إذ تساهم طبيعة الأحياء السكنية في الاستبعاد الاجتماعي لقاطنيها. ويحدث ذلك بسبب الصفات الذاتية للأحياء السكنية، كموقعها وبنيتها الاقتصادية، ومن خلال صفاتها المكتسبة كالجريمة وبيئة الحي، وهي الصفات التي تتأثر بتركيبة السكان، خاصة عندما تتركز أشد فئات السكان حرمانا في أشد المواقع سوءا داخل الحي. وتعتمدان في ذلك على شواهد مستمدة من دراسة لاتزال جارية لاثني عشر من أشد الأحياء السكنية حرمانا في إنجلترا وويلز، متفحصتين تلك العلاقات وتأثير مشروعات التدخل المحلية والقومية.

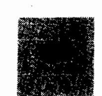
وتتناول الفصول الأربعة التالية جوانب أخرى للسياسات وللاستجابة (المواجهة أو العلاج - المترجم) - على المستوى المحلي - لجوانب معينة من الفقر والاستبعاد. ففي الفصل التاسع، يقوم دافيد بياشو وهولي سذرلاند بتحليل بعض الشواهد الدالة على مدى انتشار الفقر في مرحلة الطفولة - وهو موضوع تكرر وروده في الفصول السابقة - في بريطانيا، وتأثير السياسات الحديثة لمواجهته. ويتضح أن فقر الأطفال في بريطانيا قد بلغ درجة أشد مما كان عليه منذ عشرين سنة مضت، بل إنه كذلك - بصورة نسبية - أشد مما هو عليه في أغلب البلاد الصناعية الأخرى. وهما يستعملان



النتائج التي تحصلا عليها بتطبيق أسلوب «نمذجة المحاكاة» (*) في إعطاء الانطباع بأن التغييرات الأخيرة في مجالي الضرائب والإعانات المختلفة التي نفذتها حكومة حزب العمال منذ مايو ١٩٩٧ ينبغي أن تقلل من عدد الأطفال الذين يعانون الفقر بمقدار مليون طفل بحلول سنة ٢٠٠٢، لكنهما يؤكدان أن الوضع مازال يتطلب عمل المزيد. وسيكون من المجدي هنا توفير المزيد من فرص العمل بأجر، لكن تحليلهما يوحي بأنه، حتى في حالة أشد السيناريوهات تفاؤلا، فإن هذا العلاج لا يستطيع في حد ذاته أن يستأصل فقر الأطفال، لأن الأمر يتطلب - كذلك - توفير حد أدنى من الدخل الكافي لمن لا يعملون بأجر.

وفي الفصل التالي، يقوم فل أجولنك وتانيا بورتشارد ومارتن إيفانز بدراسة بعض الأنماط الأشمل للاستجابة والوقاية في دولة الرعاية من حيث علاقتها بثلاثة أنواع من المخاطر: البطالة، والعجز، وفقدان الدخل عند التقاعد عن العمل. ويتناولون مدى نجاح السياسات في الوقاية من الاستبعاد الاجتماعي الناجم عن كل نوع من هذه المخاطر، أو التعامل معها. وهنا تبرز ثلاثة موضوعات رئيسية عامة. أولها، ميل صناع السياسة إلى إعادة تعريف المشكلة بدلا من حلها، مع نقل المسؤولية عنها إلى طرف آخر، وثانيها، ما يتصل بفقدان التنسيق بين الإعانات وسياسة التشغيل. وأخيرا، إن ذلك التصور الشائع الذي يرى سياسات «المواجهة» فشلا ويعد السياسات «الوقائية» نجاحا، إنما هو تصور عقيم: لأن العلاقة بين هذين الأسلوبين علاقة تكاملية.

(*) نموذج دينامي لمجال موضوعي، خاصة الأفعال والتصرفات الموقوتة لنظام من النظم، يحاول أن يحاكي الأحداث والوقائع الفعلية لذلك النظام. ولا يستطيع مثل هذا النموذج إلا أن يحاكي جزءا فقط من الوقائع الفعلية، بحيث يمكن - بصفة مستمرة - التحقق من مدى انطباق نتائج المحاكاة على الواقع الفعلي للنظام. وتستخدم نمذجة المحاكاة عندما تكون الوقائع المراد دراستها غير قابلة للملاحظة (كأن تكون أحداثا مستقبلية، وهنا تقدم المحاكاة نوعا من التنبؤ)، أو عندما يكون تواترها بأعداد قليلة يجعلها غير صالحة للمعالجة الإحصائية، أو - أخيرا - عندما لا يتوافر أسلوب لحساب أو تقدير حل المشكلة، وهنا يفيد تكرار عمليات المحاكاة في تغطية مجال النتائج المحتملة كلها. ونمذجة المحاكاة مهمة لكثير من المهمات البحثية، خاصة تلك المرتبطة بدعم عمليات اتخاذ القرار ورسم السياسات [المترجم].

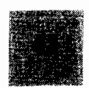


وفي الفصل الحادي عشر يتناول جو سباركس وهوارد جلنرستر بمزيد من التفصيل دراسة موضوع آخر من الموضوعات التي تكرر ورودها في الفصول الأولى: وهو موضوع العلاقة بين التعليم والاستبعاد الاجتماعي. وثمة شواهد متزايدة على أن هذه العلاقة علاقة سببية أكثر من كونها، مثلا، مجرد نتيجة المواصفات المستعملة كآلية من آليات التصنيف. وهما يستعرضان الشواهد الدالة على تأثير مواصفات المستوى التعليمي المدرسي «ومهارات التعامل الإنساني» (*) في ما يحدث بعد ذلك من عواقب، وفي الارتباطات السابقة بين الحصيلة التعليمية وغيرها من ملامح البيئة الاجتماعية، وفي أثر المدرسة. ويركز تحليل أثر المدرسة على تأثير التغيرات الحديثة في سياسة التعليم.

وفي الفصل الثاني عشر، تبحث ليز ريتشاردسون وكاثرين ممفورد نوعا مختلفا من الاستجابة، هي استجابة المجتمع المحلي. فتناقشان معنى «المجتمع المحلي»، وتصوران عمليات انهيار المجتمع المحلي، وتتناولان الدور الذي يشارك به المجتمع المحلي في تجديد وإعادة تأهيل الأحياء السكنية المنخفضة الدخول. وتعتمدان في ذلك على دراستين، تتناول إحداهما أربعة أحياء سكنية تواجه مشكلات هجرة السكان لها في مراحلها الأولى بمدينتين بشمال إنجلترا، وتشتمل ثانيتهما على برنامج للتدريب والمنح الصغيرة على مستوى المجتمع المحلي. وتريان أن الجماعات في المجتمع المحلي لا تستطيع بمفردها أن تقارع القوى الهائلة للاستبعاد. لكنها تستطيع أن تقوم بدور جاسم في تمكين برامج المعونة الرسمية من أداء مهمتها بكفاءة، وفي زيادة الخدمات والتسهيلات، وتعزيز التنظيم الاجتماعي من خلال الشبكات غير الرسمية، ودعم المعايير والقيم المشتركة.

وتقدم هذه الفصول شواهد جديدة على مدى الاستبعاد الاجتماعي الذي يتم تعريفه بطرق مختلفة، وعلى ديناميات الدخول، وحالة الحرمان على المستوى الفردي وعلى مستوى المناطق. وفي الفصل الأخير يعتمد جون هيلز على تلك النتائج ليناقش المضامين السياسية لهذا النوع من الشواهد. فهل

(*) انظر تعريفا مفصلا لتلك المهارات في الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب تحت عنوان «الآثار التعليمية الأخرى» [المترجم].



يؤدي التركيز على «الاستبعاد الاجتماعي» بدلا من الفقر، إلى تغيير حقيقي في الاستجابة السياسية؟ وهل من شأن التركيز على الجماعات المعرضة للفقر المستمر أو الفقر المتكرر الحدوث، أن يغير بؤرة العمل، مقارنة بالجماعات عند لحظة معينة؟ وهل يتيح توسيع نطاق التحليل الدينامي، الوارد في الفصول الأولى، تغيير مضمون السياسة ـ من خلال المزيد من التأكيد على التدخل المبكر أو على شكل من أشكال «دولة الرعاية الإيجابية» مثلا ـ أم هل تظل جملة أنشطة دولة الرعاية على ما هي عليه؟ وهل التركيز على الاندماج له ثمة دلالة بالنسبة إلى بنية البرامج الاجتماعية، خاصة نظم التوزيع، وبالنسبة إلى القضايا الخلافية حول النزعة الكونية وتحديد الأهداف؟ وأخيرا ما الذي آل إليه التأثير الناجم عن السياسات المطبقة في المملكة المتحدة منذ عام ١٩٩٧؟



2

الاستبعاد الاجتماعي والعزلة الاجتماعية وتوزيع الدخل

بريان باري

«عندما نتساءل عن وجه الخلل في الاستبعاد الاجتماعي، فقد ننتهي إلى أنه يعتمد، من جوانب معينة، على طبيعة المجتمع الذي يوجد فيه»

المؤلف

مقدمة: ما الاستبعاد الاجتماعي؟

تعني هذه الفكرة غالبا، كما سبق أن عرضنا في الفصل الأول، أن الاستبعاد الاجتماعي لا يعدو أن يكون إعادة تسمية لما اعتاد الناس تسميته بـ «الفقر». وأيا ما كان الأمر، فمع أنه لاشك في وجود ارتباط وثيق بين الترتيب الطبقي الاقتصادي وظاهرة الاستبعاد داخل المجتمع، فإنه من الواضح أن الاستبعاد الاجتماعي يمكن، من حيث المبدأ، أن يحدث بين الجماعات التي لا تتمايز في ما بينها تمايزا ظاهرا من الناحية الاقتصادية. مثال ذلك أنه بينما كان المهاجرون اليهود الذين وفدوا إلى بريطانيا من أوروبا الشرقية فقراء في بادئ الأمر، فإن أحفادهم انتقلوا بأعداد كبيرة، وفي غضون أجيال قليلة إلى المهن الفنية الراقية والتجارة. وخلال سنوات نشأتي في الضواحي الغربية لمدينة

لندن في أربعينيات القرن العشرين، لم تكن الأقلية اليهودية أفضل بصورة ملموسة ولا أسوأ بدرجة بعيدة من المتوسط العام. وحتى مع هذا الوضع، فإن التصور السائد في بقية هذا المجتمع المحلي كان يرى أن اليهود «متعصبون لعشيرتهم»، وإذا كانوا بهذه الصفة فعلا فإن ذلك يمثل ـ بلاشك ـ رد فعل للنزعة العارضة لمعاداة السامية التي أشهد على وجودها من خلال معرفتي باتجاهات أقاربي وجيراني.

وتعلمنا بقية هذه القصة، إلى جانب ذلك، أن الاستبعاد الاجتماعي يتجه إلى أن يصير أخف حدة، ثم يؤول أمره في النهاية إلى أن يختفي عندما يزول التفاوت الاقتصادي بين الجماعات ـ هذا إن لم تعمل طرق معينة في المعيشة على الإبقاء على تلك الحواجز الاجتماعية. ولاريب في أن أدولف هتلر أسهم إسهاما قويا (على الرغم من أن هذا، وفق تقديري، لم يحدث فعلا إلا بعد سنة ١٩٤٥) عندما جعل التعبير العلني عن المشاعر المعادية للسامية أمرا غير لائق. ولكن ذلك لا يكاد يفسر لماذا يدور معدل الزواج من غير اليهود بين يهود بريطانيا غير الملتزمين دينيا ـ والذين يشكلون ثلثي إجمالي عددهم في بريطانيا ـ لماذا يدور في حدود خمسين في المائة حاليا، وهو الأمر الذي يثير المخاوف لدى البعض من اختفاء الهوية اليهودية المتحررة دينيا خلال عدد قليل من الأجيال القادمة. ونلاحظ في الوقت نفسه، أن معدل الزواج من خارج الجماعة بين اليهود الملتزمين دينيا أقل بكثير، وهو ما يعكس ميل غالبية اليهود الملتزمين دينيا إلى تكوين مجتمعات محلية صغيرة متمايزة عما حولها، بما يتضمنه ذلك الوضع في بعض الحالات من التمسك بوجود المدارس الدينية المستقلة.

هل يعد هذا استبعادا اجتماعيا؟ من الممكن إلقاء سؤال مواز لهذا السؤال على مستوى الفرد. هل يمكن النظر إلى فرد معتزل يتمتع بصحة عقلية وبدنية جيدة، وله دخل متوسط باعتباره مستبعدا اجتماعيا؟ دعني أتناول هذا السؤال بأن أشير إلى أنه ينبغي علينا دائما أن ننظر إلى ما يبدو في ظاهره شكلا من الاستبعاد الذاتي الطوعي أو الإرادي بشيء من الشك. فتقييم أي عمل إرادي إنما يعتمد على نوع الخيارات المتاحة: فأن يبدو العمل المختار لفاعله أفضل من بدائله المتاحة في الوقت نفسه، أمر لا يدلنا كثيرا على حقيقة الوضع. مثال ذلك، أنه قد

يحدث أن ينسحب فرد أو أعضاء جماعة ما من المشاركة في المجتمع الأوسع كرد فعل للمعاناة من العداء والتحيز. ففي هذه الحالة، يكون هذا الانسحاب إراديا بالفعل، بيد أن المحيط الذي يحدث فيه يجعله مع ذلك حالة من حالات الاستبعاد الاجتماعي، مما يعني أن هذه عملية استبعاد للأفراد أو الجماعات على غير رغبتهم. فإذا وضعنا مثل هذا الاستبعاد في سياقه، نجد أنه ليس طوعيا أكثر من استقالة أحدهم من وظيفته قبل أن يُطرد من العمل.

وأيا ما كان الأمر، فلنفترض أننا مقتنعون بأن أمامنا حالة استبعاد ذاتي حقيقية قام بها فرد أو جماعة. فهل نسمي ذلك استبعادا اجتماعيا أم لا؟ تتوقف الإجابة، كما أتصورها، على ما نريد أن نفعله بهذا المفهوم. وإني لأعتقد أن كثيرا من الناس يريدون تعريف مفهوم الاستبعاد الاجتماعي بطريقة تجعل الاستبعاد الاجتماعي يؤول دائما إلى أن يكون أمرا سيئا. بيد أن فكرة كون الاستبعاد الاجتماعي أمرا سيئا هي في حد ذاتها فكرة من الممكن أن تحتمل أكثر من تفسير. فهل من المفترض أن يكون الاستبعاد الاجتماعي بالضرورة أمرا سيئا بالنسبة إلى المستبعدين، أم هل يكون مقنعا لو أنه كان سيئا بطريقة أخرى - كأن يكون، مثلا، بمنزلة خطر يهدد الاستقرار الاجتماعي؟ [1].

وإني لأشك في أن هذا السؤال نادرا ما يؤكد عليه أحد، وذلك لوجود ميل إلى التسليم سريعا بأن أي أمر يعد استبعادا اجتماعيا وفق مفهوم ما، سوف يعد كذلك وفق غيره من المفاهيم بالمثل. وإن الاستبعاد الذاتي الحقيقي ليمثل اعتراضا على هذا التشخيص، وذلك إن كان المرء يعتقد أن ذلك الاستبعاد قد يكون - في بعض الظروف - أمرا طيبا بالنسبة إلى المستبعدين أنفسهم، ولكنه سيئ وفقا لرؤية أخرى أكثر شمولا. مثال ذلك، أن البيان الذي أصدره مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية عن «أجندة البحوث»، والذي بمقتضاه خصصت الاعتمادات المالية لمركز بحوث تحليل الاستبعاد الاجتماعي، يميل إلى الأخذ بهذا المفهوم الأوسع [2]، ففي أجندة البحوث يعرف الاستبعاد بأنه ما يقع على الأفراد والمجتمعات المحلية من الاستقطاب، والتفرقة الاجتماعية وعدم المساواة. وعلى حين يمكن أن يتضمن العنصر الثالث من هذه العناصر التركيز على «الفقراء»

فقط، فإن من شأن هذا النوع من التعريف أن يُدرج ضمن حالات الاستبعاد الاجتماعي حالة جماعة ثرية متمايزة اجتماعيا، ولكن أفرادها سعداء تماما باستبعادهم لأنفسهم.

وإلى جانب ذلك، ينبغي لنا القول إن من شأن مثل هذا المفهوم الواسع للاستبعاد الاجتماعي ألا يلقى تأييدا بين أعضاء مركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي. شاهد ذلك، أن مقالة حديثة كتبها أعضاء هذا المركز عن مدى الاستبعاد الاجتماعي في بريطانيا استعملت التعريف التالي: «يعد الفرد مستبعدا اجتماعيا عندما (أ) يكون مقيما في منطقة معينة من مجتمع ما، ولكن (ب) لأسباب تتجاوز سيطرته، لا يستطيع أن يشارك في الأنشطة العادية للمواطنين في ذلك المجتمع، (ج) ويكون راغبا في هذه المشاركة (بورتشارد، ولوغران، وبياشو ١٩٩٩: ٢٢٩).

وإني لأود أن أرجئ إلى وقت لاحق ذلك السؤال الذي يستفهم عن وجه الإشكال في الاستبعاد الاجتماعي. ولكن يمكننا أن نقول الآن، وأيا كانت الإجابة عن ذلك السؤال، إن الاستبعاد الاجتماعي الطوعي والقهري - بأي قدر كانا - يختلفان إلى الحد الذي يستوجب التمييز بينهما. ولعلنا نرغب في القول إنه لا مشكلة في الاستبعاد الاجتماعي الطوعي. ولكن حتى لو لم ننته إلى هذه النتيجة، فقد يُستنتج في ما بعد - بالتأكيد - أن سبب الاهتمام بالاستبعاد الذاتي الذي يمارسه بعض الأفراد أو الجماعات ليس هو نفسه سبب الاهتمام بالاستبعاد الذي ينجم عن عمليات ليس للفرد أو الجماعة سيطرة عليها. لذلك فإنني سآخذ بالصياغة التي اعتمدها مركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي وأُعرّف الاستبعاد الاجتماعي بحيث ينطبق فقط على الاستبعاد القهري. إلى جانب ذلك، فإن مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية قال أيضا إن «التغيرات الاجتماعية المتسارعة التي تمزق الأشكال التقليدية للتماسك الاجتماعي تستحق اهتماما بالغا»[٣]. وسوف أستعمل مصطلح «العزلة الاجتماعية» للتعبير عن غياب التماسك الاجتماعي، وذلك بناء على أنه بالإمكان عزل الجماعات عن بقية المجتمع كما يُعزل الأفراد.

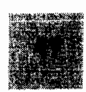
وعلى ذلك تُعرَّف العزلة الاجتماعية بحيث تكون إما طوعية وإما قهرية. وبتعبير آخر، تشتمل العزلة الاجتماعية على الاستبعاد الاجتماعي، ولكنها لا تقتصر عليه وحده. وإنه لغني عن البيان، أن العزلة الاجتماعية (في كلا شكليها)

شيء متغير: فليس الشأن أن يكون الفرد أو الجماعة مجرد معزولة اجتماعيا أو غير معزولة، بل الأولى من ذلك هل درجة العزلة صغيرة أم كبيرة. وبالتوازي مع أبعاد الاستبعاد الاجتماعي التي تمت بلورتها في موضع آخر من هذا الكتاب (انظر الفصل ٣)، يمكننا إعمال الفكر في أبعاد العزلة الاجتماعية.

ثمة معضلة نظرية لم تحل في ما قيل حتى الآن. وعلى الرغم من أنها تتناول قضية يبدو للوهلة الأولى أنها صيغت بدقة، فإنها تنصب في جوهرها على السؤال عن وجه الإشكال في الاستبعاد الاجتماعي. دعنا نتخيل جماعة يختار أفرادها لأنفسهم أن ينعزلوا اجتماعيا، ولكن أضف الآن إلى ذلك أنهم لن يكونوا قادرين على الخروج من أسر العزلة الاجتماعية (لأي سبب كان) حتى لو أرادوا ذلك. وهكذا يتضح بجلاء أن العزلة الاجتماعية لهذه الجماعة محتومة تماما. ولكن هل يعني ذلك أن هذه الجماعة لا تعاني من العزلة الاجتماعية؟ تذكر التعريف الذي أوردناه آنفا. فبمقتضاه، يعد الفرد البريطاني مستبعدا اجتماعيا على أساس عجزه عن «المشاركة في الأنشطة العادية لمواطني المملكة المتحدة، ولكن بشرط أن يكون راغبا في هذه المشاركة». ويقتضي هذا التعريف أن جماعتنا هذه لا يمكن أن تعد مستبعدة اجتماعيا، حتى لو انطبق عليها الشرط المتصل بكون أعضائها عاجزين عن المشاركة لأسباب خارج سيطرتهم. والحقيقة أني لست سعيدا بهذه النتيجة، وذلك لأسباب سوف أشرحها في ما يلي.

يتمثل أحد أسباب الارتياب في تلك النتيجة التي وصلنا إليها حالا في صعوبة تقرير كون الاستبعاد الذاتي هو استبعادا طوعيا حقيقة، وذلك عندما يبدو جليا أن محاولات الاندماج سيكون مآلها الرفض حتى بعد حل هذه المشكلة حلا مرضيا. فإذا رفضت عضويتكم في ناد ما، وذلك على أساس ديانتكم، أو عرقكم، أو الانتماء الإثني، أو جنسكم، فإن البداهة تقول إنكم مستبعدون، وذلك بمعنى أنكم تخضعون لسياسة استبعادية. وحتى لو أنكم تدعون ـ على أساس مناقض للواقع الصريح (*) ـ أنكم لا ترغبون في الانتساب إلى أي ناد لا يسمح لكم بعضويته، فإن ذلك لا يغير من حقيقة وجود الاستبعاد.

(*) يقول التعبير الوارد في صلب النص الإنجليزي عن هذه الجملة الاعتراضية: ـ Turning (Groucho) Marx on his head ـ إشارة إلى الممثل الهزلي البريطاني غروتشو ماركس (أحد الثنائي الهزلي المسمى: الأخوين ماركس) وقد انقلب على رأسه، للدلالة على التفكير المقلوب أو الخطأ [المترجم].



وانطلاقا من وجهة نظر شديدة النفعية، فإن منعك ـ بوساطة قوة قاهرة لا سيطرة لك عليها ـ من عمل شيء لا تريد عمله بأي حال، ليست له أي دلالة معنوية (والسبب الوحيد الذي يفسر لماذا يحتمل أن يكون لهذا الوضع دلالة ما، هو أن بإمكانك أن تغير رأيك فيما بعد). إلا أن هذا التفسير يتغافل عن فهم الشكوى المشروعة التي يعلنها السود، مثلا، عندما يجابهون بمطعم أو فندق «مخصص للبيض فقط» حتى لو كان أولئك السود لا يرغبون في الانتفاع بخدمات هذا المطعم أو هذا الفندق. لذلك أفترض أن الأفراد والجماعات تعتبر مستبعدة اجتماعيا إذا كانوا محرومين من الفرصة في المشاركة، سواء أكانوا يرغبون فعلا في المشاركة أم لا يرغبون.

ومن بين العناصر الثلاثة الواردة في مفهوم مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية عن الاستبعاد الاجتماعي (الذي غيرت اسمه إلى العزلة الاجتماعية) أبرزت عنصري الاستقطاب والتفرقة الاجتماعية. وإغفالي للعنصر الثالث، وهو عنصر عدم المساواة، كان مقصودا. ذلك لأن التفاوت الاجتماعي، كما سبق أن بينت، ظاهرة متميزة في جوهرها. وإنه لينبغي للعلاقة بين العزلة الاجتماعية والتفاوت الاجتماعي أن تكون موضوعا للمزيد من البحث، ولكنها لا يمكن أن تكون كذلك إذا اعتبرنا عدم المساواة أحد ملامح العزلة الاجتماعية. فمن الممكن لجماعتين تعيشان في بلد واحد ـ كشعب الفلاندرز Felemings وشعب الولون Walloonفي بلجيكا ـ أن تكونا متساويتين تقريبا في القوة، وفي المكانة، وفي الموارد المادية، بينما تعانيان في الوقت نفسه من الاستقطاب والتفرقة الاجتماعية. ولكن إلى أي مدى يمكن ربط التماسك الاجتماعي بالأشكال الحادة لعدم المساواة؟ ينبغي لنا ألا نفترض أن الإجابة ستكون واحدة بالنسبة إلى كل المجتمعات. وإليك مثالا واضحا إلا أنه مهم، هو عن وسائل النقل العام الرخيصة التكاليف التي يعتمد عليها الناس، والتي تعمل ساعات طويلة من اليوم، فهي تيسر للفقراء الانتقال لتحقيق أغراض اقتصادية، واجتماعية وسياسية. ولكن عند غيابها، فإن مشاركة هؤلاء الذين لا يقدرون على أن يتحملوا تكاليف استخدام عربة خاصة أو تأجير تاكسي ستقل مشاركتهم بصورة حادة. وعلى ذلك، فإن التباين نفسه في الدخول قد يكون له دلالات شديدة الاختلاف بالنسبة إلى الحراك الشخصي.

الاستبعاد الاجتماعي الطبقي: العتبتان

إنه من الجلي، كما يوضح هذا المثال، أن الدخول المنخفضة يمكنها - في ظل ظروف معينة - أن تعوق أو تمنع من المشاركة في المؤسسات العامة الأساسية. بيد أن الدخول المرتفعة قد تؤدي كذلك - في ظل ظروف معينة - إلى العزلة الاجتماعية. فإذا شعرت الشريحة الأكثر ثراء أن بوسعهم أن يتحملوا عزل أنفسهم عما هو متاح لعامة الناس، وأن يلبوا احتياجاتهم بعيدا عن المؤسسات المعنية بخدمة الجمهور، فإن ذلك - أيضا - شكل من أشكال العزلة الاجتماعية. ولكن هل هو أيضا شكل من أشكال الاستبعاد الاجتماعي؟ يبدو لي أنه كذلك. وإذا كان يمكن القول إن كبار الأغنياء لديهم الفرصة ليستبعدوا أنفسهم من المؤسسات المعنية بخدمة الجمهور، فإن ما تتعين إضافته - هنا - أن ثرواتهم تمكنهم من إقامة حواجز تبعد عنهم نظراءهم من المواطنين وراء هذه الحواجز. ومن ثم، ففي هذه الحالة تكون الأقلية في وضع يمكنها من أن تستبعد الأكثرية.

لابد من الإقرار بأن النظرة المتعارف عليها للاستبعاد الاجتماعي ترى أنه أمر يحدث لأقلية. ولكني لا أرى سببا وجيها لحصر نطاقه بهذه الطريقة. فلاريب أنه يمكن وصف نظام الحكم (السابق) في جنوب أفريقيا، الذي قام على الفصل العنصري، ضمن صفات أخرى، بأنه نظام قامت فيه قلة من البيض تشكل ٢٠٪ من السكان باستبعاد بقية السكان من الوصول إلى أهم المناصب التعليمية، والمهنية، والسياسية.

ويعزز الاستعمال اللغوي اليومي الدعوى بأن الاستبعاد الاجتماعي قد يكون قدر الأكثرية الكبيرة. فالنادي الخاص هو ناد ذو انتقائية عالية في قبول العضوية فيه، والمنتجع الخاص هو منتجع لا يقدر على الإقامة فيه إلا قلة من الناس، والأحياء السكنية المغلقة هي تلك التي لا يطمح إلى المعيشة فيها سوى قلة من الناس، والمدرسة الخاصة أو المستشفى الخاص لا يكون الانتفاع بخدماتهما متاحا إلا لقلة من الناس، وهكذا. والواقع أن الاستبعاد الاجتماعي للأغلبية قد اتخذ شكلا ماديا في الأحياء السكنية المغلقة (التي تسمى «ذات البوابات») والتي تضاعفت أعدادها في الولايات المتحدة خلال السنوات العشرين الماضية.

كانت الأحياء السكنية ومازالت قادرة على استبعاد بعض من يمكن أن يقيموا فيها، وذلك من خلال التمييز وتكلفة السكنى. وباستعمال البوابات والأسوار، لا يقتصر استبعاد هذه الأحياء على السكان الجدد غير المرغوب فيهم، بل تستبعد كذلك عابري السبيل الذين يمرون بها عرضا وسكان الأحياء القريبة منهم. والبوابات علامة مرئية من علامات الاستبعاد، بل هي إشارة قوية لهؤلاء الذين يعتبرون أنفسهم مستبعدين بالفعل عن المحيط العام الأكبر. (Blakely and Snyder, 1997: 153).

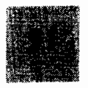
ويوحي لنا هذا كله، أن المجتمع الذي يتميز بالجمع بين اقتصاد السوق والمؤسسات الديموقراطية الليبرالية عرضة لأن يكون به عتبتان للاستبعاد الاجتماعي. وتفصل العتبة السفلى هؤلاء الذين يشاركون عادة في المؤسسات ذات النشاط العام عن أولئك الموجودين خارجها. وتفصل العتبة العليا الموجودين في منطقة الوسط عن أولئك الذين بإمكانهم أن يفصلوا أنفسهم عنها. وبالنظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث العتبتان محددتان تحديدا أشد مما عليه الحال في بريطانيا، نرى أن هؤلاء الموجودين تحت العتبة السفلى وأولئك الموجودين فوق العتبة العليا يمثلون - بطريقة غريبة - صورة مقلوبة (كصورة المرآة) بعضهم لبعض. وعلى ذلك، فإن قاطني الأحياء المغلقة (الغيتو) في قلب المدينة لا يحظون إلا بقدر ضئيل من حماية الشرطة، ولا يحتاج قاطنو الأحياء ذات البوابات إلا إلى قليل من حماية الشرطة، لأن لديهم رجال الأمن الخاصين بهم. كما وجد في بريطانيا، أن هناك من لا يتصلون كثيرا بالمدارس الحكومية وذلك نتيجة لغيابهم أو لتسربهم من التعليم، كما يوجد كذلك من يقل اتصالهم بتلك المدارس لأنهم ملتحقون بالمدارس الخاصة، وهؤلاء الموجودون بالقاع لا يقومون بدور في الشؤون الديموقراطية العادية (حتى لو كان الأمر يتعلق بالتصويت في الانتخابات)؛ وأولئك الموجودون بالقمة لا حاجة بهم إليها، لأنهم يستطيعون الوصول المباشر إلى صناع القرار بالإسهامات المالية في لجان العمل السياسي وغيرها من منظمات الضغط السياسي. وللرعاية الصحية في الولايات المتحدة الأمريكية عتبة سفلى تستبعد نحو ٢٠٪ من السكان من أنواع العلاج المتاحة للآخرين،

غير أنه لا وجود لعتبة عليا في هذا المجال، لأن باقي الناس (الأغنياء) يحصلون على كل ما يرغبون (أو يرغب القائمون بتأمينهم) في دفع تكاليف الحصول عليه. وعلى العكس من ذلك، لا توجد عتبة سفلى في بريطانيا، بل عتبة عليا تتحدد وفقا للتمتع بتأمين خاص.

وقد قطعت الولايات المتحدة شوطا على طريق الاستبعاد الاجتماعي أبعد مما فعلت بريطانيا، ويعزى هذا إلى حد كبير إلى أن نظام تمويل الخدمات العامة في الولايات المتحدة من شأنه أن يؤدي إلى أن تصبح جودة الخدمات في كل منطقة، كاشفة - وبصورة في غاية الوضوح - لمستوى الرخاء في تلك المنطقة. وينجم عن ذلك أنه، حتى في حالة انتفاع الأثرياء فعلا بالخدمات العامة، يظل هذا الوضع بمنزلة شكل من أشكال الاستبعاد الاجتماعي، لأن هذه الخدمات يقتصر الانتفاع بها عليهم، وبذلك لا تخلق إحساسا بالمصير المشترك مع أولئك الذين يعيشون في مناطق أقل ثراء. مثال ذلك، أن هنري هنتنغتون H. Huntington اتخذ الترتيبات اللازمة وبذل جهدا شاقا لإقامة وحدة بلدية صغيرة في المنطقة المحيطة بضيعته فيما كانت تعد وقتها ناحية متخلفة، مما تشكله الآن مدينة لوس أنجلوس الكبرى. وكانت هذه المنطقة، وهي مدينة سان مارينو، لا تحتوي منذ إنشائها إلا على المساكن الضخمة الغالية الثمن. ومن شأن ذلك أن يمكّن المدينة من توفير خدمات ممتازة، بما فيها التعليم العام ذو الجودة العالية [٤]. بيد أن هذا التوفير الجمعي للخدمات بين الأغنياء - والذي يسمى «انفصال الناجحين» (بلاكلي، وسنايدر ١٩٩٥: ٢٤) - يمثل ظاهرة مرتبطة «بنظرية النوادي الخاصة» أكثر من ارتباطها بأي مفهوم عن حق جميع مواطني بلد ما في الانتفاع بالنظام المشترك للخدمات العامة [٥].

ومع ذلك، فليست بريطانيا ولا الولايات المتحدة، من زاوية المنظور الجغرافي أو التاريخي، مثالا شديد التطرف. فكل بلد من بلاد أمريكا اللاتينية (وهذا إذا اقتصرنا فقط على جزء واحد من العالم) لديه كلتا العتبتين: السفلى والعليا، اللتين تخلقان تفاوتا أبعد مدى في فرص الحياة (بما في ذلك «توقع أمد الحياة»)، وفي طرق المعيشة الفعلية، وفي العلاقة بالمؤسسات الكبرى. وبصورة مماثلة، عندما كتب دزرائيلي (*) (١٨٤٥) عن

(*) Disraeli السياسي البريطاني الشهير، (عاش من ١٨٠٤ حتى ١٨٨١) [المترجم].



«أمتين اثنتين»، فقد كان من المؤكد في ذاك الوقت أكثر مما هو عليه الآن، أنه لم يكن بين الأغنياء والفقراء «اتصال أو تعاطف» كما أنهم كانوا يتمتعون، وفقا لدعواه، بتربية مختلفة، وغذاء مختلف، وبآداب سلوكية مختلفة، وبقوانين مختلفة. (وبالمناسبة أسقط دزرائيلي ـ لأغراض سياسية في نفسه ـ أولئك الموجودين في المنطقة الوسطى الواقعة بين الفقر والغنى: وباستخدام مصطلحاتي هنا، فإن الأغنياء والفقراء الذين يشكلون عنده «أمتين اثنتين» كانوا أولئك الموجودين فوق العتبة العليا والموجودين تحت العتبة السفلى). وأيا ما كان الأمر، فإننا إذا ركزنا على المجموعة الفرعية من المجتمعات التي تشكل الديموقراطيات الليبرالية، فسوف تبدو الولايات المتحدة وبريطانيا أنهما تتسمان بقدر كبير نسبيا من الاستبعاد الاجتماعي الطبقي. وهذا أمر يهمنا هنا، لأنه عندما نتساءل عن وجه الخلل في الاستبعاد الاجتماعي، فقد ننتهي إلى أنه يعتمد، من جوانب معينة، على طبيعة المجتمع الذي يوجد فيه.

ما وجه الإشكال في الاستبعاد الاجتماعي؟

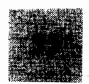
(١) الاستبعاد الاجتماعي والعدالة الاجتماعية

وفقا لما توحي به الملاحظة الأخيرة، ثمة طريقتان لمعالجة هذا السؤال: ما هو وجه الإشكال في الاستبعاد الاجتماعي؟ وتسأل الطريقة الأولى عن وجه الإشكال فيه بصورة عامة، وتسأل الطريقة الثانية عن وجه الإشكال فيه في بريطانيا، أو في البلاد التي تشبه بريطانيا في الجوانب ذات الصلة بموضوعنا. (ويقتضي هذا، بالطبع، تحديدا لهذه الجوانب ذات الصلة). وكثير من الأمور التي تمثل مشكلة في الاستبعاد الاجتماعي تمثل مشكلة فيه في كل مكان. وأكثر الأشكال التي يتجسد فيها الاستبعاد الاجتماعي في البرازيل المعاصرة أو في بريطانيا أوائل العصر الفيكتوري تعد أشكالا سيئة تماما بصورة أشد فظاعة من تلك التي يتجسد فيها الاستبعاد في بريطانيا المعاصرة. وأيا ما كان الأمر، فلابد أن نكون مستعدين لإمعان النظر في الطرق التي بمقتضاها يواجه الاستبعاد الاجتماعي (وربما العزلة الاجتماعية الطوعية كذلك) عددا من الاعتراضات الخاصة في المجتمعات الديموقراطية الليبرالية الآخذة بنظام السوق الحرة. سوف أعرض الدعوى المقامة ضد الاستبعاد الاجتماعي تحت عنوانين رئيسيين، متأملا على عجل مدى انطباق

هذه الدعوى على العزلة الاجتماعية الطوعية. والاتهام الأول الموجه للاستبعاد الاجتماعي أنه ينتهك قيمة العدالة الاجتماعية. والاتهام الثاني أنه ينتهك قيمة التضامن الاجتماعي. وسوف أشرع في مناقشة الاتهام الأول في هذا الجزء من الفصل، ثم أتناول الثاني في الجزء التالي.

دعني أبدأ، إذن، بموضوع مخالفة الاستبعاد الاجتماعي للعدالة الاجتماعية. لعلنا لا نحتاج إلى القول إن مفهوم العدالة الاجتماعية مفهوم فيه خلاف. وسوف أقاوم إغراء الدخول في بيان الأسس الرئيسية لذلك الخلاف، وأقوم بتطوير نظريتي الخاصة. وعوضا عن ذلك سأطرح مفهوما يمثل الحد الأدنى للعدالة الاجتماعية، ولكنه على الرغم من ذلك من الشمول بحيث يكفي لتفسير سبب كون الاستبعاد الاجتماعي أمرا غير عادل. وهذا المفهوم هو الذي يعتبر العدالة الاجتماعية نوعا من تكافؤ الفرص. وهو بالطبع ليس بالأمر الذي يختلف عليه الناس اختلافا تاما. إنما هو مفهوم تتبناه جميع الأحزاب السياسية الكبرى الثلاثة في بريطانيا على الأقل في دعايتها، حتى لو كانت غير مستعدة للالتزام بمضامينه العملية. زد على ذلك، أنه يتمتع بقدر كبير من قوة الإقناع، إذ إنه يتيح المجال للفعل البشري الفردي لإعطاء صفة مميزة للدعاوى الشرعية، مؤكدا في الوقت نفسه أن الحظ السيئ الأعمى ـ والمتمثل في مظاهر الحرمان التي لا يُعقل أن نُحمِّل الناس تبعتها ـ ينبغي أن يستثير مطالبات مشروعة للحصول على المعونة، أو الإنصاف من الظلم، أو التعويض (بالقدر الملائم).

ويرجع أحد أسباب الخلاف الدائم حول دلالات الفرصة المتكافئة إلى أنه ليس مفهوما دقيقا تتضح فيه الخطوط الفاصلة بين مجالين: أولهما يتعلق بالأمور التي في مقدور الناس أن يدعوا بحق بتميزهم بها (ومن ثم ما يترتب عليها من مكافآت مرتبطة بها) أو الأمور التي يُحمَّلون المسؤولية عنها (وبالتالي ما يترتب على ذلك من الخسائر والعقوبات المرتبطة بها). أما المجال الثاني فيتعلق بالأمور التي تعد مسألة حظ سعيد أو حظ سيئ. ومن الموضوعات الخاصة في هذا النزاع، ما يدور حول تحديد: على أي جانبي الخط الفاصل تقع المواهب الطبيعية. وأنا أعتقد أن الإجابة الوحيدة والمترابطة منطقيا عن هذا السؤال هي التي تقول إن المواهب الطبيعية مسألة حظ سعيد أو حظ سيئ. وأيا ما كان الأمر، ومن أجل متابعة موضوعنا



بتركيز، فلن ألح على هذه الدعوى. والمحصلة النهائية لهذا الأمر ـ إذا أسقطنا المواهب الطبيعية من دائرة الحظ ـ ستكون كما يلي تقريبا: إن المبدأ الذي ينظر إلى العدالة باعتبارها فرصة متكافئة يرى أنه ينبغي أن يكون الناس المتساوون في القدرة (وفقا للموهبة الفطرية) متساوين في النجاح، هذا ما لم يتبنوا اختيارات خاصة تؤدي إلى اختلاف ما تؤول إليه نتائج أعمالهم. ولشرح قوة الجملة الثانية، تخيل شخصين حاصلين على مؤهل عال في القانون وبدرجة الامتياز نفسها. فلو أن أحدهما اختار مهنة ذات ضغوط شديدة بينما آثر الآخر وظيفة تتيح له قدرا كبيرا من الوقت ليلعب الجولف ويرعى حديقته، فليس من الظلم، وفقا للمبدأ الذي يعتبر العدالة هي الفرصة المتكافئة، أن يجمع أحدهما من المال قدرا أكبر من الآخر، وذلك لأن كلا منهما واجه مجموعة الاختيارات نفسها [٦].

إن من الواضح أن أي مجتمع معاصر لم يصل إلى درجة قريبة جدا من إعمال مبدأ العدالة بوصفها الفرصة المتكافئة إعمالا تاما. وفي الوقت نفسه، يمكن القول إنه، على الرغم من وجود بعض مظاهر الاختلاف بين المجتمعات المعاصرة، فإن جميع الديموقراطيات الليبرالية المعاصرة تُعمل مبدأ العدالة بصورة جيدة بالقياس للمعايير التاريخية والمعاصرة. ولا يمكن أن يكون هذا بالأمر العارض، لأن تاريخ العالم لم يشهد إلا قلة ضئيلة من المجتمعات التي اعترفت بتكافؤ الفرص بوصفه مطمحا يتطلع له الناس. ومادامت فكرة العدالة بوصفها الفرصة المتكافئة تعد محكا للسياسة العامة، فإن أمامنا احتمالا ما، على الأقل، لأن يكون لإعلان الإخفاق في تحقيق هذه الفكرة في مجال معين تأثير سياسي طويل الأمد.

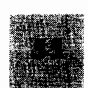
ويتعارض الاستبعاد الاجتماعي مع مبدأ الفرص المتكافئة من ناحيتين على الأقل: أولا، يؤدي الاستبعاد الاجتماعي إلى وجود فرص تعليمية ومهنية غير متكافئة، وثانيا، يشكل الاستبعاد الاجتماعي في الواقع إنكارا للفرص المتكافئة في ما يتصل بالأمور السياسية. وسوف أعالج هاتين النقطتين تباعا. تسهم كل من عتبتي الاستبعاد الاجتماعي في المساهمة في خلق الفرص التعليمية والمهنية غير المتكافئة. فتحت العتبة السفلى، توجد مناطق معزولة اجتماعيا في قلب المدن (خاصة في الولايات المتحدة) وفي المناطق السكنية المعزولة جغرافيا واجتماعيا على السواء (خصوصا بريطانيا). وفي بعض هذه المناطق،

لا يوجد إلا عدد قليل جدا من الناس الملتحقين بوظائف مشروعة دائمة، والنتيجة هي أن ما اعتاده الناس من الحديث المتدفق عن فرص العمل يكاد يكون منعدما بالكلية. وما يقوله وليام جوليوس ولسون W.J. Wilson عن المناطق الداخلية في المدينة الأمريكية ينطبق على جميع الأوضاع المشابهة:

> إن العزلة الاجتماعية لمنطقة قلب المدينة القديم تزيد من صعوبة الأمر عند الباحثين عن عمل، فلا يستطيعون الارتباط بشبكة العمل. بل إنه ... عندما تصبح الوظائف الخالية متاحة في إحدى الصناعات القريبة من أحد أحياء وسط المدينة أو الموجودة داخلها، فإن العمال الذين يعيشون خارج منطقة وسط المدينة قد يعلمون بأمر هذه الوظائف الخالية قبل العمال الذين يعيشون قريبا من تلك الصناعة، لأن الأقربين غير مرتبطين بشبكة العمل. (١٩٨٧ : ٦٠)

إن نقص فرص العمل بين الكبار في منطقة ما يفضي إلى إضعاف الحافز على الالتحاق بالمدارس لديهم، ومن ثم يسهم في تدني التحصيل الدراسي، فتحكم بالتالي على الجيل القادم بالمعاناة من النقص الحاد في فرص العمل. وحتى لو قيل إن الانقطاع عن المدرسة أو قلة بذل الجهد في التعليم «اختيار» الأطفال، فإن البيئة التي يتم فيها مثل هذا الاختيار تكون مهيأة تماما لأن يتمثلها الأطفال فينتج عنها موقف يشبه موقف المحامي الذي فضل حياة الدعة. فالأصح أن العمال المذكورين يمثلون جزءا من عملية التوليد الذاتي للفرص غير المتكافئة.

ولاريب في أن الفقر يعد في حد ذاته حاجزا يحول دون تكافؤ الفرص التعليمية. فالطفل الجائع أو سيئ التغذية من غير المحتمل أن يحسن التركيز في العمل المدرسي. وافتقاده الغرفة الهادئة التي يدرس فيها بالمنزل (وافتقاره، فوق هذا، إلى جهاز كومبيوتر) يجعل من واجبه المنزلي عملا عسيرا عديم الجاذبية. كذلك، وبتكرارنا لمسألة سبق ذكرها، فإنه بقدر ما تعكس الموارد المالية الشحيحة لمنطقة المدرسة طبيعة قاعدتها الضريبية، تعاني مدارسها نقص التمويل. وأيا ما كان الأمر، فإن المشكلة هنا لا تتصل بعدم تكافؤ الفرص التعليمية عامة، بل بالدور الذي يقوم به الاستبعاد الاجتماعي في هذا الصدد تحديدا. وإنما المهم هو التجانس



الاجتماعي للمدارس، الناجم عن الاستبعاد الاجتماعي. وتدلنا بحوث كثيرة على أن الأطفال ذوي الميول والطموحات الخاصة بالطبقة الوسطى يشكلون دعما لباقي الأطفال. لذلك فإن المدرسة التي لا يتوافر لها القدر اللازم من أمثال هؤلاء الأطفال نجدها تعجز عن توفير فرص تعليمية متكافئة لتلامذتها.

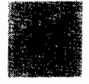
ويتزايد تحقيق التجانس الاجتماعي للمدارس بصورة كبيرة عن طريق انسحاب الآباء الأثرياء من منظومة المدارس الحكومية. ففوق العتبة العليا للاستبعاد الاجتماعي، يعيش الناس أنفسهم، ويعملون، ويلعبون، ويتزوج بعضهم من بعض، وما يتمتعون به من امتياز مستمر يتم توفيره بسهولة عن طريق الصلة بين المدرسة الخاصة والتعليم الجامعي الراقي. وعلى النقيض تماما من حالة النقص في شبكة العمل التي توفر سبل الوصول إلى الوظائف العادية، التي ابتلي بها الموجودون في القاع، يقبع الموجودون في القمة الذين تسجل أسماؤهم آليا في شبكة العمل التي توفر لهم المعلومات الخاصة عن الوظائف الأكثر جاذبية والأعلى عائدا مما يعرضه المجتمع، كما توفر لهم الوصول إليها. وبهذه الصورة، يتآكل تكافؤ الفرص من كلا طرفيه: فبعض الناس لديهم فرص أقل بكثير جدا من حاجتهم، والآخرون لديهم فرص أكثر بكثير مما يحتاجون.

تناولت في ما سبق الطرق التي بها يؤدي الاستبعاد الاجتماعي إلى انتهاك مقتضيات العدالة الاجتماعية باعتبارها فرصا متكافئة. والآن أريد أن أشير إلى أن بمقدور الاستبعاد الاجتماعي، في بعض الظروف، أن يشكل - بصورة فعلية - إنكارا للعدالة الاجتماعية. ومنطلق المناقشة هنا هو تلك الفكرة المألوفة والتي تقول بوجود بعض الحقوق التي لا قيد على التمتع بها، كالحق في محاكمة عادلة. بينما تعتمد غيرها من الحقوق - كالحق في الانتخاب - على المكانة (وبصورة عامة، لا بد من أن يكون المتمتع بها مواطنا راشدا)، ولكن ليس من الضروري للتمتع بها أن يكون قدم عملا ما، خاصة الأعمال الجديرة بالثناء والتقدير. ولكن حق الانتخاب يمكن فقدانه نتيجة للإدانة بجريمة على قدر معين من الخطورة، ولكنه - في ما عدا ذلك - حق عام. وبالوضع نفسه، ومن حيث المبدأ، يكون حق المشاركة السياسية.

وكما سبق القول، يمكن التنبيه إلى أن عدم المساواة قد يكون له أثر مباشر في قدرة الفرد على ممارسة هذه الحقوق. فالفرصة في الحصول على محاكمة عادلة محظورة على هؤلاء الذين لا يمكنهم تحمل تكاليف التمثيل القانوني الممتاز في غياب نظام للمساعدة القانونية الممول تمويلا جيدا. وبصورة مماثلة، قلما يحتاج الأمر إلى الإشارة إلى الطرق الكثيرة التي بمقتضاها تتبع فرص تحقيق تأثير سياسي قوي مباشرة من القدرة على تقديم إسهامات مالية ضخمة ومن حيازة الموارد الأخرى، مثل ملكية وسائل الاتصال الجماهيري. ومهما كان الأمر، فإنني أقول، للمرة الثانية، إن ما يشغلني في هذه النقطة هو ما يتصل بالسؤال الأكثر تحديدا عن علاقة الاستبعاد الاجتماعي بالعدالة الاجتماعية.

دعني أتابع هذا السؤال بالتركيز على المشاركة السياسية. فلاريب أنه من الأمور التي لا خلاف عليها أن الديموقراطيات الليبرالية لا تستطيع أن تفي بوعودها التي تعرضها على مواطنيها إلا إذا اتسعت فرصة الاشتراك في النشاط السياسي إلى ما وراء مجرد الحق في التصويت مرة كل أربع أو خمس سنوات. وهذا الوضع يجب أن يتضمن القدرة (ليست الرسمية وإنما الحقيقية) على المشاركة في عمل الأحزاب السياسية وغيرها من المنظمات السياسية المعنية بالسياسة العامة، والمشاركة في عملية الضغط السياسي وفي أعمال المشورة مع المستشارين المحليين أو أعضاء البرلمان، ومن ينحو نحوهم. ويعد العجز عن الاشتراك في هذه الأنشطة أحد ملامح الاستبعاد الاجتماعي، حيث يكون الاستبعاد الاجتماعي في الحقيقة شكلا من أشكال الظلم الاجتماعي، من حيث إنه يعد حرمانا من الفرص التي ينبغي أن تكون متاحة للجميع. ومن الجلي أن للفرصة الحقيقية للانخراط في الأمور السياسية على قدم المساواة شروطا أساسية مهمة. وبعض هذه الشروط لا يتحقق - كما هي الحال مثلا - في حالة أمٍّ عَزَبَة متعطلة عن العمل تعيش في مساكن للإيواء ولا تستطيع أن تتحمل تكاليف ممارستها للنشاط السياسي، كتكاليف جليسة الأطفال، ووسائل الانتقال، وتناول الطعام خارج المنزل.

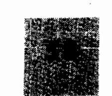
ثمة رابطة بين الاستبعاد من الاشتغال بالأمور السياسية وباقي أنواع الاستبعاد الاجتماعي، حيث تنمو الشبكات السياسية من رحم الشبكات الاجتماعية. وهو أمر فائق الأهمية خصوصا بالنسبة إلى أعمال الروابط (التي تعمل على نطاق التجمع السكني - المترجم) والروابط التي تعمل على نطاق المجتمع المحلي، أو أعمال ذلك النوع من المنظمات غير الرسمية كتلك



التي تتحكم في الانتقال بين مدرسة ما ومنطقة سكنية معينة. وبالنسبة إلى مدى تطابق مصالح المستبعدين اجتماعيا مع مصالح الناشطين اجتماعيا في ما يتصل بهذه المسائل، فإن النتائج قد لا تختلف في شيء عن النتائج التي كان يمكن أن تحدث لو أن المستبعدين قد شاركوا في العمل السياسي. بيد أننا لا نستطيع أن نفترض ـ باطمئنان ـ أن مصالح المستبعدين اجتماعيا لا تبدو جليا حتى عند مستوى الشؤون العامة للحي السكني. والمهم هنا على أي حال أن انقسام المواطَنة ـ فعليا ـ إلى مواطَنة من الدرجة الأولى ومواطَنة من الدرجة الثانية أمر بغيض في ذاته، حتى لو لم يؤثر في النتائج.

إن أفضل دراسة اطلعت عليها عن العلاقة بين الشبكات الاجتماعية والفاعلية السياسية، هي التي قامت بها جين مانسبردج J. Mansbridge (1980: 106\3) في بلدة تابعة لولاية فرمونت اسمها سلبي Selby. إن كلمة «بلدة» Town من التصنيفات السياسية: فبلدة سلبي تتألف من قرية وعدد من المناطق المحيطة بها. وليس من عادة هيئة إدارة هذه البلدة (التي يتم انتخابها في اجتماع يعقد مرة واحدة كل سنة) أن يبعثوا برسائل مكتوبة إلى السكان المقيمين، كما أن المرشحين للانتخابات من الأفراد (حيث لا وجود للأحزاب) يتساوون في عدم الاتصال المباشر بالعملية. ومن شأن هذا أن يخلق تقسيما نظاميا بين من هم داخل البلدة ومن هم خارجها.

> ويتولى المنادون الطوافون بالبلدة، من أمثال ساعي البريد وجامع القمامة نقل الأخبار إلى الناس الذين يعيشون في التلال الخلفية، ولكن بصورة متفرقة، بينما يسمعها سكان القرية كل يوم ... ويقول سكان القرية عن إحدى القضايا السياسية المحلية أنهم «ناقشوها مناقشة كاملة وهم جالسون في المتجر الكبير». وسكان القرية لا يحددون مواعيد لمقابلة المسؤولين الرسميين عن البلدة؛ إنهم يكتفون «باقتحام مكاتبهم عليهم مباشرة في المتجر الكبير». [وهكذا]، فإن أحد العاملين بعض الوقت في الزراعة ممن يشغلون وظيفة صغيرة في المدينة [ويعيش قريبا من الطريق الخلفي للبلدة]يشكو من أنه: «يقع كثير جدا من الأمور قبل انعقاد مجلس البلدة الذي لا نعلم عنه شيئا إن لم نكن أعضاء فيه. ويتباطأ الموظفون الرسميون في تقديم كل المعلومات التي تحتاج إليها لتؤدي عملك على وجه صحيح».
> (مانسبردج ١٩٨٠: ١٠٣)



وعلى الرغم من أن الأمور السياسية الخاصة «ببلدة» نيو إنجلاند New England لا تتماثل تماما مع الأمور السياسية الخاصة بالأحياء السكنية وأمثالها، وذلك بسبب أن هذه «البلدة» تتركز قراراتها على أمور المدارس والطرق وأمثالها من القضايا، على الرغم من ذلك فإن ظاهرة المقيمين بالداخل والمقيمين بعيدا ظاهرة مألوفة في كلتا البلدتين. والحقيقة أن الأمور السياسية الحزبية على المستوى المحلي غالبا ما تكون ثمرة من ثمرات الشبكات الاجتماعية. والفارق الرئيسي بين البلدتين أنه في بلدة سلبي يمكن تحقيق الكثير لتعزيز المشاركة من دون أي تغيير في العلاقات الاجتماعية. (فالمشكلة أن من يديرون النظام القائم ليس لديهم دافع يحفزهم لتقديم المزيد من الإجراءات الرسمية المتاحة للجميع). على خلاف ذلك يضيق في الأنظمة السياسية ـ التي تتصف بقدر أكبر من اللارسمية ـ نطاق إضعاف الرابطة بين الموقع على الشبكة الاجتماعية والفاعلية السياسية. لذلك تصبح الحيلولة دون حدوث الاستبعاد الاجتماعي السبيل الوحيد للحيلولة دون حدوث الاستبعاد السياسي.

ما وجه الإشكال في الاستبعاد الاجتماعي؟

(٢) الاستبعاد الاجتماعي والتضامن الاجتماعي

يتسم مفهوم العدالة الاجتماعية الذي استعملناه في هذا الفصل بحساسية خاصة للاختيارات الفردية. ولهذا يرتبط الظلم الاجتماعي بالاستبعاد الاجتماعي بصفته مضادا للظاهرة الأشمل وهي العزلة الاجتماعية. وحتى عندما يؤدي الانفصال الطوعي عن المجتمع الأوسع إلى تناقص فرص العمل، فإن هذا الوضع لا يعني ـ ضمنا ـ إنكارا للعدالة الاجتماعية، وذلك لأن فرص العمل المحدودة تنجم ـ في حد ذاتها ـ عن وضع يترتب هو نفسه على عملية الاختيار [٧]. وبالمثل لا يعد الانسحاب الطوعي من المشاركة السياسية (والناشئ، مثلا، عن المعتقدات الدينية) ظلما اجتماعيا، إذ إن المطلوب هو وجود فرصة للمشاركة.

ومن هذه الناحية تختلف العدالة الاجتماعية والتضامن الاجتماعي في علاقتيهما بالاستبعاد الاجتماعي. فالعزلة الاجتماعية سواء اتخذت شكلا طوعيا أو قهريا تقوض التضامن الاجتماعي من أساسه، على الرغم من أن عواقبها الوخيمة (كما سأبين فيما بعد) قد تكون أشد خطورة عندما تتخذ العزلة الاجتماعية شكل الاستبعاد الاجتماعي. وأعني بالتضامن الاجتماعي

الإحساس بمشاعر الرفقة والألفة الذي يمتد ليتجاوز الأشخاص الذين يكون المرء على صلة شخصية بهم. والتضامن الاجتماعي، في حده الأدنى، هو تقبل الأغراب كبشر لهم الاحتياجات والحقوق الأساسية نفسها، وهو في حده الأقصى، (وبلغة بنديكت أندرسون B. Anderson) مجتمع متخيل.

والمؤكد أن التضامن الاجتماعي قائم وموجود، وأنه كذلك يتفاوت قوة وضعفا في مختلف الأزمان والأماكن. وهذا يوحي لنا بأن له أسبابا اجتماعية، والصلة التي أريد أن أعقدها بين التضامن الاجتماعي وغياب العزلة الاجتماعية هي أن من العوامل المهمة في تقوية التضامن: الانخراط في المؤسسات المشتركة، وبصورة أعم معايشة الخبرات المشتركة. وهكذا فإن من عاش الحرب العالمية الثانية سيكون قادرا على التصديق بحدوث تلك الزيادة الهائلة في التضامن الاجتماعي التي شهدتها تلك الفترة. وأكثر التفسيرات معقولية لذلك هو أن المخاطر المشتركة التي جلبتها الغارات الجوية الألمانية معها أعطت قطاعات ضخمة من السكان المدنيين إحساسا بتعرضهم لمخاطر الأحداث العشوائية، بينما أدى وجود الجيش، وعمليات إجلاء الأطفال من المدن، إلى تجميع أناس لم يكن من الممكن أبدا أن تنشأ بينهم صلات حميمة لولا هذه الظروف. وقد ظهرت كذلك عملية توزيع المواد التموينية على سائر الناس استجابة لظروف الحرب. «وهكذا كان يُعتقد في سنة ١٩٣٩ مثلا أن الفقراء وحدهم هم الذين سيحتاجون إلى المساعدة من الحكومة إذا قُصفت بيوتهم بالقنابل، أما غيرهم فإنهم يستطيعون العناية بأنفسهم؛ ولذلك أُسندت مسؤولية من تُقصف بيوتهم بالقنابل إلى لجان المساعدة. وبطبيعة الأمر، فإن ذلك الاعتقاد وتلك الترتيبات قد تحطمت جميعا مع أول غارة جوية عنيفة على مدينة لندن» (كروسلاند: ٩٨).

لعل في الإمكان طرح تفسير بديل هو ما يحدثه وجود عدو مشترك من تأثير يوحد الناس. بيد أنه توجد أسباب للحكم بأن أهمية هذا التفسير قد يبالغ فيها بسهولة. شاهد ذلك أن الحرب العالمية الأولى وفرت الظروف لظهور عدو مشترك، وقد حدث في الواقع أن أثير في أوساط الصحافة وبين السياسيين قدر من الهستيريا باتجاه الجندي الألماني The Hun(*) أكبر مما

(*) الهوني Hun في أصل اللغة: هو أحد أفراد شعب الهون، وهو شعب مغولي مترحل سيطر على جزء كبير من أوروبا الوسطى والشرقية بقيادة أتيلا حوالي عام ٤٥٠ بعد الميلاد. وقد تطور استعمال اللفظ ليدل على كل شخص محب للتدمير، ثم خُص استعماله أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ إلى ١٩١٨) للدلالة على الجندي الألماني [المترجم].



أثير في مواجهة شرور النازية في الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك لم يتطور إحساس واضح بالتضامن الاجتماعي. وقد كانت الانتخابات، التي أعقبت كلا من هاتين الحربين، ذات دلالة في هذا الصدد: ففي سنة ١٩١٨، كوفئ التحالف الذي خاض الحرب بالنصر، وكان ذلك راجعا إلى حد كبير إلى خطة سياسية انتقامية موجهة ضد القوى الخارجية التي منيت بالهزيمة؛ أما في سنة ١٩٤٥، فقد أطيح بحزب المحافظين الذي كان يتمتع بالأغلبية (طوال فترة الحرب - المترجم)، وانتُخبت حكومة من حزب العمال على أساس خطة سياسية تكاد تكون ذات توجه داخلي تماما للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية. وإني لأرى أن السبب في هذا الفرق يرجع إلى أن حياة السكان المدنيين في الحرب العالمية الأولى لم تتأثر إلا قليلا (فلم تكن غارات «زبلن» تمثل تهديدا كبيرا)، بينما كانت مكابدة الجنود في الخنادق - في الحرب العالمية الثانية - شديدة البعد عن الدعاية السياسية الموجهة للمدنيين إلى الحد الذي أدى بالفعل إلى إحداث صدع بينهما لا يمكن رأبه.

وثمة سبب آخر للاعتقاد أن الإحساس المرتفع بالتضامن الاجتماعي في أثناء الحرب العالمية الثانية لم يكن ناشئا كلية (أو حتى بصورة رئيسية) عن وجود عدو مشترك. ولو كان الأمر بهذه الصورة، لكان لنا أن نتوقع لهذا الشعور بالتضامن أن يختفي بعد هزيمة هذا العدو. ولكن (وكما أفادتنا واقعة انتخابات سنة ١٩٤٥) هذا الشعور ظل باقيا في صورة أخذت تقل حدتها تدريجيا. وينبغي لنا، بطبيعة الأمر، أن نتوقع هبوط هذا الشعور لأن هؤلاء الذين تعرضوا لخبرات الحرب العالمية الثانية كانوا قد ماتوا وحل محلهم آخرون لم يتعرضوا للتجربة نفسها.

وعلى العكس مما سبق، فإن مجمل اتجاه السياسة العامة في بريطانيا في السنوات العشرين الماضية (ولا أرى علامة على تغيره) كان ولا يزال يميل إلى تقويض التضامن من أساسه. فقد فُرض التنافس عمدا - للحصول على أنصبة من الموارد الثابتة وغير الكافية - على مؤسسات كالمدارس والجامعات التي ينبغي أن يكون قوام حياتها التعاون. وقد أدى انحدار مستويات الرعاية الصحية العامة، وانحدار مستوى التعليم، إلى زيادة الرغبة في الانصراف عنها، وذلك في الوقت الذي شهد معدل دخول العشرة في المائة الأعلى دخلا من السكان زيادة تفوق المتوسط العام للدخل بشكل هائل. وأصبحت خدمة توفير الأمن الشخصي صناعة نامية.

لماذا ينبغي علينا الاهتمام بالتضامن الاجتماعي؟ سوف أعرض إجابتين، إحداهما تجعله أمرا قيما في حد ذاته، والثانية تجعله قيما لما فيه من منافع. وبقولي إن التضامن الاجتماعي قيم في ذاته، فإني لا أريد أن يتصور أحد أنني أقصد تناول أمر تتجاوز قيمته على نحو ما قيمته عند الأفراد. بل أن حياة الناس تكون أفضل حالا في مجتمع يتشارك أعضاؤه في بعض جوانب تلك الحياة. وقد قال أرسطو إنه لكي تعيش خارج المجتمع ينبغي أن تكون إما حيوانا وإما إلها، وإنه ينبغي ألا تفوتنا ـ على وجه الإجمال ـ روح هذه الملاحظة إن كنا قررنا أن نعد الموجودين تحت العتبة السفلى من الحيوانات، والموجودين فوق العتبة العليا آلهة: حيث تفتقد جماعة منهما القدرة على المشاركة في المؤسسات ذات الطابع العام، بينما لا تحتاج الجماعة الأخرى إلى مثل هذه المشاركة. فالمؤكد أن ذلك ليس في مصلحة أفراد كلتا الجماعتين.

ومن الواضح أن هذه الفكرة يمكن تطويرها أكثر من هذا، غير أني آمل أن أكون قد قدمت وصفا مجملا للطريقة التي بها يمكن تحقيق ذلك التطوير. لذلك، دعني الآن ألتفت إلى الإجابة الأخرى، وهي الإجابة التي ترى التضامن الاجتماعي مهما لما فيه من المنافع. وجوهر هذا الاتجاه، أن العدالة الاجتماعية ـ خصوصا في المجتمعات الديموقراطية الليبرالية ـ يزداد احتمال تحققها بالأساليب السياسية، كلما ارتفع مستوى التضامن الاجتماعي القائم بالمجتمع. والصلة المفترضة هنا بين الاستبعاد الاجتماعي (أو بصورة أوسع العزلة الاجتماعية) والحرمان من العدالة الاجتماعية تختلف عن تلك الصلة التي نوقشت في الجزء السابق من هذا الفصل.

ومع ذلك، يوجد نوع من التفاعل بينهما. إذ أوضحت أن جانبا من الاستبعاد الاجتماعي يتمثل في العجز عن المشاركة على قدم المساواة في الأمور السياسية. ومن شأن هذا العجز أن يقلل من التأثير السياسي النسبي للجماعات الموجودة تحت العتبة السفلى للاستبعاد الاجتماعي. وحتى لو فرضنا أن نقص موارد هذه الجماعات لم يمنعها من منازلة الجماعات الأضعف منها، من حيث أعداد أفراد كل جماعة. مع ذلك فستظل مصالحهم الخاصة عرضة للإهمال نتيجة العزلة الاجتماعية.

والسبب في ذلك يرجع إلى أنه، حتى لو تساوى كل فرد في الدولة مع الآخرين في القوة، سيظل هناك فائزون وخاسرون. ويتوقف تحديد من يفوزون ومن يخسرون على ترتيب المصالح. ولابد من التأكيد أنه لا وجود

لشيء - مهما كان - في بنية السياسات الديموقراطية الليبرالية يفضي بذاته إلى مراعاة مصالح الجميع أو ضمان تحقيق متطلبات العدالة الاجتماعية. ولو حدث شيء من ذلك، فإن العكس صحيح أيضا: إذ إن أضمن طريقة يتبعها السياسي للحفاظ على قوته في دولة ديموقراطية أن يجد أسلوبا ما لتقسيم جمهور الناخبين إلى جزأين غير متساويين في الحجم وأن يندمج هو مع الأغلبية. وعلى المدى الطويل، فإن هذه العملية عرضة لأن تصبح نوعا من الخصومة المتفاقمة والتي تؤدي إلى المقاومة، ثم إلى القمع ردا على المقاومة، وتهدد في نهاية الأمر بقاء المؤسسات الديموقراطية. وهذا ما يفسر السبب في كون الديموقراطية الليبرالية ظاهرة نادرة بهذه الصورة [٨].

وتتمثل أهمية العزلة الاجتماعية في كل ذلك بوضوح في أن فقدان التعاطف بين الأغلبية والأقليات المعزولة اجتماعيا يجعل من السهل على السياسيين الطموحين الانطلاق في مسارهم السياسي عن طريق خلع صفات الشياطين على هذه الأقليات، وصولا إلى أن ينزعوا عنهم في نهاية الأمر صفات البشر. وقد استبان الأثر المهلك لهذه العملية مرات كثيرة جدا في القرن العشرين وحده. وتجعل العزلة الاجتماعية من الصعب على أي جماعة أن تجسد مصالحها في صورة برامج سياسية. وينطبق هذا الكلام على العزلة الاجتماعية الطوعية كما ينطبق على العزلة التي تُفرض على أي جماعة. ولكن الاستبعاد الاجتماعي أكثر خطورة، لا لشيء إلا لأن العمليات التي ينبني عليها الاستبعاد الاجتماعي هي دائما العمليات نفسها التي تؤدي إلى الوصم.

وأنا مهتم بصفة خاصة في هذا الفصل بالاستبعاد الاجتماعي الطبقي. وينطبق كل ما قيل حتى الآن على هذا النوع من الاستبعاد انطباقا مباشرا. فديناميات المنافسات الانتخابية في مجتمع مقسم على أسس اجتماعية - اقتصادية (وليس على أساس الصراع الإثني أو غيره من أنواع الصراع الجمعي) تسوق الأحزاب السياسية إلى أن تتنافس للفوز بـ «المنطقة الوسطى». وهذا معناه أن المصالح المعروفة للناخب المتوسط - أو بتعبير أوسع، التي تهمه - ستكون قريبة من موقف حزب الأغلبية، هذا إن كان موجودا. وفي نظام متعدد الأحزاب، ستكون هذه المصالح قريبة من مواقف حزب في أي عملية لتكوين ائتلاف سياسي، وذلك لأنه سيكون بالضرورة جزءا من أي أغلبية مكونة من أحزاب متقاربة أيديولوجيا. وعليه فإن كل شيء سوف يدور على اهتمامات الناخب المتوسط.

ويدلنا كل ما قيل حتى الآن على أنه كلما وهنت روابط التضامن الاجتماعي، قل استيعاب اهتمامات الناخب المتوسط في برامج الأحزاب في ما بعد. وبهذا الشكل تخذُل الأحزاب الديموقراطية المستبعدين اجتماعيا. وبالنسبة إلى مدى ما يبديه الناخب المتوسط من اهتمام بهؤلاء الموجودين تحت العتبة السفلى للاستبعاد الاجتماعي، فإنه سيتحدد بمقدار ما يمثلونه من تهديد لرخائه أو سلامته الشخصية. والنتيجة ـ وهي أكثر وضوحا في الولايات المتحدة ولكن بريطانيا تأتي في أعقابها مباشرة ـ تتمثل في ازدياد اللجوء إلى الإجبار، وذلك في صورة «الإعانة في مقابل العمل» (*). كما تتمثل في مزيد من الاستغلال المكثف للقانون الجنائي كأداة للضبط الاجتماعي [٩].

خاتمة

الاستبعاد الاجتماعي وتوزيع الدخل

قضية هذا الفصل أن الاستبعاد الاجتماعي ظاهرة متميزة عن الفقر، ومتميزة كذلك عن عدم المساواة الاقتصادية. ومع ذلك، فثمة رابطة بين توزيع الدخول والاستبعاد الاجتماعي، ولكنها ليست رابطة مباشرة لأنها تنشأ عبر معايشة مصير مشترك، من خلال المشاركة في المؤسسات ذات الطابع العام. وتتوقف أهمية الدخل الشخصي بالنسبة إلى القدرة على المشاركة في المؤسسات ذات الطابع العام على مدى إمكان استفادة جميع الناس من تلك المؤسسات على أساس مجاني أو بدعم كبير من الدولة. وعلى ذلك، ولنأخذ مثلا إيضاحيا بسيطا ولكنه كثيرا ما يُهمل، ففي مجتمع يقضي الناس فيه أغلب وقتهم في أماكن عامة خارج بيوتهم ـ كالميادين والحدائق العامة مثلا ـ تكون العزلة الاجتماعية أقل مما لو ظل كل شيء على حاله، إلا أن عوامل المناخ والسنن الأخلاقية الاجتماعية لا تساعد على المعيشة خارج البيت طويلا.

وبالمثل، فإن المدارس والخدمات الصحية، التي تقدم مجانا لجميع المنتفعين بها، تخفف من أهمية مستويات الدخول الشخصية، ولكن بشرط أن يكون مستواها موحدا وعلى قدر عال من الجودة إلى الحد الذي يجعل هذه المؤسسات

(*) أو Workfare ويعني إرغام مستحقي المعونة من الفقراء على العمل في مشاريع الخدمات العامة أو اختيار برامج تدريب معينة كشرط لحصولهم على هذه المعونة وهي مركبة من كلمتي Work وWelfare [المترجم].



المجانية هي الوحيدة التي تتمتع بها الغالبية العظمى من السكان. ومن الصعب في هذا السياق أن نبالغ في تقدير أهمية وسائل النقل العام. وكوسيلة لإسباغ المصداقية على العبارة القائلة «لا شيء يشبه المجتمع»، فإن تشجيع السيارة الخاصة على حساب وسائل النقل العام يكون عملا من الصعب تبريره. فالسيارة الخاصة عدو للتضامن الاجتماعي، بمقدار ما إن وسائل النقل العام صديقة له. والسيارة الخاصة تعزل الناس عن بعض وتضعهم في حالة تنافس مع غيرهم من مستعملي الطريق (بمن فيهم المشاة) مهما كانت الظروف أثناء اكتظاظ حركة المرور، وذلك في أغلب المناطق الحضرية. وكلما زاد حال الزحام سوءا، هبطت مستويات التهذيب: فمن الملاحظ، مثلا، زيادة عدد سائقي العربات الكارهين للناس في وقتنا هذا ممن يتعين عليهم أن يتوقفوا للمشاة في لندن، بالمقارنة بأعدادهم منذ عشر سنوات فحسب. وقد أصبحت «ثورة الطريق» مرضا معترفا به من أمراض السائقين، كما أن من المحال أن نعتقد أن تدهور العلاقات الاجتماعية على الطريق ليس له مضاعفات في باقي جوانب الحياة.

وعلى عكس ذلك تعد وسائل النقل العام أكثر الأساليب الموجودة فعالية في خلق الظروف المواتية للشعور بالمصير المشترك. (ليس مصادفة أن يكون التعبير الاستعاري الفصيح عن المصير المشترك هو «الجميع في القارب نفسه»). وتفسح معظم الخدمات العامة مجالا ما للمناورة: «فالسواعد القوية للطبقة المتوسطة»، وبراعتهم وثقتهم بأنفسهم عند التعامل مع موظفي الحكومة، قد تحقق لهم وضعا متميزا داخل أحد الأنظمة العامة للرعاية الصحية أو التعليم مثلا. بيد أن وسائل النقل العام هي أعظم مجال للتسوية بين الناس. وحتى عندما يستطيع البعض أن يتحمل تكاليف السفر على الدرجة الأولى (كما في بعض القطارات والطائرات)، فإنهم سيظلون مضطرين إلى السفر على المركبة نفسها مثل عامة الشعب. وإذا كان هذا المرفق ضعيف الكفاءة، فسوف يعانون ما يعانيه سائر الركاب.

ويعني كل ذلك أنه لا وجود لتعميم صحيح كلية لنبحث عنه: فالعلاقة بين الاستبعاد الاجتماعي وتوزيع الدخول تعتمد على طريقة تكوين المؤسسات. ولو أنه توجد في بعض المجتمعات ـ كما في مجتمعنا ـ شروط مادية واضحة يجب الوفاء بها لاجتناب الاستبعاد الاجتماعي. وأبرز هذه الشروط توافر مكان للمعيشة: فهؤلاء الذين «لا مسكن لهم» (سواء أكانوا ينامون في ظروف قاسية أو ينتقلون بين أماكن الإيواء والنزل) يُستبعدون من معظم أشكال

المشاركة، بما فيها تلك العمليات الاجتماعية الأساسية التي تتطلب وجود عنوان بريدي. ولأغراض متعددة، يحتاج العنوان البريدي إلى أن يلحق به رقم هاتف، كما يؤكد توني أتكنسون (T. Atkinson (1998: 14:

> إن امرأ عاجزا عن تحمل تكاليف الحصول على هاتف يجد من العسير عليه أن يشارك في مجتمع لدى غالبيته هواتف. والأطفال لا يدعون إلى اللعب خارج المنزل لأن الجيران لم يعودوا يتزاورون ـ فإنهم يتواصلون عبر الهاتف. ولا تتيح الرسائل البريدية الاتصال نفسه بالأقارب الذين انتقلوا إلى أماكن بعيدة عن منازلهم. والشخص الذي يتقدم بطلب التحاق بإحدى الوظائف قد لا يستدعى للمقابلة لأنه لا يمكن الاتصال به بصورة مباشرة.

ولكن الأمر يحتاج إلى المزيد والمزيد لتوفير الأسس المادية للمشاركة في حياة المجتمع. فمن أجل الظهور أمام الناس للمشاركة في الأحداث الاجتماعية والسياسية، لابد للمرء من أن يرتدي ملابس توحي بالاحترام، وفقا للمعايير السائدة في مجتمعه؛ ولابد من أن يكون قادرا على استعمال إحدى وسائل النقل العام الجيدة، وإلا (كما في بعض المناطق السكنية المنعزلة) فلابد من دفع أجرة التاكسي أو نفقات اقتناء عربة؛ ولابد من أن يكون قادرا على رد حسن الضيافة، بدعوة إلى الشراب أو إلى الطعام خارج المنزل، وما إلى ذلك. وبالمثل، فإنه لكي يحصل على وظيفة ويحافظ عليها، لابد له من ارتداء ملابس توحي بالاحترام، وأن يستطيع استعمال إحدى وسائل النقل المنتظمة للوصول إلى مكان العمل[١٠]. وتذهب المؤشرات الشائعة «للفقر» إلى أن الفقير هو من يحصل على دخل يساوي نصف أو ٦٠٪ من الدخل المتوسط. ويبدو من المعقول أن دخلا كهذا يعد كذلك أمرا ضروريا للمشاركة التامة.

ولكن ماذا عن العتبة العليا للاستبعاد الاجتماعي؟ إذا افترضنا أن المجتمع الليبرالي لا يستطيع ـ من الناحية الفعلية ـ أن يحظر على الناس الانصراف عن مرافق الخدمات العامة، كمنظومة مدارس الدولة أو الخدمات الصحية القومية، فإن القيود المفروضة على سقف الدخول تسمح بمستوى يجعل اختيار البعد عن هذه الخدمات ممكنا من الناحية المالية، كما يجعله (في ضوء الاستعمالات الأخرى للمال) اختيارا جذابا. ويتوقف ذلك على عاملين،



وكلاهما من الممكن للحكومة العازمة على توفير الظروف الملائمة للتضامن الاجتماعي أن تؤثر فيه. العامل الأول: هو مستوى جودة هذه الخدمات. فمن الجلي أنه كلما ارتفع مستوى الخدمات العامة المتوافرة (ومن ثم أصبحت أكثر كلفة) زادت تكلفة الحصول على خدمة أفضل باللجوء إلى القطاع الخاص. لذلك يمكن أن يكون الفارق الكبير بين الدخول مقبولا (حال كون الأمور الأخرى متساوية) كلما ارتفع مستوى جودة الخدمات العامة. ولكن الواقع، بلاريب، أن المعدلات المرتفعة للضريبة اللازمة لتمويل الخدمات العامة ذات المستوى المرتفع لا يتوقع منها (كما هي الحال في البلاد الاسكندنافية) أن تترك كثيرا من الناس ولديهم فائض من الدخل يكفي لتمكينهم من الحصول على خدمة أفضل بصورة شخصية.

وهذا هو جانب الطلب في تلك المعادلة. ولكن السياسة العامة تستطيع كذلك أن تؤثر في جانب العرض. لهذا، فإنه من الممكن بالنسبة إلى أي مستوى للخدمة المقدمة للجمهور، رفع أو خفض تكلفة الحصول على هذه الخدمة نفسها بمستوى أعلى بكثير من القطاع الخاص. مثال ذلك، أن المدارس الخاصة قد تُمنح أو لا تُمنح وضع المؤسسة الخيرية: فمنحها هذا الوضع هو في الحقيقة هبة ممنوحة من كل الناس الآخرين لهؤلاء الذين اختاروا الابتعاد عن نظام الدولة، والمجتمع الملتزم بالسعي لتحقيق التضامن لا يقدم مثل هذه الهبة. وهذه ليست مسألة تمييز موجه ضد القطاع الخاص، وإنما هو امتناع عن التمييز لمصلحته. ولنتأمل مرة أخرى ذلك الشرط الوارد في نظام الرعاية الصحية الكندي، والذي ينص على أن العاملين إما أن يشتركوا فيه كلية وإما أن يخرجوا منه تماما. ولما كان هذا الوضع يستبعد ما يحدث في بريطانيا من قيام كبار الاستشاريين من الأطباء بالعمل في وظيفتين، حيث يتقاضون بالفعل مرتباتهم المحسوبة تقريبا على أساس العمل كل الوقت من وزارة الصحة، فإن هذا الوضع سيجعل من إدارة نظام خاص للرعاية الصحية بجانب النظام الحكومي أمرا أكثر تكلفة. وتدلنا هذه الخبرة الكندية على أن نظام الرعاية الصحية الرفيع المستوى والملتزم بذلك الشرط الجوهري يستطيع حقا أن يطيح بالبدائل الأخرى التي تعتمد على القطاع الخاص.

وعلى الرغم من كل تلك التعقيدات، دعني أجازف بالتخمين بأنه، في حالة وصول جودة الخدمات العامة إلى مستويات معقولة، في هذه الحالة فقط، فإن أصحاب الدخول التي تصل إلى ثلاثة أمثال متوسط الدخل سوف

يفضلون اقتناء البدائل الفاخرة من السلع الخاصة التي في متناول من تدور دخولهم حول الدخل المتوسط: كأن يشتروا مثلا بيتا كبيرا في منطقة سكنية أكثر جاذبية، أو عربة أفخر، أو يقضوا إجازات أطول أو متكررة في بلاد بعيدة، وما إلى ذلك. وما لم تكن مرافق الخدمات العامة في حالة يرثى لها إلى الدرجة التي تجعل أي إنسان قادر على تحمل تكلفتها يفر منها، فإن اللجوء إلى الخدمات المتوافرة خارج هذه المؤسسات العامة لن يكون جاذبا أصلا إلا عندما يكون دخل المرء يعادل ثلاثة أمثال الدخل المتوسط. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يترتب عليه أن بالإمكان الحفاظ على التضامن الاجتماعي (مادام مستوى جودة الخدمات العامة يفي بالشروط الدنيا التي ذكرتها) وذلك بشرط ألا تزيد نسبة الدخل الأعلى إلى الدخل الأدنى في المجتمع عن ستة إلى واحد [١١]. ولكننا، على أي حال، لا نعالج هنا ظاهرة من نوع: «إما كل شيء أو لا شيء على الإطلاق». فالتضامن الاجتماعي قد يستطيع أن يتحمل وجود أقلية صغيرة من الأغنياء الذين يسمح لهم غناهم بالانصراف عن المؤسسات العامة. ومن ثم، فإن التضامن الاجتماعي في السويد خلال الفترة التي شهدت أعلى درجات المساواة لم يصبه وهن ظاهر بسبب وجود قلة من الأسر البالغة الثراء التي كانت تملك قدرا كبيرا من الصناعة السويدية.

خلاصة القول في هذا الفصل إن الحكومة التي تتظاهر بأنها مهتمة بالاستبعاد الاجتماعي ولكنها لا تبالي بعدم المساواة الاجتماعية هي - بتعبير مهذب - حكومة تعاني من الخلط واضطراب الرؤيا. فالحقيقة - كما أكدت - أن في مقدور السياسة العامة أن تؤثر بوضوح في ما تحدثه أي درجة من عدم المساواة في مقدار الاستبعاد الاجتماعي وحدته. ومع ذلك لابد أن توجد صلة وثيقة بين عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي في أي مجتمع يتم فيه توزيع القدر الأعظم من السلع والخدمات من خلال السوق، ويسمح فيه بالحصول على السلع والخدمات التي توفرها الدولة من القطاع الخاص أيضا.



3

درجات الاستبعاد.. تطوير مقياس دينامي متعدد الأبعاد

تانيا بورتشارد وجوليان لوغران
ودافيد بياشو

«ربما تتمثل أهم فجوة بين مفهوم الاستبعاد وأدوات القياس المتاحة، في مسألة الفعل»

المؤلفون

إن تفسيرات مصطلح «الاستبعاد الاجتماعي» فائقة الكثرة - كما بينت «مقدمة» هذا الكتاب - إلا أن المعالجات الإمبيريقية [المستندة إلى شواهد واقعية - المترجم] بالغة الندرة. وقد اتخذت بعض الدراسات الاستبعاد الاجتماعي إطارا لها، ولكنها كانت تركز على عَرَض واحد أو جانب واحد (كالجريمة أو البطالة طويلة الأمد: جونز فاينر J. Finer ونليس Nellis 1998، وكذلك لُولِس Lawless وآخرون ١٩٩٨). وقدم غيرهم خلاصات تضم طائفة واسعة من المؤشرات (رحمان وآخرون ٢٠٠٠)، أو قدموا

بحثا جديدا يضاف إلى بحوث الفقر مع شواهد عن الحصول على الخدمات والمساعدات الاجتماعية (جوردون وآخرون ٢٠٠٠). وفي هذا الفصل نستكشف مقياسا ديناميا متعدد الأبعاد للاستبعاد الاجتماعي في بريطانيا. ويعتمد هذا التحليل على عمل سابق لنا (بورتشارد، ولوجران، وبياشو ١٩٩٩، وبورتشارد a ٢٠٠٠) وذلك بتدقيق المؤشرات التتبعية التي نستخدمها مع إطالة الفترة الزمنية التي جرت تغطيتها حتى تستوعب تسعينيات القرن العشرين [١].

يبدأ الفصل بتقديم تعريف عملي للاستبعاد الاجتماعي، وإثبات أنه من الممكن توظيف هذا التعريف عند استخدام البيانات الإحصائية القومية المتاحة، وهي البيانات المستمدة في حالتنا هذه من «المسح التتبعي للأسرة البريطانية» عن السنوات من ١٩٩١ إلى ١٩٩٨. ويقدم القسمان الأوسطان لهذا الفصل نتائج هذا المسح، أولا: بتأمل أبعاد مختلفة للاستبعاد الاجتماعي في لحظة زمنية معينة، وثانيا: بتتبع المسار الذي يسلكه الأفراد على امتداد الزمن. وفي القسم الختامي نمعن النظر في العلاقة بين المفاهيم والقياس، وبين القياس والسياسة الاجتماعية.

تعريف إجرائي للاستبعاد الاجتماعي

ينص التعريف الإجرائي [*] للاستبعاد الاجتماعي الذي نحاول توظيفه على:

«يعد الفرد مستبعدا اجتماعيا إذا كان لا يشارك في الأنشطة الأساسية للمجتمع الذي يعيش فيه».

ويتسم هذا التعريف بعدد من الملامح. فهو أولا: يحصر اهتمامنا في هؤلاء الذين يعيشون في مجتمع معين، مما يعني إدراك أن الاستبعاد الاجتماعي مفهوم نسبي باتفاق الجميع، أي أنه ذو صلة بالزمان والمكان قيد البحث. فهو ليس مقصورا على مواطني دولة معينة، وذلك لأن حرمان المقيمين من حقوق المواطنة يعد شكلا مهما من أشكال الاستبعاد.

(*) التعريف الإجرائي هو عملية تحويل مفهوم نظري مجرد إلى شيء ملموس يمكن ملاحظته وقياسه في مشروع بحثي إمبيريقي. من ذلك أن ندرس الطبقة الاجتماعية بسؤال الناس عن نوع الوظيفة التي يشغلونها، لنصنفهم طبقيا بناء على ذلك، أو يسألهم باحث آخر ـ يتبنى تعريفا إجرائيا بديلا ـ عن الطبقة التي يرون أنهم ينتمون إليها. ويصنفهم بناء على ذلك... إلخ. [المترجم].

وثانيا: يشير هذا التعريف إلى المشاركة، التي تعد في الأغلب جوهرية بالنسبة إلى مفهوم الاستبعاد الاجتماعي. ويترك هذا التعريف المجال مفتوحا لاستيعاب الأنشطة التي تعد «أنشطة رئيسة». وبالنسبة إلى بريطانيا في التسعينيات قمنا بتعيين أربعة أبعاد:

الاستهلاك: التمكن من شراء السلع والخدمات [٢].

الإنتاج: المشاركة في الأنشطة ذات القيمة الاقتصادية والاجتماعية.

المشاركة السياسة: الاشتراك في عملية صنع القرار على المستوى المحلي أو القومي.

التفاعل الاجتماعي: التكامل مع الأسرة، والأصدقاء، والمجتمع المحلي.

ويمثل كل بُعد من هذه الأبعاد نتيجة تعد - في ذاتها - أمرا مهما. ولا يعني ذلك إنكار وجود التفاعلات بين هذه النتائج، بل التأكيد على أن المشاركة في كل بُعد تعتبر أمرا ضروريا للاندماج الاجتماعي. وعلى النقيض من ذلك يكون نقص المشاركة في أي بُعد من هذه الأبعاد كفيلا بإحداث الاستبعاد الاجتماعي، لهذا فإن عدم المشاركة في الإنتاج - مثلا - يمثل إشكالية هنا، حتى لو كان لهذا الفرد مستوى عال من الاستهلاك، وكان كذلك منخرطا في العمل السياسي والاجتماعي. وباستعمالنا للمصطلحات الواردة في الرسم البياني «البَصَلي» الموجود في مقدمة هذا الكتاب (الشكل ١:١) تظهر المشاركة في الاستهلاك، والإنتاج، والنشاط السياسي، والنشاط الاجتماعي بوصفها نتائج بالنسبة إلى الدائرة الداخلية القصوى (الفرد). وسوف يتم تناول عدد من هذه المشاركات - كل على حدة - في فصول أخرى من هذا الكتاب: حيث يتأمل الفصل ٤ التغيرات التي تحدث بمرور الوقت في القدرة الاستهلاكية للفرد (الدخل)، وتبحث الفصول السابع والتاسع والحادي عشر مختلف جوانب الفرص المتاحة للنشاط الإنتاجي، ويناقش الفصل ١٢ الانخراط في منظمات المجتمع المحلي، ويتعرض الفصل ٦ - بصورة عابرة - لمدى توافر الدعم الاجتماعي والعائلي.

وتظهر كثير من مؤشرات الاستبعاد المعتمدة في البحوث عادة - مثل كون المرء عضوا في أقلية إثنية، أو معاناته من انفصال أبويه، أو معيشته في منطقة محرومة - تظهر هذه المؤشرات بوصفها أسبابا ونذرا للخطر (كما هو

موضح أعلى الشكل رقم ١:٢ في مقدمة هذا الكتاب)، وليست نتائج له. ونحن نرى أنه لا ينبغي أن ينظر إلى أي من هذه السمات باعتبارها تشكل استبعادا اجتماعيا إذا كان الفرد قادرا ـ ربما على رغم الظروف غير المواتية ـ على المشاركة في الأبعاد الأربعة التي حددناها. ويمكن استعمال هذا المعيار كاختبار لما يمكن اقتراحه من إضافات لقائمة هذه الأبعاد.

ومن الواضح أن الاندماج أو الاستبعاد وفقا لكل بُعد من هذه الأبعاد يعد مسألة درجة فقط. فإن أردنا الدقة في التعبير، وجب أن يشير هذا التعريف إلى حالة «المستبعد اجتماعيا بدرجة كبيرة» وإلى حالة «تناقص مدى المشاركة». ذلك أن المشاركة قد تزيد أو تنقص في لحظة ما من الزمن، وربما تستمر لفترة تطول أو تقصر. وللتيسير نختار عتبة اندماج/ استبعاد لكل بُعد من هذه الأبعاد في لحظة زمنية معينة (وهي مشروحة بالتفصيل فيما بعد) ونحلل درجة المشاركة وفقا لعدد الأبعاد ووفقا للمدة الزمنية. ويعد هذا الاهتمام بالديناميات (*) ملمحا أساسيا في الكتابات عن الاستبعاد الاجتماعي (هيلز، الفصل ١٣ في هذا الكتاب).

إن تحديد عتبات مناسبة يتضمن الإجابة عن السؤال: «الاستبعاد الاجتماعي لمن؟». مثال ذلك: هل ينبغي قياس كفاية مستويات الاستهلاك بالنسبة إلى جارك، أم للحي الذي تقيم فيه، أم للوطن ككل؟ والاتجاه الذي نتبناه هو تقرير المعيار المناسب وفقا للمستوى الذي عنده يزداد احتمال تدخل السياسة الاجتماعية. وهكذا فإنه بالنسبة إلى بُعدي الاستهلاك والإنتاج تتمثل أوضح الأدوات السياسية في الضمان الاجتماعي وسياسة التشغيل، وبناء على ذلك يتم الأخذ بمعيار قومي. وبالنسبة إلى المشاركة السياسية ـ وبمقدار الاهتمام بالسياسة في هذه المنطقة ـ تتمثل الأدوات في تشجيع المشاركة على مستوى الحي، والمشاركة في منتديات المجتمع المحلي ونحو ذلك. وإن من النادر أن يكون تشجيع التفاعل الاجتماعي هدفا صريحا للسياسة، وإن كان من الممكن النظر إلى الدعم المخصص للأسر، ولخطط المساعدات، وللمشروعات الثقافية على ضوء هذا التشجيع. وتعمل هذه الأدوات على المستوى الفردي المباشر. ولقد ذهب البعض إلى التأكيد على أن

(*) يقصد بها دراسة القوى والعوامل الفعالة في حركة الظاهرة المدروسة، أو الدراسة التطورية لفهم التغير وعوامله وقياس مداه وآثاره. [المترجم].

اتساع نطاق الشبكات الاجتماعية وتعدد أنواعها من الأمور اللازمة لتحقيق الاندماج الاجتماعي، وذلك عن طريق ربطها الأفراد المتعطلين بالأفراد العاملين، مما يزيد من فرص المتعطلين في العمل من جديد مثلا (DEMOS 1997). وأيا ما كان الأمر فإن هذا الرأي بمنزلة تأكيد للقيمة العملية للشبكات الاجتماعية في مجال تعزيز التكامل الاقتصادي (أي: تعزيز الاندماج الاجتماعي وفقا لبُعدي الاستهلاك والإنتاج) أكثر من تأكيده لقيمة هذه الشبكات في ذاتها.

إن التعريف المطروح هنا للاستبعاد الاجتماعي لا يتطرق للسؤال عن: الفعل: من الذي يقوم بالاستبعاد، وما إذا كان الفرد المستبعد يود أن يكون مندمجا أم لا. وفي الفصل السابق تناول بريان باري هذه القضية بتعمق، كما أبرزها توني أتكنسون (1998) T. Atkinson بوصفها ملمحا أساسيا من ملامح مفهوم الاستبعاد الاجتماعي. وقد تضمنت الصياغة الأصلية لتعريفنا للاستبعاد الاجتماعي فقرتين إضافيتين هما:

١ - أن عدم مشاركة الفرد - في الأنشطة المذكورة - ترجع لأسباب لا سيطرة له عليها.

٢ - أن يكون راغبا في المشاركة.

وقد ثبت أن من الصعوبة البالغة إعمال هاتين الفقرتين في المحاولة الأولى، وذلك على الرغم من أننا نتبع - في عمل آخر - عددا من طرق تقدير مدى عدم المشاركة الطوعية. ويمكنني أن أذهب، في دفاعي عن التعريف الأبسط المستعمل هنا، إلى أن عدم المشاركة الطوعية تكون أمرا بعيد الاحتمال عندما تكون عتبات المشاركة منخفضة جدا. مثال ذلك أن قلة من الناس هم من يختارون العيش بدخول أقل من نصف المتوسط العام للدخل، أو يؤثرون البقاء مرضى لمدة طويلة من الزمن، أو أن يبقوا من دون دعم عاطفي في أوقات الأزمة. أضف إلى ذلك أنه بينما تكون عدم المشاركة الطوعية أمرا معقولا في ظاهره - بالنسبة إلى بُعد الاستهلاك، وبُعد الإنتاج، وبُعد التفاعل الاجتماعي - فإنها تكون أقل إقناعا بالنسبة إلى بُعد المشاركة السياسية. فلا شك أن الكثيرين ممن لا يدلون بأصواتهم في الانتخابات وليسوا مشاركين في تنظيم الحملات السياسية، لا شك أنهم ليسوا راضين تمام الرضا عن الوضع العام. وبالنسبة إلى البُعد السياسي ثمة دفاع آخر، وهو أنه



بينما قد يكون الاستبعاد هنا طوعيا بالنسبة إلى الفرد، إلا أنه قد يمثل مشكلة بالنسبة إلى الدولة. فالشرعية الديموقراطية تكون موضع شك حين تمتنع الأغلبية عن التصويت في الانتخابات.

البيانات والمؤشرات

البيانات المستعملة هنا مستمدة من «المسح التتبعي للأسرة البريطانية» وذلك عن السنوات من ١٩٩١ حتى ١٩٩٨[٣]. والميزة الكبرى لهذا المسح تتمثل في بنيته التتبعية. فقد صُممت العينة الأولية المكونة من حوالي عشرة آلاف من البالغين لتكون عينة قومية ممثلة، كما أن هؤلاء الأفراد أنفسهم تجري مقابلتهم عاما بعد عام. وهو الأمر الذي يتيح لنا بناء مقياس دينامي للاستبعاد الاجتماعي. ووجه القصور الرئيس لهذا المسح ـ وهو أمر شائع في المسوح الأسرية كافة ـ هو حذف السكان المقيمين داخل المؤسسات الحكومية [كالسجون أو الملاجئ مثلا ـ المترجم] وحذف السكان الذين لا مأوى لهم. ولعله من المتوقع أن تكون نسبة عالية من السكان الذين يقيمون في بيوت لا يملكونها مستبعدين اجتماعيا. وهم على أي حال لا يشكلون سوى نسبة صغيرة من إجمالي عدد السكان [٤]. ونركز على البالغين في سن العمل (أي من سن ١٦ إلى ٥٩ للنساء، ومن سن ١٦ إلى ٦٤ للرجال)، وذلك لأن الأمر قد يتطلب مؤشرات مختلفة إلى حد ما للكشف عن أبعاد الاندماج نفسها بالنسبة إلى الأطفال ولمن تجاوزوا سن التقاعد.

ويلخص الجدول ١:٣ ترجمة أبعاد الاندماج الاجتماعي الأربعة إلى مؤشرات بياناتها متاحة في «المسح التتبعي للأسرة البريطانية»، كما يلخص العتبات المستعملة في تعريف الاستبعاد في لحظة زمنية معينة. ويمكن الحصول على المزيد من التفاصيل من «الملحق» في نهاية هذا الفصل.

ولكن المضاهاة بين الأبعاد والمؤشرات يشوبها النقص. ونظرا لأن البيانات الخاصة بالإنفاق غير متضمنة في «المسح التتبعي للأسرة البريطانية»، فقد اعتمدنا على الدخل بوصفه مقياسا للقدرة الاستهلاكية، مُؤثِرين ذلك على قياس الاستهلاك بصورة مباشرة. والعتبة المذكورة ـ والتي تمثل نصف متوسط الدخل ـ تعد من المعدلات التي يشيع استعمالها في المملكة المتحدة، وذلك في غياب خط فقر معتمد رسميا. ومن شأن البُعد الإنتاجي أن يتضمن ـ في الوضع المثالي ـ العمل التطوعي بوصفه نشاطا مهما من الناحية

الاقتصادية أو الاجتماعية، وذلك بالإضافة - طبعا - إلى الفئات القياسية، إلا أن هذه المعلومات لم تكن متاحة. أما مؤشرات المشاركة في صنع القرار التي أدرجناها هنا فهي تقوم مقام تلك المجموعة الكبيرة من الوسائل التي قد يتبعها الناس للتأثير في بيئتهم أو في مصير إحدى المؤسسات أو السياسات التي يهتمون بها. وأخيرا فيما يتصل بالبُعد الخاص بالتفاعل الاجتماعي، تتوافر لنا مؤشرات جيدة عن الدعم الذي يلقاه الفرد من الأسرة والأصدقاء، إلا أنه لا يتوافر لنا مؤشر عن المشاركة الثقافية الأوسع نطاقا.

لم يتم توجيه كل الأسئلة المطلوبة لبناء هذه المؤشرات في كل موجة من موجات مسح الأسرة. (ويشار إلى كل سنة يتم فيها جمع البيانات بوصفها موجة). مثال ذلك يقتصر ظهور الأسئلة الخاصة بالدعم الاجتماعي على الموجات ذات الأعداد الوترية فقط، كما أن الأسئلة الخاصة بالمشاركة في الانتخابات العامة لا تظهر إلا في السنوات التي أجريت فيها الانتخابات. ولم تكن المتغيرات الخاصة بصافي الدخل متاحة لنا وقت الكتابة عن الموجة الثامنة. وهو الأمر الذي تسبب في إحداث تعقيدات في بناء المقاييس التتبعية، وقد عرضت التفاصيل في «الملحق»، وسنعرض لدلالات ذلك في ثنايا عرضنا للنتائج لاحقا.

الجدول (٣:١): مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي

البُعد	المؤشر والعتبة
البُعد الاستهلاكي	صافي الدخل الأسري المتكافئ (*) يقل عن نصف متوسط الدخل.
البُعد الإنتاجي	ليس مستخدما ولا يعمل لحسابه، أو مازال في مرحلة التعليم أو التدريب، أو يرعى شؤون أفراد الأسرة (مثل: المتعطل، والمريض مرضا طويلا، أو المعاق، أو المحال إلى التقاعد المبكر، أو «آخرين غيرهم»).
المشاركة السياسية	لا يدلي بصوته في الانتخابات العامة وليس عضوا في منظمة مشاركة في الحملات السياسية (حزب سياسي، أو نقابة عمالية، أو جمعية الآباء، أو اتحاد مستأجرين/ أو مقيمين).
التفاعل الاجتماعي	يفتقد في أي من النواحي الخمس التالية شخص يمكن أن يقدم الدعم (يصغي إليك، ويشجعك، ويساعدك في الأزمات، ترتاح إليه، ويقدرك حق التقدير).

(*) أي أنه جرت على الدخل عمليات تسوية لتيسير المقارنة. [المترجم].

وثمة قضية أخرى تظهر في البيانات التتبعية، وهي قضية التآكل، إذ لا يتيسر تتبع بعض من جرت مقابلتهم في الموجة الأولى، أو قد يمتنعون عن المشاركة في الإجابة عن أسئلة المسح في السنوات اللاحقة. ونظرا لأن هؤلاء الذين كفوا عن المشاركة ليسوا مجموعة اختيرت عشوائيا، فإن المبحوثين الباقين لم يعودوا يمثلون مجموع السكان. وفي مسح الأسرة البريطانية هذا كان يوجد ٨٠٧٥ مبحوثا في سن العمل في الموجة الأولى، ظل ٦٥٪ منهم يردون على الأسئلة في كل موجة حتى الثامنة. ويمكن استعمال طريقة الأوزان النسبية على العينة المتبقية، وذلك بناء على خواص الباقين وعلى خواص المتسربين من المسح، وذلك لمحاولة تحييد التحيز الناجم عن التآكل. وقد زود المسح التتبعي للأسرة البريطانية بكل من الأوزان المقطعية والتتبعية (*) النسبية، كما طبقت بالشكل المناسب في التحليلات التي سنوردها في ما بعد(٥).

الاستبعاد وفقا لبُعد واحد أو أكثر

من بعد في لحظة زمنية معينة

يبين الجدول ٣:٢ أنه حدث خلال التسعينيات أن النسبة المئوية للسكان في سن العمل الواقعين تحت العتبة الخاصة ببُعد الاستهلاك (أي: بُعد الدخل) كانت تدور حول ١٦٪. بينما كانت تتراوح النسبة المئوية للمستبعدين وفقا للبُعد الإنتاجي حول ١٣٪، على حين انخفضت هذه النسبة فيما يتعلق ببُعد التفاعل الاجتماعي من ١٢٪ سنة ١٩٩١ إلى ٩٪ سنة ١٩٩٨، ويرجع الارتفاع في نسبة عدم المشاركة السياسية بين سنة ١٩٩٢ وسنة ١٩٩٧ إلى انخفاض الإقبال على الانتخابات الأخيرة.

ويلاحظ أن النسبة المئوية للسكان الذين يعتبرون «مستبعدين» تتأثر تبعا للعتبة المعينة المختارة: فكلما ارتفعت هذه العتبة زاد عدد الذين سوف يندرجون تحتها. لذلك فإن العلاقة بين مستويات الاستبعاد المقيسة وفقا لكل بُعد من الأبعاد قد تكون أكثر أهمية من تلك المستويات نفسها.

(*) نسبة إلى البيانات المقطعية وهي بيانات إحصائية تجمع من السكان في تاريخ محدد، بما يصور الوضع السائد بينهم في هذا التاريخ. وأهم مصدرين لمثل هذه البيانات: التعداد والمسح. والبيانات التتبعية هي التي تجمع من فئة أو فئات من المبحوثين على فترات متتابعة منتظمة. [المترجم].



الجدول (٢:٣): الاستبعاد في لحظة زمنية معينة وفقا للسنوات وللأبعاد (النسبة المئوية للسكان في سن العمل)

السنة	البُعد الاستهلاكي	البُعد الإنتاجي	المشاركة السياسية	التفاعل الاجتماعي	العدد الأساسي غير الموزون نسبيا (*)
١٩٩١	١٦	١٣	لا ينطبق	١٢	٧٧٩٩
١٩٩٢	١٧	١٤	١٧	لا ينطبق	٧٨٠١
١٩٩٣	١٧	١٤	لا ينطبق	١٠	٧٦٤٤
١٩٩٤	١٧	١٤	لا ينطبق	لا ينطبق	٧٥٤٨
١٩٩٥	١٥	١٣	لا ينطبق	٩	٧٣٥٤
١٩٩٦	١٥	١٣	لا ينطبق	لا ينطبق	٧٥٦٢
١٩٩٧	١٦	١٢	٢١	٩	٧٥٠٢
١٩٩٨	لا ينطبق	١٢	لا ينطبق	لا ينطبق	٧٢٥٩

(*) يمثل الرقم العينة المقطعية في كل موجة، بعد استبعاد الحالات الواردة في لجنة شؤون الأسرة في الاتحاد الأوروبي. العدد الأساسي غير الموزون نسبيا بالنسبة إلى «بُعد الاستهلاك» أقل بدرجة طفيفة، وذلك بسبب ارتفاع عدد الحالات التي رفضت الإجابة عن أسئلة هذا البُعد.

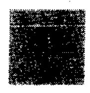
المصدر: الحسابات التي قام بها المؤلفون باستعمال بيانات الموجات من ١ إلى ٨ في «المسح التتبعي للأسرة البريطانية».

الجدول (٣:٣): الاستبعاد وفقا لأبعاد متعددة حسب بيانات الموجة رقم ٧

عدد الأبعاد التي يستبعدون وفقا لها	النسبة المئوية للسكان في سن العمل
صفر	٥٧,٥
١	٣٠,١
٢	١٠,٠
٣	٢,٣
٤	٠,١
من صفر إلى ٤	١٠٠,٠

ملحوظة: العينة المقطعية للموجة رقم ٧، بعد استبعاد الحالات الواردة في لجنة شؤون الأسرة في الاتحاد الأوروبي.

المصدر: الحسابات التي قام بها المؤلفون باستعمال بيانات الموجة ٧ في «المسح التتبعي للأسرة البريطانية».



وفي (الجدول ٣:٣) نستعرض أبعاد الاستبعاد في لحظة زمنية معينة (هي عام ١٩٩٧) [٦]. ولا يعني حساب أعداد الأبعاد المختلفة التي يُستبعد الأفراد وفقا لها، لا يعني هذا ضمنا أن الاستبعاد وفقا لكل بُعد على حدته يكون بنفس درجة شدته وفقا للأبعاد الأخرى، ولا حتى أن الاستبعاد وفقا لبُعدين اثنين أسوأ مرتين من الاستبعاد وفقا لبُعد واحد. بل الأحرى أن يُنظر إلى مقدار تعدد الأبعاد بوصفه مؤشرا إلى مدى التداخل بين الجماعات المستبعدة.

ويلاحظ أن ما يزيد عن نصف العينة ليسوا مستبعدين وفقا لأي بُعد في الموجة ٧، بينما يتم استبعاد أقل من واحد من كل ثلاثة أفراد وفقا لبُعد واحد. وتقع نسبة في غاية الضآلة - أقل من واحد في المائة من العينة - تحت مستوى العتبة وفقا للأبعاد الأربعة معا. ويدل هذا التوزيع على أن الاندماج/ الاستبعاد يمثلان قطبي متصل ممتد، من حيث أعداد أبعاد الاستبعاد. ولا يوجد دليل على وجود تركز للأفراد المستبعدين وفقا للاعتبارات الأربعة معا - وهم الذين قد يسمون «طبقة دنيا».

وتتأكد هذه الملاحظة إذا تعمقنا في دراسة التداخل بين كل بُعدين من الأبعاد (الجدول ٤:٣). ويوجد أكبر قدر من التداخل بين بُعد الاستهلاك وبُعد الإنتاج، وبين بُعد الاستهلاك وبُعد المشاركة السياسية - ولكن حتى هذه التداخلات الكبيرة لا تفسر إلا حالة واحدة من كل عشرين حالة في العينة الإجمالية. كما أن هذه التداخلات محدودة بالنسبة إلى مستويات الاستبعاد على كل بُعد مبين في الجدول رقم ٢/٣، وهو ما يوحي بأن كل بُعد - على حدة - يستقطب أنواعا مختلفة من الناس.

إن العلاقة القائمة بين مدى الاستبعاد وبين الدخل، علاقة لها أهميتها الخاصة. ويوضحها لنا الجدول (٥:٣) أما التداخل بين الاستبعاد وفقا لبُعد الاستهلاك وبين الدخل فلا يمكن قياسه هنا لأن البديل المتاح لنا عن الاستهلاك، هو الدخل، وهذه المسألة درسها بالتفصيل كثيرون، منهم نولان وويلان Nolan and Whelan (1996).

الجدول (٣:٤): التداخل بين أبعاد الاستبعاد وفقا للموجة ٧
(النسبة المئوية من العينة الإجمالية المستبعدة وفقا لكلا البعدين مثنى مثنى)

	الاستهلاك	الإنتاج	المشاركة السياسية
الإنتاج	٥		
المشاركة السياسية	٥	٣	
التفاعل الاجتماعي	٢	١	٢

ملحوظة: العينة المقطعية للموجة رقم ٧، وذلك بعد استبعاد الحالات الواردة في لجنة شؤون الأسرة في الاتحاد الأوروبي.
المصدر: الحسابات التي قام بها المؤلفون باستعمال بيانات الموجة ٧ في «المسح التتبعي للأسرة البريطانية».

الجدول (٣:٥): الدخل المنخفض والاستبعاد وفقا للأبعاد المختلفة
(النسبة المئوية من الموجة ٧)

الفئات الخماسية للدخل	البُعد الإنتاجي	بُعد المشاركة السياسية	بُعد التفاعل الاجتماعي
الخُمس الأدنى (القاع)	٤٦	٢٨	٢٨
الخُمس الثاني	٢٤	٢٣	٢١
الخُمس الثالث	١٥	١٨	١٩
الخُمس الرابع	٩	١٧	١٧
الخُمس الأعلى (القمة)	٦	١٤	١٦
	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملحوظة: الفئات الخماسية للدخل محددة وفقا لصافي الدخول الأسرية المتكافئة للسكان في سن العمل.
المصدر: الحسابات التي قام بها المؤلفون باستعمال بيانات الموجة ٧ في «المسح التتبعي للأسرة البريطانية».

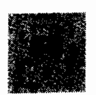
إن أقل من نصف الموجودين في فئة القاع من فئات الدخل الخماسية ليسوا مشاركين في نشاط يحظي بتقدير المجتمع، بينما تهبط نسبة مثل هؤلاء إلى ٦٪ فقط من الفئة الأعلى للدخل. ومن الملاحظ بصفة عامة

وجود فارق كبير بين أولئك الموجودين في الفئة الأدنى للدخل: أي فئة القاع وبين مجموعة فئات الدخل الأربع الأخرى. وتتخذ المنحنيات الدالة على البُعدين السياسي والاجتماعي شكلا أقل انحدارا بكثير، بل إنه أكثر سلاسة. أما المستبعدون اجتماعيا أو غير المشاركين في العمل السياسي داخل الفئة الأعلى للدخل: أي مجموعة القمة، فتبلغ نسبتهم واحد من كل خمسة، وواحد من كل ستة على التوالي.

الاستبعاد على امتداد الزمن

يلاحظ أن الروابط المستمرة على امتداد الزمن في جوانب الاستبعاد وفقا لبُعد معين تكون أشد قوة من الروابط القائمة بين الأبعاد المختلفة عند لحظة زمنية معينة. ويبين لنا الجدول (٣:٦) - بالنسبة إلى كل بُعد - الارتباط بين الاستبعاد في هذه الموجة والاستبعاد في الموجات السابقة أو في أي عمليات رصد سابقة. وكما هو متوقع فإن الارتباطات بين الاستبعاد الراهن والاستبعاد الذي رُصد في مرة سابقة أقوى من الارتباطات عبر فترات زمنية أطول، إلا أن جميع هذه الارتباطات ارتباطات إيجابية وذات دلالة إحصائية. ويتسم بُعدا الإنتاج والاستهلاك بارتباطات أعلى عبر الزمن مما هو قائم بين البُعد السياسي والاجتماعي، إلا أن هذا الفارق قد يكون نوعا من أخطاء الاستدلال في طريقة التكرار التي اتبعت في تجميع المعلومات الخاصة بتلك المتغيرات.

ويستعرض الجدول (٣:٧) الموجات الثماني الكاملة للبيانات (وذلك بالنسبة إلى من قدموا إجابات في كل موجة) ويبين مجمل المدى الزمني للاستبعاد وفقا لكل بُعد [٧]. ولم يعايش ثلثا العينة تجربة الاستبعاد أبدا وفقا لبُعد الاستهلاك. ووفقا لكل من بُعد الإنتاج، وبُعد المشاركة السياسية، وبُعد التفاعل الاجتماعي، فإن ثلاثة أرباع العينة تقريبا لم يمروا بتجربة الاستبعاد أبدا. وتعرض ما بين ١٠ إلى ٢٠ في المائة للاستبعاد في موجة واحدة فقط من الموجات الثمانية، وتعرضت نسب أقل للاستبعاد في موجتين أو أكثر. ويوحي معدل التكرار المتناقص ابتداء من الموجة صفر إلى الموجة ٨، بأن «الاندماج - الاستبعاد» يمثلان قطبي متصل على امتداد الزمن. ولو افترضنا



وجود مجموعتين متميزتين، أي: مجموعة «المندمجين» ومجموعة «المستبعدين»، لتوقعنا وجود شكل من أشكال التوزيع العنقودي (*) على كل طرف من طرفي المتصل.

ومع أن الأفراد الذين يكابدون الاستبعاد زمنا طويلا يمثلون مجموعة صغيرة عموما، فإنهم يمثلون نسبة عالية إلى حد ما من إجمالي حالات الاستبعاد ـ وتلك هي الحال دائما في التحليل الدينامي. ويمكن تفسير أن أقل من نصف (٤٥٪) إجمالي حالات الاستبعاد يكون على بُعد الاستهلاك، بأنهم يشملون أولئك الذين يظلون مستبعدين على امتداد خمس موجات أو أكثر، كما أن ٥٨٪ من إجمالي حالات الاستبعاد على بُعد الاستهلاك تشتمل على جماعة مماثلة. ويمثل المستبعدون طويلا مجموعة صغيرة، ولكنها تعد ـ بلغة السياسة ـ جمهورا مهما.

الجدول (٦:٣): الارتباط بين الاستبعاد وفقا لكل بُعد على امتداد الزمن
(معاملات الارتباط بالنسبة إلى السكان في سن العمل)

هذه الموجة (=ت)	آخر رصد (ت ـ ١)	الرصد قبل الأخير (ت ـ ٢)
الاستهلاك	٠,٥٢١ *	٠,٤٣٠*
الإنتاج	٠,٦٣٨ *	٠,٥٥٢*
السياسي +	٠,٣٧١ *	ـــــ
الاجتماعي +	٠,٣٩٧ *	٠,٣٢٥*

ملاحظات: (*) تشير إلى الدلالة الإحصائية عند مستوى ٥٪.

+ بالنسبة إلى البُعد السياسي فإن الرصد الأخير هو خمس موجات سابقة.

+ وبالنسبة إلى البُعد الاجتماعي فإن الرصد الأخير هو موجتان سابقتان. العينة ماثلة أثناء عمليتي رصد متتابعتين أو أكثر.

المصدر: حسابات أجراها المؤلفون باستعمال بيانات الموجات من ١ إلى ٨ في المسح التتبعي للأسرة البريطانية.

(*) أي التوزيع في عناقيد أو مجموعات، حيث تخضع للتحليل العنقودي وهو أحد أشكال التحليل المتعدد المتغيرات، يهدف إلى تقسيم مجموعة من الموضوعات (هم هنا الأفراد) تتميز بعدد من الخصائص إلى مجموعة من العناقيد أو الطبقات، بحيث تصبح الموضوعات الداخلة في كل عنقود أو طبقة على درجة عالية من التماثل فيما بينها، وعلى درجة من الاختلاف عن الموضوعات التي توجد داخل عنقود أو طبقة أخرى، وذلك في ضوء مجموعة محددة من المؤشرات الوصفية والسمات التي تتخذ أساسا للتحليل [المترجم].

الجدول (٣:٧): الاستبعاد على امتداد الزمن وفقا لكل بُعد في الموجة ٨
(بالنسبة المئوية للسكان في سن العمل)

رقم الموجة التي كان مستبعدا فيها	البُعد الاستهلاكي	البُعد الإنتاجي	المشاركة السياسية	التفاعل الاجتماعي
صفر	٦٣	٧٠	٧٦	٧٧
١	١٢	١٢	١٧	١٣
٢	٨	٥	٧	٦
٣	٥	٣	لا ينطبق	٣
٤	٤	٢	لا ينطبق	١
٥	٣	٢	لا ينطبق	لا ينطبق
٦	٢	٢	لا ينطبق	لا ينطبق
٧	٣	١	لا ينطبق	لا ينطبق
٨	لا ينطبق	٣	لا ينطبق	لا ينطبق
الأساس غير المرجح (*) =١٠٠	٣٥٦٢	٤٣٤٢	٤٥٦٣	٤٢٠٥

ملاحظات: (*) العينة التتبعية (الذين أجابوا عن أسئلة المسح في كل موجة) عند الموجة رقم ٨ .

* لا ينطبق: لأن البيانات لم تجمع من عدد كاف من الموجات.

المصدر: حسابات أجراها المؤلفون باستعمال بيانات الموجات ١ إلى ٨ بالمسح التتبعي للأسرة البريطانية.

ويبين الجدول رقم ٨/٣ كيفية تطور خبرة الاستبعاد وفقا لكل بُعد على حدته بامتداد الزمن. وبأخذ البُعد الاستهلاكي كمثال، وذلك عند الموجة رقم ١، نجد أن ١٦٪ مستبعدون و٨٤ ٪ ليسوا مستبعدين (كما هو موضح أيضا في الجدول ٣:٢). وبمرور الزمن تتعرض نسبة متزايدة من العينة لواحدة من تجارب الاستبعاد، وبالتوافق مع هذا تتناقص نسبة من لم يتعرضوا أبدا للاستبعاد وفقا لبُعد الاستهلاك أثناء فترة التتبع. ومن اللافت للنظر أن نسبة من يُستبعدون باستمرار تنخفض انخفاضا حادا بمرور الوقت، وتستمر في الانحدار من دون توقف حتى تصل إلى الموجة رقم ٦ ـ وهو دليل آخر يؤكد أن «المستبعدين بشكل دائم» يمثلون أقلية صغيرة العدد، وذلك حتى لو حصرنا اهتمامنا في بُعد واحد فقط. وثمة أنماط مماثلة لذلك بالنسبة إلى الأبعاد الأخرى.

الجدول (٨:٣): الاستبعاد التراكمي مقيسا وفقا للأبعاد وفي الموجات من ١ إلى ٨
(النسبة المئوية للمستبعدين من السكان في سن العمل في كل الموجات أو في بعضها أو ليس في أي موجة)

	بُعد الاستهلاك			بُعد الإنتاج			المشاركة السياسية			التفاعل الاجتماعي		
الموجة	فى كل الموجات	فى بعض الموجات	ليس فى أى موجة	فى كل الموجات	فى بعض الموجات	ليس فى أى موجة	فى كل الموجات	فى بعض الموجات	ليس فى أى موجة	فى كل الموجات	فى بعض الموجات	ليس فى أى موجة
1	16	0	84	13	0	87	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	12	0	88
2	9	14	77	8	10	82	17	0	83	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
3	6	21	73	7	14	79	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	5	12	83
4	5	25	70	5	18	76	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
5	4	29	67	5	21	74	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	2	18	79
6	3	32	65	4	24	72	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
7	3	34	63	3	26	71	7	17	76	1	22	77
8	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	3	27	70	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

ملاحظات: القاعدة هي العينة التتبعية عند كل موجة على حدة.

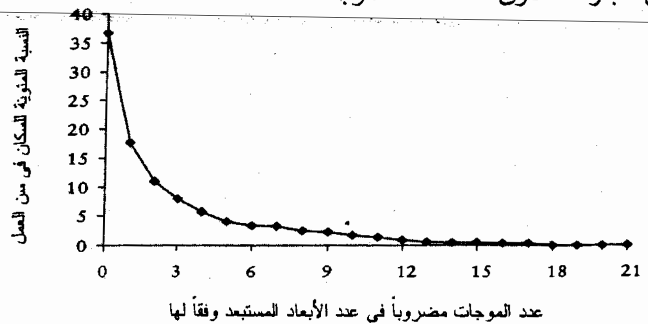
المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات المسح التتبعي للأسرة البريطانية، للموجات ١/٨.

وتعتبر نسبة العينة ممن يتعرضون لاستبعاد ما، ولكنهم لا يستبعدون بشكل دائم، بمنزلة مؤشر إلى درجة الحراك في هذا البُعد. وعلى هذا الأساس يُبدي بُعد الاستهلاك أكبر درجات الحراك، ويأتي من بعده بُعد الإنتاج، فالبُعد الاجتماعي، فالبُعد السياسي تبعا لهذا الترتيب. وبالنسبة إلى البُعدين الاجتماعي والسياسي قد يكون هذا الوضع - الذي يبديان فيه أقل درجات الحراك - أحد أخطاء الاستدلال الناجمة عن قلة الأسئلة نسبيا التي طرحت متصلة بهذين البُعدين.

وأخيرا يرتبط المقياس المتعدد الأبعاد بالمقياس التتبعي في دليل تجميعي وحيد. وبالنسبة إلى كل فرد فإن العدد المحتسب له على هذا الدليل التجميعي يمثل عدد الأبعاد التي يكون مستبعدا وفقا لها، مضروبا في المدة الزمنية الكلية لهذا الاستبعاد (محسوبة بالموجات). وحيث إنه لم يجر قياس كل أبعاد الاستبعاد في كل موجة، فإن الحد الأقصى للعدد المحتسب هو ٢١ وليس ٣٢ (والعدد الأخير هو محصلة ضرب عدد ٤ أبعاد في ٨ موجات).

ويبين الشكل (٣ : ١) التوزيع التكراري لهذا الدليل التجميعي، ويكشف لنا عن منحنى سلس ينحدر برفق. فلم يزد العدد المحتسب لأي فرد في العينة عن ١٧ (بُعدان اثنان في ٧ موجات، وبُعد واحد في ثلاث موجات)، بينما لم يتعرض أكثر من فرد واحد من كل ثلاثة أبدا للاستبعاد وفقا لأي بُعد على امتداد الفترة الزمنية للموجات الثمانية.

ويبين الجدول (٣ : ٩) كيف تتطور تجربة الاستبعاد على الأبعاد المتعددة بمرور الزمن. ففي بداية الأمر تبلغ أقلية ضئيلة من العينة الحد الأقصى للعدد المحتسب (لأنه يمثل جميع الأبعاد في جميع الموجات السابقة). وفي الموجة الرابعة لم يعد لهذه المجموعة وجود. وفي الوقت نفسه تهبط نسبة مَنْ ليس لهم خبرة استبعاد على أي بُعد أثناء فترة الملاحظة من أكثر من الثلثين في الموجة الأولى إلى مجرد ما فوق الثلث عند الموجة ٧.



الشكل (١:٣): الاستبعاد على امتداد الزمن وفقا للأبعاد المتعددة، عند الموجة الثامنة

ومن شأن هذا النوع من التحليل أن يلقي الضوء على حساسية هذه النتائج للنافذة المتاحة للملاحظة ـ فالاحتمال الأقوى في حالة التتبع القصير الأمد أن يشير إلى وجود استقطاب أكثر مما هو متوقع في حالة التتبع لمدة أطول ـ إلا أن هذا النوع من التحليل يشير إلى أنه على امتداد فترة زمنية قصيرة لا تقل عن أربع سنوات، يصبح التعرض لتجربة نوع من أنواع الاستبعاد تجربة أكثرية من الأفراد.

الجدول (٩:٣): الاستبعاد التراكمي على امتداد الزمن وفقا للأبعاد المتعددة (النسبة المئوية للسكان في سن العمل وفقا لكل الأبعاد الإجمالية الممكنة أو بعضها أو ليس في واحد منها مضروبا في عدد الموجات، ابتداء من الموجة رقم ١)

رقم الموجة	كل الأبعاد	بعض الأبعاد	لا يوجد استبعاد	القاعدة المرجحة (*) = ١٠٠٪	أقصى عدد محتسب ممكن
١	١,٥	٣٠	٦٨	٦٨٥٤	٣
٢	٠,٢	٤٥	٥٥	٥٦٥٣	٦
٣	٠,١	٥٠	٥٠	٤٨٣٦	٩
٤	٠,٠	٥٣	٤٧	٤٣٦٦	١١
٥	٠,٠	٥٦	٤٤	٣٨٩٨	١٤
٦	٠,٠	٥٨	٤٢	٣٦٦٤	١٦
٧	٠,٠	٦٣	٣٧	٣٤١٨	٢٠
٨	٠,٠	٦٣	٣٧	٣٢٧٩	٢١

ملاحظات: (*) العينة التتبعية في كل موجة.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات الموجات من ١ إلى ٨ في المسح التتبعي للأسرة البريطانية.

المفاهيم والقياس، والقياس والسياسة الاجتماعية

تفرض علينا دراسة تطوير مقياس إمبيريقي للاستبعاد الاجتماعي أن نكون على قدر من الوضوح فيما يتعلق بالنتائج ذات التأثير، بحيث نعرف أي الظواهر الاجتماعية تكون مهمة في حد ذاتها، وليست مجرد مؤشر لمشكلة أخرى. إذ إن الوضوح بشأن النتائج المؤثرة يمكن أن يقودنا إلى بحث أفضل تركيزا على الأسباب المعقدة للاستبعاد الاجتماعي.

كما أن محاولة تعريف وقياس الاستبعاد الاجتماعي توضح لنا المجالات التي تحتاج إلى تطوير منهجي. وربما تتمثل أهم فجوة بين مفهوم الاستبعاد وأدوات القياس المتاحة، في مسألة الفعل. فقد تم وضع الاستبعاد الاجتماعي ـ وبشكل يكاد يكون دائما ـ في إطار يحكمه مفهوم «فرصة المشاركة »، مع أن المؤشرات الموجودة هنا تقيس المشاركة الفعلية أو اللامشاركة الفعلية. فنحن لا نعرف ما إذا كانت المشاركة من عدمها تمثل مشكلة في نظر الفرد أم لا، ولا نعرف ما إذا كان له خيارات أخرى من عدمه.

ومن الممكن لمقياس بسيط نسبيا أن يبين وحده قابلية بعض مفاهيم الاستبعاد الاجتماعي للتطبيق على بريطانيا المعاصرة. مثال ذلك أن الشواهد التي عرضنا لها في هذا الفصل لا تتلاءم بسهولة مع فكرة وجود طبقة دنيا، وبصورة منفصلة عن التيار الرئيسي لحياة المجتمع. بل نجد أن الاندماج والاستبعاد يقعان على طرفي متصل واحد، تتنوع عليه مظاهر كل منهما عبر أبعاد الاستبعاد ووفقا للمدة الزمنية للاستبعاد. إلا أن هذه النتائج تستلفت الانتباه إلى إمكان وجود «طبقة عليا»، وهي طبقة من لم ينحدر مستواهم أبدا إلى ما تحت أي عتبة من عتبات الاستبعاد وفقا لأي بُعد من الأبعاد خلال الموجات الثمانية التي لاحظناهم أثناءها ـ كما تلفت تلك النتائج انتباهنا إلى دورهم في حماية مركزهم الاجتماعي الذي يحظى بالامتيازات.

إن في مقدور القياس، وكذلك في مقدور أنواع المقاييس المستخدمة، أن تمارس تأثيرا في السياسة. شاهد ذلك أن الأمر الذي جعل تعهد الحكومة بتخفيض فقر الأطفال أكثر مصداقية بصورة واضحة، هو التزامها في الوقت نفسه بتقديم تقرير سنوي عن الفقر. وبالمثل إذا واصلت الحكومة الادعاء بوجود استبعاد اجتماعي، فسيكون من الأهمية بمكان أن تتوافر لنا بيانات أساس تتخذ منطلقا للمقارنة ومقاييس للمتابعة بعد ذلك. وكان هذا هو الهدف الذي تغيّاه «معهد السياسة (الاجتماعية) الجديدة» في ما وضعه من مؤشرات (رحمان وآخرون ٢٠٠٠). بيد أن الإخفاق في التمييز بين عوامل التعرض للخطر ونتائجها، والإخفاق في تحديد العدد الدقيق للمؤشرات، يسبب إحداث وضع خطير في المستقبل، حيث تكون فيه الحكومة قادرة على إبراز المجالات التي شهدت تقدما (سواء أكان هذا التقدم ثمرة لسياسة الحكومة أم لا)، بينما تتجاهل القضايا الأشد حساسية من الناحية السياسية، أو المجالات التي يتعسر تحقيق التغيير فيها، كمجال تخفيض اللامساواة في الأمور المادية.

وإن بمقدور هذا المقياس الدينامي المتعدد الأبعاد ـ إذا أُخذ به فيما بعد في القرن الجديد ـ أن يتخذ مقياسا لكفاءة سياسة الحكومة في تخفيض الاستبعاد الاجتماعي. وقد يحتج البعض بأن البُعد الاجتماعي ليس هو البُعد الذي يمكن لسياسة الحكومة أو ينبغي عليها أن تركز عليه، إلا أن السياسات الخاصة بالأسرة، والتنوع الثقافي، وأسواق العمل الإقليمية تستطيع كلها أن تمارس تأثيرا غير مباشر. أما الأبعاد الأخرى فيمكن أن تخضع لتدخل أكثر مباشرة من قبل الحكومة. ومن الممكن للجانب التتبعي من هذا المقياس أن يكون مهما في تقدير ما إذا كانت السياسات قد نجحت في تحقيق اندماج الأغلبية، وذلك على حساب تكوين أقلية مستبعدة لمدة زمنية أطول.

* * *

ملحق: المتغيرات الواردة في المسح التتبعي للأسرة البريطانية والمستخدمة كأبعاد للاستبعاد الاجتماعي

بُعد الاستهلاك

w HHNETDE (*) مأخوذ من مجموعة البيانات التي استمدها باراداسي، وجنكنز، ورج (انظر الحاشية رقم ٣): الدخل الصافي الحالي للأسرة قبل حساب تكاليف الإسكان، والذي قُدّر باستخدام مقياس مكلمنت Mc Clement، وخُفّض حسب أسعار يناير ١٩٩٨. ويشمل: الدخل المكتسب من الأجر، والإعانات المالية، ومعاشات التقاعد، والاستثمارات، والملكيات التي آلت إلى الفرد، و«المصادر الأخرى»، وذلك لكل فرد من أفراد الأسرة. وتحتوي هذه المجموعة من البيانات على بعض البيانات المشكوك فيها.

ويُحدّد الاستبعاد عندما يقل دخل الفرد عن نصف متوسط الدخل المقدر عن السنة التي جُمعت فيها البيانات.

بُعد الإنتاج

w JBSTAT: النشاط الاقتصادي الذي يحدده المرء لنفسه بنفسه (مشتغل لحسابه/ مستخدم/ متعطل/ متقاعد/ إجازة أمومة/ رعاية أسرة/ متفرغ للدراسة أو تلميذ في مدرسة/ مريض مزمن أو عاجز/ مشارك في مشروع تدريب حكومي/ غير ذلك).

وتعريف الاستبعاد هنا أن يكون الفرد متعطلا، أو لا يعمل وهو مريض مزمن أو عاجز، أو متقاعد قبل بلوغ سن التقاعد الحكومي، أو «غير ذلك».

(*) الحروف الواردة يشير كل منها إلى سؤال في استمارة المسح. [المترجم].



بُعد المشاركة السياسية

w ORGMA - w ORGAE: بُعد استبعاد w ORGMC وw ORGAC: يقيس هذا المتغير حالة الفرد: فيما إذا كان عضوا في / أو ناشطا في أي من المنظمات الآتية: حزب سياسي، أو نقابة عمالية، أو جمعيات الآباء، أو اتحاد للمستأجرين أو لسكان المنطقة.

w VOTE 7: يقيس هذا المتغير ما إذا كان الفرد قد شارك في الإدلاء بصوته في الانتخابات العامة لهذه السنة / أو للسنة الماضية (وتعتمد الصياغة الدقيقة للسؤال على توقيت المقابلة خلال فترة العمل الميداني).

ويُحدّد الاستبعاد هنا إذا كان الفرد لم يصوت في انتخابات عامة أو لم يكن عضوا في / أو ناشطا في أي منظمة تعمل في مجال الحملات الانتخابية أو السياسية.

بُعد التفاعل الاجتماعي

w SSVPA - w SSVPE: هل يوجد أي إنسان... «يمكنك فعلا أن تعتمد عليه في الإصغاء إليك حينما تريد الإفضاء بما لديك»؟، أو «يمكنك فعلا أن تعتمد عليه في مساعدتك ليخرجك من أزمة ما؟»، أو «يمكنك أن تكون على سجيتك تماما وأنت معه؟»، أو «تشعر فعلا بأنه يقدرك حق قدرك كإنسان؟»، أو «يمكنك فعلا أن تعتمد عليه في إدخال السكينة عليك إذا كنت في غاية الاضطراب؟».

ويتحدد الاستبعاد هنا بوصفه: افتقاد المرء لوجود إنسان ما في أي من هذه الحالات الخمس.

مدى توافر المتغيرات، وذلك بالنسبة إلى كل موجة

الموجة	الدخل الصافى	النشاط الاقتصادى	العضوية فى المنظمات السياسية + التصويت	التفاعل الاجتماعى
1	√	√	× + √	√
2	√	√	√ + √	×
3	√	√	× + √	√
4	√	√	× + √	×
5	√	√	× + √	√
6	√	√	× + ×	×
7	√	√	√ + √	√
8	×	√	× + ×	×

* * *



4

ديناميات الفقر في بريطانيا

سايمون بيرغس وكارول بروبر

«يبدو الفقر في المملكة المتحدة أكثر دواما مما هو عليه في غيرها من بلاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»

المؤلفان

يمثل نقص الدخل أحد الجوانب الرئيسية للاستبعاد الاجتماعي تحت أي تعريف. وينصب اهتمام هذا الفصل على متابعة عمليات الدخول إلى - أو الخروج من - نطاق الدخل الواقع تحت خط الفقر: وهي العمليات التي أصبحت تسمى ديناميات الفقر. وقد كان الفقر قضية اقتصادية وسياسية كبرى في بريطانيا في أواخر التسعينيات. وتبين لنا الأرقام الحديثة أنه في سنة ١٩٩٨/٩٩ كان دخل حوالي خُمس البريطانيين يصنفهم ضمن الفقراء وفقا لمقياس شائع الاستعمال (والمتمثل في المعيشة في أسرة يقل دخلها الإجمالي عن نصف المتوسط القومي للدخل). وكان الرقم المناظر لهذا الرقم في سنة ١٩٧٩ أقل من العُشر. وقد ارتفعت نسبة الفقر بين الأسر ذات الأطفال: ففي سنة ١٩٧٩ كان واحد من كل ١٢ طفلا يعاني الفقر، وفي سنة

١٩٩٥ /٩٦ أصبحت النسبة واحدا من كل ٤ أطفال من الفقراء. وتصور هذه اللقطات المتفرقة لمستويات الفقر عمليات الدخول إلى الفقر أو الخروج منه على امتداد أعمارهم. ومعنى هذا أن كثيرا من الناس سوف يعانون شكلا من أشكال الفقر في وقت ما، وإن كانت قلة قليلة منهم فقط هم الذين يعانون الفقر باستمرار. إلا أن وجود حراك في الدخل لا يعني أنه ينبغي ألا يُنظر إلى الفقر بوصفه همّا اجتماعيا كبيرا. فبينما يكون الفقر حدثا عارضا بالنسبة إلى البعض، فإنه بالنسبة إلى أغلب الفقراء ملمح مستمر من ملامح حياتهم.

تتصف ديناميات الفقر بالتعقيد، كما أنها تستلزم القيام بتحليل الصلات المتبادلة بين سوق العمل، وعمليات تكوين الأسرة وتفككها، ونظم الرعاية الاجتماعية. وقد شهدت بريطانيا تغيرا هائلا في كل هذه المجالات منذ منتصف السبعينيات. فقد أصبحت الأمة في مجملها أغنى كثيرا مما كانت عليه. إذ ارتفع الدخل القومي بنسبة ٥٠٪ في الـ ٢٥ سنة منذ سنة ١٩٧٥، وتضاعف معدل البطالة أكثر من ثلاث مرات في ما بين ١٩٧٥ و١٩٨٥، وذلك قبل أن يتراجع بصورة حادة في أواخر الثمانينيات، ثم يرتفع ارتفاعا شديدا مرة ثانية ثم يهبط من جديد. وقد زادت درجة تشتت (*) الدخول بسرعة في بريطانيا على نحو ما حدث في الولايات المتحدة، وذلك في الوقت نفسه الذي كان أقل الناس دخلا يعانون أسوأ الأوضاع. وقد هبطت معدلات الزواج وارتفعت معدلات الطلاق، وارتفعت نسبة الأسر التي تضم فتى راشدا وعددا من الأطفال ارتفاعا ملموسا. وأصبحت الروح التي تميز دولة الرعاية محل شك وارتياب، كما تآكلت القيمة النسبية للإعانات المالية.

ويستعرض هذا الفصل الشواهد على ما حدث لديناميات الفقر. ونتأمل بعناية الأدلة المستخرجة من المسوح التتبعية التي توثّق حالات وقوع الناس في الفقر على امتداد الزمن. ونؤكد أن الفقر قضية معقدة عصيّة على التحليل، وأن إحراز تقدم يتطلب وجود إطار لتحليل الفقر، ونعرض عددا من الطرق التي يمكن بها إنجاز هذه المهمة.

(*) التشتت في أي مجموعة يقصد به التباعد بين مفرداتها أو التفاوت والاختلاف بينها. وهذا التفاوت يكون صغيرا إذا كان التفاوت بين مقررات القيم قليلا، ويكون التشتت كبيرا إذا كان التفاوت بينها كبيرا. وعليه يمكن اتخاذ مقدار التشتت دليلا على تجمع القيم أو تقاربها، أو على تفرقها وتباعدها، وهكذا يكون لدينا مقياس لمقدار تجانس المجموعات الإحصائية أو عدم تجانسها [المترجم].



ديناميات الفقر في المملكة المتحدة

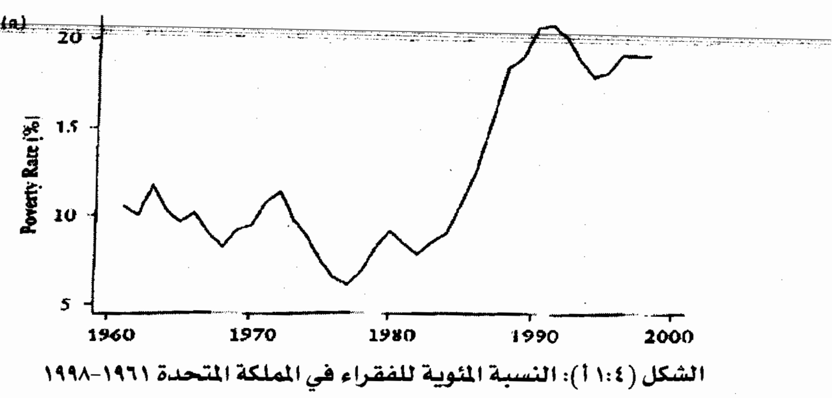
مستويات الفقر: السنوات الثلاثون السابقة [1]

نبدأ بتقديم استعراض موجز لأنماط الفقر على امتداد السنوات الثلاثين السابقة. وليس في المملكة المتحدة خط للفقر محدد بصفة رسمية. ويثور قدر كبير من الجدل والخلاف حول التعريف الملائم للفقر. فيعرف بعض الباحثين الفقر تبعا للدخل (أو بالأصح: تبعا لنقص الدخل). ويؤكد باحثون آخرون أنه ينبغي قياس الفقر بمقدار عدم استطاعة الفرد الحصول على الاحتياجات الاجتماعية الضرورية. وللاطلاع على نموذج حديث لهذا الاتجاه الأخير في المملكة المتحدة، انظر جوردون وآخرين (٢٠٠٠). وأحد نماذج هذا الاتجاه المتجسد في صورة سياسة اجتماعية هو «الاستراتيجية القومية لمكافحة الفقر» في أيرلندا، حيث يرتبط هذا المقياس للفقر والمتمثل في الاستراتيجية المذكورة بكل من: خط نسبي للدخل والمعاناة من «الحرمان الأساسي»، وهو الأمر الذي يقاس على أساس حصول الفرد على عدد من مختلف المؤشرات غير النقدية (لايت Layte وآخرون ٢٠٠٠). وعندما يستخدم في تعريف الفقر مقياس قائم على الدخل، يثور جدل حول ما إذا كان يتعين أن يكون هذا المقياس مطلقا (كما هي الحال في الولايات المتحدة) أو يكون نسبيا (كما هو شائع في المملكة المتحدة وأوروبا).

وسوف نستخدم في هذا الفصل مقياسا قائما على الدخل. ومن بين أكثر المقاييس المستعملة شيوعا: عدد مَنْ يقل دخلهم عن نصف الدخل المتوسط. وهذا مقياس نسبي للفقر، وليس مقياسا مطلقا، فهو يعتمد على رخاء المجتمع ككل، وليس على الدخل المطلوب لشراء مجموعة محددة من السلع [2]. وفي الإحصائيات الرسمية بالمملكة المتحدة، يتم تعريف هذا المقياس بطريقتين اثنتين: قبل حساب نفقات الإسكان، وبعد حساب نفقات الإسكان. ولطرح نفقات الإسكان ميزتان كبيرتان، أولاهما: أن ذلك يتيح الفرصة لتصحيح واحد من أهم الفوارق الإقليمية في نفقات الإسكان في المملكة المتحدة. وثانيتهما: أنها توفر الاتساق على امتداد الفترة الزمنية التي ارتفعت فيها إيجارات المساكن قبل أن تتمكن الدخول المخصصة لنفقات الإسكان من الارتفاع بفعل زيادة إعانات الإسكان، وذلك حتى على الرغم من أن الأفراد ليسوا الآن في حالة أفضل. وعلى كل حال فإن طرح نفقات الإسكان يستبعد أي منافع يجنيها الأفراد من الإقامة في مساكن أكثر رقيا وأعلى تكلفة [3].

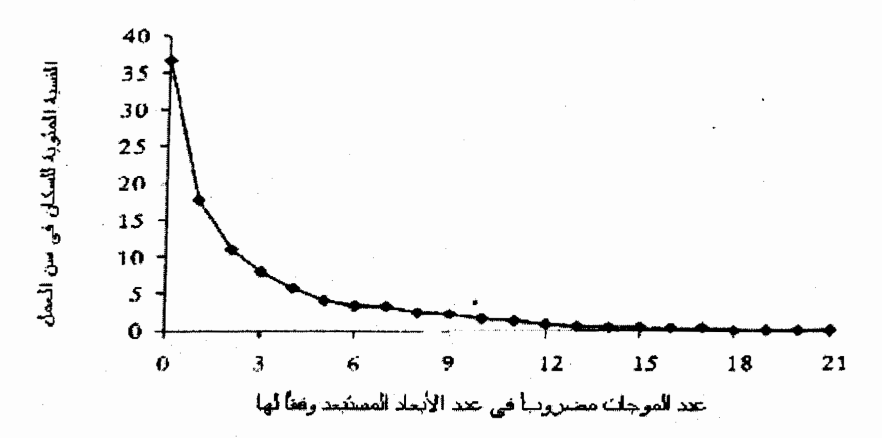
والواقع أن مسألة ما إذا كانت الدخول تقاس قبل أو بعد احتساب نفقات الإسكان تؤثر إلى حد بعيد في المستوى الذي نقيسه لعدد الفقراء في وقت معين، لكن تأثيرها يقل عندما ننظر إلى اتجاهات الفقر عبر الزمن. والدخل المقيس بعد احتساب تكاليف الإسكان يكون موزعا بصورة أكثر تفاوتا من توزّع الدخول المقيسة قبل احتساب تكاليف الإسكان، ومن ثم يزيد عدد من يُسجّلون بوصفهم فقراء. وفي العرض التالي سنستخدم كلا التعريفين المذكورين للدخل: قبل احتساب تكاليف الإسكان وبعد احتسابها. كما أننا نسجل النتائج الخاصة بمن تقع دخولهم في الخُمس الأدنى من فئات توزيع الدخل [٤].

ويبين الشكل (٤:١ أ) نسبة السكان من ذوي الدخل الأسري المكافئ الأقل من نصف متوسط الدخل الأسري قبل احتساب تكاليف الإسكان منذ ١٩٦١ وحتى ١٩٩٧ /٩٨، ويبين الشكل المذكور أن عدد الأشخاص الفقراء كان حوالي ١٠٪ من السكان في أثناء سنوات الستينيات، ثم هبط أوائل السبعينيات إلى مستوى ٦٪ في سنة ١٩٧٧، ثم ارتفع ارتفاعا حادا خلال النصف الأخير من الثمانينيات متجاوزا ٢٠٪ في أوائل التسعينيات، ومنذ ذلك الوقت تراجع إلى ١٩٪ عام ٩٨/١٩٩٧. أما مقياس الدخل بعد احتساب تكاليف الإسكان المعروض في الشكل (٤:١ ب) فيبين لنا نمطا أشد حدّة، حيث ترتفع فيه نسبة السكان الذين تقل دخولهم عن نصف متوسط الدخل من ٧٪ إلى ٢٤٪ في ما بين ١٩٧٧ و١٩٩٧ /٩٨.



الشكل (٤:١ أ): النسبة المئوية للفقراء في المملكة المتحدة ١٩٦١-١٩٩٨
(قبل احتساب تكاليف الإسكان)





الشكل (٤:١ ب): النسبة المئوية للأفراد الفقراء في المملكة المتحدة ١٩٦١-١٩٩٨ (بعد احتساب تكاليف الإسكان)

المصدر: جودمان، وجونسون، ووب، مصلحة الضمان الاجتماعي، ١٩٩٧ (٢٠٠٠ ب) والإصدارات السابقة.

والتغير من التراجع التدريجي في الفقر حتى أوائل الثمانينيات إلى الارتفاع السريع منذ ذلك الوقت لهو تغير غاية في الحدة. وبينما شهدت الولايات المتحدة نهاية تراجع طويل في الفقر أواخر السبعينيات، فإن الارتفاع الذي أعقب ذلك لم يكن بمثل هذه الحدة: فقد ارتفع فيها الفقر من حوالي ١١٪ في أثناء السبعينيات إلى ١٥٪ في أوائل الثمانينيات، وكذلك في أوائل التسعينيات (انظر دانزينغر Danzinger وغوتشوك Gottschalk، ١٩٩٥، الشكل ٨:٣). على أن الفقر في الولايات المتحدة يقاس بقيمة فعلية ثابتة: وهي قيمة الدخل الفعلي المطلوب لشراء سلة السلع التي تعد ضرورية للبقاء على قيد الحياة. أما الأرقام الخاصة بالفقر في المملكة المتحدة ـ والتي أوردناها في ما سبق ـ فتقيس عدد الفقراء وفقا لمعيار يتغير بتغير رخاء السكان. ولو أننا استخدمنا معيارا ثابتا في المملكة المتحدة (وليكن: نصف متوسط الدخل المكافئ سنة ١٩٧٩، وذلك بعد تعديله وفقا لمعدل التضخم) لاستطعنا حينئذ أن نحدد عدد من يعانون الفقر المطلق بأنه: عدد الأفراد الذين يقل دخلهم (المكافئ) عن هذا المستوى. وباستعمال هذا المقياس: فإن الفقر المطلق يكون قد هبط خلال الستينيات والسبعينيات: ففي

١٩٦١ كان أقل من ٢٤٪ من السكان فقراء بهذا المعنى، ثم أخذ يهبط إلى ٨٪ سنة ١٩٧٩، ومع ذلك فقد حدث في ما بين ١٩٧٩ و١٩٩١ أن الأعداد الواقعة تحت هذا المستوى الثابت لم تنخفض إلا بدرجة طفيفة، وذلك بعد احتساب تكاليف الإسكان (فقد انخفضت إلى ٧٪)، هذا على الرغم من ارتفاع الدخل القومي بمعدل ٢٣٪ على امتداد تلك السنوات الاثنتي عشرة، وعلى الرغم من ارتفاع متوسط دخل الأسرة بمعدل أكثر من الثلث. وخلال النصف الأول من التسعينيات هبطت نسبة الفقراء فقرا مطلقا إلى ٥٪ قبل احتساب تكاليف الإسكان [٥].

وقد تقاسم الأفراد من كل فئات الدخول ثمرات النمو الاقتصادي الذي شهدته سنوات الستينيات والسبعينيات، ولكن النمو الاقتصادي في الثمانينيات قد تركز في النصف الأعلى من ذلك التوزيع. وفي أثناء الشطر الأول من التسعينيات تحسنت ثروات الأفراد الأشد فقرا مرة ثانية، لكن اللامساواة عادت إلى الارتفاع ثانية بين سنة ١٩٩٥/٩٦ وسنة ١٩٩٨/٩٩، وساء الوضع النسبي للأفراد الأشد فقرا من جديد. وباستعمال مقياس مطلق للفقر، فإن الاتجاه السائد على امتداد السنوات العشرين الماضية كان متماثلا في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ولو أن الفقر في المملكة المتحدة كان في وضع أفضل حيث استمر الفقر في الهبوط بصورة شديدة البطء، بدلا من أن يرتفع كما حدث في الولايات المتحدة في أوائل الثمانينيات.

ديناميات الفقر في المملكة المتحدة: الحقائق

أمر مفهوم أن يتركز أغلب الجدل الشعبي والسياسي حول الفقر على أولئك الذين كانوا فقراء في حينه. وكان من الممكن لهذا الجدل أن يكون مطابقا لمقتضى الحال لو أن الفقر (وعدم الفقر) كان في جوهره واحدا من الأوضاع العامة الدائمة. لكن الأرجح أن ذلك ليس هو شأن الفقر.

وتبين الإحصائيات التي أوردناها من قبل أن حوالي خُمس الأفراد في بريطانيا حاليا يعانون الفقر، وذلك باستخدام التعريفين المتبعين هنا. وإن وجود معدل متوسط للفقر مقداره ٢٠٪ قد يعني ـ عند البعض ـ أن نفس هؤلاء العشرين في المائة يكونون فقراء على الدوام. وقد يعني ـ عند البعض الآخر ـ أنه يحتمل بالنسبة إلى كل فرد من كل خمسة فرصة الوقوع في الفقر في أي وقت. ومن الواضح أن طبيعة مشكلة الفقر تتوقف

على تحديد أي من هذين المعنيين هو الأقرب للحقيقة. ويتحكم في مجموع الأفراد الفقراء في أي لحظة معينة نوعان من التدفقات: أولهما أعداد من يقعون في الفقر، وثانيهما أعداد من ينجون منه. وإن تحديد احتمالات تحرك الفرد دخولا إلى الفقر أو خروجا منه لا تتطلب فقط «التقاط صورة» (ساكنة) واحدة للدخل في لحظة معينة، بل تتطلب كذلك توافر معلومات عن دخل الناس على امتداد الزمن. لهذا فنحن في حاجة إلى بيانات تتبعية من النوع الذي يمكن الحصول عليه من المسوح التي تتابع الأفراد على مدى فترة زمنية، والتي يمكن من واقعها تحديد وضعهم من حيث الفقر.

وحتى وقت قريب كان النقص في البيانات يعني أن ما هو معلوم عن ديناميات الفقر في المملكة المتحدة إنما هو قدر ضئيل نسبيا، لكن ظهور «المسح التتبعي للأسرة البريطانية» يعني أننا بدأنا في وضع الأساس الوطيد للحقائق المتصلة بديناميات الفقر في المملكة المتحدة. وتعزز هذه البيانات المستقاة من المسح المذكور وجهة النظر التي ترى أن أي «لقطة» (تصور الوضع في لحظتها) إنما تحجب عنا رؤية مدى الحراك. فكثير من الناس سوف يعانون انخفاض الدخل في وقت ما من حياتهم، فقد أمضى أكثر من نصف أفراد الأسر سنة واحدة على الأقل ضمن فئة الـ ٣٠٪ الأدنى دخلا بين فئات توزيع الدخل بين سنة ١٩٩١ و١٩٩٦، وبالنسبة إلى أغلب الناس كان هذا الوضع أمرا عارضا ولم يستمر أكثر من سنة. ولكنها كانت بالنسبة إلى البعض تجربة أطول زمنا (وزارة الخزانة البريطانية ١٩٩٩).

وقد قام جارفيز وجنكنز (١٩٩٨) بتحليل التحركات دخولا في الفقر وخروجا منه في ما بين ١٩٩٠ و١٩٩٤/٩٥، مستخدمين بيانات المسح التتبعي للأسرة، وتشير تحليلاتهما إلى ما يلي. أولا: إذا عرّفنا الفقر بأنه الحصول على دخل (قبل احتساب تكاليف الإسكان) يقل عن نصف متوسط الدخل في مسح الأسرة عند المقابلة الأولى (١٩٩٠/٩١) فإن ما يقرب من ثلث الأفراد الذين شملهم المسح يكونون قد عانوا الفقر مرة واحدة على الأقل في أثناء فترة السنوات الأربع المذكورة. وبالنسبة لمن يبدأون فترة من فترات الدخل المنخفض، فإن معدل خروجهم في بحر سنة يكون قريبا من ٥٤٪ (جارفيز وجنكنز ١٩٩٦). ومنْ تحرروا من الفقر أمامهم احتمال

مقداره ٣٠٪ للعودة إليه في بحر سنة أخرى. وإذا عرّفنا الفقر الدائم بأنه الفقر المستمر طوال مدة السنوات الأربع من ١٩٩١ حتى ١٩٩٥، فإن ما يقل عن ٥٪ من أفراد العينة كانوا في حالة فقر دائم. وقد تكرر إجراء هذه التحليلات بالنسبة إلى هذه السنوات الأربع المذكورة وللسنوات الأربع التالية لها (مصلحة الضمان الاجتماعي ٢٠٠٠ ب) باستعمال تعريف للفقر بوصفه الحصول على دخل يقع في الخُمس الأدنى من فئات توزيع الدخل. وتبين هذه التحليلات أن حوالي ٣٧٪ من الأفراد كانوا فقراء في ما لا يقل عن سنة واحدة من كل فترة مدتها أربع سنوات، إلا أن نسبة أقل عانوا الفقر في أغلب هذه السنوات. فقد كان ما بين ٧ و٨ في المائة فقط كابدوا الفقر طوال السنوات الأربع، و١٤٪ عرفوه على امتداد ثلاث سنوات على الأقل، و٢٣٪ لمدة سنتين على الأقل. وتكشف هذه الأرقام عن تغير طفيف في هذه الأنماط بين فترتي السنوات الأربع. وكلما طالت الفترة، هبطت أعداد من هم فقراء طوال هذا الوقت: فلم تتجاوز نسبة السكان من ذوي الدخول الواقعة في الخُمس الأدنى (فئة القاع) على امتداد سائر السنوات الثماني بين ١٩٩١ و١٩٩٨، لم تتجاوز نسبتهم ٣٪ (انظر الجدولين ٣:٧ و٣:٨ في الفصل ٣ من هذا الكتاب للوقوف على نتائج مشابهة).

الجدول (٤:١): حراك الدخل في المسح التتبعي للأسرة البريطانية

الفئة الخمسية للدخل (الموجة ١٢)	الفئة الخمسية للدخل (الموجة ٣٤)					
	فئة القاع	٢	٣	٤	القمة	الإجمالي
فئة القاع	٦٤	٢٤	٩	٢	٠	١٠٠
فئة ٢	٢٢	٤٨	٢٢	٥	٣	١٠٠
فئة ٣	١٠	٢٠	٤٦	٢٠	٤	١٠٠
فئة ٤	٣	٥	١٩	٥٣	١٩	١٠٠
فئة القمة	١	٢	٥	٢٠	٧٤	١٠٠

ملاحظات: يعطي الجدول النسب المئوية في كل فئة خُمسية في الموجات المتوسطة ١ و٢ حال كونه متحركا نحو الفئة الخمسية للموجات المتوسطة ٣ و٤، وتعني الفئة الخمسية للدخل (الموجة ٣٤) فئة الدخل الخمسية لمتوسط دخل الموجتين ٣ و٤.
المصدر: جارفيز وجنكنز (١٩٩٨)، (الجدول: ٢).



وعلى الرغم من أن الناس ينسلخون من فئات الدخل الأدنى، لكنهم لا يتحركون بعيدا عنها في كثير من الأحيان. ويبين الجدول ٤:١ ما قام به جارفيز وجنكنز من مقارنة فئات الدخل (الخُماسية) للأفراد، وذلك بالنسبة إلى الدخل المتوسط عن سنتي ١٩٩١ و١٩٩٢، ومقارنته بالدخل المتوسط عن سنتي ١٩٩٣ و١٩٩٤[٦]. ولو فُرض أنه انعدمت فرص الحراك تماما، لما غير الأفراد فئة الدخل التي هم فيها أبدا. ولو فرض أن هذه التحركات كانت عشوائية، لكان ٢٠٪ من كل مجموعة بادئة مندرجين ضمن كل مجموعة خاتمة. ولو عرَّفنا الفقر بأنه الوجود في الفئة الخمسية الأدنى من فئات توزيع الدخل، فإن هذا الجدول يبين أن ٦٤٪ ممن كانوا فقراء في سنة ١٩٩١ /٩٢، ظلوا فقراء أيضا في سنة ١٩٩٣ /٩٤، وأن ٨٨٪ كانوا إما فقراء وإما واقعين في الفئة الخُمسية التالية من فئات توزيع الدخل. وتُظهر التحليلات المعتمدة على بيانات فترة السنوات الثماني من ١٩٩١ إلى ١٩٩٨ وجود نمط شديد الشبه بالحراك المحدود خروجا من الفئة الخمسية الأدنى للدخل (مصلحة الضمان الاجتماعي (2000 b).

ومن الطرق الأخرى للنظر إلى هذا الأمر: حساب نسبة فروق الدخل بين الأفراد، التي استمرت لمدة طويلة، بمعنى أنها ظلت ثابتة على امتداد سنوات المسح. إننا لا نملك وسيلة للوقوف على دخول الأفراد على امتداد أعمارهم، إلا أن من الممكن عمل تقديرات لها بالاستفادة من مسح الأسرة. ويقدر جنكنز (١٩٩٩) أن اللامساواة الطويلة الأمد تفسر حوالي ٨٨٪ من اللامساواة في الدخل، التي يمكن ملاحظتها في أي سنة عادية.

ويلاحظ أن التحركات، دخولا في حالة الفقر أو خروجا منه، ليست عشوائية. وهذا معناه أن من يكن دخلهم منخفضا في وقت ما، يحتمل أن يكون دخلهم منخفضا في وقت آخر. ومن بين الأربع موجات الأولى في مسح الأسرة، قارن هيلز (1998 a) النتائج التي وصل إليها جارفيز وجنكنز فيما يتصل بنسبة الأفراد الذين تبين أنهم فقراء (باعتبار الفقر هو الحصول على نصف متوسط الدخل للأفراد الذين أجري عليهم المسح التتبعي المذكور) بما كان من المفروض توقعه لو لم يوجد ارتباط بين تحركات الدخل ـ صعودا وهبوطا ـ على امتداد الزمن. ويبين هيلز أن ٦٤٪ من أفراد مسح الأسرة لم يعرفوا الفقر أبدا، في مقابل ٤١٪ لو لم يكن هناك ارتباط بين حالات الدخول في الفقر وحالات الخروج منه. وبالمثل فقد تبين أن ١٤٪ وقعوا في الفقر

ثلاث أو أربع مرات خلال ٤ سنوات، وذلك بالمقارنة بنسبة ٢,٧٪ لو أنه لم يكن ثمة ارتباط بين التحركات دخولا في الفقر أو خروجا منه. وتبين هذه النتائج كيف يتركز الفقر واللافقر في مجتمع البحث المذكور.

ومن الطرق الأخرى لفهم هذا الأمر أن نقارن بين معدلات الدخول والخروج بالنسبة إلى جميع الأفراد وبين معدلات أولئك الأفراد الذين ظلوا فقراء (أو غير فقراء) على امتداد فترة زمنية معينة. وقد وجد جارفيز وجنكنز أن معدل تجاوز حالة الدخل المنخفض ـ بعد البقاء فيها لمدة سنة ـ يبلغ ٥٤٪ (أوردنا هذا الرقم من قبل)، أما بالنسبة إلى أولئك الذين ظلوا فقراء لمدة سنتين، فإن هذا المعدل ينخفض قليلا ليبلغ ٥١٪. ومن بين أولئك الذين يتركون الفقر، يبلغ معدل عودتهم إليه بعد البقاء سنة واحدة خارج نطاقه أقل من ٣٠٪ فقط، أما معدل العودة إلى الفقر بعد البقاء سنتين خارج نطاقه فيقل عن المعدل السابق بدرجة كبيرة حيث يبلغ ١١٪.

إن الصور التي عرضناها للتحركات دخولا في الفقر وخروجا منه تأتي من رصد الدخل في نقطتين زمنيتين. وتزودنا جداول مثل هذه التحركات ـ والمبينة بالجدول (٤:١) ـ بطريقة محكمة لتلخيص مثل هذه المعلومات المتعلقة بديناميات الفقر. ومع ذلك، فهي لا تمدنا برؤية ثاقبة لهذه العملية، ولا تدخل في حسابها الفروق بين الناس، وذلك نظرا لأن هذه التحركات ليست سوى متوسطات تشمل كل فرد. وقد جرى تطوير أسلوب بديل لعرض هذه البيانات على يد غاردينر وهيلز Gardiner and Hills (1999). ويقوم هذا الأسلوب على تصنيف الأفراد بوضعهم في مجموعة من أنماط مسارات تطور الدخل من واقع تطور دخل الأسرة على امتداد أربع سنوات. وبالاستعانة بقاعدة بيانات مسح الأسرة البريطانية وبحدود الدخل المقسمة وفقا لنسب مئوية معينة، تم التعرف على الأنماط التالية على أساس الحدود التي جرى عبورها من فئة دخل إلى فئة دخل أخرى، وعلى أساس الاتجاه العام لتغير الدخل وهي: الثابت (أو المقطوع)، والصاعد، والهابط، والمتذبذب وغير ذلك من أنماط تغير الدخل. وتظهر هذه النتائج في الجدول (٤:٢)، وهي تعزز فكرة وجود حراك كبير للدخول على وجه العموم، إذ إن ٤٠٪ فقط من السكان كانت ملامح دخولهم على امتداد أربع سنوات من النمط الثابت (المقطوع). والواقع أن ٦٠٪ فقط يمكن وصف ملامح دخولهم بأنها «صريحة» (إما من النمط الثابت (المقطوع) أو النمط الصاعد أو النمط الهابط)، والـ ٤٠٪ الباقون

يعانون من تغيرات كبيرة وغريبة الأطوار في دخولهم. إلى جانب ذلك يبين المؤلفان أن هذا الحراك لا يعني أن كل حالات الفقر حالات عابرة، ومن ثم تكون قليلة الأهمية عند صناع السياسة. فقد أثبتنا أن ٤١٪ من «سنوات الفقر» قد أمضيت في نطاق مسارات دخل الفقراء ذي النمط الثابت (المقطوع). وقُضيت نسبة أخرى مقدارها ٣٤٪ من سنوات الفقر في مسارات توصف بأنها "تراوح نفسها ابتعادا عن الفقر"، أو بأنها "فقر متكرر". وتدل جميع هذه التطورات التاريخية للدخل على أن الفقر حقيقة دائمة من حقائق الحياة بالنسبة إلى معظم الفقراء.

الجدول (٢:٤)، أنماط مسارات الدخل

نمط المسار	٪ للحالات	٪ للحالات المرصودة للدخل المنخفض
● النمط الثابت (المقطوع)		
فقير	٨,٧	٤٠,٥
غير فقير	٣٢,٥	١,٦
● النمط الصاعد		
خارج الفقر	٢,٦	٥,٤
غير فقير	٣,٥	–
● النمط الهابط		
داخل الفقر	١,٥	٣,٦
غير فقير	٢,٥	–
● النمط المتذبذب		
خارج الفقر	٥,٦	٢٠,٦
داخل الفقر	٥,١	٧,١
غير فقير	١٩,٢	–
● أنماط أخرى		
فقر متكرر	٥,٢	١٣,٧
فقير لمرة واحدة	٥,٨	٧,٥
غير فقير	٨,٠	–

ملاحظات: تصنف مسارات الفقر على أساس عدد مرات العبور المسموح بها للنسب المئوية للدخل. والتفاصيل موجودة في البحث الذي رجعنا إليه.

المصدر: غاردينر وهيلز (١٩٩٩).

وموجز القول أن هذه الشواهد البريطانية الواضحة توحي بأنه - بالمقارنة بوضع آخر يكون فيه عدد كبير من البشر في فقر دائم - تعرف بريطانيا كلا النوعين من تحرك الفقراء دخولا فيه وخروجا منه. كما يوجد كذلك من الشواهد ما يدل على أن الفقر يستمر بالنسبة إلى مجموعة صغيرة من السكان وإن كانت ليست قليلة الأهمية؛ ذلك أن أغلب من عرفوا الفقر في أي لحظة من حياتهم سوف يعانون قدرا من الفقر. ولكن كيف يبدو هذا الوضع بالمقارنة بالبلاد الأخرى؟

ديناميات الفقر في بعض بلاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

اكتشفت دراسة مقارنة لديناميات الفقر شملت ستة بلدان، عن النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين (هي: ألمانيا، وهولندا، والسويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وكندا) اكتشفت أن ديناميات الفقر تتسم ببعض الملامح العامة المشتركة. ومع ضرورة التزام الحذر عند القيام باستخراج نتائج مؤكدة من البيانات التي تغطي بلادا عدة، فإن أوكسلي Oxley وآخرين (٢٠٠٠) قد وجدوا أن:

- في كل البلدان الستة فإن وضع الفقر يجمع بين كونه أفضل وأسوأ من الصورة التي يمكن تصورها عن طريق الاقتصار على النظر إلى أعداد الفقراء في لحظة زمنية معينة. فنسبة الأفراد الفقراء (أي من يقل دخلهم عن نصف متوسط الدخل المكافئ) على امتداد فترة ست سنوات، نسبة قليلة وتقع عادة بين ٢٪ و٦٪ من السكان. ومن جهة أخرى كانت نسبة السكان الذين عانوا الفقر لمرة واحدة على الأقل ضمن فترة الست سنوات كانت كبيرة، فتراوحت بين ٢٠٪ ونحو ٤٠٪. وهذا الرقم كان أكبر بدرجة ملحوظة من «اللقطة الفوتوغرافية الساكنة» لمعدل الفقر في كل البلدان الستة.
- الأفراد الذين يعانون من فترات فقر أطول لديهم احتمال أقل للخروج منه، وتتراجع فرص خروجهم بسبب خبراتهم السابقة بالفقر. وبالنسبة إلى أولئك الذين يخرجون، فإن احتمال الرجوع إلى الفقر يكون مرتفعا.

يقسم الجدول (٣:٤) نسب الأفراد الذين عرفوا أي شكل من أشكال الفقر خلال فترة السنوات الست المذكورة، على أساس عدد السنوات التي انقضت في فقر [٧]. مثال ذلك، أن ٢٦٪ من أولئك الذين يعيشون في فقر في المملكة المتحدة قد أمضوا سنة في حالة فقر، وأن ٢٨٪ ممن هم في حالة فقر سبق أن عاشوا في فقر لمدة خمس سنوات أو أكثر أثناء فترة السنوات الست. وجاء متوسط عدد

السنوات المقضية في الفقر متماثلا في البلدان الأربعة، إلا أن هذا المتوسط يحجب فروقا لها دلالتها بين هذه البلدان، حيث يبين هذا الجدول أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة تختلفان نوعا ما عن البلدان الأخرى. مثال ذلك أن نسبة الذين خبروا الفقر لمدة سنة واحدة في ألمانيا لم تزد على ٤٦٪. بينما كان الرقم المقابل بالنسبة لبريطانيا ٢٦٪، وبالنسبة للولايات المتحدة ٣٣٪. ومن ناحية أخرى، فإن ما يقرب من ٢٨٪ من الفقراء عاشوا في فقر لمدة خمس سنوات أو أكثر في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وذلك بينما كانت الأرقام المقابلة بالنسبة إلى هولندا، والسويد، وألمانيا، وكندا أقل من ١٦٪.

الجدول (٣:٤)، الوقت الذي انقضى في فقر على امتداد فترة ست سنوات

		نسبة الأفراد الذين عاشو في فقر من سنة الى خمس سنوات فأكثر (٪)					
		سنة واحدة	سنتان	ثلاث سنوات	أربع سنوات	خمس أو ست سنوات	متوسط السنوات المقضية في فقر
كندا	١٩٩٠–١٩٩٥	٣٦	٢٧	١٤	٩	١٤	٢
ألمانيا	١٩٩١–١٩٩٦	٤٦	١٩	١٢	٨	١٦	٢
هولندا	١٩٩١–١٩٩٦	٤٨	٢١	١٢	٨	١٢	٢
السويد	١٩٩١–١٩٩٦	٤١	٢٢	١٣	٩	١٦	٢
المملكة المتحدة	١٩٩١–١٩٩٦	٢٦	١٩	١٤	١٣	٢٨	٣
الولايات المتحدة	١٩٨٨–١٩٩٣	٣٣	١٩	١١	١٠	٢٨	٣

ملاحظات: الأرقام مقربة إلى أقرب خانة عشرية. والدخل محسوب بعد خصم الضرائب والتحويلات من وإلى آخرين. وقد اتخذ خط الفقر بوصفه ٥٠٪ من متوسط الدخل المكافئ القابل للتصرف.

المصدر: أوكسلي وآخرون (٢٠٠٠).

إن مقدار مجموع فترات الفقر التي عرفها أولئك الذين يعانون الفقر لمدة خمس سنوات على الأقل تبلغ ٣٠٪ في كندا، و٣٦٪ في ألمانيا، و٢٩٪ في هولندا، و٣٥٪ في السويد، أما في المملكة المتحدة والولايات المتحدة فتبلغ حوالي ٥٠٪. وإزاء هذه الأرقام لا ندهش عندما نتبين أن فرص الإفلات من الفقر تكون عموما في المملكة المتحدة والولايات المتحدة أقل مما هي عليه في البلدان الأربعة الأخرى. وبعد الخروج من حالة الفقر، يزداد احتمال الرجوع إليه مرة ثانية في غضون سنتين في المملكة المتحدة والولايات المتحدة بمعدل يفوق ما هو عليه في البلدان الأربعة الأخرى، إذ يرجع حوالي ٥٠٪ إلى الفقر مرة ثانية في غضون سنتين (٨).

وخلاصة القول أن وضع المملكة المتحدة يبدو أقرب إلى الولايات المتحدة منه إلى البلدان الأوروبية الأخرى. إذ تقل أعداد الأفراد الذين يعيشون فترات أقصر في الفقر، وتزيد أعداد من يعيشون فترات أطول من الفقر. وبعبارة أخرى، يبدو الفقر في المملكة المتحدة أكثر دواما مما هو عليه في غيرها من بلاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ومن بين هذه البلاد جميعا، تتوافر للولايات المتحدة البيانات التتبعية التي تغطي فترات زمنية أطول من باقي البلاد. ومع ذلك، فسواء اتخذنا منظورا طويل المدى، أو قمنا بدراسة مجموعات مختلفة، أو نظرنا إلى فترات مختلفة اختلافا طفيفا، فإن ذلك لا يغير من الصورة الأساسية كثيرا. ومن جانب آخر تشير هذه البيانات إلى فروق كبيرة بين مجموع الأفراد الذين عرفوا الفقر في لحظة زمنية ما، وبين عدد أولئك الذين يتكرر وقوعهم في الفقر على امتداد العمر. ففي دراسة سابقة للبيانات الخاصة بالولايات المتحدة، استخدم دنكان Duncan (1984) بيانات تسع سنوات، المستخرجة من "الدراسة التتبعية لديناميات الدخل"، ووجد أن ٣٣٪ من أفراد العينة عرفوا الفقر لمدة سنة واحدة على الأقل، إلا أن من عاشوا في فقر مستمر لم يتجاوزوا ٥٪ (وقد عرّف دنكان الفقر المستمر بأنه ذلك الذي يدوم مدة ثماني سنوات من كل عشر سنوات). وقد وجد بين Baneوإلود Ellwood (1986) أن أغلب فترات الفقر في السبعينيات (من ١٩٧١ إلى ١٩٨١) في الولايات المتحدة كانت فترات قصيرة. فقد انتهت ٤٥٪ من فترات الفقر هذه في غضون سنة، وانتهت ٧٠٪ منها في غضون ٣ سنوات. وقد سجل هَفْ ستيفنز H. Stevens (1994) أرقاما تكاد تكون مماثلة

عن الفترة الواقعة بين ١٩٧٠ و ١٩٨٧، ولاحظ أن النتيجة التي تقول إن أغلب فترات الفقر تكون ذات مدى زمني قصير لا تعني أن أغلب حالات الفقر المرصودة قصيرة المدى، وذلك نظرا لأن الأفراد الذين يتمرسون وقتا أطول في الفقر يزداد احتمال رصدهم وملاحظتهم عندما نأخذ "لقطات" في لحظة واحدة (أي عندما ننظر إلى مجموع الفقراء). وباستعمال البيانات الخاصة بالشبان - وهم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و٣٠ في الثمانينيات (والمستخرجة من بيانات NLSY عن المدة من ١٩٧٩ حتى ١٩٩١) - وجد بيرغيس وبروبر (١٩٩٧) أن القول بوجود متوسط معدل للفقر يبلغ ١٣٪ بين هؤلاء الشبان، إنما يخفي فروقا كبيرة بين الأفراد: فقد عرف ٤٠٪ منهم الفقر مرة واحدة على الأقل أثناء السنوات الثلاث عشرة المذكورة، ولكن ٤٪ عانوا الفقر لمدة عشر سنوات على الأقل خلال هذه السنوات الثلاث عشرة.

من الذي يعيش خبرات الفقر؟

الفقر معناه الحصول على دخل يقل عن مستوى معين، وذلك حيث يتم تكييف حساب الدخل ليطابق احتياجات الأسرة. ويعتمد الوقوع في الفقر على مشاركة الأسرة في سوق العمل وفي مصادر الدخل الأخرى، كما يعتمد على عدد أعضاء الأسرة؛ لذلك فإن التغيرات الأساسية في حالة الفقر تُعزى إلى التغيرات في هذه العوامل، ومن ثم ترتبط ديناميات الفقر بديناميات هذه العمليات.

لهذا السبب، قد تكون بداية الإجابة عن السؤال عمن يمرون بتجربة الفقر (دخولا فيه وخروجا منه) هي النظر إلى الأحداث المرتبطة بالوقوع في الفقر وبالخروج منه. ويمكن تجميع هذه الأحداث في ثلاث فئات: الفئة الأولى هي الأحداث المرتبطة بالعمل - أي التغيرات التي تطرأ على المشاركة في سوق العمل أو التغيرات في الدخل - بالنسبة إلى أي من أعضاء الأسرة. والفئة الثانية هي الأحداث المرتبطة ببنية العائلة، كالزواج، أو الطلاق، أو إنجاب طفل مثلا. والفئة الثالثة هي الأحداث المرتبطة بالتغيرات في الدخل، مما لا يندرج تحت أي من الفئتين السابقتين، كالتغيرات في المبالغ التي يتحصل عليها الفرد من دخل عن غير طريق التكسب، أو عن طريق نظام الضرائب والإعانات المالية.

تأثير أحداث سوق العمل

أظهر التحليل الذي قدمه أوكسلي (١٩٩٩) لبيانات المسح التتبعي للأسرة البريطانية عن المدة من ١٩٩١ حتى ١٩٩٦ أن حوالي ٢٨٪ من حالات الوقوع في الفقر و٤١٪ من حالات الخروج منه كانت لها صلة بالأحداث المرتبطة بالعمل. فقد كانت أعداد الأسر التي كان عائلها في سن العمل مرتفعة بطبيعة الحال، حيث ارتبطت ٣٥٪ من حالات الوقوع في الفقر و٥١٪ من حالات الخروج منه بالأحداث المتصلة بالعمل، بالنسبة إلى تلك الأسرة. وقد أظهر تحليل آخر للعلاقة بين هذه الأحداث المرتبطة بالعمل واحتمالات الوقوع في الفقر أن الأسر التي فقد جميع أعضائها وظائفهم أو نقصت ساعات عملهم، هي التي كانت أكثر احتمالا للوقوع في الفقر. وبالنسبة إلى حالات الخروج، فإن وجود فرد عامل ثان - يُزيد عدد ساعات العمل - يترجح معه الخروج من الفقر.

وفي ضوء تلك الصلة بين الدخول في الفقر والخروج منه وبين العمل، فإن توزيع العمل على الأسر سوف يؤثر على توزيع التحركات دخولا في الفقر أو خروجا منه. إن افتقاد المرء للعمل يعد عاملا مهما في تعريض الفرد للدخل المنخفض في المدى القريب وعلى المدى البعيد. فثلثا الأسر المكونة من أفراد في سن العمل وذات دخل منخفض تعاني البطالة، و٨ من كل ١٠ منها لا يشغلون عملا طول الوقت. ومن بين أولئك الذين هم في سن العمل ويعيشون على دخول منخفضة بصفة مستمرة، يعيش ٦٠٪ منهم في أسر عاطلة، وذلك في مقابل ١٣٪ فقط ممن يعملون عملا كاملا (وزارة الخزانة البريطانية (1999 b). وقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة تغيرات ملموسة في توزيع العمل بين الأسرة. ويُظهر الجدول ٤:٤ أن كلا من عدد الأسر التي ليس فيها أفراد يتكسبون وعدد الأسر التي بها فردان يتكسبان قد ارتفعا، بينما هبط عدد الأسر التي ليس فيها إلا فرد واحد يتكسب. وبعبارة أخرى، أصبح العمل أكثر تركزا داخل أسر معينة.

وبالإضافة إلى وجود تركز في العمل، اتسعت الفروق في الدخول. وتتميز هذه الفجوة الآخذة في الاتساع بتزايد الفروق المهنية والتعليمية. ولا تعد هذه الزيادة في الفروق في الدخول أمرا تتفرد به المملكة المتحدة، فقد ظهرت كذلك في الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا، ونيوزيلاندا. ولو أنه وجد قدر كبير من الحركة إلى أعلى وأسفل على خريطة توزيع الدخول، لما أثارت هذه الفجوة الواسعة قلقا كبيرا. إلا أن البيانات المستمدة من المسوح التتبعية تظهر وجود حراك قليل نسبيا

في الدخول خلال الفترات القصيرة، وتظهر أن الأجر المنخفض مستمر، وأن معظم الحراك يتم في نطاق ضيق. والنتيجة هي نقص كبير في حراك الدخول. وتُظهر البيانات المستمدة من قاعدة بيانات «تاريخ الحياة العملية للمشتغلين في سوق العمل» (جدول ٤:٥) أن ٢٧٪ من أفراد الفئة الأدنى من فئات الدخل بالنسبة إلى مجموعتهم العمرية (في سن ٢٥ عام ١٩٧٨) كانوا ضمن الفئة الأدنى من فئات الدخل أيضا، وذلك بعد ١٥ سنة حين أصبحوا في الأربعين.

الجدول (٤:٤)، الأسر وفقا لأعداد المتكسبين فيها

	١٩٧١	١٩٨١	١٩٩١
لا يوجد من يتكسب	٣	٧	٩
متكسب واحد	٥١	٤٢	٣١
متكسبان اثنان	٤٦	٥١	٦٠

المصدر: وزارة الخزانة البريطانية (1999 b) الجدول (١١:٢).

الجدول (٤:٥)، حراك الدخول التي يحققها الرجال

فئة الدخل عام ١٩٧٨ في سن ٢٥	مجموعة الأموال المتكسبة في ١٩٩٢ /٣ عند سن الأربعين					
	الخُمس الأدنى	الخُمس التالي	الخُمس الأوسط	الخُمس التالي	الخُمس الأعلى (القمة)	لم يعودوا موجودين في الفئة الأولى من العمل
الخُمس الأدنى	٢٧	١٨	٩	٧	٧	٣٣
الخُمس التالي	١٥	١٧	٢٢	١٥	١٥	٢٦
الخُمس الأوسط	١١	١٧	١٩	١٦	١٦	١٦
الخُمس التالي	٩	١٤	١٥	٢٠	٢٠	٢٢
الخُمس الأعلى (القمة)	٤	٧	١٢	٢٠	٢٠	١٩

ملاحظات: الأرقام تمثل النسب المئوية للمتكسبين من هذه الفئة العمرية.
المصدر: وزارة الخزانة البريطانية (1999b)، (جدول ١٩:٢).

وأغلب الذين ارتقوا في سلم توزيع الدخل لم يصعدوا إلا إلى الفئة الخُمسية التالية فقط (أي إلى فئة الدخل الخُمسية الأعلى منهم). وهناك نسبة كبيرة ممن كانوا أفراد الفئة الأدنى دخلا في سن الشباب قد تركوا العمل بالفعل، إما عن طريق عمل المرء لحساب نفسه، وإما بالتعطل أو بالخروج من نطاق القوى العاملة، وهذان الاحتمالان الأخيران كانا الأكثر شيوعا. ومن شأن استدامة الأجر المنخفض، أو هذه الدورات المتعاقبة من الأجر المنخفض والتعطل، أن تسهم في زيادة أعداد الفقراء. (وللمزيد من بحث هذه الدورات، انظر أبيجيل ماكنايت في الفصل ٧ من هذا الكتاب).

تأثير الأحداث المرتبطة بالأسرة

التغيرات في العمل و / أو الدخل هي أهم الأحداث المرتبطة بالدخول في الدخل المنخفض والإفلات منه. إلا أن التغيرات في تكوين الأسرة مثل: الطلاق، والزواج، وإنجاب الأطفال ترتبط كذلك بالتغيرات في الدخل. فبالنسبة إلى أقلية مهمة- هم ثلث الناس- يترتب على إنجاب طفل هبوط في مستوى معيشتهم. وبالنسبة إلى البعض ـ ما بين ١٠٪ و١٥٪ ـ يؤدي ذلك الحدث إلى دخول الأسرة في الفقر (وزارة الخزانة البريطانية (1999b)، ويرتبط عُشر حالات الدخول في الدخل المنخفض بالانفصال أو الطلاق. ويقدر أوكسلي (١٩٩٩) أن ٢٦٪ من كل حالات الدخول في الفقر و٩٪ من حالات الخروج منه مرتبطة بحادث يحدث للأسرة. وقد توصل جنكنز (١٩٩٩) وجارفيز وجنكنز (١٩٩٩) إلى نتائج كيفية مماثلة: إذ ترتبط ٣٨٪ من حالات الدخول إلى الدخل المنخفض و١٨٪ من حالات الخروج منه بالأحداث السكانية.

وكما أنه توجد صلات تربط بين احتمالات البطالة في فترة ما واحتمالات البطالة في الفترة التالية لها، كذلك توجد صلات تربط بين الأحداث التي تقع للأسرة. وقد تكون هذه الصلات ممتدة عبر الأجيال، كما قد تكون ممتدة عبر الزمن بالنسبة إلى الفرد نفسه، كما بيّن جون هوبكرافت في الفصل الخامس من هذا الكتاب. وتطرقت كاثلين كيرنان (في الفصل السادس من هذا الكتاب) إلى تأثير طلاق الوالدين على الفرص المتاحة لأبنائهما في تكوين علاقات مشتركة في مرحلة البلوغ. فالفتيات اللاتي يعشن تجربة طلاق والديهن يزيد احتمال

شروعهن في العلاقات الجنسية في وقت مبكر عما عليه الحال عند نظيراتهن من الفتيات الأخريات، كما يزيد احتمال أن يعشن حياة المعاشرة (بلا زواج) أو يتزوجن في أعمار مبكرة، أو أن يلدن وهن في سنوات المراهقة، أو خارج علاقة زوجية. والرجال والنساء الذين انفصل آباؤهم بعضهم عن بعض بالطلاق يزيد الاحتمال لديهم ـ بدورهم ـ بفصم عرى الزيجات التي يقيمونها. كما أن الرجال والنساء القادمين من أسر انفصل فيها الوالدان بالطلاق يزيد احتمال أن يكونوا آباء وأمهات في أعمار مبكرة.

يضاف إلى ذلك وجود ارتباط متبادل بين الأسرة والأحداث المتصلة بالعمل. شاهد ذلك أن حادثة طلاق قد تؤدي إلى فقدان الوظيفة، وذلك في حالة عجز الأم المطلقة عن توفير التدابير اللازمة لرعاية طفلها رعاية مناسبة. ومن الحقائق الثابتة أن رب الأسرة الوحيد (رجلا أو امرأة) يواجه مشكلات أكثر فيما يتصل بالجمع بين العمل والوالدية، وهو الأمر الذي يعرضهم ـ بدوره ـ هم وأبناؤهم إلى مزيد من مواجهة خطورة التحول إلى فقراء والاستمرار في حالة الفقر (وزارة الخزانة البريطانية، (1999 b) من ناحية أخرى نجد أن واقعة الزواج قد ترتبط بمزيد من المشاركة في سوق العمل من قبل كلا الزوجين. وهذا يدل على أنه لكي نفهم ديناميات الفقر، نحتاج إلى فهم ما ذكرناه من حالات التحول دخولا في الأمومة الوحيدة أو خروجا منها، وكذلك حالات التحول التحاقا بالعمل أو خروجا منه.

وقد وجدت كيرنان وموللر (١٩٩٩) أن الرجال المطلقين يقل احتمال التحاقهم بالعمل عن نظرائهم المتزوجين. فالبطالة أعلى بين غير المتزوجين، سواء منهم من كان عَزَبا أو كان مطلقا. شاهد ذلك أن المطلقين من الرجال الشبان الذين ليس لهم أبناء كان احتمال بطالتهم أكثر من ضعف المجموعة المناظرة لهم من النساء. وكذلك يمثل الاعتماد على الإعانات المالية التي تقدمها الدولة والإصابة بالعجز بعض سمات الأفراد المطلقين حاليا. ويبدو أن هذه العوامل تمثل ـ كذلك ـ نذرا للطلاق. وبينما يكون من العسير تحديد العلاقة السببية بين الظواهر المذكورة، فإن ما قامت به كيرنان وموللر من تحليل للبيانات التتبعية يعطينا انطباعا بأن سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية يشكل عوامل ضغط مهمة على أي علاقة، ولذلك يكون لجوء

الجماعات الهشّة (اجتماعيا واقتصاديا) للطلاق أحد أهم ملامح الفقر بين جماعات المطلقين. ويدلنا هذا على أن المحرومين أكثر تعرضا لخطر الطلاق، وبأن الطلاق قد يضاعف حرمانهم إلى حد بعيد.

وقد أثبت أوكسلي (١٩٩٩) - فيما يتصل بالمملكة المتحدة - أن احتمال انخفاض الدخل بسبب الطلاق والانفصال، يرتفع ارتفاعا حادا حينما يحدثان في الوقت نفسه بوصفهما من المتغيرات المرتبطة بالعمل. ومن ناحية أخرى، يبدو أن تأثير العمل الإضافي على الخروج من الفقر يظل كما هو، سواء حدث في أثناء الزواج أو معيشة مشتركة، أو لم يكن مصحوبا بأي تغير في وضع المعيشة المشتركة. ويبدو أن هذه النتيجة الأخيرة من الأمور التي تميز المملكة المتحدة. إذ إنه بالنسبة إلى البلاد الأخرى التي درسها أوكسلي - وهي ألمانيا، والولايات المتحدة، وكندا - كانت معدلات الإفلات من الفقر ترتفع عندما يترافق الزواج أو المعيشة المشتركة مع زيادة مشاركة الأسرة في سوق العمل.

وبإدخال ما ذكرناه من أنماط العمل وتكوين الأسرة في الحسبان، يتبين أن التحركات دخولا في الفقر وخروجا منه ترتبط بالعمل وبحالة الأسرة. وقد استعمل جارفيز وجنكنز (١٩٩٨) بيانات المسح التتبعي للأسرة البريطانية في فحص السمات المميزة لأولئك المعدودين من الفقراء (والذين يجري تعريفهم بأنهم أفراد الخُمس الأدنى في سلم توزيع الدخل) في كل سنة من السنوات الأربع التي جرى فيها جمع البيانات منهم. وقد قارنا هذه السمات بالسمات المميزة لأولئك الذين كابدوا الفقر مرة واحدة فقط في السنة الأولى من إجراء المسح. وقد وجدا أنه على الرغم من أن كثيرا ممن دام فقرهم كانوا هم الناس أنفسهم الذين عانوا الفقر في الموجة الأولى، ولكن مع بعض الفروق [٩]. ذلك أن أفراد عينة البحث الذين كانوا «فقراء وقت الموجة الأولى فقط» يضمون في الغالب المسنين والعائلات التي لا تعمل ولديها أطفال. بينما الأفراد الذين يعانون «الفقر الدائم» يشملون عددا أكبر ممن ينتمون إلى أسر ذات عائل وحيد (٢٦٪ في مقابل ١٧٪) ومن ينتمون لأسر لا تعمل ولديها أطفال (٢٥٪ في مقابل ١٣٪). ومعنى ذلك أن الفقر الدائم أكثر ارتباطا بالتعطل أو بوجود عائل وحيد من ارتباط هذين الظرفين بالفقر لمرة واحدة، كما أن عدد الأطفال الصغار في الأسر ذات الدخل المنخفض بشكل دائم يزيد في الأسر التي تعرضت للفقر مرة واحدة.

مناهج تحليل ديناميات الفقر

يتعين ألا نقنع بمجرد قياس الفقر وبتحديد سمات الأحداث المرتبطة بدينامياته. أضف إلى ذلك أننا نريد أن نفهم ديناميات العمليات الأساسية التي تُفضي إلى الدخول في الفقر والخروج منه. وهذا أمر ضروري لفهم أسباب الفقر، ولصياغة سياسات مكافحة الفقر. وفي هذا القسم الأخير من الفصل نقوم باستعراض المحاولات التي بذلت لصياغة نموذج لديناميات الفقر.

إن الرسالة العامة التي تحملها إلينا الكتابات التي عرضنا لها فيما سبق تعني أن فهم ديناميات الفقر يتطلب ما يفوق كثيرا مجرد تحليل الدخول. فبينما يعتمد الفقر في أبسط معانيه (حيث نعرفه هنا في ضوء مبلغ من المال) على الدخل الذي يتحصل عليه الأفراد، نجد أن احتمال حدوث الفقر يرتبط بما هو أكثر من مجرد نقص الدخل. فالأفراد يعيشون في أسر، والفقر يعد دالة لدخل الأسرة، لأنه من المفترض أن أعضاء الأسرة يمكنهم الاستفادة (بصورة يفترض ضمنا أنها متساوية) من الدخل الإجمالي لتلك الأسرة. لذلك فإن احتمال وقوع الفرد في الفقر لا يتوقف فقط على ما يتحصل عليه من دخل أو إعانات، وإنما يعتمد كذلك على ما يتحصل عليه الأفراد الآخرون من أعضاء هذه الأسرة. وبذلك يتضح أن دخل الأسرة يعتمد على حجم هذه الأسرة، ويعتمد كذلك على الدخل الذي يتحصل عليه كل عضو من أعضائها، وعلى مصادر الدخل الأخرى، كالإعانات ومعاشات التقاعد. وفي ما يلي اقتباس لواحد من أبرز دارسي الفقر في المملكة المتحدة:

> حتى عندما تكون ديناميات الدخل وثيقة الصلة بديناميات الدخل من العمل، فإننا في حاجة إلى إدراك أن ديناميات الدخل تتشكل في كثير من الأحوال من مزيج من ديناميات دخول عدة أفراد، ولا تقتصر على ما يكتسبه رب الأسرة وحده... زد على ذلك، أنه توجد بعض الأسر ـ خاصة أسر المسنين ـ التي تعتبر أن أهم الأحداث هي تلك الخاصة بالتغيرات في الدخل المكتسب عن غير طريق العمل. كما أن مدى التأثير الذي يحدثه التغير الديموغرافي بوصفه الحدث الرئيسي ليس عديم الأهمية بالنسبة إلى أعداد كبيرة من السكان. (جنكنز ٢٠٠٠).

اتجاهات تحليل ديناميات الفقر

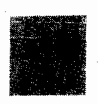
بناء على ما سبق، تحتاج الاتجاهات الخاصة بتحليل ديناميات الفقر إلى أن تدخل في حسابها تأثير العمل وتكوين الأسرة على دخل الأسرة، كما تحتاج إلى فهم الصلات التي تربط بين العمل وقرارات تكوين الأسرة أو فصم عراها. ومن الواضح أن تلك مهمة معقدة. وقد ركزت أغلب التحليلات المتوافرة حتى الآن على جزء من هذه الصورة، ويحدث ذلك في كثير من الأحيان كمحاولة للإجابة عن سؤال محدد.

ويميز جنكنز (٢٠٠٠) أربعة أنماط رئيسية للنماذج الدينامية التي طُبقت في الكتابات التي تناولت ديناميات الدخل وديناميات الفقر حتى وقتنا هذا. وهذه الأنماط هي:

- تحليل الأنماط التطورية للفقر.
- نماذج عبور الفقر.
- نماذج مكونات التباين.
- النماذج البنائية.

وقد استُعرضت هذه المناهج بشيء من التفصيل في كتاب جنكنز (٢٠٠٠)، لذلك فإننا نركز هنا على المنهج الأخير الذي نأخذ به (بيرغس وبروبر ١٩٩٨)، بينما نكتفي برسم الخطوط العامة للمناهج الثلاثة الأخرى. ونحيل القارئ المهتم إلى كتاب جنكنز للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن سائر الاتجاهات الأربعة.

ويقوم المنهج الأول - في جوهره - بوصف أنماط ديناميات الفقر في ضوء السمات الشخصية الثابتة للفرد. والمتغير التابع هو التتابع التاريخي لدخل فرد ما، كأن يكون سنة واحدة قضاها في فقر أعقبتها سنة بعيدا عن الفقر، أو ٨ سنوات من الفقر في فترة طولها عشر سنوات. والمتغيرات "التفسيرية" هي السمات الثابتة للفرد، كتعليمه أو انتمائه العرقي مثلا. ولا يوجد هنا تركيز على الديناميات بذاتها، لذلك فإن هذا المنهج يُؤثر في تقديم تحليل لديناميات عملية الفقر أن يجيب عن السؤال عمن يخبر أنماطا معينة من عبور الفقر دخولا فيه أو خروجا منه. ويعد ما قام به غاردينر وهيلز (١٩٩٩) من تحليل لقضية من الذي يمر بمسارات مختلفة مثالا لهذا النوع من التحليلات.



ويتناول الاتجاه الثاني احتمالات الخروج من الفقر أو الدخول فيه، باعتبارها دالة لسمات الفرد التي تمت ملاحظتها. ويجيب هذا الاتجاه عن السؤال عمّن يمر بهذه الأحداث. لذلك ـ وعلى سبيل المثال ـ فإنه يقدم لنا إجابة عمّن أمامه أعلى الاحتمالات لأن يصير فقيرا، أو من أمامه أعلى الاحتمالات للخروج من الفقر في حالة وقوعه فيه. والمثال المعقد الذي يجسد هذا الاتجاه البحثي من زاوية القياس الاقتصادي هو ما قدمه هَفْ ستيفنز H. Stevens (1999) في تحليله لمعدلات تكرار الدخول (في الفقر) مستعملا من بين ما هو متاح من بيانات الدخل الفردي أطولها مدى زمنيا (بيانات «الدراسة التتبعية لديناميات الدخل» في الولايات المتحدة).

ومن القضايا الرئيسية في هذا الاتجاه البحث عما إذا كان ينبغي أن يستعمل الوضع الحالي للفرد (كحالته من حيث الزواج، أو من حيث العمل، مثلا) في «تفسير» دخله الحالي، أم لا. فمن الواضح أن ذلك الوضع سيفسر قدرا كبيرا من التباين في التدفقات دخولا في الفقر وخروجا منه. مثال ذلك أن الفرد الذي لا يعمل في وقت معين يزداد احتمال أن ينخفض دخله كثيرا عمن ليس متعطلا. ومن ناحية أخرى، عندما تقع حادثتان أو أكثر في الوقت نفسه ـ كالزواج أو البطالة مثلا ـ فإن اختيار أي منهما واعتبارها سببا للفقر يكون أمرا تحكميا. كما أننا بصدد قضية أكثر عمقا من هذه القضية. فتحليل إحدى التحركات ـ دخولا في الفقر أو خروجا منه ـ بوصفها نتيجة لواقعة معينة كالزواج أو البطالة يُعد في حقيقته تفسيرا للفقر بالعمليات نفسها التي تحكم التحركات دخولا في الفقر وخروجا منه. مثال ذلك أن التحركات دخولا في الزواج وخروجا منه ترتبط بالتعليم، وبالدخل، وبالعمل. وهذه العوامل نفسها مرتبطة بالتحول إلى الفقر أو عنه. وإن مراجعة أحداث كالزواج مثلا، والزعم بأنها تفسر الوقوع في الفقر أو التحرر منه، إنما يتجاهل أن مثل هذه الأحداث تنجم ـ جزئيا ـ عن تلك العوامل نفسها التي تسبب الفقر. وعلى ذلك فإن تفسير حالات التحول إلى الفقر أو عنه في ضوء مثل هذه الأحداث لا يزودنا بمعلومات عن أهمية العمليات الأساسية التي تحكم هذه الأحداث، ولا هو يسمح لنا بتحديد الأهمية النسبية للعوامل التي تسبب حدوث هذه العمليات.

ويركز الاتجاه البحثي الثالث على الدخل، ويسعى إلى تفسير المسار الذي يسلكه دخل فرد ما أو دخل أسرة، وفقا لما تمكن ملاحظته من سمات شخصية لهذا الفرد (كالسن والتعليم مثلا)، وغير ذلك من العمليات التي لا تتسنى ملاحظتها. والمتغير التابع هنا ليس متغيرا ثنائيا - أي كون الفرد فقيرا أو غير فقير - إنما هو الدخل في أي لحظة من الزمن، من واقع ملاحظته في لحظات معينة متعددة بالنسبة إلى جميع أفراد العينة. وكان هذا النموذج قد تم تطويره أصلا لتحليل ديناميات دخول الأفراد. (والعمليات التي لا تتسنى ملاحظتها في هذا السياق قد تكون «هزة» تصيب البناء الاقتصادي العام، متسببة بذلك في رفع معدل البطالة للجميع، إلا أنها ترفع هذا المعدل - بالنسبة إلى البعض - بمعدل أعلى). والسؤال الذي يسعى هذا الاتجاه إلى الإجابة عنه هو ما إذا كان في مقدورنا أن نكتشف وجوه الانتظام في العمليات الحاكمة على دخل الأسرة، وأن نكتشف - من ثم - ديناميات الفقر. وعلى أي حال، فعلى حين يمكن توسيع الاتجاه الإحصائي بحيث يتناول دخل الأسرة، إلا أن العمليات المستخدمة لصياغة نموذج لديناميات الدخل لن تزودنا - على الأرجح - بما يصلح لتفسير القفزات الكبيرة والمتقطعة التي تحدث لدخل الأسرة نتيجة للطلاق، أو لإنجاب طفل، أو للبطالة مثلا (بيرغس وبروبر ١٩٩٨).

والاتجاه البحثي الأخير يصوغ نموذجا للعمليات الاقتصادية التي تشكل أساس حالات التحول إلى الفقر أو عنه، كدالة لسمات الفرد التي يمكن ملاحظتها والتي لا تتسنى ملاحظتها. والسؤال الذي يسعى هذا الاتجاه للإجابة عنه، يسأل عن السمات الأساسية للفرد أو للأحداث التي تسبب حالات العبور إلى الفقر أو منه والأحداث المرتبطة به. ولو أن أحوال الأسرة كانت ثابتة على امتداد الزمن، لكان تحليل احتمالات وقوعها في الفقر أمرا سهلا نسبيا. وينبغي أن تكون القضية الأساسية هنا هي تحديد قوة العمل لدى الأسرة ومستوى رأس المال البشري المتوافر لها. ولفهم كيفية نشوء الفقر وتطوره، نحتاج إلى صياغة نموذج للعمليات الدينامية، والتي منها مثلا الاستجابات لما يطرأ من تغير على قوة العمل في الأسرة، كتلك التي يبديها أحد الزوجين لفقدان الزوج الآخر عمله. في هذه الحالة البسيطة، يكون لقرارات الفرد وللأحداث التي تقع له تأثير على وضع الفقر لكل أعضاء الأسرة. وهكذا مثلا إذا فقد أحد أفراد الأسرة وظيفته، فقد تعني طبيعة نظام الإعانات أنه إذا كانت شريكته تكسب مبلغا قليلا من

المال، فإنه يصبح من غير المجدي أن تستمر في العمل. وتتطلب صياغة نموذج (*) لديناميات دخل الأسرة (ومن ثم ديناميات الفقر)، من بين ما تتطلب نمذجة قوة العمل المتوافرة عندما يكون خطر التعرض لفقدان العمل ماثلا، وكذلك نمذجة التفاعل بين نظام الإعانات والدخل المكتسب على مستوى الأسرة.

ولكن الأسر لا تكون في وضع ثابت على امتداد الزمن. إذ يقوم الأفراد بتكوين الأسر وتفكيكها، وإعادة تكوينها من بعد. مثال ذلك أن اليافعين من الشباب يغادرون بيوت والديهم، ويقترنون ويكون لهم أبناء، وينفصلون ويرون أبناءهم يغادرون البيت. وقد تقع هذه الأحداث أكثر من مرة في حياة الفرد الواحد وبتتابع مختلف. والأفراد الذين يتخذون قراراتهم الاقتصادية ـ بشأن العمل والدخل ـ تتم دائما إعادة تصنيفهم داخل فئات مختلفة من الأسر. وهذه التحولات في أوضاع الأسرة ليست خارجية المنشأ: لأنها تتأثر بسلوك أفرادها. وعلى ذلك فإن النموذج الاقتصادي لدخل الأسرة (ومن ثم للفقر) عبارة عن مزيج من القرارات الفردية المتخذة في محيط الأسرة ومن القرارات المبنية على أساس تركيب تلك الأسرة. فاحتمال وقوع فرد بعينه في الفقر يتوقف على تدفقات الدخل الذي تتحصل عليه الأسرة التي يعيش فيها هذا الفرد، وعلى احتياجات تلك الأسرة. ويتوقف معدل الفقر الإجمالي لجماعة من الأفراد على الدخول التي تتوافر لتلك الجماعة، وعلى كيفية انتظام هذه الجماعات في أسر. وهذه هي العمليات الاقتصادية التي تتألف منها عملية عبور الفقر (دخولا فيه أو خروجا منه). والمكونات الرئيسية هي عوامل سوق العمل، والتي منها مثلا قوة العمل في الأسرة وتوليد الدخل وعمليات تكوين الأسرة وتفككها مثل الزواج والطلاق والخصوبة.

ولذلك فإن أي نموذج لديناميات الفقر يقتضي نمذجة العمليات الاقتصادية الأساسية: قوة العمل المتوافرة للأسرة وما تتحصل عليه من دخل، بالإضافة إلى القرارات المتخذة بشأن تكوين الأسرة وتفككها (الزواج والطلاق والخصوبة). واستكشاف مثل ذلك النموذج بصورة تامة يخرج عن نطاق هذا

(*) النموذج model مصطلح استخدمه علماء الاجتماع بمعان متعددة ومختلفة. فقد يعني مرادفا للنظرية، أو يعني ـ ثانيا ـ نسقا من المفاهيم المجردة عند مستوى أكثر عمومية من النظرية. كما استخدم ـ ثالثا ـ للإشارة إلى النموذج الإحصائي كما هي الحال في بناء النماذج العليّة. وأيا ما كان التعريف المستخدم، فإن جوهر النموذج هو أنه يتطلب اشتغال الباحث بالنظرية، ومن ثم تجنب النزعة الإمبيريقية. والنمذجة modelling هي بناء النماذج أو صياغة النماذج، وكذلك استخدام النماذج في التحليل [المترجم].

الفصل. وعلى أي حال يجري الآن تطوير وتنفيذ اتجاه لفهم الفقر والتعامل معه في الولايات المتحدة وفقا لهذه الأسس، نجده معروضا في كتاب بيرجس وبروبر (١٩٩٨)، ولذلك نقتصر هنا على استعراض خطوطه الرئيسية ونسجل طرفا من التحليلات التي قدمها المؤلفان.

لكي ننمذج ديناميات الفقر، نعمد إلى نمذجة التغيرات في العمل، والتغيرات في حالة الزواج وفي إنجاب الأطفال باعتبارها ثلاث عمليات تربطها علاقات متبادلة. ونحن نستعمل هذا الإطار لاستخلاص احتمال وقوع أي فرد في الفقر في أي وقت. وانطلاقا من ذلك يمكننا أن نحدد مواقع التغيرات في الفقر عبر الزمن بالنسبة إلى فرد ما أو جماعة من الأفراد. والمنفعة التي نجنيها من هذا الاتجاه تتمثل في أنه يتيح معرفة كيفية تأثر ديناميات الفقر بتغير العوامل المؤثرة في هذه العمليات الأساسية الثلاثة. وباستعمال مناهج المحاكاة (*) يمكننا اختبار التأثير الذي تحدثه هذه العوامل في الوقت نفسه الذي نثبّت فيه العوامل الأخرى.

ولدينا مثال عن كيفية إمكان استخدام هذا الإطار في معرفة ديناميات الفقر عن طريق تحليل ديناميات الفقر لحالة امرأة شابة في الولايات المتحدة. وفي كتاب بيرجس وبروبر (١٩٩٧) نتعرف أولا على التأثير الذي تحدثه عوامل البيئة الأسرية، كدخل الوالدين، والحالة الزوجية لهما، وتعليم الفرد. ثم نقوم بالمقارنة والمقابلة بين التجارب المعيشية للنساء السود والنساء البيض اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٩ و٢٩ سنة. ثم نتبين أن التأثير الذي تحدثه جملة المتغيرات البيئية على الفقر تختلف باختلاف العرق. فالتغيرات في مستوى دخل أسرة الأنثى وهي في الرابعة عشرة من عمرها تكون ذات تأثير طفيف في معدلات الفقر لديها (وفقا لمفهوم الفقر في الولايات المتحدة) وهي في سن التاسعة والعشرين، وذلك بالنسبة إلى المرأة البيضاء، ولكن تأثيرها يكون أكبر بالنسبة إلى المرأة السوداء من السن نفسها. والبطالة في سن ١٨ سنة تكون ذات تأثير كبير في معدلات الفقر للنساء البيض عندما

(*) المحاكاة simulation أسلوب لحل مشكلات معقدة يصعب حلها بالأساليب الرياضية العادية. ويحاول هذا الأسلوب تكرار (أو محاكاة) الظروف الفعلية أو البحث في الظروف ذات الصلة بفهم الموضوع المدروس في الماضي والحاضر والمستقبل. وهناك تفرقة أساسية بين المحاكاة باستخدام النماذج الكبرى من جهة والمحاكاة باستخدام النماذج الصغرى من جهة ثانية. وقد تزايد استخدام نماذج المحاكاة مع توافر تسهيلات الحاسب الآلي [المترجم].



يبلغن التاسعة والعشرين، ولكن تأثيرها يكون أقل بالنسبة إلى المرأة السوداء. إلا أن متغير البيئة الاجتماعية الأقوى تأثيرا في معدلات الفقر هو التعليم. فالحصول على تعليم جامعي يلغي - بصورة أساسية - احتمالات الفقر لكل من النساء السود والنساء البيض، وذلك من خلال تأثيره - من ناحية - في فرص هؤلاء النساء في العمل، وتأثيره - من ناحية أخرى - في مستوى الدخل المكتسب من العمل.

والمجموعة الثانية من العوامل هي الأوضاع الحالية للفرد من حيث الزواج، والعمل، والعائلة وهو في التاسعة والعشرين من العمر. وتشير النتائج إلى أن بداية الفرد حياته وسط أحوال غير مواتية يكون عاملا على تخفيض دخله خلال السنوات العشر التالية. فبدء عائل وحيد حياته في سن ١٩ ولديه طفل وليس لديه عمل، يعني أنه سوف يظل في سن ٢٩ أكثر فقرا من الأفراد الذين لم يكن لديهم أطفال وهم في سن ١٩، وذلك حتى لو مر هؤلاء الأفراد ببعض التحسن في وضعهم النسبي داخل خريطة توزيع الدخل على امتداد هذا الزمن.

كذلك يمكن استخدام هذا الإطار في طرح السؤال التالي: «ماذا كان يمكن أن تكون عليه معدلات الفقر بالنسبة إلى مجموعة من الناس لو أنه توافر لهم سوق العمل أو الوضع الزواجي المتوافر لمجموعة أخرى؟». إذ تشير هذه النتائج إلى أهمية السلوك الزواجي في تفسير الفروق في معدلات الفقر وفي حالات دخول الفقر أو الخروج منه بالنسبة إلى الشابات السود والبيض. كما تشير إلى أن وضع الفرد عند بلوغه سن ١٩ سنة، يكون أكثر أهمية للمرأة السوداء منه للمرأة البيضاء، وبعبارة أخرى: قد يكون الإفلات من وضع الفقر عند البداية أشد عسرا على المرأة السوداء منه على المرأة البيضاء.

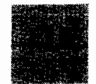
وهذه نتائج كاشفة، إلا أنها تشير إلى الطريقة التي بها يمكن نمذجة ديناميات الفقر، وإلى الفوائد التي نجنيها، ليس من التركيز على تحولات الدخل، ولكن من التركيز على السلوكيات التي تشكل الأساس لهذه التحولات. بيد أن تنفيذ أمثال هذه التحليلات يتطلب بيانات تتبعية عبر عدد من السنين. وإلى عهد قريب لم تكن أمثال تلك البيانات متاحة في المملكة المتحدة: ومع ذلك فإن تأسيس مشروع «المسح التتبعي للأسرة البريطانية»، الذي أجري حتى الآن أكثر من ثماني موجات، يعني أنه أصبح بإمكاننا الآن القيام بهذه التحليلات.

النتائج

إن المعرفة بالتغيرات في فقر الأفراد على امتداد الزمن ـ أي المعرفة بديناميات الفقر ـ قد ازدادت زيادة هائلة بالنسبة إلى المملكة المتحدة، حيث باتت البيانات التتبعية متوافرة. والذي يظهر من تلك البيانات هو صورة مجتمع تعرف فيه أقلية كبيرة من الأفراد الفقر مرة واحدة على الأقل في خلال عدد من السنوات. وبينما يكون هذا ـ عند كثير من الناس ـ بمنزلة حادث واحد يذهب إلى غير رجعة، فإن كثيرا ممن يفلتون من الفقر لا يبتعدون عنه بمسافة كبيرة. ومن بين أولئك الفقراء توجد مجموعة تعيش الفقر المتكرر وأخرى تكابد الفقر الدائم. وبعبارة أخرى: إن حالات التعرض للفقر شائعة الانتشار، كما أنها ليست عشوائية: فالأفراد الذين يذوقون الفقر مرة واحدة يزداد احتمال أن يقعوا فيه مرة ثانية أكثر من بقية الناس. وتبدو هذه الأنماط أقرب لأنماط الفقر في الولايات المتحدة منها للأنماط الموجودة في كندا أو ألمانيا. وذلك لأن الفقر النسبي في الولايات المتحدة مركز بين جماعة من البشر يعانون الفقر في أغلب الأحوال.

وعلى حين زادت معرفتنا بهذه الحقائق زيادة ملحوظة خلال العقد الأخير، فإن فهم العوامل التي تسبب هذه الأنماط مازال محدودا بدرجة ملحوظة. فقد اهتم القدر الأكبر من البحوث حتى اليوم بتناول الأمور الملازمة لديناميات الفقر. وتوصلت تلك البحوث إلى تحديد السمات المميزة للجماعات المعرضة للوقوع في الفقر، وللجماعات الأقل تعرضا للفقر. والأمر الذي لم تستطع تلك البحوث أن تحققه، هو التمييز بين العوامل السببية ـ أي العوامل التي تحمي الأفراد من الوقوع في الفقر أو تنتشلهم منه بسرعة في حالة سقوطهم فيه ـ والأحداث التي تقع خلال الوقت الذي يتحول الأفراد إلى فقراء أو يفرون فيه من الفقر. ويتمثل التحدي الآن في تطوير اتجاهات بحثية للنمذجة تتيح لنا القيام بهذا التمييز، حتى يمكن للسياسة الاجتماعية أن تركز على إحداث تغييرات في أوضاع الفقر لدى الأفراد تكون طويلة المدى لا قصيرة المدى.





5

الاستبعاد الاجتماعي والأجيال

جون هوبكرافت

يركز هذا الفصل على السبل المؤدية إلى الاستبعاد الاجتماعي، وخاصة في بدايات مرحلة البلوغ (*). وبصورة أخص، أبدأ بمناقشة بعض القضايا التي تتضمنها عملية تقييم العوامل المؤثرة في الاستبعاد الاجتماعي لدى البالغين والناجمة عما ورثوه عن والديهم، والمؤثرة في ظروف طفولتهم المبكرة، وصفاتهم، وسلوكياتهم، وخبراتهم السابقة أثناء مرحلة البلوغ. وعلى ذلك، فقد أدخلت في الحسبان مختلف جوانب عملية انتقال هذا الاستبعاد الاجتماعي، سواء كانت بين الأجيال أو داخل الجيل الواحد. وقد حرصت على إيضاح القضايا المفاهيمية (النظرية) والقضايا التطبيقية بأمثلة مستمدة من البرنامج البحثي الجاري داخل مركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي، مستفيدا من النتائج المستخلصة

«بمقدار ما نعتبر الاستبعاد الاجتماعي أمرا نسبيا وليس مطلقا، فإن تلك الحزمة من الملابسات والظروف المؤدية إلى استبعاد الفرد من الاندماج (التام و«السوي») في المجتمع، لابد أن تتغير حتما بتغير مراحل العمر»

المؤلف

(*) وتمتد ـ وفق رأي المؤلف ـ من سن ١٦ إلى ٣٣ [المترجم].

من تحليل خبرات الاستبعاد لدى فوج الأطفال المولودين في الأسبوع الأول من مارس ١٩٥٨، وهو الفوج الذي يتكون منه مجتمع البحث المستهدف من «الدراسة القومية لنمو الطفل».

ما الاستبعاد الاجتماعي؟

من أشق الصعوبات التي تواجه محاولة تحليل الاستبعاد الاجتماعي تلك المتعلقة بالوصول إلى تعريف إجرائي لما يتألف منه الاستبعاد الاجتماعي (وهي فكرة تتردد كثيرا في غير هذا الفصل، خاصة الفصلين الأول والثالث). ولا جدال في أن الاستبعاد يشكل ما هو أكثر من الفقر، إلا أن مما لاشك فيه أن الفقر يمثل نذيرا مبكرا أو علامة أساسية، أو مكونا أساسيا للاستبعاد الاجتماعي. كذلك يتجاوز الاستبعاد الاجتماعي المتغيرات الاقتصادية الأخرى، كحالة العمل أو الوضع المهني. ومن الأسئلة التي لم تجد حلا حتى الآن، السؤال عما يدخل في عملية الاستبعاد عدا ذلك من الظروف الاجتماعية، ونظام الرعاية، والظروف الديموغرافية، والسكنية، والنفسية، والصحية. ومن الواضح أن غياب التفاعل، والاعتماد على الإعانات المالية، والوالدية الوحيدة [أي وجود أحد الوالدين فقط وغياب الآخر ـ المترجم]، والمعيشة في وضع من أوضاع «الرذيلة»، ومعاناة بعض المشكلات الصحية العقلية أو النفسية (وهذه مجرد أمثلة قليلة) تعد كذلك من النُذُر المبكرة أو العلامات، أو المكونات الأساسية للاستبعاد الاجتماعي. زد على ذلك، أنه وفي مواجهة هذه الحالة من عدم اليقين، فإن الحل البراغماتي لا يتمثل في استكشاف طائفة كبيرة من الصفات الدالة على وجود الاستبعاد الاجتماعي، واستكشاف التفاعلات القائمة بين تلك الصفات، ومن ثم يمكننا تدريجيا ضبط هذا التعريف وتنقيحه.

وتتصاعد هذه القضايا النظرية المتصلة بالمفاهيم في ثنايا التحليل العملي بسبب ما تتيحه المسوح القائمة من مقاييس تقيس الجوانب المختلفة للاستبعاد الاجتماعي (على الأقل إلى أن نصبح أكثر اطمئنانا إلى تعريف للاستبعاد الاجتماعي مَصُوغ في لغة قابلة للقياس الواضح، ويشيع استخدامه في المسوح القومية). وعند النظر إلى هذه القضايا من زاوية تطورية ـ وبخاصة على امتداد العمر ـ فسوف نظل لا محالة مقيدين بحدود مصادر البيانات الثانوية لفترة طويلة في المستقبل.

وتتمثل إحدى المشكلات الخطيرة الأخرى في صعوبة حصر مفهوم متعدد الوجوه مثل الاستبعاد الاجتماعي داخل مؤشر وحيد. ولاشك في أن تطوير النظرية المطلوبة لقياس تركيبة معقدة عن طريق مؤشر وحيد، يتطلب المزيد من الوقت والتفكير، وسوف تكون في الغالب نظرية محل جدال. كيف ـ إذن ـ نجمع العناصر أو الأبعاد المختلفة للاستبعاد الاجتماعي بطريقة مفهومة ذات مغزى؟ للإجابة عن ذلك نحتاج إلى تطوير فهم للأهمية النسبية لتلك العناصر، ونحتاج كذلك إلى أن نتأمل بمنتهى الدقة الطرق التي تتفاعل بها فيما بينها. وفي الوقت نفسه تتضمن الحلول البراغماتية تناول الصفات الفردية، إما بتناولها واحدة واحدة، أو في صورة حزم من الصفات الوثيقة الصلة بعضها ببعض، أو في صورة مجموعات بسيطة نوعا ما تغطي مختلف مجالات الاستبعاد الاجتماعي. ومع قصور مثل هذه الاتجاهات الفكرية فالأرجح أن تساعدنا في تحقيق تقدم في فهمنا، وقد يتبين لنا أن النظرية الحقيقية ستظل لأمد طويل فوق قدرتنا على الفهم والإدراك. أما «النظرية» التي ليس لها دعائم إمبيريقية [أي مستمدة من الواقع ـ المترجم] ترتكز عليها، والتي لا يمكن إخضاعها لاختبار صارم بدرجة مقبولة (بما في ذلك التعرض للبدائل) فليست سوى تخمين، وليست جديرة بأن تسمى نظرية.

ونظرا إلى هذين الاعتبارين، وهما: الصعوبات المذكورة، والدواعي العلمية الدقيقة، فإن أغلب الدراسات التي أجريت حتى الآن على الحراك بين الأجيال والحراك داخل الأجيال، قد ركزت على المتغيرات المتعلقة بنتيجة واحدة من النتائج التي يؤول إليها حال الفرد (مثل: حالة الدخل أو العمل، التي ركز عليها علماء الاقتصاد، والوضع المهني الذي ركز عليه علماء الاجتماع)، كما أن تلك الدراسات مالت ميلا كبيرا إلى حصر ما تناولته من نُذُر بحدوث الاستبعاد في الوضع الذي تؤول إليه حال الفرد، أو حصرها في حدود المجال العلمي المتخصص (ومن الاستثناءات الجيدة من هذا الحكم العمل الذي قدمه غريج Gregg وماتشين Machin، ١٩٩٨؛ والعمل الذي قدمه فينستين، ٢٠٠٠). وفي الوقت نفسه الذي نعترف فيه بأن مثل ذلك التحليل كثيرا ما يكون ـ في حد ذاته ـ صعبا ومثيرا للتحدي، فإن الإخفاق في إعمال الفكر للتغلب على ذلك التعقيد الكبير لظروف الحياة التي هي ـ بلا شك ـ ذات طبيعة متداخلة، لهو أمر يشعر المرء نحوه بأسف عميق. وقد لاحت لي مناسبات متعددة أثناء محاولاتي حتى الآن مواجهة القضايا المعقدة التي يتضمنها البحث، أدركت وقتها جدوى الفرار

من هذا التحدي الرهيب. ومع ذلك أؤمن بأن هذه القضايا لها أهميتها الجوهرية، وبأن على البحث العلمي الاجتماعي أن يجتهد في المستقبل للإفلات من مزاعم الهيمنة البحثية الحالية، وأن عليه أن يكون متعدد المداخل [أي يعالج كل قضية وفقا لعدد من العلوم والمعارف، ولا يقتصر على واحد فقط ـ المترجم]، كما أؤمن بأنه يحتاج إلى الاهتمام بالعلوم والسلوكية، خاصة علم الوراثة، وعلم دراسة المخ.

إيضاحات على بعض قضايا الاستبعاد الاجتماعي للبالغين: التفاعلات

لكي نوضح بعض هذه القضايا بصورة أفضل، دعنا نفكر فيما يمكن أن يحدث من استبعاد لدى البالغين عند سن الـ ٣٣، والتي وردت في بعض التحليلات المنفصلة التي تضمنها تقرير سابق (هوبكرافت ١٩٩٨). ففي ذلك العمل دُرست النذر التي تعود إلى الوالدين وتلك المتعلقة بمرحلة الطفولة، كما دُرس ـ بدوره ـ ارتباط هذه النذر بكل حالة من حالات الاستبعاد لدى البالغين، لكل من الرجال والنساء على حدة. وكانت حالات الاستبعاد ذات الصلة لدى البالغين مرتبطة بالإنجاب في سن حديث، والإنجاب خارج علاقة الزواج، وحالات الإقامة المشتركة لثلاثة أفراد أو أكثر في المسكن نفسه، وحالات ارتفاع الدرجات على مؤشر الوهن، والمعيشة في الإسكان الاجتماعي، وتلقي إعانات مالية خاصة، والتشرد في مرحلة البلوغ، وعدم الحصول على مؤهلات، والدخل المنخفض، بالإضافة إلى حالات البطالة لدى الرجال فقط. وقد استكشفت هذه الدراسة مدى ارتباط هذه الحالات بالسوابق العامة أو الخاصة ضمن نطاق المتغيرات الوالدية والطفولة، إلا أنها لم تهتم بالدرجة الكافية بالحقيقة الجلية المتعلقة بكون هذه العواقب التي آل إليها البالغون مرتبطة هي نفسها بعضها ببعض. وهذا الترابط أمر جوهري بالنسبة إلى أهمية الاستبعاد الاجتماعي.

وثمة اتجاه بحثي متعدد المتغيرات (*) وبسيط لتناول هذه التفاعلات، وذلك باختبار كل حالة من حالات الاستبعاد لوحدها فيما يتصل باعتمادها على غيرها من الحالات المعنية. وحيث إن جميع هذه الحالات كانت تعامل

(*) يسعى تحليل المتغير الواحد إلى وصف وتفسير التباين في متغير واحد. كما أن التحليل الثنائي المتغيرات يفعل الشيء ذاته بالنسبة إلى متغيرين مجتمعين. أما التحليل المتعدد المتغيرات فيأخذ بعين الاعتبار التأثيرات المتزامنة لعدد من المتغيرات مجتمعة [المترجم].

بأسلوب الإجابات الثنائية (نعم / لا)، فمن الملائم استعمال نموذج نسبي، وقد اخترنا استعمال إجراء انتقائي تدريجي من أجل إزالة «التشويش» (*)، وذلك مع اعتبار مستوى الدلالة الخاص بالاندماج واحدا لكل عشرة آلاف. وهذه النتائج مبينة بالجدول (٥:١) وأعيد التأكيد ـ مع الاعتراف بوجود استثناءات قليلة جدا ـ على أنه تبين وجود تماثل كبير في العلاقات التي جرت ملاحظتها، وذلك بمعنى أن دلالة الحجم والدلالة الإحصائية للعلاقة بين أزواج المتغيرات كانتا شديدة التماثل، بصرف النظر عن تحديد أي من هذه المتغيرات كان يستعمل كمتغير تابع، وذلك حال كون صافي المحصلة النهائية للعوامل الأخرى متضمنا في النماذج المختارة. مثال ذلك، أن المعدل الصافي للأرجحية بالنسبة إلى أب صغير السن يعيش في إسكان اجتماعي يقدر بـ ٢,٦٩، وبالنسبة إلى شخص آخر يعيش في إسكان اجتماعي حال كونه أبا صغير السن يقدر بـ ٢,٧٠ (وهذا المعدل الأخير يشير إلى أن من يعيش في إسكان اجتماعي لديه معدل ترجيح قدره ٢,٧ إلى واحد، في أن يكون أبا صغير السن، وذلك بالمقارنة بفرد لا يعيش في إسكان اجتماعي). أما بالنسبة إلى النساء فيرتبط الإنجاب في سن المراهقة (بالنظر إلى العمود الأول في الجدول (٥:١) ارتباطا قويا بكونها أنجبت طفلا من علاقة خارج الزواج (بمعدل ترجيح ٣,٢٢)، ويرتبط بالمعيشة في إسكان اجتماعي (بمعدل ترجيح قدره ٣,٣٨)، ويرتبط بعدم الحصول على مؤهلات (بمعدل ترجيح قدره ٣,١١)، وذلك في حال عدم وجود علاقة أخرى ذات دلالة مع أي وضع آخر من أوضاع الاستبعاد (كحالة تعدد علاقات الارتباط، أو حالة الوهن، أو تلقي إعانات مالية، أو التشرد، أو الدخل المنخفض).

ويلخص الشكلان (٥:١) و(٥:٢) نتائج هذه الدراسة، وهما يبينان معدلي الترجيح بالنسبة إلى العلاقتين الدالتين (وذلك بأخذ متوسط هذين المعدلين عندما يكون كلاهما دالا (إحصائيا)، حيث أن الحجم كان متقاربا على الدوام). ويتضح من هذين الشكلين نطاق العلاقات المتبادلة المتعددة. ومن الملامح البارزة أن المعيشة في إسكان اجتماعي في سن الثالثة والثلاثين ترتبط بالعواقب السيئة أكثر من سائر العوامل الأخرى، وذلك

(*) اللفظ مستعار من مجال الاتصالات الإلكترونية، والمقصود تحقيق قدر أكبر من الدقة والوضوح [المترجم].

بالنسبة إلى كل من الرجال والنساء. إذ توجد للمعيشة في إسكان اجتماعي علاقة خالصة مباشرة ومتبادلة مع الوالدية المبكرة، والإنجاب خارج الزواج، وعدم الحصول على مؤهلات، والدخل المنخفض، وتلقي إعانات مالية بالنسبة إلى كل من الرجال والنساء، كما أن للمعيشة في إسكان اجتماعي علاقة مماثلة بارتفاع مؤشر الوهن عند النساء، وبالبطالة عند الرجال. بالإضافة إلى ذلك تنبئ المعيشة في إسكان اجتماعي بحدوث التشرد لدى البالغين رجالا ونساء، ولكن التشرد لا يمثل سمة بارزة في نماذج المعيشة في إسكان اجتماعي. والنتيجة الوحيدة لدى البالغين التي ليس لها علاقة مباشرة بالمعيشة في إسكان اجتماعي بالنسبة إلى أي من الجنسين هي حالة الارتباط بعلاقة معاشرة لثلاثة أو أكثر من الارتباطات عند بلوغ سن ٣٣، الأمر الذي يمثل المقياس الأقل وضوحا للحرمان في هذه المعالجة، وبالمزيد من التدقيق في البحث، نجد أن هذه الارتباطات المتعددة تقترن بكل من التميز الواضح والحرمان الشديد، وهو الأمر الذي قد يفسر تلك الرابطة الغائمة.

وهكذا نرى أن المعيشة في إسكان اجتماعي عند سن الـ ٣٣ ترتبط بطائفة كبيرة من العواقب السيئة في مرحلة البلوغ، وقد يُنظر إليها - بمعنى ما - باعتبارها أفضل مقياس موجز للاستبعاد الاجتماعي لدى الحالات المدروسة هنا. ومع ذلك فإن هذا يقتضي السؤال عن المسارات وعن اتجاه العلاقات السببية المتضمنة: فمن الواضح - مثلا - أن الوالدية المبكرة وعدم الحصول على مؤهلات تحدث كثيرا قبل سن الـ ٣٣ ولا يمكن أن تكون ناتجة عن المعيشة في إسكان اجتماعي في هذه السن. وإلى حد كبير تعكس المعيشة في إسكان اجتماعي في سن الـ ٣٣ التأثير التراكمي لمظهر أو أكثر من مظاهر الاستبعاد الاجتماعي المأخوذة هنا في الاعتبار. إلا أنه لا يمكننا أن نستبعد تماما إمكان وجود بعض العلاقات السببية التي تأخذ الاتجاه المعاكس، كأن يكون الأفراد الذين يعانون أسوأ الأوضاع أقل احتمالا لأن يجدوا عملا أو يحصلوا على دخل عال نتيجة «لوصمهم» بالإقامة في مكان معين، أو أن تساهم تلك الإقامة (في إسكان اجتماعي) بنسبة لها دلالتها في إصابتهم بالوهن. وستناقش هذه القضايا بصورة أكثر تفصيلا في الفصل الثامن من هذا الكتاب.



الجدول (١:٥): العلاقات بين عواقب الاستبعاد لدى البالغين عند سن ٣٣: نسب الترجيح وفقا للنماذج المنطقية التدريجية لتأثير كل حالة في الحالات الأخرى (P.> 0.0001)

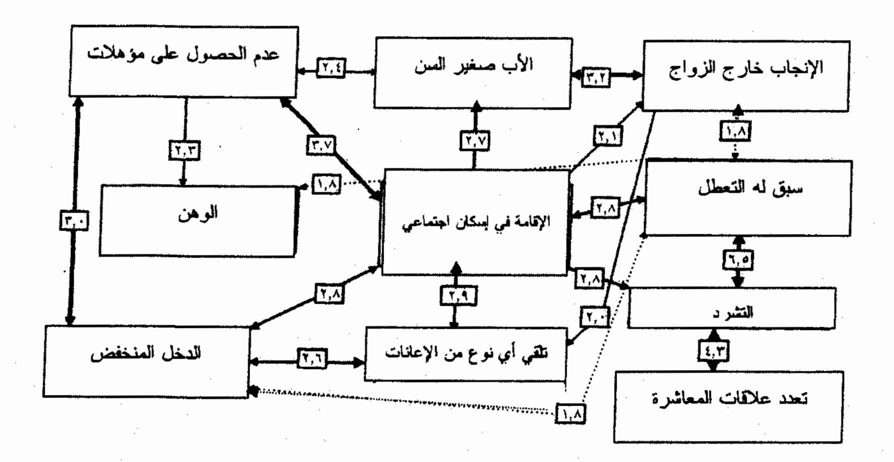
النساء

نسب الترجيح لـ	الأم المراهقة	الإنجاب خارج الزواج	تعدد علاقات المعاشرة	الوهن	الإقامة بإسكان اجتماعي	تلقي أي نوع من الإعانات	التشرد	عدم الحصول على مؤهلات	الدخل المنخفض
الأم المراهقة	****	٣,٢١	—	١,٧٤	٢,٧١	١,٧٤	—	٣,١١	—
الإنجاب خارج الزواج	٣,٢٢	****	٣,٥٠	—	٢,٤٣	١,٨٠	—	—	—
تعدد علاقات المعاشرة	—	٣,٥٦	****	—	—	—	٧,٠٤	—	—
الوهن	—	—	—	****	١,٩٣	—	—	٢,٠٠	—
الإقامة بإسكان اجتماعي	٣,٣٨	٢,٩٣	—	٢,٠٧	****	٣,٤٩	٢,٦٠	٣,١٦	٣,٧٢
تلقي أي نوع من الإعانات	—	١,٩٦	—	١,٧٤	٣,٢٦	****	—	—	٨,٧٢
التشرد	—	—	٥,٩٣	—	—	—	****	—	—
عدم الحصول على مؤهلات	٣,١١	—	—	٢,٠١	٢,٨٩	—	—	****	١,٧١
الدخل المنخفض	—	—	—	—	٣,٥٧	٨,٧٦	٢,٣٠	١,٨٥	****

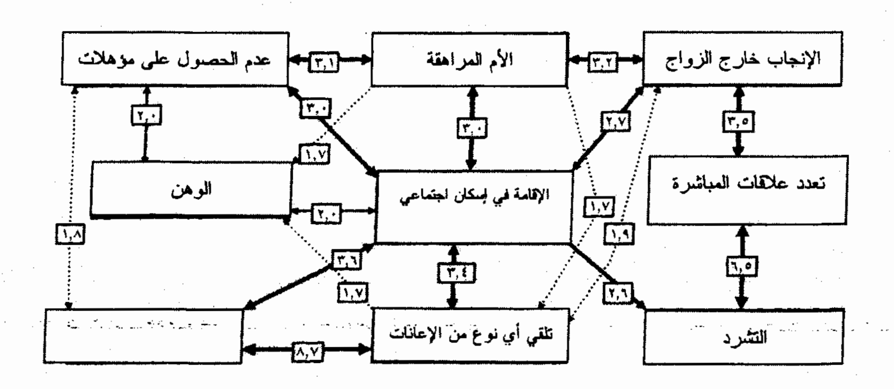
يتبع ←

الرجال

نسب الترجيح لـــ	الأب الصغير السن	الإنجاب خارج الزواج	تعدد علاقات المعاشرة	الوهن	الإقامة بإسكان اجتماعي	تلقي أي نوع من الإعانات	التشرد	عدم الحصول على مؤهلات	الدخل المنخفض	سبق له التعطل
الأب الصغير السن	****	٣,٢٤	—	—	٢,٧٠	—	—	٢,٥٣	—	—
الإنجاب خارج الزواج	٣,١٧	****	—	—	—	٢,٠٠	—	—	—	١,٧٨
تعدد علاقات المعاشرة	—	—	****	—	—	—	٤,٢٧	—	—	—
الوهن	—	—	—	****	—	—	—	—	—	—
الإقامة بإسكان اجتماعي	٢,٦٩	٢,١٢	—	—	****	٢,٩٥	٢,٨٥	٣,٦٦	٢,٨٠	٢,٨٠
تلقي أي نوع من الإعانات	—	—	—	—	٢,٧٨	****	—	—	٢,٦٠	—
التشرد	—	—	٤,٣٥	—	—	—	****	—	—	—
عدم الحصول على مؤهلات	٢,٣١	—	—	٢,٢٧	٣,٧٥	—	—	****	٢,٩٦	—
الدخل المنخفض	—	—	—	—	٢,٨٧	٢,٦٣	—	٣,٠٢	****	١,٨٣
سبق له التعطل	—	١,٧٩	—	١,٨٣	٢,٨٠	—	—	—	١,٨٣	****



الشكل (٥ : ١) العواقب عند سن الـ ٣٣ للرجال



الشكل (٥ : ٢) العواقب عند سن الـ ٣٣ للنساء

وبالنسبة إلى كل من النساء والرجال ترتبط الوالدية المبكرة ارتباطا قويا بعدم الحصول على مؤهلات، وبالإنجاب خارج الزواج، والإقامة في إسكان اجتماعي، وبالنسبة إلى النساء يظهر لديهن ارتباط أقوى وأوثق

بالوهن وبتلقي الإعانات المالية في سن ٣٣، وعلى رغم أن هذه العواقب تقاس كلها اسميا عند سن ٣٣، إلا أنه من الواضح أن عدم الحصول على مؤهلات كان سابقا على الوالدية المبكرة (وإن كانت الوالدية المبكرة قد يمكن إصلاح آثارها عند سن ٣٣)، وهذا على الرغم من أن الإنجاب المبكر قد يسهم أيضا في الانقطاع مبكرا عن التعليم. ويحتمل احتمالا كبيرا أن تتزامن حالات الإنجاب خارج الزواج والإنجاب في سن مبكرة، وإن كانتا غير متطابقتين تطابقا كاملا. والغالب أن تسبق الوالدية المبكرة الإقامة في إسكان اجتماعي، كما قد تكون هي نفسها أحيانا سببا في هذه الإقامة، وكثيرا ما يحدث هذا قبل سن ٣٣ بمدة طويلة. وهكذا توضح هذه التفاعلات أن الاستبعاد الاجتماعي ليس مجرد حدث، بل الأحرى أنه عملية، وأن تجلية التوقيت النسبي للمسارات المختلفة ذات أهمية بالغة في فهم تكونه ونشوئه.

ومن الارتباطات الأخرى ما يلي:

- ترتبط حالات الإنجاب خارج الزواج بالإنجاب المبكر وبالإقامة في إسكان اجتماعي بالنسبة إلى الرجال والنساء كليهما، ولكنها لا ترتبط بصورة دالة بعدم الحصول على مؤهلات. أما بالنسبة إلى الرجال الذين ينجبون خارج الزواج فالأرجح أن يتعرضوا للبطالة (وهي رابطة يصعب فهمها)، وبالنسبة إلى النساء ترتبط حالات الإنجاب خارج الزواج ـ كذلك ـ ارتباطا قويا بتكرار علاقات المعاشرة وبحالات تلقي إعانات مالية خاصة في سن٣٣.
- من أقوى الارتباطات التي رُصدت لكل من الرجال والنساء الرابطة بين المشاركة في علاقة معاشرة لثلاث مرات أو أكثر وبين التعرض للتشرد بين سن ٢٣ و٣٣ والرابطة المباشرة الدالة الوحيدة الأخرى لعلاقة المعاشرة المتكررة هي الرابطة التي سلفت الإشارة إليها بالنسبة إلى النساء اللائي أنجبن خارج الزواج.
- التشرد في مرحلة البلوغ يرتبط ـ بدوره ـ ارتباطا قويا بعلاقات المعاشرة المتعددة وبالإقامة في إسكان اجتماعي في سن ٣٣ بالنسبة إلى الرجال والنساء كليهما، وكذلك يترجح احتمال افتقاد النساء ذوات الدخل المنخفض للمأوى.



- ارتفاع الدرجة على مؤشر الوهن أكثر شيوعا بالنسبة إلى النساء، وله ارتباط بعدم الحصول على مؤهلات، وبالأمومة في سن المراهقة، وبالإقامة في إسكان اجتماعي، وبتلقي إعانات مالية. وبالنسبة إلى الرجال يوجد كذلك مثل هذا الارتباط بعدم الحصول على مؤهلات، ولكن توجد ثمة رابطة إضافية وحيدة هي التعرض لتجربة البطالة.
- إن تلقي إعانات مالية خاصة يرتبط ـ كما قد يتوقع ـ ارتباطا قويا على نحو خاص بانخفاض دخل الأسرة بالنسبة إلى النساء، ولكنه يرتبط كذلك بانخفاض ما يتحصل عليه الرجال من دخل. ويزداد احتمال حصول كل من النساء والرجال على إعانات مالية في سن الـ ٣٣ إذا كان قد سبق لهم الإنجاب خارج الزواج وإذا كانوا يقيمون وقتها في إسكان اجتماعي. ويضاف إلى ذلك أن الأمهات المراهقات يزداد احتمال حصولهن على إعانات مالية خاصة في سن الـ ٣٣.
- يرتبط عدم الحصول على مؤهلات بالإنجاب المبكر، وبالإقامة في إسكان اجتماعي، وبانخفاض دخل كل من الرجال والنساء، ويرتبط بارتفاع مؤشر الوهن بالنسبة إلى النساء.
- ولا عجب أن يرتبط الدخل المنخفض بتلقي إعانات مالية، وبالإقامة في إسكان اجتماعي وبعدم الحصول على مؤهلات لدى كل من الرجال والنساء، ويرتبط بالتعرض للبطالة بالنسبة إلى الرجال.
- وأخيرا ترتبط تجربة البطالة بالنسبة إلى الرجال بانخفاض الدخل المكتسب عند سن الـ ٣٣، وبالمعيشة في إسكان اجتماعي، وبالإنجاب خارج الزواج.

إن هذا العرض الموجز لهذا التحليل الاستكشافي ولتلك الروابط التي رُصدت ليثير من الأسئلة عددا لا يقل عن الإجابات التي يقدمها، خاصة فيما يتصل بتوقيت التحولات المتضمنة ومساراتها. وعلى الرغم من ذلك فإنه يكفي لتذكيرنا بالتفاعلات البالغة القوة، والحاسمة بالنسبة إلى مفهوم الاستبعاد الاجتماعي نفسه، والتي ينبغي أن ينتفع بها أولئك الذين يركزون على أي نتيجة واحدة. ومع أن مختلف جوانب الحرمان متداخلة، ومترابطة بعضها ببعض، فإنه توجد كذلك روابط لا تظهر بوضوح بمجرد أن يجري التحكم في العواقب والآثار الأخرى.

إذن كيف يمكننا التصدي لهذه القضايا؟ سبق أن أشرنا إلى ضرورة تجلية التوقيت النسبي للأحداث الداخلة في تكوّن الاستبعاد الاجتماعي ونشوئه، وسنحاول متابعة مسعانا في هذا الاتجاه. إلا أننا نحتاج كذلك إلى القيام بالفحص الدقيق لدلالات استخدام هذا الاتجاه البحثي التتبعي في أي محاولة لقياس الاستبعاد الاجتماعي من واقع الدراسات المسحية الإحصائية، كما نحتاج إلى تصميم طرق للحكم على حالة الأفراد المستبعدين في أي لحظة زمنية. كما أن الانتباه للمسارات المؤدية إلى الاستبعاد الاجتماعي يساعد على تحديد أي الأدوات السياسية قد تساعد على تقليل حدوث الاستبعاد وتخفيف آثاره.

إن القائمة التي عرضناها من قبل للعواقب السيئة قائمة تحكمية إلى حد ما، كما يتعين أن نأخذ في اعتبارنا سائر العواقب الأخرى، خاصة المقاييس التي تركز على عامل الزمن بصورة أكبر. وفي عمل لنا صدر مؤخرا (انظر: هوبكرافت وكيرنان ١٩٩٩) اقترحنا مجموعة أخرى من المؤشرات لها درجة أكبر - قليلا - من الترابط المنطقي عند أخذنا بهذه المقاييس وذلك بالنسبة إلى النساء.

إيضاحات لبعض القضايا في مجال الاستبعاد الاجتماعي للبالغين: مقاييس موجزة

سبقت الإشارة إلى قضية أخرى هي أفضلية الوصول إلى مؤشر موجز واحد (أو إلى عدد قليل جدا من المؤشرات، إن أمكن) للدلالة على مدى الاستبعاد الاجتماعي. ومن بين المشكلات التي ينطوي عليها ذلك: تحديد العواقب والآثار التي ينبغي أن تشملها مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي، وهل ينبغي معاملة هذه العواقب بوصفها مجرد حالات أو مواقف (أي بوصفها متغيرات جامدة، كعدم الحصول على مؤهلات أو انخفاض الدخل) أم أنه يتعين أن نُدخل بعض القياسات المتدرجة (كتقسيم الدخل المنخفض إلى أربعة مستويات أو إلى عشرة مستويات مثلا، أو قياس العمر عند إنجاب الطفل الأول، إلى آخر هذه القياسات)، وكيف نجمع بين «التفاح» و«الكمثرى» [1]. ويبدو لنا الآن أن أبسط الأمور وأقربها للفهم أن نجمع مقاييس المؤشر من خلال إجراءات تقديرية بالغة الشفافية (قد تكون مرجحة).

وكمثال إيضاحي قمت بإحصاء بسيط لعدد من العواقب السلبية لدى البالغين حتى أو عند سن الـ ٣٣ الواردة في «الدراسة القومية لنمو الطفل» عن: حالات الوالدية المبكرة، والإنجاب خارج الزواج، والارتباط بعلاقات معاشرة متعددة، والتعرض للوهن، والإقامة في إسكان اجتماعي، وتلقي إعانات مالية خاصة، والتشرد، وعدم الحصول على مؤهلات. (لاحظ أننا لم ندرج هنا مقياسا للدخل المنخفض، ويرجع ذلك - جزئيا - إلى أن الأسئلة التي لم يجب عنها تعني أن هذا المؤشر غير متوافر بالنسبة إلى عدد كبير من أفراد العينة التي لا تزال قيد الدراسة). ومن المؤكد إلى حد بعيد أن هذا القدر المذكور من الاستبعاد الاجتماعي لدى البالغين تزداد وطأته بفعل العواقب الديموغرافية، وأن المكوّن المتمثل في حالات الارتباط بعلاقات معاشرة متعددة قد يتعين استبعاده. وأيا ما كان الأمر، فإن بالإمكان أن نستعمل صورة بسيطة من هذا النوع في إيضاح مزايا الاستعانة بمقياس وحيد. والميزة الأولى أنه يكون بوسعنا التعرف على الارتباطات القائمة بين حِزَم (أي مجموعات) عواقب الاستبعاد لدى البالغين والنذر الخاصة بطفولتهم وبيئتهم العائلية، وهو الأمر الذي يزودنا بفهم عميق للظروف السابقة المشتركة (باستعمال نموذج بواسون (*) أو نموذج الانحدار ثنائي الحدين (**)، وذلك على الرغم من اعتبارات الحرص على الجمع بين العناصر المتفاوتة). والميزة الثانية لاستعمال هذه الصورة البسيطة أن بإمكانها تزويدنا بطريقة سهلة للتعرف على الروابط القائمة بين مجموعة كبيرة من العواقب لدى البالغين. وعند اتباعنا طريقة مناسبة، حيث نتأكد من تحديد العناصر التي تشكل الاستبعاد الاجتماعي، ومن الطريقة التي ينبغي اتباعها في الربط بين هذه العناصر، فإن ذلك قد يسمح لنا بتقدير الروابط الأخرى ذات الأهمية التي قد تمثل نُذرا تؤثر على الاستبعاد الاجتماعي أو عواقب

(*) نموذج توزيع بواسون Poisson هو توزيع احتمالي يستخدم في دراسات الأحداث النادرة، أو أي حدث تكون احتمالية حدوثه ضئيلة. وهو يقترب من التوزيع ثنائي الحدين في بعض الحالات، ولكنه في ما عدا هذا يتسم بدرجة عالية من الالتواء [المترجم].

(**) نموذج الانحدار ثنائي الحدين هو توزيع احتمالي لحدوث واقعة بعينها قد تحدث أو لا تحدث. ويتسم نموذج التوزيع هذا بكونه توزيعا متناسقا (كالتوزيع الاعتدالي) في بعض الحالات، ولكنه يكون ملتويا عادة [المترجم].

تترتب عليه. وعند هذه المرحلة الاستكشافية تكون عملية التصنيف المذكورة جزءا من استكشاف النذر أو العلامات أو المكونات الممكنة للاستبعاد الاجتماعي.

ويبين لنا الجدول (٥:٢) نتيجة مثل هذا التحليل الاستكشافي البسيط. فبالنسبة إلى إجمالي هذه العينة تكون الدرجة المحددة وفقا لهذا التحليل والمعطاة لمتوسط مقدار الاستبعاد الاجتماعي لدى البالغين ٠,٩٤ للنساء، و٠,٦٧ للرجال، أما العواقب التي لها مقدار متوسط يزيد على ضعف متوسطي هذه العينة فقد كتبناها بخط مائل. والعنقود الأول (أو المجموعة الأولى) من العواقب عند سن الـ ٣٣، والمبينة في الجدول (٥:٢)، هي الحالات التي تشكل المدخلات لمقدار الاستبعاد الاجتماعي لدى البالغين، وهي في الحقيقة تدل على نفسها بنفسها، وسيكون لكل والد [أب أو أم - المترجم] حديث السن درجة واحدة (وهي موضحة بين قوسين) يضاف إليها أي من الدرجات المسجلة على المؤشرات السبعة الأخرى. وقد جمع متوسط الدرجات لكل من هذه العواقب بطريقة سليمة، وعلى نحو كاشف عن الروابط المتبادلة التي سبق أن وضعنا أيدينا عليها، ولن يدهشنا أن يبلغ هذا العدد أعلى مستوياته عند أولئك الذين يعيشون في إسكان اجتماعي (ولكن هذا الارتفاع ينحصر في النساء فقط).

وتعتبر أعداد النقاط المسجلة على أساس تلك الحالات الثماني أكثر أهمية بالنسبة إلى العواقب الأخرى عند سن الـ ٣٣، وترتفع النقاط بشدة - في الواقع - لدى أولئك الذين يعيشون على دعم الدخل (وهم الذين يتلقون إعانات مالية، ولهذا ظهرت أعداد نقاطهم في هذا الخصوص بين قوسين)، وهو العدد الذي يزيد على عدد نقاط ما لدى كل فرد من مكونات مقدار الاستبعاد الاجتماعي. يضاف إلى ذلك أن أولئك الذين كانوا وقتها متعطلين أو مرضى - خاصة الرجال - قد سجلوا مقدارا عاليا من الاستبعاد. ومن الواضح أن لدينا حجة قوية جدا لإدراج تلك المؤشرات الخاصة بالفقر وبحالة العمل بين مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي. ويرتبط بذلك اعتبار الدخل المنخفض مؤشرا مرشحا آخر، وذلك على رغم أنه ليس مرتبطا - بنفس القوة - بالحزمة الأولية للمؤشرات المذكورة، كما أن له مشكلات إضافية تتمثل في تقليصه لحجم العينة، كما أن المؤشر

الخاص بالفقر على مدى زمني طويل - والمتمثل في التأخير المستمر في سداد إيجار المسكن والوفاء بالرهن - يعد مؤشرا مميزا بصورة واضحة.

وثمة متغير آخر - بالغ القوة - مرشح ليكون مؤشرا للاستبعاد الاجتماعي لكلا الجنسين، ويتمثل في افتقار الأسرة لخط هاتف، وهو الأمر الذي يظهر عدد نقاط بالغة الارتفاع على هذا المؤشر، ويدل على وجود كل من الفقر والعزلة الاجتماعية، والتي هي بُعد آخر من أبعاد الاستبعاد الاجتماعي. وتكشف خبرة العائل الوحيد (وإن كانت نادرة جدا في الرجال) كذلك عن عدد نقاط مرتفع جدا في الاستبعاد الاجتماعي لدى البالغين من كلا الجنسين، وهي ذات ارتباط واضح بالعناصر الديموغرافية والسكنية لهذا المقياس.

ولا يوجد سوى مقياس آخر للعواقب لدى البالغين يظهر ما يزيد على ضعف متوسط نقاط الاستبعاد الاجتماعي لكلا الجنسين، وأعني به الإقرار الشخصي بأن الحياة «مزرية» (وهو وصف يلخص عددا من المقاييس)، وهو مقياس قد يلتحق بمؤشر الوهن الأكثر تحديدا بوصفه مقياسا للصحة العقلية. ومن الواضح أن النساء اللاتي تعرضن للاعتداء البدني أو للاغتصاب (وهن مجموعة قليلة العدد جدا) يعانين الاستبعاد الاجتماعي معاناة شديدة، وأن من لهم آراء معادية للنظام القائم يشعرون بالمعاناة نفسها إلى حد ما. والرجال الذين كانوا مرضى في السنة السابقة على بلوغهم سن الـ ٣٣ وكان قد سبق لهم مقابلة أحد الأخصائيين لعلاج مشكلات عاطفية (وهم مجموعة أخرى نادرة) كانوا - كذلك - مستبعدين نسبيا.

بهذه الطريقة يمكن لهذا النوع من العمل الاستكشافي أن يساعد في التعجيل بعملية تدقيق وتنقيح هذه الحزمة من مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي للبالغين، وذلك على الرغم من وجود حجج مضادة تفضل محاولة العثور على أبعاد مستقلة أيضا (أي العثور على مؤشرات ليست على درجة عالية من الترابط في ما بينها). وعن طريق العملية التي بينا خطوطها العريضة هنا يمكننا المساعدة في التحديد الإمبيريقي للعناصر التي تشكل الاستبعاد الاجتماعي وتوضيح الكيفية التي تترابط بها في ما بينها، وذلك في الوقت نفسه الذي نولي فيه الاعتبارات النظرية اهتماما فائقا. وتتضمن هذه العملية الشاملة العديد من إجراءات التكرار وإمكان تفصيلها بقدر أكبر.

الجدول (٢:٥)، متوسط عدد نقاط الاستبعاد الاجتماعي
عند البالغين في شتى العواقب عند سن الـ ٣٣

	النساء	للرجال
العينة الإجمالية	٠,٩٤	٠,٦٧
الوالدية في سن مبكرة	١,٩٨ (+١)	١,٣٥ (+١)
الإنجاب خارج الزواج	١,٩٥ (+١)	١,٢٦ (+١)
علاقات معاشرة متعددة	١,٨٠ (+١)	١,١٧ (+١)
مؤشر الوهن	١,٦٩ (+١)	١,٣٣ (+١)
الإقامة في إسكان اجتماعي	٢,٠١ (+١)	١,٤٧ (+١)
يتلقى إعانات	١,٦٤ (+١)	١,٣٣ (+١)
التشرد	١,٩٩ (+١)	١,٣٨ (+١)
عدم الحصول على مؤهلات	١.٨٥ (+١)	١,٣٦ (+١)
الدخل المنخفض	١,٩٨	١,٤٠
سبق له التعطل	١,٠٦	١,٢٠
متعطل أو مريض حاليا	٢,٢٤	٢,٥٨
يتلقى دعما للدخل (حاليا)	٢,١٥ (+١)	١,٧٨ (+١)
إعانات اجتماعية أو دعم للدخل	١,٦٥	١,١٤
سبق التأخير في دفع الإيجارات	٢,٠٦	١,٤٨
لا يوجد خط هاتف	٢,٧٠	١,٩٩
سبق أن كان عائلا وحيدا	٢,٤٢	٢,١٠
مدخن حاليا	١,٥٧	١,٠٩
سعال صباحي	١,٨٣	١,١٦
طعام أو بطاطس مقلية أسبوعيا	١,٦٧	١,٠٦
زيارة اختصاصي نفسي	١,٦٦	١,٤٥
صحة معتلة	١,٨٥	١,٢٨
مريض أثناء السنة الماضية	١,٨٤	١,٧١
حياة مزرية	١,٩٨	١,٣٧
حياة غير مُرضية	١,٤٣	٠,٩٨
لم يشارك في انتخابات ١٩٨٧	١,٣٦	٠,٩١
معاد للنظام القائم	١,٩٢	١,٢٤
اعتداء/ اغتصاب	٢,٤٨	٠,٩٥

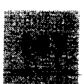
السمات الموروثة وخبرات دورة العمر

قدمت كثير من فروع العلم شواهد لا حصر لها على أن الأطفال «يرثون» من آبائهم، وأن هذا الميراث يتضمن جيناتهم (المورثات)، والبيئة الأسرية، وخبرات الطفولة على امتداد العمر. وهذا الارتباط مؤكد تماما بالنسبة إلى الوراثة الجينية، كما أن هذه الرابطة سببية لا جدال فيها. ومن الأمور غير المحتملة أساسا وغير الصحيحة إمبيريقيا أن نزعم أن سماتنا الموروثة ليس لها دور في تشكيل العواقب التي تؤول إليها حياتنا. ومع ذلك فإن كثيرا من العلماء الاجتماعيين يصرون إما على إنكار هذا الرأي أو تجاهله، ويبدو عليهم أنهم لا يهتمون أبدا بإمكان أن يتشكل السلوك البشري بأي طريقة بواسطة السمات الموروثة، وبدلا من ذلك ينظرون إلى البشر باعتبارهم ـ كما يرى هوبز Hobbes ـ صفحة بيضاء (*) عندما يولدون، ومن ثم فإنه يجري تشكيلهم بصورة كلية بواسطة الخبرات الفردية أو الضوابط البنائية [الاجتماعية ـ المترجم].

ولا يعني قبول هذا الرأي بطريقة أخرى السقوط في فخ التسليم بالحتمية الوراثية، ولا يعني كذلك إنكار أهمية العوامل غير البيولوجية في تشكيل ما تؤول إليه الحياة. وهذه الحقيقة أصبحت تلقى المزيد من الفهم يوما بعد يوم، وتتواصل دراستها واقعيا ونظريا من جانب علماء الوراثة السلوكيين وعلماء نفس النمو (انظر مثلا دن Dunn وبلومن Plomin 1990، وبلومن ١٩٩٤)، كما تتواصل دراستها بصورة نظرية أكثر، وأحيانا بصورة تتبنى النزعة الحتمية على يد علماء البيولوجيا الاجتماعية (**) أو علماء النفس التطوريين (مثال ذلك: باص Buss 1994، ودياموند ١٩٩٧، وردلي Ridley 1996، وإتكوف Etcoff 1999). وتتضمن كثير من الحجج المطروحة صورا دقيقة للتفاعلات المتبادلة بين التركيب الوراثي

(*) الصفحة البيضاء Tabula Rasa وتعرف أيضا باسم نظرية اللوح الخالي أو الفارغ من أي شيء أو الورقة البيضاء. وجميعها تسميات تعبر عن نظرة إمبيريقية متطرفة إلى العقل والمعرفة، والتي تمثل مصدر إلهام نزعة التداعي في علم النفس. وكان جون لوك يرى أن محتويات أي عقل إنساني تكتب عليه كما لو كان العقل صفحة بيضاء بواسطة الخبرات التي يعيشها. وهي وجهة نظر تقابل اليوم النظريات السلوكية الحديثة [المترجم].

(**) البيولوجيا الاجتماعية Sociobiology فرع أكاديمي ناشئ معروف عالميا، ولكن بصفة خاصة في الولايات المتحدة، يستند إلى الاعتقاد بأن كل السلوكيات الحيوانية والإنسانية تعتمد في التحليل النهائي على التكوين الوراثي الذي تم خلال تاريخ تطوري خضع لعمليات انتخاب طبيعي (للمزيد انظر: موسوعة علم الاجتماع، مرجع سابق، المجلد الأول) [المترجم].



والبيئة، أو بين الطبيعة والتنشئة. (للاطلاع على معالجات شديدة الاختلاف لهذه التفاعلات المتبادلة انظر: بلومن ١٩٩٤، وروتر Rutter وآخرين ٢٠٠٠، وفرانك ١٩٩٨، وويلسون ١٩٩٨).

إن معظم البحوث الإمبيريقية التي تدور حول تقدير الأهمية النسبية للمورّثات بالنسبة إلى الوقائع والآثار السلوكية إنما يضطلع بها علماء الوراثة السلوكيون وعلماء نفس النمو (للاطلاع على عرض ممتاز ومتعمق لتلك القضايا، انظر بلومن ١٩٩٤). ويقوم الجانب الأكبر من تلك البحوث على محاولة فك الاشتباك بين مختلف مكونات التنوع والاختلاف، التي يمكن أن تُعزى إلى الوراثة الجينية، وإلى «البيئة المشتركة» (أو العامة)، وإلى «البيئة غير المشتركة» (أو الخاصة) (التي تحتوي عادة على مزيد من الفروق أيضا). ولهذا الغرض تعني البيئة المشتركة بوضوح الوجود في الأسرة أو الوحدة المعيشية نفسها، أكثر مما تعني التعرض لعوامل مؤثرة مشابهة يمكن قياسها بصورة مباشرة (كالأنماط الوالدية أو الفقر في مرحلة الطفولة). يضاف إلى ذلك أن هذه الإجراءات المتبعة في عملية التقدير كثيرا ما تدفع أي شكل من أشكال التفاعلات المتبادلة بين الوراثة والبيئة فتضعها ضمن المكوِّن «الوراثي» للتباين، ومن ثم يمكن أن تبالغ في تقدير أهمية هذا المكون الجيني المباشر للوراثة. وللاطلاع على عرض ممتاز لهذه القضايا، انظر روتر وآخرين (٢٠٠٠).

ولتمييز مكونات التباين هذه بعضها عن بعض، وبخاصة: فصل المكونات الجينية ومكونات البيئة غير المشتركة، يزداد الاعتماد على تصميمات بحثية شبه تجريبية، تقوم على عقد مقارنات بين التوائم الوحيدة الخلية المتطابقة [وهي المتخلقة في بداية الحمل من خلية لاقحة وحيدة ـ المترجم] والتوائم الثنائية الخلية (أي التوائم المتآخية) والأشقاء، مع الاهتمام دائما بالأفراد الذين تربوا معا والأفراد الذين تربوا بعيدا عن أسرهم (وهم الأفراد الذين جرى تبنيهم عادة). وللتقدم في الدراسة يتعين الأخذ بافتراض حاسم مفاده أن الأطفال الذين يتربون بعيدا عن أسرهم يوجدون في بيئات ليس بينها أي ارتباط بالمرة (وذلك بمعنى عدم وجود المكون الخاص بالبيئة المشتركة)، وهو الأمر الذي يبدو ـ على الأقل ـ غير معقول في سياق هذه الخصائص المشتركة، وبالذات إذا أدخلنا في

الحسبان الضغوط الناجمة عن التبني واحتمال أن تقوم الإدارة نفسها أو الشخص نفسه بتحديد المكان الذي سيتربى فيه التوائم الذين سيتم تبنيهم وانفصالهم عن أسرهم. وبالمثل يشيع الافتراض القائل بأن التوائم (وأحيانا الأشقاء) المقيمين في مكان واحد يعايشون بيئة مشتركة واحدة (للاطلاع على عرض واف ومتعمق لهذه القضايا، انظر روتر وآخرين ٢٠٠٠). على أنه للاتفاق على عدد قليل من العلامات السلوكية تجري عملية التقدير باستخدام تصميمات بحثية مختلفة تتضمن مجموعة متنوعة من فروض التعريف، وقد يدلنا هذا العمل على أن هذه الفروض التي تبدو في الظاهر خطيرة قد لا تكون ذات أهمية حاسمة.

ومن الأمور التي لا تزال على مبلغ من التعقيد، تلك المحاولات الهادفة لتعيين الأنماط المختلفة للارتباط بين البنية الوراثية والبيئة (وهي الارتباطات التي كثيرا ما تفهم أو تفسر بوصفها «ارتباطات سلبية» و«تفاعلية» و«إيجابية»، انظر بلومن ١٩٩٤)، وكما يحدث دائما، يثبت أن تفسير الأنماط المختلفة للتفاعل المتبادل بين البنية الوراثية والبيئة أسهل كثيرا من التمييز بين أنماط التفاعل في النماذج الإحصائية. وقد تحقق شيء من التقدم من خلال الاستعمال المتقن لمختلف التصميمات البحثية شبه التجريبية، إلا أن تعيين الفروض أصبح هو الآخر أكثر تعقيدا مما كان عليه من قبل (بلومن ١٩٩٤). وفي كثير من الحالات يتطلب الأمر وجود بنية نظرية قوية لتعيين الأغراض، ولكن ذلك يتحول في بعض الأحيان إلى مسألة إيمان راسخ أكثر من كونه برهانا نظريا أو إمبيريقيا. ومن الممكن أن يقع هذا النوع من الوهم لدى المدافعين عن مثل هذه البحوث وكذلك معارضيها.

ومن الجوانب غير السارة لهذا العمل التي لولاها لكان عملا مثيرا، أن هذه المكونات المختلف عليها إنما هي «صناديق سوداء» (*): إذ إن التعقيدات الموجودة في تصميم العينة، وندرة الجماعات الأساسية (التي تجري عليها مثل هذه البحوث كالتوائم الذين نشأوا بعيدا بعضهم عن بعض أو الأطفال الذين جرى تبنيهم) تعني أن أحجام العينة تكون في كثير من الأحوال أصغر من أن تسمح بالمزيد من التحليل المفصل الدقيق، وذلك على الرغم من تحقيق تقدم في هذا الشأن أخيرا.

(*) استخدام استعاري لصناديق تسجيل معلومات «الرحلة» في الطائرات والسفن وما إليها، أي صناديق مغلقة على أسرارها والإشارة هنا إلى الخريطة الجينية [المترجم].

مداخل الاقتصاديين في تناول التأثيرات الثابتة «للصندوق الأسود»

إن الطريقة التي شاعت مؤخرا بين الاقتصاديين في ما يتصل بنماذج «التأثيرات الثابتة» والمستخدمة في دراسة الأشقاء الذين ينتهي مآلهم في الحياة إلى نتائج مختلفة، تمثل مدخلا بحثيا آخر لدراسة مكون التباين في الصندوق الأسود، وإن كان بشكل أقل إرضاء. وعادة ما توصف نماذج التأثيرات الثابتة بأنها هي التي تنظم البيئة المشتركة في الأسرة، وكثيرا ما تغفل الإشارة إلى أوجه التشابه الوراثية المحتملة، على رغم أنه يتعين إدخال كليهما (البيئة المشتركة في الأسرة وأوجه التشابه الوراثية) في الصندوق الأسود نفسه.

ويقدم لنا جيرونيموس Geronimus وكورنمان Korenman (1992) مثالا لهذا المدخل في سياق تقدير العواقب الاجتماعية ـ الاقتصادية للحمل في فترة المراهقة، وهو موضوع سوف نتناوله بدقة في ما بعد في مكانه المناسب. ولا يختلف اتجاههما هذا عن المداخل الأخرى السابقة (والتي تعد الآن مداخل بدائية) لدراسات التوائم التي لا تستعمل مدخلا حديثا قائما على نموذج معين، وذلك من أجل الانتفاع بكل المعلومات المتوافرة. وخلاصة الأمر أنهما يذهبان إلى أننا لن نستطيع استخلاص المعلومات المتعلقة بعواقب الحمل في أثناء المراهقة إلا عن طريق دراسة الشقيقتين اللتين تكون إحداهما قد أنجبت خلال فترة المراهقة بالمقارنة بشقيقتها التي لم تنجب في المراهقة، وذلك إذا أردنا أن نضع أيدينا على تأثيرات البيئة المشتركة (ونستخلص بالطبع أوجه التشابه الوراثية غير المعترف بها)، وإن الفرض القائل بأن الشقيقتين اللتين يفصل بين ميلاديهما عدد من السنوات تشتركان في البيئة المنزلية نفسها، وأنهما تتلقيان من والديهما المعاملة نفسها، وما إلى ذلك من الاعتبارات ـ هذا الفرض يحظى بلا ريب بقدر من التأكيد أكثر مما يجب.

وعلى ذلك فإن الشقيقتين اللتين أنجبت كل منهما في سن المراهقة تستبعدان من هذا التحليل وتلك المقارنات، كما تستبعد كل شقيقتين لم يسبق لأي منهما الإنجاب في فترة المراهقة. ومن ثم فإن حوالي نصف حالات الإنجاب في أثناء المراهقة فقط هي التي تُدرج في التحليل الخاص «بالتأثيرات الثابتة»، وهنا لا سبيل لنا لمعرفة ما إذا كانت التغيرات في «العواقب» المتوقعة ترجع بالأساس إلى الفروق في اختيار العينة أم لا. ويكشف كتابنا الذي تناولنا فيه هذه القضية (هوبكرافت وكيرنان ١٩٩٩، بالنسبة إلى بريطانيا أكثر مما يتصل بالولايات المتحدة)، أنه على الرغم من عدم قدرتنا على التحكم في البيئة العائلية المشتركة،

فإن ثمة برهانا واضحا على أن النساء اللاتي أنجبن في أوائل العشرينات من العمر يتعرضن كذلك لأوضاع سيئة لاحقا بالمقارنة بالنساء اللاتي لم ينجبن حتى سن ٢٣، ونظرا لأن الكثير من حالات الشقيقات التي تكون إحداهما قد أنجبت وهي في سن المراهقة والأخرى أنجبت بعد فترة المراهقة، لم يكن الفارق كبيرا بين عمري الشقيقتين عند حدوث الولادة الأولى لكل منهما، في العينة الخاصة بالولايات المتحدة، فمن المؤكد إلى حد بعيد أن يخفف هذا الوضع من «التأثيرات» الظاهرة في التحليل الذي قام به جيرونيموس وكورنمان. ويبدو أن المداخل البنيوية لدراسة المتغير الكامن، التي يستعملها علماء النفس أو المدخل الخاص بالنمذجة المتعددة المستويات، يبدو أنهما أكثر ملاءمة، كما أن بإمكانهما الانتفاع بالمعلومات المتوافرة انتفاعا أتم وأوفي.

المزيد عن العلاقة بين الطبيعة والتنشئة

دعنا نرجع على عجل إلى فكرة «الصناديق السوداء» والقضايا المتعلقة بإمعان النظر فيها. فعلى الجانب البيئي تقوم معظم دراسات علم الاجتماع بجمع المعلومات عن طائفة كبيرة من الخصائص التي تتميز بها خبرة الأفراد، وتحاول بذلك إمعان النظر في «صناديق» البيئة المشتركة و«صناديق» البيئة غير المشتركة، إلا أنها تتعرض لخطر الوقوع في تحيز شديد يتمثل في نسبة السمات الوراثية - خطأ - إلى البيئة. وليس من المعتاد أن تعامل البيئة المشتركة بوصفها الخلفية الأسرية الواحدة أو المتطابقة، بل على العكس من ذلك تبذل المحاولات - باستعمال النماذج المتعددة المتغيرات - لتقدير مدى ارتباط النتائج بمتغيرات العلاقة. ذلك أن تفسير أي ارتباط ملحوظ أمر معقد، ويجب الحذر الشديد من المبالغة عند وضع الفروض، وذلك لأن كثيرا من الدراسات تخفق في تفسير كثير من العوامل المتزامنة، وفي فهم الأحداث المبكرة في دورة العمر، وفي فحص السمات الموروثة عن الوالدين والسمات المكتسبة من البيئة.

إن إمكانات إمعان النظر داخل «الصناديق» الوراثية السوداء لم تبد للعيان إلا حديثا، لكننا قد نتوقع خلال العقد أو العقدين القادمين إحراز تقدم هائل في فهم وتفسير روابط «المواقع الكمية للصفات» QTL,s (والتي هي عبارة عن علامات موجودة في الجينوم البشري (*) بكل من السلوك والخبرة. ومن المرجح

(*) الجينوم Genome البشري هو المجموعة الأحادية من الصبغيات (الكروموزومات) بما تحمله أو تحتوي عليه من مورثات (جينات) [المترجم].

أن يؤدي تحقيق تقدم كبير في هذا المجال إلى تقليل التركيز على الأشقاء والتوائم داخل الأسر، وذلك لأن «المواقع الكمية للصفات» قد يصير بالإمكان تعيينها بصورة مباشرة، ويمكن - من ثم - استعمالها كعلامات في التحليل المتعدد المتغيرات. ومن الأمثلة البسيطة لهذا الفارق - بين طريقتي التحليل المشار إليهما - المثال الخاص بإحدى الصفات المرتبطة ارتباطا كاملا بعلامة واحدة على الجينوم. وفي وقتنا الحالي نستطيع أن نتعرف على ٥٠٪ من الصفات المتشابهة لدى الأشقاء أو التوائم ثنائي الخلية، أما مع القدرة على تعيين هذه العلامة فإما أن نجد توافقا تاما أو لا نجد توافقا أصلا. وإذا كانت المحصلة المرتبطة بهذه العلامة لا يجري إظهارها إلا عن طريق مثيرات بيئية معينة، فسوف نتمكن من اختبار تلك التفاعلات بدرجة من الدقة أكبر مما كان متاحا حتى الآن.

إن التقديرات التي تعالج القابلية للوراثة والمستمدة من الدراسات الحالية لكثير من الخصائص السلوكية تجعل من المؤكد إلى حد بعيد أن الروابط الوراثية ليست مرتبطة بعلامة واحدة، ولكنها - على أحسن الفروض - مرتبطة بعلامات متعددة. وإن ما يتطلبه تعيين مواقع الصفات الكمية ذات الصلة من الوقت وأحجام العينات والتمويل اللازم، وكذلك تحديد ما إذا كانت هذه الروابط من النوع التفاعلي أو من النوع التكميلي، وكيف تتفاعل مظاهرها مع العوامل البيئية، كل ذلك يعني أن التقدم في هذا المجال سوف يكون بطيئا. زد على ذلك أن هذه الصعوبات تجعل من الضروري أن نقوم (من خلال إجراء عمليات تفكيك أكثر بساطة لمكوّن التباين) بتحديد ما إذا كان ثم قابلية للوراثة أو ارتباط بين البنية الوراثية والبيئة يتعين الكشف عنهما قبل القيام بعمليات استكشاف باهظة التكاليف على مواقع الصفات الكمية.

ومن الملاحظات التي حيّرت علماء نفس النمو في مجال دراسات الأسرة - زمانا طويلا - تلك الملحوظة الخاصة بأن نسبة الاختلاف الراجعة إلى البيئة المشتركة (أو الأسرة الواحدة) تكون في كثير من الأحوال ضئيلة تماما (ماكوبي Maccoby ومارتن Martin 1983). ومن مظاهر الاستجابة لهذه الملحوظة أن العلماء أصبحوا أكثر إدراكا لضرورة استكشاف المدى الذي في نطاقه يتقاسم أطفال الأسرة نفسها - فعلا - البيئة نفسها، وذلك لاحتمال وجود ارتباط بين بعض الفروق الدقيقة تماما في ظروف الوالدين أو ظروف مرحلة الطفولة، أو في التفاعلات القائمة في البيئة التي تضم البنية الوراثية والأسرة، وبين النتائج المختلفة تمام الاختلاف.

وقد استعمل باحثون آخرون هذه النتائج لإثبات أن المدخلات الوالدية ليس لها في واقع الأمر أثر على مصائر الأطفال، ولإثبات أنه ـ بناء على ذلك ـ يتعين (عن طريق حجة ساذجة نوعا ما تعتمد على مقياس الخُلْف في المنطق) إمكان إرجاع مكوّن الاختلاف الناجم عن البيئة غير المشتركة كله إلى تفاعل الأطفال مع أقرانهم (وقد بالغ هاريس ١٩٩٨ في الأخذ بهذه الحجة مبالغة شديدة). ومن بين ما تتجاهله هذه المداخل البحثية أن مكوّن الاختلاف الناجم عن البيئة غير المشتركة يشتمل على خطأ التباين المحتجز داخل «صندوقه الأسود»، وأنه ـ بهذا الشكل ـ يجري تصنيفه تصنيفا خاطئا، كما تتجاهل أن الروابط بين الوراثة والبيئة كافة يجري دفعها إلى داخل «الصندوق الجيني الأسود».

بعض الإيضاحات باستعمال «الدراسة القومية لنمو الطفل»

سنوضح بعض القضايا في مجال الاستبعاد الاجتماعي بين الأجيال وتحولات الاستبعاد بمرور دورة العمر مستخدمين عددا من الأمثلة المستمدة من تحليل نتائج «الدراسة القومية لنمو الطفل». وليس بإمكاننا أن ندخل الضوابط الخاصة بالسمات الموروثة، وذلك لأن تصميم هذه الدراسة نفسه ـ بتركيزه على فوج من الأطفال ـ يعني أن الأشقاء الوحيدين الذين يمكن إدراجهم في البحث هم الذين يشكلون حالات قليلة العدد جدا من حالات الولادة. والعدد الموجود من هؤلاء الأشقاء في غاية الضآلة إلى حد لا يسمح بأن يكون لهم تأثير على مكونات الاختلاف الموروثة بالنسبة إلى مجموعة المخرجات (أو النتائج) التي حاولت اختبارها. زد على ذلك أنه توجد مؤشرات تدل على أرجحية فقدان التوائم في موجات متعاقبة أكثر من حالات فقدان الأطفال المفردين (المولودين من غير توأم)، مما يجعل التآكل الانتقائي يشكل تعقيدا إضافيا. ولهذه الأسباب لم يعد بالإمكان إلا أن نُدخل في اعتبارنا النذر البيئية للعواقب والآثار التي تظهر لدى البالغين من أفراد المسح، كما أنه لا سبيل لنا لمعرفة ما هو ذلك القدر الضئيل ـ هذا إن وجد أصلا ـ من الارتباط الملحوظ بالخصائص الوالدية أو بالخبرات المبكرة للفرد، والذي تتسبب الجينات في إحداثه أو تكون وسيطا له.

ومع ذلك فإن هذا التحليل ينطوي على قدر كبير من التعقيدات، فقد جُمعت المعلومات أولا عن خصائص الوالدين وخصائص المواليد عند ميلاد أفراد عينة المسح في شهر مارس ١٩٥٨، وبعد ذلك جمع قدر غزير من المعلومات عند سن

٧، و١١، و١٦ من الوالدين، ومن المدارس والمعلمين، ومن المصادر الطبية، ومن الاختبارات التي أجريت على الأفراد الذين أجريت معهم مقابلات شخصية عند سن ١٦، ثم إجراء مقابلات جديدة مع أفراد المسح وشركائهم ـ إن كان لهم صلة بالبحث ـ وذلك عند سن الـ ٢٣ والـ ٣٣، كما جمعت طائفة كبيرة من المعلومات، بما فيها تواريخ الأحداث المفصلة عن الحمل، وعن علاقات المعاشرة، وعن المساهمة في القوة العاملة والوظائف، وعن التدريب، وعن ظروف المسكن.

وطبيعي أن يكون من الصعوبات الكبيرة في أي تحليل ثانوي أن المعلومات المجمّعة إنما تعطى وتحدد لأغراض تختلف عن غرض فهم العوامل المسؤولة عن الاستبعاد الاجتماعي. زد على ذلك أن محتوى الاستبيان يعكس اهتمامات القائمين عليه، وأنه لابد أن يكون محدودا بحدود مستوى المعرفة آنذاك ـ ثم يتضح لاحقا أن هناك الكثير مما كنا نود أن نعدله. بيد أن فن التحليل الثانوي هو محاولة استخلاص ما يمكن استخلاصه من المعلومات المتوافرة، وذلك من دون التقيد ـ أكثر مما ينبغي ـ بتلك القيود العملية.

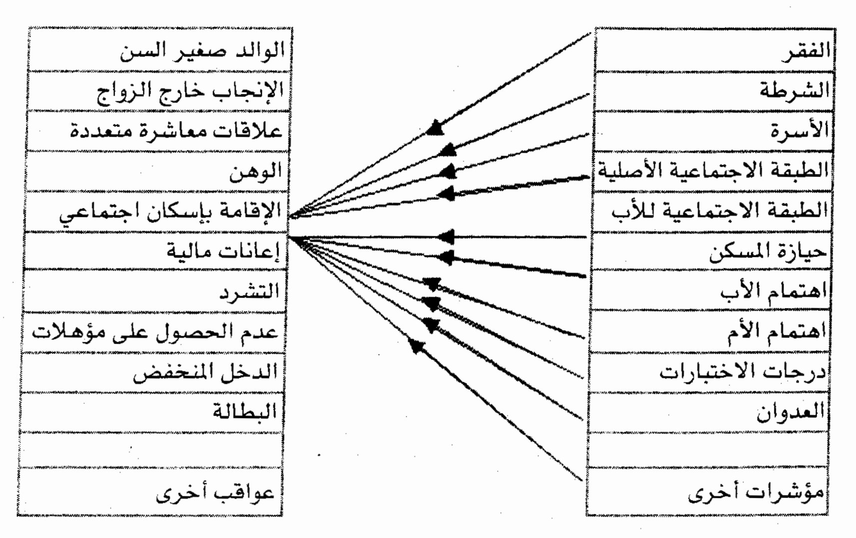
وثمة صعوبة أخرى تنجم عن فقدان بعض المعلومات: إذ يحدث في الدراسة التتبعية أن بعض الأفراد لا يجري إدراجهم في كل موجة على حدة، وهؤلاء الأفراد يمكن أن يختلفوا بين موجة وأخرى. فضلا عن ذلك قد يوجد في كل موجة على حدة أشكال شتى من عدم التجاوب مع الاستبيانات المتعددة وكذلك مع بعض عناصر كل أداة من الأدوات. ومن مزايا تكرار القياس على امتداد فترة من الزمن أن يصبح في الإمكان (وعلى خلاف الحال في المسوح الإحصائية الكبري) الاستفادة من الانتقائية في عدم التجاوب، ولكن الأمر يصبح أكثر خطورة ـ كذلك ـ أن نتجاهل هذا اللاتجاوب (كأن نحذف ـ مثلا ـ كل ما عدا الإجابات الكاملة)، ويصبح العمل أكثر صعوبة، نظرا لهذا التعقد في الأنماط المستخدمة.

أوضحنا منذ بداية هذا الفصل أن أحد الاعتبارات الأساسية التي يتعين مراعاتها الالتفات إلى تلك الطائفة الكبيرة من العوامل المتاحة، وباجتناب هيمنة وجهة نظر علم معين من دون غيره. ويتطلب هذا منا أن نعثر على طرق للارتفاع فوق مستوى التفاصيل الكاملة للمعلومات المتاحة. من ذلك مثلا أن تقصى المسارات التفصيلية خلال مرحلة الطفولة لكل متغير أدخلناه في الحسبان، وبخاصة في مواجهة المعلومات المفقودة، ربما يكون عملا طموحا أكثر مما يجب، على الأقل إلى أن نكتشف ما هو المهم فعلا وسط السياق العام. وهكذا تتوافر لنا ـ مثلا ـ درجات اختبارات القراءة والرياضيات (مع غيرها من الاختبارات) وقد جرى قياسها عند سن ٧، و١١،



و١٦ سنة. ويفرض علينا الاتجاه البحثي الذي اخترناه أن نوجز هذه المعلومات في مقياس إجمالي واحد يقيس الأداء النسبي في كل سن من الأعمار المذكورة على حدة (للمزيد من التفاصيل انظر هوبكرافت ١٩٩٨). وثمة عدد من الآراء التي تتعلق بفكرة الإيجاز هذه: أولها أننا نستطيع أن نستفيد من المعلومات غير الكاملة (المفقودة في واحدة أو اثنتين من الدورات الزمنية)، وثانيها أن درجات الاختبارات تتضمن قدرا من عدم الثقة بعملية القياس، وبإمكان الملاحظات المتعددة أن تساعد في الحد من عدم الثقة، وثالثها أن مناط اهتمامنا الأول هو الخبرة الممتدة عبر مرحلة الطفولة بأكملها (وهذه الملحوظة تصدق بصورة أكبر على التعرض المتكرر للفقر في مرحلة الطفولة). بيد أن الإيجاز يصحبه ـ كذلك ـ قدر من الخسائر لا يمكن تجنبه، خاصة العجز عن استجلاء تعقيدات المسارات التفصيلية، والعجز عن التساؤل عن تحديد أي الخبرات في عمر معين كان لها أكبر تأثير في مرحلة البلوغ.

والشواهد غير الكاملة، وإن كانت قوية بحق، عن الصفات الموروثة عن الوالدين أو البيئة العائلية في مرحلة الطفولة، والمتاحة في «الدراسة القومية لنمو الطفل»، مبينة في صورة تخطيطية في الشكل (٥:٣)، وتتضمن إفادات موجزة عن المعلومات المكررة (هوبكرافت ١٩٩٨): عن بنية الأسرة عند الأعمار صفر، و٧، و١١، و١٦ سنة، وعن الفئة المهنية وحالة عمل الوالد (أو الشخص الذي يقوم مقامه) عند الأعمار صفر، و٧، و١١، و١٦ سنة (وتتوافر معلومات إضافية عن الطبقة الاجتماعية الأصلية والخاصة بجدَّي كل حالة)، وعن اهتمام الأم والأب بتلقي العلم في المدرسة عند سن ٧، و١١، و١٦ سنة (وإن كان هذا الاهتمام مقدرا وفق رؤية المدرس وملاحظاته على التلميذ)، وعن بعض مؤشرات الفقر عند سن ٧، و١١، و١٦ سنة (من واقع حدوث «أزمات مالية» وتناول وجبات مدرسية مجانية)، وعن حيازة المسكن عند الأعمار ٧، و١١، و١٦ سنة. وبالإضافة إلى ذلك تتوافر بعض القياسات السلوكية (عن العدوان، والقلق، والاضطراب) ودرجات الاختبارات المدرسية عند الأعمار ٧، و١١، و١٦ سنة. كما أفاد هوبكرافت (١٩٩٨) من موجز لثلاثة تقارير منفصلة عما إذا كان الطفل قد التقى بالشرطة قبل وصوله لسن السادسة عشرة أم لا. وتتوافر معلومات أخرى عن موجات الطفولة في «الدراسة القومية لنمو الطفل»، ولكنها لم تستخدم هنا. وبالنسبة إلى هذا النطاق الذي يحتوي على اثني عشر مؤشرا موجزا لخبرات مرحلة الطفولة، حاولنا أن ندرس علاقاتها بالعواقب والآثار عند البلوغ (مقيسة عند سن ٣٣) كما هو موضح في الشكل (٥:٣) (للمزيد من التفاصيل انظر هوبكرافت ١٩٩٨، وهوبكرافت وكيرنان ١٩٩٩).



الشكل (٣:٥): المسارات من مرحلة الطفولة إلى مرحلة البلوغ

الارتباطات الشائعة

من بين النتائج الفائقة الأهمية التي أثمرها هذا العمل إمكان تقدير العوامل الخاصة بمرحلة الطفولة والتي تظهر بوصفها مؤشرات شائعة تنذر بطائفة كبيرة من العواقب عند البلوغ. وتظهر العواقب السلبية في الشكل (٣:٥)، وبه تسعة آثار يُنظر إليها بوصفها منفصلة بالنسبة إلى الرجال والنساء، فضلا عن التعرض للبطالة بين الرجال. وبالنسبة إلى تلك الارتباطات الـ ١٩ التي تضم العواقب السيئة لدى البالغين على أساس الجنس، نستطيع أن نرى في الجدول (٣:٥) أن ٤ من النذر التي في مرحلة الطفولة تبرز بوصفها ذات روابط سائدة على وجه الخصوص. وتشكل درجات الاختبارات التعليمية أقوى نذر مرحلة الطفولة (أخذا في الاعتبار حجم الروابط، فضلا عن سعة الانتشار)، ويأتي بعدها الفقر في مرحلة الطفولة، والالتقاء بالشرطة، ومعايشة تمزق الأسرة (بما في ذلك أن يولد الطفل خارج علاقة زواج، أو النشأة في إحدى دور الرعاية، وكذلك الترمل، والطلاق، والزواج من جديد). وتظهر هذه النذر الأربعة التي تحدث في مرحلة الطفولة روابط قوية الدلالة بـ ١٤ أو ١٥ من التجميعات الـ ١٩ الممكنة للمخرجات (العواقب) على أساس الجنس.

أما النذر الـ ٨ المتبقية من نذر مرحلة الطفولة فليس لها ارتباط قوي إلا بما هو أقل من نصف التجميعات الـ ١٩ للمخرجات (العواقب) على أساس الجنس. أماالنذيران اللذان يشيران إلى مستويات اهتمام الوالدين بتلقي العلم في المدرسة

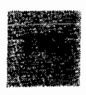
(وفقا لتقدير المعلمين) فيحتلان المرتبة التالية في الانتشار، وهما يعتبران - إلى حد ما - منافسين قويين يرشحان للدخول في هذه النماذج، وإذا جُمعا معا يكون لهما ارتباط قوي بالنسبة إلى ١١ من التجميعات للمخرجات على أساس الجنس. وتُظهر المقاييس البنائية (الخاصة بحيازة المسكن والطبقة الاجتماعية) والمقاييس السلوكية درجة أقل من انتشار التأثير في العواقب لدى البالغين.

الجدول (٣:٥): الارتباطات الشائعة: أعداد الارتباطات ذات الدلالة القوية بين متغيرات مرحلة الطفولة والمخرجات السلبية عند البلوغ

المخرجات عند البالغين	عدد الارتباطات القوية (لكل ١٠ عواقب سلبية لدى الذكور و ٩ لدى الإناث)
درجات الاختبارات	١٥
الفقر	١٥
الالتقاء بالشرطة	١٥
نمط الأسرة	١٤
اهتمام الوالد بتلقي العلم بالمدرسة	٨
اهتمام الأم بتلقي العلم بالمدرسة	٦
درجة العدوان	٥
الطبقة الاجتماعية الأصلية	٥
الطبقة الاجتماعية للوالد	٤
حيازة المسكن	٤
درجة القلق	٤
درجة الاضطراب	١

الارتباطات الخاصة

يلاحظ أن بعض العوامل في مرحلة الطفولة تستطيع - على الرغم من ذلك - أن تكون لها ارتباطات قوية ومثيرة للاهتمام ببعض المخرجات لدى البالغين، وذلك على الرغم من أنها لا تؤثر في طائفة كبيرة من تلك المخرجات. ويحول الجدول (٤:٥) انتباهنا لأنواع الارتباط الخاصة تلك. فبالنسبة إلى كل نذير من نذر مرحلة الطفولة على حدة، نبين الوضع الذي سيؤول إليه الفرد عند البلوغ والذي تتوافر له أكبر نسبة أرجحية في النماذج المنطقية التدريجية؛ وبالنسبة إلى درجات الاختبارات التعليمية قدمنا - كذلك - العدد القليل من نسب الترجيح التالية في الارتفاع للنسب السابقة. ويبين



الجدول (٤:٥) البنود التي تكون فيها العواقب في مرحلة البلوغ مشابهة بصفة خاصة للنذير في مرحلة الطفولة بأرقام مائلة، وهي: درجات الاختبارات والمؤهلات التعليمية، واهتمام الوالدين بتلقي العلم في المدرسة، والمؤهلات الدراسية، والإنجاب خارج الزواج في أجيال الوالدين وفي جيل الأطفال، وطلاق الوالدين، وعلاقات المعاشرة المتعددة، و«التوارث» المتواصل بين الأجيال للإقامة في إسكان اجتماعي؛ وقلق الطفولة المرتبط بالوهن في سن البلوغ. أضف إلى ذلك أن الروابط التي تصل التشرد عند الرجال وحالات الإنجاب خارج الزواج عند النساء بالزواج من جديد قد تكون دالة على وجود مسارات خاصة «بالنجاة». فهذه قائمة هائلة للارتباطات الخاصة، وهو الأمر الذي يرجع - على وجه الخصوص - إلى أن بعض مقاييس مرحلة الطفولة ليست لها نظائر مباشرة في مرحلة البلوغ مُدرجة في هذا التحليل (ومنها مثلا: الطبقة الاجتماعية، والعدوان، والاضطراب، والعلاقة مع الشرطة).

الجدول (٤:٥): الارتباطات الخاصة: العواقب السلبية للبالغين التي تظهر أكبر معدلات ترجيح لكل متغير من متغيرات الطفولة (بما فيها معدلات الترجيح غير الكبرى للفقر ولدرجات الاختبارات)

العامل الموجود فى مرحلة الطفولة	الرجال		النساء	
	العواقب	معدل الترجيح	العواقب	معدل الترجيح
الفقر الواضح	عدم الحصول على مؤهلات	٢,٨	عدم الحصول على مؤهلات	٢,٦
اتصال واضح بالشرطة	عدم الحصول على مؤهلات	٣.٧	عدم الحصول على مؤهلات	٢,٤
درجات اختبارات منخفضة	عدم الحصول على مؤهلات	٤٥,٩	عدم الحصول على مؤهلات	٢٦,٨
	الإقامة بإسكان اجتماعي	٤,٣	أم فى سن المراهقة	٣.٧
	دخل منخفض	٣,٩	إقامة بإسكان اجتماعى	٢,٧
	أب صغير السن	٤,٣		
اهتمام الأب بالدراسة ضعيف	عدم الحصول على مؤهلات	٤,٣	عدم الحصول على مؤهلات	٣,٧
اهتمام الأم بالدراسة منخفض	الإنجاب خارج الزواج	٢,١	عدم الحصول على مؤهلات	٢,٥
مولود خارج علاقة زواج	الإنجاب خارج الزواج	٢,٠	الإنجاب خارج الزواج	٢,٥
سبق له الإقامة فى دار رعاية	الوهن	٢,١	الإنجاب خارج الزواج	٣,٧
الطلاق	3 علاقات معاشرة فأكثر	٣,٢	3 علاقات معاشرة فأكثر	٢,٣
الزواج من جديد	التشرد	٢,٨	الإنجاب خارج الزواج	١,٧
مستوى منخفض من حيازة المسكن	الإقامة بإسكان اجتماعى	٢,٥	الإقامة بإسكان اجتماعى	١,٨
انخفاض الطبقة الاجتماعية الأصلية	الوهن	١,٥	الإقامة بإسكان اجتماعى	٢,٤
انخفاض الطبقة الاجتماعية للأب	أب صغير السن	٢,٥	الإقامة بإسكان اجتماعى	١,٤
العدوانية المرتفعة	3 علاقات معاشرة فأكثر	١,٨	الأم المراهقة	١,٨
القلق المرتفع	الوهن	١,٦	الوهن	١,٧
الاضطراب الشديد	عدم الحصول على مؤهلات	١,٩	التشرد	١,٧

والفشل الدراسي (أي عدم الحصول على مؤهلات عند سن ٣٣) يعد أقوى العواقب ارتباطا بالعديد من النذر في مرحلة الطفولة، وهو أمر جدير بالملاحظة إذا أدخلنا في الحسبان أن الارتباط الهائل بدرجات



الاختبارات قد يطمس كل الارتباطات الأخرى، غير أنه واضح أنه لم يفعل ذلك. وترتبط درجات الاختبارات (بقوة)، والعلاقة بالشرطة، والفقر في الطفولة، وغياب اهتمام الوالدين (خاصة الأب) بتلقي العلم في المدرسة، واضطراب الذكور داخل المدرسة؛ ترتبط هذه الأمور جميعا أقوى ارتباط بالفشل الدراسي. وثمة سبب واحد محتمل لهذه الكثرة في الارتباطات فائقة القوة التي تربط النذر الموجودة في مرحلة الطفولة بالفشل الدراسي، وهو يتمثل - ببساطة - في أن معظم ذلك الإخفاق في الحصول على مؤهلات يكون قد حدث قبل ذلك في حوالي سن ١٦، لذلك فإن هذه النتيجة أقرب إلى مرحلة الطفولة من غيرها من النتائج (ومع ذلك فقد أظهر بحث آخر قوة مستويات المؤهلات بوصفها أحد المؤشرات التي تنذر بالاستبعاد الاجتماعي عند سن ٢٣، و٣٣ (انظر هوبكرافت ٢٠٠٠). وللاطلاع على مزيد من مناقشة التعليم والاستبعاد الاجتماعي (انظر الفصل ١١).

ونقوم بإيضاح العلاقة القوية لدرجات الاختبارات التعليمية في مرحلة الطفولة بالعديد من النتائج عند البلوغ، وذلك بإظهار عدد قليل من نسب الترجيح الإضافية الكبيرة. إذ لا يقتصر الأمر على وجود هذا الارتباط الشديد القوة - والمتوقع - والخاص بعدم الحصول على مؤهلات، بل إن كلا من النساء والرجال من ذوي الدرجات المنخفضة في الاختبارات يرجح - بقوة - أن ينجبوا في سن حديث وأن يقيموا في إسكان اجتماعي عند سن ٣٣، كما أن الرجال منهم يرجح بينهم بدرجة عالية أن يكونوا من ذوي الدخل المنخفض.

وبالإضافة إلى هذه الارتباطات الخاصة التي سبقت الإشارة إليها (وهي العلاقات بين كل من درجات الاختبارات والاهتمامات الوالدية بتلقي العلم في المدرسة وبالمؤهلات الدراسية، وبالإنجاب خارج الزواج، وطلاق الوالدين وتعدد علاقات المعاشرة، و«التوارث» المتواصل بين الأجيال للإقامة في إسكان اجتماعي، وقلق الطفولة المرتبط بالوهن في مرحلة البلوغ) يمكننا كذلك ملاحظة وجود ترابط منطقي أعم بين ظروف مرحلة الطفولة وظروف مرحلة البلوغ: فالسلوك الديموغرافي مرتبط بهذا الشكل نفسه، خاصة عند النساء؛ والمتغيرات البنائية (حيازة

المسكن والطبقة الاجتماعية) هي الأخرى ذات ارتباط خاص بالنسبة إلى النساء؛ ويبدو من المحتمل أن يكون الرجال أكثر تأثرا ـ من الناحية العاطفية ـ بظروف الطفولة (حيث يرتبط ما يحدث لهم في مرحلة البلوغ من الإصابة بالوهن، والأبوة المبكرة، وتعدد علاقات المعاشرة؛ يرتبط بما سبق لهم في الطفولة من أوضاع الظروف العائلية، والطبقة الاجتماعية، والعدوان).

المسارات خلال العواقب الوسيطة

هناك عدد من القضايا التي تبرز حينما نُدخل العواقب الوسيطة (أو البينية) لمرحلة البلوغ (حتى سن ٢٣) في سياق الأهمية النسبية للنذر الماثلة في مرحلة الطفولة والخبرات المبكرة جدا للبالغين في دلالتها على العواقب التي تحدث عند سن ٣٣، ويبين الشكل (٥:٤) بصورة تخطيطية بعض المسارات المتضمنة، بينما نجد معالجة تفصيلية للأهمية النسبية للمحصلة النهائية لعاملي الفقر في الطفولة والأمومة المبكرة من بين مجموعة العوامل الأخرى في مرحلة الطفولة الواردة في كتاب هوبكرافت وكيرنان (١٩٩٩). وقد حاولنا إيضاح مدى التعقيد الإضافي بصورة جزئية عن طريق الأسهم المبينة في الشكل (٥:٤). ولا يقتصر الأمر على أن الفقر في مرحلة الطفولة يشكل نذيرا لما ستؤول إليه الحال عند سن ٣٣، بل كذلك عند سن ٢٣، لذلك علينا إعمال الفكر في المسارات التي من خلالها يستطيع الفقر في مرحلة الطفولة أن يحدث أثرا غير مباشر في نتيجة ما في سن ٣٣ (من خلال الأمومة المبكرة مثلا) ومن ثم يحدث أثرا مباشرا إضافيا. ومن الواضح أن إضافة عدد آخر من النذر الماثلة في مرحلة الطفولة يزيد من تعقيد هذه الصورة، وذلك لأنها تتفاعل أيضا (وتتزامن جزئيا) مع الفقر في مرحلة الطفولة، كما أنها تستطيع أن تحدث تأثيرات مباشرة وتأثيرات غير مباشرة في أثناء فترة الأمومة المبكرة. ومن الواضح أن تناول العوامل الوسيطة المتعددة وما يتصل بها من تزايد عدد المسارات المحتملة، يمكن أن يضيف إلى ذلك مزيدا من التعقيد.

٧ ١١ ١٦ ٢٣ ٣٣

الفقر
الشرطة
الأسرة
الطبقة الاجتماعية الأصلية
الطبقة الاجتماعية للأب
حيازة المسكن
اهتمام الأب بالتعليم
اهتمام الأم بالتعليم
درجات الاختبارات
العدوان
القلق
الاضطراب

الأم المراهقة/ الأم حديثة السن
عدم الحصول على مؤهلات
الإقامة بإسكان اجتماعي
البطالة
الأم عائل وحيد
علاقات معاشرة مبكرة
السجن

الولادة الأولى خارج الزواج
الأم عائل وحيد دائما
الإقامة في إسكان اجتماعي
الحصول على أي إعانات
الدخل المنخفض
لا يوجد هاتف
اعتلال الصحة
مدخن باستمرار
ارتفاع مؤشر الوهن
انخفاض مستوى الرضا بالحياة

الشكل (٤:٥): المسارات ابتداء من الطفولة ومرورا بأوائل البلوغ وحتى آخر سن البلوغ

وتوجد بعض الإيضاحات الشديدة التبسيط في الشكل (٥:٥)، الذي يبين بصورة موجزة النسب المئوية للنساء اللاتي يتعرضن لأربع عواقب عند البلوغ، والتي درسها هويكرافت وكيرنان (١٩٩٩)، وهي: الأم هي العائل الوحيد للأسرة، الإقامة في إسكان اجتماعي، عدم وجود هاتف لدى الأسرة، وارتفاع الدرجة على مؤشر الوهن. وهذه النسب المئوية مبينة بالنسبة إلى مستويات مختلفة من الفقر في مرحلة الطفولة، وبالنسبة إلى ثلاثة أعمار عند الولادة الأولى. لاحظ أولا أن الأمومة في سنوات المراهقة أكثر شيوعا بين النساء اللاتي تعرضن لقدر ملحوظ من الفقر في الطفولة (٣١٪) بالمقارنة بـ ١٢٪ فقط بالنسبة إلى النساء اللاتي لا يوجد دليل على تعرضهن للفقر في طفولتهن. وبالعكس فإن أكثر من ثلثي النساء اللاتي لا توجد مؤشرات على



تعرضهن للفقر في مرحلة الطفولة هن ممن أنجبن للمرة الأولى في سن ٣٢ كن قد أجّلن ولادتهن الأولى إلى سن الـ ٢٢ أو إلى ما بعد ذلك، وذلك بالمقارنة بـ ٤١٪ فقط من النساء اللاتي تعرضن لفقر شديد في سن الطفولة.

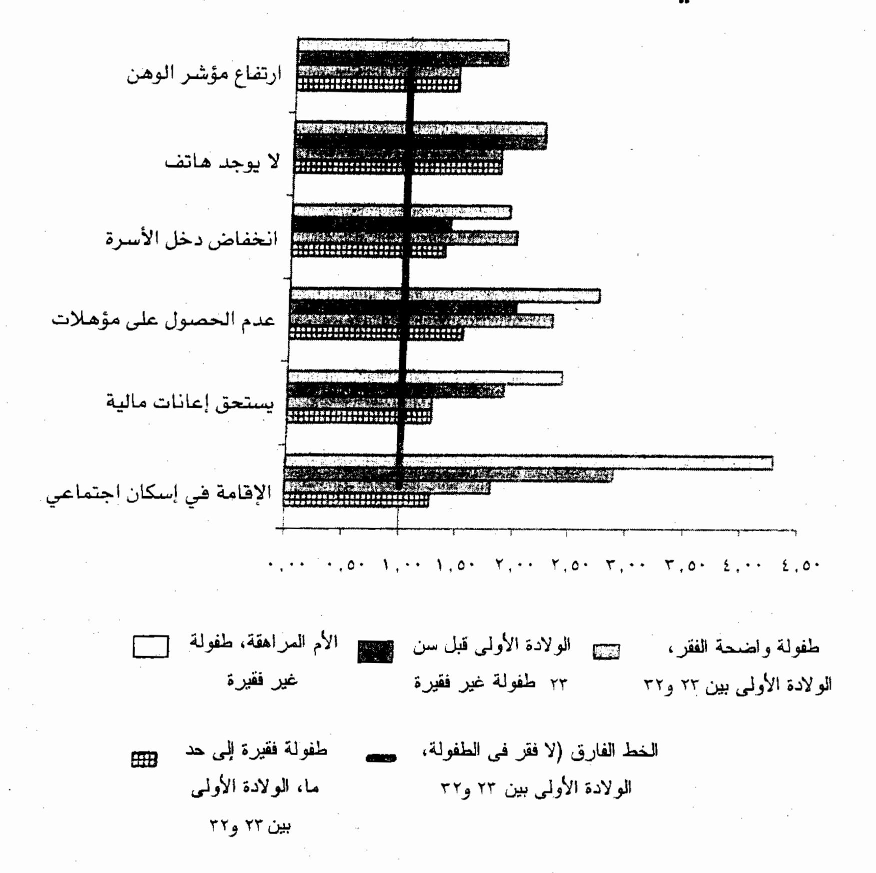
الجدول (٥:٥): النسب المئوية للنساء اللاتي عانين بعض العواقب المختارة عند سن ٣٣ وفقا لوضع مبسط للفقر في الطفولة وللعمر عند الولادة الأولى

العواقب والعمر عند الولادة الأولى	مستوى الفقر في مرحلة الطفولة		
	لا يوجد دليل على الفقر	بعض الفقر	فقر شديد
عدد الحالات			
في سن المراهقة	٣٦٢	١١٦	١٦٧
٢٠ ـ ٢١	٦١٤	١٣٨	١٥٢
٢٢ ـ ٣٢	٢,١٠٧	٢٥١	٢٢٥
النسبة المئوية حسب العمر			
في سن المراهقة	١٢	٢٣	٣١
٢٠ ـ ٢١	٢٠	٢٧	٢٨
٢٢ ـ ٣٢	٦٩	٥٠	٤١
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠
العائل الوحيد دائما			
في سن المراهقة	٥٤	٥٢	٥١
٢٠ ـ ٢١	٣٣	٣٣	٤٢
٢٢ ـ ٣٢	١٢	١٦	٢٤
الإقامة في إسكان اجتماعي			
في سن المراهقة	٣٨	٤٣	٦٢
٢٠ ـ ٢١	٢٧	٣٤	٤٤
٢٢ ـ ٣٢	٧	١٥	٢٧
لا يوجد هاتف			
في سن المراهقة	١٣	٢٠	٢٨
٢٠ ـ ٢١	٨	١٣	٢٧
٢٢ ـ ٣٢	٣	٩	١١
الوهن			
في سن المراهقة	١٩	٣٠	٣١
٢٠ ـ ٢١	١٥	٢٢	٢٩
٢٢ ـ ٣٢	٧	١١	١٣

ومن الواضح أن كون المرأة عائلا وحيدا عند سن الـ ٢٣ يرتبط ارتباطا قويا بالعمر عند الولادة الأولى، ويرتبط ارتباطا ضعيفا بمعاناة الفقر في الطفولة ـ ذلك أن ما يزيد على نصف الأمهات اللاتي في سن المراهقة كن العائل الوحيد عند سن الـ ٢٣ بصرف النظر عن ظروف فقرهن في الطفولة. ومع ذلك يبدو أنه يوجد قدر إضافي ضئيل من خطورة أن تصبح العائل الوحيد بالنسبة إلى النساء اللاتي ينجبن بعد انقضاء سنوات المراهقة، إذا كن عانين الفقر الشديد وهن فتيات صغيرات السن (٤٢٪ مقارنة بـ ٣٣٪).

وعلى النقيض من ذلك فإن المعيشة في إسكان اجتماعي، وعدم وجود هاتف، والتعرض للوهن بصورة واضحة في سن الـ ٢٣، يرتبط كل منها ارتباطا واضحا بالعمر عند الولادة الأولى وبمستويات الفقر في سن الطفولة، وإن كان ذلك مصحوبا ببعض الفروق الضئيلة في هذه الأنماط ـ مثال ذلك أنه يبدو أن ارتفاع مستوى الفقر في الطفولة يوسع من مدى الأعمار عند الولادة الأولى، وهي أعمار مرتبطة ـ على وجه الخصوص ـ بالمستويات العالية من الحرمان المتمثل في عدم وجود هاتف وارتفاع مستوى التعرض للوهن.

ويتناول هوبكرافت وكيرنان (١٩٩٩) هذه القضايا بصورة أشمل مع أخذهما في الاعتبار طائفة كبيرة جدا من الظروف الأخرى لمرحلة الطفولة، ويعرض الشكل (٥:٥) عددا من النتائج الأساسية لهذا التحليل بصورة موجزة. ونحن نرى أن كلا من الفقر في مرحلة الطفولة والأمومة المبكرة مرتبط ـ بصورة عامة ـ بدرجة ترجيح أعلى بمعايشة العواقب السيئة عند سن الـ ٢٣، وذلك على الرغم من أن هذه «التأثيرات» التي تحدثها الأمومة المبكرة كثيرا ما تكون قوية إلى حد ما. ويدرس القسم الأول من الفصل التالي ـ كذلك ـ هذه القضايا بمزيد من التفصيل، مع عنايته بالأمهات في سن المراهقة على وجه الخصوص.



الشكل (٥:٥): الأمومة المبكرة والفقر في مرحلة الطفولة

خاتمة

ناقشنا كثيرا من القضايا التي تتضمنها محاولة الكشف عن الروابط القائمة بين الأجيال وداخل الجيل الواحد، والمتصلة بالاستبعاد الاجتماعي لدى البالغين، وتعيين مكونات الاستبعاد لديهم. وقد أكدنا أن الاستبعاد الاجتماعي أمر أكثر من الفقر أو غيره من العواقب الاقتصادية. وقد ناقشنا المشكلات التي تطرحها الوراثة الجينية بالنسبة إلى معظم التحليلات المسحية، وأمعنا النظر في بعض الصعوبات التي تتضمنها عملية تقصي المسارات خلال مختلف أعمار مرحلة البلوغ. ونوصي باستعمال حصيف لموجز دقيق - وإن يكن قاسيا - للاتجاهات البحثية البراجماتية (العملية) والنظرية، وبإعطاء العناية الكافية بالنقاط

التحليلية الدقيقة والمعلومات الناقصة. وقد قدمنا عددا من الأمثلة الإيضاحية المستمدة من بحوثنا المستمرة حتى الآن. ومع ذلك فإن تعقد برنامج البحث الجاري معالجته يعني أنه ليس كل المشكلات مما يمكن حله، وأن كثيرا من المداخل والحلول الجزئية التي ذكرنا خطوطها هنا تمثل خطوات مؤقتة أو جزئية على امتداد الطريق.



6

الحرمان والديموغرافيا ـ الدجاجة أم البيضة؟

كاثلين كيرنان[1]

«الموارد التي يتيحها الآباء تؤثر في الأطفال بشكل أكثر مباشرة من الموارد التي يوفرها المجتمع المحلي أو الحكومة».

المؤلفة

مقدمة

الأطفال في بريطانيا هم الأكثر احتمالا ـ بين أطفال الاتحاد الأوروبي ـ أن ينموا في فقر (برادبري وجانتي Bradbury and Jantti 1999، بياشو وسذرلاند ٢٠٠٠، والجدول ٩:٤ في هذا الكتاب). والفاعل الأساسي المسؤول عن هذه الهشاشة فروق مهمة في ديموغرافيا الحياة الأسرية في بريطانيا، مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى. فالأطفال البريطانيون إذا قارناهم بمعاصريهم الأوروبيين أكثر احتمالا أن يولدوا لأمهات حديثات السن، ولأمهات وحيدات (بلا زوج أو شريك)، وأكثر احتمالا أن يشهدوا انفصال آبائهم ويقضوا حياتهم في أسر تعولها أم وحيدة، وكلها عوامل من شأنها أن تعزز نشأة الحرمان (كيرنان ١٩٩٧b، ١٩٩٩، وبرادشو

وآخرون ١٩٩٦). وبوجه عام يعيش ٤٠٪ من الأطفال في بريطانيا في أسر منخفضة الدخل (إذا عرّفنا انخفاض الدخل بأنه الانتماء إلى الـ ٣٠٪ الأدنى في سلم توزيع الدخل) على حين يعيش ٦٨٪ من الأطفال مع أمهات حديثات السن (تتراوح أعمارهن بين ١٦ و٢٤)، وينتمي ٧٩٪ من الأطفال إلى أسر يعولها عائل وحيد لم يسبق له الزواج، و٦٦٪ من الأطفال في أسر عانت الانفصال أو الطلاق وذات عائل وحيد (مصلحة الضمان الاجتماعي ١٩٩٩a). وهكذا يمكن القول إن الأمومة الحديثة السن، والأمومة الوحيدة، والعلاقات الهشة بين طرفي علاقة الزواج أو المعاشرة تمثل جميعها سمات مميزة لحياة الأسرة البريطانية تكون لها آثار بعيدة المدى على أفراد تلك الأسر من الكبار والصغار جميعا.

الأمومة الحديثة السن

في جميع أنحاء أوروبا أصبحنا نشهد خلال العقود الأخيرة تحول كل زوجين إلى أبوين في أعمار متأخرة باطراد. فالرجال والنساء لا ينجبون أطفالا إلا في مرحلة لاحقة من حياتهم، لأن أمامهم اختيارات أكثر من أساليب الحياة، وذلك مصحوبا بوسائل فعالة للتحكم في خصوبتهم. فإنفاق الزوجين كثنائي قادر على الكسب مدة أطول قبل أن يصبحا أبوين من شأنه أن يحسن - عموما - من وضعهما كزوجين أو شريكين من ناحية مستوى المسكن والسلع الاستهلاكية وإنفاق المزيد من الوقت على تطوير وضعهم المهني والأنشطة الترويحية. يضاف إلى هذا أن زيادة الإقبال على التعليم العالي والتدريب والحرص على تجميع المؤهلات لمواجهة متطلبات الاقتصاد الحديث؛ كل ذلك قد أدى إلى إطالة فترة اعتماد الفرد على أسرته خلال العقد الثالث من العمر (من ٢٠ إلى ٢٩ سنة). وترتب على ذلك أن طالت الفترة الزمنية الممتدة إلى البلوغ - من التخرج من التعليم وحتى دخول سوق العمل ثم الزواج وإنجاب الأطفال. وقد تحقق لأغلبية الشبان والشابات صعود على الأصعدة الاجتماعية، والاقتصادية، والديموغرافية، ولكن ثمة جماعات اجتماعية معينة لم يتحقق لها ذلك، أو كان إيقاع التغير في أحوالها أبطأ.

ولكننا نلاحظ في بريطانيا انحرافا ظاهرا عن اتجاه تأخير الإنجاب. ولا يقتصر الأمر على أن لدينا أعلى معدلات خصوبة بين المراهقات في أوروبا الغربية، وإنما ـ على خلاف باقي بلاد أوروبا ـ لم يحدث أي انخفاض في هذا المعدل خلال العقدين الأخيرين. وقد بدأ القلق يتصاعد لدى الحكومة وصناع السياسة الاجتماعية بسبب ارتفاع واستمرار معدلات خصوبة المراهقات في بريطانيا بالقياس على البلاد الأوروبية الأخرى (وحدة الاستبعاد الاجتماعي ١٩٩٩a). وتوضح الشواهد المستمدة من الدراسات التتبعية البريطانية ـ حتى بعد أخذ بعض عوامل البيئة الاجتماعية في الاعتبار ـ أن الأمهات اللائي أنجبن في المراهقة أكثر احتمالا أن يعشن في مستقبل حياتهن في أسر منخفضة الدخل، وأن يعتمدن على الإعانات التي تقدمها الدولة لإعالة أنفسهن وأطفالهن، وذلك بمقارنة مسار حياتهن بحياة الأمهات اللائي أنجبن في سن أكبر (خاصة من أنجبن في أواخر العشرينيات من عمرهن). والأمهات المراهقات هن كذلك الأكثر احتمالا أن يعشن في إسكان اجتماعي، وأن يعانين التشرد (افتقاد المأوى)، وتكون أحوالهن الصحية الجسمية والنفسية العامة أسوأ ممن أنجبن في سن أكبر (كيرنان ١٩٨٠، ١٩٩٥، موغان ولندلو Maughan and Lindelow 1997، وهوبكرافت وكيرنان ١٩٩٩).

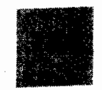
من هن اللائي يصبحن أمهات في المراهقة؟ توافر لدينا الآن قدر كبير من الشواهد المستمدة من الدراسات التتبعية تبين لنا أن الأمهات المراهقات يأتين ـ بنسبة كبيرة ـ من أوساط أكثر حرمانا وخبراتهن في الطفولة والمراهقة أبعد ما تكون عن مواتية (كيرنان ١٩٨٠، ١٩٩٥، ١٩٩٧b) وموغان ولندلو ١٩٩٧، وهوبكرافت ١٩٩٨، وميدوز ودوسون ١٩٩٩). باختصار الأمهات المراهقات أقرب إلى النشأة في أسر تعاني الحرمان الاقتصادي، وإلى تدني مستوى تحصيلهن الدراسي، والمعاناة من المشكلات العاطفية، خصوصا خلال المراهقة، والانتماء إلى أسر مفككة. أما فيما يتصل بالعوامل الجسدية فمعروف أن الأمهات المراهقات يبدأن ممارسة العلاقة الجنسية منذ سن مبكرة، ويقل بينهن استخدام موانع الحمل، ومعظم حالات حملهن تأتي من دون تخطيط (ولنغز وآخرون ١٩٩٦، كيرنان ١٩٩٧b، وميدوز ودوسون ١٩٩٩).

وقد أوضحت بحوثنا وبحوث غيرنا أن أقوى عاملين من عوامل البيئة الاجتماعية المسؤولة عن توقيت حمل الأم المراهقة هما: التحصيل الدراسي، والمعاناة من الفقر خلال الطفولة. وقد تصدت البحوث التي عرضها هوبكرافت في خاتمة الفصل السابق لدراسة العلاقات بين الأمومة المبكرة، والفقر في الطفولة، وما يترتب على ذلك من عواقب في حياة الفرد. وسوف نركز هنا على الأمهات المراهقات، ونتناول ـ بمزيد من التفصيل ـ الآثار المتداخلة لتجربة الفقر في الطفولة وانخفاض مستوى التحصيل الدراسي. فكلا هذين الملمحين موجود بقوة وراء ظاهرة الأمهات المراهقات، وربما يكونان مسؤولين عن معاناة النساء اللائي يحملن في فترة المراهقة عواقب قاسية عندما يكبرن. وسوف نعتمد على بيانات الدراسة القومية لنمو الطفل التي قامت بتتبع فوج مواليد من الأطفال المولودين ١٩٥٨ عندما بلغوا: ٧، و١١، و١٦، و٢٣، و٣٣ سنة (للوقوف على المزيد عن تلك الدراسة انظر: شبرد 1985 وفيري Ferri 1993).

فقر الطفولة والأداء الدراسي

نركز في البداية على عينتين فرعيتين من النساء من عينة الدراسة القومية لنمو الطفل، الأولى لم تعرف الفقر وقت المقابلات التي تمت معهن في سن ٧، و١١، و١٦، والثانية هي التي عانت الفقر في مرة أو أكثر من تلك المرات الثلاث. ولكي نتناول بعمق أكبر علاقات الارتباط التي اتضحت بالفعل من واقع الجدول (٥:٥) في الفصل السابق، تم تقسيم هاتين المجموعتين من النساء إلى أقسام فرعية تبعا للدرجات التي حصلن عليها في الاختبارات المدرسية في أعمار ٧، و١١، و١٦، وهل تضعهن تلك الدرجات ضمن الربع الأدنى أو ضمن الربع الأعلى في توزيع الدرجات في مرتين من المرات الثلاث (انظر هوبكرافت ١٩٩٨ للوقوف على بناء متغيرات اختبار الفقر والتحصيل الدراسي).

ثم قسمت تلك المجموعات الأربع من النساء مرة أخرى تبعا لما إذا كن أنجبن في سنوات المراهقة أم لا. ويبين الجدول (٦:١) نسب النساء في تلك الفئات تبعا لما واجهن من عواقب في ما بعد. ونرى من تلك النسب أن من بين النساء اللائي عانين الفقر في طفولتهن، وكانت تقديرات



امتحاناتهن المدرسية ضمن الربع الأدنى، كانت أولئك اللائي أنجبن في المراهقة أكثر احتمالا في سن ٣٣ ـ من أقرانهن اللائي حملن في سن متأخرة ـ أن يعشن في إسكان اجتماعي، ويتلقين إعانات (مستبعد منها الإعانات العامة)، وأن يكون دخلهن ضمن الربع الأدنى في سلم توزيع الدخل الأسري، وأن يعشن تجربة الأمومة الوحيدة (بلا زوج أو شريك). أما الفروق بين مجموعتي النساء في ما يتصل بعدم الحصول على مؤهلات أو ارتفاع مؤشر الوهن لديهن [وهو مقياس ذاتي لسؤال المريض عن شعوره على محوري الصحة والمرض ـ المترجم] فلم تكن فروقا دالة إحصائيا. وكان عدد النساء اللائي عانين الفقر في طفولتهن وكانت درجات اختباراتهن ضمن الربع الأعلى من توزيع الدرجات؛ كان عددهن أقل من أن يستخدم في تحليلات موثوق بها، ولذلك لم نضمّنه هذا الجدول. ووجود مثل هذا العدد الضئيل من أفراد هذه الفئة من شأنه أن ينبهنا إلى التأثير الفعال للفقر في مجال التحصيل الدراسي.

وعودة إلى الشابات اللائي لم يعرفن الفقر خلال الطفولة، نجد أنه في ما يتعلق بكل الآثار كانت الأمهات المراهقات أقل تعرضا لعواقب عسيرة في ثلاثينيات عمرهن ـ بصرف النظر عما إذا كن حصّلن درجات مرتفعة أو منخفضة في الاختبارات المدرسية ـ هذا على الرغم من أن نسب من يعانين تلك العواقب العسيرة تنخفض لدى الأمهات المراهقات اللائي حققن درجات مرتفعة. ونستدل من هذا التحليل البسيط على أن الأمهات المراهقات لا يأتين فقط ـ بمعدل كبير ـ من أسر محرومة، وإنما نعرف أيضا أن الفتيات المنتميات إلى أسر محرومة ولكنهن لا ينجبن أثناء المراهقة ينعمن بحياة أفضل من قريناتهن اللائي أنجبن. بل إن النساء اللائي ينتمين إلى أسر أفضل حالا نسبيا تسير حياتهن سيرا سيئا نسبيا إذا كن أنجبن في المراهقة.

وقد أجريت بعض التحليلات المتعددة المتغيرات (*) لمحاولة الإجابة عن بعض التساؤلات. حيث تساءلنا: إلى أي مدى يعمل الفقر في الطفولة والتحصيل الدراسي ـ كل بمفرده وكلاهما معا ـ على إضعاف ذلك الارتباط

(*) التحليل المتعدد المتغيرات: يسعى تحليل المتغير الواحد إلى وصف وتفسير التباين في متغير واحد. كما أن التحليل الثنائي المتغيرات يفعل الشيء ذاته بالنسبة إلى متغيرين مجتمعين. أما التحليل المتعدد المتغيرات فيأخذ بعين الاعتبار التأثيرات المتزامنة لعدد من المتغيرات مجتمعة [المترجم].



بين الأمومة المراهقة وسوء المآل في الحياة لاحقا، وهل يؤدي أخذنا في الاعتبار مجموعة من عوامل البيئة الاجتماعية الأخرى - إلى جانب مقاييس الفقر والتحصيل الدراسي - إلى تغيير ذلك الارتباط بين الأمومة المراهقة والعواقب التي تواجهها المرأة لاحقا. وتتضمن عوامل البيئة الاجتماعية الإضافية تلك: الانتماء الطبقي الاجتماعي، أعمار تخرج الأبوين من التعليم، نوع حيازة المسكن في الأسرة التي نشأن فيها، مستوى اهتمام الأبوين بالتعليم، ومستوى السواء العاطفي للطفل، وأخيرا نمط الأسرة (للوقوف على وصف مفصل لتلك المتغيرات. انظر هوبكرافت ١٩٩٨). وقد استخدمنا في التحليل المتعدد المتغيرات بيانات التوزيع الكامل لنتائج اختبارات الفقر والتحصيل الدراسي، وليس مجرد حدود هذا التوزيع المستخدمة في الجدول (٦:١).

ويستعرض الجدول (٦:٢) نتائج هذا التحليل في صورة معدلات الترجيح. ونتبين من هذا الجدول أن الأمهات المراهقات كانت معدلات أرجحية معيشتهن في إسكان اجتماعي في سن ٣٣ تعادل ٥,٦ أضعاف معاصراتهن اللائي لم ينجبن في المراهقة. وقد أدى إدخال معاناة الفقر في الطفولة إلى تقليل الأرجحية إلى ٤,٦، وأخذ درجات التحصيل المدرسي في الاعتبار إلى تقليل معدل الترجيح إلى ٤,٢ ، والجمع بين فقر الطفولة والتحصيل الدراسي معا إلى تقليل الترجيح إلى ٣,٧، ثم انخفض المعدل أكثر من ذلك ليبلغ ٣ بعد إدخال باقي عوامل البيئة الاجتماعية. ونجد على أي حال أن معدل ترجيح معيشة الأم في إسكان اجتماعي في ثلاثينيات عمرها لا يزال ثلاثة أضعاف معدل المرأة التي لم تنجب في المراهقة. ويمكن أن نحكي القصة نفسها عن باقي الآثار على حياة المرأة. وإدخال فقر الطفولة ومقاييس التحصيل الدراسي في الاعتبار يؤثر بشكل ملموس على تقليل الأرجحية، كذلك ينخفض إلى حد ما تأثير سائر العوامل الأخرى بمجرد أن نأخذ في اعتبارنا فقر الطفولة والتحصيل المدرسي. ولكن الارتباط بين الإنجاب في المراهقة وسوء المآل في مقتبل الحياة يظل قويا ودالا إحصائيا. فالإنجاب في المراهقة يهمنا من حيث إنه يزيد بشكل محسوس احتمالات معيشة تلك الأسر في ظروف اجتماعية واقتصادية متردية، حتى بعد انقضاء ١٥ عاما - أو نحو ذلك - على مولد الطفل.

الجدول (٦:١): النسبة المئوية لتعرض الأمهات المراهقات لعواقب معينة في سن ٣٣ في ضوء التعرض للفقر ودرجات الامتحانات المدرسية في الطفولة (أعداد المبحوثين بين قوسين)

	الإسكان الاجتماعي	تتلقى إعانات	ضمن الربع الأدنى للدخل الأسري	بلا مؤهلات	مؤشر ارتفاع الوهن	عائل وحيد دائماً
الفقر في الطفولة(*)						
ليست أماً مراهقة	٤١(١٥٤)	٤٠(١٦٥)	٤٧(١٠٦)	٥٢(١٦١)	٢٥(١٦٣)	٢٩(١٦٣)
أم مراهقة	٦٥(٨٠)	٥١(٨٢)	٦٤(٥٥)	٦١(٧٩)	٣٤(٨٢)	٥٤(٨١)
الفقر في الطفولة(**)						
ليست أماً مراهقة	-(١٥)	-(١٥)	-(١٣)	-(١٥)	-(١٥)	-(١٥)
أم مراهقة	-(٢)	-(٢)	-(٢)	-(٢)	-(٢)	-(٢)
لا يوجد فقر في الطفولة						
ليست أماً مراهقة	٢٢(٢٠٠)	٢٤(٢١٤)	٣٤(١٤٦)	٢٧(٢٠٨)	١٦(٢١٦)	١٣(٢١٣)
أم مراهقة	٥٠(٤٦)	٥٢(٤٦)	٥٣(٣٤)	٦٤(٤٧)	٣٢(٤٧)	٤٨(٤٦)
لا يوجد فقر في الطفولة						
ليست أماً مراهقة	٤(٥٣٨)	١٠(٥٣٥)	١٤(٤٠١)	١(٥٥٩)	٤(٥٦٥)	٦(٥٥٥)
أم مراهقة	٢١(١٤)	٣٦(١٤)	٢٠(١٠)	٠(١٣)	٢١(١٤)	٤٢(١٤)

ملاحظة: (-) تعني أن أحجام الخلية أصغر من أن تستخدم في تحليلات يمكن الوثوق بها.

(*) على أساس اختبارات الربع الأدنى.

(**) على أساس اختبارات الربع الأعلى.

المصدر: تحليل بيانات الدراسة القومية لنمو الطفل.

الجدول (٦:٢): معدلات الترجيح في عواقب أمومة المراهقة عند سن ٣٣ بالمقارنة بباقي النساء وفق عوامل البيئة الاجتماعية

	الإسكان الاجتماعي	تتلقى إعانات	ضمن الربع الأدنى للدخل الأسري	بلا مؤهلات	مؤشر ارتفاع الوهن	عائل وحيد دائماً
الفروق عند نقطة الأساس	٥,٥٥	٣,٥١	٢,٤٨	٤,٨٣	٢,٦٧	٦.٩٤
الفقر في الطفولة	٤.٥٨	٣.٠٥	٢.١١	٣.٧٤	٢.٢٣	٦.٢٦
درجات الاختبارات المدرسية	٤,١٦	٢,٧٦	١.٩٦	٣.١٣	٢.٠٨	٥.٨٠
فقر الطفولة ودرجات الاختبارات المدرسية	٣,٧٤	٢,٥٧	١.٧٨	٢.٧٤	١.٨٨	٥.٥١
فقر الطفولة ودرجات الاختبارات المدرسية وعوامل البيئة الاجتماعية الأخرى(*)	٣.٠٧	٢.٢٩	١,٥٥	٢,٢٥	١.٧٢	٥.٠٢

ملاحظة: (*) انظر المتن لمعرفة قائمة تلك المتغيرات.

كل معدلات الفرق ذات دلالة إحصائية عند ٠,٠٠١ <

المصدر: تحليل بيانات الدراسة القومية لنمو الطفل.



ظروف أول ولادة

الأرجح أن تبدأ الأمهات الحديثات السن ـ بالمقارنة بالأمهات الأكبر ـ الحياة العائلية كعائل وحيد، وأن يلدن طفلهن الأول في ظل علاقة معاشرة وليس في علاقة زواج، وحتى بين من يتشاركن (في علاقة معاشرة) أو يتزوجن يرجح أن يصبحن العائل الوحيد أيضا. وكدليل على ميلاد الطفل لأم وحيدة أوضحت بيانات السجل المدني للعام ١٩٩٨ أن ٢٩٪ من جميع الأمهات المراهقات سجلن الطفل المولود بأسمائهن وحدهن، بالمقارنة بـ ١٣٪ من الأمهات في سن ٢٠ ـ ٢٤، و٦٪ من الأمهات في سن ٢٥ ـ ٢٩ (مكتب الإحصاء القومي ١٩٩٩). ويكشف تحليل المسح العام للأسر للعام ١٩٩٦/٩٧ أن من بين الأزواج [في علاقة زواج أو معاشرة ـ المترجم] الذين أنجبوا طفلا أنجبت ٣١٪ من الأمهات في علاقة معاشرة طفلهن الأول في فترة مراهقتهن، في مقابل ١٢٪ من الأمهات المتزوجات. يضاف إلى ذلك أن نسبة معتبرة من الأمهات الوحيدات بين عموم السكان قد أنجبن طفلهن الأول في فترة المراهقة. ومن بين الأمهات دون الأربعين من العمر ـ في عام ١٩٩٦/٩٧ ـ أنجبت ٤٩٪ ممن لم يتزوجن قط طفلهن الأول في فترة المراهقة، وأنجبت ٢٤٪ من الأمهات المنفصلات أو المطلقات أحد أطفالهن في فترة مراهقتهن مقابل ١٥٪ من الأمهات المتزوجات. ومع ذلك يتعين أن نلاحظ أن هؤلاء الأمهات الحديثات السن قد تراكم لديهن القدر الأدنى من رأس المال البشري (*) طوال الفترة السابقة على البلوغ، ومن ثم فالأرجح ألا يستطعن إعالة أنفسهن عندما يصبحن أمهات وحيدات. ولعل ارتفاع معدل حدوث الإنجاب في المراهقة يمثل جزءا من تفسير السبب في معيشة الأمهات الوحيدات في بريطانيا حياة الفقر بالمقارنة مع الأمهات الوحيدات في بعض البلاد الأوروبية الأخرى (كيرنان ١٩٩٦).

الأسر من دون زواج

الأطفال الذين يعيشون مع أمهات وحيدات لم يتزوجن أبدا هم من بين أفقر الأطفال الفقراء في بريطانيا (مصلحة الضمان الاجتماعي ١٩٩٩a). ولهذا نتحول الآن إلى الحديث عن الأسر بلا زواج. وكان لأولئك الأطفال آباء تربطهم

(*) رأس المال البشري: هو رأس المال غير المادي، حيث ينظر إلى التعليم والتدريب كاستثمار في البشر (يمكن قياس جدواه الاقتصادية ماديا) ويدر عائدا يتمثل بما يحققه الإنسان من دخل، وما يتحقق له من سعادة. كما يستخدم بمعنى أوسع ليعني تنمية الجوانب الصحية للإنسان، ورفع قدراته أو مستوياته الفكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية [المترجم].

بأمهاتهم علاقة معاشرة انتهت بالانفصال، أو أنهم ولدوا لأمهات لا أحد معهن، بمعنى أن الأب لم يكن يعيش مع الأم عندما وضعت هذا الطفل. ونجد لدى هذه الفئة الأخيرة ـ التي سنشير إليها باسم أسر الأم الوحيدة ـ أن الأب ربما يعيش في مكان آخر أو أن العلاقة بينهما قد انفصمت قبل ولادة الطفل.

ومرة أخرى نعود إلى استخدام بيانات الدراسة القومية لنمو الطفل لنتعرف على مدى ارتباط الفقر والخلفية التعليمية بوضع وظروف ارتباط الأم (بمعاشرة أو زواج) لدى ولادة طفلها الأول. ولهذا درسنا ثلاث جماعات من النساء: الأولى تضم أولئك اللائي ولدن طفلهن الأول بمفردهن تماما أي الأمهات الوحيدات، والثانية اللائي ولدنه في ظل علاقة معاشرة أي الأمهات في علاقة معاشرة، والثالثة هي الأمهات المتزوجات اللاتي وضعنه في ظل علاقة زوجية.

وباستخدام نفس تعريفات الفقر والتحصيل الدراسي التي اتخذناها في تحليل أمومة المراهقات في الجدول (٦:١)، نتبين من الجدول (٦:٣) أن حوالي ٤٠٪ من الأمهات الوحيدات وأمهات المعاشرة، و٢٣٪ من الأمهات المتزوجات نشأن في أسر فقيرة. كذلك نلاحظ أن الأمهات الوحيدات وأمهات المعاشرة أكثر احتمالا ـ من الأمهات المتزوجات ـ أن يقعن مرتين من بين ثلاث مرات ضمن الربع الأدنى في درجات التحصيل الدراسي. وهكذا نرى أن مؤشرات البيئة الاجتماعية تدل على أن الأمهات الوحيدات وأمهات المعاشرة أكثر احتمالا أن يأتين من أوساط أقل استمتاعا بأي امتيازات.

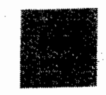
ثم تناولنا بعد ذلك الظروف الأسرية في المرحلة اللاحقة من الحياة في ضوء علاقة الارتباط عند ولادة أول طفل، ونورد النتائج في صورة معدلات الأرجحية. ويتبين جليا من الجدول (٦:٤) أن النساء اللائي وضعن طفلهن الأول في ظل علاقة زواج يزداد احتمال معيشتهن في ظروف أفضل كثيرا في سن الـ ٣٣ من أولئك اللاتي ولدنه وحدهن تماما، أو ولدنه في ظل علاقة معاشرة. من ذلك مثلا، أن معدلات الترجيح بالنسبة إلى معيشة الأمهات الوحيدات في إسكان اجتماعي عند سن الـ ٣٣ تبلغ نحو سبعة أضعاف احتمالات الأمهات المتزوجات. وبالنسبة إلى الأمهات في علاقة معاشرة كانت معدلات الترجيح أعلى بأربعة أضعاف تقريبا، وكانت معدلات تلقي الأمهات الوحيدات وأمهات المعاشرة إعانات مالية في سن الـ ٣٣ أكثر من أربعة أضعاف الأم المتزوجة على التوالي.

الجدول (٦:٣): وضع ارتباط المرأة برجل عند أول ولادة وفق فقر الطفولة ودرجات الامتحانات المدرسية

وضع الارتباط بالرجل عند أول ولادة	٪ من عانين الفقر مرة واحدة على الأقل خلال الطفولة (أعمار ٧، أو ١١، أو ١٦)		٪ للوقوع ضمن الربع الأدنى في درجات الامتحانات المدرسية مرتين على الأقل (في أعمار ٧، أو ١١، أو ١٦)	
	٪	العدد	٪	العدد
أم وحيدة	٤٣	(٣٠٠)	٣٠	(٣٠٠)
أم في علاقة معاشرة	٤٢	(٢١٩)	٢٧	(٢١٩)
أم متزوجة	٢٣	(٣٣٥١)	١٧	(٣٣٥١)

المصدر: تحليل بيانات الدراسة القومية لنمو الطفل.

ومع ذلك فالغالب أن تضع الأم الحديثة السن طفلها الأول بمفردها تماما أو في ظل علاقة معاشرة، وذلك بمعدل يفوق الأمهات الأكبر سنا. معنى ذلك أنه من الجائز أن تكون الفروق التي لاحظناها في ما يتصل بوضع ارتباط الأم عند وضع طفلها الأول ليست سوى انعكاس لدخول كل منهن في الأمومة. ويقدم العمود الثاني في الجدول (٦:٤) معدلات الترجيح في بعض الآثار المحددة في الحياة، آخذين في الاعتبار عمر الأم عند أول ولادة بسنوات فردية. ونتبين منها أن اعتبار السن عند أول ولادة يقلل بشكل كبير التعرض لعواقب معينة، وهو الأمر الذي نلحظه بوضوح بالنسبة إلى الأمهات الوحيدات. ومع ذلك تظل قائمة أرجحية التعرض لعواقب سيئة بالقياس إلى الأمهات المتزوجات. وتصدق الملاحظة نفسها كذلك عندما نأخذ في الاعتبار مقياس الفقر في الطفولة (العمود ٣)، وبعده درجات التحصيل الدراسي، وفي نهاية النموذج ندخل في الاعتبار هذين المتغيرين معا مع غيرهما من عوامل الخلفية الاجتماعية (الانتماء الطبقي الاجتماعي، سن تخرج الأبوين من المدرسة، نوع حيازة المسكن في أسرة النشأة، ومستوى اهتمام الوالدين بالتعليم، ومستوى السواء العاطفي للطفل ونمط الأسرة). (يستثنى من ذلك الدرجة على مؤشر الوهن عند سن الـ ٣٣، التي لم تعد ذات دلالة على التمييز بين الجماعات المختلفة). ونلاحظ بالنسبة إلى جميع معدلات الترجيح ـ ما عدا مؤشر الوهن ـ أن



معدلات الأمهات الوحيدات وأمهات المعاشرة كانت مختلفة بشكل واضح (بمقدار ٥٪ أو أقل، ولكن في أغلب الحالات بمقدار ١٪ أو أقل) عن الأمهات اللائي وضعن طفلهن الأول في ظل علاقة زواج.

لقد أوضح هذا التحليل أن النساء الحديثات السن اللائي ينتمين إلى بيئة محرومة يزداد احتمال أن يصبحن أمهات وحيدات أو أمهات في علاقة معاشرة أكثر من نظيراتهن اللائي ينتمين إلى بيئة أفضل، وأن مثل هذا السلوك يرتبط بعواقب سيئة في مقبل الأيام. ومع تثبيت باقي العوامل، يمكن أن نتوقع أن الأم التي تضع طفلها وحيدة تبدأ أمومتها في وضع سيئ ابتداء، ولكن لماذا تكون البداية نفسها سيئة أيضا بالنسبة إلى الأمهات في علاقة معاشرة؟ أوضح إرميش (Ermisch (2001 في تحليله لبيانات المسح التتبعي للأسر البريطانية أن النساء اللائي يعشن في علاقة معاشرة يكون شركاؤهن ـ على الأرجح ـ متعطلين أو يعملون في مهن ذات مستوى مهاري متواضع أو لا يتطلب أي مهارة. وقد بينا (كيرنا وإستاو ١٩٩٣) أن رفيقي المعاشرة ذوي الأطفال هم من بين أفقر الأسر على الإطلاق. ونتساءل لماذا يختار الفقير المعاشرة وليس الزواج، إذا كان الأمر اختيارا؟ يمكننا أن نشير إلى طائفة من الأسباب. يعد وقوع الحمل عاملا مهما من عوامل التعجيل بالدخول في علاقة معاشرة، تماما مثلما كان حمل العروس (قبل الزفاف) في الماضي عاملا مهما في التعجيل بإتمام الزواج، وذلك قبل الانتشار الواسع لنظام المعاشرة (كيرنان ولاند ولويس ١٩٩٨). ومع اختفاء الوصم المصاحب لإنجاب طفل خارج علاقة الزواج، أصبحت المعاشرة بالنسبة إلى البعض بديلا مفضلا عن ترك الأم وحيدة أو عن الارتباط بالزواج. وكما أوضح سمارت وستيفنز (٢٠٠٠) في دراستهما المتعمقة لمجموعة قليلة من أسر المعاشرة، فإن بعض الأمهات يفضلن علاقة المعاشرة على الأمومة الوحيدة أو على الزواج من رجل، لسن على ثقة بالاعتماد عليه في إعالتهن. وتؤيد تلك النتيجة القضية التي طورها ويلسون (١٩٨٧) في كتابه عن الولايات المتحدة والمعنون: «المحرومون حقا» والتي تقول بتقلص نوعية الرجال «الصالحين للزواج» (الذين يتمتعون بالاستقرار الاقتصادي) وبأثر البطالة في بنية الأسرة. ويذهب ويلسون إلى أن تراجع الزواج بين الأمريكيين السود يرتبط بتدهور الوضع الاقتصادي للرجال السود الأمريكيين. ويقابل ذلك في بريطانيا تدهور وضع الرجال الذين يفتقرون إلى مستقبل مهني مضمون. ولهذا قد تكون علاقة المعاشرة اختيارا معقولا إزاء وضع يتسم بالقلق، وعدم الأمان،

والتعطل، والحرمان الاجتماعي الاقتصادي. ومن هنا فإن السياسة العامة التي تشجع الزواج في ذاته (الحكومة البريطانية ١٩٩٩) ليست - على الأرجح - الحل لتلك الأمور. إنما التصدي للحرمان الأساسي هو الذي سيؤثر بشكل أقوى، ويعمل على توسيع مجال الاختيارات أمام أولئك الرجال والنساء والأطفال جميعا.

الجدول(٤:٦): معدلات الترجيح في التعرض لعواقب معينة وفق ظروف ولادة أول طفل

	الإسكان الاجتماعي	تلقي إعانات	ضمن الربع الأدنى للدخل الأسري	بلا مؤهلات	ارتفاع مؤشر الوهن	عائل وحيد للأسرة
الفروق عند نقطة الأساس						
الأم الوحيدة	٦,٧٢***	٤,٧٥***	٣,٨٢***	٣,٥١***	٢,٢٦***	٦,٦٩***
الأم في علاقة معاشرة	٢,٨٧**	٢,٨٤**	٢,٧٦**	٢,٧٨**	١,٨٣**	٣,٦٠**
الأم المتزوجة	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠
مع اعتبار: السن عند أول ولادة						
الأم الوحيدة	٣,١٣***	٣,٠٥***	٢,٥٤***	١,٨٠***	١,٣٦+	٢,٦٠***
الأم في علاقة معاشرة	٢,٢٤***	٢,٥٤***	٢,٥٠***	٢,٣٢***	١,٥٥**	٢,٥٠***
مع اعتبار: السن عند أول ولادة، والفقر في الطفولة						
الأم الوحيدة	٢,٩٣***	٢,٩٠***	٣,٢٢***	١,٥٧***	١,٢٧	٢,٥٠***
الأم في علاقة معاشرة	٢,٩٩***	٢,٣٧***	٢,٢٣***	١,٩٣***	١,٢٨+	٢,٢٤**
مع اعتبار: السن عند أول ولادة ودرجات الاختبارات المدرسية						
الأم الوحيدة	٣,٠٨***	٢,٩١***	٣,٢٨***	١,٦٩***	١,٢٩	٢,٥٧***
الأم في علاقة معاشرة	٣,٠٤***	٢,٢١***	٢,٢٠***	١,٩١***	١,٢٩+	٢,٤٢**
مع اعتبار: السن عند أول ولادة، فقر الطفولة، ودرجات الاختبارات المدرسية						
الأم الوحيدة	٢,٩١***	٢,٨٢***	٢,٢٤***	١,٤٩*	١,٢٣	٢,٤٩***
الأم في علاقة معاشرة	٢,٧٩***	٢,٢٤***	٢,٢١***	١,٧٣**	١,٣٠	٢,٣٠**
مع اعتبار: السن عند أول ولادة، فقر الطفولة، ودرجات الاختبارات، إضافة إلى عوامل البيئة الاجتماعية الأخرى + ⊕						
الأم الوحيدة	٣٠٤***	٢,٨٣***	٢,٣٧***	١,٤٨*	١,٢١	٢,٦٢***
الأم في علاقة معاشرة	٢,٦٩***	٢,١٨***	٢,١١***	١,٦٥*	١,١٨	٢,٣٤**

ملاحظات: ⊕ انظر المتن لمعرفة قائمة تلك المتغيرات

+ دال عند مستوى ٠,١٠>

* دال عند مستوى ٠,٠٥>

** دال عند مستوى ٠,٠١>

*** دال عند مستوى ٠,٠٠١>

المصدر: تحليل بيانات الدراسة القومية لنمو الطفل.

انفصال الوالدين والطلاق

مازال انفصال الوالدين هو السبيل الرئيسي المؤدي إلى الأبوة الوحيدة بكل ما تعنيه من صنوف الحرمان العديدة. فالطلاق (ونحن نستخدم الطلاق هنا كمصطلح شامل يجمع كل أشكال الانفصال بين الوالدين سواء كانوا في علاقة زواج أو

معاشرة) كثيرا ما يترتب عليه فقدان الموارد الاقتصادية وحرمان اقتصادي قاس بالنسبة إلى البعض (جارفيز وجنكنز ١٩٩٧). بل إنه حتى الأطفال الذين ينتمون إلى بيئات أفضل نسبيا يعانون من تدني أوضاعهم الاقتصادية عندما ينفصل آباؤهم. ونجد في بريطانيا التسعينيات أن نحو ٨٠٪ من الأمهات الوحيدات كن يعتمدن على الإعانات التي تقدمها الدولة في إعالة أنفسهن وأطفالهن (فورد وميللر ١٩٩٨). فالموارد المالية المحدودة يمكن أن تؤثر في التحصيل الدراسي للطفل نظرا لأن الكثيرات من الأمهات الوحيدات قد يعجزن عن أن يقدمن لأطفالهن الألعاب، والكتب، والأدوات الرياضية، والحاسب المنزلي وغيرها من السلع التي يمكن أن تساعدهم على النجاح في الدراسة (انظر ميدلتون وأشورت ١٩٩٧، حيث قدما دراسة مفصلة للإنفاق على الأطفال)، كما أن الدخول المنخفضة تعني أن أسر الأمهات الوحيدات ستعيش على الأرجح في مناطق ذات مدارس سيئة المستوى. يضاف إلى ذلك أن أطفال الأمهات الوحيدات قد يتركون المدرسة في سن مبكرة، بحثا عن عمل لمساعدة الأسرة ماليا، أو العمل ساعات طويلة وهم يتابعون الدراسة بسبب نقص الموارد الأسرية ليتمكنوا من توفير ما يحتاجونه وممارسة أنشطتهم الاجتماعية. ومن شأن انخفاض مستوى التحصيل الدراسي والالتحاق في سن مبكرة بسوق العمل أن يزيدا بدورهما من احتمالات انخفاض مستوى النجاح المهني، وانخفاض الدخل، والبطالة والاعتماد على الإعانات الحكومية.

وتتوافر لدينا الآن شواهد من مجموعة من البلاد تدل على أن الأطفال الذين يمرون بتجربة انفصال آبائهم ينخفض مستوى تحصيلهم الدراسي، وتنخفض دخولهم، ويزداد احتمال تعطلهم، وأن يشتغلوا ـ عندما يكبرون ـ بأعمال أقل تميزا من نظرائهم الذين نشأوا في كنف والديهم (ماك لانهان وساندفور McLanahan and Sandefur 1994، ودرونكرز Dronkers 1995، وجونسون وغالر Jonsson and Gahler 1997، وإليوت وريتشاردز ١٩٩١، وكيرنان a ١٩٩٧). ونجد أن الفتيات اللائي مررن بتجربة طلاق الوالدين يزداد لديهن الاحتمال ـ أكثر من نظيراتهن ممن لم يعرفن هذه التجربة ـ أن يبدأن العلاقات الجنسية في سن مبكرة، وأن يدخلن في علاقة معاشرة أو زواج في سن مبكرة، وأن يلدن في فترة المراهقة، وأن ينجبن أطفالا خارج علاقة الزواج (كيرنان وهوبكرافت ١٩٩٧، وكيرنان ١٩٩٢، وشيرلين، كيرنان وتشيز لانزديل ١٩٩٥، وكيرنان a ١٩٩٧)، وأن الشباب والشابات المنتمين

إلى مثل هذه الأسر يزداد لديهم احتمال التعرض لانفصام علاقاتهم الزوجية (موللر وبوب ١٩٧٧، وكيرنان ١٩٨٦، وغلين وكريمر ١٩٨٧، وكيرنان وشيرلين ١٩٩٩).

على أن دراساتنا ودراسات الآخرين قد أثبتت أن احتمالات وقوع الطلاق تتزايد بين الأزواج الذين يعانون مشكلات شخصية واجتماعية واقتصادية. من ذلك أن تحليلنا لبيانات إحصائية من مسح موارد الأسرة ومن المسح التتبعي للأسر البريطانية قد أثبت أن البطالة، والاعتماد على الإعانات الحكومية، والعجز هي السمات التي تميز الأفراد المطلقين حاليا في مسح موارد الأسرة. كما ثبت من تحليل بيانات المسح التتبعي للأسرة أن تلك العوامل (وهي البطالة وتلقي الإعانات الحكومية وعجز أحد الزوجين) فضلا عن العسر المالي تمثل نذرا مهمة بوقوع الطلاق (كيرنان ومولل ١٩٩٩). ويشير هذا إلى أن سوء الوضع الاقتصادي والبدني يمكن أن يشكل ضغوطا مؤثرة في أي علاقة، وأن لجوء الفئات الهشة إلى الطلاق قد يكون جزءا مهما من الوضع الفقير الذي كان يعانيه هذان الزوجان قبل الزواج، علاوة على الحرمان الذي قد يكون أحد الآثار الجانبية للطلاق نفسه. لهذا فإن من التحديات، التي تواجه عملية تقدير عواقب الطلاق على الأطفال، قدرتنا على فرز الظروف التي قادت الزوجين إلى الطلاق وآثاره المحتملة عليهما، وتمييزها عن عواقب واقعة الانفصال نفسها. يضاف إلى هذا أن الطبيعة الانتقائية لجموع الأطفال الذين يتعرضون لتجربة انفصال الوالدين يمكن أن تأخذنا إلى تكوين انطباع مبالغ فيه عن عواقب الطلاق، وذلك بسبب دمج الفروق التي كانت موجودة سلفا بين أطفال الأسر التي فصمها الطلاق، والآثار المترتبة على انفصام عرى الزواج.

ونعود من جديد إلى استخدام بيانات الدراسة القومية لنمو الطفل لتناول جانب من تلك القضايا. ونتساءل ـ تحديدا ـ ما إذا كانت الصلة بين تجربة انفصال الوالدين والحياة في الكبر تضعف عندما نأخذ في اعتبارنا الوضع المالي للأسرة قبل وقوع الطلاق. وللإجابة عن هذا السؤال قُسمت عينة الأطفال الذين مروا بتجربة طلاق الوالدين خلال طفولتهم إلى مجموعتين: أولئك الذين شهدوا طلاق الوالدين وهم دون السابعة، وأولئك الذين خبروا طلاق الوالدين وهم بين التاسعة والسادسة عشرة من العمر. وواضح أن سن التاسعة تعقب مقابلة جمع البيانات التي تمت في السابعة، ومن شأن ذلك أن يتيح لنا الحكم على ما إذا كانت الأوضاع والخصائص السابقة ـ زمنيا ـ على انفصال الوالدين

قد انعكست على خبرات الحياة في ما بعد. كما درسنا الأوضاع والخصائص في سن السابعة لدى الأطفال الذين وقع طلاق والديهم قبل بلوغهم السابعة للحكم على ما إذا كانت واقعة الطلاق قد خففت أو فاقمت سلوكهم في ما بعد. ولو أننا لا نعرف بالنسبة إلى هذه المجموعة ما إذا كانت الفروق راجعة إلى عواقب الطلاق أو راجعة إلى عوامل سابقة على الطلاق.

وتناولنا عددا من الآثار الاجتماعية الاقتصادية والديموغرافية التي تظهر عند الكبر. وتشمل العواقب الاجتماعية الاقتصادية: عدم الحصول على مؤهلات والفرد في سن الـ ٣٣، والمعيشة في إسكان اجتماعي في سن الـ ٣٣، واتضح أنه بعد بلوغ أفراد الفوج المدروس سن الـ ٣٣ اتضح أن من انفصل آباؤهم وهم أطفال (في سن الـ ١٦ وما قبلها) يتضاعف احتمال إخفاقهم في الحصول على مؤهلات مقارنة بغيرهم: ٢٠٪ في مقابل ١١٪. كما انخفضت نسبة من مروا بتجربة انفصال الوالدين عن الآخرين من حيث الحصول على مؤهل جامعي. ويمكن أن نستشف معرفة ما إذا كان انخفاض مستوى التحصيل الدراسي لأولئك الأطفال راجعا إلى عوامل سابقة للطلاق أو لاحقة عليه؛ نستشفها من الجدول (٦:٥) الذي يستعرض معدلات أرجحية عدم الحصول على مؤهلات بين الأطفال الذين تربوا في كنف الوالدين وكذلك أولئك الذين مروا بتجربة انفصال الوالدين في طفولتهم المتأخرة بين سن ٩ و ١٦، وبالنسبة إلى أولئك الذين عاشوا تلك التجربة قبل السابعة، ثم بالنسبة إلى الفترة بأكملها منذ الميلاد وحتى سن الـ ١٦، وأجري التحليل على عدة مراحل. ففي البداية ضمّنا العسر المالي وحده داخل النموذج، ثم أدخلنا بعد ذلك عددا من ملامح الحياة في السابعة (هي: نتائج الاختبارات المدرسية، والانتماء الطبقي الاجتماعي للأسرة، ومدى وجود مشكلات سلوكية). وإذا دققنا النظر في عمود المرحلة العمرية ٩ ـ ١٦ فنلمس دليلا واضحا على أن العسر المالي في الأسرة في سن السابعة يضعف بشكل حاسم الفرق بين أطفال أسر المطلقين وأطفال الأسر التي بقيت متماسكة من ناحية الإخفاق في الحصول على مؤهلات في الكبر. فنجد مثلا أن معدل الترجيح عند نقطة الأساس ينخفض من ٢,٠٤ إلى ١,٣ بالنسبة إلى النساء، أما بالنسبة إلى الرجال ـ حيث علاقة الارتباط أضعف إلى حد ما ـ فينخفض من ١,٤٤ إلى ٠,٩١، وعندما نأخذ في الاعتبار بقية العوامل التي كانت مؤثرة في سن السابعة نتبين مزيدا من الانخفاض في معدل الترجيح، لكن بمقدار أقل مما وجدناه بالنسبة إلى العسر المالي. وإذا عدنا إلى النظر في الأطفال الذين عاصروا انفصال الوالدين قبل سن السابعة فنجد بالنسبة

إلى النساء أن احتمال الإخفاق في الحصول على مؤهلات مقارنة بمن لم ينفصل آباؤهم في السابعة أقل كثيرا عندما نأخذ سلامة الأوضاع المالية في الاعتبار. وهذه العلاقة أضعف بالنسبة إلى الرجال. فعندما يقع طلاق الأبوين قبل سن السابعة لا نستطيع أن نتبين ما إذا كانت الفروق في التحصيل الدراسي راجعة إلى انفصال الأبوين، أو إلى الاختيار، أم إلى مزيج من الاختيار والمشكلات المالية المتفاقمة. لكن النتائج الخاصة بمجموعة الطلاق بعد تسع سنوات تشير إلى أن الاختيار قد يكون عنصرا مهما، ولكنه ليس العامل الوحيد، في الرابطة بين عملية الطلاق ومستوى التحصيل الدراسي للأبناء. ويبدو أن الفقر يخفِّض من مستوى النجاح الدراسي، وطلاق الوالدين يؤدي إلى مزيد من تخفيض النجاح.

الجدول (٥:٦): معدلات الترجيح في تأثير انفصال الأبوين - وفق عمر الطفل - في عدم الحصول على مؤهلات في الكبر

	رجال			نساء		
	٩-١٦ سنة	٠-٦ سنوات	٠-١٦ سنة	٩-١٦ سنة	٠-٦ سنوات	٠-١٦ سنة
نقطة الأساس	١,٤٤*	٢,١١***	١,٦٢***	٢,٠٤***	٢,٣٧***	٢١,٦***
أزمة مالية في سن السابعة	٠,٩١	١,٨٠*	١,١٩	١,٣٠	١,٥٣+	١,٤٤**
المتغيرات الأخرى المرتبطة بسن السابعة	٠,٨٨	١,٦٣	١,١٠	١,٢٧	١,١٦	١,٢٤

ملاحظات: + = ذو دلالة عند مستوى ٠,١٠ > ٠

*** ذو دلالة عند مستوى ٠,٠٥ > ٠**

**** ذو دلالة عند مستوى ٠,٠١ > ٠**

***** ذو دلالة عند مستوى ٠,٠٠١ > ٠**

والكبار الذين مروا بتجربة طلاق الوالدين في الطفولة يزداد لديهم - أكثر من غيرهم - احتمال المعيشة في سكن مستأجر من السلطة المحلية أو من جمعية إسكان، ويقل لديهم احتمال أن يتملكوا مسكنا. وعلى العموم اتضح أن ١٥٪ من العينة كانوا يعيشون في إسكان اجتماعي في سن الـ ٣٣، بينما بلغت نسبة من يعيشون في إسكان اجتماعي ممن انفصل آباؤهم ٢٤٪.

ويوضح التحليل المتعدد المتغيرات الوارد في الجدول (٦:٦) أن العلاقة بين الانتماء لأسرة مطلقة والمعيشة في مسكن اجتماعي في الكبر هي إلى حد كبير علاقة غير مباشرة، وأن أخذ العسر المالي في سن السابعة في الاعتبار قد قلل أرجحية المعيشة في إسكان اجتماعي عند الثالثة والثلاثين. فنجد مثلا أن معدل الترجيح بالنسبة إلى الرجال الذين مروا بطلاق الأبوين في التاسعة أو بعدها قد انخفض من ١,٤ إلى ١,١، وبالنسبة إلى النساء انخفض من ٢,١ إلى ١,٥، وأهمية العسر المالي في تفسير السبب في أن أطفال الآباء المطلقين يرجح بينهم احتمال الإقامة في مسكن اجتماعي في نهاية المطاف، هذه الأهمية تنسجم مع النتائج التي تأكدت بالنسبة إلى علاقة طلاق الأبوين بعدم الحصول على مؤهلات. وقد أدى أخذ المتغيرات المرتبطة بسن السابعة في الاعتبار إلى تقليل الفروق بين المجموعتين بشكل أكبر، إلا أن الفرق بالنسبة إلى جميع النساء اللائي عرفن طلاق الأبوين في الطفولة من ناحية ومن لم يعرفنه ظل قائما على حاله. وقادنا مزيد من الدراسة إلى أن بعض الفرق المتبقي لدى مجموعتي النساء يمكن تفسيره في ضوء تجربة الأمومة في سن صغيرة، وهي ظاهرة أكثر انتشارا بين النساء اللائي طلق آباؤهن، وأن الأمومة المبكرة كانت عاملا محفزا للمعيشة في إسكان اجتماعي (ميرفي ١٩٨٤).

الجدول (٦:٦): معدلات ترجيح أثر انفصال الأبوين ـ وفق عمر الطفل ـ على المعيشة في إسكان اجتماعي في سن الثالثة والثلاثين

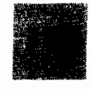
	رجال			نساء		
	٩-١٦ سنة	٠-٦ سنوات	٠-١٦ سنة	٩-١٦ سنة	٠-٦ سنوات	٠-١٦ سنة
نقطة الأساس	١,٣٥+	٢,٠٠***	١,٦٦***	٢,١٠***	٢,١٠***	٢,٠٠***
أزمة مالية في سن السابعة	١,١٣	١,٧١*	١,٣٨*	١,٥٠**	١,٨٠**	١,٦٠***
المتغيرات الأخرى المرتبطة بسن السابعة	١,١٤	١,٥٦+	١,٤٣+	١,٥٦*	١,٥٣*	١,٤٨**

ملاحظات: + = ذو دلالة عند مستوى ٠,١٠ <

*** ذو دلالة عند مستوى ٠,٠٥ <**

**** ذو دلالة عند مستوى ٠,٠١ <**

***** ذو دلالة عند مستوى ٠,٠٠١ <**



علاقات الارتباط والأبوة الأولى

إذا عدنا إلى تأمل العواقب الديموغرافية في الكبر فسوف نجد أن الرجال والنساء الذين مروا بتجربة انفصال الوالدين خلال الطفولة يزداد لديهم احتمال تكوين علاقات معاشرة وليس علاقات زواج، وأن تتم هذه العلاقات - سواء معاشرة أو زواجا - في عمر أصغر ممن عاش آباؤهم معا من دون طلاق. كما زاد لدى الرجال والنساء المنتمين إلى أسر مطلقة احتمال أن يصبحوا هم أنفسهم آباء في سن صغيرة. كما أن انفصام علاقات الزواج أو المعاشرة كان أكثر حدوثا بين من مروا بتجربة طلاق الوالدين. ولوحظ بالنسبة إلى كل تلك العواقب الديموغرافية أن إدخال تأثير ظروف مرحلة الطفولة (وكذلك المراهقة) في الاعتبار لم يؤد في أقصى الأحوال إلا إلى تقليل محدود لمعدل الترجيح (كيرنان a ١٩٩٧).

وتدل الشواهد المستمدة من دراستنا أن ظروف ما قبل الزواج - خاصة العسر المالي - تلعب دورا في تفسير جانب من زيادة أرجحية عدم حصول أبناء المطلقين على مؤهلات، ومعيشتهم - عندما يكبرون - في إسكان اجتماعي. ومع ذلك فإن ظروف ما قبل الطلاق أقل ما تكون تأثيرا في تفسير اختلاف أبناء المطلقين في علاقاتهم الشخصية وسلوكهم كآباء في ما بعد.

الخاتمة

تدل الشواهد المتوافرة (هافيمان وولف ١٩٩٤) على أن الموارد التي يتيحها الآباء تؤثر في الأطفال بشكل أكثر مباشرة من الموارد التي يوفرها المجتمع المحلي أو الحكومة. فالموارد العائلية مهمة لنمو الأطفال، خاصة نموهم الاجتماعي، والعقلي، والعاطفي الذي يكون أكثر ليونة منه في المراحل اللاحقة من العمر. ولاشك في أن فقر الطفولة والخبرات التعليمية تعد من أقوى عوامل التأثير في كيفية تفتح مجرى الحياة وتطورها، كما أنهما يتبادلان التأثير والتفاعل أحدهما مع الآخر. وقد رأينا كيف أن الهشاشة الاجتماعية الاقتصادية في الطفولة ترتبط أقوى ارتباط بالأبوة في سن صغيرة وبطبيعة علاقة الارتباط (بين الوالدين) التي ينشأ فيها الطفل، وأن عناصر السلوك الديموغرافي ترتبط كذلك بمزيد من صنوف الحرمان على امتداد العمر. يضاف إلى ذلك أن الهشاشة الاجتماعية الاقتصادية متضمنة

في انفصام العلاقة بين الأبوين، وأن من شأن هذا الانفصام أن يُفاقم الحرمان. ويكون لانفصال الوالدين ـ بدوره ـ دلالات مهمة بالنسبة إلى التطورات الديموغرافية لحياة الأطفال المعنيين، وأنها في ذاتها ترتبط بتجارب وأحداث معينة مثل: الأبوة في سن صغيرة، والأمومة الوحيدة، وانفصام علاقة الوالدين. ومع تثبيت باقي الظروف فإن من شأن تقليل فقر الطفولة ـ إلى جانب بعض الاستثمارات التربوية الرئيسية ـ أن يؤدي إلى تقليل احتمالات تعرض الأجيال التالية «لمخاطر» سلوكية ديموغرافية كالأبوة في سن صغيرة، والتي ستعمل ـ بدورها ـ على تقليل مخاطر الأبوة الوحيدة، ومن ثم تقضي على ذلك الارتباط بين فقر الطفولة والفقر في الكبر بالنسبة إلى الآباء وإلى أطفالهم على السواء. وإلى أن يتحقق ذلك، يتعين علينا أن نولي اهتمامنا للعلاقة بين الحرمان والديموغرافيا، كعوامل تأثير متبادل - مباشر وغير مباشر ـ على خبرات الكبار في ميدان الاستبعاد الاجتماعي.



7

العمل المنخفض الأجر: إطعام الفقراء بالقطارة

أبيغيل ماكنايت

يوجه هذا الفصل بؤرة الاهتمام إلى سوق العمل المنخفض الأجر، محاولا أن يتبين على وجه الخصوص كيف يرتبط العمل المنخفض الأجر بالاستبعاد الاجتماعي والفقر عبر المراحل الزمنية المختلفة. ويوضح الفصل كيف أن الترابط بين الأجر المنخفض والفقر في نقطة زمنية معينة يؤشر إلى مدى ارتباطهما عبر فترات زمنية أطول. فالفقر والأجر المنخفض متداخلان معا بقوة على امتداد الحياة وعلى مر الأجيال. ويتضح هذا الارتباط بين الأجر المنخفض والفقر عندما نتأمل مدى ارتباط فقر الأطفال بالأجر المنخفض الذي يتقاضاه كبارهم في الأسرة، وكيف أن استمرار الأجر المنخفض لفترة طويلة يمكن أن يؤدي إلى الفقر، وكيف أن الأجر المنخفض خلال الحياة العملية يمكن أن

«قد لا تقدر الوظيفة وحدها على انتشال الأسرة من الفقر»

المؤلفة



يؤدي إلى الفقر في الشيخوخة. وينتهي الفصل بمناقشة مجموعة منتقاة من السياسات الاجتماعية التي تستهدف تقليل حجم هذا التداخل بين الأجر المنخفض والفقر بالتصدي للأسباب أو للنتائج.

وتؤدي البطالة وعدم النشاط الاقتصادي للأفراد في سن العمل دورا مهما في تحديد فرصة الفرد في أن يكون ـ أو يصبح ـ مستبعدا اجتماعيا. فمن أبعاد الاستبعاد الاجتماعي المستخدمة في الفصل الثالث من هذا الكتاب (من تأليف بورتشارد ولوجران وبياشو) ما إذا كان الفرد نشطا إنتاجيا أم لا. وممن يعدّون مستبعدين وفقا لهذا المعيار: الأفراد العاطلون، والمرضى بأمراض مزمنة أو المعوقون الذين لا يعملون، أو الذين تقاعدوا قبل السن القانونية للتقاعد. فبالنسبة لغالبية الناس تؤدي البطالة أو عدم النشاط الاقتصادي إلى الاعتماد على مستويات الدخول المنخفضة للإعانات، وهو ما يترتب عليه احتمال الاستبعاد الاجتماعي بسبب قلة الدخل و/ أو قلة الثروة. ويستند فكر الحكومة الحالية (العمالية) حول أفضل طريقة للتصدي لتزايد مستويات عدم العدالة، وارتفاع معدلات البطالة، وزيادة فقر الأطفال إنما تكون عن طريق إصلاح نظام الرعاية اعتمادا على الفلسفة التي تقول: «توفير العمل للقادر عليه، والأمان لغير القادر» (مصلحة الضمان الاجتماعي (a ٢٠٠٠). ولكن نظرا لانتشار العمل المنخفض الأجر، لم تعد الوظيفة تضمن أن العمل وحده سوف يرفع الدخل بالقدر الذي يقي من الوقوع في الفقر. وقد حاولت بعض المبادرات الحكومية الأخيرة التصدي لذلك الوضع بمجموعة من السياسات التي من شأنها أن «يدفع العمل الأجر (المجزي)».

وكما أن البطالة والعمل المنخفض الأجر يرتبطان بالفقر، كذلك نجد أن البطالة والأجر المنخفض متداخلان بشكل وثيق. إذ يزداد احتمال أن يجد العاطل عملا في وظيفة منخفضة الأجر، وليس في وظيفة جيدة الأجر، كما أن العمال المنخفضي الأجر يكون احتمال تعرضهم للبطالة أكبر من العمال الذين يتقاضون أجورا عالية. وقد سميت هذه العلاقة دورة «الأجر المنخفض وانعدام الأجر»، كسمة مميزة للطبيعة الحرجة غير المستقرة لكثير من الوظائف المنخفضة الأجر، كما تبرز حقيقة أن وظيفة من الوظائف قد لا تكون سوى مرحلة في دورة الفقر.

من هو العامل المنخفض الأجر، ولماذا؟

ليس هناك تعريف دقيق للأجر المنخفض. فهو مفهوم نسبي، كما أنه يختلف عن فكرة الأجر الأدنى من المستحق، على الرغم من أن كثيرا من العمال المنخفضي الأجر ربما يحصلون على أجر أقل مما يستحقون. ويعرف العامل المنخفض الأجر ببساطة بأنه العامل الأقل أجرا. وتستخدم البحوث التطبيقية عديدا من التعريفات. وبعض هذه التعريفات يستخدم نسبا أو شرائح محددة، مثل أقل ١٠ أو ٢٠ أو ٣٠ بالمائة أجرا من العاملين، والبعض الآخر يعرف العامل المنخفض الأجر بالقياس إلى متوسط الدخل أو دخل العامل المتوسط. وتستخدم بحوث الحد الأدنى للأجور معدل أجور ثابت، ومضاعفات هذا الأجر، في تعريف العامل الذي يحصل على أجر عند عتبة الأجر المنخفض أو قريبا منها. ويعرف الأجر المنخفض عادة على أساس أجر الساعة، ولكن في بعض الحالات يستخدم أجر الأسبوع، أو الشهر، أو حتى الأجر السنوي عند تعريف العامل المنخفض الأجر. وقد استخدم هذا الفصل عدة تعريفات مختلفة للأجر المنخفض، ولن ندخل هنا في مناقشة مزايا استخدام تعريف معين أكثر من سواه [1]. ولكن أيا من النتائج المعروضة هنا لن يتأثر كثيرا بالتعريف المستخدم للأجر المنخفض، على الرغم من أن الأعداد الفعلية لمن ينطبق عليهم سوف تختلف قليلا.

وقد تصاعد الاهتمام بسوق العمل المنخفض الأجر في المملكة المتحدة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات في ظل تفاقم عدم المساواة في الدخول، وتردي أوضاع العمال المنخفضي الأجر في سوق العمل، وارتفاع البطالة بين الشباب، والزيادات في معدلات الرجال غير النشطين اقتصاديا فوق الخامسة والخمسين. ثم تقلصت تدريجيا الحماية الوظيفية للعمال المنخفضي الأجر خلال السبعينيات والثمانينيات مع تقلص الدور التمثيلي للنقابات وتراجع قوتها وإلغاء «مجالس الأجور» [2]. وأخذت تظهر إلى الوجود مؤسسات أخرى للدفاع عن حقوق العمال المنخفضي الأجر، كما كانت «وحدة الأجور المنخفضة» ـ التي تنادي بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية للعمال المنخفضي الأجر ـ تتمتع بقوة متنامية منذ ١٩٧٤. وليس من المثير للدهشة أن يتحول الأجر المنخفض إلى قضية سياسية، مما حدا

حزب العمال ـ حرصا منه على العمالة المنخفضة الأجر ـ على أن يتعهد باستحداث «الحد الأدنى القومي للأجور» عقب فوزه في الانتخابات العامة ١٩٩٧. وقد أثمر تأسيس «لجنة الأجور المنخفضة» عام ١٩٩٧ ـ التي أدت إلى استحداث «الحد الأدنى القومي للأجور» في أبريل ١٩٩٩ ـ أثمر زيادة ملموسة في البحوث التي أجريت عن العمالة المنخفضة الأجر [٣]. ومعنى ذلك أن معرفتنا بأسباب الأجر المنخفض وعواقبه قد تحسنت تحسنا ملموسا خلال السنوات الأخيرة.

ومن واقع الدراسات السابقة أصبحنا نعرف أن بعض الأفراد أكثر احتمالا للعمل بأجر منخفض من سواهم. ومن هذه الفئات:

- النساء،
- الشباب،
- أصحاب المؤهلات المنخفضة،
- العمال (الذكور) كبار السن،
- المرضى بأمراض مزمنة والمعوقون،
- الأقليات الإثنية،
- أصحاب الخبرات السابقة الضئيلة في العمل أو غير ذوي الخبرة.

ويتركز العمل المنخفض الأجر في صناعات بعينها، هي:

- صناعات النسيج،
- الصناعات الزراعية،
- الفندقة وخدمة الحفلات،
- البيع بالتجزئة،
- الخدمات المنزلية.

وهناك بعض المهن التي يتقاضى عمالها دائما أجورا منخفضة:

- مهنة حلاقة (تصفيف) الشعر،
- عمال النظافة،
- مساعدو خدمة الحفلات،
- مساعدو الخدمات الخاصة،
- مساعدو المبيعات،
- حراس الأمن.

إلى جانب ذلك يلاحظ أن للأجر المنخفض بُعدا إقليميا، وأنه أكثر انتشارا في شمال شرق إنجلترا وفي شمال أيرلندا أكثر من بقية مناطق المملكة المتحدة. وعلى الرغم من أن العمال المنخفضي الأجر موجودون في كل أنواع الشركات، إلا أن الاحتمال الأكبر هو أن يعملوا في المنشآت الصغيرة والمتوسطة أكثر من المشروعات الكبيرة.

لماذا يحصل بعض العمال على أجر منخفض؟ العمال المنخفضو الأجر هم أولئك الذين لا يحصلون على عائد مجز من سوق العمل لسبب أو لآخر. وقد نعتبرهم أفرادا ذوي قدرة ضعيفة على الكسب بسبب الانخفاض «الحقيقي» في مستوى إنتاجيتهم (الراجع إلى انخفاض مستوى رأسمالهم البشري أو الاجتماعي، أو قدرتهم الفطرية... إلخ)، وقد يصدق ذلك بالنسبة إلى الكثيرين منهم. ولكن طائفة أخرى من العمال قد يحصلون على أجر منخفض لأن الوظيفة التي يشغلونها لا تستفيد من كل ما لديهم من قدرات بسبب عدم توافق مهاراتهم مع أعمالهم. ويظهر عدم توافق المهارة مع العمل عندما لا يتوفر العدد الكافي من الوظائف التي تستلزم المهارات المتوافرة لدى القوة العاملة، كما أن مهارات بعض الأفراد قد تفيض عن الحاجة بسبب تغير تكنولوجي أو صناعي، أو أن التمييز قد يحول بين بعض الأفراد والحصول على العمل الذي يتناسب مع مستواهم المهاري. كذلك قد يحصل المتدربون على أجور منخفضة خلال فترة تدريبهم، عندما يمثل الأجر المنخفض مساهمة من المستخدم في نفقات تدريبه، في مقابل الأجر المرتفع الذي يُتوقع أن يحصل عليه مستقبلا.

وإلى جانب أن الأجر المنخفض له بُعد اقتصادي مهم، فإن له كذلك بُعدا اجتماعيا لا يقل أهمية. وقد تناولت المناقشات الأخيرة لموضوع الحد الأدنى القومي للأجور هذا السؤال (المعياري): إلى أي مدى يكون الأجر المنخفض بالغ الانخفاض؟ ومع استحداث نظام الحد الأدنى القومي للأجور في أبريل ١٩٩٩ كان هذا هو السؤال الذي تصدر مداولات «لجنة الأجر المنخفض». في الوقت نفسه كان قد تقرر أن الأجر الذي يقل عن ٣,٦٠ جنيه استرليني في الساعة للعامل البالغ يعد أجرا منخفضا بشكل غير مقبول. وقد عملت «لجنة الأجور المنخفضة» عند تقدير المعدل المناسب على أن تأخذ في اعتبارها الدليل على نسبة القوى العاملة التي يحتمل أن تستفيد من الحد

الأدنى القومي للأجور، واحتمالات الآثار الجانبية الضارة التي قد تترتب عليه (مثل فقدان العمل أو بعض الآثار الصادمة التي قد تكون أهم من توزيع الدخل)، وتأثيره المتوقع في الفقر، وتأثيره الممكن في الإنتاجية (لجنة الأجور المنخفضة ١٩٩٨). وتشير التقديرات الأولية إلى أن الحد الأدنى القومي للأجور قد نجح في رفع أجور العمال دون أي آثار ضارة على العمال (لجنة الأجور المنخفضة ٢٠٠٠).

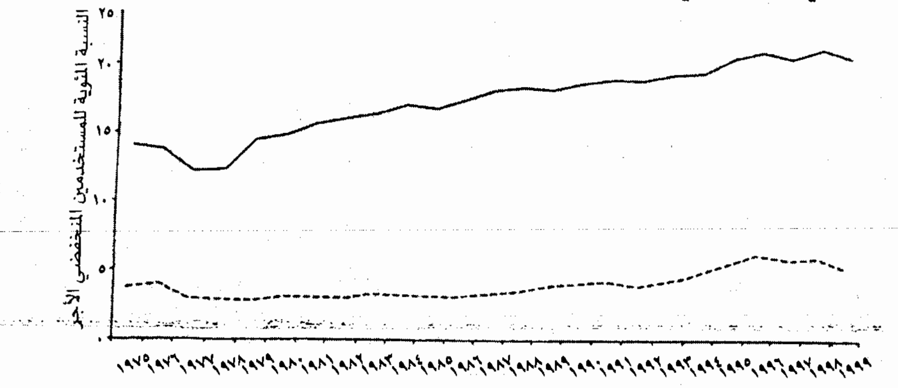
بعض اتجاهات العمالة المنخفضة الأجر

تتعرض هذه الفقرة لمسألتين مهمتين حول اتجاهات العمالة المنخفضة الأجر. أولا: تقدير حدوث ـ أو عدم حدوث ـ زيادة في العمالة المنخفضة الأجر في بريطانيا منذ منتصف السبعينيات. ثانيا: نتناول التغيرات في الدخول الحقيقية والنسبية للعمال المنخفضي الأجر عبر الزمن.

وتعتمد هذه الفقرة على بيانات مأخوذة من «مسح الدخول الجديدة». وهذا المسح هو أضخم مسح منتظم للأجور ينفذ في بريطانيا (تُجمع بيانات عن دخول نحو ١٦٠ ألف مستخدم بصفة سنوية). والعينة التي يغطيها هذا المسح عينة عشوائية فعلا تقدر بنحو ١٪ من جميع المستخدمين المسجلين في نظام «التأمين القومي». ويُلزم القانون أصحاب العمل ـ حيث يعمل أفراد العينة المختارة ـ بتقديم بيانات عن أجورهم. ومن عيوب «مسح الدخول الجديدة» أن تغطيته للعمال المنخفضي الأجر ليست كاملة، على اعتبار أن العينة مختارة بالأساس من بين أصحاب الدخول التي تزيد على حد الإعفاء الضريبي (أي التي تستحق عليها ضرائب) (انظر ويلكنسون ١٩٩٨، وأوركارد وسفتون ١٩٩٦). وبسبب تغيرات طرأت على إجراءات جمع البيانات فقد تغيرت تغطيته بمرور الوقت (ماكنايت وآخرون ١٩٩٨). ومع ذلك فإن مزايا «مسح الأجور الجديدة» من ناحية نوعية المعلومات المجموعة وطول الفترة الزمنية التي تغطيها تجعله أهم مصدر للمعلومات عن اتجاهات الأجور في بريطانيا.

وسوف نستخدم هنا عتبتين للأجر المنخفض للتعرف على اتجاهات الأجر المنخفض عبر الوقت. ويعرف المستخدم المنخفض الأجر بأنه ذلك الذي يقل أجره إما عن ثلثي أجر الموظف المتوسط أو عن نصف أجر

الموظف المتوسط. ويحدد الشكل (٧:١) نسبة المستخدمين المنخفضي الأجر وفقا لهذين التعريفين على امتداد الفترة من ١٩٧٥ حتى ١٩٩٩. ومن الواضح أن نسبة المستخدمين المنخفضي الأجر قد زادت زيادة ملحوظة منذ ١٩٩٧. فزادت نسبة المستخدمين الذين يتقاضون أقل من ثلثي أجر الموظف المتوسط من ١٢٪ في عام ١٩٧٧ إلى ٢١٪ في عام ١٩٩٨، بمعدل زيادة ٧٥٪ خلال تلك الفترة. كما حدثت زيادة ملموسة في نسبة المستخدمين الذين يتقاضون أجورا أدنى من ذلك. وقد هبطت النسبة المئوية للمستخدمين الذين يحصلون على أقل من نصف أجر الموظف المتوسط هبوطا طفيفا بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٨، ثم ارتفعت من ٣٪ عام ١٩٧٨ إلى ٦٪ عام ١٩٩٨، فتضاعفت خلال عشرين عاما. ولكن الملاحظ على أي حال أن حجم العمال المنخفضي الأجر قد أخذ في الانخفاض منذ عام ١٩٩٨. ولعل هذا الانخفاض راجع إلى استحداث نظام الحد الأدنى القومي للأجور في أبريل ١٩٩٩.

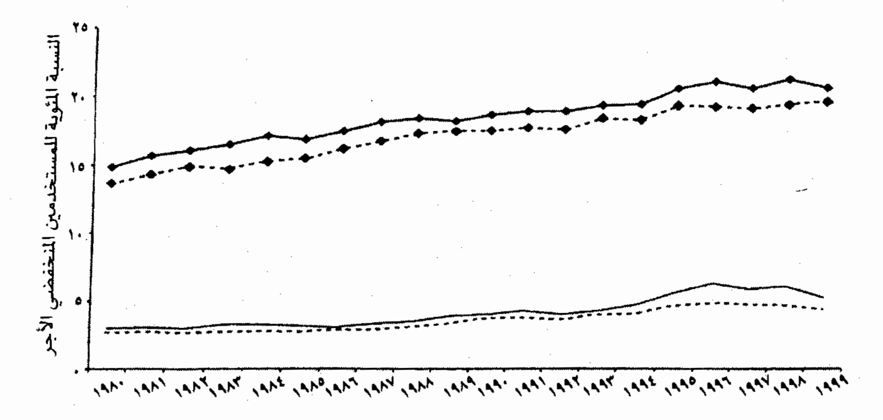


الشكل (٧:١): تغير حجم العمالة المنخفضة الأجر: ١٩٧٥ ـ ١٩٩٩

المصدر: البيانات التتبعية لمسح الدخول الجديدة.

وقد أشرنا من قبل إلى أن تغطية العمالة ذات الأجر الشديد الانخفاض في «مسح الدخول الجديدة» ليست كاملة، لأن العينة مسحوبة بالأساس من بين قوائم المستخدمين الذين تستحق عن أجورهم ضرائب (فوق حد الإعفاء الضريبي). فإذا تحسنت تغطية «مسح الدخول الجديدة» مع الوقت فقد نتبين زيادة في العمالة المنخفضة الأجر على النحو الذي يوضحه الشكل (٧:١) ولاختبار أثر تغير التغطية، قُدرت اتجاهات الأجر المنخفض بالنسبة إلى مجموعة من المستخدمين الذين يرجح ألا تكون تغطيتهم قد تغيرت خلال تلك الفترة، وهم المستخدمون الذين يحصلون على إيراد يزيد على «الحد الأدنى للدخل»، من واقع اشتراكات التأمين القومي. وقد أعيد تعريف متوسط الدخل بالنسبة إلى هذه المجموعة من المستخدمين تبعا لنسب المستخدمين الذين يقل دخلهم عن عتبة ثلثي الأجر المتوسط. ويقارن الشكل (٧:٢) اتجاهات الأجر المنخفض بالنسبة إلى كل المستخدمين الذين يشملهم «مسح الدخول الجديدة» خلال الفترة من ١٩٨٠ وحتى ١٩٩٩، وبين المستخدمين الذين يزيد دخلهم على «الحد الأدنى للدخل» [٤]. ويلاحظ أن درجة التشتت (*) في الأجور بين المستخدمين المنخفضي الأجر الذين يزيد دخلهم على الحد الأدنى للدخل تقل عن درجة التشتت بين مجموع الموظفين، وهو أمر لا يثير الدهشة إذا علمنا أن هذا التحديد (أو الحصر) يُقلّم بعض الشيء توزيع الدخول الأسبوعية، ومن ثم توزيع الدخول بالساعة، والراجع إلى التداخل الشديد بين الأجر المنخفض الأسبوعي وبالساعة. والنتيجة أن نسبة المستخدمين ذوي الدخول التي تساوي - أو تزيد على - الحد الأدنى للأجور ويتقاضون أجورا أدنى من عتبة الأجر المنخفض تقل عن المستخدمين ذوي الدخول الأقل من الحد الأدنى. ونلاحظ زيادة مماثلة في الأجور المنخفضة بين فئتي المستخدمين عبر تلك الفترة، على الرغم من زيادة عدد المستخدمين الذين يقل دخلهم عن عتبة الأجر المنخفض (أي نصف الدخل المتوسط) في النصف الثاني من التسعينيات، والتي تكون أقل وضوحا عندما نأخذ في الاعتبار المستخدمين الذين تتجاوز دخولهم الحد الأدنى للدخل. وقد يرجع هذا إلى تغيرات طرأت على عملية التغطية (في جمع بيانات المسح)، على الرغم من أننا لا يمكن أن نستبعد زيادة نسبة المستخدمين ذوي دخول تقل عن الحد الأدنى للدخل يتقاضون أجورا منخفضة بالساعة.

(*) انظر تعريفا لهذا المفهوم في حاشية أول الفصل الرابع [المترجم].



ـــ المتوسط – الكل ٢/٣

ـ + ـ الحد الأدنى للدخل ≤ المتوسط ٢/٣

ـــ نصف المتوسط – الكل

ـ ـ ـ الحد الأدنى للدخل ≤ نصف المتوسط

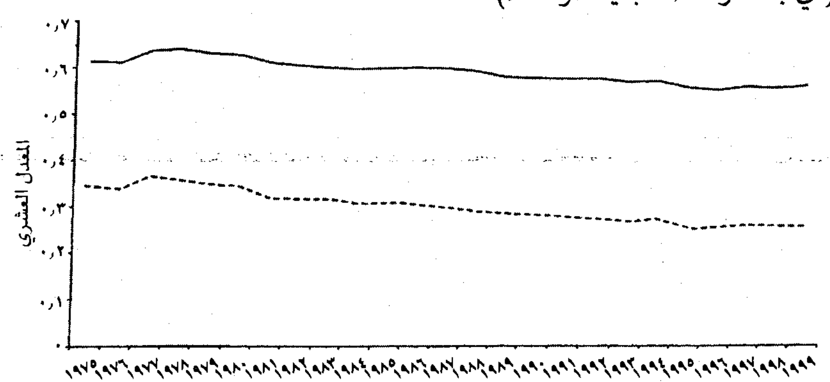
الشكل (٢:٧): اتجاهات العمل المنخفض الأجر في وجود أو عدم وجود مستخدمين يحصلون على دخل يقل عن الحد الأدنى للدخل

المصدر: البيانات التتبعية لمسح الدخول الجديدة.

وعودة إلى الوضع النسبي للمستخدمين المنخفضي الأجر يوضح لنا الشكل (٣:٧) أجور المستخدمين في العُشر الأخير (أي الذي يشمل العشرة في المائة الأدنى أجرا)، منسوبة إلى المستخدمين في العُشر الخمسين (الذي يمثل المستخدم المتوسط) وفي العُشر التسعين (أي الذي يشمل العشرة بالمائة الأعلى أجرا). ويُظهر الشكل حدوث انضغاط في توزيع الدخول في منتصف السبعينيات، ولكن منذ ١٩٧٧ بدأ يحدث تدهور في أجور المستخدمين الأدنى أجرا بالنسبة إلى المستخدمين المتوسطين والمستخدمين الأعلى أجرا. وفي ١٩٧٧ كان المستخدمون الواقعون في العُشر الأدنى يكسبون نحو ثلث أجر المستخدمين في العُشر التسعين، ثم أصبحوا يكسبون ربع أجرهم عام ١٩٩٩.

ويقال أحيانا إن التركيز على الدخول النسبية ليس بالأمر الملائم، وأنه يتعين علينا أن نولي اهتماما أكبر للتغيرات في الدخول الحقيقية. ويصور الشكل (٤:٧) تطور الأجور الحقيقية (وفق أسعار ١٩٩٦) بالنسبة إلى ثلاث نقط في توزيع الدخل هي: العشر العاشر (الذي يشمل العشرة بالمائة الأدنى أجرا)، والعُشر الخمسون (الذي يشمل المستخدمين المتوسطين) والعُشر التسعون (الذي يشمل العشرة بالمائة الأعلى أجرا).

والنتائج مثيرة إلى حد كبير. فالأجر الحقيقي للمستخدمين في العشر الأدنى لتوزيع الدخل قد ازداد من ٣,٠٣ جنيه استرليني في الساعة عام ١٩٧٥ إلى ٣,٧٥ جنيه في الساعة عام ١٩٩٩. وما إذا كان ذلك يعد زيادة صغيرة أم زيادة كبيرة يتوقف على مدى الأهمية التي نوليها للزيادة المطلقة أم النسبية. فعبر فترة الـ ٢٥ عاما ازداد أجر المستخدم في العُشر الأدنى بمقدار ٧٥ بنسا. ومن حيث النسبة المئوية تمثل هذه الزيادة ٢٤٪. أما المستخدم المتوسط فكان أفضل حالا. حيث ازداد أجر الساعة للمستخدم المتوسط من ٤,٩٥ جنيه استرليني عام ١٩٧٥ إلى ٦,٧١ جنيه عام ١٩٩٩ (أي بمقدار ١,٧٦ جنيه أو ٣٦٪). ولكن الواضح أن العُشر الأعلى أجرا من المستخدمين كان أفضل الجميع حالا، حيث زاد أجرهم عن الساعة من ٨,٧٧ جنيه عام ١٩٧٥ إلى ١٤,٧٢ جنيه عام ١٩٩٩ (أي بمقدار ٥,٩٥ جنيه، أو ٦٨٪).

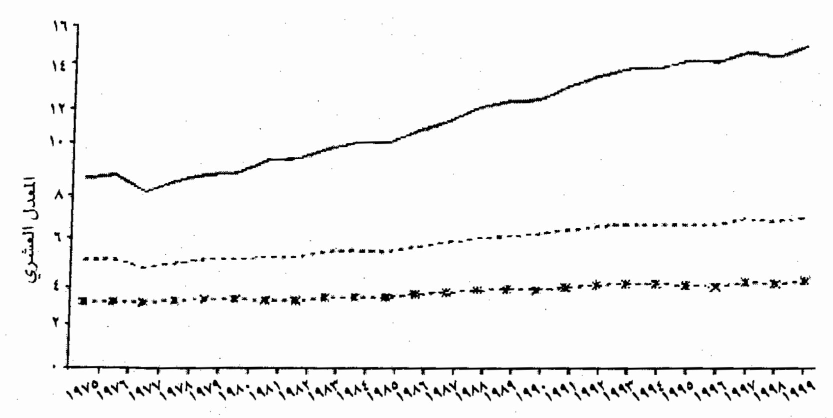


——— ١٠/٥٠

- - - - ١٠/٩٠

الشكل (٣:٧): الدخول النسبية للعمال المنخفضي الأجر: ١٩٧٥ - ١٩٩٩

المصدر: البيانات التتبعية لمسح الدخول الجديدة.



الشكل (٤:٧): الدخول الحقيقية: ١٩٧٥ - ١٩٩٩
المصدر: البيانات التتبعية لمسح الدخول الجديدة.

والاتجاهات الملاحظة على سوق العمل المنخفض الأجر في بريطانيا ليست فريدة في بابها. فقد تزايدت درجة عدم المساواة في الدخل عبر الربع الأخير من القرن العشرين في كثير من الدول المتقدمة اقتصاديا (كالولايات المتحدة، وكندا، واستراليا، ونيوزيلندا وإيطاليا وغيرها) والبلاد التي تتصاعد فيها عدم المساواة في الدخل هي عادة تلك التي يزداد فيها وجود الأجر المنخفض (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ١٩٩٦). والسبب الدقيق الكامن وراء ما يبدو أنه ظاهرة عالمية عامة مازال محل جدل، وإن كان كثير من المحللين يرون أن تغير الطلب [٥] لصلحة العمالة المرتفعة المهارة قد أدى إلى تدهور الدخل النسبي للعمال المنخفضي المهارة، بل إن دخلهم الحقيقي تدهور في الولايات المتحدة. وربما عزز هذا التغير في الطلب التغير التكنولوجي السريع الذي يفضل المهارة، و/ أو أنماط التجارة الدولية. ويبدو أن تلك الاتجاهات يلطف منها داخل الدولة تغيرات في المعروض من العمالة، وفاعلية نظم الرعاية، وقوة الاتفاقات الجماعية لتحديد الأجور، ونظم الحد الأدنى للأجور.

وقد شهدت الولايات المتحدة وبريطانيا بعض أشد الزيادات في تفاوت الدخل (وفي وجود الدخل المنخفض) خلال ربع القرن الأخير. كما اتخذت كلتا الدولتين إصلاحات جذرية نوعا لمؤسسات سوق العمل التي تعمل على حماية العمال

المنخفضي الأجر. وقد يذهب البعض إلى أنه نتيجة لذلك نعمت الولايات المتحدة وبريطانيا بنمو مرتفع في العمالة، ولكن المقارنات العالمية تشير على أن الأدلة قليلة ـ وأحيانا غائبة ـ على أن الترتيبات المؤسسية التي تحد من حدوث الأجر المنخفض تؤدي بالفعل إلى تخفيض التشغيل في الدول المختلفة (كارد وآخرون ١٩٩٦، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ١٩٩٦، كيز وآخرون ١٩٩٨).

إن تعاظم التفاوت في الدخول في بريطانيا على امتداد ربع القرن الماضي كان ثمرة زيادة محدودة في دخول المستخدمين الأدنى أجرا مصحوبة بزيادة كبيرة ـ على نحو ملموس ـ في دخول المستخدمين الأعلى أجرا. ويتضح من تلك الأرقام أن عائد النمو الاقتصادي لم يكن من نصيب جميع العاملين. وكان الشائع الادعاء أنه في الاقتصاد الحر سوف تغمر عائدات النمو الاقتصادي جميع قطاعات المجتمع. ولكن الواقع الفعلي لم يشهد كثيرا من هذا الغمر، وإنما كل ما عرفه كان مجرد قطرات.

التداخل بين الأجر المنخفض والفقر

عندما نتحدث عن الأجر المنخفض فإننا نفكر في دخل الأفراد من العمل بصرف النظر عن خلفياتهم الأسرية. وعندما نتحدث عن الفقر فإننا نفكر فقط في إسهام دخول الأفراد في الدخل الكلي لأسرهم. ومعنى ذلك أن الفرد قد يكون عالي الأجر وفقيرا، أو منخفض الأجر وغنيا، أو في أي موقع بينهما. وسوف نتأمل في هذه الفقرة إلى أي مدى يكون الأفراد الأدنى مرتبة في توزيع الأجر (أي المنخفضي الأجر) قابعين كذلك في المرتبة الأدنى من توزيع الدخل (أي فقراء).

ونحن نعلم أن العاطلين قد لا يعيشون بالضرورة حياة الفقر، فقد يكون العاطل محميا من الفقر بفضل دخل يحققه عضو آخر في الأسرة. وبالمثل فإن الحصول على عمل لا يعني آليا أن ذلك الفرد أصبح محميا من الفقر. إذ يتوقف ذلك ـ مرة أخرى ـ على دخول أعضاء الأسرة الآخرين، وعلى وجود إعانات في أثناء العمل، وعلى كرم هذه الإعانات. فثمة أفراد يستطيعون إلغاء تأثير أجر الساعة المنخفض بالعمل ساعات طويلة جدا، أو العمل وقتا إضافيا، أو ممارسة أكثر من وظيفة في الآن نفسه.

وعندما ننتقل من دخل الفرد ونتكلم عن دخل الأسرة لكي نحدد الواقعين في أدنى فئات التوزيع، فإننا نأخذ في اعتبارنا أشكالا أخرى من الدخل مثل: الدخل من الرعاية الاجتماعية كالإعانات والتخفيضات الضريبية وغيرها،

والدخل من الاستثمارات «أي الدخل من دون عمل». كما يتعين أن نراعي مدى تجميع دخول كل أفراد الأسرة لمصلحة الكل، والوفورات الراجعة إلى الحجم الكبير، والفروق في الاحتياجات.

وقد تبين أن التداخل بين الأجر المنخفض والفقر يتفاوت من بلد لآخر. فثمة ارتباط إيجابي قوي بين العمل المنخفض الأجر ومعدل الفقر عند البالغين غير الطاعنين في السن في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقد ظهر هذا التداخل بأقصى درجاته في الولايات المتحدة أوائل التسعينيات، حيث كان ربع عدد العاملين المنخفضي الأجر - في مقتبل العمر - يعيشون في فقر[٦]، تليها هولندا (١٨٪)، والمملكة المتحدة (١٣٪)، وكندا (١٢,٥٪). أما أدنى معدلات الارتباط بين الأجر المنخفض والدخل فتوجد في دول الشمال الأوروبي: السويد (٣,٧٪)، وفنلندا (٤,٩٪) (ماركس Marx وفيربست Verbist 1997). ويوضح ميلار Millar وآخرون (١٩٩٧) أن التداخل بين الدخل المنخفض والفقر في المملكة المتحدة لم يتجاوز في السبعينيات وأوائل الثمانينيات ٣-٤٪، ولكنه ارتفع في أوائل التسعينيات إلى ١٣٪. ومعنى هذا أن نسبة أكبر من الفقراء حاليا تتكون من العمال الفقراء على نحو يفوق ما كان موجودا في الماضي. ويبدو أن هناك جملة من العوامل التي أسهمت في هذه الزيادة.

فأي تغير في عدد الأسر الفقيرة عبر الزمن يتوقف على تغيرات في البناء الديموغرافي للأسرة ونصيب الأفراد الفقراء داخل كل نمط من أنماط الأسرة. ويوضح العمودان الأولان في الجدول (٧:١) التغيرات في توزيع الأفراد على مختلف الأنماط الأسرية - حيث يتم تعريف الأسرة على أساس حالة العمالة - خلال الفترة من ١٩٦٨ حتى ١٩٩٦. ويوضح العمودان الأخيران نسبة الأفراد الفقراء في كل نمط.

وكما سبق أن أوضحنا في الفصل الرابع من هذا الكتاب، حدثت زيادة عامة في نسبة السكان الذين يعيشون في فقر نسبي (يقل عن نصف متوسط الدخل المتكافئ [أي الدخل الذي تمت عليه عمليات تسوية لتيسير المقارنة - المترجم] للأسرة بعد حساب تكاليف الإسكان)، من ١٠٪ في عام ١٩٦٨ إلى ٢٣٪ في عام ١٩٩٦. ويرجع جانب من تلك الزيادة إلى ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون في الأنماط الأسرية الأكثر تعرضا للوقوع في الفقر. والأسر

الأكثر تعرضا لخطر الفقر هي أسر العاطلين، وقد زادت نسبة السكان الذين يعيشون في أسر عاطلين من ٣٪ عام ١٩٦٨ إلى ١٣٪ عام ١٩٩٦، وعلى العموم يحمي العمل الأسرة من الفقر، ولكن نسبة السكان الذين يعيشون في أسر عاملة انخفض من ٧٠٪ عام ١٩٦٨ إلى ٥٥٪ عام ١٩٩٦، أما الأسر التي لا تضم سوى فرد وحيد عامل منخفض الأجر فتكون معرضة بشدة لخطر الفقر، وقد زادت شريحة الأسر ذات العامل الوحيد المنخفض الأجر من ١٪ إلى ٣٪. ووجود عامل وحيد «مرتفع الأجر» (أعني ليس منخفض الأجر) يحمي الأسرة من الفقر، ولكن نسبة الأسر ذات العامل «المرتفع الأجر» قد انخفضت من ٢٨٪ إلى ١٧٪.

الجدول (٧:١): حالة عمالة الأسرة وحجم الفقر، في ١٩٦٨ وفي ١٩٩٦

	توزيع السكان (نسبة مئوية)		النسبة المئوية من الفئة فقير	
● عاطلون	١٩٦٨	١٩٩٦	١٩٦٨	١٩٩٦
● عاملون	٣	١٣	٧٠	٧٣
– واحد بأجر منخفض	٧٠	٥٥	٤	١٠
– واحد بأجر مرتفع	١	٣	٢٤	٥٣
– اثنان بأجر مرتفع	٢٨	١٧	٦	١٦
– اثنان أحدهما على الأقل بأجر منخفض	١٦	١٩	١	٢
● يعمل لحساب نفسه	١٠	٨	٣	١٠
● متقاعد	١٠	١٣	١٠	٢٠
الإجمالي	١٩	١٩	٢٦	٢٧
			١٠	٢٣

ملاحظات: لم نعرض المزيد من أوضاع الأسر العاملة. الأسرة العاطلة هي التي لا يوجد من أعضائها واحد يعمل. «الأجر المنخفض» هو ما يندرج ضمن الربع الأدنى في توزيع الدخل حسب الساعة، و«المرتفع الأجر» هو أي شيء فوق هذا المستوى. والفقر هو الحصول على أقل من متوسط الدخل (معدلا حسب تركيب الأسرة) بعد حساب تكاليف الإسكان.

المصدر: مسح الإنفاق الأسري. وحسابات قام بها المؤلف من بيانات الجداول الواردة عند ديكنز (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠).

أما ثاني العوامل التي تؤثر في التغير الكلي للفقر فهو حجم الفقر داخل كل نمط من أنماط الأسرة. ويوضح العمودان الأخيران في الجدول (٧:١) حدوث زيادة في نسبة الأفراد الفقراء داخل كل نمط أسري. والأمر المهم أن العمل أصبح اليوم أقل قدرة على حماية الأسرة من الفقر مما كان في الماضي. ويوضح هذان التغيران معا أن نسبة الأسر ذات العامل الوحيد المنخفض الأجر قد زادت، وأن نسبة الأسر الفقيرة قد تضاعفت. وتقلصت نسبة الأسر ذات المستخدم الوحيد المرتفع الأجر، كما تراجعت قدرة هذا النمط من الأسر على حماية أفرادها من الفقر، ففي عام ١٩٩٦ كان ١٦٪ من أفراد هذا النمط الأسري يعيشون في فقر، في مقابل ٦٪ في عام ١٩٦٨، «فالعائل» الوحيد (ذكرا كان أو أنثى) أصبح اليوم أقل قدرة على حماية الأسرة من الفقر مما كان في الماضي.

وإذا نظرنا في أي لحظة زمنية فسوف نجد أن العمال المنخفضي الأجر أكثر احتمالا أن يعيشوا في أسر فقيرة من العمال المرتفعي الأجر. وقد أوضح ستيوارت (١٩٩٨) أن العمال المنخفضي الأجر (الذين يكسبون أقل من ٣,٥٠ جنيه استرليني في الساعة بأسعار أبريل ١٩٩٧) يزيد احتمال معيشتهم في أسر فقيرة بسبعة أضعاف احتمال معيشة العمال المرتفعي الأجر في أسر فقيرة (أي يقل دخلها عن نصف متوسط الدخل)، أو بنسبة ١٥٪ مقابل ٢٪ بين مرتفعي الأجر. يضاف إلى ذلك أنه لما كان العاطلون أكثر عرضة لمعيشة الفقر وكان احتمال تعرض منخفضي الأجر للبطالة أكبر، تكون العلاقة بين الأجر المنخفض والفقر أقوى وأشد عند النظر إليها في المدى الطويل.

وعلى مستوى الأسر تأمل ديكنز (١٩٩٩) تفصيلا التداخل بين العمل (خاصة بأجر منخفض) والفقر لكي يقدر التأثير المحتمل للحد الأدنى القومي للأجور على فقر الأسرة. وقد بيّن أن الحد الأدنى للأجور سوف يفيد عددا أكبر من الفقراء على المدى الطويل بسبب انتقالهم من حالة التعطل إلى حالة العمل بأجر منخفض. ودرس ستيوارت (١٩٩٩) فترة أربع سنوات (١٩٩١-٩٤) توصل فيها إلى أن حوالي نصف مجموع الأفراد الذين يتقاضون (بشكل دائم) أجورا

منخفضة (والأجر المنخفض عنده هو ٣,٥٠ جنيه في الساعة يكون الفرد قد تقاضاه مرة ولم يرتفع عنه بعد ذلك) يعيشون في أسر فقيرة، وذلك في مقابل ٢٩٪ من الأفراد الذين يعملون بأجر منخفض (بشكل مؤقت) (حيث يكونون تقاضوا أجرا منخفضا ذات مرة، وأجرا مرتفعا مرة واحدة على الأقل)، و١٠٪ من الأفراد لم يتقاضوا أجورا منخفضة أبدا.

ويغلب على الوظائف المنخفضة الأجر أن تكون أقل استقرارا من الوظائف المرتفعة الأجر. وليس ذلك راجعا إلى أن العمال المنخفضي الأجر سرعان ما يتركونها إلى الوظائف المرتفعة الأجر. فتتبع مسارات عمل بعض الأفراد على امتداد فترة زمنية يوضح أن احتمال مرور العمال المنخفضي الأجر بخبرة البطالة - أو قضاء فترات خارج سوق العمل - يزيد عنه بين العمال المرتفعي الأجر (ستيوارت ١٩٩٩، ماكنايت ٢٠٠٠). ومازلنا لا نعرف الكثير عن أسباب زيادة احتمال انتهاء هذه الوظائف المنخفضة الأجر بنسبة تفوق المرتفعة الأجر. نحن نعرف أنه في فترات الكساد الاقتصادي يكون العمال المنخفضو الأجر / المنخفضو المهارة هم عادة أول من يفقدون وظائفهم، ولكن الدورة بين الأجر المنخفض وانعدام الأجر تبدو قائمة بصرف النظر عن حالة الاقتصاد. وقد يرجع ذلك إلى أن أصحاب الأعمال يفضلون تغيير العمالة بمعدل مرتفع للحفاظ على الإنتاجية في الوظائف الرتيبة المنخفضة الأجر، أو لعلهم يحاولون - بذلك - تجنب اشتعال الأسعار[٧]. كما أن بعض الأعمال المنخفضة الأجر تكون بطبيعتها موسمية، ومن ثم تنتهي بنهاية الموسم. وفي بعض الأحيان تكون الوظائف المنخفضة الأجر بمنزلة قنوات أو سبل لتعبئة من سيعملون بالوظائف المرتفعة الأجر. فلو انتهج أصحاب الأعمال سياسة «البقاء في الوظيفة أو تركها»، فإن نسبة من أولئك المستخدمين سيفقدون عملهم بعد فترة الاختبار.

وهناك عديد من الأسباب التي تفسر سعي بعض الأفراد إلى الحصول على عمل لفترة قصيرة. فقد لا يستطيع الفرد أن يقبل عملا إلا لفترات قصيرة فقط (كمدة فصل دراسي مثلا) بسبب مسؤوليته عن رعاية آخرين

(رعاية الأقارب كبار السن أو أطفال ليس لهم من يرعاهم). كذلك قد لا يستطيع الطلاب - أو لا يريدون - سوى العمل في أثناء العطلات. وقد ينهي الفرد علاقته بالعمل إذا تبين له أنه على غير ما كان يتوقع، أو لتعاسته مع صاحب العمل. وعلى الرغم من أننا نعلم الآن أن الأجر المنخفض يرتبط غالبا بالعمل لفترة قصيرة، فإننا مازلنا لا نعلم ما يكفي عن أسباب انتهاء تلك الأعمال في أغلب الأحيان بفترات بطالة.

فقر الأطفال وانخفاض أجر الكبار

شهدت المملكة المتحدة على امتداد الأعوام الثلاثين الأخيرة زيادة كبيرة في نسبة الأطفال الفقراء؛ ففي عام ١٩٦٨ كان هناك طفل من كل عشرة أطفال يعيش في فقر نسبي، ثم زادت النسبة إلى طفل من كل ثلاثة في عام ١٩٩٦ (جريج، وهاركنس، وماشان ١٩٩٩، وبياشو وسذرلاند في الفصل التاسع من هذا الكتاب). ويرجع هذا - في جانب منه - إلى زيادة عدد الأطفال الذين يعيشون في أسر عاطلة (حيث يرتفع حجم الفقر فيها) وزيادة نسبة الأطفال الذين يعيشون في أسر عمالية فقيرة.

وإذا دققنا النظر في توزيع جملة الأطفال على أنماط الأسر المختلفة، وكيف تغير هذا التوزيع بين عامي ١٩٦٨ و١٩٩٦، فسوف تبين الأرقام الواردة في الجدول (٢:٧) أن الأطفال في عام ١٩٩٦ كانوا أكثر احتمالا أن يعيشوا في أسر معرضة للوقوع في الفقر من أطفال عام ١٩٦٨ (ويعرف الفقر بأنه ما دون نصف متوسط الدخل) معدلا حسب تركيب الأسرة (بعد حساب تكاليف الإسكان)، وقد تزايدت نسبة الأطفال الذين يعيشون في أسر عاطلين من ٤٪ إلى ٢٠٪ (وهي نسبة تفوق مثيلاتها في ١٦ دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي درسها جريج، وهاركنس، وماشان ١٩٩٩). كما يبدو أن هناك نوعا من الاستقطاب داخل أنماط الأسر العاملة. فقد ازدادت كمية الأطفال الذين يعيشون في أسر فيها عامل واحد منخفض الأجر، على حين انخفض عدد أطفال الأسر ذات العامل الواحد المرتفع الأجر، ولكن عدد أطفال الأسر التي يعمل فيها اثنان بأجر مرتفع قد زاد.

الجدول (٧:٢): فقر الأطفال عام ١٩٦٨ وعام ١٩٩٦

	توزيع إجمالي الأطفال بين السكان (نسبة مئوية)		توزيع الأطفال الفقراء (نسبة مئوية)	
	١٩٦٨	١٩٩٦	١٩٦٨	١٩٩٦
● عاطلون	٤	٢٠	٨١	٨٩
● عاملون	٨٠	٦٣	٧	١٧
– واحد بأجر منخفض	٢	٥	٣٣	٦٩
– واحد بأجر مرتفع	٤٣	٢١	٩	٢٤
– اثنان بأجر مرتفع	١٥	٢٢	٣	٢
– اثنان أحدهما على الأقل بأجر منخفض	١١	١٠	٥	١٥
● مشتغل	١٢	١٦	١٣	٢٧
الإجمالي			١٠	٣٣

ملاحظات: لم نعرض بيانات أسر المتقاعدين ولا المزيد من أوضاع الأسر العاملة. الأسرة العاطلة هي التي لا يوجد من أعضائها - ممن هم في سن العمل - واحد يعمل. والأجر المنخفض هو ما يندرج ضمن الربع الأدنى في توزيع الدخل حسب الساعة، و«المرتفع الأجر» هو أي شيء فوق هذا المستوى. والفقر هو الحصول على أقل من متوسط الدخل (معدلا حسب تركيب الأسرة) بعد حساب تكاليف الإسكان.

المصدر: مسح الإنفاق الأسري (ديكنز، ١٩٩٩ و ٢٠٠٠).

العمل يحمي الأطفال من خطر الفقر، ولكن نسبة أطفال الأسر العاملة الذين يعيشون في فقر قد زادت في عام ١٩٩٦ عما كانت عليه عام ١٩٦٨، حيث ارتفعت من ٧٪ إلى ١٧٪، بل إن وجود مستخدم واحد فقط في الأسرة أصبح أقل قدرة على حماية الأطفال من الفقر في عام ١٩٩٦ مما كان عليه عام ١٩٦٨، ففي العام ١٩٦٨ كان ثلث عدد أطفال الأسر ذات العائل الوحيد المنخفض الأجر يعيشون في فقر في مقابل ثلثي عدد أطفال هذا النوع من الأسر يعيشون في فقر في ١٩٩٦، وبالنسبة إلى الأسر التي يوجد فيها مستخدم واحد «مرتفع الأجر» (بمعنى أنه ليس منخفض الأجر) كان ٩٪ من أطفالها يعانون الفقر عام ١٩٦٨، ولكنه ارتفع ليصبح ٢٤٪ في عام ١٩٩٦،

وعلى وجه الإجمال تدلنا تلك البيانات على أن البطالة مشكلة تتفاقم عبر الزمن، سواء من ناحية نسبة الأطفال الذين يعيشون في أسر عاطلين أو نسبة أطفال الأسر العاطلة الذين يعيشون في فقر. يضاف إلى ذلك أنه على حين يحمي العمل - إلى حد ما - الأطفال من الفقر، فإن أطفال الأسر ذات العائل الواحد يزيد احتمال وقوعهم في الفقر عما كان عليه الوضع في الماضي، حتى لو كان هذا العائل مرتفع الأجر.

وللفقر عواقب ضارة على الفرد في حينها، ولكنه يمكن أن تكون له عواقب بعيدة المدى. وقد أبرز جون هوبكرافت في الفصل الخامس من هذا الكتاب الآثار الضارة البعيدة المدى التي يعانيها أطفال الأسر التي تعاني ضائقة مالية مؤكدة، أو الأطفال الذين يتلقون وجبات مدرسية مجانية. يضاف إلى هذا أن أفراد الأسر المنخفضة الدخل والفقيرة يكون احتمال تعطلهم عن العمل أو تركهم له أعلى من الأفراد الذين نشأوا في أوساط مرتفعة الدخل (ماكنايت ٢٠٠١ أ). كما يرتبط الفقر في الطفولة بانخفاض الدخل بعد البلوغ. ويوضح الجدول (٣:٧) وضع الشباب (في السن من ٢٣ إلى ٢٦) في توزيع الدخل في ضوء دخل الأسرة عندما كانوا في سن ١٦. وتبين النتائج المستخلصة من هذا الجدول أن الأفراد من الأسر المنخفضة الدخل والفقيرة يزداد - بقوة - احتمال أن يكونوا ضمن أقل العاملين أجرا عندما يكبرون. وتوضح المقارنة بين فوجي مواليد (أحدهما ولد عام ١٩٥٨ والآخر ولد عام ١٩٧٠) أن هذه العلاقة قد ازدادت قوة وتأكيدا عبر الزمن. ومعنى هذا أن مثل هؤلاء الشباب يكونون أقل قدرة على تحسين وضعهم من دخل العمل. ونتيجة كل هذا أن التفاوت (في الدخل) والفقر يزدادان رسوخا على مر الأجيال.

ويرجع جانب من الفرق في الدخل - بسبب دخل الأسرة في الماضي - إلى التعليم. فالأطفال من الأوساط المنخفضة الدخل والفقيرة ينخفض مستوى تحصيلهم في الاختبارات العامة للقراءة والحساب وهم صغار، ولا يحصلون على مؤهلات تعليمية بنفس المستوى، والكم الذي يحصل عليه نظراؤهم من أبناء الأسر المرتفعة الدخل (ماكنايت ٢٠٠١ ب). ويوضح التحليل الشكلي للدخول والبطالة أن هذه الفروق تفسر جانبا من - وليس كل - صور التفاوت في العواقب المتعلقة بسوق العمل (ماكنايت ٢٠٠١ ب). وحتى بعد تحييد أثر هذه الفروق في التحصيل الدراسي، نجد أنه يزداد

تعرض أطفال الأسر المنخفضة الدخل والفقيرة للبطالة [عندما يكبرون ـ المترجم]، وإذا كانوا يعملون فإن أجورهم تكون ـ في المتوسط ـ أدنى من أطفال الأسر المرتفعة الدخل.

الجدول (٣:٧): من الفقر في الطفولة إلى العمالة المنخفضة الأجر (النسب المئوية)

الأجر	فوج مواليد ١٩٥٨ دخل الأسرة في سن ١٦			فوج مواليد ١٩٧٠ دخل الأسرة في سن ١٦		
(الفئة الخُماسية)	دخل مرتفع	دخل منخفض	فقير	دخل مرتفع	دخل منخفض	فقير
● المستوى الأدنى (القاع)	١٧	٢٢	٢٨	١٣	٢٦	٣٠
● الخُمس الثاني	١٩	٢١	٢٢	١٦	٢٣	٢٥
● الخمس الثالث	٢٠	١٩	١٨	٢٠	٢٠	١٧
● الخمس الرابع	٢١	١٩	١٧	٢٤	١٦	١٦
● الخمس الخامس	٢٢	١٨	١٥	٢٦	١٤	١٢
● الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظات: الأسر المرتفعة الدخل تحصل على الأقل على قيمة الدخل المتوسط، والأسر المنخفضة الدخل تحصل على أقل من متوسط الدخل، والأسر الفقيرة تحصل على أقل من نصف متوسط الدخل. وقد قيست أجور الساعة لفوج مواليد ١٩٥٨ عندما بلغت سنهم ٢٣، ولفوج ١٩٧٠ عندما بلغت سنهم ٢٦.

المصدر: الدراسة القومية لنمو الطفل، دراسة فوج المواليد البريطاني ١٩٧٠.

الأجر المنخفض، والفقر، والسياسة الاجتماعية

يمكن التعامل مع الأجر المنخفض والتداخل بين الأجر المنخفض والفقر (الفقر أثناء العمل) بعدة طرق مختلفة. ويمكن تصنيف هذه السياسات ـ على نحو مفيد ـ إلى تلك التي تتصدى للأسباب الأصلية، وتلك التي تعالج الآثار المترتبة على هذه الظاهرة (هذا على الرغم من أن بعض السياسات تحاول أن تتصدى لكلتا المهمتين). وعلى المدى الطويل تكون الأسباب التي يجب التصدي لها واضحة، ولكن على المدى القصير قد يكون من اللازم ـ غالبا ـ تخفيف حدة الفقر أثناء العمل بمعالجة الآثار المترتبة وكذلك الأمور المتصلة بناحية

توفير العمالة. وقد سلفت الإشارة إلى وجود صورة لافتة من التفاوت التعليمي بين الشباب الصغار بسبب موارد الآباء. وما دام التعليم هو الذي يهيئ الطريق الأساسي للحصول على الوظائف الجيدة ـ من خلال برامج رفع الإنتاجية أو إمكان العمل بالمهن المرتفعة الأجر ـ لذلك يتعين كسر دورة الفقر بضمان إتاحة فرص التعليم الممتاز للجميع (للمزيد حول هذا الموضوع انظر الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب).

وهناك سياستان تستهدفان معالجة الآثار المترتبة على الفقر أثناء العمل سوف نتناولهما هنا هما: إعانة «الرصيد الضريبي للأسر العاملة»، و«الإعفاءات الضريبية المحلية وإعانات الإسكان». أما عن السياسات التي يمكن أن تتصدى لقضية التداخل بين الأجر المنخفض والفقر، فسوف نخص بالحديث هنا سياستين هما: التحسينات التي أدخلت على نظام «التأمين القومي»، والحد الأدنى القومي للأجور. وهذه القائمة ليست ـ بحال من الأحوال ـ جامعة لكل السياسات التي يمكن أن تؤثر في سوق عمل الأجر المنخفض وتخفف من حدة الفقر أثناء العمل، ولكننا ضمناها حديثنا لكي نوضح مزايا هذه السياسات وما يمكن أن تواجهه من مآزق.

١ ـ الرصيد الضريبي للأسر العاملة

للتأكد من أن يتمكن الأفراد الذين ينفقون على أطفال من إعالة أسرهم وهم يعملون ـ حيث تكون الوظائف المنخفضة الأجر هي الاختيار الوحيد المتاح لهم ـ كان يخصص دائما للأسر ذات الأطفال الصغار والدخول المنخفضة أشكالا مختلفة من «الزيادات الإضافية» من خلال الإعانات والنظام الضريبي. ففي عام ١٩٧١ استحدث نظام «الدخل الإضافي للأسرة»، ثم حل محله في عام ١٩٨٨ نظام «رصيد الأسرة»، وأعقبه بعد ذلك نظام «الرصيد الضريبي للأسر العاملة» الذي صدر في أكتوبر ١٩٩٩.

وعلى الرغم من أن نظام إعانة الرصيد الضريبي للأسر العاملة وسوابقه تختلف في مدى سخائها ومعايير استحقاقها، فإنها تشترك جميعا في هدف واحد هو تحقيق الهدف نفسه للسياسة الاجتماعية. فهذه الإعانات التي تقدم أثناء العمل تستهدف التغلب على ما يعرف باسم «فخ الإعانات». ويظهر فخ الإعانات عندما يصبح الفرق بين الدخل من العمل ليس أكبر

كثيرا من الدخل من الإعانات التي تمنح لمن لا يعمل، ومن ثم لا يصبح لدى الفرد الحافز الكافي للبحث عن عمل. ويحدث هذا عادة عندما لا يجد الفرد سوى وظيفة منخفضة الأجر، أو حيث تحد مسؤوليات الفرد في رعاية الآخرين من عدد الساعات التي يستطيع أن يعملها (وهذا نفسه سبب من أسباب ما يعرف بالفقر أثناء العمل). والحقيقة أن هذه الإعانات أثناء العمل تستهدف مكافأة جهد الفرد المستعد لقبول عمل منخفض الأجر وليس الاعتماد على الإعانات وحدها.

فالرصيد الضريبي للأسر العاملة يعمل على تقليل التداخل بين الأجر المنخفض والفقر عن طريق زيادة دخول الأسر العاملة بأجر منخفض. وعلى المدى الطويل يمكن أن تتحقق ميزة إضافة إذ من شأن زيادة خبرة الأفراد في عملهم أن يصبحوا قادرين على الاتصال بسوق العمل حتى لو كانت إعانة البطالة أعلى مما يحققونه من عملهم من دخل. فزيادة الخبرة في العمل يمكن أن تؤدي إلى زيادة الدخل و/ أو معدلات العمل في المستقبل. ولعلنا نضيف إلى ذلك ميزة أخرى وهي وجود أب عامل (أو أبوين) يجسد نموذج الدور أمام الأبناء.

ولكن هناك تأثيران جانبيان رئيسيان يمكن أن ينشآ عن نظام دعم دخل الفرد الذي يعمل فعلا. أولهما: أن صاحب العمل قد يعمد إلى دفع أجور لذلك الفرد أقل مما كان يدفع لو لم تكن هذه الإعانة موجودة. وقد يرجع ذلك إلى أنه يعلم أن نظام الإعانات سيزيد الدخل المتاح لتصرف العمال المنخفضي الأجر. ولو أن أصحاب العمل قد لا يكونون مضطرين إلى مراعاة نظام الإعانات، لأن الأفراد مستعدون لقبول وظائف ذات أجور شديدة الانخفاض، أو قبول زيادات طفيفة في الراتب أو عدم الزيادة تماما، وذلك بسبب زيادة الدخل بالإعانة، وهو ما يعني في النهاية أن أصحاب العمل يمكن أن يدفعوا أجورا منخفضة. ويترتب على ذلك أن الأفراد غير المؤهلين لاستحقاق الإعانة يمكن أن يفقدوا وظائفهم لمصلحة أولئك الذين يستحقون تلقي الإعانة، ليس فقط لأن الأخيرين يقبضون الإعانة، ولكن لأن الأجر الذي يدفعه صاحب العمل بات أقل. وهكذا يدفع أصحاب العمل أجورا أقل، وتجري تغطية الفرق من أموال الضرائب العامة، ومعنى ذلك أن جانبا من الإعانة يذهب ـ بشكل غير مباشر ـ إلى جيوب أصحاب الأعمال.

التأثير الجانبي الثاني: أنه في الأسرة التي تقوم على زوجين يتضاءل بشدة الحافز الذي يدفع الطرف الثاني إلى البحث عن عمل. وقد تكون لذلك الوضع آثار ضارة بعيدة المدى على فرص ذلك الطرف العاطل في الحصول على عمل دائم في المستقبل. كما قد تكون للوضع نفسه نتيجة نافعة إذا ترتب عليه بقاء الطرف الثاني في البيت والقيام برعاية الأطفال.

ومن المحتمل مستقبلا أن تمتد الزيادة الحالية في أجور الأسر العاملة بأجر منخفض ولديها أطفال إلى العزّاب وإلى الزوجين بلا أطفال. وتدل نتائج برنامج استطلاعي ـ استمر ثلاث سنوات ـ لمنح إعانات الأجر أثناء العمل للعمال المنخفضي الأجر بلا أطفال؛ تدل على أن برنامج الزيادة هذا يمكن أن ينجح في رفع دخول تلك الفئة من دون أن تكون له آثار جانبية ضارة، كما أن له آثارا إيجابية محدودة على البطالة (حيث حدث انخفاض في عدد من تركوا أعمالهم، وزيادة في عدد الملتحقين بالعمل) (مارش ٢٠٠١). وقد أعلنت وزارة الخزانة البريطانية (a ٢٠٠٠) أنه سيدمج مستقبلا نظام دعم الأجور ضمن عملية تحديث نظام الضرائب والإعانات البريطاني. والخطة الحالية أنه بحلول عام ٢٠٠٣ ستقسم إعانة «الرصيد الضريبي للأسر العاملة» إلى إعانة للطفل وإعانة للبالغ، حيث تتاح إعانة «الرصيد الضريبي للعامل» البالغ لغالبية العاملين بأجور منخفضة في أسر منخفضة الدخل. ويجري حاليا التداول حول تفاصيل شرائح الإعانة وحد الاستحقاق، ولكن الهدف الثابت لإعانة «الرصيد الضريبي للعامل» هو زيادة حوافز العمال بأجر منخفض وكذلك التخفيف من حدة الفقر أثناء العمل.

٢ ـ إعانة الإسكان والإعفاءات الضريبية المحلية

هاتان الإعانتان ليستا من نوع الإعانات أثناء العمل بالمعنى الدقيق للكلمة، ولكن إتاحتهما للعاملين وغير العاملين المنخفضي الدخل يعني أنهما تلعبان دورا مهما في سوق العمل المنخفض الأجر. والإعفاءات الضريبية المحلية هي أكثر أنواع الإعانات المشروطة ببحث الموارد انتشارا، ومع ذلك لم يُلتفت إليها في المناقشات حول إصلاح نظم الرعاية. ومن القضايا المهمة في هذا الصدد كيف تتفاعل هاتان الإعانتان مع سائر الإعانات المتاحة للعمال المنخفضي الأجر. فرفع درجة سخاء إعانة من الإعانات التي تصرف أثناء العمل

كالرصيد الضريبي للأسر العاملة قد يكون محدود التأثير للغاية، إذا كانت كل زيادة في الرصيد الضريبي ستؤدي - جنيها بجنيه - إلى تخفيض إعانة أخرى، كإعانة الإسكان مثلا. وتدل عملية تقدير حديثة للأثر المحتمل لإعانة الرصيد الضريبي أن مجمل تأثيرها المتوقع على المشاركة في العمل سيكون طفيفا (بلوندل وزملاؤه ٢٠٠٠). ويرجع هذا في جانب منه إلى أن الزيادة في سخاء هذه الإعانة ينقلب على عقبيه بالنسبة إلى الكثيرين بسبب تحول تلك الزيادة إلى إنقاص من إعانة الإسكان. ولذلك يُعتقد الآن أنه قد تأخر كثيرا عن موعد إصلاح رئيسي لإعانة الإسكان وتفاعلها مع الإعانات الأخرى. فالمعدلات العالية جدا لتقليل إعانة الإسكان والإعفاءات الضريبية المحلية عند زيادة الدخل من شأنها أن تؤدي إلى الوقوع في مصيدة الفقر، وأعني تقليل الحوافز لتحقيق دخل مرتفع، لأنه لن يتحصل الفرد إلا على شريحة صغيرة من هذه الزيادة التي ستضيع بسبب تخفيض الإعانات أو إلغائها (هيلز ٢٠٠١).

والحقيقة أنه يصعب تقدير آثار إعانة الإسكان والإعفاءات الضريبية المحلية لأن تباين تكاليف المعيشة على امتداد رقعة البلاد يرتبط مباشرة بمقدار المبالغ المستحقة كإعانات. فمقدار إعانة الإسكان يعتمد على مقدار بنود الدخل الأخرى، وقيمة المدخرات، والظروف الشخصية (مثل تركيب الأسرة، والعجز) وإيجار السكن المستحق على الأسرة [٨]. وتنطبق الشروط نفسها على الإعفاءات الضريبية المحلية، على الرغم من أن مقدار الضريبة المحلية يُقدّر على خلاف الإيجار المستحق (الثابت). وتقدم دراسة حديثة أجريت لتقويم فاعلية الإعفاءات الضريبية المحلية (كلارك وآخرون ٢٠٠٠) بعض مقترحات للأخذ بها في إصلاح هذه الإعانة مستقبلا، ولكن الدراسة تخلص إلى أن النظام الحالي يوفر شبكة أمان فعالة، على الرغم من أن قلة عدد المستفيدين منه (ربما بسبب تعقيده) يهدد قدرته على تحقيق أهدافه.

ويلاحظ أن الآثار الجانبية لإعانة الإسكان شديدة الشبه بتلك الناجمة عن إعانة الرصيد الضريبي للأسرة العاملة، وذلك بسبب طريقة إعانة الإسكان والإعفاءات الضريبية في إحداث زيادة فعالة في دخل العمال المنخفضي الأجر (أي عن طريق تقليل نفقات المعيشة). وفي الوقت الذي تلعب فيه الإعانات أثناء العمل دورا مهما في زيادة دخول العمال المنخفضي

الأجر، يمكن أن تؤدي كذلك إلى الوقوع في فخ الفقر (الإعانة أثناء العمل)، فتقلل بالتالي من إمكان الهروب من الفقر. وكون وجودها يدعم العمال المنخفضي الأجر دعما ماليا فعالا، فإنه يعني كذلك أنهم يمكن أن يزاحموا العمال المرتفعي الأجر.

٣ ـ التأمين القومي والأجر المنخفض

يقوم نظام التأمين القومي في المملكة المتحدة على مبدأ المساهمة بالاشتراك. فالأفراد العاملون يدفعون اشتراكات التأمين القومي، ثم عند الحاجة يطالبون بإعانات في ضوء مقدار اشتراكاتهم ـ أو اشتراكات قرينهم في بعض الأحيان ـ وذلك إذا توافرت لديهم الشروط التي تؤهلهم لذلك. وأهم الإعانات في هذا النظام هي: إعانة البحث عن عمل، وإعانة العجز، وإعانة الأمومة، وإعانة ترمل الأب، وإعانة فقد أحد الوالدين أو الأولاد، وإعانة التقاعد. يضاف إلى ذلك أنه على الرغم من أن إعانات المرض وإعانة الأمومة ـ المنصوص عليهما قانونا ـ لا تؤدي عنهما اشتراكات، إلا أن استحقاقهما يشترط أن يكون متوسط دخل طالب الإعانة مساويا ـ على الأقل ـ للحد الأدنى للدخل (المحدد بـ ٦٧ جنيها [٩] في الأسبوع عام ٢٠٠٠/١) طوال مدة الحصول على هاتين الإعانتين. وإذا كان دخل المستخدم يقل عن الحد الأدنى للدخل فلا يقبل منه دفع اشتراكات التأمين القومي. ولكن ما إن يصل دخله إلى عتبة الاستحقاق، فإنه يبدأ تسديد نسبة من دخله. وفي الماضي كانت اشتراكات التأمين القومي تدفع عن إجمالي قيمة الدخل، متى بلغ الحد الأدنى للدخل. فكان معنى ذلك أن بعض الناس الذين يتجاوز دخلهم ـ بصعوبة ـ الحد الأدنى يسددون معدلات ضريبية عالية. وكان من شأن ذلك أن حفز المستخدمين المنخفضي الأجر (وكذلك أصحاب أعمالهم) إلى إبقاء دخولهم دون الحد الأدنى للدخل. وهذا معناه ـ في المدى القريب ـ أنهم يزيدون ما يحصلونه من دخل صاف، ولكنه يعني ـ في المدى المتوسط والمدى البعيد ـ احتمال أن يمتد اعتمادهم على الإعانات المرتبطة بالدخل. وهكذا أدت طريقة عمل نظام التأمين القومي إلى خلق مصيدة الدخل المنخفض ـ حيث يوجد حافز قوي للإبقاء على الدخل دون الحد الأدنى ـ وإلى زيادة الاعتماد على الإعانات المشروطة في المدى الطويل.

وقد أوضحت دراسة حديثة (ماكنايت وآخرون ١٩٩٨) أنه ليس من القضايا الهامشية أبدا وجود عدد كبير من المستخدمين - في كل وقت - الذين يقل دخلهم عن الحد الأدنى للدخل. ففي عام ١٩٩٨ كان هناك حوالي ثلاثة ملايين مستخدم يكسبون دون الحد الأدنى للدخل، يمثلون خمس عدد النساء العاملات وواحدا على عشرين من عدد الرجال العاملين. والأكثر من هذا أن كثيرا من أولئك المستخدمين ظلوا مددا طويلة في وظائف تدفع لهم أجورا أقل من الحد الأدنى للدخل، وكان احتمال مراوحتهم بين الأجر المنخفض والبطالة أكبر من احتمال تحسن أجورهم والتقدم على خريطة توزيع الدخل.

وقد تم في السنوات الأخيرة إجراء بعض التغييرات في نظام التأمين القومي وجدول الاشتراكات. وسنناقش هنا فقط التغيرات التي مست المستخدمين، على الرغم من أن بعض التعديلات تتعلق بعتبة التأهيل للدخول، وبشرائح الاشتراكات الخاصة بأصحاب الأعمال. ففي أبريل ١٩٩٩ ألغي ما كان يعرف بـ «رسم الاشتراك»، الذي كان يرفع الشرائح الإضافية كثيرا على من يتجاوز بصعوبة الحد الأدنى للدخل. ومعنى هذا أنه بات على المستخدمين أن يدفعوا اشتراكات التأمين القومي - ليس على مجمل الدخل - وإنما فقط على المبالغ التي تزيد على الحد الأدنى للدخل، بمعدل ١٠٪ على الدخول حتى مستوى الحد الأعلى للدخل. وفي أبريل ٢٠٠٠ استحدثت عتبة استحقاق جديدة تحددت بأجر ٧٦ جنيها استرلينيا في الأسبوع (زيدت إلى ٨٧ جنيها في أبريل ٢٠٠١). ولم يعد مطلوبا من المستخدمين الذين يكسبون بين الحد الأدنى للدخل (٦٧ جنيها أسبوعيا في أبريل ٢٠٠٠ زيدت إلى ٧٢ جنيها في أبريل ٢٠٠١) والعتبة الأولى لاستحقاق الاشتراك؛ لم يعد مطلوبا منهم دفع اشتراكات التأمين القومي، ولكن أصبح لهم الحق في المطالبة بالإعانات المرتبطة بالاشتراك، فأصبحوا بذلك فئة صفرية: معفاة من الاشتراك مستفيدة من التأمين. ومنذ أبريل ٢٠٠١ تحددت العتبة الأولى لاستحقاق الاشتراك بالمبلغ الأسبوعي المساوي للبدل الشخصي على ضريبة الدخل، مكونا بذلك جزءا من نظامي التأمين القومي وضرائب الدخل. فربط عتبتي دفع اشتراك التأمين وضرائب الدخل مع حماية حق العامل المنخفض الأجر في إعانات التأمين وفقا للاشتراك قد تم عن طريق خلق هذه الفئة الصفرية. وقد كان استحداث هذه الفئة نقلة جذرية إلى حد ما لأنها ترمز

للتخلي عن مبدأ الاشتراكات الذي يقوم عليه التأمين القومي (على الرغم من قدرة بعض الأفراد ـ في ظروف معينة ـ على اكتساب الحق في الإعانات وفقا للاشتراكات عن طريق نظام ائتماني معين). فنجد مثلا أن القائمين على رعاية الأطفال الصغار منزليا طوال الوقت، أو الذين يحققون دخلا يقل عن الحد الأدنى، يحق لهم المطالبة بإعانة «حماية المسؤوليات المنزلية» التي تحفظ لهم الحق في معاش التقاعد الحكومي الأساسي، وذلك بتقليل عدد السنوات التي تخول للفرد الحق في الحصول على المعاش.

والوضع الراهن هو تحسين لوضع قديم، ولكن لا تزال هناك بعض المسائل الأساسية التي يتعين التصدي لها. فمازال يتعين على المستخدم أن يكون قد سدد اشتراكات العام بأكمله لكي تحسب تلك السنة ضمن عدد السنوات المؤهلة لاستحقاق الإعانة. ومعنى ذلك أن العامل الذي لا يستخدم سوى جزء من السنة فقط ـ والأرجح أيضا أن يكون منخفض الأجر ـ لن يتمكن من تسديد السنة بأكملها، وبالتالي لن تحسب له قيمة الاشتراكات التي سددها عن الجزء منها الذي عمل فيه، ولن يفيد منها مستقبلا (مع مراعاة أن القواعد التي تحكم الاستحقاق تختلف من إعانة إلى أخرى). وعلى خلاف ضرائب الدخل لا يستطيع أولئك المستخدمون استعادة اشتراكاتهم «الضائعة» تلك. والنظام المنصف ينبغي أن يحتسب مجموع الاشتراكات التي سددت بالفعل، ولا يقتصر على حساب الاستحقاق على أساس «السنوات المؤهلة» فقط. واليوم نجد أن العمال المنخفضي الأجر الأسبوعي مقسمون تقسيما مصطنعا إلى أولئك الذين يقل دخلهم عن الحد الأدنى للدخل، ومن ثم ليسوا مطالبين بتسديد اشتراكات التأمين القومي، وكذلك ليس لهم الحق في صرف إعانات وفقا للاشتراك؛ وأولئك الذين يزيد دخلهم على الحد الأدنى للدخل، ولكنهم لم يصلوا إلى العتبة الأولى للتسديد ولكن لهم الحق في صرف الإعانات المترتبة على التسديد بفضل نظام الفئة الصفرية الذي شرحناه. ويبدو من الأمور الشديدة الترجيح أن مثل هذا النظام لا يمكن أن يصمد طويلا.

ومازال هناك كثير من العمال المنخفضي الأجر الذين لم يستكملوا تسديد رصيد كاف من الاشتراكات يؤهلهم للحصول على معاش التقاعد الحكومي الأساسي. وتوضح إحصاءات مصلحة الضمان الاجتماعي لعام ١٩٩٦ أن ٦٠٪ من النساء ليس لهن رصيد يكفي لتأهيلهن للحصول على معاش التقاعد

الحكومي الأساسي (مصلحة الضمان الاجتماعي ١٩٩٧). فالأجر المنخفض في أثناء الحياة العملية له دلالات بالنسبة إلى الوقوع في الفقر والاستبعاد الاجتماعي في الشيخوخة.

٤ ـ الحد الأدنى القومي للأجور

يعالج الحد الأدنى القومي للأجور الفقر في أثناء العمل بالتصدي لواحد من أسبابه وهو: الأجور الشديدة الانخفاض (التي يسميها بعض الناس «الأجور الاستغلالية»).

وقد أنشأت حكومة العمال (لجنة الأجور المنخفضة) عام ١٩٩٧ لتدرس التوصية بالمستوى الذي يتحدد عنده هذا الحد، ومدى تغطيته، وكيفية انطباقه على شباب العمال. وفي يونيو ١٩٩٨ أوصت لجنة الأجور المنخفضة بأن الحد الأوّلي للبالغ (٢١ سنة فما فوق) هو ٣,٦٠ جنيه استرليني في الساعة اعتبارا من أبريل ١٩٩٩، يُرفع إلى ٣,٧٠ جنيه في يونيو ٢٠٠٠. وإلى جانب الحد الأدنى للبالغ قررت حدا أدنى للمبتدئ (من ١٨ إلى ٢٠ سنة، وكذلك للبالغين خلال الشهور الستة الأولى لبرنامج تدريب معتمد) مقداره ٣,٢٠ جنيه في الساعة، تُزاد إلى ٣,٣٠ جنيه في يونيو ٢٠٠٠.

وقد نفذت الحكومة تلك التوصيات جزئيا فقررت حدا أدنى للأجور في أبريل ١٩٩٩ للبالغين مقداره ٣,٦٠ جنيه (زيد إلى ٣,٧٠ جنيه في أكتوبر ٢٠٠٠)، وحدا أدنى للشباب مقداره ٣ جنيهات في الساعة للعمال في السن من ١٨ إلى ٢١ (زيد إلى ٣,٢٠ جنيه في يونيو ٢٠٠٠) وحدا أدنى (لأجر المتدرب) لمدة ستة شهور للبالغين مقداره ٣,٢٠ جنيه [١٠]. وفي أكتوبر ٢٠٠١ وافقت الحكومة على رفع الحد الأدنى للبالغين إلى ٤,١٠ جنيه في الساعة، ويجري التداول حاليا لإعداد توصيات بشأن الحد الأدنى للشباب والحد الأدنى (لأجر المتدرب).

والدعاوي ضد تحديد حد أدنى للأجور تكررت كثيرا، وتتركز بالأساس على الادعاء بأن الحد الأدنى للأجور سوف يعود بالضرر تحديدا على الفئات التي يهدف إلى مساعدتها، إذ سيقضي على الوظائف المنخفضة الأجر (أو ما يعرف بقضية الأجر المنخفض في مقابل انعدام الأجر). ولسنوات طويلة كان يعد من الأفكار موضع التقدير في علم الاقتصاد أن الحد الأدنى للأجور أمر

ضار لأنه يقضي على الوظائف (من وجهة نظر نموذج سوق العمل في علم الاقتصاد الكلاسيكي المحدث والشائع). وفي السنوات الأخيرة تصدى عدد من الكتاب لتفنيد هذا الرأي، نذكر منهم: كارد وكروجر (١٩٩٥)، وديكنز، وماشان، وماننغ (١٩٩٤) الذين قدموا نماذج بديلة لسوق العمل، وأوضحوا من خلال البحوث التطبيقية التي أجروها أن الحد الأدنى للأجور لا يؤدي بالضرورة إلى تقليل العمالة.

ومع أنه مازال من السابق لأوانه تقدير الأثر الطويل الأمد لاستحداث نظام الحد الأدنى للأجور في المملكة المتحدة، فإن التقديرات الأولية (التي أجريت بعد انقضاء تسعة شهور على إقراره) تشير إلى أنه إذا كان له تأثير سلبي على العمالة، فإنه يكاد لا يذكر (لجنة الأجور المنخفضة ٢٠٠٠).

وقد كانت أهداف استحداث نظام الحد الأدنى للأجور في المملكة المتحدة هي التخلص من «الأجور الاستغلالية»، وجعل العمل ذا أجر مجز، ومن ثم زيادة الحافز إلى العمل لدى الأفراد القابعين عند قاع سوق العمل، وبالتالي المساعدة على التصدي للفقر في أثناء العمل. كما يلعب الحد الأدنى للأجور دورا مهما في إيجاد أرصدة ضريبية للعمالة عن طريق خلق أرضية عامة للأجور، ومن ثم منع أصحاب الأعمال من تخفيض الأجور إلى حد أن يحصدوا وحدهم كل المنافع (أو على الأقل الجانب الأكبر منها). ومازال من المبكر معرفة مدى نجاح الحد الأدنى للأجور في التقليل من الفقر في أثناء العمل. وقد قدرت لجنة الأجور المنخفضة أن نظام الحد الأدنى للأجور سوف يحسن أجور ١,٥ مليون مستخدم تقريبا. وتوحي تقديراتهم الأولية أن حوالي مليون مستخدم (في القطاع الرسمي من سوق العمل) قد استفادوا بالفعل من هذا النظام (لجنة الأجور المنخفضة ٢٠٠٠).

النتائج

أوضح سايمون بيرغس وكارول بروبر (في الفصل الرابع من هذا الكتاب) أن الفقر النسبي في بريطانيا قد زاد زيادة حادة منذ أواخر السبعينيات. وكانت الزيادة في الفقر أكبر بين الأسر ذات الأطفال (انظر الفصل التاسع من هذا الكتاب). وهذه الزيادة تثير القلق، ليس فقط بسبب الحرمان الذي يعانيه الفقراء في هذه المرحلة من حياتهم، وإنما كذلك بسبب الآثار البعيدة

المدى للفقر. وقد أوضحنا في هذا الفصل (وكذلك في الفصل الخامس) أن الفقر يمكن أن يترك آثارا بعيدة المدى في مجال التعليم وسوء وضع الأفراد (الذين عانوا الفقر في طفولتهم) في سوق العمل في ما بعد.

والعمل هو الوسيلة التي يستطيع من خلالها الناس تحسين دخلهم، ولكن بسبب العلاقة بين الأجر المنخفض والفقر قد لا تقدر الوظيفة وحدها على انتشال الأسرة من الفقر. فالعمال المنخفضو الأجر يكون احتمال معيشتهم في أسر فقيرة أكبر من المعيشة في أسر ميسورة، كما أن التداخل بين الأجر المنخفض والفقر قد زاد خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة. ولو نظرنا إلى علاقة التداخل بين الأجر المنخفض والفقر على مدى زمني أطول وجدنا هذه العلاقة أكبر وأوضح. ويرجع ذلك في الغالب إلى أن العمال المنخفضي الأجر يزداد احتمال تعرضهم لفترات من انقطاع الدخل (البطالة أو عدم النشاط الاقتصادي) أكثر من العمال المرتفعي الأجر، والأفراد العاطلون هم أكثر الجميع تعرضا للوقوع في الفقر.

وقد زاد حجم العمل المنخفض الأجر خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية، كما تراجعت دخول العمال المنخفضي الأجر. ويرجع الانخفاض النسبي في دخول هؤلاء العمال إلى بطء النمو في دخول العمال المنخفضي الأجر، مقارنا بالنمو الأسرع كثيرا في دخول الأعلى أجرا. ويفسر لنا انخفاض الأجور النسبية للعمال المنخفضي الأجر السبب الأكبر لزيادة درجة هذا التداخل بين الأجر المنخفض والفقر خلال الأعوام الثلاثين الماضية.

وقد استعرض القسم الأخير من هذا الفصل عددا من السياسات الاجتماعية الحكومية التي استهدفت التصدي لأسباب وعواقب هذا التداخل بين الأجر المنخفض والفقر. والسياسات التي تستهدف مواجهة عواقب الفقر في أثناء العمل - مثل إعانة الرصيد الضريبي للأسر العاملة، وإعانات الإسكان، والإعفاءات الضريبية المحلية - تستطيع أن تلعب على المدى القصير دورا مهما بزيادة دخول تلك الأسر وتخفيف حدة الفقر. أما على المدى البعيد فقد يترتب عليها بعض الآثار غير المرغوبة. فالإعانات في أثناء العمل يمكن أن تضعف الحافز إلى ترك الوظائف المنخفضة الأجر والاتجاه إلى وظائف مرتفعة الأجر، وأن تقلل كذلك من حفز شخص ثان في الأسرة إلى البحث

عن عمل، وتتيح لأصحاب الأعمال أن يُبقوا على الأجور منخفضة بشكل مصطنع. كما أن مدى قدرتها على الاستمرار في التخفيف من الفقر أثناء العمل سوف يتوقف على مدى سخائها. فإذا رفعت قيمة الرصيد الضريبي بما يساير ارتفاع الأسعار وليس ارتفاع الدخول، فإن فاعليتها في تخفيف الفقر (النسبي) في أثناء العمل ستكون محدودة.

وعلى حين تضمن البطالة فعلا وجود الفقر، فإن قدرة العمل على انتشال الأسرة من الفقر أصبحت الآن أقل مما كانت عليه في الماضي. ومعنى هذا أن التركيز حاليا على تشجيع الآباء على البحث عن عمل قد لا ينتشل الأطفال من الفقر، وإنما يعني أن الآباء سيقل ما يمكن أن ينفقوه من وقت على رعاية أطفالهم. إن الإعانات في أثناء العمل ـ في شكل الرصيد الضريبي للأسر العاملة ـ قد تنجح جزئيا في تقليل مقدار التداخل بين العمل والفقر، ولكن هذه الإعانات ليست بالأمر الجديد. فقد كانت الإعانات في أثناء العمل التي تقدم للأسر ذات الأطفال الصغار موجودة منذ أوائل السبعينيات، وعلى الرغم من أنها أصبحت أكثر سخاء عن ذي قبل، فإن التداخل بين العمل والفقر قد تفاقم.

ويتعين على الاستراتيجية البناءة البعيدة المدى أن تتصدى للأسباب الحقيقية للأجر المنخفض، وذلك بأن تقلل من فرص التحاق الأفراد بوظائف منخفضة الأجر أولا. وأن تعمل ـ ثانيا ـ على مساعدة العاملين بأجور منخفضة على ترك تلك الوظائف والالتحاق بوظائف أفضل أجرا. «فمسار الحياة» المنخفض الأجر الذي يقوم على الاستمرار في الحصول دائما على أجر منخفض، أو دورة التأرجح بين الأجر المنخفض وانعدام الأجر هي التي تترك أعظم الآثار ضررا، وليست تجربة العمل المنخفض الأجر بشكل مؤقت. وتتضمن السياسات البعيدة المدى: تحسين التعليم، وبالذات ضمان أن يحصل أطفال الأسر ذات الدخل المنخفض على فرصة الالتحاق بتعليم متميز، وعلى الدعم الضروري لتفعيل إمكاناتهم. وهو ما يعني تحولا في بؤرة اهتمام برامج الرفاهية في أثناء العمل من مجرد التركيز على إلحاق طالبي الإعانات بأي وظيفة (تكون منخفضة الأجر عادة ومدعومة بإعانات تُقدم في أثناء العمل) إلى الحرص على مساعدة الأفراد على الابتعاد عن الإعانات كلية والاتجاه إلى الاستقلال المالي.

وعلى حين يلاحظ أن بعض الاتجاهات العالمية قد تحد من مدى تقليل سوق العمل المنخفض الأجر، فمن الواضح أن هناك دروسا يمكن تعلمها من الدول التي نجحت في الاستمرار في التحكم في عمليات النمو فيها. فنظام التعليم والتدريب القادر على تكثيف توزيع المهارات بحيث يضمن حدودا دنيا متميزة من التعليم والتدريب سيكون قادرا على تضييق نطاق سوق العمل المنخفض الأجر (على نحو ما حدث في ألمانيا)، كما أن التوصل إلى مستويات فعالة للحد الأدنى للأجور، وترتيبات للاتفاق الجماعي على الأجور قد أحرزت بعض النجاح في عدد من الدول (منها على سبيل المثال: فرنسا، وبلجيكا، وهولندا)، وهو ما استطاعت أن تحققه كذلك مؤسسات الرعاية الاجتماعية القوية التي تقلل من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي (وهي الموجودة في الدول الاسكندنافية وغيرها من دول الشمال الأوروبي). وسيبقى أمر واحد واضح: إن تجاهل الزيادة في التفاوت وعدم المساواة وفي العمل المنخفض الأجر سوف يؤدي إلى تفاقم الفقر في أثناء العمل. والخطر الأعظم لتجاهل الفقر في أثناء العمل أن الأطفال سيكونون الأكثر تعرضا للفقر والأكثر احتمالا لأن يحملوا ندوب الفقر معهم إلى حياتهم المقبلة.



8

الاستبعاد الاجتماعي والأحياء السكنية

روث لبتون وآن باور

تسهم الدراسات الاقتصادية والديموغرافية في فهم الاستبعاد الاجتماعي للأفراد وأسرهم. وسوف نتبنى في هذا الفصل البُعد المكاني في دراسة العلاقة بين الحي السكني والاستبعاد.

ويتسم الفقر والاستبعاد الاجتماعي في بريطانيا بالتركز المكاني. وليس هذا بنمط جديد. فقد كانت المناطق الصناعية في بريطانيا تضم دائما بعض المناطق الفقيرة، كما عرفت على الدوام دراسات للمناطق الفقيرة (جلنرستر وآخرون ١٩٩٩). وهناك على أي حال شواهد - على امتداد القرن العشرين - تدل على أن الحرمان النسبي للمناطق الأشد فقرا قد تزايد مع تراجع حجم الفقر المطلق (غريغوري وآخرون ١٩٩٩). وحتى على مستوى الوحدات المحلية

«من شأن تركز المحرومين معاً في ظل أقل الظروف ملاءمة أن يؤدي إلى عواقب معينة»

المؤلفتان

نجد الهوة بين المناطق الأفقر وباقي المناطق آخذة في الاتساع. إلى جانب ذلك شهدت ثمانينيات القرن الماضي زيادة ملحوظة في الاستقطاب بين المناطق الحضرية وبعضها، مع تفاقم التناقض بين الدوائر الانتخابية الفقيرة والميسورة داخل المدن (هيلز ١٩٩٥). وهكذا يبدو لنا أن الفقر يزداد تركزا في بعض الأحياء السكنية.

وقد حددت «وحدة الاستبعاد الاجتماعي» أكثر من ٤٠٠٠ حي سكني لا تتسم بأنها فقيرة وحسب، ولكنها تمثل «جيوبا للحرمان المكثف تعاني بشكل حاد من البطالة والجريمة المتشابكة على نحو ميئوس منه مع مستويات متدنية في الصحة، والإسكان والتعليم. وتحولت تلك الأحياء إلى مناطق محظور دخولها على البعض، ومحظور مغادرتها على البعض» (وحدة الاستبعاد الاجتماعي 9 : 1998 b).

سوف نقيم الدليل على أن تركز المشكلات في بعض الأحياء السكنية لم يأت مصادفة، وأن طبيعة الأحياء تسهم بالفعل في الاستبعاد الاجتماعي لساكنيها من ثلاثة نواح.

أولا: تتسم الأحياء السكنية ببعض الخصائص الجوهرية الراسخة التي تستعصي على التغيير. من هذه السمات: موقع الحي، والبنية التحتية للنقل، والإسكان، والمقومات الاقتصادية. فمثل هذه السمات لا تتحدد بالكامل على مستوى الحي وحده، من ذلك مثلا أن وفرة المعروض من المساكن قد تكون ثمرة اتجاهات عامة على المستوى القومي أو راجعة إلى التخلخل السكاني محليا، والآفاق المحدودة لسوق العمل ربما تعكس اتجاهات على المستوى الإقليمي. ومع ذلك فإن بعض الأحياء السكنية تكون أكثر تأثرا من غيرها، كما أن تلك السمات تتفاوت بشكل حاد حتى بين الأحياء المختلفة داخل المدينة نفسها. وتؤثر سمات الأحياء السكنية الجوهرية على الأفراد من سكانها مباشرة، في اتجاه تقليل الفرص أو زيادة التحديات. ومن نماذج هذه التأثيرات المباشرة: البطالة، والعزلة، وسوء الحالة الصحية. كما يمكن لهذه السمات المباشرة أن تمارس تأثيرها من خلال «آثار التركز» (البشري): كالتغيرات في الاتجاهات، والسلوك، والتفاعلات مع الآخرين التي تبرز عندما يتجمع ويتآلف عدد كبير من المحرومين بالقدر نفسه.

ثانيا: تجري عملية تصنيف للسكان يتم من خلالها تركز الأفراد الأكثر حرمانا في أسوأ الأحياء السكنية حالا. وينجم جانب من عملية التصنيف عن استجابات السوق للسمات الجوهرية للأحياء: كنوع المساكن، أو نمط الأعمال المتوافرة، مما يؤثر في جاذبية الأحياء للناس. كذلك تلعب السياسة العامة دورا في تحديد من يعيش أين، وذلك من خلال حيازة المسكن.

ثالثا: ما أن يستقر ويترسخ هذا القدر من تركز الحرمان، حتى تكتسب الأحياء السكنية سمات أكثر ضررا من ذلك. ومن بين تلك السمات المكتسبة: سمعة المنطقة، وبيئتها، والخدمات والمرافق، ومستويات الجريمة والاضطراب، وبعض جوانب الحياة الاجتماعية مثل مدى التفاعل الاجتماعي ودرجات ثقة السكان في الحي. وعندما تكون هذه السمات ذات طابع سلبي، فإنها تحد من الفرص المتاحة أمام السكان وتخفض نوعية حياتهم، وقد تخلق في نفوسهم مشاعر العجز والاغتراب، التي تكون هي ذاتها عوامل استبعاد. وطبيعي أن سمات الحي السكني تلك تغذي هي الأخرى عملية تصنيف السكان، لأنها تسفر عن جعل بعض الأحياء أكثر جاذبية من الأخرى.

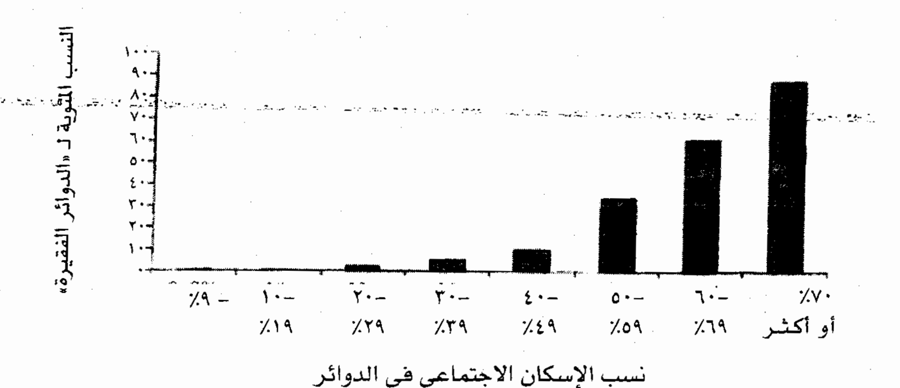
وسوف يتطرق هذا الفصل لتلك الصلات بين الحي السكني والاستبعاد الاجتماعي، مستندا إلى الشواهد المتاحة وإلى دراسة «مركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي» المستمرة لبعض المناطق. وتقوم تلك الدراسة بتتبع اثني عشر من أفقر الأحياء السكنية في إنجلترا وويلز، بهدف فهم العمليات الدينامية للاستبعاد الاجتماعي على مستوى الحي السكني، وتستكشف ما آل إليه حال تلك الأحياء - عبر الزمن - بالمقارنة بالأحياء والمناطق من حولهم. وسوف نوضح كذلك كيف تعمل الاتجاهات الاقتصادية والسياسية الحكومية للإسكان على تفاقم الفروق الجوهرية بين الأحياء، ونلقي الضوء على تأثير تلك السمات الجوهرية. ثم نتطرق إلى عرض كيفية حدوث عملية التصنيف على مستوى الحي، وكيف تكتسب الأحياء السكنية بعض السمات السلبية نتيجة لذلك. كما سنبين كيف أن عمليات تدهور الأحياء هذه ليست ذات مستوى موحد ولا هي بالأمر الحتمي، ونرى كيف تستطيع تدخلات السياسة الاجتماعية على المستويين القومي والمحلي أن تحدث فرقا.



الاقتصاديات المحلية وتغيرات الإسكان الاجتماعي: زيادة الاختلاف بين الأحياء السكنية

تعد عوامل الموقع، والبناء الاقتصادي، ونمط الإسكان مسؤولة عن جانب كبير من التوزيع المكاني للفقر. حيث نجد أن المناطق التي تتسم بالمهارات المنخفضة، واقتصاد الأجور المتدنية (الذي يتركز في مدن وأقاليم بعينها)، والإسكان المدعوم من الدولة تكون حتما ذات درجات تركز أكبر للناس ذوي الدخول المنخفضة.

وقد أوضح تحليلنا «للدوائر الانتخابية الفقيرة» وفق تعداد ١٩٩١ (وهي الدوائر التي تقع ضمن الـ ٥٪ الأشد فقرا من حيث الحرمان والبطالة) [1] أن التركز المكاني للفقر في غالبيته العظمى ليس سوى مشكلة حضرية صناعية. حيث نجد إجمالا أن ٥٧٪ من الدوائر الفقيرة و٣,٧١٪ من سكان الدوائر الفقيرة يقعون في واحد من أكبر المناطق الحضرية الكبرى (الميتروبوليتانية) [2]، أو في إحدى مدن منطقة لندن (الكبرى)، مع أن تلك المناطق لا تضم سوى ١٧٪ من إجمالي الدوائر الانتخابية و٣٥٪ من مجموع عدد السكان. ومن بين المناطق الاثنتي عشرة التي أخضعناها لدراستنا ـ كنموذج ممثل لأفقر السكان في إنجلترا وويلز ـ سبع تقع في تجمعات حضرية رئيسية، وأربع أخرى تقع في مناطق كانت في السابق مناطق تعدين أو صناعة. ومنطقة واحدة فقط ـ وهي مدينة ساحلية تدهور حالها ـ لم تستوف المعيار الحضري الصناعي.



الشكل (٨:١): العلاقة بين تركز الإسكان الاجتماعي والفقر

المصدر: تعداد ١٩٩١.



والإسكان الاجتماعي (*) هو النمط الغالب على المناطق الأشد فقرا. فالدائرة الانتخابية العادية في إنجلترا وويلز تبلغ نسبة الإسكان الاجتماعي فيها ١٦٪ [٢]. ولكن ٦٣٪ من «الدوائر الفقيرة» المتضمنة في دراستنا نسبة هذا الإسكان فيها أكثر من ٥٠٪. وعندما ننظر إلى كل الدوائر الانتخابية في إنجلترا وويلز يمكننا أن نتبين أن غالبية الدوائر التي يتركز فيها الإسكان الاجتماعي هي دوائر شديدة الفقر. وعلى وجه الإجمال نجد أن ٣٪ فقط من الدوائر الانتخابية كافة هي التي تعد - في تصنيفنا - «دوائر فقيرة» (من بين الـ ٥٪ الأشد معاناة من البطالة والحرمان)، ولكن ٨٧٪ من الدوائر التي تتجاوز نسبة الإسكان الاجتماعي فيها ٧٠٪ هي «دوائر فقيرة» (انظر الشكل ٨:١).

وأمر الصلات بين البناء الاقتصادي، والحيازة، والفقر ثابت ومعروف منذ أمد بعيد. وقد رصدت «دراسة جوزيف راونتري للدخل والثروة» أشكالا من «عدم الاتساق المحبط» في التوزيع المكاني للفقر (هيلز ١٩٩٥). ومع ذلك لا توحي الشواهد بأن الفقراء أصبحوا أكثر تركزا في مناطق بعينها، حتى داخل المدن والأقاليم الأسوأ حالا. فأكبر زيادة في عملية الاستقطاب على المستوى القومي - خلال ثمانينيات القرن الماضي - كانت على مستوى الدائرة الانتخابية، وليس على مستوى الوحدة الإدارية المحلية. وقد عملت إعادة هيكلة الاقتصاد والتغيرات التي طرأت على حائزي الإسكان الاجتماعي على تفاقم أنماط الاستقطاب على مستوى الحي السكني التي كانت ثابتة ومعروفة منذ أمد بعيد.

وقد اتسم تغير الاقتصاد البريطاني عبر العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين بثلاثة ملامح أساسية عملت على التأثير على المناطق ذات الدخول المنخفضة خصوصا:

(*) «الإسكان الاجتماعي» هي الترجمة التي اخترناها لمصطلح Social Housing، ولم نشأ ترجمتها بالإسكان الشعبي أو الحكومي أو العام لأسباب كثيرة منها أن الإسكان الشعبي يرتبط بفئة متدنية من الإسكان للفقراء أو المأزومين، والإسكان الحكومي والعام تموله الحكومة وتديره...إلخ. أما الإسكان الاجتماعي فيرتبط بفلسفة دولة الرعاية البريطانية، وهو يمول من موارد حكومية، وعامة، وخاصة، ويدار إدارة شبه حكومية وأحيانا غير حكومية (عامة)، ويطبق في التوزيع معايير اجتماعية عامة، وليس جمهوره من الفقراء بالمفهوم الذي نعرفه عن سكان المساكن الشعبية عندنا، ولكنهم على أي حال من مستحقي الرعاية الاجتماعية. ولذلك أبقينا على هذه التسمية لتمييزها عما نعرفه من أنماط الإسكان العام في بلادنا العربية [المترجم].

● تراجع الصناعة: فكانت الصناعة تستوعب ثلث إجمالي الوظائف في عام ١٩٧١، ولكن هذه النسبة انخفضت إلى ١٧٪ فقط في منتصف تسعينيات القرن الماضي، ويعني ذلك فقدان ٣ ملايين وظيفة. كذلك هبط عدد الوظائف ذات المهارة المنخفضة. فقلت أعداد العاملين بمهن منخفضة المهارة بواقع ٨٠٠ ألف في منتصف التسعينيات عما كانت عليه عام ١٩٨١. كذلك انخفض عدد الوظائف في المهن الحرفية (غرين وأوين ١٩٩٨).

● نمو صناعات الخدمات: وقد أدى ذلك إلى زيادة أعداد العاملين في المهن الإدارية العليا، والإدارية الوسطى، والتخصصية، وجميعها تعطي أولوية التشغيل فيها للمستويات المهارية العليا. ولذلك لم تقدم هذه الزيادة وظائف بديلة للعمال اليدويين، لأن الحراك الصاعد (إلى أعلى) من الوظائف اليدوية إلى الإدارية والتخصصية محدود (إلياس وبينر ١٩٩٧). كما حدثت زيادة في الوظائف الوسطى غير اليدوية ـ خاصة وظائف بعض الوقت ـ ولكن كانت تشغلها النساء عادة. أما الرجال الذين كانوا يقومون في السابق بأعمال يدوية ماهرة فالغالب أنه تراجع بهم الحال إما إلى الوظائف الأقل مهارة أو إلى البطالة وممارسة أعمال عارضة (توروك وإيدج ١٩٩٩). وهكذا حدث تحول عام ابتعادا عن وظائف العمل اليدوي «كل الوقت» التي كان يشغلها الرجال، واتجاها إلى وظائف قطاع الخدمات «بعض الوقت» التي تشغلها النساء. فالنساء أصبحت تمثل اليوم حوالي نصف أعداد العاملين، فيما كانت تمثل الثلث في خمسينيات القرن العشرين (غرين وأوين ١٩٩٨).

● تراجع الطابع الرسمي والتنظيمي لسوق العمل، مع زيادة في استخدام أساليب التشغيل المرن (*) (غرين ١٩٩٦). وتنامي عدد من يؤدون أعمالا مؤقتة (هوارث وزملاؤه ١٩٩٨).

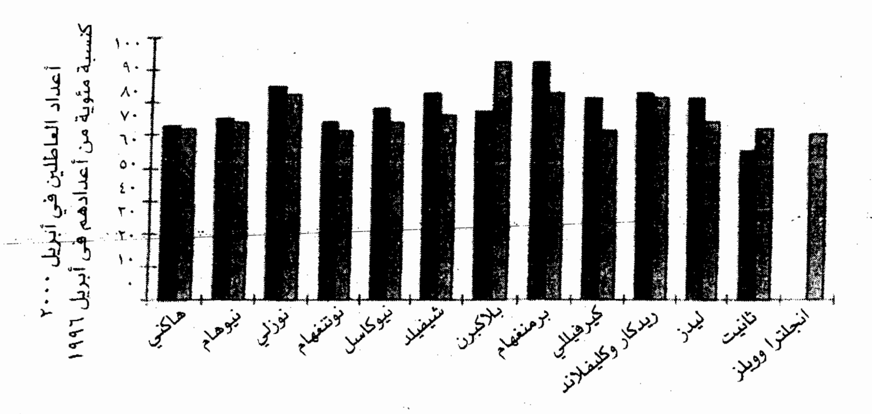
وكانت المحصلة ـ إجمالا ـ تزايد الفرق بين الأفراد والأسر الميسورة الحال في ظل الاقتصاد الجديد، وأولئك الذين ليسوا كذلك. والتمييز بين العامل والعاطل ليس سوى جزء من القصة، إذ من المهم أيضا أن نعرف نوع الأعمال

(*) التشغيل المرن من السمات التي تميز العمل في المنشآت والاقتصاديات الصناعية في مجتمع ما بعد الصناعة. وتتخذ مرونة التشغيل صورتين: المرونة الوظيفية وتعني تبني تنظيم للعمل وللمهارات والميكنة يواكب السوق المتغير والبيئة التكنولوجية للاقتصاد العالمي أواخر القرن الـ٢٠ وأوائل القرن الـ ٢١. كما تتبنى الشركات «المرنة» نمطا من المرونة العددية بحيث تستخدم صورا مرنة من التشغيل تسمح بإحداث تغييرات سريعة في تعبئة العاملين والتخلص منهم في مواجهة تقلبات سوق الإنتاج [المترجم].

المتاحة. وسيئو الحال ليسوا فقط العاطلين عن العمل، وإنما يشملون كذلك بعض العاملين بأجور منخفضة، أو العاملين في أعمال منخفضة المهارة، أو الّذين يعملون بعض الوقت في وظائف غير مضمونة.

تلك كانت مجموعة من التغيرات العامة، ولكن بعض الأحياء السكنية عانت أكثر من غيرها. وهناك شواهد على أن أغلب الدوائر المحرومة قد ساءت أحوالها نسبيا خلال ثمانينيات القرن الماضي. وقد أوضح هيل (١٩٩٥) أنه في الوقت الذي حدث فيه ـ على المستوى القومي ـ انخفاض في عدم النشاط الاقتصادي في أحسن ١٠٪ من الدوائر من ١٦,٧٪ إلى ١٣,٥٪، كان الانخفاض في أسوأ ١٠٪ منها أقل من ذلك بكثير (حيث هبط من ٢٩,٣٪ إلى ٢٨,٦٪)، مقاسا ذلك من نقطة بدايته. ويبدو واضحا أن الهوة آخذة في الاتساع حيث عجزت معظم المناطق المحرومة عن ملاحقة متطلبات الاقتصاد الجديد. وقد ظهر النمط نفسه من واقع بعض الدراسات المحلية (نوبل وسميث، ١٩٩٦، وحدة الاستبعاد الاجتماعي ٢٠٠٠).

أعداد البطالة (من واقع أعداد المطالبين بإعانات البطالة)
في أبريل ٢٠٠٠ بالمقارنة مع أبريل ١٩٩٦



منطقة دراسة



منطقة الإدارة المحلية

الشكل (٢:٨): الانخفاض المقارن في البطالة

ويوضح تحليلنا مدى الاستقطاب الذي حدث. فقد تتبعت دراستنا عددا من المناطق (يبلغ عدد سكان الواحدة منها حوالي ٢٠ ألف نسمة) وعددا من الأحياء السكنية الصغيرة داخل تلك المناطق (يبلغ حجمها عادة وحدة إسكان اجتماعي كبيرة). وفي عام ١٩٩١ كان حوالي ٢٧٪ من سكان الدائرة الانتخابية العادية ـ الذين في سن العمل ـ عاطلين، أو متفرغين للدراسة، أو يتدربون في برامج حكومية. ولكن نسبة هؤلاء في مناطق دراستنا بلغت ٤٢٪ في المتوسط. وكانت بعض الدوائر الانتخابية التي تقع فيها تلك الأحياء تعاني من عدد عاطلين يبلغ ضعفي أو ثلاثة أضعاف عدد العاطلين في الدوائر المجاورة ذات المستوى العالي من اليسر والتميز. بل إن البطالة قد سيطرت على ثلاث دوائر منها، حيث فاق عدد السكان ـ في سن العمل ـ العاطلين أو غير النشطين عدد من يعملون أو يدرسون أو يتدربون.

وعلى الرغم من أن الأحياء المحرومة قد شاركت بالتأكيد في الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ ١٩٩١، إلا أن الهوة بينها وبين بقية الأحياء مازالت هائلة. فنجد ـ مثلا ـ في أبريل ١٩٩٨ أن أسوأ الدوائر حالا في نيوكاسل بلغ معدل البطالة فيها ٢٤,٤٪ مقارنة بـ ٢,٦٪ في أحسن الدوائر حالا، و٨,٧٪ في المدينة ككل [٤]. والحقيقة أن الشواهد المستمدة من دراستنا تؤكد أنه مع تراجع معدلات البطالة، تتسع الهوة بين أفقر المناطق وبقية المناطق ولكن بشكل طفيف. وقد شهدت ١٠ من مناطق الدراسة انخفاضا نسبيا في أعداد المطالبين «بإعانة الباحثين عن عمل» منذ أبريل ١٩٩٦ أقل قليلا من المعدل في مناطق الإدارة المحلية التي تنتمي إليها (انظر الشكل ٢:٨). فكل عمود رقم واحد في الشكل شهد انخفاضا طفيفا عن المتوسط القومي.

وهكذا يبدو أن إعادة الهيكلة الاقتصادية لم تؤد فقط إلى زيادة الفوارق بين الأفراد الرابحين والخاسرين، وإنما كذلك بين الأحياء السكنية الرابحة والخاسرة.

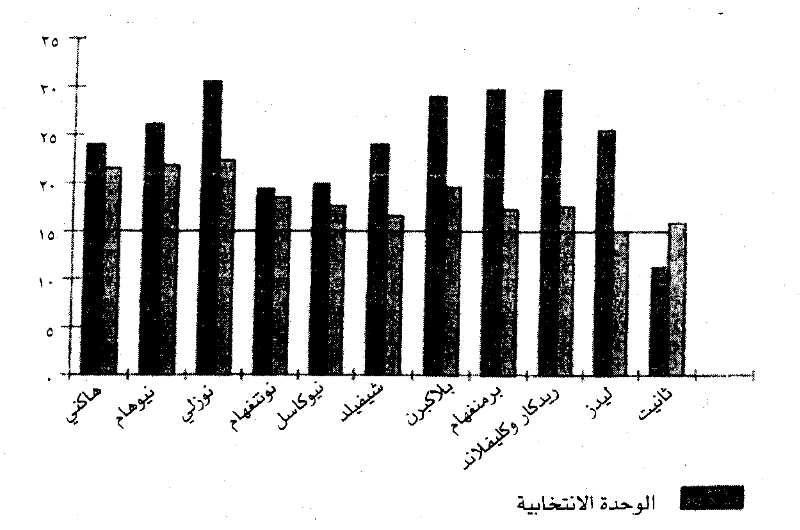
> إن انخفاض عدد فرص العمل المستقرة بالنسبة إلى أولئك القابعين في أدنى السلم المهني ـ الذي تعمل مشكلات التفاوت المكاني أحيانا كثيرة على تفاقمه ـ يبدو أنه يؤدي إلى زيادة عدد الأسر والأحياء السكنية وأسواق العمل التي لا يحقق أحد فيها دخلا، مصحوبا في الوقت نفسه بزيادة عدد الأحياء وأسواق العمل في مواقع أخرى داخل النسق الحضري والإقليمي التي يشغل العاملون فيها «وظيفتين معا». (غرين ١٩٩٩: ٢٩٠).

ويؤثر في الموقف هنا عوامل الطلب والعرض. فعلى جانب الطلب تظل تتفاقم أشكال التفاوت المهاري والمكاني معا، على الرغم من النمو الاقتصادي الحادث. فالمشكلات الاقتصادية للأحياء السكنية الأفقر ليست مجرد مشكلات ناجمة عن الركود الاقتصادي القصير الأمد أو عن عملية إعادة الهيكلة الصناعية التي اكتملت الآن. وقد أوضح توروك وإيدج (١٩٩٩) - في دراستهما للعمل في المدن - أن الصناعة مستمرة في التراجع. وعلى الرغم من ازدياد عدد الوظائف في قطاع الخدمات، وأنه حدثت بالفعل زيادة صافية إجمالا، فإن معظم المدن الكبرى تشهد بالفعل نقصا صافيا في عدد الوظائف منذ عام ١٩٩١. فنجد مثلا أن مانشستر فقدت ٩٪ من إجمالي عدد الوظائف فيها في الفترة بين ١٩٩١ و١٩٩٦، وخسرت ليفربول ١٢٪، وشيفلد ٦٪، وبرمنغهام ٥٪. ولكن التراجع الأكبر في الوظائف هو الذي جرى في مناطق قلب تلك المدن. فنمو عدد الوظائف حدث ماديا في المكان الخطأ بالنسبة إلى سكان قلب المدينة، خاصة إذا لاحظنا أن ملكية سيارة خاصة تكون منخفضة عادة في المناطق الفقيرة. يضاف إلى ذلك أن الوظائف الجديدة من طبيعة مختلفة. فمنذ عام ١٩٩١ حدث أكبر تراجع في الوظائف في المدن في فئة الأعمال اليدوية غير الماهرة، على حين حدثت أكبر زيادة في فئة الوظائف التخصصية والإدارية. واتضح أن الأقل حظا من المهارة هم أكثر الجميع عرضة للتأثر بنقص فرص العمل. وقد انتهت «اللجنة الخاصة للتعليم والعمل» التي شكلها مجلس العموم في أبريل ٢٠٠٠ (فقرة ٣١) إلى أن «نقص الوظائف المناسبة يمثل - في بعض أجزاء البلاد - أحد الحواجز التي تعوق العاطلين عن العمل». وهكذا يتضح أن المشكلة المحورية هي أن الطلب على العمالة قد تغير في تلك المناطق، ومازال يتغير، بسبب التغيرات البنائية في الاقتصاد.

كذلك تلعب عوامل العرض دورا مهما. ونعتقد أن هذه العوامل لها بُعد فردي وبُعد متصل بالحي السكني في الوقت نفسه.

من المؤكد أن الأحياء السكنية المحرومة تتسم بنسبة عالية من الأفراد ذوي المؤهلات والمستويات المهارية المنخفضة. وقد وجد مسح «إدارة المهارات الأساسية» الذي أجري ١٩٩٦/ ٩٧ أن ١٥٪ من السكان مستواهم منخفض أو شديد الانخفاض في القراءة والكتابة (٥). ولكن هذه النسبة في الدوائر الانتخابية المناظرة للأحياء التي درسناها كانت أعلى من ذلك بكثير، وصلت إلى ضعفها في بعض الحالات. ففي نصفها يعاني أكثر من ٢٥٪ من السكان من مستوى منخفض أو

شديد الانخفاض في القراءة والكتابة (انظر الشكل ٣:٨). وهو أمر أصبح يزداد الاعتراف به كمشكلة رئيسية (انظر الفصل ١١ الذي كتبه جو سباركس وهوارد جلنرستر). وأوضح «تقرير موزر Moser» النسبة المئوية للسكان ذوي المستوى الضعيف أو الشديد الضعف في القراءة والكتابة عن المهارات الأساسية - الذي أحدث تأثيرا مهما - أن الأفراد ذوي المستوى المهاري الأدنى [٦] لا يستطيعون الالتحاق إلا بحوالي ٥٠٪ من الوظائف، على حين أن من يقل مستواهم عن المستوى الأدنى لن يكون لهم أمل في أكثر من ٢٪ من الوظائف (موزر ١٩٩٩).

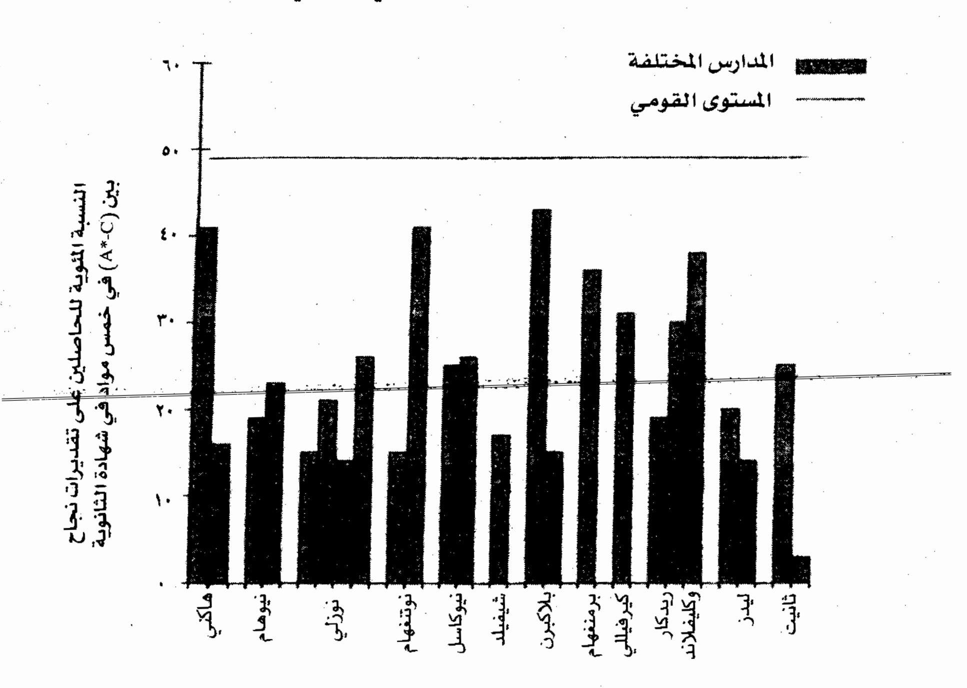


المصدر: إدارة المهارات الأساسية.

الشكل (٣:٨): مستويات مهارات القراءة والكتابة الأساسية للعام ١٩٩٥

ومستوى التحصيل الدراسي منخفض أيضا. ولم تستطع أي من المدارس التي تخدم الأحياء التي درسناها أن تحقق المتوسط القومي في معدل النجاح في شهادة الثانوية العامة (وهو الحصول على تقديرات النجاح في خمس مواد تتراوح بين C - (*) A). وكان المعدل بالنسبة إلى تلك المدارس - في المتوسط - ٢١٪ في مقابل ٤٧,٩٪ على المستوى القومي.

وهناك عدا ذلك مشكلات «أدق» تتعلق بتوفير العمالة في تلك المناطق، حيث ظلت أسواق العمل فيها تعاني من الكساد منذ أمد بعيد. وقد كشفت المقابلات التي أجريناها مع مستشاري التشغيل، ومسؤولي التدريب، والأخصائيين الاجتماعيين المحليين في تلك المناطق المحرومة؛ كشفت كيف أن نقص فرص العمل أو متابعة الدراسة بعد التخرج من المدرسة وكذلك فترات التعطل الطويلة من حين إلى آخر قد قللت من ثقة الناس في التعلم، والتدرب، والتقدم للوظائف. كما أن الناس الذين تكون بدايتهم في سوق العمل سيئة عادة ما يحتاجون إلى الدعم، والتشجيع، وبناء الثقة بدرجة احتياجهم نفسها إلى التدريب على المهارات المختلفة (إيفانز ٢٠٠١). كما ظهرت في بعض الحالات مشكلات الأمراض العقلية أو الإدمان، بحيث يعجز المصابون بها عن الالتحاق بالعمل، حتى لو توافرت الفرص لذلك. وفي مثل هذه الظروف يمكن أن يتزايد عدم النشاط الاقتصادي بين السكان في سن العمل، حتى مع انخفاض معدلات البطالة على المستويين القومي والمحلي.



الشكل (٤:٨): الأداء في شهادة الثانوية العامة في مدارس مناطق البحث لعام ٢٠٠٠

المصدر: جداول الأداء المدرسي الصادرة عن إدارة الإحصاءات التعليمية عام ٢٠٠٠.

وخلال ثمانينيات القرن الماضي كانت البطالة في مناطق التعدين والصناعة راجعة بالكامل إلى الزيادة في أعداد غير النشطين اقتصاديا (غرين وأوين Green and Owen 1998). كما ارتفعت أعداد المطالبين بإعانات العجز في المناطق التي كانت صناعية في السابق. وفي بعض المناطق التي درسناها بلغت معدلات المطالبين بإعانة العجز ضعف معدلها على المستوى القومي. وكثير ممن يطالبون بإعانة العجز يمكن اعتبارهم «متعطلين مقنّعين»، فقد أصبح الانسحاب من سوق العمل أو الابتعاد عنه يمثل استجابة لأوضاع هذا السوق التي تزداد صعوبة (اللجنة الخاصة لمجلس العموم عن التعليم والعمل ٢٠٠٠).

ومع ذلك فالمشكلة ليست على المستوى الفردي وحسب. فمشكلات سوق العمل الفردي يمكن أن تتشابك مع «آثار التركز» في الأحياء التي تنتشر فيها البطالة. وقد بيّن ويلسون (١٩٨٧) كيف أصبح الناس في الأحياء التي تمر فيها غالبية الأسر بفترات تعطل طويلة معزولين عن شبكات العلاقات الاجتماعية التي تلعب دورا مهما في معرفة الشخص بوجود فرص للعمل أو للتوصية عليه فيها. كذلك يمكن أن تتأثر اتجاهات الفرد نحو العمل. ويصف لنا بيدج (٢٠٠٠) «ثقافة الحي الخاصة» التي تتقبل الإنجاز الشخصي المتواضع والتحصيل الدراسي الضعيف، وتتواضع مستويات الطموح فيها، وتؤمن بمعايير خاصة بالحي تختلف عن معايير المجتمع الكبير، ويمارس الرفاق فيها ضغوطا قوية بعضهم على البعض الآخر. وتميز الاتجاهات السلبية نحو العمل وانخفاض مستوى الدافعية موقف الذكور من الشباب العاطلين. وكما تضيق آفاق العمل المتاح أو يعتقد أنها تضيق، تصبح البدائل الأخرى - خارج سوق العمل الرسمي - بدائل واقعية وعملية (ماكاسكيل Macaskill 2000، وماكينا McKenna 2000). وتشير دراستنا الميدانية إلى وجود عدد من هذه البدائل في المناطق المختلفة، تتفاوت في درجة الانتشار وتستعصي على التقدير الكمي. وأبرزها: الأعمال المقبوضة نقدا باليد، كالأعمال الخدمية المؤقتة وقيادة السيارات والعمل في المطاعم ذات الطبيعة غير المنتظمة والمتفاوتة، والتجارة في السلع المهربة أو المحظورة قانونا، والاتجار في السيارات وغيرها من السلع المسروقة، والاتجار في المخدرات.

ومع أنه ليس من المعتاد أن ينخرط الناس في أي من هذه الأنشطة طوال الوقت، إلا أنه يبدو أنها توفر لهم خيارا ماليا أفضل من العمل المنتظم المنخفض الأجر أو الوظيفة غير الثابتة، وهي الأعمال المتاحة لذوي المهارات المنخفضة، خاصة إذا اقترن ذلك الوضع بضمان الحصول على دخل من الإعانات (العجز أو البطالة). وقد أخذ بعض الشباب في سن العمل يبتعدون عن سوق العمل الرسمي (سميث وماكنيكول Smith and Macnicol 1999). وفي المناطق المدروسة تعزو الإدارة المسؤولة عن التوظيف جانبا من تراجع البطالة إلى اختفاء الأفراد ذوي الدخول البديلة من السجل، غير الراغبين في المشاركة في برامج الرعاية أثناء العمل.

وإذا ساد الاعتقاد أن الوظائف الجيدة في الاقتصاد الرسمي بات من الصعب الحصول عليها، وتوافر بديل واقعي في عالم الاقتصاد غير الرسمي أو غير القانوني، فسوف يتراجع تصور الناس لقيمة التعليم والتدريب على المهارات. وتعاني مدارس المناطق المدروسة من ارتفاع معدلات الغياب. فتبلغ نسبة الغياب عن الدورات الدراسية نصف اليوم - في المتوسط - ١٣٪ في مقابل ٨,٧٪ على المستوى القومي. ويرجع الفارق الأكبر إلى عامل الانقطاع عن المدرسة (أو الغياب من دون عذر)، حيث يبلغ عدد الأيام الضائعة ثلاثة أضعاف عددها في العادة (٣٪ في مقابل ١٪). ويعرب نظار المدارس التي تناولناها عن أن انخفاض معدلات المواظبة يعد من أخطر معوقات تحسين التحصيل الدراسي. وتؤكد ذلك الشواهد المستمدة من «دراسة فوج الشباب». حيث أخفق ٣٨٪ من معتادي الانقطاع عن المدرسة في الحصول على أي تقديرات نجاح في شهادة الثانوية العامة، في مقابل ٣٪ بين غير المنقطعين (بوسورث Bosworth 1994). وتستمر ظاهرة انخفاض متابعة تلقي التعليم في مرحلة العمر اللاحقة على التخرج من التعليم الإلزامي. ويوضح تعداد ١٩٩١ أن أكثر من نصف من تقع أعمارهم بين ١٦ - ١٨ سنة (٥٣٪ تحديدا) متفرغون للدراسة. وتنخفض معدلات الاستمرار في التعليم في جميع المناطق المدروسة، حيث تبلغ في المتوسط ٤١٪. وقد توصلت دراسة حديثة للاتجاهات نحو تعليم الكبار وتدريبهم في إحدى المناطق التي درسناها إلى أن كثيرا من الناس يرتابون في دور التعليم في الحصول على عمل، وذلك في ضوء تجاربهم حيث يمارسون أعمالا لا تتطلب تدريبا، أو بسبب أساليب التشغيل القائمة على العشوائية أو التحيز. فالنظرة النفعية إلى التعليم كوسيلة لتحسين الوضع المهني لم يعد يؤمن بها دوما أبناء المناطق المدروسة، حيث يعمل سوق الوظائف على رفضهم أو تهميشهم (بومان، وبيردن، وكونراد Bowman, Burden and

Konrad 2000). وهكذا نجد أن برامج التعليم والتدريب ـ وهي بالذات الأمور الجوهرية لمساعدة الناس على التنافس في ظل الاقتصاد الحديث ـ أصبح من الصعب تنفيذها بنجاح في المناطق الأشد فقرا.

وتدلنا الشواهد التي سقناها في هذا الفصل حتى الآن على أن الأحياء الأشد فقرا أقل استجابة من غيرها للإصلاح الاقتصادي. فالغالب حدوث انخفاض صاف في أعداد الوظائف، أما حيث يزداد عددها فسرعان ما يتبين أنه ليست كل الوظائف الجديدة مما يناسب المستويات المهارية لأبناء المنطقة، وكثير منها يغلب عليه أن يكون لبعض الوقت وليس ثابتا. أما على جانب العرض فنلاحظ أن العمال العاطلين غير مؤهلين للعثور على عمل وللمنافسة في الحصول عليه. وارتفاع درجة تركز البطالة في إحدى المناطق له عواقبه، منها: تقليل عدد نماذج دور الإنسان العامل، وضعف شبكات علاقات البحث عن عمل، وظهور شبكات علاقات بديلة في إطار الاقتصاد غير الرسمي، وانفصام الصلة بين كل من التعليم والتدريب والعمل. وعلى حين تستجيب الأحياء السكنية الأخرى بسرعة أكبر، نجد الأحياء الأشد فقرا ـ بل حتى تلك الآخذة في التحسن ـ في موقع أكثر تخلفا نسبيا. فبدلا من أن يرتفعوا مع المد، نجدهم «مسحوبين إلى الشاطئ عند انحسار المد» (غرين وأوين ١٩٩٨).

ومع ذلك فإن التراجع الاقتصادي لا يستطيع أن يفسر كل هذا الاستقطاب المتزايد في الأحياء السكنية. فسيطرة الإسكان الاجتماعي عليها، والتغيرات في شكل حيازات المساكن الاجتماعية قد عملت على استفحال المشكلة (لي وموري Lee and Murie 1997). ومنذ الثمانينيات أصبح المزيد والمزيد من الناس يطمحون إلى شراء المسكن وليس استئجاره. وفي المسح الذي أجراه IPPR في عام ١٩٩٩ صرح ٨٩٪ بأنهم يأملون في أن يملك أبناؤهم أو أحفادهم مساكنهم في خلال عشرين عاما (هيلز b ١٩٩٩). وقد غذى هذا التطلع لملكية المسكن ـ جزئيا ـ قانون «الحق في الشراء» الذي سنّته حكومة المحافظين في عام ١٩٨١. فبعد صدور هذا القانون اشترى كثير من المستأجرين الميسورين ـ خاصة في المناطق المفضلة ـ البيوت التي يسكنونها. وقد أدى ذلك إلى تخفيض إجمالي رصيد المساكن الحكومية، وأصبح يتركز بشكل أوضح في المساكن الأقل تفضيلا. وقد كان لذلك ثلاثة آثار خدمت عملية التركز. أولا: أن بقية المستأجرين الذين لم يستطيعوا ممارسة حق الشراء أصبحوا أكثر تركزا في أدنى سلم الدخل. وتغير نمط الحيازة ببساطة لأن كثيرا من المستأجرين الميسورين غادروا الحي. ثانيا: تعرض رصيد المساكن الحكومية لمزيد من

الإقبال عليه، بحيث لم يعد يمكن أن يحصل عليه غالبا إلا الأسر الأشد احتياجا. وفي المناطق التي يوجد فيها تنافس شديد للحصول على الإسكان الاجتماعي، أدى انخفاض الرصيد المتاح إلى مزيد من تركز المستأجرين ذوي الدخول المنخفضة، لأنه لا مجال للآخرين للحصول على مسكن اجتماعي. من ناحية أخرى تزايد ضغط الجماعات الهشة منخفضة الدخل للحصول عليها. فتجد اليوم ـ مثلا ـ أعدادا أكبر من الأسر ذات العائل الواحد، كما أن إغلاق دور الإقامة الطويلة ترتب عليه اتجاه كثير من الأفراد ذوي الظروف الهشة للبحث عن مسكن اجتماعي. ثالثا: بعد بيع كمية كبيرة من المساكن المفضلة، أصبحت صورة المساكن الحكومية أقل جاذبية. وهكذا أصبحت المساكن الاجتماعية سكن الفقراء في الغالب. ونجد أن ٨٠٪ من الأسر في المساكن الاجتماعية تحصل الواحدة منها على دخل أسبوعي يقل عن ٢٠٠ جنيه استرليني. وفي ٧٠٪ من أسر الإسكان الاجتماعي لا يشتغل رب الأسرة في عمل بأجر (هوارث Howarth وآخرون ١٩٩٨). من هنا يمكن القول إن المناطق التي يتركز فيها الإسكان الاجتماعي هي ـ تحديدا ـ المناطق التي يتركز فيها الفقر.

تصنيف المساكن والتدرج الهرمي للأحياء

على الرغم من كل تلك التطورات مازال كثير من المساكن الاجتماعية جذابا ومرغوبا، وكذلك بعض الأحياء السكنية في قلب المدينة وفي المواقع الصناعية. وتجري الآن عملية تصنيف للمساكن، مُخلِّفة بعض الأحياء تسقط إلى قاع تدرج هرمي مفتقدة كل جاذبية، في حين تظل أحياء أخرى محل تفضيل الناس.

وتوضح دراستنا أن عملية تصنيف المساكن تتم داخل المناطق غير المفضلة وكذلك بين تلك المناطق وبقية المناطق. وتقع جميع الأحياء في دراستنا في مناطق غير مرغوبة نسبيا، بالقياس إلى المدن التي تنتمي إليها. والغالب أنها أصبحت غير مرغوبة وفقدت جاذبيتها منذ أمد طويل بسبب سماتها الجوهرية، فهي تقع في قلب المدينة حيث مساكنها وبيئتها فقيرة، أو تقع في مناطق هامشية تعاني مشقة في الحصول على المرافق أو الخدمات، أو لأنها مناطق صناعية تسيطر عليها صورة مصانع الصلب وأكوام الخَبَث [ما يتخلف عند صهر المعدن الخام ـ المترجم].

ولكن داخل المناطق نفسها أخذ يتكون تدرج هرمي للأحياء السكنية. ويصف الجدول (١:٨) تاريخ تلك الأحياء. ويتبين منه أن عشرة من اثني عشر حيا قد فقدت جاذبيتها وأصبحت موصومة، وأصبحت الأحياء الأقل تفضيلا،

حتى داخل مناطق أوسع غير مفضلة. وقد حدث هذا التطور في حيين اثنين بسبب سماتهما الجوهرية، مثل سوء التصميم أو الموقع أو الانكماش الاقتصادي، بينما حدث التدهور في أحياء أخرى بسبب تغير التركيبة السكانية أو بسبب السمات الجديدة التي اكتسبتها تلك الأحياء، كمشكلات الجريمة أو الإدمان، أو السلوك المضاد للمجتمع، وتدهور بيئة الحي. وتلك السمات يمكن - في بعض الأحوال - أن تكون قديمة العهد (خاصة سوء السمعة بسبب الجريمة)، ولكن الغالب أنها اكتُسبت في تاريخ قريب، خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي. ففي تلك الفترة تعرضت تلك الأحياء - التي كانت مستقرة في السابق - إلى تغير في طبيعتها.

ويستطيع بعض السكان المقيمين والأخصائيين النشطين أن يحددوا «لحظة انطلاق شرارة» تلك التغييرات التي تعني في نظرهم تحول طبيعة الحي، هي لحظة انتقال عدد قليل من الأسر التي تعاني مشكلات أو المضادة للمجتمع للإقامة في الحي. ومن الأحداث التي نجمت عن قدوم تلك الأسر: الأنشطة الإجرامية الضارة، إدخال الرعب على الآخرين، تجارة المخدرات، السطو (على المنازل ليلا)، قيادة السيارات بتهور، والضوضاء الشديدة. وهكذا ساءت سمعة تلك الأحياء. فهجرها بعض سكانها، وحل محلهم آخرون لا يملكون تغيير الظروف التي وجدوا أنفسهم يعيشونها. وفي فترة زمنية قصيرة نسبيا تغيرت التركيبة السكانية للأحياء، من خلال زيادة متفاوتة في أعداد السكان المنحرفين أو المضادين للمجتمع، والأسر التي يعولها عائل واحد صغير السن، وأعداد كبيرة من الأطفال الصغار الذين لا يحظون بالإشراف الكافي من الكبار عليهم، وأفراد يعانون من مشكلات اجتماعية كالمخدرات أو إدمان الخمر. وأدى تدهور سمعة الأحياء، وتدهور الظروف فيها إلى إفقادها كل جاذبية في أعين السكان الأيسر حالا. ونوضح «دوامة الإيجارات» هذه في الشكل (٨:٥).

ومع أن شرارة تدهور الحي أطلقها ـ في كل الأحوال - وصول عدد قليل من الأسر ذات الظروف الصعبة، فلا ننسى أن هناك ظروفا مختلفة هي التي مكنت لهذا أن يحدث في شتى المناطق. ويوضح هذه العملية الجدول (٨:٢).

ونتبين من الجدول (٨:٢) أهمية التوازن بين المعروض من المساكن والطلب عليها. فالجيوب الموجودة من المساكن الشاغرة هي التي أتاحت فرصة ظهور تلك المشكلات.

الجدول (١:٨): سوء سمعة بعض الأحياء: تاريخ بعض الحالات

الوحدة المحلية التي يقع في نطاقها الحي	الطابع الغالب على حيازة المسكن ونوعه	عمر رصيد المساكن	عدم تفضيل المنطقة السكنية بالقياس للمدينة	عدم تفضيل الحي بالقياس للمنطقة المحلية	تفضيل الحي والتغير عبر الزمن
هاكني	شقق وبيوت صغيرة حكومية	خمسينيات وستينيات القرن الماضي	√	×	في السابق منطقة لسكنى أسر الطبقة العاملة البيضاء. تزايد نسب التخصيص للأسر المهاجرة واللاجئين منذ أوائل الثمانينيات بسبب ضغوط الإسكان على قلب لندن وانخفاض الطلب من الأسر البيضاء بعد قانون "الحق في الشراء".
نيوهام	شقق وبيوت صغيرة حكومية	خمسينيات وستينيات القرن الماضي	√	√	في السابق منطقة لسكنى أسر الطبقة العاملة البيضاء. سوء السمعة، ثم انخفاض الإقبال عليها. غلبة السكان الأفريقيين والبنجلاديشيين عليها منذ أواخر الثمانينيات، مدفوعين بأزمة المساكن في وسط لندن، وقلة الإقبال على مساكن هذا الحي.
كنوسلي	بيوت حكومية (فيلات صغيرة)	ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي	√	كانت، ولكنها الآن مثل بقية المنطقة	طبيعة التركيبة السكانية مستقرة لم تتغير ملامحها الاجتماعية والاقتصادية. اكتسبت سمعة سيئة بالاتجار في المخدرات، وإدخال الرعب على الآخرين منذ أوائل التسعينيات،

يتبع ←

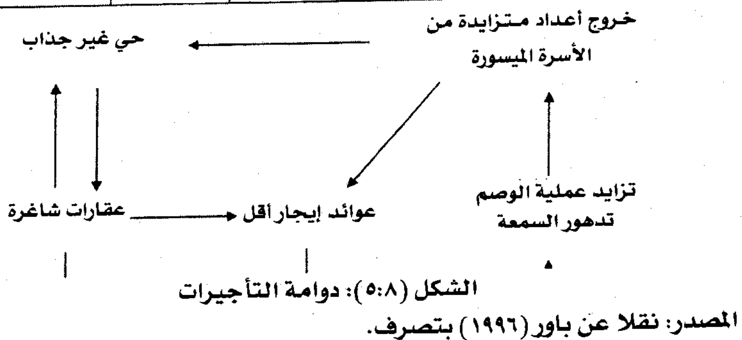
الوحدة المحلية التي يقع في نطاقها الحي	الطابع الغالب على حيازة المسكن ونوعه	عمر رصيد المساكن	عدم تفضيل المنطقة السكنية بالقياس للمدينة	عدم تفضيل الحي بالقياس للمنطقة المحلية	تفضيل الحي والتغير عبر الزمن
					فحدث هبوط شديد في الإقبال عليها. تم النهوض بها بعمليات تحديث وبالتصدى لتجارة المخدرات.
نوتنجهام	فيلات وشقق حكومية	سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي	√	√	فقدت جاذبيتها بسرعة بسبب طبيعة تصميمها. ساءت سمعتها بسبب تجارة المخدرات والجريمة. تراجع الإقبال عليها منذ أواخر الثمانينيات. درجة تركز عالية في الأسر ذات العائل الواحد، والعزاب من الشباب، وأصحاب السوابق.
نيوكاسل	فيلات حكومية	ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي	√	√	أدى تناقص السكان في المنطقة عموماً منذ أوائل التسعينيات إلى خلو كثير من العقارات. تخصيصات لبعض الأسر ذات العائل الواحد، وأصحاب السوابق، وتجار المخدرات. ساءت سمعتها، وأصبح من الصعب تأجيرها اليوم.
شيفلد	حيازة مختلطة (حكومية وخاصة)، بيوت وشقق	سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي ووحدات أقدم	√	√	منطقة وسط المدينة، كانت جاذبة دوماً للقادمين الجدد، وتركيبتها السكانية مختلطة من الناحية الإثنية. أخذت تتدهور تدريجياً. ساءت سمعتها بسبب الاتجار

يتبع ←

الوحدة المحلية التي يقع فى نطاقها الحى	الطابع الغالب على حيازة المسكن ونوعه	عمر رصيد المساكن	عدم تفضيل المنطقة السكنية بالقياس للمدينة	عدم تفضيل الحى بالقياس للمنطقة المحلية	تفضيل الحى والتغير عبر الزمن
					بالمخدرات.
بلاكبورن	فيلات حكومية	سبعينيات وثمانينيات القرن الماضى	√	√	سرعان ما فقدت جاذبيتها بسبب سوء التصميم ونقص المرافق. تأجير بعض الوحدات لأسر سيئة السلوك الاجتماعى، ساءت سمعتها منذ أوائل الثمانينيات بسبب الجريمة. يصعب تأجيرها.
برمنجهام	حيازة مختلطة بيوت وشقق	قبل عام 1919	√	×	فقدت جاذبيتها خلال الستينيات وأصبحت محل شبهة بسبب غلبة المهاجرين على سكانها: من جزر الهند الغربية وأيرلندا. وأصبحت اليوم منطقة مفضلة لدى الجالية الباكستانية بسبب شبكات العلاقات الاجتماعية، والمساجد، والمتاجر.
كيرفيلى	حيازة مختلطة بيوت وشقق	قبل 1919 وفى السبعينيات والثمانينيات	√	√	منطقة غير جاذبة بسبب صعوبة الوصول إليها، إذ تقع على نهاية الوادى. تدهور تدريجى فى الخدمات والمرافق. أدى التخلخل السكانى إلى فائض فى المساكن. التصور السائد أن "الأسر ذات المشاكل" القادمة من المناطق الأخرى قد أغرقتها.
ردكار وكليفلاند	حيازة مختلطة من البيوت	قبل 1919 وفى	√	√	تراجع حاد فى أعداد السكان بسبب الكساد

يتبع ←

الوحدة المحلية التي يقع في نطاقها الحي	الطابع الغالب على حيازة المسكن ونوعه	عمر رصيد المساكن	عدم تفضيل المنطقة السكنية بالقياس للمدينة	عدم تفضيل الحي بالقياس للمنطقة المحلية	تفضيل الحي والتغير عبر الزمن
		الثلاثينيات والأربعينيات			الاقتصادى مما أدى إلى خلو المساكن وزيادة حالات التأجير الخاصة. الزيادة السريعة في الجرائم، والسلوك اللااجتماعي، والاتجار في المخدرات أدت جميعاً إلى المزيد من التخلخل السكاني.
ليدز	فيلات حكومية	الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي	√	√	ساءت سمعة المنطقة بسبب الجريمة والسلوك اللااجتماعي بعد انتقال عدد من الأسر ذات المشاكل إليها خلال السبعينيات. أصبحت موصومة. يصعب تأجيرها.
ثانت	ملكيات خاصة ضخمة مغتصبة (بوضع اليد) من عصر فيكتوريا وإدوارد	قبل 1919	√	√	كانت المنطقة في الماضي منطقة فنادق. أدى تراجع السياحة (إلى المنطقة) إلى تحولها إلى التأجير بنظام الغرفة المفروشة، والنزل التي تأوي عدداً كبيراً من النزلاء. تدفق أعداد من العاطلين والمشردين، واليوم من الباحثين عن ملجأ.



الشكل (٨:٥): دوامة التأجيرات

المصدر: نقلا عن باور (١٩٩٦) بتصرف.

الجـدول (٢:٨): الـظروف المعـجِّلة من تدفق الأسـر ذات المشكلات في المناطق الست التي أمكن فيها تحديد العامل المسؤول عن «إطلاق شرارة التدهور»

الوحدة المحلية التي يقع في نطاقها الحي	السبب المسؤول عن إطلاق شرارة التدهور
كنوسلي	لم يتم تعيين سبب بعينه.
نيوكاسل	يرجع التخلخل السكاني إلى التدهور الاقتصادي، وأدى خروج بعض السكان إلى مشروعات إسكان ذات حماية أفضل إلى خلق جيوب من العقارات الشاغرة في المنطقة.
بلاكبورن	تراجع الطلب على الإسكان الاجتماعي في المدينة ككل. بعض المناطق حديثة الإنشاء تعاني نقص المرافق والخدمات، وكانت ذات موقع هامشي، لم تتكون جيوب من العقارات الشاغرة.
ردكار وكليفلاند	تخلخل سكاني بسبب التدهور الاقتصادي. أدى إلى تفاقمه تجديد وتطوير الأحياء المجاورة، وما ترتب على ذلك من انتقال أسر ذات مشكلات.
ليدز	توجد بها أضخم بيوت الأسرة الواحدة (الفيلات) في المنطقة، خصصت لسكنى أسر كبيرة العدد ذات مشكلات.
ثانت	تراجع السياحة في المنطقة خلق فائضا في العقارات الشاغرة، مما دفع الملاك ـ تحت تأثير حوافز اقتصادية ـ إلى قبول أعداد كبيرة من عملاء مصلحة الضمان الاجتماعي.

وخصصت لأسر لم تكن تملك خيارا آخر، أو أنها ظلت شاغرة، كرمز حي للتدهور، مما جعلها هدفا لعمليات التخريب، أو الإحراق العمد، أو السرقة، أو مكانا للاتجار في المخدرات. وتفيد مقابلاتنا مع رجال الشرطة والسكان بأن تجار المخدرات يفضلون العمل في الشوارع التي تكثر بها المباني الخالية، بسبب قلة عدد الناس في تلك الأماكن، ولأن البيوت الخالية يمكن استخدامها للقيام بعمليات التسليم، والتجارة، والتخزين. ومع أن النقص الكبير في الطلب على الإسكان

ويلاحظ أن عددا قليلا من الأسر يمكن أن يسبب مشكلات جسيمة للحي كله، لأن سلوكهم يمكن أن يكون ملحوظا بقوة ويصعب للغاية على السكان أو الهيئات المسؤولة التحكم فيه. ويصدق ذلك بشكل خاص على الذين يمارسون عمدا سلوكا مناوئا للمجتمع، لأن أفعالهم يمكن أن تجتذب آخرين من خارج الحي، ممن يسبب سلوكهم المشكلات أيضا. وفي غالبية الأحياء المدروسة تُسند الشرطة القسم الأكبر من الجرائم إلى ما لا يزيد على عشرة أفراد من ذوي الذرية الكبيرة العدد. والمشاهد على أي حال أنه عندما يعمل هؤلاء الأفراد معا ـ حيث توجد مثلا أسر ممتدة إجرامية ـ فإن وجود عدد قليل من مثل هذه الأسر يمكن أن يشكل شبكة علاقات انحرافية شديدة التخريب. والأحياء التي يبدو أنها تخضع لسيطرة تجار المخدرات لا يمكن أن يكون فيها أكثر من عدد يتراوح بين ٥ و١٠ من التجار النشطين، ولكنهم يستطيعون أن يجتذبوا الكثيرين ممن يشترون المخدرات والذين يقترفون بعض المخالفات أحيانا في أثناء وجودهم في المنطقة. ويمكن أن تستقبل عناوين التجار النشطين بضع مئات المترددين خلال الأربع والعشرين ساعة.

وهكذا تؤدي عدم جاذبية الحي إلى اجتذاب أعداد كبيرة نسبيا من الأفراد الذين يعانون مشكلات اجتماعية واقتصادية، وعدد صغير من الأفراد أو الأسر المعروفة البالغي الإزعاج الذين يخلقون المشكلات لجيرانهم. ويتطلب الأمر الأخذ بسياسات ذات توجهات مختلفة للتصدي لكلا نوعي المشكلات هذه.

سمات الحي المكتسبة وعلاقتها بتدهوره

أوضحنا فيما سبق كيف تؤدي عمليات التدهور الاقتصادي وتصنيف الأحياء إلى أن تصبح أقل المناطق تميزا وجاذبية مسكنا لأقل الناس تميزا.

ومن شأن تركز المحرومين معا في ظل أقل الظروف ملاءمة أن يؤدي إلى عواقب معينة. وتدل مقابلاتنا مع السكان والأخصائيين النشطين إلى أن تركز معاناة المنطقة يؤثر على ستة جوانب من حياة الحي السكني:

- البيئة والطبيعة،
- وجود خدمات القطاع الخاص،
- أداء خدمات القطاع العام،
- الإحساس بالقوة، والضبط، واندماج السكان،
- مستويات التنظيم الاجتماعي،
- النظام (بمعني الانضباط ـ المترجم) الاجتماعي.

الجدول (٤:٨): السمات السلبية المكتسبة للأحياء السكنية الفقيرة

البيئة الطبيعية	خدمات القطاع الخاص	خدمات القطاع العام	الإحساس بالقوة والضبط والاندماج	التنظيم الاجتماعى	النظام (الانضباط) الاجتماعى
• مساكن ومتاجر خالية • تلف المبانى الخالية • تناثر الفضلات • تراكم قمامة وسلع الأسرة • السيارات الخردة • الإبر الطبية المستعملة • سرقات المنازل • مواقف السيارات ومصابيح الإضاءة العامة مخربة • سياجات وحواجز مرتفعة عن المعدل • نوافذ محطمة • تلطيخ الجدران بالرسوم العابثة	• لا توجد بنوك • متاجر قليلة • ارتفاع أسعار البيع بالمتاجر • مناطق لا تدخلها سيارات التاكسى ولا تسلم فيها الصحف للبيت	• مدارس فاشلة • مستوى متدنى من المساكن والصيانة • خدمات بينية تفتقر إلى الكفاءة	• الإحساس بتدهور المنطقة • الريبة فى مقدمى الخدمات العامة • الشعور بالنقص أمام أصحاب المهن المتخصصة • انخفاض معدلات احتراف عمل أو مهنة • إحساس الفرد بأنه "سئ" بسبب سوء سمعة المنطقة • ارتفاع معدلات الإصابة بالمرض العقلى • كثرة الاعتماد على الغير	• تراجع شبكات العلاقات الاجتماعية • العزلة • المجتمع المحلى المنقسم على نفسه • الشك فى الجيران	• كثرة الجرائم • الضوضاء • سيارات ودراجات مسرعة • ترويع الجيران والعدوان عليهم • تجارة المخدرات • ارتفاع معدلات الانقطاع عن الدراسة والفصل منها • أطفال يفتقدون الإشراف وشباب مزعجون • الكلاب الضالة

تلك الجوانب هي التي أسميناها سمات الحي المكتسبة. ويوضحها الجدول ٤/٨ مع أمثلة من الأحياء التي درسناها. ولم تبد جميع تلك السمات بنفس الوضوح في كافة الأحياء السكنية.

وليست هذه التأثيرات مستقلة عن بعضها البعض. فالمستويات المرتفعة من الجريمة والفوضي تؤثر على إحساس الناس بالقدرة على التحكم في بيئتهم، وبالثقة في جيرانهم، وبالثقة في قدرة السلطات على حل مشكلات

الحي (جايس وروس ١٩٩٨). ووعيا من السكان بأن حيهم يتدهور ولا أحد يفعل شيئا حيال ذلك، نجدهم يصبحون أقل ميلا إلى التفاعل مع الآخرين في المنطقة، وأقل ميلا إلى إقحام أنفسهم في حل المشكلات، أو طلب الهيئات المسؤولة عن ذلك. وليس معنى ذلك بالضرورة فقدان روح المجتمع المحلي، وإنما الأصح أنها تصبح أكثر انحصارا داخل جماعات صغيرة. وكثيرا ما يشير السكان إلى إحساس قوي بالمجتمع المحلي حيا داخل جماعات قرابية وثيقة الصلة بعضها ببعض أو شبكات علاقات صداقة قوية، ولكنهم يرون أن هذا الشعور تتهدده أطراف من المجتمع المحلي الأكبر. وكما يتراجع التنظيم الاجتماعي، والمشاركة، والثقة، كذلك يتداعى الضبط الاجتماعي، لأن السكان أصبحوا أقل إيمانا بالمعايير والقواعد المشتركة التي يمكن دعمها أو فرضها بشكل جماعي. ويتصاعد السلوك المضاد للمجتمع. وتتراكم الفضلات المتناثرة في الشوارع، وتشويه جدران المباني برسوم قبيحة، وعمليات التخريب. وتتكون جيوب من المباني الشاغرة، وتنزع إلى أن تكون بؤرا للتخريب.

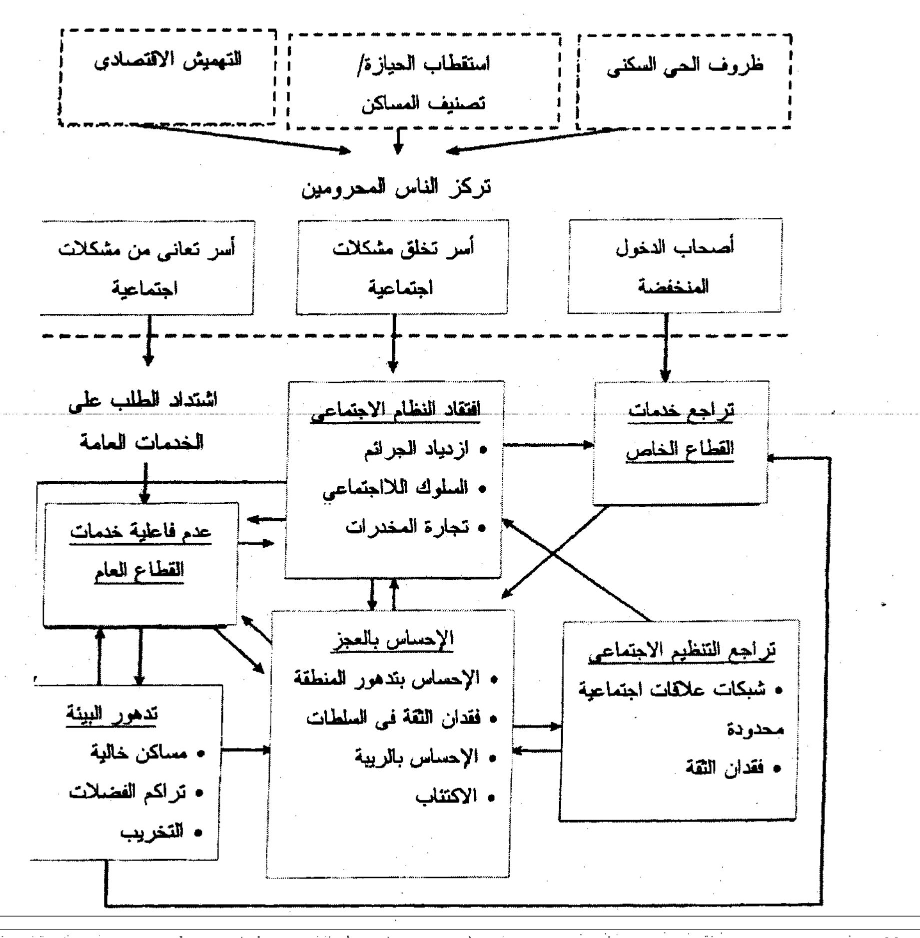
ترتبط عملية تآكل رأس المال الاجتماعي هذه بعملية تآكل رأس المال البشري. فالسكان الذين يفتقدون الإحساس بالقدرة على التحكم في البيئة التي يعيشون فيها وتحقيق الأمان في يومهم، والذين يفقدون الثقة في الآخرين غالبا ما يفقدون الثقة في قدرتهم على التحكم في جوانب حياتهم الأخرى، كمستقبلهم في العمل أو اختياراتهم للمسكن (جايس وروس ١٩٩٨). ويمكن أن ينمو لديهم إحساس بالعجز والاغتراب، تشهد على وجوده النسب الكبيرة من حالات الاكتئاب، وقلة الإقبال على تقديم خدمات الدعم للآخرين، والحاجة إلى بناء الثقة ودعم الأفراد الذين يواصلون تعليمهم أو يشتركون في برامج تدريبية.

وهكذا فإن الإحساس بالعجز الناجم عن اضطراب النظام في الحي يؤثر في كل من التنظيم الاجتماعي وفي مسارات الحياة الفردية. وهاتان النتيجتان ذاتهما ترتبطان إحداهما بالأخرى. فالناس الذين ينخرطون في عمل جماعي ناجح لتغيير حيهم غالبا ما يكتسبون ثقة في قدرتهم على تغيير حياتهم الخاصة، مثل التدريب على عمل جديد. وبالمثل نجد أن الثقة التي تُكتسب من وراء الحصول على وظيفة أو

على مؤهلات يمكن أن تشجع الناس على اتخاذ موقف إيجابي في محاولة تغيير بيئة حيهم سواء بالعمل المباشر بأنفسهم أو بدعوة الهيئات الأخرى إلى ذلك.

ولكن هناك عمليات أخرى تدور هنا. فتركز أصحاب الدخول المنخفضة يمكن أن يؤدي إلى انسحاب أصحاب المتاجر والخدمات المالية (وزارة الخزانة البريطانية b ١٩٩٩) التي لم تعد تستطيع العمل بشكل مربح. كما أن البعض يضطرون إلى ترك الحي بسبب كثرة الجرائم. كذلك تؤثر البيئة غير المناسبة - بدورها - في الخدمات العامة، التي تحاول بمشقة الاستجابة للطلبات الإضافية الواقعة عليها من أسر تعاني مشكلات اقتصادية واجتماعية. ونجدهم يبلغون عن مشكلات يواجهونها في توفير مزيد من العاملين والاحتفاظ بهم، وارتفاع معدلات حالات مرض الموظفين بسبب الضغوط التي يتعرضون لها، وعن ضغوط مالية على ميزانياتهم بسبب ارتفاع الإنفاق نتيجة عمليات السرقة والتخريب. وإذ تتدهور الخدمات العامة، يفقد السكان الثقة فيها. ويتقلص الاتصال والتفهم ويتزايد الشعور بقلة الحيلة. وكثيرا ما نجد ذلك يؤثر أيضا في البيئة الطبيعية فتتراكم الأعمال غير المنجزة على صعيد الإصلاحات وتنظيف الشوارع، أو على الانضباط الاجتماعي، حيث تعجز الشرطة عن مواجهة مشكلات الجريمة، وتجاهد خدمات الدعم الاجتماعي في تلبية احتياجات الأطفال ذوي المشكلات السلوكية. ويوضح الشكل (٨:٦) كيفية ترابط تلك الأنواع الستة من التأثيرات على المنطقة بعضها مع بعض.

وقد تتطور دائرة التدهور في الحي بسرعة محدثة آثارا خطيرة. وقد عانى أحد الأحياء التي درسناها من تدهور سريع خلال فترة خمس سنوات. حيث أدت الزيادة السريعة في الجرائم، والمخدرات، والتخريب وتراكم الفضلات إلى التعجيل بعملية تخلخل سكاني، وهبوط حاد في أسعار البيوت، وتوقف الطلب على الإسكان الاجتماعي. وتتهدد مجمل قابلية الحي السكني للحياة على الرغم من ضخ خدمات إضافية من شبكات الخدمات الرئيسة واستثمارات في الرصيد المتوافر من المساكن، وفي البيئة، وفي التنمية الاقتصادية من خلال «ميزانية التجديد الموحدة».



الشكل (٦:٨): تداخل الآثار الناجمة عن تركز الحرمان بالمنطقة

ولكن تدهور الحي السكني ليس عملية موحدة المقاييس والأبعاد ولا هي بالعملية الحتمية. ويوضح الجدولان (٥:٨) و(٦:٨) أننا لا نصادف كل المشكلات بادية للعيان في المناطق كافة. فقد تبين خلال مقابلاتنا واجتماعاتنا أن بعض المشكلات ـ مثل نقص عدد المتاجر والخدمات ـ قد ظهرت بوصفها مشكلات رئيسة للسكان في أقل من نصف عدد الأحياء السكنية. ولكنها كانت تعاني جميعا تجارة المخدرات والسلوك اللااجتماعي، والنصف فقط أشار إلى المعاناة من المساكن الخالية.

ولكن واقع الحياة يمكن أن يختلف كل الاختلاف في المناطق التي تبدو في الظاهر متشابهة من حيث مؤشرات الحرمان. فبعض المناطق التي تُعاني حرمانا جوهريا بسبب اقتصادها، أو بيئتها، وموقعها، بل حتى تلك التي تقع في قاع الترتيب الهرمي للأحياء، قد لا تكتسب بالضرورة السمات السلبية التي يمكن أن تطوِّح بها نحو الانحدار السريع. إذ إن ثمة عددا من العوامل والتدخلات المحلية التي يمكن أن تحمي الأحياء السكنية من عملية الإطاحة هذه.

الجدول (٥:٨): المشكلات التي حددها السكان خلال المقابلات

المشكلة	عدد المناطق التي ورد ذكر للمشكلة فيها
● المخدرات	١١
● السكان ذوو السلوك اللااجتماعي	١٠
● الشباب المزعج/ لا شيء من أجل الشباب	٩
● الجريمة/ السلوك اللااجتماعي	٨
● غياب دور المجتمع المحلي	٧
● البيوت الخالية	٦
● الوصم/ السمعة	٦
● سوء الخدمات العامة (المدارس، الصحة، الشرطة)	٥
● سوء حالة المساكن	٥
● عدم وجود مكان للاجتماعات أو مرفق عام للمجتمع المحلي	٤
● قلة عدد المتاجر	٢

المصدر: مقابلات مع السكان ١٩٩٩، فقد التقينا ممثلي السكان في ١١ من الـ ١٢ حيا سكنيا، كما حضرنا ٢٣ اجتماعا مع الشباب، وعقدنا اجتماعات مع المستأجرين ومؤتمرات محلية، فضلا عن المناقشات الحرة مع السكان الذين التقيناهم خلال فترة إجراء البحث.

الجدول (٦:٨): مشكلات بيئة الحي
(بناء على الملاحظات الميدانية والمقابلات مع السكان)

المشكلة	عدد المناطق التي تعاني من المشكلة
● البيوت والمتاجر التي هجرها شاغلوها	١٠
● النفايات أو المعدات المنزلية الخردة	٦
● التراكم الزائد للفضلات	٤
● ازدياد تشويه الجدران بالرسوم القبيحة	٤
● سوء حالة الأماكن العامة، وحواف الأرصفة والطرق، والأسوار	٤
● التخريب الشديد	٣

المصدر: زيارات للأحياء السكنية، ١٩٩٩.

وقد التقينا في مقابلاتنا بكل منطقة بـ ٣٠ من السكان والأخصائيين النشطين وصناع السياسة الاجتماعية. ويدلنا تحليل تلك البيانات على أن تلك العوامل الحامية (التي يتناول بعضا منها بمزيد من التفصيل الفصل ١٢) تشمل:

- التنظيم الاجتماعي والعمل الجماعي لمواجهة القضايا المحلية، بتوفير الدعم وتأكيد الهوية المحلية.
- رأس المال الاجتماعي القوي ومجموعة من المعايير والقيم المشتركة، التي تنبثق إما عن شبكات علاقات عائلية وقرابية قوية بفضل تنمية المجتمع المحلي، أو بفضل توافر المرافق العامة للمجتمع المحلي وأماكن للاجتماعات، أو نماذج من عملية صنع القرار المحلي التي تمنح السكان قدرة حقيقية على التحكم في الأمور.
- ارتفاع الكثافة السكانية إلى حد يجعل المتاجر والخدمات قادرة على الاستمرار.
- تنوع أشكال الحيازة بحيث أدى إلى جلب سكان ميسورين إلى المنطقة.
- بعض جوانب إدارة الحي السكني مثل: إدارة الإسكان المحلي على نحو إصلاحي إيجابي، وخدمات الإشراف، والوجود الظاهر للعمل الشُرَطي، والعمل المشترك الفعال بين مختلف الهيئات للتصدي للمشكلات.

- خدمات الدعم الاجتماعي للأشخاص المعزولين ذوي الظروف الهشة والأسر التي تعاني جملة من المشكلات.

كما أن تدهور الحي يمكن رده إلى الاتجاه المعاكس. فحتى عندما ينحدر الحي بشدة، يتبقى لديه رصيد من عوامل الحماية الكفيلة بالتأثير، بحيث تطور دائرة فاضلة للتعافي ومواجهة الدائرة الجهنمية لانهيار الحي. مثال ذلك أن أحد الأحياء المدروسة كان يعاني بشدة مشكلات الاتجار في المخدرات، والترويع الخطير، والسلوك اللااجتماعي. وكان ثلث العقارات في أحد الشوارع خاليا من السكان. واستطاعت مبادرة مشتركة قائمة على تغييرات منسقة متناغمة في السياسة الاجتماعية والاستثمار في الإسكان ـ ودعم من السكان ـ أن تضع حدا لتلك المشكلات. وفي غضون عام واحد أصبحت هناك قائمة انتظار صغيرة للراغبين في الانتقال إلى المنطقة. وعلى الرغم من أن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ظلت قائمة، إلا أن الحي نجح في استعادة الانضباط فيه. هذا إلى جانب أن نجاح السكان في التصدي لمشكلة المخدرات أعاد لهم اعتزازهم بالمنطقة وإحساسهم بالقدرة على العمل بفعالية. ومنذ ذلك الحين استعادوا أنشطة المجتمع المحلي، مثل: تنظيم رحلات خارج الحي وإقامة مهرجان سنوي. وانخرط بعض المتطوعين في مشروعات أكبر كتطوير الرعاية الصحية، أو الاتجاه إلى تطوير مهاراتهم بالتدريب أو العمل. وقامت صلات أكثر متانة مع مقدمي الخدمات. وهكذا أصبحت الصلات بين الإحساس بالقوة والضبط، والتنظيم الاجتماعي، والنظام الاجتماعي، وبيئة الحي وخدماته، أصبحت تعمل في اتجاه إيجابي بدلا من الاتجاه السلبي الذي يصوره الشكل (٦:٨). وهكذا نرى أن العمليات التي من خلالها تتداخل وتتشابك مشكلات الحي السكني هي نفسها التي تتيح لنا تحديد ليس فقط أسباب التدهور، وإنما كذلك استراتيجيات الوقاية والعلاج.

الدلالات بالنسبة إلى السياسة الاجتماعية

أوضح هذا الفصل أن مشكلات الحي السكني التي تؤدي إلى الاستبعاد الاجتماعي يمكن أن تنجم عن سمات جوهرية من الحرمان، وتصنيف المساكن، واكتساب الحي بعض الخصائص السلبية التي تعمل جميعا على التأثير في الحياة اليومية وتؤدي إلى مزيد من فقدان الحي لجاذبيته.

وصور الحرمان الجوهرية يصعب التصدي لها بسبب طبيعتها الخاصة. ومع ذلك فإن الأدلة التي لدينا تشير إلى استمرار التهميش الاقتصادي للأحياء السكنية الأشد فقرا. ويتطلب ذلك مواجهته ليس فقط بالمبادرات الاقتصادية في جانب المعروض من العمالة ـ مثل برامج الرعاية أثناء العمل أو التدريب لاكتساب المهارات ـ وإنما بواسطة استراتيجيات تنمية اقتصادية محلية لتوفير فرص العمل الملائمة. ومن أبرز العناصر التي تنطوي عليها مثل هذه الاستراتيجيات: إعادة تطوير الموقع، توفير وسائل النقل والمواصلات، حوافز لإنشاء المشروعات الاقتصادية، ودعم المشروعات القائمة منها، والتنمية الإيجابية للقطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية.

والملاحظ أن عمليات تصنيف المساكن وسمات الحي المكتسبة تكون أقرب إلى تدخل السياسة الاجتماعية من الملامح الجوهرية للحي. ولهذا قد لا تتصدى عمليات التدخل تلك لصور الحرمان الجوهرية، ولكنها يمكن أن توقفها عن مزيد من الانزلاق نحو التدهور الحاد.

أولا: نحن في حاجة إلى إجراءات لتقييد عملية الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي للأحياء السكنية:

- تقييد التخلي عن ملكية الأراضي غير المستخدمة على تخوم المدن وفي المناطق الريفية. فمن شأن المباني الجديدة أن تجذب الناس الذين يملكون خيار الخروج من المدن. ويؤدي ذلك بدوره إلى مزيد من الفصل الاجتماعي كما يضعف من مكانة الأجزاء الأقل جاذبية في المدن، التي يهجرها سكانها مخلفين فائضا من المساكن (الخالية)، وتؤدي كذلك إلى مشكلات هجر المكان وتفشي الجريمة، وتخلخل سكاني لا يساعد على استمرار الخدمات في العمل. ويعمل ذلك أيضا على تفاقم مشكلات الامتداد العشوائي، وازدحام الطرق، وتدهور البيئة. فعلى السياسة الاجتماعية الحضرية أن تقيد التخلي عن ملكية الأراضي وتبذل الحوافز لإعادة تنمية قلب المدينة (روجرز وباور ٢٠٠٠).
- إجراءات لجذب المزيد من أصحاب الدخول المتوسطة والسكان العاملين للانتقال إلى الأحياء الفقيرة، بإتاحة المساكن للبيع وبذل بعض الاستثمارات في البيئة الطبيعية وفي الخدمات.

● إدخال تغييرات على الأسلوب المتبع في تخصيص وحدات الإسكان الاجتماعي، بحيث لا يتركز دائما الأشد فقرا وضعفا في الأماكن نفسها. من ذلك مثلا العمل على جذب شباب المهنيين إلى مناطق قلب المدينة، والسماح بتخصيص نسبة من الإيجارات بما يؤدي إلى خلق قاعدة أفضل للامتزاج الاجتماعي، وتحسين نظم تبادل المعلومات بشأن السكان المتقدمين للإقامة في المنطقة، بحيث يمكن مراعاة عمليات التخصيص ذات الحساسية.

ثانيا: هناك حاجة إلى إجراءات للحد من التأثيرات الواقعة على الأحياء التي يتركز فيها كثير من المحرومين معا. وتتضمن تلك الإجراءات سياسات موجهة نحو أولئك الناس بصفة فردية، والسياسات التي تستهدف التحكم في المشكلة وتدعيم عوامل الحماية.

ويتعين أن تتضمن حزمة السياسات ذات التوجه الفردي برامج شاملة للتصدي للاستبعاد الاجتماعي، ومواجهة القضايا الاجتماعية والاقتصادية. ومع أن هناك ما يبرر توجيه مثل هذه البرامج إلى المناطق الأشد فقرا (ج. سميث ١٩٩٩)، إلا أنها لا تقتصر فقط على الأفراد في المناطق الفقيرة، وإنما على كل المعرضين لخطر الاستبعاد الاجتماعي في أي مكان. من تلك البرامج مثلا:

● برامج لتحسين مهارات ومؤهلات العاطلين ومساعدتهم على الحصول على وظائف وعلى الاحتفاظ بها.

● برامج موجهة مباشرة للتخفيف من الفقر، كرفع مستويات الإعانات، أو مشروعات لتخفيض نفقات المعيشة كرعاية الأطفال مجانا أو برامج دعم الطاقة.

● برامج اجتماعية كخدمات دعم الأسرة، ورفع المستوى الصحي، وتجويد البرامج الدراسية، وخدمات عامة أكثر مرونة في الاستجابة لاحتياجات الناس وذات إمكانات أفضل.

ويستوجب الأمر اتخاذ إجراءات خاصة تكون موجهة لأولئك الذين تتجاوز احتياجاتهم البرامج الشاملة. من ذلك مثلا: تقديم السكن المدعوم لأصحاب السوابق، وتحسين رعاية المجتمع المحلي لمن يعانون أمراضا عقلية مزمنة أو حادة، تعاون الهيئات في دعم الشباب المعرضين للخطر، استحداث نظم

تأجير تمهيدية [مؤقتة أو تحت الاختبار ـ المترجم] أو التدخل لفرض التأجير على بعض من يُعرف عنهم السلوك المخل بالنظام. كما قد تتضمن أيضا إجراءات لتجنب حدوث تركز الأفراد الذين يصعب أن يعيشوا في أحياء يوجد بها درجة تركز عالية بالفعل من أفراد في ظروف هشة. وقد حدث ـ على سبيل المثال ـ في إحدى مناطق الدراسة أن قرر مجلس الوحدة المحلية البحث عن سبل لتغيير تصميم وطريقة تخصيص مبنى ضخم كان يؤجر بنظام الغرفة المفروشة، بحيث أصبح يجتذب الشباب العزاب أساسا، بعضهم من أصحاب السوابق أو ممن يتلفون الممتلكات، وذلك بسبب وقوع هذا المبنى في المنطقة نفسها التي تسكن فيها أمهات شابات كثيرات بلا أزواج، ومقابل نزل لإيواء النساء الهاربات من العنف الأسري ضدهن.

وإلى جانب السياسات ذات التوجه الفردي يتطلب الأمر اتخاذ تدابير للتعامل مع المشكلة في المدى القصير، ومن بين تلك التدابير:

- دعم الإمكانات المالية للخدمات العامة المباشرة (كالتعليم، وإدارة الإسكان، والرعاية الصحية الأساسية) أو تبني نماذج مختلفة لتقديم الخدمة.
- توفير المزيد من الخدمات الأكثر اعتمادا على الظروف المحلية وعمليات الإشراف الأساسي، مثل الخدمات الخاصة بالشباب، والمراقبين التابعين للحي، وإدارة عمليات الإسكان محليا.
- إتاحة الفرصة للسكان المحليين في المشاركة الحقيقية في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم.
- استنفار الموارد والمهارات الموجودة داخل الأحياء وتأسيس قدرة المجتمع المحلي على الإدارة الذاتية لشؤونه، ودعم الضبط الاجتماعي بتوفير الخدمات المطلوبة محليا بمعرفة المجتمع المحلي والقطاع التطوعي، وجمع التبرعات، واستعادة الشعور بالفخر والتفاؤل.
- إدارة الأحياء السكنية بطريقة متكاملة، بحيث تعمل الخدمات وفقا لأجندة مشتركة.

وقد بدأت كثير من تلك القضايا تظهر في السياسات الاجتماعية لحزب العمال، سواء في «الاستراتيجية القومية لتجديد الأحياء السكنية» (وحدة الاستبعاد الاجتماعي ٢٠٠٠) أو على الساحة السياسية العامة، مثل: برامج الرعاية أثناء العمل، وتوصيات «فريق العمل الخاص بالشؤون الحضرية»

(مصلحة البيئة والنقل والأقاليم 2000 a) و«التقرير الأخضر عن الإسكان» (مصلحة البيئة والنقل والأقاليم 2000 b) بل إنه أصبح أكثر وضوحا أنه إلى جانب كون تلك السياسات موجهة لتجديد المناطق ـ كالبرنامج الجديد للمجتمعات المحلية «وميزانية التجديد الموحدة» ـ فإنها تستطيع أن تكون بمثابة أداة لإطلاق شرارة التجديد، وأنها بذلك ليست سوى جزء من الإجابة. وتتطلب المشكلات العميقة للمناطق الفقيرة أن يتم التصدي لها بمواجهة عمليات الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي والمكاني في المجتمع على المدى الطويل وكذلك بالتدخل المباشر على مستوى الحي السكني.

إن الأحياء الفقيرة تعد ـ بمعنى ما ـ مؤشرا دالا على الاستبعاد الاجتماعي. فهي تجسد بشكل حاد المشكلات العامة المتصلة بالتقسيم الاجتماعي، وعدم المساواة، ونقص الفرص أمام البعض في المجتمع. ولن يتسنى فهم صعوبات الأحياء الفقيرة والتصدي لها إلا إذا نظرنا إليها في هذا السياق الأوسع. كما تكشف لنا دراستها ـ على أي حال ـ بُعدا آخر، إذ تلقي الضوء على عمليات وعواقب الفصل المكاني، موضحة كيف أن تركز البشر الأكثر حرمانا في المناطق التي تعاني أسوأ المشكلات الجوهرية إنما يضاعف من الصعوبات التي يواجهها الأفراد بالفعل، ومن ثم يعمل على تفاقم الاستبعاد ويحول بينهم وبين الاندماج.



9

فقر الأطفال

دافيد بياشو وهولي سذرلاند

تقديم

الفقر في مرحلة الطفولة مهم للاستبعاد الاجتماعي، ليس فقط بسبب تأثيره المباشر في تكبيل حياة الطفل، وإنما كذلك لأنه سيكون سببا في حدوث الاستبعاد الاجتماعي في حياته مستقبلا. وتسهم فصول هذا الكتاب التي تناولت صور الارتباط بين الأجيال (هوبكرافت في الفصل الخامس)، وكيفية ارتباط خبرات الطفولة بالحمل في سن المراهقة وانهيار العلاقة (كيرنان في الفصل السادس)، والأداء الدراسي (سباركس وغلنرستر في الفصل الحادي عشر)، هذه الفصول كلها توضح لنا مدى أهمية فقر الأطفال. لذلك يصبح من المهم عند تحليل محددات الاستبعاد الاجتماعي أن نتعرف على محددات فقر الأطفال. وهذا هو ما يحاول أن يضطلع به هذا الفصل.

«إن فقر الأطفال يقلل من فرص الأطفال في الاستهلاك ومن فرص الاستثمار فيهم»

المؤلفان

وفي بحثنا عن أسباب فقر الأطفال يتعين علينا حتما أن نأخذ في الاعتبار أسباب فقر الآباء. فقد يكون فقر الآباء راجعا إلى البطالة، أو العجز، أو انخفاض الأجر، أو أي أسباب أخرى. يضاف إلى هذا أن ظروف الآباء تتأثر ـ من عدة نواح ـ بالأطفال، من ذلك مثلا: تتأثر المشاركة في سوق العمل ـ خاصة مشاركة النساء ـ بعدد الأطفال وبالذات أعمارهم. فالأطفال ليسوا مجرد تكلفة مالية على الأسر، وإنما هم يمثلون كذلك تكلفة وقت يُنفق عليهم، يترتب عليه إما فقدان جزء من الدخل أو تكاليف رعاية بديلة للطفل.

ويتناول هذا الفصل حجم فقر الأطفال في بريطانيا، آخذا في الاعتبار أولا كيف تغير حجم المشكلة خلال العشرين عاما الأخيرة، ثم ينتقل إلى تحليل علاقته بالخصائص الديموغرافية (السكانية) والاقتصادية. وقد عقدنا مقارنة بين الدول الصناعية لنرى ما إذا كان فقر الأطفال سمة مشتركة بينها جميعا، أم أن خبرة الأطفال في بريطانيا تختلف عنها اختلافا واضحا. ويتناول الجزء التالي له استجابة الحكومة تجاه فقر الأطفال، محاولين بشكل خاص وصف وتقويم محاولة حكومة العمال الجديدة التصدي لمشكلة فقر الأطفال، آخذين في الاعتبار التدابير التي أعلنت حتى مارس ٢٠٠١، ثم نحاول أخيرا أن نتبين إلى أي حد يمكن للتصدي لفقر الأطفال أن ينجح أو يخفق في وضع حد للاستبعاد الاجتماعي.

حجم فقر الأطفال وأسبابه

خضع تعريف الفقر لمناقشات واسعة. فخلال سنوات حكم المحافظين (١٩٧٩ ـ ١٩٩٧) لم يكن ثمة اعتراف رسمي بوجود الفقر، ولم يكن هناك تعريف مقبول له (على الرغم من الاستمرار في نشر إحصائيات عن الفقر). أما اليوم فنجد الوزراء العماليين يتكلمون صراحة عن الفقر، مركزين بالأساس على فقر الدخل. وهم يستخدمون إحصائيات تعتمد في الغالب على مفهوم خط للفقر يمثل نسبة من متوسط الدخل المكافئ القابل للتصرف. وعلى حين تستخدم قياسات عديدة مختلفة للفقر وتجري المناقشة حولها، إلا أن هذا التعريف النسبي للفقر مازال

مستخدما لدى غالبية أفراد الجماعة العلمية، وشائعا في أغلب البلاد الأخرى. وسوف نتبنى في هذا الفصل هذا الاتجاه مستخدمين ٦٠٪ من متوسط الدخل المكافئ القابل للتصرف بوصفه معيار الفقر حيثما تيسر ذلك. ويزداد استخدام الحكومة البريطانية لهذا التعريف، كما تعتمده الإحصائيات الأوروبية. (وقد نوقشت الجوانب المنهجية بمزيد من التفصيل في: «مصلحة الضمان الاجتماعي» 2000 b).

الجدول (١:٩): الأطفال الفقراء وفق المكانة الاقتصادية للأسرة، ١٩٧٩ و ١٩٩٨ / ٩٩

	عدد الأطفال الفقراء (بالمليون)				النسبة المئوية للأطفال الفقراء			
	بعد حساب تكاليف الإسكان		قبل حساب تكاليف الإسكان		بعد حساب تكاليف الإسكان		قبل حساب تكاليف الإسكان	
	١٩٧٩	٩٩/١٩٩٨	١٩٧٩	٩٩/١٩٩٨	١٩٧٩	٩٩/١٩٩٨	١٩٧٩	٩٩/١٩٩٨
واحد أو أكثر من أفراد الأسرة يعمل طوال الوقت	٠,٥	١,٦	٠,٥	١,١	٤	١٨	٤	١٣
فئات أخرى: عائل وحيد للأسرة	٠,٣	١,٨	٠,٢	١,٢	٢٨	٧٣	٢٤	٤٩
زوجان مع أطفال	٠,٦	١,٢	٠,٦	١,١	٤٥	٧٤	٤٠	٦٦
الإجمالي	١,٤	٤,٥	١,٢	٣,٤	١٠	٣٥	٩	٢٦

ملاحظات: الفقر يعني أقل من ٥٠٪ من متوسط مستوى الدخل المكافئ، بعد حساب تكاليف الإسكان، وقبل حساب تكاليف الإسكان.

المصدر: بيانات عام ١٩٧٩ عن مصلحة الضمان الاجتماعي (1998 b)، وبيانات عام ١٩٩٨/ ٩٩ عن مصلحة الضمان الاجتماعي (2000 b). وأرقام السنتين ليست قابلة للمقارنة تماما بسبب اعتمادها على مصادر مختلفة للبيانات.

وينطبق هذا التعريف للفقر على كل طفل، ولكنه يعتمد على دخل الأسرة. مع مراعاة أن الموارد قد لا توزع بالتساوي داخل الأسرة. وقد يحمي الوالدان بعض الأطفال في الأسر الفقيرة من بعض نتائج الفقر

بأن يحصلا على أقل من «نصيبيهما». كما قد يحدث العكس أحيانا حيث يتعرض بعض الأطفال لحرمان خطير في بعض الأسر التي لا تعد فقيرة بأي حال. وإذا افترضنا أن دخل الأسرة يوزع عموما بالتساوي بين أفرادها، فليس هناك في الواقع بديل أقوى لحساب مجموع دخل الأسرة. ولكن ذلك لا يعني أننا بذلك قدرنا فقر الأطفال تقديرا كاملا.

ويوضح الجدول (٩:١) الحجم أو الوجود المتغير لفقر الأطفال. وللمقارنة عبر الزمن أخذنا عدد الأطفال الذين يعيشون في أسر ذات دخل يقل عن نصف متوسط الدخل (بعد حساب تكاليف الإسكان) [1]. وعلى هذا الأساس تبين أن ثلث عدد الأطفال يعانون الفقر في العام ٩٩/١٩٩٨، وقد بلغ حجم فقر الأطفال في ٩٩/١٩٩٨ ثلاثة أضعاف حجمه في العام ١٩٧٩، مع زيادة حجمه ستة أضعاف في الأسر ذات العائل الواحد التي لا يعمل فيها أحد آخر بوظيفة طوال الوقت. وإذا نظرنا إلى الدخول قبل حساب تكاليف الإسكان، فسنجد أن الزيادة في معدل فقر الأطفال كانت أقل حدة، من ٩ إلى ٢٦٪.

ويوضح الجدول (٩:٢) وجود الفقر بين الأطفال في ظروف أسرية مختلفة. ويعرف هذا الجدول والجداول التالية الفقر بأنه يقل عن ٦٠٪ من متوسط الدخل قبل حساب تكاليف الإسكان. وقد أصبح التعريف «قبل حساب تكاليف الإسكان» هو المستخدم باعتبار أنه يصور بشكل أدق التغيرات في السياسة الاجتماعية. ولم نقم بعمل أي تعديلات على متوسط الدخل نتيجة تغير السياسات التي نتناولها. وعلى هذا الأساس تبين وجود حوالي ٣,٤ ملايين طفل يعانون الفقر في ظل السياسات المتبعة في عام ١٩٩٧ عندما وصل حزب العمال إلى الحكم. وكان حجم الفقر بين الأطفال الذين يعيشون في أسر ذات عائل واحد يبلغ ضعف حجمه بين الأطفال الذين يعيشون في أسر يرعاها زوجان. ويمكن القول بصفة عامة إنه كلما كانت الأم أصغر عمرا عند ولادة الطفل الأكبر زاد حدوث الفقر.

الجدول (٢:٩): معدلات فقر الأطفال وفق خصائص الأسرة (بالنسبة المئوية)

	أسر يرعاها زوجان	أسر ذات عائل واحد	الإجمالي
الإجمالي	٢١,٥	٤١,٩	٢٥,٩
● التركيبة العمرية للأطفال في الأسرة:			
جميعهم دون ٥ سنوات	١٧,٢	١٩,٥	١٧,٦
بعضهم دون الخامسة، والبعض فوق الخامسة	٢٩,١	٥٥,٤	٣٤,٤
الأصغر بين ٥-١٠ سنة	٢١,٥	٤٧,٨	٢٨,١
الأصغر فوق ١١ سنة	١٥,٢	٣٠,٠	١٨,٢
● عمر الأم (عند ميلاد الطفل الأكبر): (*)			
قبل ١٧ عاما	٥٩,١	٥٠,٢	٥٥,٥
١٨-٢١	٣٧,٨	٤٧,٨	٤١,٤
٢٢-٢٩	١٨,٥	٣٨,٩	٢٢,١
أكبر من ٣٠	١٣,٣	٣٤,٧	١٦,٦
● عدد الأطفال:			
واحد	١٤,٦	٢٢,٥	١٦,٧
اثنان	١٥,٨	٣٣,٥	١٩,٣
ثلاثة	٢٦,١	٦٤,٣	٣٣,٠
أربعة فأكثر	٥١,٢	٧٨,٧	٥٨,١
● أطفال لآباء يعملون	١٠,٨	١٤,٨	١١,٢
● أطفال ليس لهم آباء يعملون	٥٨,٦	٥٤,٩	٥٦,٩

(*) الطفل الأكبر هو أكبر الأطفال سنا الذين يعتمدون على الأسرة حاليا.

ملاحظة: الفقر يعني أقل من ٦٠٪ من متوسط مستوى الدخل المكافئ قبل حساب تكاليف الإسكان وفق أسعار عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢.

المصدر: POLIMOD **(انظر المتن).**

وحيث لا يكون للطفل أب يعمل بأجر فإن حدوث الفقر يزيد بمقدار خمسة أضعاف عن الأسر التي يعمل فيها فرد واحد أو أكثر. وتوضح لنا البيانات أهمية البطالة بالنسبة إلى فقر الأطفال. (وقد تناول أبيغيل ماكنايت بمزيد من التفصيل العلاقة بين فقر الأطفال والأجر المنخفض في الفصل السابع).

ويوضح الجدول (٣:٩) تركيبة فقر الأطفال. فعلى حين يرتفع فقر الأطفال كثيرا في الأسر ذات العائل الواحد، فإن مثل هذا النوع من الأسر لا يضم سوى ثلث عدد الأطفال الفقراء تقريبا. كذلك لا يكوّن الأطفال لأمهات صغيرات السن جدا إلا نسبة ضئيلة من الأطفال الفقراء. ويشكل الأطفال الذين يعيشون في أسر ذات زوجين، يعمل أحدهما على الأقل؛ يشكلون ربع مجموع عدد الأطفال الفقراء.

الجدول (٣:٩): تركيبة فقر الأطفال وفق خصائص الأسرة (بالنسب المئوية)

	أسر يرعاها زوجان	أسر ذات عائل واحد	الإجمالي
الإجمالي	٦٥,٢	٣٤,٨	١٠٠,٠
● التركيبة العمرية للأطفال في الأسرة:			
جميعهم دون الخامسة	٩,٧	٢,٤	١٢,١
بعضهم دون الخامسة، والبعض فوقها	٢٤,٩	١١,٩	٣٦,٩
الأصغر بين ٥ و١٠ سنوات	٢٠,٨	١٥,٤	٣٦,٢
الأصغر أكبر من ١١ سنة	٩,٨	٥,١	١٤,٩
● عمر الأم (عند ميلاد الطفل الأكبر)(*)			
قبل ١٧ عاما	٢,٥	٤,٣	٦,٧
١٨-٢١	١٣,٤	١٩,٣	٣٢,٧
٢٢-٢٩	١٤,٤	٣٢,١	٤٦,٥
أكبر من ٣٠	٤,٥	٩,٥	١٤,١
● عدد الأطفال:			
واحد	٩,٢	٥,١	١٤,٤
اثنان	٢١,٩	١١,٥	٣٣,٤
ثلاثة	١٨,٥	١٠,٢	٢٨,٦
أربعة فأكثر	١٥,٦	٨,٠	٢٣,٧
● أطفال لآباء يعملون	٢٥,٤	٤,٠	٢٩,٤
● أطفال ليس لهم آباء يعملون	٣٩,٨	٣٠,٨	٧٠,٦

(*) **الطفل الأكبر هو أكبر الأطفال سنا، الذين يعتمدون على الأسرة حاليا.**

ملاحظة: فقر الطفل يعني أقل من ٦٠٪ من متوسط مستوى الدخل المكافئ قبل حساب تكاليف الإسكان حسب أسعار عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢.

المصدر: POLIMOD **(انظر المتن).**

وتحتل بريطانيا المرتبة الثالثة بين كل الدول التي تعيش فيها أعلى نسب الأطفال الذين يعانون الفقر النسبي، والمرتبة الأعلى بين الدول الأوروبية باستثناء إيطاليا (اليونيسيف ٢٠٠٠). ويبين لنا الجدول (٤:٩) أن معدل فقر الأطفال (وفق تعريف أكثر تشددا لخط الفقر يحدده بأدنى من ٥٠٪ من متوسط الدخل القومي) يبلغ ضعف معدله في فرنسا أو هولندا وخمسة أضعاف معدله في البلاد الإسكندنافية. وكانت نسبة الأطفال لأمهات بلا زوج في بريطانيا هي الأعلى بين جميع البلاد [الوارد بيانها في الجدول فقط - المترجم]، كما كان معدل الفقر بين أطفال هذه الفئة من الأسر بين المعدلات الأعلى. وعلى حين نلاحظ أن أغلب الدول الواردة في الجدول لم تتغير معدلات فقر الأطفال فيها تغيرا كبيرا في العقد الأخير أو نحوه، فقد تسارع معدل الفقر في كل من بريطانيا وإيطاليا أكثر من سائر دول الاتحاد الأوروبي.

ملاحظات:

الجدول (٤:٩): مقارنة دولية لفقر الأطفال

	نسبة الأطفال الفقراء (١)	نسبة الأسر ذات الزوجين العاطلين (٢)	نسبة الأسر ذات العائل الواحد (٣)	نسبة الأسر ذات العائل الواحد الفقيرة (٤)	الأثر في فقر التحويلات (٥)
السويد	٢,٦		٢١,٣	٦,٧	-٢٠,٨
النرويج	٣,٩		١٥,٠	١٣,١	-١٢
فنلندا	٤,٣	٧,٨	١١,٨	٧,١	-١٢,١
بلجيكا	٤,٤	٦,٣	٨,٢	١٣,٥	-١٣,٤
لوكسمبورغ	٤,٥	٢,١	٥,٨	٣٠,٤	-١٧,٧
الدنمارك	٥,١		١٥,٢	١٣,٨	-١٢,٣
هولندا	٧,٧	٥,٧	٧,٤	٢٤,٦	-٨,٣
فرنسا	٧,٩	٥,٩	٧,٧	٢٦,١	-٢٠,٨
ألمانيا	١٠,٧	٥,٥	٩,٨	٥١,٥	-٦,١
إسبانيا	١٢,٣	٩,٠	٢,٣	٣١,٦	-٩,١
اليونان	١٢,٣	٣,١	٣,٧	٣٤,٩	غير مبين
أيرلندا	١٦,٨		٨,٠	٤٦,٤	غير مبين
المملكة المتحدة	١٩,٨	١٠,٧	٢٠,٠	٤٥,٦	-١٦,٣
إيطاليا	٢٠,٥	٦,٦	٢,٨	٢٢,٣	-٤,١
الولايات المتحدة	٢٢,٤	٥,٧	١٦,٦	٥٥,٤	-٤,١

(١) نسبة الأطفال ذوي دخل يقل عن ٥٠٪ من المتوسط القومي (المصدر: اليونيسيف ٢٠٠٠)، (الشكل ١).
(٢) نسبة الأسر ذات الزوجين العاطلين (المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ١٩٩٨)، الجدول (١:٧).
(٣) نسبة الأطفال في أسر ذات عائل واحد (المصدر: اليونيسيف ٢٠٠٠)، (الشكل ٣).
(٤) نسبة الأطفال في أسر ذات عائل واحد تحصل على دخل يقل عن ٥٠٪ عن المتوسط القومي (المصدر: اليونيسيف ٢٠٠٠)، (الشكل ٣).
(٥) فقر الأطفال بعد الضرائب والتحويلات ناقص فقر الأطفال قبل الضرائب والتحويلات (المصدر: اليونيسيف ٢٠٠٠)، (الشكل ٩).

استجابة الحكومة

ظل أمر الاهتمام بفقر الأطفال في بريطانيا ـ حتى القرن العشرين ـ موضوعا شخصيا في معظمه. وكان على الأسر أن تتعامل مع أسباب فقر الأطفال وعواقبه قدر ما تستطيع. ومنذ عصر الملكة إليزابيث كان يمكن أن تتدخل المؤسسات التي أنشئت بمقتضى قانون الفقر في فترات الفقر الشديد، ولكن ثمن هذا التدخل كان يعني في الغالب فصل الطفل فصلا دائما عن أقاربه. وقد أوضحت بحوث راونتري (١٩٠١) كيف كان الفقر يمثل سمة من سمات دورة حياة كثير من الأسر. وبدلا من أن يلجأ راونتري إلى الوعظ حول عدم الكفاءة الأخلاقية، طالب بإعادة توزيع الدخل بحيث يعوض الأسر ذات الأطفال. وأخيرا أدى الاهتمام بفقر الأطفال وبغيره من الضغوط؛ أدى في ١٩٤٦ إلى إنشاء «العلاوات الأسرية»، وهي إعانات نقدية تمنح عن الطفل الثاني وكل طفل تال عليه، وكانت جزءا من مشروع بفردج الشامل للقضاء على «العوز».

وبعد أن بين آبل ـ سميث وتاونسند (١٩٦٥) أن الفقر لم يتم القضاء عليه، وأنه كان يتزايد ـ بالمعنى النسبي ـ أثمر ذلك ضغطا (مارسته على وجه الخصوص «مجموعة العمل الخاصة بفقر الأطفال» التي كانت قد شكلت حديثا) من أجل زيادة «العلاوات الأسرية». وبالفعل نجح هذا الضغط في مضاعفة نسب العلاوات الأسرية في العام ١٩٦٧، ولكن هذه الخطوة كانت مصحوبة بتخفيض الإعفاءات الضريبية عن الأطفال، الأمر الذي أدى بالفعل إلى زيادة العبء على الأسر الفقيرة.

ثم حدثت نقلة جديدة العام ١٩٧١ باستحداث نظام دعم الأسر العمالية

حسب الدخل (بعد إجراء بحث لموارد كل حالة)، واتخذ شكل «الدعم الإضافي لدخل الأسرة»، وهو النظام السابق على «رصيد الأسرة» الذي تحول أخيرا إلى إعانة «الرصيد الضريبي للأسر العمالية». وفي عام ١٩٧٦ تم دمج العلاوات الأسرية مع الإعفاءات الضريبية عن الأطفال وتوسيعهما باستحداث «إعانة الطفل»، وهي إعانة نقدية تمنح ـ بغير بحث الموارد ـ عن جميع الأطفال.

وهكذا يتضح أن استجابات الحكومات المتعاقبة لفقر الأطفال تمت في الجانب الأكبر منها بواسطة منح الإعانات والإعفاءات الضريبية، مؤكدة إعادة التوزيع إما بإعطاء جميع الأطفال وإما استهداف الأطفال الفقراء وحدهم. ومع ذلك، وعلى رغم إعادة التوزيع هذه تصاعد فقر الأطفال بشكل ملحوظ، على نحو ما أوضحنا سابقا. والأسباب الرئيسية لذلك وهي: زيادة عدد أسر العاطلين والأسر ذات العائل الواحد، وتصاعد عدم المساواة في الدخول، لم يتم التصدي لها مباشرة برفع الإعانات النقدية العامة أو الانتقائية.

وانتخبت حكومة حزب العمال الجديد العام ١٩٩٧ فوضعت فقر الأطفال على رأس أولوياتها على نحو لم تفعله حكومة سابقة. وصرح توني بلير في مارس العام ١٩٩٩: «إن هدفنا التاريخي أن نكون أول جيل يضع حدا لفقر الأطفال... إنها مهمة يستغرق تحقيقها عشرين عاما» (ووكر ١٩٩٩). وقد وصف مستشار الخزانة البريطانية فقر الأطفال بأنه «ندبة على روح الوطن» (براون ١٩٩٩) وعلى حين لم تعلن الحكومة أي تعريف رسمي لفقر الأطفال، فإن حشدا من المبادرات السياسية وعددا من الوثائق التحليلية تكشف عن الأولوية التي توليها الحكومة اليوم لإصلاح وتحديث دولة الرعاية عموما، وللتصدي لفقر الأطفال على وجه الخصوص.

وتستهدف الاستراتيجية الشاملة لإصلاح نظم الرعاية ضمان «عمل بأجر لكل مستطيع، والأمان لكل من لا يستطيع». ويمكن ببساطة تقسيم أبرز التدابير التي اتخذت لتقليل فقر الأطفال إلى الفئات الثلاث التالية:

● سياسات تغيير مستويات الدخول مباشرة عن طريق نظم الضرائب والإعانات. والهدف هنا توفير الدعم المالي المباشر لجميع الأسر، وذلك عن طريق التعرف على التكاليف الإضافية التي تنفق على الأطفال، مع العمل على توفير موارد إضافية لأولئك الذين تشتد حاجتهم إليها.

● سياسات تشجيع العمل بأجر. وهدفها التأكد من تقديم العون والحوافز

للوالدين كي يجدوا فرصة عمل. فالعمل المأجور يعتبر السبيل الأفضل على المدى البعيد لتحقيق الاستقلال المالي للأسرة. وتستهدف الحكومة تخفيض عدد المطالبين ـ من أفراد الأسرة في سن العمل ـ بإعانة الدخل أو إعانات البحث عن وظيفة (حسب الدخل) لمدد طويلة.

- تدابير لمواجهة الحرمان الطويل الأمد.

الضرائب والإعانات

حتى أبريل ٢٠٠١ كانت التغيرات الرئيسية التي استحدثتها أو خططت لإحداثها الحكومة العمالية الجديدة في نظام الضرائب والإعانات عن الأطفال هي كما يلي:

١ ـ استحدثت إعانة «الرصيد الضريبي للأسر العمالية» في أكتوبر العام ١٩٩٩ . وهذا الرصيد الضريبي ـ الذي يدفع عادة عن طريق حزمة الأجور ـ حل محل نظام «رصيد الأسرة» الذي كان إعانة تدفع للأسرة مباشرة بعد بحث الموارد لكل حالة. ويتناقص كل من الرصيد الضريبي والرصيد الأسري تبعا لزيادة دخل الأسرة. ويعد الرصيد الضريبي للأسر العمالية ـ من حيث الجوهر ـ أكثر كرما حيث يرتفع فيه سقف الدفع ويقل معدل التناقص. ولكي يستحق الشخص مساعدة ضمن هذا النظام يتعين أن يعمل ١٦ ساعة أسبوعيا على الأقل، وأن يكون لديه طفل ينفق عليه، ولا يزيد رأسماله على ٨ آلاف جنيه إسترليني. ويزيد رصيد الأسرة إذا كان الأب يعمل ٣٠ ساعة أسبوعيا أو أكثر. فنظام الرصيد الضريبي لا يعمل فقط على إعادة توزيع الدخل على الأسر العمالية الفقيرة، وإنما هو يستهدف كذلك تشجيع العمل بأجر.

٢ ـ إعانة الطفل وهي إعانة عامة تُدفع عن كل طفل مستحق من دون أي دراسة للموارد ولا تخضع لضريبة الدخل. وقد زيدت هذه الإعانة خلال الفترة من العام ١٩٩٧ حتى ٢٠٠١ زيادة حقيقية بواقع ٢٦٪ عن الطفل الأول و٤٪ عن الثاني وعمن يليه.

٣ ـ استُحدث «الرصيد الضريبي للأطفال» منذ أبريل العام ٢٠٠١، وقد حل هذا الرصيد محل «الإعفاء الضريبي للزوجين» ونظيره وهو الإعفاء الضريبي للعائل الوحيد للأسرة. ويدفع هذا المبلغ للأب في كل الأسر التي تسدد ضريبة الدخل ويكون لديها أطفال دون ١٦ سنة، فيما عدا أنها ستخفض ثم تسحب من دافعي الضرائب من الشرائح العليا. وتقدر قيمتها

بما يصل إلى ٥٢٠ جنيها إسترلينيا سنويا في العام ٢٠٠١، وابتداء من ٢٠٠٢ سوف تتضاعف قيمتها في سنة ميلاد الطفل.

٤ ـ إعانة «دعم الدخل» نوع من شبكة ضمان تصرف ـ بناء على دراسة موارد الأسرة ـ لأسر العاطلين، أو المرضى، أو المعوقين، وذات العائل الواحد. وقد زيدت هذه الإعانة والإعانات الأخرى المرتبطة بها والتي تصرف جميعا بعد دراسة الموارد للأسر التي لديها أطفال، خصوصا من لديها أطفال دون سن ١١ عاما.

وهناك بعض التدابير العامة الأخرى مثل التغيرات التي أدخلت على ضريبة الدخل واستحداث «الحد الأدنى القومي للأجور»، وجميعها تؤثر في أوضاع الأسر التي لديها أطفال. ولكن هناك قرارات أخرى كتلك التي تلغي الإعانات الخاصة للعائل الوحيد والتصالح الضريبي على فوائد الرهن العقاري سوف تعمل على تخفيض دخول بعض الأسر ذات الأطفال.

وقد تم تحليل آثار جميع سياسات الضرائب والإعانات في الميزانيات الخمس التي قدمتها حكومة العمال ـ بما فيها ٢٠٠١ ـ ودراسة آثار الحد الأدنى للأجور في هذا الفصل باستخدام نموذج الضرائب والإعانات الذي أعدته وحدة المحاكاة (*) الدقيقة بجامعة كمبردج (POLIMOD) ويعتمد هذا النموذج على بيانات «مسح نفقات الأسرة» التي جرى تحديثها حسب أسعار ودخول ٢٠٠١/٢٠٠٢، ومن شأن هذا أن يوسع من التحليل الذي سبق أن قدمه بياشو وسذرلاند (٢٠٠٠ / ٢٠٠١). وللوقوف على مزيد من التفاصيل عن التغيرات الدقيقة في السياسات التي أثرت في هذا المجال، يمكن الرجوع إلى سذرلاند (٢٠٠١). ويوضح الجدول (٩:٥) آثار تلك السياسات في مجموع الأطفال وفي أطفال الأسر ذات العائل الواحد وذات الزوجين، كل على حدة.

ويمكن القول على وجه الإجمال إن إجراءات الضرائب والإعانات في الميزانيات الخمس لحكومة العمال قد نجحت في تخفيض حجم فقر الأطفال من ٢٥,٩٪ بمقدار ١٠,١ نقطة مئوية ليصبح ١٥,٨٪، بافتراض ثبات بقية الأمور على حالها [٢]. ويعني ذلك القضاء على خُمسي فقر الأطفال. وقد حدث أكبر انخفاض مطلق بين الأطفال في أسر لا يعمل فيها أحد من ٥٨,٤٪ إلى ٣٦,٢٪، ولكن أكبر انخفاض نسبي كان بين الأطفال في أسرة يعمل عائلها من ١١,٥٪ إلى ٦,٨٪.

وكما رأينا (الجدول ٩:٣) أن نسبة الأطفال في الأسر ذات العائل الواحد تبرز

(*) انظر تعريفا سريعا للمحاكاة في أواخر الفصل الرابع من هذا الكتاب [المترجم].

بشكل فائق بين الأطفال الفقراء، وتبلغ ٣٥٪ من مجموعهم، وقد أدت التغيرات في السياسة الاجتماعية إلى تخفيض نسب الأطفال الفقراء في الأسر ذات العائل الواحد بمعدل أعلى كثيرا مما حدث في الأسر ذات الزوجين، سواء بشكل مطلق أو نسبي.

- لا تجمع الصفوف الأفقية والرأسية بسبب عملية التقريب هذه.

الجدول (٥:٩) معدلات الفقر قبل وبعد سياسات حكومة العمال (في الميزانيات السنوية حتى مارس ٢٠٠١)

	جميع الأشخاص	الأطفال		
		الإجمالي	عائل واحد	والدان
جميع الأسر:				
● معدل الفقر، سياسة أبريل ١٩٩٧ (نسبة مئوية)	١٩,٤	٢٥,٩	٤١,٩	٢١,٥
● معدل الفقر، سياسة العمال (نسبة مئوية)	١٤,٠	١٥,٨	١٨,٨	١٥,٠
● فرق النقط المئوية	٥,٤	١٠,١	٢٣,١	٦,٥
● صافي العدد الذي تم تخليصه من الفقر	٣,٠٩٠,٠٠٠	١,٣٣٠,٠٠٠	٦٥٠,٠٠٠	٦٧٠,٠٠٠
● عدد من تخلصوا من الفقر	٣,١٧٠,٠٠٠	١,٣٥٠,٠٠٠	٦٦٠,٠٠٠	٦٨٠,٠٠٠
● عدد من تحولوا إلى الفقر	٨٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
أسر بها شخص يعمل أو أكثر:				
● معدل الفقر، سياسة أبريل ١٩٩٧ (نسبة مئوية)	٧,٤	١١,٥	١٥,٨	١١,٠
● معدل الفقر، سياسة العمال (نسبة مئوية)	٤,٩	٦,٨	٨,٨	٦,٦
● فرق النقط المئوية	٢,٥	٤,٧	٧,٠	٤,٤
● صافي العدد الذي تم تخليصه من الفقر	٩٠٠,٠٠٠	٤٣٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	٣٦٠,٠٠٠
● عدد من تخلصوا من الفقر	٩٣٠,٠٠٠	٤٤٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	٣٦٠,٠٠٠
● عدد من تحولوا إلى الفقر	٣٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	-	-
أسر لا أحد فيها يعمل:				
● معدل الفقر، سياسة أبريل ١٩٩٧ (نسبة مئوية)	٤٠,٤	٥٨,٤	٥٦,٤	٦٠,١
● معدل الفقر، سياسة العمال (نسبة مئوية)	٣٩,٩	٣٦,٢	٢٤,٦	٤٥,٧
● فرق النقط المئوية	١٠,٥	٢٢,٢	٣١,٨	١٤,٤
● صافي العدد الذي تم تخليصه من الفقر	٢,٢٠٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	٥٨٠,٠٠٠	٣٢٠,٠٠٠
● عدد من تخلصوا من الفقر	٢,٢٤٠,٠٠٠	٩١٠,٠٠٠	٥٩٠,٠٠٠	٣٢٠,٠٠٠
● عدد من تحولوا إلى الفقر	٤٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	-

ملاحظات:

- **الفقر يعني ٦٠٪ من متوسط مستوى الدخل المكافئ قبل حساب تكاليف الإسكان وفق أسعار ٢٠٠١/ ٢ .**
- **تم تقريب أعداد الأفراد لأقرب عشرة آلاف.**

● ـ الخط الذي أثبتناه يعني أن الرقم يقل عن ٥ آلاف .
المصدر: POLIMOD (انظر المتن).

كما كان انخفاض الفقر أكبر بين الأسر التي لديها أطفال صغار، بسبب الزيادات الكبيرة في الإعانات المشروطة ببحث الحالة ومستويات الائتمان عن الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١١.

العمل بأجر

والمكوّن الثاني لسياسة الحكومة هو تشجيع العمل بأجر:

> استراتيجيتنا هي التصدي لأسباب الفقر والاستبعاد الاجتماعي بمساعدة الناس على الحصول على عمل. فنظام الرعاية الإصلاحي الإيجابي يقوم في صميمه على مواجهة البطالة. ونطمح إلى أن نحدث تغييرا في ثقافة المطالبين بالإعانات، وأصحاب الأعمال والموظفين العموميين فيما يتصل بحقوق وواجبات كل طرف. وسوف نزود من يتخلى عن الإعانة ويعمل بمساعدة إيجابية، بدلا من الاعتماد على الإعانة وحدها. ونحن بصدد تغيير بؤرة الاهتمام بحيث تضم شتى الفئات ـ شركاء الفرد العاطل، والعائل الوحيد للأسرة، والقائمين بالرعاية، والمصابين بعجز أو مرض مزمن ـ وعدم الاكتفاء بالعاطلين المطالبين بالإعانة (مصلحة الضمان الاجتماعي ١٩٩٩ (84 : 1999 a).

فالاستراتيجية تقوم على مكونين أساسيين: الحصول على أجر من العمل، ومساعدة الناس على العودة إلى العمل أو العثور على عمل. ومن أهداف «الرصيد الضريبي للأسر العمالية» (والإعانة المرتبطة بها وهي «الرصيد الضريبي لرعاية الطفل») «جعل العمل مجزي الأجر».

وهكذا صممت التغييرات في السياسة الاجتماعية لدفع أو جذب الناس الذين لا يؤدون عملا بأجر لكي يلتحقوا بسوق العمل. ونجاح تلك السياسات في تحقيق الأثر المرغوب أم لا وحجم هذا الأثر يتوقف على

عوامل عدة، ويصعب التنبؤ به. وقد حاولنا محاكاة بعض التغييرات المحتملة لدراسة أثرها على فقر الأطفال، وتأمل دلالاتها بالنسبة إلى إجراءات مواجهة الفقر باستخدام سيناريوهين لأنماط العمل المتغيرة. وهما على الإجمال:

سيناريو العمل (أ): يعيد الآباء ذوي أطفال في سن ١١ أو أكثر إلى العمل بأجر.

سيناريو العمل (ب): يعيد الآباء ذوي أطفال في سن ٥ أو أكثر إلى العمل بأجر.

وبعبارة أدق نحن نفترض أنه لن يحدث بالنسبة إلى العائل الوحيد تغييرات في العمل بأجر إذا كان عمر الطفل يقل عن ١١ سنة (أو يقل عن ٥ سنوات). أما الأسر ذات الزوجين فهي التي نفترض حدوث تغير في العمل بأجر فيها إذا كان عمر الطفل الأصغر ١١ سنة على الأقل (أو خمسا)، أو كان الشريك الآخر لا يعمل بأجر. فضلا عن ذلك نفترض أن الالتحاق بالعمل لن يتم إلا إذا:

- كان الأب دون سن التقاعد.
- كان الأب لا يعمل في الوقت الراهن أو كان طالبا متفرغا للدراسة.
- كان الأب لا يتلقى إعانات تشير إلى أنه (أو أنهما) لن يرغب أو لن يستطيع قبول عمل بأجر (كإعانات العجز، وإعانة الأمومة... إلخ).

وهكذا نرى أنه من الممكن للزوجين أو أحدهما أن يلتحق بعمل بأجر وفقا لهذين السيناريوهين. وفي عمليات المحاكاة التي قمنا بها ألحقنا جميع أفراد الفئات المستخدمة بعمل. وذلك لتوضيح أقصى تأثير يمكن أن يحدثه الالتحاق بالعمل لبعض الوقت.

ونفترض بالنسبة إلى كل من يلتحقون بعمل بأجر أنهم سيعملون لمدة ١٦ ساعة أسبوعيا بحد أدنى من الأجر يبلغ ٤,١٠ جنيه استرليني في الساعة (٦٥,٦٠ جنيه أسبوعيا)، وعدد ١٦ ساعة هو الحد الأدنى المطلوب ليؤهل الشخص للحصول على إعانة «الرصيد الضريبي للأسر العمالية».

ويوضح الجدول (٦:٩) تأثير هذين السيناريوهين على أطفال الأسر التي يلتحق عائلوها بالعمل. واتضح أن غالبية المتأثرين بذلك هم الفقراء (الذين لم يكونوا في عمل)، وأن عاملي: الإعانة والضرائب، والالتحاق بالعمل يؤديان إلى تخفيض الفقر، خاصة في الأسر ذات العائل الواحد. وعلى حين تبلغ الزيادة في إجمالي الدخل - في المتوسط - ٧٠ جنيها استرلينيا أسبوعيا، إلا أن متوسط الزيادة في الدخل القابل للتصرف يبلغ حوالي ٥٠ جنيها أسبوعيا. ويحدث ذلك

نتيجة التأثير المشترك لكثير من العوامل، ولكن إعانة «الرصيد الضريبي للأسر العمالية» ـ على وجه الخصوص ـ هي التي تؤدي إلى صافي الزيادة في الدخل القابل للتصرف.

الجدول (٦:٩) أثر التحاق أحد الوالدين بالعمل على أعداد الأطفال الفقراء

	إجمالي الأطفال الذين التحق آباؤهم بالعمل (بالألف)	من بينهم:		متوسط التغيير الأسبوعي في:	
		فقراء قبل حكومة العمال	فقراء بعد العمال وبعد الالتحاق بالعمل	إجمالي الدخل بالجنيه الاسترليني (*)	الدخل القابل للتصرف بالاسترليني (*)
السيناريو (أ)					
● إجمالي عدد الأطفال	١,٧٠٠	١,١٧٠	٧٩٠	٦٧,٦٤	٤٨,٥٧
● أطفال في أسر ذات عائل واحد	١٤٠	٩٠	٣٠	٦٦,١٤	٤٧,٧١
● أطفال في أسر ذات أبوين	١,٥٦٠	١,٠٨٠	٧٦٠	٦٧,٨٥	٤٨,٦٩
السيناريو (ب)					
● إجمالي عدد الأطفال	٢,٧٢٠	١,٦٩٠	٨٦٠	٦٩,٧٢	٥٥,٨٣
● أطفال في أسر ذات عائل واحد	٦٤٠	٤٦٠	٨٠	٦٦,١٦	٥٤,٠٠
● أطفال في أسر ذات أبوين	٢,٠٨٠	١,٢٤٠	٧٨٠	٧٠,٨٧	٥٦,٤٢

(*) بالنسبة إلى إجمالي الأسرة (يمكن أن يوجد بالوحدة المعيشية أكثر من أسرة واحدة، وكذلك أكثر من مستخدم واحد من الزوجين).

ملاحظات:

- **الفقر يعني ٦٠٪ من متوسط مستوى الدخل المكافئ قبل حساب تكاليف الإسكان حسب أسعار ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ .**
- **جرى تقريب أعداد الأفراد لأقرب عشرة آلاف.**
- **لم يُضمّن هذا الجدول إلا الأطفال الذين يعيشون في أسر تأثرت بالالتحاق بالعمل.**

المصدر: POLIMOD (انظر المتن).

ويوضح الجدول (٧:٩) النتائج المترتبة على هذين السيناريوهين. ففي الأسر التي يعمل فيها الزوجان ـ وأغلبهم يعملون بالفعل، بمن فيهم من لديهم أطفال صغار جدا ـ لم يؤد أي من سيناريوهي العمل اللذين جرت محاكاتهما إلى إحداث تأثير كبير على انتشار العمل بأجر (على الرغم من أن هذا الجدول لا يفصح عن التحاق القرين الآخر بعمل بأجر). ولكن التأثير كان أكثر وضوحا بالنسبة إلى الأسر ذات العائل الواحد. حيث أدى تطبيق سيناريو العمل (أ) إلى

دخول ٩١٠ آلاف فرد إلى سوق العمل، وفي حالة سيناريو العمل (ب) دخله ١٤٢٠٠٠٠ (مليون وأربع مائة وعشرون ألف) فرد. وقد هبط الفقر إلى النصف بين أطفال الأسر التي تأثرت بالالتحاق بالعمل وفق سيناريو (ب).

وعلى هذا كان التأثير الإجمالي لهذين السيناريوهين هو أن مجموع عدد الأطفال الذين خرجوا من الفقر يقدر كما يلي:

- وفق سياسات الإعانات والضرائب فقط ١٣٣٠٠٠٠ .
- وفق سياسات الإعانات والضرائب بالإضافة إلى سيناريو (أ) ١٤٥٠٠٠٠
- وفق سياسات الإعانات والضرائب بالإضافة إلى سيناريو (ب) ١٦٨٠٠٠٠ .

الجدول (٧:٩) معدلات الفقر قبل وبعد سياسة العمال في التشجيع على الالتحاق بالعمل

	جميع الأشخاص	الأطفال		
		الإجمالي	في أسر ذات عائل واحد	في أسر ذات زوجين
● النسبة المئوية للفقراء، سياسة أبريل ١٩٩٧	١٩,٤	٢٥,٩	٤١,٩	٢١,٥
● النسبة المئوية للفقراء، سياسات الإعانات والضرائب	١٤,٠	١٥,٨	١٨,٨	١٥,٠
● الفرق في النقط المئوية	٥,٤	١٠,١	٢٣,١	٦,٥
● صافي عدد الذين خرجوا من الفقر	٣,٠٩٠,٠٠٠	١,٣٣٠,٠٠٠	٦٥٠,٠٠٠	٦٧٠,٠٠٠
● النسبة المئوية للفقراء وفق سياسات الإعانات والضرائب فضلا عن الالتحاق بالعمل، سيناريو (أ)	١٣,٦	١٤,٩	١٦,٨	١٤,٤
● الفرق في النقط المئوية	٥,٨	١١,٠	٢٥,١	٧,١
● صافي عدد الذين خرجوا من الفقر	٣,٣٣٠,٠٠٠	١,٤٥٠,٠٠٠	٧٢٠,٠٠٠	٧٤٠,٠٠٠
● النسبة المئوية للفقراء وفق سياسات الإعانات والضرائب، وكذلك الالتحاق بالعمل سيناريو (ب)	١٣,٠	١٣,٢	١٥,٥	١٣,٦
● الفرق في النقط المئوية	٦,٤	١٢,٧	٣٠,٤	٧,٩
● صافي عدد الذين خرجوا من الفقر	٣,٧١٠,٠٠٠	١,٦٨٠,٠٠٠	٨٦٠,٠٠٠	٨٢٠,٠٠٠

ملاحظات:

- **الفقر يعني ٦٠٪ من متوسط مستوى الدخل المكافئ قبل حساب تكاليف الإسكان وفق أسعار ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ .**
- **جرى تقريب أعداد الأفراد لأقرب عشرة آلاف.**
- **لا تجمع الصفوف الأفقية والرأسية بسبب عملية التقريب هذه.**

المصدر: POLIMOD (انظر المتن).

ومن المهم أن الالتحاق بالعمل يكون على العموم أكثر فاعلية في تخفيض فقر الأطفال في الأسر ذات العائل الواحد منه في الأسر ذات الزوجين.

وعلينا أن نلاحظ أن كلا سيناريوهي العمل يتضمن توسيعا للعمالة، في حالة سيناريو (ب) بنحو ١,٥ مليون وظيفة، ومن شأن ذلك أن يعمل على إخراج ٣٥٠ ألف طفل إضافي من الفقر. وحتى في هذه الحالة يكون إجمالي عدد الأطفال الفقراء قد تم تخفيضه بمقدار ١,٦٨٠,٠٠٠ ـ أي إلى النصف تقريبا ـ ولكن لم يُقض عليه تماما. وتفسير ذلك أنه ليس لدى كل الأطفال آباء يمكن أن يلتحقوا بعمل. وأولئك الذين يظلون عاطلين يشملون المرضى والمعوقين، وآباء الأطفال الصغار جدا، وكذلك من يعملون بالفعل مقابل أجور منخفضة. ومثل هذه الأسر يمكن مساعدتها طبقا لسياسة الإعانات والضرائب، ولكن ليس عن طريق استراتيجيات التشغيل ـ في المدى القصير على الأقل.

ومن الأمور التي تقيد التحاق آباء الأطفال الصغار بعمل بأجر مدى توافر رعاية لأولئك الصغار. وقد بدأت «استراتيجية رعاية الطفل القومية» الجديدة في زيادة كمية رعاية الطفل المتاحة، ومع ذلك مازالت الخدمة ـ حتى الآن ـ تعاني الترقيع بحيث إن تأثيرها على التشغيل سوف يظل محدودا بضع سنوات قادمة.

التصدي للحرمان الطويل الأمد

يتمثل المكوّن الثالث لخطة الحكومة في كسر دائرة الحرمان. فواحد من أهداف كثير من الإصلاحات في ميادين التعليم، والرعاية الصحية، والتشغيل، والسياسة البيئية هو التمكين لبداية جديدة للأسر وللأطفال ذوي الظروف الهشة. وقد تم التركيز على أطفال ما قبل المدرسة، الذين كانوا يعاملون في الماضي كما لو أن المسؤولية عنهم تقع بكاملها على الأسرة. وبالإضافة إلى «استراتيجية رعاية الطفل القومية» تقدم استراتيجية «البداية الآمنة» المساعدة للأسر التي لديها أطفال منذ الميلاد وحتى سن الرابعة، وذلك في المناطق التي يتعرض فيها الأطفال ـ في الغالب ـ لخطر الوقوع في الفقر والاستبعاد الاجتماعي. وهي تعاون الآباء في النهوض بتنشئة أطفالهم، بحيث تعدّهم للاستفادة من كل الفرص عندما يبدأون المدرسة.

وقد اتخذت عدة مبادرات لضمان أن يستفيد كل الأطفال من الفرص المتزايدة. من ذلك مثلا أنه وفقا لأحد البحوث التي أجرتها «وحدة الاستبعاد الاجتماعي» (وحدة الاستبعاد الاجتماعي 1998 c). تم استثمار ٥٠٠ مليون جنيه استرليني لتقليل الفصل والانقطاع عن المدارس، ولرفع مستوى تحصيل الأطفال المعرضين لخطر الاستبعاد الاجتماعي. كما اتخذت تدابير لتخفيض حمل المراهقين إلى النصف (وحدة الاستبعاد الاجتماعي 1999 a). وتعاني المملكة المتحدة من أعلى مواليد لأمهات في سن المراهقة في أوروبا الغربية في المناطق الأشد فقرا، وبين الشباب الأكثر تعرضا للخطر، خصوصا أولئك اللائي يخضعن لبرامج الرعاية والمفصولات من المدارس (لمزيد من المناقشة حول هذا الموضوع انظر الفصل السادس).

وتأتي هذه التدابير وغيرها للقضاء على الحرمان الطويل الأمد في صدارة محاولة الحكومة لمواجهة أسباب فقر الأطفال مستقبلا. وعلينا أن ننتظر لنرى مدى نجاحها في تحقيق الهدف منها، والواقع أن التنبؤ بآثارها يتجاوز مدى أي معرفة للعلم الاجتماعي.

مستقبل فقر الأطفال

أوضحت نتائج عملية المحاكاة الدقيقة للتغيرات في السياسة الاجتماعية أنه بتطبيق السياسات الحالية والمعلنة (وقت كتابة هذا في مارس ٢٠٠١) سوف ينخفض عدد الأطفال الفقراء بنهاية عام ٢٠٠٢ بما مقداره ١,٣ مليون، وهو تخفيض لنحو ٤٠٪. وإذا حدثت زيادة جوهرية في فرص العمل بأجر - بما مقداره ١,٥ مليون وظيفة وفق السيناريو (ب) - فعندها سوف ينخفض عدد الأطفال الفقراء بنحو ١,٧ مليون، وهو تخفيض بمقدار النصف. ولكن هذا تصوير لما يمكن أن يحدث وليس تنبؤا.

ومن المهم التأكيد أنه رغم الانخفاض الحاسم في فقر الأطفال، فإن حجمه سيظل في عام ٢٠٠٢ بالغ الارتفاع بمعايير بريطانيا ما بعد الحرب وبالمعايير الأوروبية. وسيظل حجم فقر الأطفال ضعف العدد الذي كان عليه عندما كانت آخر حكومة عمالية في الحكم. فضلا عن هذا فإن هذا التنبؤ يعتمد على الاستمرار في خفض البطالة. وكما ورد في تقرير «دولة الرعاية المتغيرة»:

يؤدي الانكماش الاقتصادي الحاد والتغيرات الهيكلية إلى ارتفاع البطالة وعدم المشاركة في النشاط الاقتصادي. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى زيادة حادة في عبء الإعانات. ولا تعود مثل هذه الأمور إلى سابق عهدها آليا عندما يستعيد الاقتصاد عافيته. وإذا لم يحدث تدخل فسوف تستمر معدلات البطالة العالية لفترات طويلة. ومن شأن البطالة الطويلة أن تؤدي إلى الفقر والاستبعاد الاجتماعي. (مصلحة الضمان الاجتماعي، 67 : 2000 a).

الجدول (٨:٩) دعم الدخل ومستويات الفقر، ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ (بالجنيه الاسترليني)

	دعم الدخل	مستوى الفقر	دعم الدخل كنسبة مئوية لمستوى الفقر
● زوجان مع طفل واحد في السادسة	١٢٩,٩٥	١٩٢,٠٦	٦٧,٧٪
● زوجان مع طفلين بين الرابعة والثامنة	١٦٢,١٥	٢٢٣,٨١	٧٢,٤٪
● زوجان مع ٣ أطفال أعمارهم ٢، ٨، ١١ سنوات	١٩٤,٣٥	٢٦٥,٠٨	٧٣,٣٪
● عائل وحيد مع طفل واحد في السادسة	١٠١,١٥	١٢٠,٦٣	٨٣,٩٪

ملاحظات:

- **مستوى دعم الدخل هو متوسط المعدلات خلال أبريل - سبتمبر ٢٠٠١ وأكتوبر ٢٠٠١ - مارس ٢٠٠٢ .**
- **مستوى الفقر للعام ٢٠٠١/ ٢ هو ٥٠٪ من متوسط الدخل للعام ١٩٩٨/ ٩٩ بعد حساب تكاليف الإسكان (مصلحة الضمان الاجتماعي، 2000 b)، معدلا وفق الزيادة الفعلية والمتوقعة في دخل الأسرة الفعلي القابل للتصرف وفي مؤشر أسعار التجزئة المحدد في تقرير مشروع الميزانية عن العام ٢٠٠٠ وتقرير الميزانية للعام ٢٠٠١ (وزارة الخزانة البريطانية ٢٠٠٠، ٢٠٠١).**

إن القضاء على فقر الأطفال في أسر العاطلين يتطلب توفير حد أدنى من الدخل. ويمثل نظام «دعم الدخل» الحد الأدنى من الدخل - أو شبكة الأمان - بالنسبة إلى من سيظل في بريطانيا يعتمد على الضمان الاجتماعي. ويعرض الجدول ٨/٩ مستويات «دعم الدخل» بالمقارنة مع مستوى الفقر بعد حساب تكاليف الإسكان. ومنه يتضح أن الحد الأدنى لدخل العاطلين سوف يقل كثيرا عن مستوى الفقر. ويتطلب تخفيض الفقر وإنجاز هدف الأمان لمن لا يعملون ضرورة تذليل تلك الصعوبات.

النتائج

مازال فقر الأطفال في بريطانيا ـ على الرغم من التخفيض الذي حققته سياسات حزب العمال الجديد ـ أعلى كثيرا مما كان عليه منذ عشرين عاما، وأعلى كثيرا من مستواه في أغلب الدول الصناعية. ولهذا يعد المزيد من تخفيضه أمرا حيويا لازما لتحسين فرص الحياة للأطفال الفقراء ولتقليل حجم الاستبعاد الاجتماعي. وفي الوقت نفسه سوف تؤدي سياسات تقليل الاستبعاد الاجتماعي ـ في المدى الطويل ـ إلى تخفيض فقر الدخل عموما، وفقر الأطفال على وجه الخصوص.

وقد تبنت حكومة العمال سياسات لإعادة التوزيع باستخدام الإعانات والضرائب وسياسات لتنشيط سوق العمل من شأنها جميعا أن تؤدي إلى تقليل أعداد الأطفال الفقراء بأكثر من مليون طفل بحلول عام ٢٠٠٢. وسيكون ذلك إنجازا حاسما. ومع ذلك حتى لو نجحت عملية زيادة فرص العمل بأجر، فسوف يتبقى أكثر من ١,٥ مليون من الأطفال الفقراء. إن زيادة فرص العمل بأجر ليست مجرد حوافز مالية فقط، ولكنها تتضمن كذلك الاهتمام برعاية الطفل، والمواصلات، وساعات العمل. إن الصعوبات والضغوط ـ التي تقسو على كل من الوالدين والأطفال ـ والتي تنجم عن ترابط العمل بأجر ورعاية الأطفال وتربيتهم لن تتأثر إلا بشكل هامشي فقط بما يتخذ حتى الآن من تدابير تشجيع العمل الذي يفيد الأسرة ولا يضرها.

إن فقر الأطفال يقلل من فرص الأطفال في الاستهلاك ومن فرص الاستثمار فيهم. وانخفاض مستوى استهلاك الأطفال يمكن أن يؤثر في عزلتهم اجتماعيا، ولكنه مع ذلك أقل أهمية من انخفاض الاستثمار في الأطفال الذي يمكن أن تمتد آثاره طويلا في حياة الطفل. والفصل بين استهلاك الأطفال والاستثمار في الأطفال ليس بالأمر السهل: فشراء الكتاب وقراءته يجمع بين عمليتي الاستهلاك والاستثمار في وقت واحد. ولكن بعض أشكال الإنفاق على الأطفال ـ كشراء الوجبات السريعة، أو الألعاب الحمقاء، والملابس الباهظة الثمن مثلا ـ قد تخدم عملية الاندماج الاجتماعي على المدى القصير، ولكنها قد لا تعود عليه إلا بالقليل أو لا تفيده إطلاقا على المدى الطويل.

والملاحظ أن الضغوط من أجل الاستهلاك وليس الاستثمار في الأطفال لن تؤدي ـ على المدى الطويل ـ إلا إلى تفاقم الضرر الناجم عن فقر الأطفال.

والفقر ليس سوى واحد من جملة من العوامل المؤثرة في نمو الطفل، وإن كان تأثيره بالغ الأهمية بالتأكيد. كذلك تعتمد الفرص المتاحة للأطفال ـ بشكل حاسم ـ على بيئتهم الأسرية، وعلى المجتمع المحلي، وعلى المحيط الاقتصادي الاجتماعي الأوسع. ولهذا يكون القضاء على الفقر أمرا مهما ـ ولكنه ليس كافيا وحده لضمان فرص طيبة لجميع الأطفال. وإذا كان الأمر كما كتب وزير الضمان الاجتماعي: «إن الأطفال الذين يولدون في بيوت متهالكة يجب أن تتاح لهم الفرص نفسها المتاحة للأطفال المولودين في الأحياء الراقية: المستوى الصحي المرتفع نفسه، والمستوى التعليمي الجيد نفسه، والأمل في المستقبل نفسه» (دارلنغ ١٩٩٩)؛ لو كان الأمر كذلك فلابد من إعادة النظر من الأساس في الأطراف العامة والخاصة المسؤولة عن الأطفال، وفي دور الطفولة في المجتمع. ومادام الأطفال يتشكلون بفعل المجتمع الذي ولدوا فيه ـ بكل ما فيه من تفاوت وفوارق ـ فإن هدف الفرص المتكافئة لجميع الأطفال يكون أكثر تجذرا من المتصور عادة.



10

الاستجابة(*) والوقاية في دولة الرعاية البريطانية

فيل أجولنك وتانيا بورتشارد ومارتن إيفانز

تُصمم السياسات الاجتماعية بحيث تتصدى للاستبعاد الاجتماعي من نواح عدة. ففي وسعها أن تتدخل عن طريق الأساليب الوقائية لتجعل وقوع الأحداث، التي تؤدي إلى الاستبعاد (كالبطالة مثلا) أقل احتمالا، أو تستجيب للأحداث التي تقع بالفعل لكي تقلل من تأثيرها الاستبعادي. وقد طور جون هيلز (في الفصل ١٣) تصنيفا لاتجاهات السياسة الاجتماعية، أوضح فيه أن التمييز بين الوقاية والعلاج معقد ـ سواء من حيث المبدأ العام أو الممارسة ـ بدرجة أكبر مما يفترض عموما. ولكن عند الاستعانة بإطار دينامي، فإن السياسات «العلاجية» لن تسعى فقط إلى التخفيف من وطأة الظروف الراهنة، ولكنها ستعمل كذلك على تشجيع الهروب من تلك الحالة غير المرغوبة؛

«الاستراتيجية الوقائية قد تنجح في تحقيق أهدافها، ولكنها تخلق مشكلات في مجال آخر»

المؤلفون

(*) الاستجابة الترجمة الحرفية لـ Response، وخدمة للفهم الكامل والأمين للنص آثرنا استخدام «العلاج» بدلا منها [المترجم].

في حين ستعمل السياسات «الوقائية» على تأكيد مزايا الخروج لكي تجعل العودة (إلى الحالة السيئة) أقل احتمالا. من هنا لا مفر من التداخل في تنفيذ السياسات الوقائية والعلاجية. والحق أنه من السمات المميزة لاتجاه الحكومة العمالية القائمة إدراك أن انفصال الهيئات المنفذة للسياسات لن يشكل حلا متكاملا متسقا. وقد ينجم الاستبعاد الاجتماعي - في جانب منه - عن استراتيجيات غير متسقة أو قاصرة مما تفيض به «جعبة» البرامج الحكومية، حيث يكون بعضها موجها نحو الوقاية، وبعضها الآخر موجها نحو العلاج.

وسوف يتناول هذا الفصل ثلاثة مجالات للاستبعاد الاجتماعي: تلك الراجعة إلى البطالة، والإصابة بالعجز في أثناء العمل، وفقدان الدخل عند التقاعد. وستركز المناقشة على ثلاثة أسئلة رئيسية:

- إلى أي مدى تخدم السياسات الوقائية والعلاجية تلك المجالات، بأشكالها المختلفة؟
- ما هي معالم الاستبعاد الاجتماعي الناشئ عن كل شكل من أشكال التدخل تلك؟
- ما مدى نجاحها في مقاومة الاستبعاد الاجتماعي؟

البطالة

ليست البطالة مرادفة للاستبعاد الاجتماعي، فكبار المديرين الذين يتم الاستغناء عنهم في الشركات الكبيرة قد يصبحون عاطلين عن العمل، ولكنهم نادرا ما يتعرضون للاستبعاد الاجتماعي. فالمفروض أن وظائفهم قد حققت لهم دخلا يكفي لتكوين موارد تغطي فترات احتياجهم القصيرة، كما أن مهاراتهم وخبرتهم ستغري أصحاب عمل آخرين بتوظيفهم. ولكن البطالة - بالنسبة إلى الكثيرين - هي على العكس من ذلك: ففيها يجتمع فقر الدخل وضعف القدرة على دخول سوق العمل أو العودة إليه، وللسبب نفسه (العجز عن طلب الأجر الذي يمكنهم من تكوين بعض الموارد التي تقلل من خطر تعرضهم للبطالة مستقبلا)، وبمجرد تعطل العامل، وطول فترة هذا التعطل، تزداد أخطار الاستبعاد الاجتماعي، كما ترتبط البطالة ارتباطا قويا بسوء الحالة الصحية - خاصة الصحة العقلية - وسوء ظروف معيشة الأسرة العاطلة، ومن ثم التعرض لخبرة الحرمان المتعدد الأبعاد.

أخطار البطالة

ارتكزت ذروة دولة الرعاية البريطانية - بعد الحرب العالمية الثانية - على التشغيل الكامل. أما البطالة فكانت مجرد خطر، ولكنه نادر - كان يبلغ ٢,٥٪ من قوة العمل - وكانت في معظمها لفترات قصيرة. وكان الاقتصاد ساعتها يدار على أساس الالتزام بتشغيل الجميع، وهو عامل دلت المقارنة الدولية في ما بعد على أنه نذير قوي بحدوث بطالة على المستوى القومي (ثيربورن - Therborn 1986) ثم جاءت أزمة أسعار النفط في أوائل سبعينيات القرن الماضي لتحدث ضغوطا هائلة على الوظائف، وتخلق ردة إلى الوراء تمثلت في حدوث البطالة، وفي تخلي السياسة البريطانية عن التشغيل الكامل.

ومنذ أواخر السبعينيات اختفت العوامل التي سببت هذا الارتداد، لكن البطالة لم تعد إلى معدلاتها المنخفضة التي كانت عليها قبل السبعينيات. ولم يرتفع متوسط الخطر الكلي للبطالة إلا بمقدار الخُمس عما كان عليه قبلا (نيكل - Nickell 1999)، ولكن توزيع هذا الخطر اليوم أصبح أبعد ما يكون عن العدالة. ويعد فهم التغير الذي حدث في صورة هذا الخطر وتوزيعه أمرا محوريا في محاربة البطالة. وقد أصبحنا نعرف اليوم أن جزءا من سبب الصورة الحالية لهذا الخطر متصل بخصائص المتعطلين أنفسهم، وتغير نسب الطلب على المهارات العالية والمهارات المنخفضة. ولكن جزءا آخر من السبب ناجم عن السياسة الاقتصادية الكلية، وجزءا غيره راجع إلى النتائج غير المقصودة للسياسة الاجتماعية، فدفع الإعانات سيحدث بالضرورة أثرا عند الهوامش على معدلات البطالة ومدتها. وقد دار بين الاقتصاديين وصناع السياسة جدل ساخن حول الاتفاق على تحليل مقنع لنصيب كل عنصر من عناصر الخطر الكلي في خلق البطالة.

ويلقي الفكر الاقتصادي المستقر بالجانب الأكبر من المسؤولية في جانب العرض على سمات العاطلين، وعلى السياسات الاجتماعية التي ساعدتهم. ومع ذلك فالجدير بالملاحظة أن الفكر الاقتصادي الكلي المستقر أصبح يقبل بوجود معدل من البطالة لا يؤدي إلى التضخم، ويقدر هذا المعدل بمستوى أعلى كثيرا من الـ ٢,٥٪ القديمة. ولذلك تأمل سياسة التشغيل غير التضخمي إلى تقليل البطالة، إلى جانب زيادة المهارات لكي تزيد الإنتاجية.

وعودة إلى خصائص العاطلين: ماذا نعرف عمن هو الأكثر تعرضا لخطر البطالة؟

أولا: إن الخطر ليس هو البطالة في ذاتها، وإنما البطالة الطويلة الأمد. فقد أصبح المتعطل في أيامنا يبقى عاطلا مدة تبلغ في المتوسط ثلاثة أضعاف ما كان يحدث قبل منتصف السبعينيات.

ثانيا: إن الطلب على العمالة الماهرة وغير الماهرة قد تغير منذ السبعينيات بما يعني أن البطالة والدخل قد انحرفا متخذين الاتجاه المعاكس. فذوو المستوى المهاري المنخفض أو المستوى التعليمي الهابط يزداد بشدة احتمال تعطلهم، وحتى إذا عملوا ففي مقابل دخل هبط نسبيا هبوطا شديدا عبر الأعوام الخمسة والعشرين الماضية (انظر الشكل ٤:٧ لماكنايت في الفصل السابع من هذا الكتاب).

الجدول (١:١٠): معدلات البطالة وتغير خطر التعرض للبطالة وفق مستوى المؤهلات ١٩٧٩ و١٩٩٨

مستوى التأهيل	معدل البطالة (نسبة مئوية)		نسبة التغير في خطر البطالة ١٩٧٩-٩٨
	١٩٧٩	١٩٩٨	
الحاصلون على درجات جامعية	٢,١	٣,٠	+٤٣
الحاصلون على مؤهلات متوسطة	٣,٢	٤,٢	+٣١
الحاصلون على مؤهلات دون المتوسط	٤	٧,١	+٧٨
غير المؤهلين	٧,١	١٢,٢	+٧٢
الإجمالي	٤,٨	٦,٢	+٢٩
فرق خطر تعرض غير المؤهلين مقارنا بمتوسط الخطر	+٤٨٪	+٩٧٪	

المصدر: حسابات قام بها المؤلفون اعتمادا على بيانات نيكل (١٩٩٩)

ويوضح الجدول (١:١٠) أن الفرق في التعرض لخطر البطالة بين غير المؤهلين والمستوى المتوسط للخطر قد تضاعف خلال الفترة من ١٩٧٩ حتى ١٩٩٨، فارتفع من ٤٨٪ إلى ٩٧٪. حقيقة أن البطالة خلال الفترة بين ١٩٧٩ و١٩٩٨ قد ارتفعت بالنسبة إلى الجميع، ولكن سرعة زيادة التعرض للخطر قد بلغت ذروتها بالنسبة إلى أصحاب المؤهلات المنخفضة أو غير المؤهلين.

ثالثا: احتمال تعرض الرجال للبطالة أقوى من النساء. فقد عملت زيادة مشاركة المرأة في العمل، وارتفاع مستويات تعليمها، وزيادة فرص العمل لبعض الوقت؛ عملت على توسيع خبرة البطالة على أساس النوع لغير مصلحة الرجل، على حين استمر التحيز ضد المرأة في العمل من ناحية الأجر، بحيث أصبحنا نجد زيادة غير عادلة لأعداد النساء في الوظائف المتدنية الأجر ووظائف بعض الوقت.

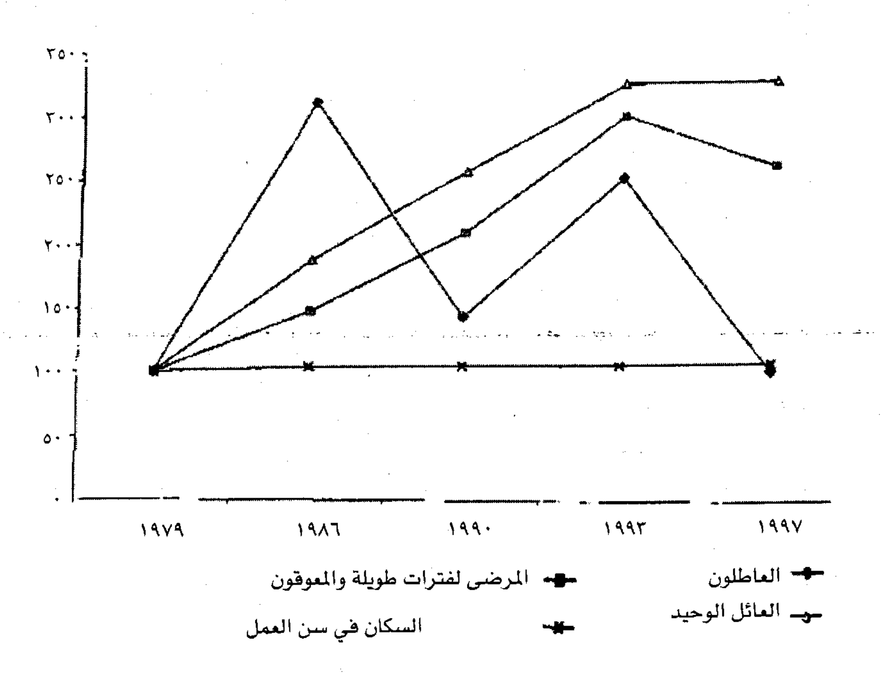
رابعا: يؤثر العمر في خطر التعرض للبطالة. فالشباب في المرحلة العمرية ١٦-٢٤ يزداد احتمال تعرضهم للبطالة بمقدار ضعف المعدل. وكذلك العمال الذين يبعدون عن سن التقاعد بعشر سنوات يزداد احتمال تعطلهم أيضا، ولكن أعدادا كبيرة من هؤلاء العمال المتقدمين في السن يصنفون ضمن غير النشطين اقتصاديا بسبب المرض الطويل، وليس ضمن العاطلين.

خامسا: يتسم التوزيع الجغرافي للبطالة بعدم التكافؤ. فالتغييرات في البناء الصناعي وتفاوت النمو الاقتصادي خلال عقدي ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي أديا إلى أن أعلى تركز للبطالة الطويلة الأمد مازال موجودا في الشمال الذي كان غنيا بالصناعة، وفي قلب المدن الكبرى (توروك وإيدج (Turok and Edge 1999). وفي عام ١٩٩٧ كان ٢٨٪ من جميع العاطلين مركزين في ٩٪ من المناطق، حيث كان معدل الوظائف الشاغرة إلى البطالة أعلى من ٤ إلى ١ (معهد سياسة التشغيل، ١٩٩٨). ومع ذلك فإن هذا التوزيع غير المتكافئ للبطالة ومناطق تركزها لا يغير من الحقيقة التي مؤداها أن النمو الاقتصادي الراهن يخلق فرص عمل في جميع المناطق. ولكنه يعني فقط أن طابور الباحثين عن عمل يكون في بعض المناطق أطول كثيرا منه في مناطق أخرى، وأن الكثيرين من الواقفين في هذا الطابور لا تتوافر لديهم المهارات أو الخبرة بما يؤهلهم للحصول على الوظائف الجديدة.

سادسا: تتركز البطالة بشكل متزايد في الأسر العاطلة، ومعنى هذا أن الأشكال الأخرى لعدم المشاركة في العمل (عدم النشاط الراجع إلى المرض الطويل، ورعاية الأطفال والأقارب المعوقين، والتقاعد المبكر) أصبحت تتركز على مستوى الأسرة. وقد أصبحت بريطانيا أمة مكونة إما من أسر يعمل فيها الزوجان، وإما أسر لا يعمل فيها أحد (جريج وهانسين ووادزورث Gregg, Hansen and Wadsowrth، ١٩٩٩).

الوقاية عن طريق إعادة التعريف

كيف تعاملت السياسة الاجتماعية مع هذه الأخطار؟ إن تراث البطالة الذي تسلمته حكومة العمال في عام ١٩٩٧ من فترة حكم المحافظين (١٩٧٩ - ١٩٩٧) كان متنوع الأسباب والأشكال. فالاقتصاد القوي المنفتح على مزيد من النمو كان معناه أن تنخفض البطالة بسرعة، ولكن من مستويات إجمالية مرتفعة من التعطل وعدم المشاركة في النشاط الاقتصادي. وازداد عدد طالبي إعانة البطالة بسرعة في أوائل الثمانينيات وأوائل التسعينيات، ليبلغ مستويات شديدة الارتفاع في كل مجال من مجالات النشاط الاقتصادي، كما يوضح الشكل (١٠:١). في الوقت نفسه ازدادت بسرعة خلال تلك الفترة أيضا أعداد المطالبين بإعانات المرض الطويل، والعجز، والعائل الوحيد، حتى في أثناء فترات الذروة في الدورة الاقتصادية.



الشكل (١٠:١) الرعاية في سن العمل في بريطانيا
١٩٧٩ - ١٩٩٧ (سنة الأساس ١٩٧٩ = ١٠٠)

ولكننا نلاحظ ـ على أي حال ـ أن ما كان يُعد بطالة قد تغير تغيرا حادا خلال الفترة نفسها. لأن المحافظين تبنوا أسلوبا مختلفا في عد المطالبين بالإعانات، كما غيروا أساس استحقاق الإعانة عدة مرات. وشهدت ثمانينيات القرن الماضي تغيرات عدة في تعريف الإعانة، وتغيرات في قواعد استحقاقها، بحيث أصبح عدد المطالبين بالإعانة يصور البطالة بأقل من عددها الحقيقي (أتكنسون وميكلرايت ١٩٨٩). ومع ذلك فإن دلالة مثل هذه التغيرات أكبر من كونها مجرد تعريفات إحصائية. فالحقيقة أنه ترتبت آثار مركبة لعمليات التغيير في حساب البطالة، والعودة إلى العمل وفي سياسة منح الإعانات أدت إلى تصنيف الناس إلى جماعات ذات مكانة مختلفة. فأولئك الذين وُسموا بالعاطلين كان عليهم أن يشقوا طريقهم إلى المشاركة في سوق العمل النشط، عن طريق اجتياز اختبارات كانت تزداد صعوبة طوال تلك الفترة. ولنعبر عن ذلك ببساطة: إن اشتراطات التسجيل في كشوف العاطلين أصبحت أكثر إرهاقا وتتطلب إثباتا قويا لبحث الشخص عن عمل واستعداده للعمل. وإلى جانب تلك التغييرات حدثت تغيرات في تعريف أنواع أخرى من مستحقي الإعانة، من ذلك مثلا إعفاء الرجال فوق سن الستين من طلب البحث عن عمل، وتشجيعهم على ذلك برفع مستوى المساعدات الاجتماعية. وهناك فئات أخرى من مستحقي المساعدة الاجتماعية أصبحوا يُعرفون تعريفا أكثر تشددا، بحيث اعتبروا أنهم غير «عاطلين»، وإنما عائل وحيد أو مريض مرضا مزمنا. والحقيقة أنه لفترة طويلة من الثمانينيات كان العاطلون بسبب أمراض مزمنة يُشجَّعون بقوة على تغيير صفتهم إلى مريض مرضا مزمنا. وكانوا يتلقون إعانات مرتفعة ويحصلون عليها بمشقة أقل.

أما المحور الآخر الذي أكدت عليه سياسة المحافظين فكان زيادة الحوافز التي تدفع إلى العمل. غير أن هذا المحور كان معناه أن تنخفض إعانات البطالة بالنسبة إلى الأجر عند الالتحاق بالعمل، ولكنها في الوقت نفسه تنخفض بالنسبة إلى إعانات غير العاطلين. وهكذا أصبح العاطلون أفضل حالا بالحصول على إعانات الضمان الاجتماعي عن المرض المزمن - إذا أمكنهم ذلك ـ ليس فقط لأن إعانة المرض المزمن أكثر سخاء من إعانة البطالة، وإنما لأن شريكهم في الحياة الزوجية يستطيع الاستمرار في العمل من دون أن يُحرم من الإعانة التي يتلقاها. أما بالنسبة إلى أولئك

الذين لا يستحقون إعانات الضمان الاجتماعي فإن تصنيفات مثل عائل وحيد، أو متقاعد مبكر، أو مريض، أو معاق كانت تكفل لصاحبها دخلا أعلى ومشقة أقل.

وقد دعمت هذه العملية التغيرات الإدارية في القطاع العام. ذلك أن الارتفاع الشديد في مستحقي المساعدات الاجتماعية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات جعل عملية تقدير الإعانات بصورة تراعي ظروف كل حالة أمرا متعذرا. وكان يمكن للتعريفات البسيطة والصارمة أن تكون مفيدة إذا كانت عملية فحص موارد ١٦٪ من سكان بريطانيا تتم بكفاءة باستخدام الحاسب الآلي. كما أن الإدارة الحكومية تعرضت لضغوط كي تصبح أكثر كفاءة. وأسندت مهام دفع الإعانات وتغيير العمل إلى هيئات شبه مستقلة، تحددت لها أهداف ومؤشرات لقياس الأداء. وأصبحت برامج التدريب والعمل النشط تقدم ـ بشكل متزايد ـ في ظل ظروف شبيهة بظروف السوق، وعن طريق هيئات خاصة. وقد عملت هذه التغييرات على استحداث طائفة من الحوافز التنظيمية التي أكدت على صرامة التعريف وعلى عملية التصنيف إلى فئات. وكان أداء «هيئة الإعانات» يقاس فقط بما تقدمه من إعانات، دون النظر إلى ما إذا كانت دقيقة، أو تُدفع في موعدها.. وما إلى ذلك. وكان يتم تشجيع «هيئة خدمات التشغيل» على استنزال المطالبين بإعانات البطالة من قائمة المتعطلين، إما بإتاحة الفرصة لهم للحصول على وظيفة، وإما بتوصيف بعض المطالبين بأنهم «غير عاطلين»، وبالتالي يصبحون في نطاق مسؤولية «هيئة الإعانات» وحدها. وفي الوقت نفسه حُددت لهيئات التدريب مؤشرات للأداء كانت تشجع الأعلى كفاءة، ولم تكن ملزمة ـ بأي حال ـ بتقديم خدمات رعاية الطفل أو غيرها من الخدمات للفئات غير المتميزة. واضطرت هيئات تعليم (العاطلين) ـ خاصة كليات التعليم المستمر ـ بالالتزام بشروط مصادر تمويل مختلفة وضعت قواعد فاسدة من شأنها عدم التوسع في إتاحة التعليم المتميز لمن يُعرّفون بأنهم عاطلون.

وكانت المحصلة النهائية لهذا النظام أن «العاطلين» أصبحوا يُعرّفون تعريفا ضيقا، بأنهم أولئك الذين يحصلون على إعانة البطالة (التي سميت في ما بعد إعانة «البحث عن عمل»)، وتتاح لهم فرصة الالتحاق ببرامج البحث الإيجابي عن عمل التي كانت تؤدي عملها بشكل جدّي، جزئيا بسبب ما

تمارسه من سياسة التصنيف وتشجيع الأفضل كفاءة. أما المطالبون الآخرون بالإعانة - وفي سن العمل - فلا تتاح لهم مثل هذه البرامج أو تكون فرصتهم فيها محدودة. وكان البرنامج الرئيسي الوحيد لتشجيع هذه الفئات على العمل هو زيادة الدخل في أثناء العمل عن طريق صرف إعانات للأسر ذات الأطفال (والتي كانت تعرف باسم «رصيد الأسرة»، والآن حلت محلها إعانة «الرصيد الضريبي للأسر العاملة»، التي سنعرّفها في ما يلي) [1]. فقد أدت تلك الإعانات إلى إحداث زيادة ملموسة في دخول أعداد متزايدة من النساء أغلبهن يعمل بعض الوقت، واللائي كن إما زوجات لعاطلين أو يقمن بمهمة العائل الوحيد للأسرة (بلا زوج).

العلاج من خلال صرف الإعانات في أثناء العمل والبرامج الجديدة

كانت برامج تدريب وإلحاق العاطلين بالعمل (برامج سوق العمل «الإيجابية») تمثل الحجر الأساس في مواجهة السياسة الاجتماعية البريطانية للبطالة منذ السبعينيات. كذلك انتقلت سياسات الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى القيام بدور أكثر إيجابية في دفع العاطلين إلى العمل، بدلا من البرامج التي كانت توصف بأنها سلبية، حيث كانت تكتفي بالقيام بتوجيه العاطلين. وهناك عدد من إجراءات المواجهة التي يمكن اللجوء إليها. وأول سؤال هو عند أي نقطة يجب التدخل. ذلك أن غالبية فترات التعطل في بريطانيا تكون لمدد قصيرة تبلغ ستة شهور أو أقل. من هنا فإن السياسة التي تستهدف تجنب بطالة طويلة الأمد يمكن إزاء ذلك إما أن «تنتظر لترى» من الذي سيخفق في العثور على عمل بعد فترة قصيرة من تسجيل نفسه في كشوف العاطلين، أو أن تتعامل مبكرا مع أولئك الذين يتوقع أن تطول فترة بطالتهم وتقدم لهم مساعدة خاصة. وعلى حين تدل تجربة الولايات المتحدة على أن توصيف البطالة يمكن أن يساعد على التعرف على جانب من «النواة الفعلية» للمتعطلين لمدد طويلة، فإن الاتجاه البريطاني يميل إلى تحديد عتبات زمنية - عند ٦ شهور و١٢ شهرا وسنتين - يتم عند كل منها اتخاذ خطوات تدخل معينة. والمشكلة بالنسبة إلى السياسة الاجتماعية أن التحديد المبكر (للعاطل لمدة طويلة) يهدر عمليات تدخل مكلفة تبذل على أولئك الذين يمكن أن يلتحقوا بالعمل على أي حال، على حين يكون التدخل

المتأخر سببا في تفاقم صعوبة المساعدة في إعادة أولئك العاطلين إلى العمل.

وهناك أربعة أنواع رئيسية من التدخل: (١) التقدير المتعمق لاحتياجات كل فرد على حدة، وسلوكه، والأمور التي تعوقه عن إيجاد عمل، (٢) نشاط البحث عن وظيفة، (٣) برامج التدريب والتعليم، وأخيرا (٤) البرامج المنصبة على العمل نفسه، سواء في صورة دعم يوجه إلى أصحاب العمل أو إلى العاملين، أو توفير خبرة العمل. ويقوم جوهر السياسة الحكومية منذ ١٩٩٧ على تحسين سبل الإفادة من هذه الأنواع الأربعة ومستويات تقديمها. ولو أن هذا التحسين لم يكن شاملا: فمازال هناك اقتصاد واضح في توفير برامج الإعانات أثناء العمل.

وقد حدثت دَفعة في هذه المجالات الأربعة بالنسبة إلى كل العاطلين، ولكن كان التركيز في الأغلب على الفئة العمرية من ١٨ إلى ٢٤ . ويعكس هذا الاهتمام زيادة احتمال تعرض أولئك الشباب لخطر البطالة (كما سلفت الإشارة) وأن الوقوع في مثل هذه البطالة يهدد بشدة عمل الفرد وفرص حياته مستقبلا (غريغ ٢٠٠٠). وعلى هذا الأساس يمكن اعتبارها سياسة علاجية ووقائية في الوقت نفسه. ولو أن التحيز غير المتناسب في الإنفاق على من هم دون الخامسة والعشرين كان في الغالب نتيجة وعود انتخابية (وردت في برامج الحزب) قبل انتخابات ١٩٩٧، بجمع مبالغ من فائض إيرادات الضرائب للإنفاق على المؤسسات العامة التي تتم خصخصتها لتمويل برامج رعاية العاطلين الشباب.

وتقوم هذه البرامج ـ التي سميت «البرنامج الجديد للشباب» ـ على استثمارات هائلة في قيام بعض المستشارين (عرفوا باسم «البوابة») بعمليات إرشاد وتوصيف فردية لكل عاطل، من شأنها أن تقوده إما إلى الالتحاق بعمل، أو إلى أحد الخيارات التي تقدمها برامج سوق العمل الإيجابي، وهي: (١) تقديم مساعدة لصاحب العمل لتدريب الفرد العاطل لمدة ٦ شهور وتوظيفه، (٢) التفرغ لتلقي تعليم / تدريب ليبلغ أدنى مستوى مقبول ولمدة لا تتجاوز ١٢ شهرا، (٣) التشغيل في منظمة تطوعية، (٤) العمل في جماعات إنجاز مهام بيئية (وهو برنامج للمشروعات العامة يمنح أجرا يعادل إعانة البطالة). أما بالنسبة إلى العاطلين الأكبر سنا فيبدأ «البرنامج الجديد» الخاص بهم بعد انقضاء عامين على التعطل، ويتضمن برنامجا إجباريا

للتنشيط يعقبه اختياران مفتوحان أمام الفرد العاطل، هما: (١) تقديم مساعدة لصاحب العمل لتوظيفه خلال ٦ شهور، أو (٢) تعليم / تدريب متفرغ ليبلغ أدنى مستوى مقبول ولمدة لا تتجاوز ١٢ شهرا. وقد تم فرض البرنامجين الجديدين على العاطلين، وتم تنفيذهما على المستوى القومي.

أما بالنسبة إلى فئة أكبر تضم من تجاوزوا الخمسين (من العاطلين أو الذين يحصلون على أنواع أخرى من الإعانات) فكان ينظم أوضاعهم برنامج اختياري يقوم على تقديم مشورة شخصية، وإعانات أثناء العمل، ومنح تدريبية. وهناك فضلا عن ذلك «برنامج جديد» آخر لأزواج وزوجات العاطلين، يقدم مشورة شخصية ومساعدة في البحث عن عمل.

وعلى نحو أكثر جذرية تم استحداث برامج جديدة أخرى تأخذ في اعتبارها احتياجات غير العاطلين. حيث يكون بوسع العائلين الوحيدين والمرضى المزمنين والمعوقين أن يختاروا المشاركة والحصول على خدمة إرشاد وتوصيف فردية يقدمها لهم مستشارو عمل. غير أن السياسة الاجتماعية قد تجاوزت تلك البرامج الجديدة بالاتجاه إلى توسيع نطاق تقديم مشورة التوظيف لتشمل كل المطالبين بالإعانات، وذلك من خلال «البوابة الوحيدة للعمل» - التي أصبحت تعرف اليوم باسم ONE. ومازال هذا الاتجاه الجديد في المرحلة الاستطلاعية، ولكنه سيصبح إلزاميا لكل المطالبين بالإعانات الجدد: العاطلين، المرضى، المعوقين، العائلين الوحيدين، وغيرهم من طالبي الرعاية. أما مدى إتاحة العناصر الأخرى لبرامج سوق العمل الإيجابي - خصوصا التدريب أثناء العمل - لغير العاطلين فليس واضحا حتى الآن.

وقد حاولت مبادرات سياسية جديدة أن تتجاوز الحدود بين الإعانات، والعمل، والتدريب بخلق «دوائر التشغيل» في المجالات التي يرتفع فيها معدل البطالة، حيث يمكن أن تتحول الإعانات المتوقعة مستقبلا إلى مطالبات طويلة الأمد لتمويل التعليم، والمساعدة المالية لتوفير فرصة العمل، وغيرهما من إجراءات التشغيل الإيجابية التي تضطلع بها منظمات وسيطة (بين العاطل وسوق العمل).

كذلك تم استحداث تدابير لزيادة الدخل في أثناء العمل. فتم تخفيض الشرائح الضريبية على الدخول المنخفضة، واستحدثت إعانة للأسر التي يعمل عائلها ولديها أطفال، والتي عرفت باسم الرصيد الضريبي للأسر

العاملة، مع توفير أرصدة ضريبية إضافية للإنفاق على رعاية الطفل. واستحدث حد أدنى للأجور يضمن ألا تقع جميع نفقات توفير العمل على الحكومة وحدها. وتعني هذه الحزمة من إجراءات المساعدة في أثناء العمل تحسينا عظيما في الحوافز على العمل، على الرغم من أن «الرصيد الضريبي للأسر العاملة» سيذهب إلى كثيرين ممن يعملون الآن بالفعل، ومن ثم يمكن النظر إليه بوصفه إجراء لمكافحة الفقر بالأساس.

تقويم: هل ستتصدى هذه السياسات للاستبعاد الاجتماعي؟

يعد الاعتماد لمدد طويلة على الإعانات سببا رئيسيا للاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي. وتستغرق وجهة النظر هذه جانبا كبيرا من التحليلات الأمريكية لبرامج المساعدة العامة عندهم، وكذلك الآراء المرتبطة بها والتي تعزو إليها نمو «ثقافة الاعتماد على الإعانات»، وخلق طبقة دنيا [٢]. ويعد التزيد في شروط استحقاق الإعانات وبرامج التدريب والعمل الإجبارية في بريطانيا صدى للخطر العام المتبع في الولايات المتحدة، كما يمثل تحولا نحو الأساليب الأبوية في الإدارة التي دعا إليها ميد (١٩٩٧). كما أن الابتعاد عن دفع الإعانات خارج العمل والاتجاه إلى دفع أشكال منها أثناء العمل من المحتمل أن يؤدي إلى زيادة الدخول ويرجّح تحقق مزيد من الدخول مستقبلا.

ومن الآراء الأخرى المرتبطة بالاستبعاد الاجتماعي أنه محصلة تعليم سيئ ومهارات متدنية. ومن هنا تلك الأولوية المتقدمة لتقديم مستويات الحد الأدنى من المؤهلات كجزء من برامج الرعاية أثناء العمل، وهو الأمر الذي يميز بريطانيا عن الاتجاه السائد حاليا في الولايات المتحدة، والذي يحتل الأولوية الأولى فيه الالتحاق بالعمل (والمسمى اتجاه «العمل أولا»).

وهكذا تعد برامج الرعاية في أثناء العمل ذات طبيعة وقائية وعلاجية في الوقت نفسه. فالأفراد العاطلون عن العمل الذين يفتقرون إلى المهارات أو مهاراتهم متدنية يمكن أن يلتحقوا بالتدريب، الذي سيؤدي - خاصة إذا كانوا شبابا - إلى زيادة صلاحيتهم في المديين المتوسط والبعيد للحصول على عمل ويزيد قدرتهم على الكسب، ويقلل من تعرضهم لخطر البطالة مستقبلا. ولو أن القواعد الملزمة والتزيد في شروط منح الإعانات من شأنه أن يؤدي إلى زيادة احتمال إدراج الكثيرين ضمن نظام الإعانات أو اختيار الكثيرين الخروج

منه، فيخسرون بذلك أي إعانات، معتمدين بدلا من ذلك على الأسرة، أو الأصدقاء، أو التسول، أو الجريمة، أو الأنشطة الاقتصادية غير القانونية للحصول على الدخل.

ومما يدفع في الاتجاه المعاكس الالتزام بمستوى أفضل لتقدير الاحتياجات الفردية. ومن شأن هذا أن يعطي بُعدا ثالثا لرؤية الاستبعاد الاجتماعي التي تتبناها تلك البرامج. إذ يُعتقد أن مواجهة الاستبعاد الاجتماعي والوقاية منه تتطلب تناولا كليا شاملا، أي تعاملا منسقا مع الفرد بمختلف جوانبه، بدلا من برامج السياسة الاجتماعية المحددة تحديدا صارما، والتي يتوجه كل واحد منها إلى تقويم مختلف وجزئي لتلك الاحتياجات. كما أصبح هناك وعي بإمكان أن تكون عملية الاستبعاد نتاجا غير مقصود لتنفيذ البرامج الحكومية. ولو أنه ليس من الواضح حتى الآن إلى أي مدى نجحت البرامج الجديدة في تحقيق ذلك عمليا، خصوصا مع الشباب المعرضين للخطر والذين تصعب خدمتهم، وذلك على الرغم من الإنفاق الحكومي الباهظ على تقويم تلك البرامج الجديدة [٣].

ثمة سؤال آخر يتعلق بالسياسة الاجتماعية مازال بغير إجابة إلى حد بعيد. هل برامج الرعاية في أثناء العمل ليست معنية إلا بالإبقاء على الناس في وظائفهم، أم أنها معنية بتعزيز استقلالهم وزيادة دخلهم من العمل؟ فكثير من العاطلين قد تمرسوا في النظام من قبل، ويحتاجون إلى توجه أكثر دينامية لا يتركز كل همه على الانتقال من البطالة إلى العمل، وإنما يشرع في رفع مستوى المهارات على أمل تحسين مسارهم الوظيفي واستقرار وضعهم في سوق العمل.

العجز خلال الحياة العملية

هناك تقديرات لنسبة السكان في سن العمل الذين يصابون بالعجز في أي مرحلة من حياتهم العملية تتراوح بين ١٢ و٢٠ في المائة، وذلك تبعا للتعريف المستخدم. ونحو ثلث هؤلاء يكون قد أصيب بالعجز منذ الطفولة، أما الباقون فمرضوا أو أصيبوا بإعاقة في فترة تالية من حياتهم. وإذا نظرنا إلى دورة الحياة على امتدادها، فسوف تصاب نسبة أعلى من ذلك بالعجز في مرحلة ما من مراحل حياتهم العملية. فالعجز يمثل إذن مصدرا رئيسيا من مصادر الخطر التي توليها دولة الرعاية اهتمامها.

الخطر الفردي أم الاجتماعي؟

إن عدم الاتساق بين تعريفات العجز في شتى أجهزة دولة الرعاية لن يكون مفاجأة لكل من يعرف الطريقة التجزيئية التي تقدم بها الخدمات للمعوقين. فيضع بفردج «المعوقين» مع «المشوهين»... والمصابين بعلل نفسية في فئة الناس الذين لا يتوقع أن يضطلعوا بإعالة أنفسهم عن طريق العمل والضمان الاجتماعي، ومن ثم يتعين أن يعتمدوا على مساعدات تصرف بعد بحث كل حالة (نقلا عن غلنرستر وإيفانز ١٩٩٤). وفي الوقت الذي قيل فيه هذا الكلام ـ ولكن من دون علاقة به بالتأكيد ـ صدر نظام الحماية الوظيفية للمعوقين بفرض حصة لهم تقدر بـ ٣ بالمائة من الوظائف في أي مؤسسة يعمل بها أكثر من ٢٠ مستخدما، تخصص للأفراد المسجلين كمعوقين، من الواضح أنهم ليسوا الناس أنفسهم الذين كان يقصدهم بفردج في عبارته السابقة (هايد Hyde 1996) في أثناء ذلك طورت الخدمات الاجتماعية أساليبها في تقدير الحاجة على أساس كل حالة بمفردها، وبصرف النظر عن مسألة الصلاحية للعمل. وفي مجال التعليم لم يتم العدول عن فصل الأطفال المعوقين إلا بعد صدور تقرير وارنوك العام ١٩٧٨. فالمعاهد التي كانوا يحضرونها لم تكن تعد التعليم ـ فضلا عن الإعداد لدور نشط في سوق العمل ـ على رأس أولوياتها (همفريز وغوردون Hymphries and Gordon 1992).

ولكن على الرغم من عدم الاتساق هذا، كان هناك إدراك منذ البداية أن كون الإنسان معوقا أو إصابته بالإعاقة تمثل خطرا يتعين على الدولة أن تهتم به. وكانت الإعاقة تعد ـ في المقام الأول ـ نوعا من سوء الحظ، شأنها شأن المرض، يمكن أن يصيب أي شخص ولا يلام عليه. ثانيا: كانت الإعاقة تعد ـ في بعض الأحوال ـ نوعا من الظلم، ولهذا وجدت برامج التعويض للمصابين أثناء العمل أو في العمليات العسكرية. ثالثا: كان يعتقد أن الإصابة بالإعاقة يترتب عليها بعض العواقب مثل: انخفاض الأجر من خلال تراجع القدرة على الكسب، وإنفاق إضافي على الوسائل المعينة أو أدوات التكيف مع الحياة، واحتياج إلى بعض خدمات الدعم.

ويلاحظ أن مفهوم الإعاقة كسوء حظ شخصي أو ظلم يقع على المعاق ـ يجعله أقل قدرة على العمل، وفي حاجة إلى المساعدة المالية ـ يتعارض مع النموذج الاجتماعي للإعاقة الذي طورته منظمات المعاقين (بارنز، وميرسر،



وشكسبير ١٩٩٩). فيميز هذا النموذج بين «العجز»، الذي يعني فقدان القدرة الجسمية أو العقلية و«الإعاقة»، وهي وضع من أوضاع الحرمان ناجم عن إخفاق المجتمع في استيعاب احتياجات المعاقين. والفروق الأساسية ـ من وجهة السياسة الاجتماعية ـ بين هذا التعريف وما يسمى النموذج الفردي هي: أولا: أن الحرمان الاقتصادي والاجتماعي لا يعد نتيجة حتمية للإصابة بعجز، وثانيا: أن الفصل بين العجز والإعاقة يتطلب إحداث تغيير على مستوى المؤسسات، وليس تغييرا في الفرد المعاق. وسوف نعود لاحقا إلى هذه الفروق في ثنايا تقويمنا لمدى نجاح دولة الرعاية في الوقاية من خطر الإعاقة وفي مواجهته.

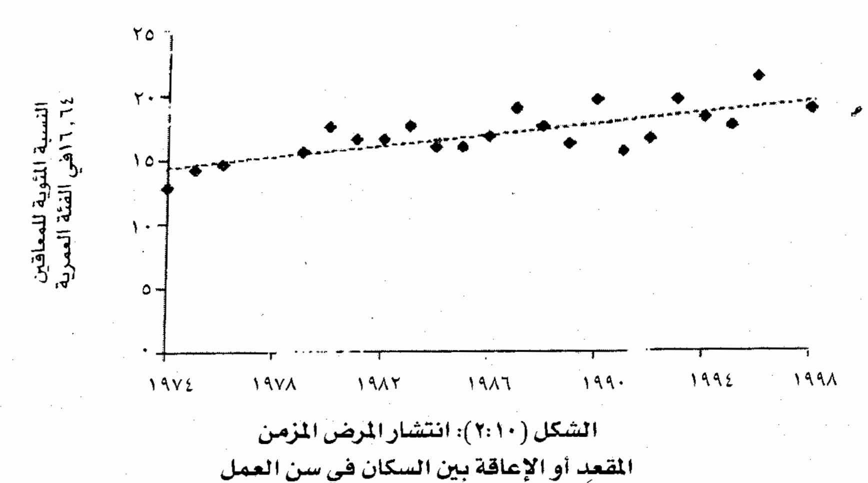
الوقاية من الإعاقة ومعدلات انتشارها

اتجهت جهود دولة الرعاية لتقليل احتمالات الإعاقة إلى أدنى حد إلى التركيز على الرعاية الصحية وتنظيم إجراءات الصحة والأمان. (وبمصطلح النموذج الاجتماعي إنهم ركزوا بذلك على الوقاية من الإعاقة). فكانت حملات التطعيم والصحة العامة، وتشريعات السلامة على الطرق والقيادة تحت تأثير الخمر؛ كانت كلها محاولات محددة (صادفت نجاحا في الغالب) لتقليل المرض والحوادث. ولكن وجهة النظر التي تجادل في ذلك أن أهم عوامل التأثير في انتشار الإعاقة كانت دائما التغيرات الاجتماعية الأشمل، وليس المبادرات الحكومية المحددة. فلقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين عددا أقل من الإصابات الحربية، ومستويات معيشة أفضل كانت عاملا على رفع المستوى الصحي عموما كما أثرت ـ خصوصا ـ في التقليل من انتشار أمراض الأطفال المسببة للإعاقة مثل: كساح الأطفال، وشلل الأطفال، والسل، وسوء التغذية، وقد أتاح تقدم الطب فرصة علاج المزيد من الحالات. لكن كانت هناك ثمة تطورات عملت في الاتجاه المعاكس: فالتقدم الطبي يعني كذلك إتاحة فرصة البقاء على الحياة لمزيد ممن أصيبوا بالمرض أو الحوادث مع ما تخلف عنها من إعاقة، كما ازداد الاعتراف (وربما كذلك ازداد حدوث) الأمراض النفسية والعقلية والحالات المرتبطة بالاكتئاب. وأخيرا أدى اكتساب سوق العمل طابعا أكثر «مرونة» وتوجها نحو قطاع الخدمات، وضعف التمييز بين أدوار الرجال والنساء، والاهتمام الأكبر

بأنشطة وقت الفراغ؛ كل ذلك أسهم في تغيير التوقعات المطلوبة من الشخص لكي يكون عضوا كامل الفعالية في المجتمع، بحيث أصبحت بعض الإعاقات اليوم أكثر إعاقة لصاحبها مما كانت عليه الحال منذ عشرين أو ثلاثين عاما.

ويبدو أن التأثير المركب لكل هذه العوامل تمثل في زيادة تدريجية في انتشار الإعاقة عبر العقود القليلة الماضية، حتى مع أخذنا في الاعتبار تغير التركيب العمري للسكان. ويوضح الشكل (١٠:٢)، المعتمد على بيانات المسح العام للأسر، أن نسبة الأفراد المصابين «بمرض مزمن يحد من قدراتهم أو المصابين بإعاقة» ـ وهم في سن العمل ـ قد ازدادت ببطء منذ منتصف السبعينيات، وتؤكد بعض المصادر الأخرى هذا الانطباع نفسه. إذ تدلنا سلسلة «مسوح القوى العاملة» أن عدد الناس في سن العمل الذين يقرون بأنهم يعانون «مشكلة صحية أو إعاقة يمكن أن تؤثر في أدائهم لأي عمل بأجر» قد ارتفع من ٣,٣ مليون في العام ١٩٨٤ إلى ٥,٧ في العام ١٩٩٦ (كازنز، وجنكنز ولوكس Cousins, Jen(kins and Laux 1998). وتشير دراسة تتبعية لمسح موارد الأسرة الذي تم في ١٩٩٦/٩٧ ـ والذي كان الغرض منه تحديدا المقارنة بينه وبين «مسح الأفراد البالغين المعاقين في الأسرة» والذي أجرته OPCS عام ١٩٨٥ ـ تشير إلى انتشار معدلات الإعاقة بين جميع فئات البالغين دون سن الستين (غروندي Grundy وآخرون ١٩٩٩).

وهناك من يعتقد أن الإجابات عن أسئلة مثل هذه الاستبيانات قد تتسم أحيانا بالذاتية. وتستطرد وجهة النظر تلك: بأنه لم تحدث زيادة «حقيقية» في الإعاقة، وإنما مجرد زيادة في نسبة الذين يعتبرون أنفسهم معوقين. ولعل التغيرات التي طرأت على سوق العمل وعلى قواعد استحقاق الإعانات قد عملت على تنبيه أولئك الذين يعتبرون أنفسهم معاقين، على نحو ما سلف في الجزء الأول من هذا الفصل. إنه من الصعب تأييد أو تكذيب هذا الاتهام بالذاتية، مادامت المؤشرات «الموضوعية» للإعاقة لم يتم جمعها بشكل متسق على مدار الزمن. وإن كان يمكن القول أن التقديرات الذاتية للإعاقة هي ـ في كل الأحوال ـ أكثر جدوى من القياسات الصارمة في القدرة على تصوير الخبرة الواقعية للأفراد، وفي التنبؤ بسلوكهم واستخدامهم للخدمات المختلفة.



الشكل (١٠:٢): انتشار المرض المزمن
المقعِد أو الإعاقة بين السكان في سن العمل
المصدر: المسح العام للأسرة.

المواجهة عن طريق الإعانات وسياسة التشغيل

إن النظر إلى المعوقين، بوصفهم فئة متميزة تحتاج إلى العون المالي، قد تبلور في العام ١٩٧١ بإقرار «إعانة العجز»، كإعانة ضمان اجتماعي على المستوى القومي لغير القادرين على العمل بسبب المرض أو الإعاقة (٤). وتشمل إعانة العجز: الإعانة الأساسية، ثم مكونات إضافية ترتبط بالسن وبالدخل، وبذلك خدمت وظيفة توفير دخل لمن لا يعمل وحافظت ـ بقدر محدود ـ على مستوى المعيشة الذي اعتاده الفرد. ثم أعقبتها إعانة ثابتة تمنح بدون اشتراك في العام ١٩٧٥، وعلى الرغم من طبيعتها الحصرية فقد انتقدت بسبب تحيزها ضد النساء، ولذلك أُدخل إصلاح عليها بعد ذلك بتسعة أعوام. وبعد أقل من عقد على صدور إعانة العجز بدأ تخفيضها. أولا: لأنها مثل كل أنواع الإعانات الطويلة الأمد كانت تُرفع وفقا للتضخم في الأسعار وليس وفقا لمتوسط الدخل، وبعدها ألغيت الإعانة المرتبطة بالدخل. وفي العام ١٩٩٥ حُوِّلت إلى «إعانة عجز»، وأخضعت عمليا للضرائب، كما رُبطت بشروط استحقاق أضيق. ولم تعد تؤخذ في الاعتبار ظروف السن، والخبرة، والمؤهلات عند تقدير ما إذا كان ثمة عمل يستطيع المطالب بالإعانة

أن يؤديه بشكل معقول. وفي تاريخ أحدث ـ في ١٩٩٩ وفي إطار «قانون إصلاح الرعاية» ـ أصبحت إعانة العجز مرهونة بإجراء بحث فردي عن الدخل من معاش مهني، ولم يعد في مقدور المطالبين التحول من إعانة البطالة إلى إعانة العجز إذا كانوا قد تركوا القوى العاملة منذ أكثر من ثلاث سنوات. وقد صحب تخفيض إعانات تعويض الدخل للمعوقين زيادة مقابلة في أعداد مستحقي الإعانات التي تصرف بعد بحث الموارد.

أما مواجهة النفقات الإضافية التي يتحملها المعاقون ـ للصرف مثلا على الوسائل المساعدة أو محاولة التكيف مع ظروف الإعاقة ـ فكانت ثمرة من ثمرات المسح الذي أجرته OPCS أواخر الستينيات، والذي أثبت انتشار الفقر بين ثلاثة ملايين معاق بريطاني (هاريس Harris 1971)، وفي العام ١٩٧١ تقرر صرف «بدل مرافق» لمن يحتاجون إلى قدر كبير من المساعدة الشخصية، أعقبه بعد أربع سنوات استحداث «بدل حركة». وقد توصلت الدراسات المسحية التي أجريت خلال الثمانينيات إلى أن تغطية الإعانات لهذه «النفقات الإضافية» ليست كافية، ولذلك حل محلها عام ١٩٩٢ «بدل إعاشة للعجز». كذلك وُضعت قواعد تنظيمية لمدفوعات العجز الإضافية ـ كجزء من الإعانات المرتبطة ببحث موارد الفرد ـ عندما استبدل في العام ١٩٨٨ دعم الدخل بالإعانات الإضافية. وقد أدى ذلك أيضا إلى زيادة المدفوعات إلى المطالبين الذين صُنفوا كمعاقين (إيفانز، وبياشو، وسذرلاند ١٩٩٤). وظلت إعانات النفقات الإضافية تزداد باستمرار سواء في مقدار كرمها أو في درجة شمولها، مع تطور مصاحب لذلك هو انتشار ممارسة تقديم الخدمات بناء على بحث موارد الفرد. وأدى هذا الوضع إلى خلق شكل جديد من «فخ الإعانات»، فكلما زاد الدخل الذي يتلقاه الشخص المعاق، أصبح مطلوبا منه أن يدفع أكثر مقابل الحصول على خدمات الدعم، الأمر الذي لم يؤد في النهاية إلى تحسن شامل في مستوى معيشة المعاق (كستنباوم Kestenbaum 1997).

وعلى العموم فقد تضاعف الإنفاق على إعانات المعاقين ثلاث مرات خلال الفترة من العام ١٩٧٤ وحتى العام ١٩٩٧، وأسباب هذه الزيادة معقدة (برتهود Berthoud 1998)، ولكن إذا كان جزء من تفسير هذه الزيادة هو زيادة فاعلية استجابة الضمان الاجتماعي لأخطار الإعاقة، فإن لنا أن نتوقع تحسنا في وضع المعاقين في مجال توزيع الدخل، وأن تقترب مستويات معيشتهم أكثر من مستوى معيشة السكان عموما. وقد أجريت خلال عقد واحد دراستان مسحيتان مستقلتان

إحداهما عن الأخرى، الأولى أجراها في OPCS١٩٨٥ : «مسح البالغين المعاقين في الأسرة»، والثانية هي الدراسة المسحية لموارد الأسرة لتتبع الإعاقة والتي أجريت ٩٧/١٩٩٦، وقد استخدمت الدراستان مجموعات الأسئلة نفسها لتحديد الأشخاص المعاقين، ومن ثم يوفران أساسا مثاليا لعقد المقارنات [٥].

ويقارن الجدول (٢:١٠) بين وضع المعاقين ضمن إطار التوزيع العام للدخل وفقا للدراستين. وتستخدم الأرقام في العمودين (٢ و٣) تعريفا للدخل يقوم على دخل مجموع أفراد الأسرة الحاليين، تم تعديلهما بحيث تؤخذ في الاعتبار الفروق في حجم الأسرة.

أما العمودان ٤ و٥ فيدخلان تعديلات إضافية لمراعاة النفقات الإضافية التي يتكبدها المعاقون للحفاظ على مستوى معيشتهم (على التدفئة أو الانتقالات مثلا) [٦]. وفي كلتا الحالتين تحدد التوزيع شاملا جميع البالغين في أسر غير المتقاعدين.

الجدول (٢:١٠): وضع المعاقين في التوزيع الكلي للدخل
(البالغون في أسر غير المتقاعدين)

السكان مقسمون إلى أخماس حسب الدخل	النسبة المئوية لكل فئة دخل من مجموع السكان: دخل غير معدل		دخل معدل شاملا النفقات الإضافية	
	١٩٨٥	٩٧/١٩٩٦	١٩٨٥	٩٧/١٩٩٦
القاع	٢٩	٢٦	٤٦	٣٨
الخُمس الثاني	٣٣	٣٣	٢٧	٢٧
الخُمس الثالث	٢٠	١٩	١٥	١٦
الخُمس الرابع	١٢	١٤	٨	١٢
القمة	٦	٨	٤	٧
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظات: تضم الفئات الخمس جميع البالغين في وحدات أسرية لغير المتقاعدين.

المصادر: حسابات المؤلف باستخدام بيانات مسح OPCS الذي أجري عام ١٩٨٥ للمعاقين البالغين في الأسر الخاصة، ومسح موارد الأسرة لتتبع الإعاقة الذي أجري ٩٧/١٩٩٦، ومجموعات بيانات الأسر ذات الدخل دون المتوسط الذي أجري ٩٧/١٩٩٦، وكذلك بيانات مارتن ووايت Martin and White (1988).



وإذا نظرنا أولا إلى الدخل غير المعدل، فسوف نجد أن أكثر من ربع المعاقين هم بين الخُمس الأدنى في توزيع الدخل، على حين يقع ثلث آخر في الفئة الثانية من أسفل، وأن التوزيع قد تغير تغيرا طفيفا منذ ١٩٨٥، وإذا أخذنا في الاعتبار النفقات الإضافية، فسوف يرفع ذلك نسبة المعاقين في الخُمس الأدنى من التوزيع ـ بحيث كانوا يشكلون حوالي نصف هذه الفئة العام ١٩٨٥ ـ ولكنه يكشف عن حدوث تحسن ملموس بين هذين العامين. ويبدو أن توسيع شروط استحقاق إعانات النفقات الإضافية قد نجح في انتشال بعض المعاقين من الفقر، ولو أن تركزهم في فئة الخُمس الأدنى للتوزيع يظل واضحا.

أما الخط الرئيسي الثاني في سياسة مواجهة خطر العجز فيتمثل في تدابير لزيادة تشغيلهم، وقد تم تطوير هذا الجهد مستقلا ـ إلى حد بعيد ـ عن سياسة الإعانات. ففي عام ١٩٤٤ حدث تجاهل واسع النطاق لنظام حصة المعاقين (في التشغيل) أو الالتفاف حوله من جانب أصحاب العمل، ولم تُرفع سوى حفنة قليلة من الدعاوى لمقاضاة غير الملتزمين بنظام حصة المعاقين طوال خمسين عاما من عمر هذا النظام. وقد استُكمل بواسطة عدة أشكال مختلفة للعمل الذي لا يمثل سوى ملجأ أو حماية لهم، ولذلك تم انتقادها لما تحمله من وصم للعمال المعاقين ولأنها لا توفر فرصا كافية لترقي أولئك الأفراد في عملهم (تاونسند ١٩٨١). والبديل المفضل اليوم لتشغيل المعاقين هو العمل المدعوم، حيث يعين المعاقون في عمل مفتوح بواسطة إحدى هيئات الرعاية. وفي العام ١٩٩٥ حل محل نظام الحصة «قانون مناهضة التمييز ضد الإعاقة»، الذي يفرض عدة شروط من بينها أن يجري أصحاب العمل بعض «التعديلات المعقولة» التي تمكّن من استيعاب العاملين المعاقين الموجودين في العمل أو المتوقع تشغيلهم. ووجه القصور الوحيد في هذا التشريع أنه لا يمكن أن تقام دعاوى بمقتضاه إلا نيابة عن أفراد محددين يرون أنه قد مورس ضدهم شكل من التمييز، ولكن فكرة أن مسؤولية صاحب العمل ـ بالأساس ـ هي أن يجري التعديلات لتستطيع استيعاب الفرد المعاق، وليس العكس، هي اتجاه جديد للسياسة الاجتماعية. ومن التطورات الجديدة في هذا الاتجاه: «البرنامج الجديد للمعاقين» (الذي وردت الإشارة إليه في الجزء الأول من هذا الفصل)، ويمثل محاولة نادرة لتجاوز الحدود بين سياسة

التشغيل وسياسة الإعانات. وكانت أول دفعة من التمويل في العام ١٩٩٨ للإنفاق على «برامج مبتكرة» من أجل مساعدة المعاقين في الحصول على وظائف، وللإنفاق على برنامج استطلاعي لاستخدام مستشارين شخصيين للمطالبين الجدد «بإعانة العجز». أما فلسفة الرعاية أثناء العمل فتركز الاهتمام على أولئك الذين خرجوا حديثا من سوق العمل، وتدع جانبا احتياجات أولئك الذين تم استبعادهم لفترة طويلة، ومازال الوقت مبكرا للحكم على تأثيرها في مسار الدورة الاقتصادية.

إلى أي مدى نجحت تلك السياسات في زيادة تشغيل المعاقين؟ طبقا لمسح القوى العاملة ارتفع عدد المعاقين العاملين في بريطانيا من ١,٤ مليون في العام ١٩٨٥ إلى ٢,٣ مليون في العام ١٩٩٦ (كازنز وآخرون ١٩٩٨)، ولكن العدد الإجمالي للمعاقين قد ارتفع أيضا خلال الفترة نفسها، بما يعني أن نسبة المعاقين المشتغلين ـ في سن العمل ـ قد ظلت كما هي تقريبا، أي ٤٠ في المائة (مع اختلافات طفيفة تبعا للدورة الاقتصادية). ولكن حدثت تغيرات في نمط التشغيل: إذ ازدادت نسبة المعاقين والمعاقات المشتغلين بأعمال إدارية. والملاحظ ـ على أي حال ـ أن التغيرات في نمط التشغيل قد وقعت أيضا بالنسبة إلى المجموع السكان، مثل ارتفاع نسبة المعاقين العاملين في مهن غير ماهرة ارتفاعا فعليا بالنسبة إلى مجموع السكان خلال تلك الفترة. ويصدق الأمر نفسه على النساء المعاقات في المهن شبه الماهرة.

تقويم: هل هناك سوء تشخيص للمشكلة؟

على الرغم من الحملات الحكومية لتحسين الصحة وتقليل الحوادث، فإن معدلات انتشار الإعاقة طبقا للعمر يبدو أنها زادت خلال العقود القليلة الماضية. واستجابة لذلك زادت الإعانات الهادفة إلى دعم دخول المعاقين خلال عقد السبعينيات، ولكنها عادت فتقلصت فيما بعد من خلال سلسلة من تعديل قواعد المنح خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات. وعملت الإعانات التي تمنح بعد بحث الموارد على استنقاذ الأسوأ حالا، ولكنها تركت العاملين غير المؤهلين للحصول على إعانات التأمين لا يجدون سوى قطرات كبيرة من الدخل عندما لا يستطيعون الحصول على عمل من خلال الإعاقة. وهناك من الشواهد ما يدل على تحسن دخول أسوأ المعاقين حالا، بالقياس إلى باقي السكان، خلال العقد

الأخير، ولكن تركز المعاقين في أدنى سلم توزيع الدخول ظل على حاله لم يتغير. وقد تطورت السياسة الاجتماعية ببطء من توفير وظائف معزولة منخفضة الأجر والمكانة إلى تقديم المساعدة في إيجاد عمل والاحتفاظ به في سوق العمل العام، ولكن نسبة المعاقين العاملين ظلت ثابتة مع ذلك. ولم تتضح بعد آثار أكثر الإصلاحات راديكالية، وهو «البرنامج الجديد للمعاقين» و«قانون مناهضة التمييز ضد الإعاقة». وازداد بالتدريج الاعتراف بالنفقات الإضافية للإعاقة، وأصبحت الإعانات المناسبة لمواجهة تلك النفقات تشكل جزءا مهما من دخول المعاقين، ولكن نسبة كبيرة منهم قد ارتدت قسرا إلى الوراء بسبب تقاضي رسوم منهم عما يحتاجونه من الخدمات الاجتماعية. ولعل إثارة القضايا العامة للاستبعاد هي التي دفعت بأحوالهم إلى أجندة السياسة الاجتماعية، ولكن تدابير مواجهة تلك الأوضاع لم تتطور بعد بالقدر الكافي.

ويمكن إرجاع النجاح المتفاوت لدولة الرعاية في الوقاية من خطر الإعاقة وفي التصدي لها إلى ثلاثة أسباب. أولا: كان ثمة غياب للتنسيق بين الجناحين الرئيسيين لسياسة العلاج وهما: نظام الإعانات ونظام التشغيل. ويمكن القول بوجه عام إن مهمة حلول الضمان الاجتماعي محل الدخل كان يفرض على الشخص المعاق أن يثبت عدم قدرته على العمل، على حين أن سياسة التشغيل كانت تقوم على إثبات الفرد (المعاق) أنه يستطيع (تقريبا) أن يكون منتجا كالشخص غير المعاق. ومثل هذا الاختيار المصطنع لا يعكس ظروف أغلب الناس، ثم إنه يخلق حاجزا عاليا لا مبرر له بين كونه يعمل وكونه لا يعمل. وكان الهدف من استحداث «إعانة العمل للإعاقة» التي تصرف للمعاقين العاملين أن تلطف من مرحلة الانتقال بين تلقي الإعانة والعمل، ولكن لا يمكن أن نتبين بعد ما إذا كان البديل - وهو «الرصيد الضريبي للمعاقين» - يمكن أن يتغلب على مشكلات قلة معدل التشغيل والقصور عن الوصول إلى مستحقيه، وهو الأمر الذي كان يعيب النظام السابق عليه.

السبب الثاني: ميل السياسات التي تطبق لعلاج مشكلة إلى خلق مشكلة أخرى. فازدياد الاعتماد على منح الإعانات بناء على بحث الموارد قد زاد من حدة فخ الإعانة. فزيادة معدلات منح إعانة العجز عن إعانات البطالة - التي كانت تستهدف الاستجابة لما كان يتوقع من طول فترات الحصول على إعانة العجز - قد شجعت المعاقين على تفضيل «التعطل»، ومن ثم الكف عن تلقي نصائح ومساعدة في

الحصول على وظيفة. وقد قصد «قانون إصلاح الرعاية» الذي صدر عام ١٩٩٩ إلى أن يقطع هذا الطريق، ولكنه خلق بدوره نتائج غير مرغوبة: حيث فضّل أولئك الذين فقدوا وظائفهم بسبب مشكلة صحية أو إعاقة اللجوء مباشرة إلى طلب إعانة العجز دون انتظار فترة وسيطة للبحث عن وظيفة جديدة.

السبب الثالث والأهم لعدم نجاح دولة الرعاية في التصدي لخطر الإعاقة كان هو سوء تشخيص المشكلة. ففكرة الإعاقة كمصيبة شخصية، تكون نتيجتها الحتمية غياب القدرة على تحقيق دخل والاعتماد على الغير، قد ركز الاهتمام على مواجهة هذا المأزق الذي وجد الفرد نفسه فيه. والمحصلة النهائية لذلك هي النضال المستمر للحصول على الإعانات والخدمات الحكومية لالتقاط الفتات حيث فشلت البنى التنظيمية الأخرى. على النقيض من ذلك يشير النموذج الاجتماعي في فهم الإعاقة إلى فصم الصلة بين العجز (فقد الوظيفة الجسمانية أو العقلية) والإعاقة (الحرمان الاقتصادي والاجتماعي) وذلك عن طريق إعادة النظر في دور المؤسسات الوسيطة. لماذا تؤدي الإصابة بالعجز إلى فقدان الوظيفة على هذا النحو المتكرر؟ لماذا تُترك مثل هذه النسبة الكبيرة من الأطفال المعاقين المدارس بمؤهلات ضعيفة أو بدون مؤهلات على الإطلاق؟ إذا كانت السياسة الاجتماعية غير موجهة نحو الوقاية من العجز، وإنما نحو الوقاية من العجز المفضي إلى الإعاقة، فلابد إذن من إحراز بعض التقدم في هذه المجالات. لهذا يتعين أن تقتصر الاستراتيجيات العلاجية على مواجهة الحالات الخاصة وعلى توفير حماية مؤقتة. ولهذا تمثل مطالبة «قانون مناهضة التمييز ضد الإعاقة» أصحاب العمل ومقدمي الخدمات بإجراء بعض «التعديلات المعقولة» لاستيعاب احتياجات المصابين بعجز، وتأسيس «لجنة حقوق الإعاقة»؛ تمثلان خطوتين أوليتين مؤقتتين في هذا الاتجاه. ويتعين استكمالهما وتدعيمهما إذا أريد لهما أن يتغلبا على الحرمان المترسخ للإعاقة.

التقاعد ومخاطر انخفاض الدخل في أواخر العمر

أصبح التقاعد هو المعيار السائد في البلاد المتقدمة منذ أكثر من قرن من الزمان، وأصبحت معاشات التقاعد تمثل شاغلا رئيسيا لدولة الرعاية. ويوضح هذا الجزء كيف حاولت السياسة العامة مواجهة مخاطر انخفاض الدخل المرتبط بهذه المرحلة من العمر.

تعريف الخطر: الشيخوخة، أم التقاعد، أم الفقر؟

من المعروف تاريخيا أن الرجال والنساء كانوا يتعرضون لمخاطر متصلة بالدخل شديدة الاختلاف مع تقدم السن بهم. وكان الخطر بالنسبة إلى المرأة أن الرجل الذي يكسب العيش لم يعد قادرا على توفير احتياجات الأسرة وأن قدرتها على الكسب لن تكفي للوفاء بتلك الاحتياجات. ولذلك كان الخطر المرتبط بالتقدم في السن هو الترمل. على خلاف ذلك كان خطر الدخل الذي يواجه الرجل عند تقدمه في السن متصلا بوضعه في سوق العمل، فحتى عشرينيات القرن العشرين كان أغلب الرجال فوق ٦٥ (السن المقررة من الدولة لتقاعد الرجال حاليا) لايزالون على رأس العمل، ولذلك كان العمل هو مصدر الدخل في الأساس (ماكنيكول ١٩٩٨). ومن هنا كان الخطر الذي يتزايد بالتقدم في العمر هو انقطاع الدخل فجأة، بسبب المرض أو البطالة مثلا.

أما اليوم فقد أصبح الموقف مختلفا عن ذلك. أولا: إن الزيادة في مشاركة المرأة في قوة العمل تعني أن المخاطر التي يواجهها الرجال والنساء أصبحت مرتبطة ارتباطا وثيقا. ففي كلتا الحالتين أصبحت المشكلة الآن هي فقدان الدخل في أواخر العمر [٧]. ثانيا: بعد أن انخفضت معدلات العمل بين كبار السن (خاصة الرجال)، أصبح التعرض لفترة من عدم العمل في أواخر العمر أمرا يقينيا وليس بالأمر المفاجئ. ولهذا لم يعد التقاعد في المجتمع الحديث يعتبر خطرا في ذاته، فكل فرد تقريبا يبلغ اليوم سن الشيخوخة وكل فرد تقريبا يتقاعد. وإنما ما يثير القلق اليوم هو أن التقاعد يجلب عددا من المخاطر المرتبطة به التي تتطلب نوعا من تدخل الدولة في هذه المرحلة من مراحل دورة الحياة.

ونقطة البداية في التحليلات الاقتصادية للتقاعد هي إذا كان الناس يتوقعون أن ينخفض دخلهم من العمل عند فترة معينة قرب أواخر العمر، فإنهم سيتخذون بعض التدابير لتكوين وسائل بديلة لتمويل مصاريف استهلاكهم خلال تلك السنوات. بمعنى آخر سوف يحاولون تخفيف استهلاكهم عبر دورة الحياة. ولكن الأمر - كما عرضه بار Barr 1998 - أن تخفيف الاستهلاك من غير المحتمل أن يحدث من جانب أفراد يُجمّعون الأرصدة خلال سنوات العمل ثم يبيعونها تدريجيا خلال مرحلة التقاعد. وإنما سيسعى الناس في البحث عن طرق لتجميع المخاطر ومواجهتها بإجراءات تأمينية معينة.

وهكذا يتضح وجود خطرين مهمين بشكل خاص خلال نموذج دورة الحياة لتوفير المعاش. الأول: هناك خطر استثمار، أي أن الأصول المشتراة خلال سنوات العمل ترتفع قيمتها بالقدر المتوقع (أو - في الحالات القصوى - سوف تتراجع قيمتها). الثاني: هناك خطر معلومات، أي أنه قد يحدث - بسبب الجهل أو معلومات خاطئة - ألا يقوم الفرد بادخار «ما يكفي» للشيخوخة (حتى بافتراض طول العمر في المتوسط وعائدات الاستثمار).

ومن المفروض - نظريا - أن يعمل السوق التنافسي بطبيعة الحال على تطوير أدوات مالية قادرة على مواجهة أخطار الاستثمار. ومع ذلك نجد - في الواقع - أنه على الرغم من قدرة السوق على تقليل هذا الخطر بطرق مختلفة (مثل بوالص التأمين بنظام المشاركة في الأرباح)، فإن هناك دائما قدرا من التفاوت في عائدات الأوعية الادخارية المختلفة، وكذلك تنوع في الرسوم مما يضيف إلى الخطر عنصرا إضافيا (انظر المزيد عند كوك وجونسون ٢٠٠٠). ويتطلب القضاء تماما على مخاطر الاستثمار أن تجمع المدخرات على نحو معين، حيث يقوم صاحب العمل أو الدولة بتقديم ضمان للأرباح (بار ١٩٩٨). ومن المرجح أيضا أن مثل هذا الأسلوب من شأنه أن يقلل النفقات الإدارية إلى أدنى حد [٨]. ولهذا تقدم مخاطر الاستثمار المبرر للحكومة للتدخل في تنظيم المعاشات، ومن ثم توفير الأوعية الادخارية للتقاعد الخاصة بموظفي الدولة كذلك. وإذا تابعنا الخط إلى مداه فيمكن القول إن نظم التأمين الاجتماعي الشاملة حسب الدخل والشائعة في القارة الأوروبية يمكن تبريرها بالأسلوب نفسه. ومع ذلك فإن المبرر الحقيقي لمثل هذا التوجه يجب أن نلتمسه في الخطر الثاني، وهو أن الناس لن يدخروا ما يكفي للتقاعد بسبب قصور المعلومات أو مشكلات فيها.

وكما سبق أن أوضح لوغران (١٩٩٥) فإن الناس قد لا يقررون الادخار بطريقة خاطئة وحسب، ولكنهم قد يتخذون كذلك بعض القرارات الخاطئة حول مقدار ما يدخرونه. فإذا كان الفرد قصير النظر بطبعه فيما يتعلق بالتخطيط المالي، فإن انحراف القرارات الخاصة لديه سوف يتمثل في الادخار أقل مما ينبغي، بحيث يتعرض عند التقاعد لنقص في الدخل أكبر مما ينبغي له (لو كان يخطط لأمور حياته المالية بقدرة سليمة على التنبؤ وبناء على معلومات صحيحة). ويمكن للتدخل الحكومي لضمان حصول

العاملين دائما على معاش يعادل جزءا من دخلهم (على امتداد العمر أو آخر دخل لهم)؛ يمكن أن يحدد حدا أدنى لنسبة هذا المعاش إلى الدخل أو يخفضه إذا كانت النسبة مرتفعة، وبذلك يقلل من خطر قلة المعلومات.

وإذا كانت الدخول المتحققة على مدار العمر متفرقة ومحدودة وكان النمو الاقتصادي بطيئا أو معدوما، فإن ذلك سوف يعني نهاية التعرض لمخاطر انخفاض الدخل عند التقاعد. ولو أن أيا من هذه الظروف ليس له وجود في الواقع (على الأقل في بريطانيا). ولكن بعض الناس تكون دخولهم على امتداد العمر من الانخفاض بحيث أنهم لو وزعوا مجمل دخلهم طوال العمر بشكل «صحيح» (عن طريق عملية ادخار إجباري أو اختياري طوال سنوات وجودهم في العمل)، فسوف ينتهي بهم الأمر إلى معاش تقاعد يقل عن المستوى المقبول. وخاصة عندما يكون الحد الأدنى لمستوى الدخل مرتفعا بالنسبة لكبار السن (كما هي الفكرة وراء نظام «دعم الدخل»)، فإن النقص «الطبيعي» في الدخل خلال سنوات العمل والدخل بعد التقاعد سيكون من الجسامة بحيث يدفع بعض الناس إلى السقوط في الفقر. كذلك نلاحظ أن بقاء الدخل الحقيقي (في أحسن الأحوال) ثابتا خلال فترة التقاعد، على حين ترتفع تعريفات الفقر (النسبي) مع ارتفاع الدخول، فإن معنى ذلك أن المسنين الميسورين يمكن أن يقعوا في الفقر كلما تقدم بهم العمر، حتى لو كان معاشهم عند بداية التقاعد أعلى من الحد الأدنى. وعلى حين تبدو هاتان النتيجتان متميزتان كل منهما عن الأخرى من الناحية التحليلية، فإنه يبدو عند تأمل كيفية تدخل دولة الرعاية لحماية الدخول في أواخر العمر أن تقدير الأمر بمنتهى البساطة أن كلا النتيجتين تمثلان تهديدا بالتعرض لمخاطر الفقر.

ثلاث مراتب للوقاية والعلاج

تتخذ مواجهة السياسة الاجتماعية لمخاطر انخفاض الدخل عند التقاعد عدة أشكال. وقد قدم البنك الدولي (١٩٩٤) تصنيفا مفيدا، يميز فيه بين ثلاثة «دعائم» أو «مراتب» من نظم المعاشات: مرتبة أولى تتمثل في نظام مدفوعات حكومية مقطوعة (موحدة) أو حسب الموارد، ومرتبة ثانية هي مدفوعات إجبارية ترتبط بالدخل المتحصل، ومرتبة ثالثة تقوم على اشتراكات في المعاش يدفعها الأفراد أو أصحاب العمل اختياريا. وهذه النظم الثلاثة التي يوضحها الجدول (١٠:٣) موجودة في بريطانيا. وسوف نناقش في ما يلي

كيف يساعد كل نظام من هذه النظم الثلاثة على تقليل مختلف أنواع مخاطر انخفاض الدخل التي عرضنا لها فيما سبق (للتيسير ناقشنا المراتب الثلاث بترتيب معكوس).

من شأن النظام الثالث أن يساعد على تقليل مخاطر كل من الاستثمار وضعف المعلومات، فالتنظيم يؤثر في طبيعة المساهمة الاختيارية (وبذلك يقلل من مخاطر الاستثمار)، والتخفيضات الضريبية تؤثر في مستوى المساهمة الاختيارية (وبذلك تقلل مخاطر نقص المعلومات). وفي ضوء المشكلات المتعلقة بنظم المعاشات الشخصية، خاصة تكلفتها العالية والمتغيرة، فإن تأكيد أن المرتبة الثالثة تقلل من مخاطر الاستثمار يبدو أمرا غريبا إلى حد ما. ولكنا نلاحظ ـ على أي حال ـ أن نظام «معاشات دافعي الأقساط» الذي تقترحه الحكومة يزودنا بفكرة طيبة عن قدرة عملية التنظيم على التقليل من هذا الخطر: وحيث لن تتجاوز الرسوم حد الواحد في المائة (وسوف تُحمّل كلها على عائدات الاستثمارات ومن دون دفع رسم سنوي)، فإن مخاطر انخفاض عائدات الاستثمار بسبب النفقات المبالغ فيها سوف تقل. وإذا كان الأمر كذلك، فإن مشروعات المعاشات بالأقساط لن تحتاج إلى أي من آليات تسوية عائدات الاستثمار (مع أن مثل هذه الأدوات المالية قد تكون ممكنة)، وبذلك قد تظل عرضة إلى درجة لا يستهان بها من مخاطر الاستثمار. ومع ذلك فإن كون غالبية نظم ادخار المعاشات الاختيارية في بريطانيا تجري من خلال نظم معاشات مهنية، أي أنها محددة القيمة عادة (بمعنى أن صاحب العمل يقدم ضمانا لمقدار المعاش)، فإن ذلك يعني أن غالبية نظم معاشات المرتبة الثالثة لا تعاني مخاطر استثمار.

الجدول (٣:١٠): نظام المعاشات في المملكة المتحدة

المرتبة الأولى (إجباري بمقدار مقطوع أو حسب بحث الموارد)	المرتبة الثانية (إجباري حسب الدخل)	المرتبة الثالثة (اختياري)
معاش أساسي	نظام معاشات حكومي مرتبط بالدخل	اشتراكات اختيارية تدفع لنظم معاشات خاصة وتتولى هي بعد ذلك دفع المعاش
دعم الدخل (ضمان حد أدنى للدخل)	خصومات يقدمها التأمين القومي لنظم التأمين الخاصة ومدفوعاتها فيما بعد	تخفيضات ضريبية على الاشتراكات الخاصة وعلى عائد الاستثمارات

والنتيجة التي تترتب على التخفيضات الضريبية هي تقليل تكلفة شراء معاش التقاعد، من حيث إنه يزيد أعداد من يدخرون في صورة معاش. ومثل هذه التخفيضات تعمل كذلك على تقليل مخاطر نقص المعلومات، ولو أن ذلك يحدث مصادفة إلى حد ما. وعلى حين يؤدي قصر النظر (في حال وجوده) إلى تقليل الادخار للمعاش، فإن التخفيضات الضريبية من شأنها أن تفعل العكس، إذ يكون ثمة أمل في أن ذلك التخفيض سوف يساعد على ضمان مستوى أمثل من التوفير [٩]. ولو أنه يتعين أن نلاحظ أن هذه التخفيضات الضريبية بدلا من أن تؤدي إلى معاش أعلى (ومن ثم التقليل من احتمال خفض الاستهلاك عند التقاعد)، فإنها يمكن- بالقدر نفسه ـ أن تفيد في تمويل فترة تقاعد أطول (وليست أكثر رخاء). بمعنى آخر إن التخفيضات الضريبية تخدم بالضرورة التقاعد المبكر، بقدر ما تدعم معاش التقاعد نفسه.

أما نظام المرتبة الثانية من المعاشات فيضع في المحل الأول من اهتمامه خطر المعلومات، الذي يقلله بفرض معدل ادخار إجباري بمقدار خُمس الدخل مدى الحياة (في حدود الدخل المقرر في التأمين القومي). ولو أن نظام المرتبة الثانية عندما استُحدث لأول مرة في ١٩٧٨ كانت أهدافه أكثر شمولا من ذلك. فلم يكن معدل الادخار أعلى (من السائد وقتها) فحسب، بحيث أنه لم يكن مسموحا «بالخروج من النظام» إلا لنظم التأمين المهنية فقط، ولكن كل المدفوعات التي يقدمها النظام كانت تعتبر في حكم الإعانة بالفعل. يضاف إلى ذلك أن المشروع الأصلي ساعد على حماية المعاشات المهنية من أخطار التضخم، وذلك من خلال نظام «ضمان الحد الأدنى للمعاشات». ومع أن هذين الجانبين من المشروع قد ألغيا بمقتضى قانوني التقاعد الصادرين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٥، إلا أن أهمية مخاطر الاستثمار كعامل وراء استحداث نظام المرتبة الثانية ظل ماثلا في ذهن المشرع [١٠].

ولكن ما يفعله النظام السابق لا شأن له بتقليل خطر الوقوع في الفقر. فتلك هي مهمة نظام المرتبة الأولى للمعاشات. ولو أن المكونين الأساسيين لهذا النظام ـ وهما «دعم الدخل» (أو ضمان حد أدنى من الدخل) والمعاش الأساسي ـ لم ينجحا في ضمان أن يحصل المتقاعدون كافة على حد أدنى من الدخل، وهو ما يعني أن خطر الوقوع في الفقر لم يتم القضاء عليه تماما.

فبالنسبة إلى المعاش الأساسي توجد ثغرات في الاستحقاق تعكس التصميم الذي يقوم عليه التأمين القومي، وهي الحالات التي تستبعد العاملين الذين يقل دخلهم عن الحد الأدنى (وهو ٦٦ جنيها استرلينيا في الأسبوع عام ١٩٩٩/٢٠٠٠) وغير العاملين الذين ليسوا مؤهلين للحصول على أرصدة للمعاش [١١]. أما بالنسبة إلى دعم الدخل فإن الثغرات الموجودة تعكس مشكلات أكثر خطورة، وهي: أن الإعانات بناء على فحص الموارد يُرجح ألا تُصرف بكاملها بسبب صعوبة تحديد الأفراد المستحقين، وكذلك ـ يمكن القول ـ بسبب الوصمة الاجتماعية المرتبطة بطلب الحصول على هذا النوع من الإعانة.

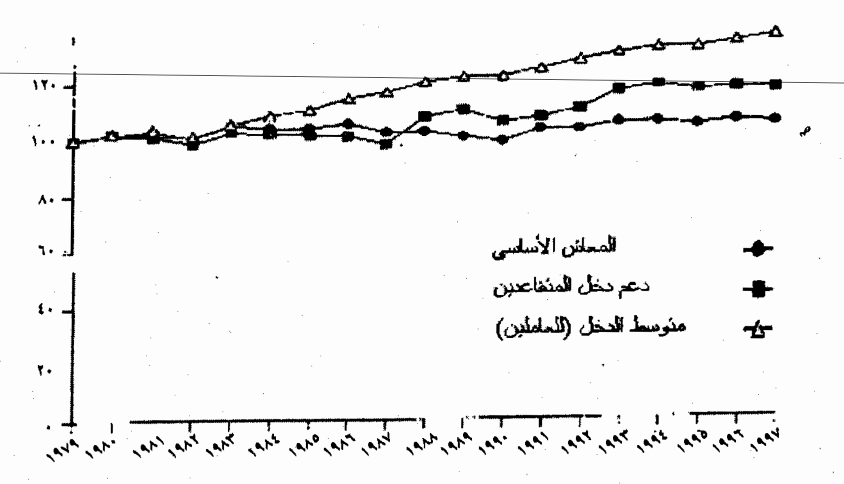
ولكن مستوى الإعانة التي يقدمها نظام المرتبة الأولى يؤثر ـ مع ذلك ـ في حجم خطر التعرض للفقر. فمع أن سياسة الحكومة حاليا هي زيادة دعم الدخل للمتقاعدين (وإن كان ذلك لا يشمل المعاش الأساسي) بما يوازي ارتفاع الدخول عموما، إلا أن حكومة المحافظين السابقة ربطت كل الإعانات بالأسعار. ولو أنه استخدم معيارا مطلقا للفقر، أو لو أن الفقر نفسه قد عُرف في ضوء الإعانات التي تصرف بناء على بحث، لما كانت هذه السياسة قد أثرت في أعداد أصحاب المعاشات الذين يصنفون كفقراء. أما إذا استخدم معيار نسبي للفقر ـ كما تقترح الحكومة حاليا ـ وكما جرى العمل به في إحصائيات «الأسر ذات الدخل دون المتوسط» (انظر على سبيل المثال: مصلحة الضمان الاجتماعي (200 b)، فإن الحد الأدنى من الدخل سوف يؤثر بشكل مباشر تماما في مخاطر الوقوع في الفقر.

تقويم: الاتجاهات المختلفة في معاشات التقاعد

يبدو من بعض النواحي أن نظم الرعاية البريطانية قد تعاملت بشكل ناجح إلى حد كبير مع مخاطر الدخل في مرحلة التقاعد. فأصحاب المعاشات ـ في مجموعهم ـ أيسر حالا اليوم بكثير مما كانوا عليه في الماضي (على المستويين النسبي والمطلق)، وكثير من المتقاعدين أصبحوا يحظون اليوم بمعاش مهني يضمن لهم الفوائد. وعلى الرغم من أن أسعار الفائدة كانت مرتبطة بالأسعار طوال حكم المحافظين (انظر الشكل

٣:١٠ في ما بعد)، فإن متوسط معاش التقاعد ارتفع ارتفاعا حقيقيا بنسبة ٦٤٪ خلال الفترة من ١٩٧٩ حتى ١٩٩٧/٨ (بما يقرّب بين الأسر ذات العائل الوحيد والأسر ذات الزوجين، وبعد خصم الضرائب)، وهو ما يعادل حوالي ضعف نسبة النمو الحقيقي في متوسط الدخول والتي بلغت ٣٨٪ (مصلحة الضمان الاجتماعي، ٢٠٠٠: ص ٢٢). وقد ترتب على ذلك أن ضاقت الفجوة بين مستويات معيشة المتقاعدين والعاملين، حيث ارتفعت قيمة متوسط المعاش من ٤٩٪ إلى ٥٧٪ من متوسط دخل العامل خلال تلك الفترة. إلى جانب هذا قدمت المعاشات المهنية الإسهام الأهم في الزيادة المشار إليها في دخول المتقاعدين، والتي زاد الإقبال عليها بنسبة ١٦٢٪- بالأسعار الحقيقية - خلال الفترة من ١٩٧٩ حتى ١٩٩٦/٧ (مصلحة الضمان الاجتماعي 1999 c). وهكذا نرى أنه جرى تقليل مخاطر الاستثمار ونقص المعلومات، وذلك في الأساس بفضل انتشار نظم المعاشات المهنية.

على العكس من ذلك اشتدت مخاطر الوقوع في الفقر عند التقاعد منذ ١٩٧٩، وعلى الرغم من أن نسبة أصحاب المعاشات بين الخُمس الأشد فقرا من السكان قد انخفضت من ٣٧٪ في ١٩٧٩ إلى ٢٠٪ ١٩٩٨/٩، بحيث إن التقديرات الإحصائية الحديثة تقدر أن المتقاعدين أصبحوا ممثلين بنسبة تزيد قليلا جدا على نسبتهم العامة بين فئة الأشد فقرا (مصلحة الضمان الاجتماعي ١٩٩٥ و 2000 b: الجدول D1)، وهي ظاهرة تعكس إلى حد كبير تدهور أوضاع بعض أنواع الأسر الأخرى (خاصة الأسر ذات العائل الوحيد وأسر العاطلين دون سن التقاعد). ولكن بدلا من تتبع تركيبة فئة الأشد فقرا، يكون السؤال الحقيقي: ما نسبة المتقاعدين الذين يحصلون على دخل يقل عن المستوى المقبول؟ فإذا استخدمنا نصف متوسط دخل الأسرة واعتبرناه معيارا للفقر، وجدنا تقديرات مصلحة الضمان الاجتماعي تشير (١٩٩٥ و 2000 b: الجدول F1) إلى أن عدد أصحاب المعاشات الفقراء في العام ١٩٩٨/٩ قد زاد بمقدار مرة ونصف المرة على كان عليه عام ١٩٧٩، وأن نسبة أصحاب المعاشات العزاب والمتزوجين الذين يقل دخلهم عن هذا المعيار قد ازدادت من ١٦٪ للعزاب والمتزوجين عام ١٩٧٩ إلى ٢٦٪ للعزاب و٢٥٪ للمتزوجين عام ١٩٩٨/ ٩٩ .



الشكل (١٠:٣): المستويات الحقيقية للإعانات والدخول
المصدر: مصلحة الضمان الاجتماعي، (2000 d).

والسبب الرئيس لهذه الزيادة في فقر المتقاعدين أن سياسة الحكومة قامت - طوال تلك المدة - على رفع معدلات الفائدة بما يجاري ارتفاع الأسعار. وكان معنى ذلك - كما يوضح لنا الشكل (١٠:٣) - أن قيمة المعاش الأساسي وقيمة دعم الدخل للمتقاعدين قد انخفضتا بشكل محسوس عن متوسط دخل العاملين. والحقيقة أن الشكل (١٠:٣) يبالغ في زيادة القيمة الحقيقية لدعم الدخل، حيث إن التغيرات التي طرأت على هيكل أسعار الفائدة في أواخر الثمانينيات تفسر كثيرا من زيادة الـ ١٧٪ في سعر الفائدة الرئيسة (انظر إيفانز، وبياشو، وسدرلاند ١٩٩٤).

وهناك تطور مهم آخر يتعلق بدخول أصحاب المعاشات يتعين الالتفات إليه. فإلى جانب تزايد الفقر، شهدت الفترة منذ ١٩٧٩ ازدياد حدة التفاوت بين أصحاب المعاشات، حيث ارتفع معامل جيني (*) من ٠,٢ في عام ١٩٧٩ إلى ٠,٢٦ في عام ١٩٩٦/ ٩٧ بالنسبة إلى الأسر ذات العائل الوحيد ومن ٠,٢٤ إلى ٠,٣ بالنسبة إلى أسر المتزوجين (مصلحة الضمان الاجتماعي، c ٢٠٠٠، الشكل ١:٦). ومع أن ذلك

(*) معامل جيني Gini Coefficient أسلوب إحصائي يمكننا من أن نقف بصورة موجزة على درجة عدم المساواة في التوزيعات (خاصة توزيعات الدخل والثروة). انظر المزيد عنه في غوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع (٣ مجلدات)، ترجمة محمد الجوهري وزملائه، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠١-٢٠٠٢ [المترجم].

ليس ضمن مخاطر انخفاض الدخل التي عرضنا لها سابقا (حيث إنها تؤثر في المجتمع وليس في الأفراد) فإنها تمثل ـ أو مفروض أن تمثل ـ شاغلا للحكومة. ومع ذلك فعلى حين أعلنت الحكومة أنها تريد «أن يكون لأصحاب المعاشات كافة نصيب معقول من الانتعاش الاقتصادي القومي المتزايد» (مصلحة الضمان الاجتماعي، 12:1998 c) إلا أن هدف زيادة دخل المتقاعدين في مجموعهم وهدف ضمان توزيع أكثر عدالة لدخول المتقاعدين قد لا يتوافقان.

وقد أسهمت المعاشات المهنية ـ إلى جانب زيادة متوسط دخل المتقاعدين ـ إسهاما كبيرا في زيادة عدم المساواة بين المتقاعدين بعضهم ببعض. وعلى ذلك فعلى الرغم من تكرار وصف المعاشات المهنية بأنها قصة نجاح كبرى لنظام المعاشات البريطاني، وعلى الرغم من الاستراتيجية الوقائية النموذجية للتعامل مع مخاطر معاشات التعاقد، فإنها تمثل في الحقيقة ما يشبه النعمة والنقمة في الوقت نفسه. فمن الناحية التوزيعية عملت المعاشات المهنية على زيادة متوسط معاشات التقاعد من خلال رفع المتوسط العام، إلا أن الفائدة عادت بالأساس على المتقاعدين ذوي المعاشات الأعلى. (فعلى سبيل المثال يتحصل الخُمس الأعلى من أسر المتقاعدين على دخل من هذا المصدر يفوق ما يحصل عليه الأربعة أخماس الأخرى معا، انظر: مصلحة الضمان الاجتماعي 2000 c (الشكل ٣:٢). يضاف إلى هذا ـ كما أوضح كامبل (١٩٩٩) ـ أن المعاشات المهنية تزيد احتمال التخلص من العاملين الأكبر سنا أولا خلال فترات إعادة الهيكلة الاقتصادية (حيث تقدم لهم أكبر الحوافز كي يطلبوا طوعا إحالتهم إلى التقاعد)، كما تزيد من احتمال أن تؤدي البطالة في خريف العمر إلى الانسحاب الدائم من سوق العمل. وهكذا نرى أن المساعدة على تقليل الأمد الفعلي للحياة العملية، ومن ثم زيادة مخاطر التعرض لانخفاض الدخل في مجمل الحياة، يجعل المعاشات المهنية عاملا على تفاقم مشكلة الفقر بعد التقاعد، وكذلك تنظيم عدم المساواة في دخول المتقاعدين.

النتائج

هناك خط مشترك يسري عبر مناقشة موضوعات البطالة، والإعاقة خلال الحياة العملية، ومخاطر انخفاض الدخل عند التقاعد يتمثل في ميل صناع السياسة الاجتماعية إلى إعادة تعريف المشكلة بحيث تصبح أكثر قابلية للحل.

ففي حالة البطالة ـ على سبيل المثال ـ كان من عناصر الاستراتيجية منع المطالبين بإعانة البطالة ابتداء من أن يُصنفوا كعاطلين، وهو الاتجاه الذي اتبع بشكل متطرف في المشروعات الأمريكية المعروفة باسم «العمل أولا»، حيث يحوَّل مسار المطالبين بالإعانة عند الباب. وبالنسبة إلى الإعاقة وجد صناع السياسة أن الأسهل تطوير استراتيجيات وقائية للرعاية الصحية وزيادة الأمان، بدلا من القبض على أشواك السياسات المناهضة للتمييز التي يمكن أن تساعد في الوقاية من حدوث العجز الذي يؤدي إلى الحرمان الاجتماعي والاقتصادي. وفي ما يتعلق بالمعاشات تركز الاهتمام على مسائل طول العمر ومخاطر الاستثمار وذلك على حساب الالتفات إلى مخاطر الوقوع في الفقر أواخر العمر.

وكثيرا ما تؤدي إعادة تعريف المشكلة إلى مجرد ترحيل المشكلة إلى مكان آخر، إلى مجال اختصاص جهات حكومية أخرى. فالمحافظة على خفض أعداد المطالبين بإعانة البطالة طوال عقد الثمانينيات قد أدى إلى ارتفاع أعداد من أصبحوا يصنفون كمرضى مزمنين أو معوقين، وهي الفئة التي بدأ أخيرا الاهتمام بأن تصل إليها سياسات سوق العمل الإيجابية. وكان غياب التنسيق بين نظم منح الإعانات وسياسة التشغيل شديد الوضوح، وبدأ التوجه إلى معالجته بإعادة تنظيم هيئة الإعانات وخدمات التشغيل ودمجها في «هيئة خدمات سن العمل». ولكن الحاجة إلى التنسيق لا تقتصر على الضمان الاجتماعي وإدارات التشغيل. فالمشاركة الإلزامية في برامج العودة إلى العمل كالبرنامج الجديد لشباب العاطلين تضمن الوصول إلى عدد أكبر من الناس، ولكن الشواهد الأولية تشير إلى أنه يمكن أن يؤدي كذلك إلى ارتفاع مزعج في أعداد أولئك الذين يختفون من النظام كلية، فحوالي ٥٪ ممن تقدموا لطلب المساعدة في العام الأول تركوا البرنامج الجديد لشباب العاطلين إلى «جهات غير معلومة» ليست جهات توظيف (هيلز وكولنز ١٩٩٩). وثمة مثال آخر: فقد نجحت المعاشات المهنية نجاحا كبيرا في زيادة دخول المتقاعدين في بعض قطاعات القوى العاملة، ولكنها أسهمت ضمنيا في الاتجاه نحو التقاعد المبكر، وهي ظاهرة تسبب الآن قلقا للحكومة.

كما أن التركيز الحالي على العمل بأجر كحل للمشكلات الاجتماعية كافة يمكن أن يقع في الفخ نفسه: فالاستراتيجية الوقائية قد تنجح في تحقيق أهدافها، ولكنها تخلق مشكلات في مجال آخر. فبالنسبة إلى غير القادرين

على العمل، أو غير القادرين على العمل مدة كافية من حياتهم العملية ـ سواء بسبب العجز أو عدم وجود طلب عليهم أو لأي سبب آخر ـ بالنسبة إلى هؤلاء قد يؤدي التركيز على العمل بأجر إلى تعميق استبعادهم اجتماعيا، خاصة إذا كان مصحوبا بتكبيل آليات تخفيف حدة الفقر. ولم تفصح حكومة العمال كثيرا عن إجراءات وضع الشق المتصل «بالأمان» في شعارها لإصلاح الرعاية موضع التنفيذ: «توفير العمل للقادرين عليه، والأمان لغير القادرين»، مع أنه طرف جوهري في المعادلة.

أما عندما نفكر في الاستبعاد الاجتماعي فسوف ندرك أنه لا يمكن فصل العلاج عن الوقاية. ويبدو أن هذا التداخل قد استوعب في مسألة فقر الأطفال: فالعلاج لمأزق الأسر التي لديها أطفال بضمان تلقيها لدخل كاف عن طريق العمل أو الضمان الاجتماعي أو عن الطريقين معا، تعد هي نفسها وسيلة لوقاية الجيل التالي من معاناة مثل هذه المستويات العالية من الحرمان (انظر بياشو وسذرلاند في الفصل التاسع من هذا الكتاب). ويمكن تأكيد الرأي نفسه بالنسبة إلى فئات أخرى معرضة للمخاطر. فالمستويات الملائمة من الإعانات والدعم في الوقت الراهن (التي تعد تقليديا «علاجا») ـ سواء للعاطلين أو المعاقين أو المتقاعدين ـ قد تكون أكثر الوسائل فاعلية للوقاية من الانزلاق إلى مستوى أعمق من الاستبعاد الاجتماعي مستقبلا.



11

الوقاية من الاستبعاد الاجتماعي: دور النظام التعليمي

جو سباركس وهوارد غلنرستر

أهمية التعليم

أكدت عدة بحوث في مركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي النتيجة التي مؤداها أن الفشل في التعليم يرتبط ارتباطا قويا بعملية الاستبعاد الاجتماعي (انظر على سبيل المثال الفصل الذي كتبه جون هوبكرافت في هذا الكتاب، وكذلك مؤلفه الذي صدر عام ٢٠٠٠). يضاف إلى هذا ظهور عدد متزايد من الشواهد على أن الأمر أكثر من مجرد الارتباط. بل إن العلاقة بينهما علّية، ويمكن عكسها. وإن كان ذلك يمثل عملية طويلة وصعبة. كما أن معلوماتنا عن الجوانب الفعالة وغير الفعالة في التأثير مازالت ضئيلة. ومن الأمور التي تثير الخلط على وجه الخصوص بعض الشواهد التي تشير إلى أن الإصلاحات التي تمت في تسعينيات القرن

> «الأفراد الذين يتخرجون في المدرسة بمستويات منخفضة من التحصيل الدراسي معرضون بشدة لخطر الاستبعاد الاجتماعي»
>
> **المؤلفان**

العشرين في المملكة المتحدة قد استطاعت بالفعل أن تحسن أداء التلاميذ والمدارس ذات المستوى المتوسط وفوق المتوسط، ولكنها لم تحقق شيئا من التحسن لأكثر المستويات حرمانا. ولكن الشواهد الأحدث أكثر تشجيعا على أي حال. فقد بدأ في المملكة المتحدة رفع مستوى أدنى التلاميذ والمدارس أداء في المدارس الابتدائية. ومع ذلك فإن الثغرات في سن الرابعة عشرة (المستوى الحاسم الثالث وما بعده) آخذة في الاتساع. وسنعمد في هذا الفصل أولا إلى عرض الشواهد المتاحة، ثم نستعرض ما يمكن عمله لتضييق تلك الهوة أكثر فأكثر.

التحصيل الدراسي والعمل والدخول

يدلنا تحليل جون هوبكرافت لبيانات الدراسة القومية لنمو الطفل - التي عرضها في الفصل الخامس من هذا الكتاب - على أنه يعتبر «نتائج الاختبارات المدرسية خلال مرحلة التعليم الإلزامي أقوى مؤشرات مرحلة الطفولة» على سوء العاقبة عند البلوغ. فتؤكد هذه الدراسة وغيرها أن الأفراد الذين يتخرجون في المدرسة بمستويات منخفضة من التحصيل الدراسي معرضون بشدة لخطر الاستبعاد الاجتماعي عند البلوغ، شأنهم في ذلك شأن أولئك الذين يفتقرون إلى المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب.

ويرتبط التحصيل الدراسي ارتباطا قويا بالبطالة وبالدخل في كل بلاد العالم المتقدم. ويمكن القول بوجه عام إن معدلات البطالة تنخفض بارتفاع مستوى التحصيل الدراسي للعمال (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠٠٠). ويبدو هذا الاتجاه جليا في بلاد تتفاوت فيها بشدة مستويات التحصيل الدراسي بين الفئات السكانية وملامح سوق العمل فيها. كما يتأكد أن تحصيل المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب يؤثر تأثيرا عميقا في المشاركة في سوق العمل والبطالة. وتدل بعض الشواهد (Bynner and Parsons 1997; Moser 1999) على أن هذا الخطر يزداد خصوصا بالنسبة إلى ذوي المهارات الضعيفة في القراءة والكتابة، وإلى ذوي المهارات الشديدة الضعف في الحساب. ومن حيث القدرة على الالتحاق بسوق العمل فلا تتاح سوى وظيفة واحدة من بين كل خمسين وظيفة لأصحاب المستوى المهاري الأدنى، وتتاح ٥٠٪ فقط من الوظائف لأصحاب المستوى المهاري الثاني (Moser 1999) [1]. ومعنى هذا أن البالغين ذوي

المهارات المنخفضة معرضون للبطالة بمعدل خمسة أضعاف أصحاب المهارات المتوسطة (باينر وبارسونز 1997؛ Eskinsymth and Bynner 1994). ويلاحظ أن صعوبات سوق العمل المرتبطة بضعف المهارات الأساسية تبدأ في الظهور خلال المراحل الأولى من الحياة العملية. وقد كشفت دراسة مواليد الفوج السكاني عام ١٩٧٠ في بريطانيا (إسكنسميث وباينر ١٩٩٤) أنه في سن الحادية والعشرين يزداد احتمال تعطل خريجي المدارس الذكور ذوي المهارات الضعيفة، وأنهم مروا بتجربة البطالة عددا من الشهور يبلغ ضعف ما تعرض له نظراؤهم ذوو المهارات الأساسية المتوسطة. واتضح كذلك أن ضعف مهارات القراءة والكتابة والحساب على المستوى نفسه من الأهمية في تفسير ارتفاع معدلات البطالة. ولكنا نجد بحوثا أخرى عن المهارات الأساسية تشير إلى أن مستوى تحصيل الرياضيات يكون حاسم التأثير في احتفاظ المرء بوظيفته في عالم الاقتصاد الحديث (باينر وبارسونز ١٩٩٧). كما يلاحظ أن الإناث اللائي تخرجن بمستويات مهارة ضعيفة كن أقل تعرضا للبطالة من نظرائهن الذكور، وإن كان يميزهن تعديل المسار المهني وتنوعه، والتنقل بين الوظائف، وعمليات التدريب والتعليم، كما أنهن يتعرضن للبطالة على فترات متباعدة، أو يتجهن إلى الزواج وتكوين أسرة في سن مبكرة. وقد عرّف ثلث عدد الإناث في سن الحادية والعشرين ومن ذوات المستوى المهاري الضعيف ـ عرفن أنفسهن بأنهن يقمن برعاية البيت.

وعند الحكم على قيمة الأفراد طالبي العمل يطلب أصحاب العمل عنهم بيانات يمكن الحصول عليها والمقارنة على أساسها بسهولة، والمؤهلات الدراسية هي أكثر البيانات قدرة على الوفاء بهذا المطلب. ومن هنا يتضح وجود علاقة بين المؤهلات، والمشاركة في سوق العمل، والدخل. وهناك شواهد قوية على أن نقص المؤهلات يرتبط بازدياد التعرض لخطر البطالة (Dalton and O,Neil 1996). ولهذا نلاحظ ازدياد حاجة الأفراد إلى نيل بعض المؤهلات كي يتمكنوا من الالتحاق بسوق العمل الحديث. ففي عام ١٩٨٦ كانت ٦٢٪ فقط من الوظائف المتاحة تتطلب نوعا من المؤهلات، وفي عام ١٩٩٧ ارتفعت النسبة إلى ٦٩٪ (غرين وآخرون ١٩٩٨). وقد ازداد عبر الزمن إدراك أهمية المؤهلات كعامل في تفسير البطالة (Arulampamlam and Stewart 1995). ويلاحظ كل من روبنسون وأوبنهايم (١٩٩٨) في ما يتصل بالتحصيل في السادسة عشرة:

أن الحصول على شهادة إتمام الثانوية بالنجاح في خمس مواد أو أكثر بتقديرات مرتفعة يقلل بشكل حاسم احتمالات الاستبعاد بعد السادسة عشرة. كما أن الحصول على مادة أو أكثر بتقدير مرتفع (A-C) في شهادة الثانوية يكون ذا تأثير أكثر إيجابية.

وهكذا يثبت المؤلفان أن نسبة أبناء السادسة عشرة من العمر ـ الذين يخفقون في الحصول على ٢٠ نقطة على الأقل في شهادة إتمام الثانوية في سبع مواد على الأكثر ـ تمثل مؤشرا أساسيا إلى الاستبعاد التعليمي. ويؤكدان من واقع تحليل فوج مواليد الشباب أن هذا أوضح دليل قاطع على وجود علاقة بين التحصيل الدراسي والاستمرار في التعليم، أو المشاركة في التدريب أو التحاق الشباب بالمسارات المهنية المختلفة بعد التخرج في المدرسة. يضاف إلى ذلك أن التحصيل في هذا المستوى قد ارتبط بالتقدم نحو بلوغ المستوى الثاني من المؤهلات المهنية أو ما فوقه.

الجدول (١١:١): وضع الفرد في سوق العمل (في سن الـ ١٦) والمؤهلات ـ ١٩٩٦

	متفرغ للدراسة	يشارك في برنامج تدريب حكومي	يشغل وظيفة كل الوقت	مستبعدون (*)
٥ مواد فأكثر ثانوية عامة بتقديرات A-C	٩٢	٣	٢	٣
١ ـ ٤ مواد ثانوية عامة بتقديرات A-C	٦٨	١٣	٩	١٠
٥ مواد فأكثر بتقديرات منخفضة	٤٩	٢٤	١٢	١٥
١-٤ مواد بتقديرات منخفضة	٣٤	٢٢	١٣	٣٠
من دون تقدير	٢٦	٢٠	١٧	٣٨
الإجمالي	٧١	١١	٧	٩

ملاحظات: (*) تتضمن فئة المستبعدين أولئك الذين لا يعملون أو العاطلين ولا يبحثون عن عمل، وكذلك نسبة ضئيلة (١ ـ ٢٪) من العاملين بعض الوقت.

المصدر: روبنسون وأوبنهايم (١٩٩٨)، فوج YCS8، المدى ٠,١ .

كما أن تحصيل المهارات الأساسية يؤثر تأثيرا عميقا على الدخل. فتزداد احتمالات الدخل المنخفض كثيرا بالنسبة إلى أصحاب المهارات الأساسية الضعيفة بالقياس إلى أصحاب المهارات الجيدة. وفي دراسة تتبعية لعينة من الأطفال المولودين عام ١٩٥٨ أوضح باينر وبارسونز (١٩٩٧) أن عدد الذكور ذوي المهارات الحسابية شديدة الانخفاض، الذين حصّلوا أجورا منخفضة قد بلغ ضعف عددهم بين أفراد الجماعة ذات المهارات الحسابية الأعلى. وهناك ٤٢٪ من أصحاب مهارات القراءة والكتابة المنخفضة أو الشديدة الانخفاض كانوا يحصلون على أجور متدنية، في مقابل ٢٤٪ فقط من أصحاب المهارات القرائية الأفضل. لقد تأكد أن المهارات الحسابية ـ خصوصا ـ ذات تأثير أقوى في زيادة احتمال انخفاض الدخل السنوي في مرحلة البلوغ.

كما يرتبط ضعف المهارات الأساسية بعدة آثار أخرى تظهر لدى الكبار. فقد أوضح باينر وبارسونز (١٩٩٧) أنه في سن السابعة والثلاثين نجد أن ثلث أصحاب المهارات الأساسية الشديدة الضعف لم يستطيعوا تملك المسكن الذي يقيمون فيه، في مقابل أقل من ١٠٪ من الرجال والنساء ذوي المستوى المهاري الجيد. كما أن أعدادا كبيرة من أصحاب المهارات الضعيفة لا يدلون بأصواتهم في الانتخابات العامة. ويلاحظ هنا أن مهارة القراءة والكتابة أقوى تأثيرا من مهارة الحساب في هذه الناحية، فقد تبين أن ٣٢٪ من الرجال و٣٠٪ من النساء ذوي مهارات القراءة والكتابة المنخفضة قد عجزوا عن الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات العامة عام ١٩٨٧، وذلك في مقابل ٢٢٪ من الرجال و١٧٪ من النساء، من أفراد عينة الدراسة القومية لنمو الطفل مواليد العام ١٩٥٨، فضلا عن هذا ثبت وجود علاقة عكسية بين التحصيل الدراسي وتدهور الصحة العامة مقاسا بمؤشر الوهن (ويتي وآخرون ١٩٩٩، وباينر وبارسونز ١٩٩٧). وإذا أخذنا تلك النتائج في الاعتبار يصبح من الأمور الباعثة على القلق الشديد ضعف سجل بريطانيا في مستوى المهارات الأساسية؛ فأعداد الأفراد ذوي المستويات الشديدة الضعف في القراءة والكتابة والحساب في بريطانيا أعلى ثلاث مرات من أعدادهم في ألمانيا أو السويد، حيث يبلغ عددهم ثلث عدد السكان في بريطانيا (Moser 1999).

الآثار التعليمية الأخرى مهمة أيضا

النجاح في الامتحانات والاختبارات الرسمية لا يقيس سوى نوع معين من المهارات. ولكن تحصيل المهارات التربوية غير المعرفية له أهمية أيضا في ما سيحدث للفرد عند كبره. فقد أكدت بعض البحوث الحديثة عن الصلاحية للعمل (Kleinman et al. 1999; Moss and Tily 1995) أهمية الخصائص الشخصية للفرد ومهارات التعامل الإنساني في الالتحاق بسوق العمل. ويحدد موس وتايلي مجموعتين من تلك المهارات الخاصة:

> المجموعة الأولى خاصة بالتفاعل، فتتصل بالقدرة على التفاعل مع العملاء وزملاء العمل. وتضم: المودة، والعمل في جماعة، والقدرة على التكيف، ومهارات الاتصال اللفظي، والمظهر والزي. ويمكن أن نسمي المجموعة الثانية الدافعية، وتشمل الاتصاف بخصائص مثل: الحماس، وحب العمل، والالتزام، وجدارته بثقة الآخرين والرغبة في التعلم.

وفي رأي هذين المؤلفين أن مهارات التعامل الإنساني لا تقاس بالتحصيل الدراسي ولا بنتائج الاختبارات المقننة. وفي دراسة موس وتايلي لعينة من أصحاب العمل الأمريكيين ضمّن ٨٥٪ منهم مهارات التعامل الإنساني قائمة أهم معايير التوظيف، بل إن حوالي نصف أفراد العينة وضعوا مهارات التعامل الإنساني على رأس تلك القائمة. كذلك أكدت المسوح التي أجريت على أصحاب العمل في المملكة المتحدة أهمية مهارات التعامل الإنساني. وبدا جليا عدم رضاء أصحاب العمل عن استجابات النظام التعليمي في هذه النواحي (كلينمان وآخرون ١٩٩٨). ومع ذلك فمازال يتعين تعريف مهارات التعامل الإنساني بشكل أدق، كما أنه من الأمور التي مازلنا نجهلها أهمية تلك المهارات، مقارنة بالمؤهلات الرسمية، بالنسبة إلى مختلف الجماعات وفي مختلف مراحل دورة الحياة.

كذلك تدلنا الشواهد المتاحة أن الحضور المنتظم إلى المدرسة عامل مهم في إحداث نتائج قليلة ـ ولكنها مهمة ـ على المرء في مستهل مرحلة النضج. فقد ذهبت بعض البحوث المبكرة (غراي وآخرون ١٩٨٠) إلى أن المشكلات التي يواجهها معتادو الغياب أو الانقطاع عن المدرسة ـ خاصة في سوق العمل

ـ كانت نتيجة لأدائهم السيئ في الامتحانات وعدم حصولهم على مؤهلات في نهاية فترة تعليمهم؛ ولذا فإن مشكلاتهم لم تكن أسوأ كثيرا من زملائهم الذين حصلوا على المؤهل بتقديرات ضعيفة. ولكن بعض البحوث الأحدث (هيبرت وآخرون ١٩٩٠) أوضحت أن الآثار التي لحقت بالممارسة المهنية لمن سبق لهم الانقطاع عن المدرسة كانت مختلفة عن زملائهم أصحاب المؤهلات الضعيفة:

> ينبئ الانقطاع عن المدرسة بحدوث مشكلات في العمل وبدرجة أشد حدة مما يواجهه غيرهم أصحاب الظروف المحرومة والتحصيل المنخفض، وهي أمور ملازمة لمن ينقطع عن المدرسة.

وعندما يبلغ المنقطعون عن المدرسة سن ٢٣ لا يحوزون سوى أوضاع مهنية متدنية، وأنماط من العمل أقل استقرارا، واحتمالات تعطلهم تبلغ ما هو موجود عند غير معتادي الغياب. ومن الطريف هنا أن من سبق لهم الانقطاع عن المدرسة لا يكون دخلهم ـ في حالة عملهم ـ أقل من الآخرين، ولكن إذا أخذنا في الاعتبار عدد أفراد الأسرة وجدنا مستواهم المادي منخفضا بشدة. وتظل هذه الفروق دالة من الناحية الإحصائية، حتى بعد تحييد آثار البيئة الاجتماعية، والقدرة على التعلم، وعدم الانتظام في الحضور الراجع إلى أسباب أخرى (كالمرض مثلا)، وطبيعة المؤهلات عند التخرج في المدرسة. ويدل التحليل المبدئي على أن الأثر المستقل لعدم الانتظام الدراسي في الحياة العملية في ما بعد يكون أكثر وضوحا على وجه الخصوص لدى الأفراد الذين كثر غيابهم في سن ١١، وكذلك المنقطعون عن المدرسة في سن ١٦ .

ويرى هيبرت وفوغلمان (١٩٩٠) أنه في سن ٢٣ تكون احتمالات تعرض المنقطعين عن المدرسة للتفكك الأسري ثلاثة أضعاف نظرائهم، واحتمالات إدمانهم التدخين بشراهة (أكثر من ٣٠ سيجارة في اليوم) عشرة أضعاف غيرهم، واحتمالات إصابتهم بالاكتئاب ثلاثة أضعاف نظرائهم من غير معتادي الغياب، الذين ينتمون إلى الوسط الاجتماعي نفسه، وبالمهارات نفسها، والتحصيل الدراسي. ومن اللافت للنظر أنه مع تثبيت هذه العوامل جميعا لا يؤثر تكرار الغياب ـ على نحو دال إحصائيا ـ في عمر الطفل الأول، ولا في أنماط تعاطي الكحوليات. كذلك تم الربط بين الغياب المتكرر والسلوك الجانح. وتدل نتائج البحوث التي أجرتها وزارة الداخلية على

الانحرافات التي أبلغ عنها - بأنفسهم - شباب تتراوح أعمارهم بين ١٤ و٢٥ سنة في إنجلترا وويلز، تدل على أن الفروق في ارتكاب المخالفات بلغت لدى المنقطعين عن المدرسة ثلاثة أضعاف النسبة لدى غير المنقطعين (وحدة الاستبعاد الاجتماعي 1998 c). وتدلنا هذه النتائج جميعا على أن التردد على المدرسة يسهم في تكوين رأس المال البشري للفرد، ويقلل من احتمالات تعرضه للاستبعاد الاجتماعي عندما يكبر، وذلك على نحو لا تعكسه الاختبارات المدرسية التقليدية.

التحصيل الدراسي وعواقبه: الوضع الراهن

على الرغم من أن بريطانيا تتقدم بشكل معقول في مجمل الإنجاز التعليمي، لكنها مرت بتاريخ يدعو إلى القلق الشديد في ما يتصل بوجود فجوات واسعة في مستويات الإنجاز، وإن لم يكن بقدر السوء الذي عرفته بعض الدول الأخرى المتقدمة اقتصاديا (كيز وآخرون ١٩٩٦ ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية). ومع أن المستويات العامة للتحصيل الدراسي آخذة في الارتفاع، لكن هناك عددا لا يستهان به من الشباب الذين ينقطعون عن التعليم، وينهون فترة الدراسة من دون إحراز أي مؤهلات أو مهارات شخصية أساسية. فمن حيث التحصيل في شهادة إتمام الثانوية نلاحظ - من عام إلى عام - زيادة مطردة في نسب الشباب الذين يحصلون على خمس مواد في الشهادة الثانوية بتقديرات تتراوح بين A وC. واليوم يحرز الشهادة بهذا المستوى حوالي ٤٥٪ من الخريجين. ومع ذلك فإن نسبة من يخفقون في نيل شهادة الثانوية العامة ظلت ثابتة طوال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، بمعدل ١ من كل ١٢ خريجا. ولكن هذه النسبة انخفضت قليلا؛ فبلغت ٧,٧٪ عام ١٩٩٦/٩٧، ويلاحظ أن أكثر من ثلاثة أرباع هذه الفئة لم يلتحق بالمدرسة لدخول أي امتحانات (مصلحة التعليم والعمل DfEE 1997). ومن ناحية متوسط تقديرات النجاح في شهادة الثانوية العامة فقد حدث تحسن على المستوى القومي بمقدار ٢,٨ نقطة خلال الفترة من ١٩٩٣ حتى ١٩٩٧، ولكن هذا التحسن لم يكن موزعا بالتساوي على شتى المستويات المهارية. ففي أثناء الفترة المشار إليها تحسن أداء العُشر الأفضل من الطلاب بمعدل ٤,٤ نقطة، على حين تراجع أداء العُشر الأدنى من الطلاب بمعدل ٠,١ نقطة

(West and Pennell 2000). ويُعزى هذا الاستقطاب - على الأقل في جانب منه - إلى نشر اتحادات أصحاب المدارس لجداول تلخص النتائج مركزة الاهتمام على المتفوقين كمؤشر إلى حسن أداء المدرسة (وست وبينيل ٢٠٠٠، وبيرس وهيلمان ١٩٩٨). وقد خلق هذا الأمر حوافز قوية دفعت بعض المدارس إلى تركيز الاهتمام التعليمي والإمكانات المدرسية لخدمة التلاميذ الذين يتوقع أن يحصلوا على خمس مواد في الثانوية بتقديرات بين A-C، لأن أعداد هذه الفئة من المتفوقين تُنشر في جداول نتائج الامتحانات التي تنشرها مصلحة التعليم والعمل. وكان ذلك التركيز يحدث بالطبع على حساب ضعاف الدارسين (كلينمان وآخرون ١٩٩٨).

ومنذ العام ١٩٩٧ بدأ توجيه مزيد من الاهتمام إلى المدارس ذات الأداء السيئ. فقد ركزت مشروعات «مجالات العمل التربوي» EAZ، و«البداية الآمنة» .S.S جهودها على مدارس الأحياء الفقيرة. ومن أهم الخطوات التي اتخذت أنه طلب من المدارس الابتدائية تخصيص ساعة يوميا لتنمية قدرات القراءة والكتابة والحساب. وبدأت الفكرة كوسيلة لضمان أن يحصل تلاميذ الأحياء الفقيرة على المهارات الأساسية. وبعد هذه المشروعات المحدودة عمت التجربة. وقد حدد دافيد بلانكت أهداف المدارس في رفع الدرجات التي يحصل عليها التلاميذ في الاختبارات التي تجري على المستوى القومي عند أعمار: ٧، ١١، ١٤ سنة.

والحقيقة أنه حدثت إنجازات مذهلة، كما أن بعض الجهود الأخرى كانت ثمرتها متواضعة. فالتحسن عند سن السابعة كان متواضعا، ولكن عند سن الحادية عشرة حدث تحسن واضح في نسب التلاميذ الذين حققوا المستويات المتوقعة. ولكن الاستثناء من ذلك حدث في نتائج مادة العلوم في اختبارات سن ١٤، حيث تراجع الأداء بشكل ملحوظ. ومع ذلك فإن هذه المعدلات لا تدلنا إطلاقا على أداء التلاميذ في المستويات الأدنى من القدرة. فالأخبار السارة هنا قليلة. فخلال الفترة من العام الدراسي ١٩٩٦/ ٩٧ إلى العام ١٩٩٨/ ٩٩ ارتفعت تقديرات شهادة الثانوية العامة في المتوسط من ٣٥,٩ إلى ٣٨,١، أما تقديرات عُشر الطلاب وجميعهم من الأقل قدرة فارتفعت من ٠,٧ إلى ١,٦ (وست وبينيل ٢٠٠٠). فالفارق في التحسن مازال هائلا، ولكن الواضح على الأقل أن الطلاب الأدنى مستوى قد حققوا تحسنا نسبيا.

أما النتيجة ذات الوزن الأكبر فكانت ذلك التحسن الذي أحرزته المدارس في اختبارات التحصيل على المستوى القومي خلال الفترة من ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠ (غلنرستر ٢٠٠١). ففي اختبارات المرحلة الأساسية الأولى (ويعبرها التلاميذ في سن السابعة) ارتفعت نتائج الربع الأدنى من التلاميذ بقدر أعلى من متوسط التحسن العام وأعلى من المعدل الذي حققته أفضل المدارس. ففي الرياضيات ارتفع أداء الربع الأضعف من المدارس بـ ١١ نقطة، من ٧١٪ حصلوا على المستوى المتوقع إلى ٨٦٪ (*). أما المدارس الأفضل فقد حسنت أداءها من ٩٢٪ إلى ٩٨٪، وجوّدت المدارس ذات المستوى المتوسط أداءها فارتفعت النسبة من ٨٣٪ إلى ٩٣٪. لقد استطاعت المدارس الأدنى كفاءة أن تسد الثغرة. أما بالنسبة إلى نتائج المرحلة الأساسية الثانية (لمن في سن ١١) فقد ضاقت الفجوة بين أفضل المدارس وأدناها في كل مادة من مواد الامتحان. وعند امتحانات المرحلة الأساسية الثالثة (لمن في سن ١٤) ضاقت كذلك الفجوة في كل المواد ماعدا مادة العلوم. واضح إذن أن هناك حدودا قصوى لما يمكن أن يحققه الإصلاح التعليمي. فالمدارس الأفضل أصبحت تجد من الصعب عليها تحقيق المزيد من التقدم. ولكن ذلك لا ينال من صدق الحقيقة القائلة بأنه جرى بالفعل تدارك بعض القصور. فإذا نظرنا إلى المدارس الأفقر (التي يحصل ٤٠٪ أو أكثر من تلاميذها على وجبات مدرسية مجانية) نجدها استطاعت اللحاق بالمدارس الأغنى (التي يحصل ٥٪ فقط من تلاميذها ـ أو أقل ـ على وجبات مدرسية مجانية).

وفي نتائج مادة الرياضيات ـ مثلا ـ استطاعت المدارس الغنية في امتحان المرحلة الأساسية الثانية أن تحسن أداءها. فقد استطاع ٧٩٪ من تلاميذها تحقيق المستويات المتوقعة في عام ١٩٩٧، ثم ارتفعت هذه النسبة نفسها إلى ٨٦٪ في عام ٢٠٠٠، أما المدارس الأشد فقرا فقد رفعت مستوى إنجازها من ٣٧٪ إلى ٥٣٪. وكان تضييق الفجوة أكثر نجاحا في مادة العلوم، حيث ارتفع الأداء من ٤٥٪ إلى ٧٠٪. أما فجوة الإنجاز بين المدارس الغنية والفقيرة في نتائج المرحلة الأساسية الثالثة فظلت على القدر نفسه من الاتساع. فقد

(*) هكذا في الأصل والصواب أن يكون الرقم الأول ٧٥٪ بدلا من ٧١٪ أو يكون الرقم الثاني ٨٢٪ بدلا من ٨٦٪ [المترجم].

استطاع ٨٣٪ من تلاميذ المدارس الغنية أن يحققوا المستوى المستهدف في اللغة الإنجليزية في عام ٢٠٠٠، بينما لم ينجح في ذلك أي من تلاميذ المدارس الأفقر. كما أخفق تلاميذ تلك المدارس في تحقيق ذلك من قبل في عام ١٩٩٧ أيضا.

صور التباين في التحصيل الدراسي الإلزامي

على الرغم من كل هذا النجاح الذي تحقق يجب أن نسلم بأن هناك عوامل أخرى غير المدرسة تلعب دورا مؤثرا في تفسير الفروق بين أداء التلاميذ. إذ تدلنا البحوث على أن العوامل غير المدرسية سبب أكثر فاعلية في ظهور التباين في التحصيل الدراسي من الفروق في نوعية التعليم الذي يتلقاه التلاميذ. وقد أوضح توماس ومورتيمور (١٩٩٦) أن حوالي ٧٠ إلى ٧٥٪ من التباين بين المدارس في تحصيل تلاميذ السادسة عشرة في شهادة الثانوية يرجع إلى الفروق في نوعية التلاميذ الملتحقين بالمدرسة أيضا. ولو أن الجميع يتفق على أن المدارس يمكن أن تحدث تحسنا في نوعية أولئك التلاميذ، وهو ما تثبته بوضوح الشواهد الدراسية والإحصائية. وقد خلص رينولدز وزملاؤه (١٩٩٦) من استعراضهم للبحوث التي أجريت على فاعلية المدرسة وكفاءتها إلى أن للمدرسة تأثيرا مستقلا في تحصيل الطالب يتراوح بين ٨ ـ ١٥٪، كما أن تأثير المدرسة الابتدائية في هذا الصدد كان أقوى من المدرسة الثانوية. ومن المعروف أن العوامل المدرسية وغير المدرسية تختلف طبيعة علاقة كل منها بالتحصيل من مادة إلى أخرى. فعوامل البيئة الاجتماعية أكبر تأثيرا بكثير في نتائج مادة اللغة الإنجليزية، منها في الرياضيات، بينما تتراجع أهميتها نسبيا في تفسير التباين في نتائج مادة العلوم. واتضح أن نسبة التباين الإجمالي الراجعة إلى تأثير عوامل البيئة الاجتماعية (كالعمر، واستحقاق الحصول على وجبات مدرسية مجانية، وطلاقة اللغة الإنجليزية، والنوع) تراوحت بين ١٣٪ في نتائج اللغة الإنجليزية، و٥,٧٪ في الرياضيات، و٢,٤٪ فقط في نتائج العلوم. يترافق مع ذلك أن النسبة المئوية للتباين الراجع إلى دور المدرسة تراوحت بين ٥,٣٪ في اللغة الإنجليزية، و١٣,٨٪ في الرياضيات، و٢٠٪ في العلوم (Sammons et al. 1997).

العوامل غير المدرسية والتحصيل الدراسي

تسلم الكتابات العلمية في علمي الاجتماع والتربية ـ منذ زمن ـ بوجود ارتباطات قوية بين العوامل غير المدرسية ومستويات التحصيل الدراسي المنخفضة. غير أن اهتمام البحوث الحديثة بالتركيز على «أثر المدرسة» قد صرف الانتباه عن تلك الارتباطات القوية. ولكي نتمكن من عزل القيمة المضافة للمدرسة يتعين توجيه «قدر كاف» من الاهتمام بالمتغيرات الاقتصادية الاجتماعية و / أو حصيلة التلميذ السابقة على الالتحاق بالمدرسة، وذلك من أجل التحكم في درجة التباين في نوعية التلاميذ الملتحقين. ونتيجة لذلك فإن شتى صور التباين في النتائج المدرسية النهائية الراجعة إلى عوامل البيئة الاجتماعية قد تتحول إلى أمر مقبول بل تعد أمرا حتميا لا مناص منه. وعلى الرغم من أن الارتباطات بين مختلف العوامل غير المدرسية والتحصيل الدراسي موثقة جيدا، فإنه مازال علينا أن نسعى إلى تحديد أي تلك العوامل التي تمارس تأثيرا علّيا، وليس مجرد مرتبطة فقط بالتحصيل. وتحصي المراجع عددا من المتغيرات الاجتماعية/ غير المدرسية الأساسية المرتبطة بالتحصيل الدراسي. وتشمل:

- السمات الشخصية الخاصة للتلميذ: كحصيلته السابقة على المدرسة، والنوع، والصحة.
- المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية: كالدخل المنخفض (استحقاقه للحصول على وجبات مدرسية مجانية)، وتعطل الوالدين، والطبقة الاجتماعية (مهنة الأب)، وحالة المسكن (كالازدحام الشديد مثلا).
- العوامل التعليمية: كمستوى التحصيل الدراسي للوالدين ـ المؤهلات والمهارات الأساسية.
- بناء الأسرة: حجم الأسرة، غياب أحد الوالدين، الحصول على رعاية مؤسسية.
- الانتماء الإثني/ اللغة: الجماعة الإثنية، الطلاقة في اللغة الإنجليزية.
- متغيرات أخرى: اهتمام الوالدين/ اندماجهم/ ممارستهم برعاية أبنائهم، العوامل ذات الطبيعة المحلية.

وسوف نستعرض في ما يلي الشواهد المتاحة حسب هذا التقسيم.

من الأمور المسلم بها على العموم أن هناك مستوى عاليا من الاعتماد المتبادل بين كثير من العوامل التي أجملناها فيما سبق، وأن التأثير التراكمي لعوامل التعرض للخطر قد يكون أعظم من مجرد حاصل جمع العوامل المتفرقة. وقد أوضحت البحوث التي أجريت في الماضي على الأولوية التعليمية أن الحرمان المتعدد الأبعاد له تأثيرات مدمرة في التحصيل الدراسي (انظر الجدول ١١:٢). وكلما تزايد عدد عوامل الخطر التي يمر بها التلاميذ، زاد احتمال سقوطهم إلى حيث الربع الأدنى في الجماعة العمرية ذات الأحد عشر عاما (التفكير الحرْفي من النوع الثالث) كما يزداد احتمال تصنيفهم بوصفهم مضطربي السلوك. وسوف نتناول فيما يلي العوامل غير المدرسية والتفاعلات فيما بينها.

الجدول (١١:٢): النسب المئوية لتلاميذ التعليم الثانوي الذين تعرضوا لعدد من معايير الأولوية التعليمية مقاسة من واقع السلوكيات والآثار التعليمية

عدد العوامل	٪ من التلاميذ الذين يفكرون حرفياً (من النوع الثالث)	٪ من التلاميذ الذين يعانون اضطرابات سلوكية
صفر	١٠,٨	٥,٦
١	١٦,٧	٩,٤
٢	٢٥,٥	١٤,٧
٣	٣٢,٢	٢٠,٤
٤	٣٨,٦	٢٥,١
٥	٤٩,١	٢٨,٦
٦	٦١,٥	٣٢,٧
٧	٩١,٧	٤٢,٣

السمات الشخصية للتلميذ

الحصيلة السابقة على المدرسة

تفسر الحصيلة السابقة للتلميذ القدر الأعظم من التباين في التحصيل الدراسي. ويعتقد البعض أن هذا العامل يفسر لنا حتى ٥٩٪ من إجمالي التفاوت بين التلاميذ في نتائج الاختبارات المدرسية (توماس وسميز ١٩٩٧)، وذلك على

نحو يفوق تأثير عوامل البيئة الاجتماعية الاقتصادية. ومع ذلك فهناك ارتباط قوي بين المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية وحصيلة التلميذ قبل المدرسة، حيث تعد المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية بديلا عن الحصيلة السابقة على المدرسة في حالة عدم توافر معلومات عنها (Levacic and Hardman 1999).

وحتى في أولى مراحل التقويم التعليمي حيث التلاميذ في سن السابعة ثبت أن الحصيلة السابقة على المدرسة مسؤولة عن نسبة تتراوح بين ٢٦ و٤٣٪ من تفاوت نتائج التقويم على المستوى القومي (سامونز وسميز ١٩٩٨). أما على المستوى الفرعي للأداء «الصوتي» فإن حصيلة قبل المدرسة تعد أفضل عنصر يؤشر إلى نتائج المرحلة الأساسية الأولى، حيث أبرزت «أهمية تطوير المعرفة الصوتية للطفل في العمر المبكر» (سامونز وسميز ١٩٩٨). وبالنسبة إلى تباين النمو المعرفي كانت حصيلة قبل المدرسة واضحة في مرحلة الطفولة المبكرة. ويدل تحليل بيانات دراسة فوج المواليد البريطاني للعام ١٩٧٠ (Feinstein 1998 a) على وجود منحنى طبقي اجتماعي في النمو المعرفي في سن ٢٢ شهرا، ثم يزداد وضوحا عند سن ٤٢ شهرا وعند سن ٥ سنوات. ولكن تفسير نسبة التفاوت بين الأفراد في التحصيل المدرسي بتباين مقدار الذكاء الوراثي عند الميلاد مازال أمرا مجهولا وكان موضوعا لجدل أكاديمي حاد بين المختصين. والمعروف أن العوامل البيئية تؤثر في النمو المعرفي حتى قبل الميلاد. وهكذا جرى ـ مثلا ـ الربط بين تدخين الأم وسوء تغذيتها في فترة الحمل وانخفاض مستويات التحصيل الدراسي عند الأطفال في ما بعد. وبصرف النظر عن الأسباب الأصلية لأشكال التفاوت الموروثة، فإنها لم تستطع أن تفسر بشكل كاف انخفاض مستوى التحصيل الدراسي، إذ إن نسبة كبيرة من الأطفال ذوي معدلات الذكاء العادية لا يحققون سوى مستويات منخفضة من التحصيل الدراسي (رتر ومادج ١٩٧٦).

وهناك إجماع على أن التدخل في السنوات الأولى من عمر الطفل من أكثر السبل فعالية لتحسين الأداء الدراسي وتحقيق أفضل الآثار. وتمثل تلك التدخلات مظهرا مهما من استراتيجيات المساعدة على تخليص الأطفال من دوائر الحرمان ووضعهم على مسارات إيجابية. ويقدم والدفوجل Waldfogel (1998) تلخيصا مفيدا لفاعلية عمليات التدخل في مرحلة

الطفولة المبكرة في الولايات المتحدة. والشواهد المتاحة مبشرة وتدلنا على أن البرامج المصممة جيدا تستطيع أن تنجح في رفع مستوى التحصيل الدراسي وفي تحقيق آثار إيجابية أخرى للفرد عندما يكبر. وتتضمن أنجح البرامج التدخل المكثف في مرحلة مبكرة، كما تتضمن عنصر متابعة التلميذ في مراحل تطوره اللاحقة. أما في المملكة المتحدة فتتسم الشواهد الخاصة بآثار الرعاية السابقة على المدرسة بالتضارب، خاصة بالنسبة إلى الأطفال الذين يشاركون في برامج الرعاية النهارية في العام الأول من عمرهم. ويمكن القول على وجه العموم إن البحوث التطبيقية تشير إلى أنه بالمقارنة لعدم وجود خبرات سابقة على المدرسة، فإن أشكال الخبرات قبل المدرسية كافة تؤثر تأثيرا إيجابيا في مستوى التحصيل في اختبارات التقويم على المستوى القومي، التي تجري في سن السابعة (سامونز وسميز ١٩٩٨، ودانيل ١٩٩٥). يضاف إلى هذا أن الانتظام في حضور بعض الأنشطة قبل المدرسة يحسن درجة «الالتزام المدرسي» ويقلل من خطر حدوث النفور خلال مراحل التعليم اللاحقة ومن الانحراف (سيلفا ١٩٩٤، وشبرد وفارنجتون ١٩٩٥). غير أنه يبدو أن نوعية حصيلة ما قبل المدرسة تحدد بشكل حاسم المؤثرات الواقعة على التحصيل الدراسي. ولكن تعريفات الحصيلة قبل المدرسية ذات النوعية العالية من الأمور هي أمر محل جدل، ولكنها تشير عادة إلى الجماعة الصغيرة الحجم، والمعدلات العالية لنسبة البالغين إلى الأطفال، والمنهج المتوازن، وجهاز العاملين المدرب.

ولكن إذا تخلف التلاميذ عن أقرانهم فسوف تقل فرصهم في تعويض ما فاتهم في النظام التعليمي الحالي. لهذا يرجح أن يزداد تخلف أولئك التلاميذ عن زملائهم، وقد يتخلون كلية عن محاولة اللحاق بهم (مورتيمور وزملاؤه ١٩٨٨). معنى ذلك أن الأحداث العابرة في حياة التلميذ يمكن أن تؤثر على نحو ليس قويا بالضرورة على المدى الطويل. ومن شأن مشروعات التدخل الخاصة التي تقدم للتلاميذ فرص تعجيل نموهم التعليمي أن تساعد الأطفال على اللحاق بزملائهم. ومن هذه المشروعات برنامج تحسين القراءة، ويقوم هذا البرنامج على تدريب المدرسين على معرفة مشكلات القراءة والكتابة بين صغار الأطفال المحرومين، وقد جرى تقويمه إيجابيا باستخدام المناهج التجريبية المنضبطة (سيلفا وهاري ١٩٩٥).

النوع

تتفوق الفتيات على الأولاد في الاختبارات الدراسية على المستوى القومي وكذلك في تقديرات النجاح في شهادة الثانوية العامة. ففي عام ١٩٩٧ على سبيل المثال حصل ٤٩٪ من البنات على خمسة تقديرات متفوقة أو أكثر في الثانوية العامة، في مقابل ٤٠٪ من الأولاد (مصلحة التعليم والعمل ١٩٩٧). أما على المستويات الأدنى من مستويات النجاح في شهادة الثانوية فنجد الهوة بين البنات والأولاد تضيق. ففي عام ١٩٩٧ فشل ٨,٨٪ من الأولاد و٦,٥٪ من البنات في إحراز النجاح في أي مادة في شهادة الثانوية (مصلحة التعليم والعمل ١٩٩٧). أما الشواهد المتعلقة بتأثير النوع في الميل إلى الانقطاع عن المدرسة فتتسم بالتضارب. إذ تشير بعض الشواهد إلى أن الأولاد أكثر ميلا ـ قليلا ـ إلى الانقطاع عن المدرسة من البنات، على حين تدل نتائج بحوث أخرى على أنه لا توجد فروق بين الأولاد والبنات (Bosworth 1994; O,Keefe 1993) غير أن هذه النتائج تنطوي ـ مع ذلك ـ على دلالات مهمة. فإذا لم يكن الانقطاع عن المدرسة ظاهرة خاصة بالأولاد أساسا في حين أن الجريمة خاصة بهم في المقام الأول، فإن فكرة العلاقة العلّية بينهما تتطلب منا تناولها بمزيد من الحرص. وفي هذا يقول بيرس وهيلمان (١٩٩٨) إن «هناك عوامل أخرى ـ عدا النوع ـ تلعب الدور الأهم في تفسير نفور التلاميذ وضعف تحصيلهم».

الصحة

يرتبط اعتلال الصحة بارتفاع معدلات التغيب عن المدرسة وانخفاض مستويات التحصيل الدراسي (رتر ومادج ١٩٧٦). ولأن الصحة المعتلة ترتبط بالدخل المنخفض وظروف المسكن السيئة، فمن الأرجح أن يفسر ذلك ـ ولو جزئيا ـ قوة الارتباط بين الحرمان والتحصيل الدراسي. وقد لاحظ مكتب مراقبة المستويات التعليمية في دراسة له عن التعليم الحضري (١٩٩٣) انتشار أمراض الأسنان، واضطرابات التخاطب، وأمراض الأذن والأنف والحنجرة التي لا تواجه بالعلاج السريع، وذلك بسبب عجز الآباء عن الاستفادة من المرافق الصحية الحكومية بسبب صعوبة المواصلات عليهم مثلا. وهكذا نجد أن العجز عن الاستفادة من خدمة حكومية معينة يعوق الفرد عن تكوين رأس المال البشري الذي تتولى تنميته المؤسسة التربوية الحكومية. ويلاحظ أن برامج التدخل الصحي على مستوى

المدرسة ـ مثل مبادرة المدارس الصحية ونوادي تناول الإفطار ـ تعترف صراحة بوجود علاقة بين الصحة والتحصيل الدراسي. وقد أوضحت نتائج دراسة محلية أجريت على أحد برامج هذا التدخل مدى الآثار الإيجابية التي تحققت على التحصيل، والانتظام في الحضور، وظواهر البلطجة (ويتي وآخرون ١٩٩٩). والحقيقة أن خطط التطوير الصحي يقصد بها أن تكون وسيلة لربط المؤسسات الصحية ببعضها، ولكن عدم المساواة على المستوى الصحي ظاهرة عميقة الغور يصعب تغييرها (انظر الفصل الذي كتبه روث لبتون في هذا الكتاب).

العوامل الاقتصادية ـ الاجتماعية

النشأة اعتمادا على المساعدات المادية / استحقاق الحصول على وجبة مدرسية مجانية

يستدل على انخفاض الدخل من استحقاق وجبة مدرسية مجانية، وقد ثبت ارتباطه بقوة بضعف التحصيل الدراسي على كل المستويات، بدءا من سن السابعة. ويوضح شو وزملاؤه (١٩٩٩) أن نسبة الأطفال الذين يعتمدون على آباء يتقاضون مساعدات مالية (من الهيئات الحكومية المحلية) ترتبط بقوة شديدة بمستويات التحصيل الدراسي. ويفسر هذا المؤشر على العوز حوالي ٦٦٪ من التفاوت في التحصيل الدراسي على مستوى المنطقة التعليمية. وقد تكررت بكثرة الإشارة إلى العلاقة القوية بين الدخل المنخفض ومستوى التحصيل في شهادة الثانوية، وذلك في التحليلات التي تمت على مستوى المدرسة (Levacic and Hardman 1999). وكثيرا ما يتصور البعض أن الدخل المنخفض خبرة واحدة لا تفاوت داخلها، ولكن الحقيقة ـ كما أوضح تابرر (١٩٩٨) ـ أننا مازلنا لا نفهم بالقدر الكافي تأثير الفقر المؤقت أو المتكرر من حين إلى آخر، في مقابل الفقر الدائم على التحصيل التعليمي.

كما اكتشف ديردن وزملاؤه (١٩٩٧) أن دخل الأسرة لا أثر له في مستويات الانقطاع عن المدرسة. في مقابل ذلك نجد العلاقة بين الوجبات المدرسية المجانية ومستويات الغياب فائقة القوة، حيث تفسر ٤٢٪ من التفاوت على مستوى المدرسة. وقد يشمل ذلك الغياب بعذر والغياب من دون عذر. ومن المهم أن نلاحظ أن قرار الانقطاع عن المدرسة قد لا يتخذه الطفل وحده أحيانا. إذ تشير بعض الدراسات إلى أن الأسر/ الوالدين كانوا على وعي -

في بعض الحالات ـ بتغيب التلميذ عن المدرسة، وكثيرا ما يتغاضون عنه، وذلك لكي يتمكن الأطفال من الاضطلاع ببعض مسؤوليات الرعاية أو ممارسة بعض الأعمال ـ بالمخالفة للقانون ـ للمساعدة في دخل الأسرة (أوكيف O,Keefe 1993، وغالواي Galloway 1985). والأرجح أن هذا الوضع يعكس حاجة تلك الأسر إلى المال وعجزها عن توفير أشكال الرعاية الممكنة لأطفالها. ويشير فوكس (١٩٩٥) إلى أن ١٠٪ من جميع حالات التغيب عن المدرسة ترجع إلى اضطلاع الأطفال بمهام مرتبطة بالبيت. وأوضحت البحوث، التي أجريت عن التغيب عن المدرسة والعمل لبعض الوقت بعد سن ١٦، أن ممارسة العمل بعض الوقت تزيد بشكل حاد احتمالات الانقطاع عن المدرسة لدى كل من الذكور والإناث (دستمان وزملاؤه ١٩٩٧).

بطالة/ عمل الوالدين

من الصعب فصم العلاقة بين تعطل الوالدين والتعليم لأن الكبار لا يصبحون مستحقين للمساعدات المالية (ومن ثم يصبح أبناؤهم مستحقين لوجبات مدرسية مجانية) إلا إذا كانوا متعطلين مع استعدادهم للعمل. وتشير بعض الشواهد المتاحة إلى أن انقطاع الدخل هو الأمر المهم. وقد أورد غريغ وماشين (١٩٩٧) أنه في حال عدم وجود مشكلات مالية فإن الارتباط بين انخفاض مستوى التحصيل الدراسي وتعطل الوالدين يكون ملحوظا ـ ولكنه ضئيل ـ بالنسبة إلى الأولاد، ولكنه لا يكون ملحوظا بالنسبة إلى البنات. ويتفاوت تأثير عمل الأم في النجاح الدراسي تبعا لعمر الطفل، ونوع عمل الأم، وشتى الآثار المترتبة عليه. فبالنسبة إلى القراءة والكتابة والرياضيات والسلوكيات يرتبط عمل الأم ـ إذا كان عمر الطفل أقل من سنة ـ بظهور مشكلات في واحد على الأقل من هذه المجالات في ما بعد. أما في الأعمار الأخرى دون الخامسة فلا توجد شواهد على آثار سلبية، بل قد يكون لعمل الأم أثر إيجابي إذا كانت الأم تعمل وطفلها في عمر ٥ ـ ١٧ عاما (Joshi and Verropoulou 1999). وهنا يلاحظ مجددا أن العلاقة الفعلية وقوتها تتباين حسب نوع التحصيل المدرسي. فتحصيل الرياضيات ـ على سبيل المثال ـ لم يتأثر بشكل ظاهر بعمل الأم في أي مرحلة من مراحل عمر الطفل. بل اتضح أن العمل لبعض الوقت على وجه الخصوص كان مفيدا. وتوصلت إحدى الدراسات إلى أن الطفل في الأسرة التي تعمل فيها الأم لبعض الوقت والأب فيها

عامل يقل احتمال حصوله على تقديرات منخفضة في امتحان الثانوية (جميع التقديرات من D - G في شهادة الثانوية هي تقديرات رسوب) بنسبة ٧٠٪ عن الطفل الذي ينتمي إلى أسرة يعمل فيها الأب فقط (أوبريان وجونز O,Brien and Jones 1999).

أما الشواهد المتعلقة بالآثار الناجمة عن نشأة الطفل في أسرة لا يعمل فيها الوالدان فنجدها متضاربة. فقد اتضح أن هذا الوضع ذو تأثير سلبي على تحصيل الرياضيات وعلى مستويات القلق، ولكنه لا يؤثر في تحصيل القراءة والكتابة ولا في السلوك العدواني (جوشي وفاروبولو ١٩٩٩). أما الشواهد المستمدة من بحوث كيفية ـ مثلا ـ فتشير إلى أن عمل الوالدين قد يلعب دورا مهما بشكل خاص في اكتساب بعض المهارات الشخصية الخاصة. فقد انتهت بعض النتائج إلى أن كثيرا من التلاميذ الذين ينشأون في أسر لا يعمل عائلها لا يطلعون على نماذج دور الإنسان العامل، ومن ثم يفوتهم أن يتعلموا في البيت الجوانب السلوكية للعمل (كلينمان وزملاؤه ١٩٩٨). والمطلوب إجراء المزيد من البحوث التي تأخذ في اعتبارها تنوع ظروف البطالة، من حيث مدتها، ووجود أشخاص آخرين عاملين في الأسرة أو في الجوار، ونوع العمل المؤدي. ومن شأن دراسات العلاقة بين التحصيل الدراسي ومختلف أنواع العمل والتعطل أن تساعدنا على فهم تفاصيل العمليات التي من خلالها يرتبط التحصيل الضعيف بالبطالة.

حيازة المسكن وظروفه

من الأمور المتفق عليها تماما وجود ارتباطات بين حيازة المسكن وظروفه من ناحية وبين التحصيل الدراسي من ناحية أخرى. فالأفراد الذين يعيشون في مساكن الإيواء الحكومية يقل احتمال حصولهم على مؤهلات دراسية، ويزداد احتمال انقطاعهم المتكرر عن المدرسة بالمقارنة بغيرهم ممن يسكنون في أنواع المساكن الأخرى (بوسورث ١٩٩٤). ومن المهم أن ندرك ـ كما بينت الفصول السابقة ـ أن هذا لا يعني بالضرورة وجود علاقة عليّة، فليس من الواضح ما إذا كانت الإقامة في مساكن الإيواء الحكومية تمثل متغيرا مستقلا. كما أن سوء حالة المسكن، خاصة الازدحام الشديد، وعدم توافر المنافع الأساسية، وكذلك السكنى المؤقتة ترتبط جميعها بانخفاض التحصيل الدراسي. وقد أوضح ويتي وزملاؤه (١٩٩٩) في دراسته للعمليات التي تترجم

نقص المسكن إلى آثار تعليمية سيئة قائلا: «إن طبيعة وتنظيم الخدمات الحالية وتدابير المواجهة المتخصصة... كثيرا ما كانت تمثل جزءا من المشكلة بقدر ما تمثل جزءا من الحل». وأبرز المؤلفون الافتقار إلى وجود آليات للسياسة الرسمية يمكن أن تضمن إعطاء الأولوية لتعليم أبناء الأسرة المحرومين من المسكن. وقد كشفت البيانات المستمدة من مسح الإدارات التعليمية المحلية LEA عن الترتيبات الإدارية المرتبطة بتعليم المحرومين من المسكن عن وجود قدر كبير من الخلط وعدم الاتساق والافتقار إلى خطوط واضحة للاتصال والمسؤولية. فنلاحظ مثلا أن الآباء الذين يختارون استمرار أبنائهم في الدراسة في مدارسهم القائمة نفسها قد يكلفون أنفسهم نفقات مالية إضافية للمواصلات.

التحصيل الدراسي للوالدين

من الأمور المعترف بها منذ زمن أن التحصيل الدراسي للوالدين يمثل مؤشرا ينبئنا بالتحصيل الدراسي للأبناء. فمستوى تعليم الأم بالذات يمثل عاملا مهما في هذا الصدد. وقد اكتشف ديردن (١٩٩٨) مثلا أن احتمال حصول الفتاة على تقدير يزداد بـ ١,١٪ نقطة عن كل سنة تعليم إضافية اجتازتها أمها. ويكون هذا الارتباط في أقوى حالاته بالنسبة إلى تعلم القراءة والكتابة. إذ أوضحت دراسة أجريت في جامعة سيتي (موزر ١٩٩٩) أن ٦٠٪ من الأطفال ذوي المستوى الأضعف في القراءة في سن العاشرة كان مستوى آبائهم منخفضا في القراءة والكتابة، على حين كان ٢٪ فقط من تلك المجموعة الأضعف لآباء ذوي حصيلة تعليمية مرتفعة. في مقابل ذلك نجد أن تعليم الوالدين ذو علاقة واهية باحتمال الانقطاع المتكرر عن المدرسة (بوسورث ١٩٩٤). أما كيف يمنح الآباء ذوو المستوى التعليمي الجيد أولادهم ميزات تعليمية فمازال مفتوحا للمناقشة حتى الآن. وقد أبرزت البحوث أهمية رأس المال البشري والاجتماعي (*) للوالدين. ومن الواضح أنه إذا كان

(*) انظر تعريفا لرأس المال البشري في هامش في الفصل السادس. أما رأس المال الاجتماعي فيصف نوع العلاقات الاجتماعية: بين الأفراد في إطار الأسرة، وبين الأسرة والمجتمع المحلي... إلخ مما يؤثر في التحصيل الدراسي للطفل، ومن ثم يؤثر في رأسماله البشري في ما بعد، وبالتالي في رأسماله المادي. لهذا فإن غياب أحد الوالدين في الأسرة، أو انخفاض درجة اهتمام الوالدين بالطفل أو بأنشطة الأسرة، وكذلك قلة تفاعل البالغين في الأسرة - خصوصا الوالدين - مع شؤون المجتمع المحلي تكون وخيمة العواقب على نمو الطفل ومستقبله عموما [المترجم].

الآباء عاجزين عن القراءة، فسوف يعجزون عن مساعدة أبنائهم على تعلم ذلك. وقد حظيت بتقدير طيب مشروعات التدخل التي عملت على زيادة رأس المال البشري للوالدين، من خلال مشروعات تعليم القراءة والكتابة مثلا.

بناء الأسرة

النشأة في أسرة ذات عائل واحد

مع تثبيت بقية العوامل يمكن القول إن وجود العائل الواحد منعدم الصلة - أو ربما مرتبط ارتباطا واهيا فقط - بمستوى التحصيل الدراسي للأبناء (غريغ وماشين ١٩٩٧). ومع ذلك فقد أشارت بعض الشواهد إلى أن التأثير يتوقف على نوع ذلك العائل الوحيد (الأب أم الأم)، وأن المعيشة مع الأب وحده تكون واهية التأثير في مستوى التحصيل الدراسي (بوسورث ١٩٩٤). ولكن إذا اقترنت خبرة العائل الواحد مع عوامل خطر أخرى - مثل انخفاض الدخل بالذات - هنا يؤدي وجود العائل الواحد إلى ترجيح احتمال انخفاض التحصيل الدراسي (مورتيمور ومورتيمور ١٩٨٣). كما نلاحظ أن ظروف تمزق الأسرة تلعب دورا هنا. فأطفال الأرامل - مثلا - يتعرضون لآثار أقل سلبية من أطفال المطلقين. وبالمثل وجد أن دخول أب بديل إلى الأسرة [زوج أم أو نحوه - المترجم] من شأنه أن يؤدي أيضا إلى نتائج سلبية (كيرنان ١٩٩٢). وترتبط ظروف الوالدين ارتباطا قويا بالانقطاع أو الغياب عن المدرسة. ومع تثبيت جميع العوامل الأخرى أوضحت دراسة فوج الشباب أن بناء الأسرة يرتبط ارتباطا قويا باحتمال الانقطاع عن المدرسة. ولهذا نجد أن الأفراد الذين يعيشون في أسر مع والديهم الاثنين أقل تعرضا للانقطاع عن المدرسة، يليهم في ذلك من يعيشون مع الأم فقط، ثم من يعيشون مع الأب وحده، ويأتي في النهاية من يعيشون بعيدا عن الوالدين كليهما (بوسورث وآخرون ١٩٩٤؛ كيسي وسميث ١٩٩٥). كما توصلت دراسات أخرى أيضا إلى أن بعض السلوكيات مثل التأخر في الوصول إلى المدرسة وتقييم المدرس السلبي للطفل إنما يعكس بناء الأسرة/ وآثار تفككها، وليس فقط العوامل الاقتصادية (فيذرستون وآخرون ١٩٩٢). ومن هنا فإن الصلة بين الحرمان والتحصيل الدراسي قد تنطوي هي نفسها على صلة بين العلاقات الأسرية والنتائج الدراسية، وكذلك بين توافر الموارد والأداء التعليمي.

النشأة في دار للرعاية أو بيوت إيواء متعددة

أوضحت الدراسات المسحية أن أكثر من ٧٥٪ ممن يقيمون في دور الرعاية الحكومية لا يحصلون على مؤهلات عند ترك المدرسة، في مقابل ١١٪ من مجموع تلاميذ المدارس في المناطق الجغرافية نفسها . يضاف إلى هذا أن أكثر من ٨٠٪ ممن يغادرون دور الرعاية يبقون عاطلين لمدة عامين ونصف العام بعد التخرج من المدرسة في مقابل ٩ ـ ١٦٪ من مجموع المتخرجين (بيهال Biehal وآخرون ١٩٩٢؛ وغارنت Garnett 1992). أما الشباب الذين مروا بتجربة الإقامة في بيوت إيواء متعددة فيتعرضون بدرجة أكبر لخطر التحصيل الضعيف (بيهال وآخرون ١٩٩٢). ويرجع انخفاض مستوى التحصيل الدراسي لأطفال دور الرعاية أساسا ـ ولكن ليس كلية ـ إلى خبراتهم المأساوية (أوزبورن وسانت كلير Osbourne and St.Claire 1987). ومع ذلك توضح الدراسات أن تجربة النشأة في دور الرعاية تضاعف المشكلات التعليمية التي يتعرض لها أطفال تلك الدور. واتضح أن من بين العوامل التي تسهم في ذلك: ضعف الصلة بين المسؤولين عن دور الرعاية والمدارس، وإعطاء أولوية للأمور الخاصة بالرعاية على الأمور التعليمية، والتمزق الناجم عن التنقل بين أكثر من دار، وعدم وجود مواصلات للمدارس، وعدم إعطاء الأخصائيين الاجتماعيين أهمية خاصة للتعليم، وانخفاض مستوى التوقعات، والمعاملة المتحيزة من جانب المدرسين والبلطجة التي يمارسها أقرانهم (كارلين Carleen وآخرون ١٩٩٢، فلتشر ـ كامبل وهول Fletcher - Campbell and Hall 1990).

النشأة في أسر كبيرة العدد

يتعرض أبناء الأسر الكثيرة الأولاد بدرجة أكبر قليلا لاحتمال الإخفاق في الحصول على مؤهل في سن ١٦ أكثر من غيرهم. يضاف إلى ذلك أنهم لو وفقوا في الحصول على مؤهلات، فمن الأرجح أن يحصلوا عليها بتقديرات منخفضة (بوسورث ١٩٩٤). ويبدو الارتباط بين حجم الأسرة الكبير وانخفاض مستوى التحصيل أقوى ما يكون في ما يتعلق بالقراءة والكتابة والذكاء اللفظي، بينما يكون معتدلا بالنسبة إلى القدرات الرياضية

(الحسابية)، ثم يصبح أضعف بكثير بالنسبة إلى سائر أشكال الذكاء اللفظي الأخرى، مما يعني أن غياب التفاعل اللفظي مع الكبار قد يكون هو العامل المسؤول عن ذلك. فقد وجد ودج وبروسر (١٩٧٣) ـ على سبيل المثال ـ أن أطفال الأسر التي لديها أربعة أبناء أو أكثر في الطبقات الوسطى هم فقط الذين يتأثرون سلبيا بكثرة العدد، على حين اتضح بالنسبة إلى أسر الطبقة العاملة أن الأطفال يزداد تأثرهم سلبيا بميلاد كل طفل جديد. كما ثبت وجود ارتباط بين ترتيب الميلاد، والنوع، وأعمار الأخوة الآخرين والتحصيل الدراسي. وانتهى ديردن (١٩٩٨) إلى أن الأولاد ذوي العدد الأقل من الإخوة الأكبر سنا يحظون بمستويات أعلى من التحصيل الدراسي من الأولاد الذين لهم عدد أكبر من الإخوة الأصغر سنا. كما اتضح أن الفتيات اللائي لهن إخوة ذكور فقط يحققون مستويات أعلى من التحصيل. ويكون الذكور أكثر ميلا إلى الانقطاع عن المدرسة عندما يكون لهم إخوة أكبر سنا، ولكن وجود إخوة أصغر سنا منهم ليس له أي أثر في الميل إلى الانقطاع. وبالنسبة إلى الإناث لا يكون لوجود إخوة أكبر سنا أي أثر في ذلك، بينما يؤثر في هذا الميل بشكل واضح ـ وإن كان ضعيفا ـ وجود إخوة أصغر لهن (دستمان Dustmann وآخرون ١٩٩٧).

الخلفية الإثنية

لا توجد على المستوى القومي بيانات شاملة عن تحصيل التلاميذ المنتمين إلى خلفيات إثنية مختلفة (مصلحة التعليم والعمل ١٩٩٧). ومع ذلك يذهب غريبس وغيلبورن (١٩٩٦) إلى أن المشاهد على العموم أن تحصيل التلاميذ ذوي الأصول الأفريقية الكاريبية ـ خصوصا الذكور منهم ـ يكون منخفضا بالنسبة إلى الجماعات الإثنية الأخرى. أما التلاميذ الآسيويون فيحصّلون تعليميا بالجودة نفسها، وربما أفضل من التلاميذ البيض من الصف الدراسي نفسه والنوع نفسه. وإن كانت هناك ـ مع ذلك ـ فروق جوهرية بين الجماعات الآسيوية المختلفة. فالتلاميذ ذوو الأصول الهندية يحصلون دائما على مستويات أعلى، بينما ينخفض مستوى تحصيل التلاميذ البنغلاديشيين والباكستانيين، وتزداد احتمالات تركهم المدرسة دون الحصول على أي مؤهل. وتختلف أنماط التحصيل اختلافا كبيرا على مستوى الإدارات التعليمية

المحلية. ففي مدينة تاور هاملتس Tower Hamlets بالقرب من لندن ـ مثلا ـ يحصل اليوم التلاميذ البنغلاديشيون على مستوى تقديرات أعلى في امتحانات شهادة الثانوية من التلاميذ البيض والأفريقيين الكاريبيين. ويوضح غريبس وغيلبورن (١٩٩٦) في تلخيصهما لنتائج بحوث التقدم الدراسي أن الهوة بين التلاميذ أبناء الأقليات الإثنية والبيض تكون متسعة خلال سنوات الدراسة الابتدائية. ولكن هذا الاتجاه يتخذ مسارا عكسيا عند الالتحاق بالمدرسة الثانوية بالنسبة إلى التلاميذ ذوي الأصول الآسيوية والصينية، الذين يحققون تقدما أفضل من زملائهم البيض. أما الفروق بين تقدم التلاميذ السود والبيض فلا يزال ضئيلا وأقل اتساقا. ولذلك يستطيع التلاميذ إحراز تقدم خلال الدراسة الثانوية، فتنجح بعض الأقليات الإثنية في تضييق الفجوة في التحصيل، لكن يمكن القول عموما (باستثناء بعض المناطق الداخلية في لندن) إنهم لا يستطيعون مع ذلك سد الفجوة كلية. وينتهي تقرير «وحدة الاستبعاد الاجتماعي» (1998 a) إلى أن الانتماء الإثني ليس مرتبطا بالميل إلى الانقطاع عن المدرسة بشكل متسق.

اهتمام الوالدين/ ومشاركتهم/ وممارستهم

تدل التحليلات الحديثة لبيانات الدراسة القومية لنمو الطفل على أن اهتمام الوالدين بالتعليم هو أحد العوامل التي ترتبط بقوة بالتحصيل الدراسي وآثاره على حياة الطفل بعد أن يكبر (فاينستاين وسيمونز Feinstein and Symons 1997؛ هوبكرافت ١٩٩٨، وكذلك كتابنا هذا). فقد تبين فاينستاين وسيمونز (١٩٩٨) أن اهتمام الوالدين بالتعليم يؤثر تأثيرا قويا ومباشرا في تحصيل الطفل عند سن الـ ١٦، وعلى نحو يفوق الآثار المباشرة لمتغيرات الطبقة الاجتماعية. وتشير نتائج دراستهما إلى أن نتائج امتحانات التلاميذ في الرياضيات في سن ١٠ و١٦ الذين أبدى آباؤهم مستوى عاليا من الاهتمام قد تحسنت بنسبة ١٥٪ أعلى من التلاميذ الذين لم يبد آباؤهم أي اهتمام. أما بالنسبة إلى التحصيل في القراءة فكان هذا الفرق ١٧٪. وقد أوضحت تحليلات أخرى للدراسة القومية لنمو الطفل أن اهتمام الأب يؤثر بشكل ملموس وحاسم في تحصيل الابن للمؤهلات الدراسية (هوبكرافت ١٩٩٨). غير أنه يتعين التزام الحذر إزاء تلك النتائج،

إذ إنها تعتمد على تقدير المدرسين لاهتمام الوالدين بالتعليم، ومن ثم على تصورات وانطباعات وليس على مقاييس موضوعية. ولهذا يلاحظ سامونز Sammons (1998):

> يعكس هذا المتغير على الأرجح انطباعات المدرسين، التي قد تكون متأثرة ببعض العوامل الثقافية... وقد تكون هي نفسها مؤشرا على نوع من الحرمان الاقتصادي الاجتماعي... وتزداد مشكلات القياس تعقيدا بسبب قرار وضع اهتمام الأب أو اهتمام الأم على درجة الصفر عندما يكون أحدهما غائبا. معنى ذلك أن هذا المتغير يعمل على انتقاء تأثير الأسر ذات العائل الواحد.

وتوحي الشواهد المستمدة من الوالدين مباشرة أن نسبا مرتفعة جدا من الوالدين يهتمون بتعليم أبنائهم (تيزارد Tizard وزملاؤه ١٩٨١؛ وست West وآخرون ١٩٩٧؛ لارو Lareau 1997).

وقد أبرزت دراسات عدة أهمية مشاركة الوالدين في تعليم أبنائهم وتعلمهم. والحقيقة أن اهتمام الوالدين هو العامل غير الدراسي الوحيد الذي تكثر من الإشارة إليه الكتابات المختلفة عن فاعلية المدرسة (مورتيمور وآخرون ١٩٨٨). وعلى الرغم من الحماس الراهن لتعظيم مشاركة الوالدين (مصلحة التعليم والعمل ١٩٩٧)، فإن النتائج البحثية المتعلقة بفاعلية تلك المشاركة تتسم بقدر من التضارب. فمازلنا لا نعرف ما يكفي عن سبل وأساليب مشاركة الوالدين في تعليم أبنائهم، خاصة خارج البيئة المدرسية الرسمية. فنجد دراسات كثيرة تركز على مقياس واحد لمشاركة الوالدين، ولكن هذا ليس بالأمر المفيد لأن الآباء يمكن أن يعبروا عن مشاركتهم بطرق وأساليب عديدة. والتباين هنا أمر حاسم، حيث تبين أن بعض أساليب المشاركة ـ مثل المعينات الأبوية داخل قاعة الفصل ـ عديمة التأثير، وربما سلبية التأثير، في التحصيل الدراسي (سامونز وآخرون ١٩٩٧).

وفي الماضي كانت البحوث التي اهتمت بمشاركة الوالدين تركز على عدد من الأمور المختلفة. فركز بعضها على مشاركة الوالدين كمستهلكين/ وصاحبي قرار في مسألة التعليم. ويتضمن هذا النوع من المشاركة قيام الوالدين باختيار المدرسة في «سوق» التعليم، والمشاركة في مجالس إدارة المدرسة. على حين

اهتمت بحوث أخرى بالصلة بين المدرسة والبيت، وذلك مثلا من خلال الخطابات الدورية إلى أولياء الأمور، والأمسيات/ الاجتماعات مع الآباء في المدرسة. ولوحظ أن كثافة الاتصال وقوة الثقة بين الآباء والمدرسة من شأنها أن تؤدي إلى آثار مفيدة في نهاية الأمر، على نحو ما ورد في كثير من الكتابات الخاصة بتحسين الأداء المدرسي (مورتيمور وآخرون ١٩٨٨).

واتجهت بحوث أخرى إلى تركيز الاهتمام على دور الوالدين كمعلمين، وبالذات بالنسبة إلى بعض التخصصات المقررة كالقراءة والكتابة عادة، والرياضيات بدرجة أقل. وأثبتت بعض الدراسات أن مقدار التدريس المباشر أو «التنشيط الفكري للتلميذ في البيت» يرتبط ارتباطا قويا بتحصيله الدراسي، خاصة خلال سنوات دراسته الأولى (باركنسون ١٩٨٢). ويرجع التفاؤل الكبير بفاعلية هذا الأسلوب من المشاركة كوسيلة لتحسين التحصيل الدراسي عموما والقراءة والكتابة خصوصا لدى التلاميذ المحرومين إلى الدراسة التجريبية التي اشتهرت باسم «مشروع هارنجي» Haringey (تيزارد وآخرون ١٩٨٢). وقد نفذ المشروع على مدى عامين كان المدرسون والزوار المنزليون خلالها يشجعون الوالدين على الإنصات إلى ابنهم أثناء القراءة. وبعد انتهاء العامين تبين حدوث فروق ملحوظة في نتائج اختبارات القراءة. وفي الفصول الضابطة (*) لم يحصل سوى عدد قليل جدا من التلاميذ على الدرجات المناسبة لجماعتهم العمرية أو أعلى قليلا، على حين استطاع أكثر من ٥٠٪ من تلاميذ الفصول التجريبية (التي حدث فيها التدخل) الحصول على درجات أعلى من المعدل. ومع ذلك لم تستطع بعض البحوث التي أجريت لاحقا أن تؤكد فاعلية التوسع في هذا الأسلوب من المشاركة كوسيلة لتحسين التحصيل الدراسي (انظر مثلا هانون Hannon 1987). (ولعل نجاح مشروع هارنجي يعود إلى الزيارات المنزلية التي كانت تمثل أحد عناصر برنامج التدخل (هانون ١٩٨٧). فكانت الزيارات متكررة وتضمنت تقديم نصائح خاصة عن الأسلوب الصحيح في التعامل مع الأبناء، كما حددت ما يتعين على الآباء عمله. وقد لفت ذلك الانتباه إلى ما يفعله الآباء بالفعل عندما يسمعون أبناءهم يقرأون. ولاشك في أن نوع المساعدة التي يقدمها الوالدان قد تكون

(*) يقصد بها الفصول التي دخلت في التجربة، ولكن دون إحداث متغير تدخل الوالدين فيها، وكان دخولها لمجرد المقارنة بين الجماعة التجريبية - التي تم فيها التدخل - وتلك التي لم يتم فيها، وتسمى الضابطة [المترجم].

عاملا حاسما. وقد لاحظت الدراسات التي تناولت هذه النقطة أن طريقة تفاعل الوالدين مع أبنائهم وهم يستمعون إليهم يقرأون تتفاوت بشدة تبعا لمستوى تعليم الوالدين (غرينهو وهيوز Greenhough and Hughes 1998). ويتسق هذا مع الشواهد التي جرى الحصول عليها مباشرة من الوالدين، والتي تؤكد أن غالبيتهم يدركون أهمية المساعدة العائلية للتحصيل الدراسي، ولكن يفتقرون إلى الثقة ـ وبالذات إلى المعرفة الدقيقة ـ بما يتعين عليهم عمله لمساعدة الطفل. وقد حاول تيزارد وزملاؤه (١٩٨٨) ربط تلك المساعدة بكمية الوقت الذي تستغرقه وبالضغوط العائلية فلاحظوا أن آباء الطبقة العاملة ـ الذين يفتقرون إلى الثقة ـ كانوا يجدون من الصعب القيام بالمشاركة في قراءة طفلهم. وقد أبدى عدد كبير من الآباء رغبتهم في إنفاق المزيد من الوقت في الأنشطة التعليمية لأبنائهم لو أن المدرسين وجهوهم بما يكفي نحو ما يتعين عليهم عمله فعلا. ولو أنه قد اتضح أن الاتصال بالوالدين كان يحتل مكانة شديدة الانخفاض بين أولويات المدرس ولم يكن يخصص له إلا وقتا قليلا أو لا يجد له وقتا إطلاقا، كما تبين أن التعليم الذي تلقاه المدرسون أنفسهم لم يعدهم بالقدر الواجب للتعاون مع الوالدين (هانوك Hanock 1997).

وركزت بحوث أخرى على قيام الوالدين بدور الميسِّر لعملية التعليم. ويتضمن هذا الدور تقديم المساعدة لتعلم الطفل بالتشجيع ومن خلال تهيئة البيئة التي يمكن أن يحسن فيها التلاميذ أداءهم الدراسي وأن يفيدوا مما تعلموه على الوجه الأكمل. ومن أمثلة هذه المشاركة توفير المكان والوقت المناسب للتعلم داخل البيت، والعلاقات الإيجابية بين الوالدين والطفل، وتقليل الصراعات داخل الأسرة. وقد توصلت إحدى الدراسات الأمريكية عن تباين تحصيل القراءة والكتابة بين تلاميذ بعض الأسر الفقيرة إلى أن الأبعاد العاطفية والتنظيمية لحياة الأسرة ترتبط بالقدرة على الكتابة ارتباطا قويا. ومع ذلك تبدو تلك العوامل قليلة الشأن من حيث علاقتها بالعناصر الأخرى لعملية القراءة والكتابة: كطبيعة المفردات (كما وكيفا)، والتعرف على الكلمة، والقراءة (سنو وآخرون ١٩٩١). ويعني هذا أن مختلف أشكال مشاركة الوالدين تتفاوت في ارتباطها بمختلف مجالات التحصيل الدراسي. ولاشك في أن سلوك الوالدين واتجاهاتهم تؤثر في التحصيل الدراسي لأبنائهم.

وقد توصلت إحدى الدراسات التي تناولت المشاركة الرسمية وغير الرسمية للوالدين إلى أنه لا توجد فروق إحصائية على أساس الطبقة الاجتماعية (تحددت الطبقة بمهنة الأب) (وست وآخرون ١٩٩٧). أما الفروق التي ظهرت فكانت في علاقة مستوى المؤهلات الدراسية للأم بكل من حضور أمسيات الآباء، والاتصالات غير الرسمية بالمدرسين، واستخدام الكتب المدرسية في البيت، والدروس الخصوصية. ومع ذلك اتضح أن تعليم الوالدين لا يؤدي إلى تباين الأشكال الأخرى للمشاركة الأبوية. معنى هذا أن الصورة النمطية للوالد قليل المشاركة المنخفض التعليم لا تصدق على سائر أنواع المشاركة. ولذلك فإن الفروق في مشاركة الوالدين في الأسر ذات الدخل المنخفض قد تكون مظهرا مهما في تفسير كيف ينجح بعض الأطفال المنتمين إلى ظروف محرومة في إحراز النجاح في دراستهم، على حين يفشل بعضهم الآخر. لهذا يصبح من المهم أن تحدد البحوث بكل دقة كيف يضطلع الآباء بالمشاركة، وما الأهمية النسبية لمختلف أنواع مشاركة الآباء والأمهات، ووضع ذلك بالنسبة إلى كل مجال من مجالات الدراسة، وفي كل مرحلة من مراحل عمر الطفل. ويتطلب الأمر ـ فضلا عن ذلك ـ معرفة المزيد عن مشاركة جماعات الآباء المختلفة، وعن العوامل الرئيسية التي تحول دون المشاركة أو تلك التي تشجع عليها.

كما أبرز التراث المنشور تأثير الشبكات الاجتماعية لكل من الآباء والتلاميذ على التحصيل الدراسي. فتشير البحوث إلى أن المدرسين غير الرسميين، وقادة الجماعات، والمدرسين الخصوصيين يؤدون أدوارا مهمة في المرحلة التي يبدأ عندها الشباب محاولات الاستقلال عن الوالدين (هندري Hendry وآخرون ١٩٩٢). ومن الطريف اعتبار المساعدة الشخصية القوية من جانب أحد الكبار الموثوق بهم عاملا أساسيا من عوامل النجاح، وذلك في بعض المشروعات الفائقة النجاح، التي استهدفت الحيلولة دون حدوث الاستبعاد لبعض أفراد الجماعات التي كانت معرضة له بشدة (بيرس وهيلمان ١٩٩٨؛ سباركس ووست ٢٠٠٠). وتوضح بعض الدراسات أن تأثير الوالدين يتراجع بشدة خلال مرحلة المراهقة نتيجة ازدياد التأثير المناوئ للرفاق. فالملاحظ أن جماعات الرفاق تبدأ في الظهور «كبديل للأسرة»، وبات معروفا أن تأثيرها يزداد وزنا عندما

تضعف المؤثرات المضادة الآتية من الأسرة. وقد أعرب هاريس (١٩٩٩) عن رأي مختلف عليه قال فيه إن تأثير الوالدين في سلوك أبنائهم خارج البيت يكون ضعيفا نسبيا، ويؤكد العلاقات مع جماعات الأقران، وعلى طرق الأطفال في الاندماج الاجتماعي بعضهم مع بعض. وسيكون من المفيد ولاشك الوصول إلى فهم أكمل لأهمية جماعات الأقران، وكيفية تحقق تلك الأهمية وأسباب ذلك.

العوامل ذات الطبيعة المحلية

يشير التراث المنشور إلى أن العوامل المحلية كقلة فرص العمل المتاحة في سوق العمل المحلي، والتوترات العنصرية، والممارسات المحلية للعنف؛ يمكن أن تؤثر جميعا سلبا في التحصيل الدراسي وعلى حياة الطفل فيما بعد. وقد توصلت بعض التحليلات الحديثة لبيانات «دراسة فوج الشباب مواليد ١٩٧٠» (بوسورث ١٩٩٤) إلى أنه ـ مع تثبيت العوامل الأخرى ـ لا تلعب المناطق الفقيرة في فرص العمل داخلها (ومن ثم يتعين السفر للعمل في منطقة مجاورة ـ المترجم) لا تلعب دورا يذكر أو متسقا في تكوين اتجاهات متباينة لدى التلاميذ إزاء المدرسة. يضاف إلى ذلك أننا ـ لو ثبتنا العوامل الأخرى ـ سنجد أن احتمال تكرار الانقطاع عن المدرسة يبلغ أعلى معدل له بين أبناء المناطق الصناعية وكذلك تلك المعروفة بارتفاع الأجور فيها. في مقابل ذلك ترتبط المناطق الفقيرة في فرص العمل بموضوع أداء الامتحانات. فأبناء تلك المناطق الذين يعانون الحرمان من بعض النواحي يقل احتمال حصولهم على درجات مرتفعة في الامتحانات. ويمكن ترتيب المناطق من حيث الأداء على النحو التالي بدءا من الأفضل وانتهاء بالأسوأ:

١ ـ مناطق النمو المتميزة.
٢ ـ مناطق الأجور المرتفعة.
٣ ـ المناطق الحضرية الشمالية والوسطى.
٤ ـ المناطق ذات معدلات البطالة المرتفعة.
٥ ـ المناطق التي يغلب عليها تقديم المساعدات الاجتماعية.
٦ ـ مناطق الأجور المنخفضة والنمو البطيء.
٧ ـ المناطق الكثيفة المصانع.

والواقع أن الفروق المطلقة بين الأقاليم في الدرجات لم تكن كبيرة، ولكن المناطق الصغيرة ذات الفرص الشديدة العسر يمكن أن تكون بعيدة التأثير في الدرجات. وقد رُصدت تأثيرات مشابهة لذلك في الولايات المتحدة (ويليام جوليوس ويلسون، في كتاب هالسي وآخرين ١٩٩٧).

العوامل المدرسية المسؤولة عن تفاوت التحصيل الدراسي

أبرزت بعض الدراسات إمكان إحراز تقدم في المدارس ذات التلاميذ المحرومين (مصلحة التعليم والعمل ١٩٩٧). فتؤكد بعض الدراسات المركزة لبعض المدارس التي قبلت تلاميذ دون المتوسط واستطاعت أن تنجح خلافا لكل التوقعات أهمية القيادة المعتمدة على أسلوب عمل الفريق، ووجود رؤية للنجاح المتوقع، والاستخدام الحذر للأهداف، وتطوير البيئة المادية للمدرسة، والتوقعات المشتركة فيما يتصل بسلوك التلاميذ وبنجاحهم، والاستثمار في العلاقات الطيبة مع الآباء ومع المجتمع المحلي (اللجنة القومية للتعليم ١٩٩٦). ومع ذلك يتعين علينا التدقيق قبل القول بأن تحسين المدرسة هو العلاج للاستبعاد الاجتماعي. ويرى مورتيمور وويتي (١٩٩٧) أنه «لا يمكن الزعم بأن مثل هذه الاستراتيجيات سوف تسهم في تحقيق درجة أكبر من الاندماج الاجتماعي». ويؤكد المؤلفان مكررين النتائج التي انتهى إليها رتر في دراسته المعنونة «خمسة عشر ألف ساعة»:

> لو أدت كل المدارس عملها بالجودة نفسها التي تؤديه بها أفضل المدارس، فمن المؤكد أن تدرج مستويات التحصيل وفقا للطبقة الاجتماعية سوف يزيد عما هو عليه الآن. وسيحدث ذلك لأن التلاميذ الأميز اجتماعيا الذين يدرسون حاليا في أنجح المدارس سوف يحققون نتائج أفضل مما يحققونه الآن في ظل بيئة مدرسية ذات كفاءة إدارية أقل، ومن ثم سوف تزداد الفجوة اتساعا بينهم وبين أقرانهم الأقل تميزا.

فالمهم ما يحدث لجميع التلاميذ داخل المدارس، وليس المتوسط العام لأداء التلاميذ.

الاستبعاد(*)

يمثل الاستبعاد أقصى عقوبة يمكن أن توقعها المدرسة على التلميذ الذي يتكرر عصيانه، أو إحداثه للفوضى، أو ممارسته سلوكا عنيفا. وقد يكون الاستبعاد من المدرسة دائما أو محدد المدة (بحيث لا يبعد التلميذ عن المدرسة أكثر من ١٥ يوما في الفصل الدراسي الواحد). والملاحظ أن عواقب الاستبعاد من المدرسة عادة ما تكون بعيدة الأثر في مستوى التلميذ الفرد. من ذلك مثلا أن التلاميذ الذين أبعدوا عن المدرسة خلال العامين الأخيرين من التعليم الإلزامي يزداد احتمال انقطاعهم عن مواصلة التعليم، أو التدريب، أو دخول سوق العمل في سن ١٦ و١٨ سنة بمقدار مرتين ونصف ضعف احتمالات انقطاع زملائهم الذين لم يُستبعدوا من المدرسة (وحدة الاستبعاد الاجتماعي 1999 b). ومن بين التلاميذ الذين استبعدوا لفترات طويلة لم يستطع العودة إلى مواصلة التعليم منهم سوى ٢٧٪ في مرحلة التعليم الابتدائي و١٥٪ فقط في مرحلة التعليم الثانوي (بارسونز ١٩٩٦). والمعروف أن أولئك الذين لا يعودون إلى المدرسة يفقدون حقهم في الدراسة الكاملة طوال اليوم، ولا يسمح لهم إلا بتلقي ما يسمى «التعليم المختلف». وتحدد طبيعة هذا التعليم المختلف الإدارة التعليمية المحلية. والواقع على أي حال أن غالبية التلاميذ يحضرون «الوحدات التعليمية الاستشارية»، أو يتلقون دروسا منزلية، أو يحضرون معاهد تعليمية أخرى. وقد وجهت انتقادات حادة إلى نوعية التعليم التي تقدم داخل «الوحدات التعليمية الاستشارية» في تقارير التفتيش الصادرة عن مكتب المعايير التعليمية (1995) OFSTED. وتلفت تلك الانتقادات الانتباه إلى انخفاض مستوى التحصيل الدراسي، وتواضع توقعات التلاميذ أنفسهم، ورداءة نوعية التدريس، وعدم وجود أهداف واضحة في كثير من تلك الوحدات التعليمية الاستشارية. وعلى ذلك:

> فإن التلاميذ الذين يستبعدون من المدرسة لمدد طويلة والذين لا تتاح لهم ـ لأسباب أخرى ـ أماكن في إحدى المدارس يكونون عرضة لخطر الفشل الدراسي، الوضع الذي يؤدي بهم إلى العجز عن الالتحاق بعمل، ومن ثم الاعتماد الطويل على الإعانات. فهم باختصار يحرمون من مدى كامل من الفرص المهنية، والثقافية والاجتماعية (OFSTED 1995).

(*) الاستبعاد هنا يختلف عن الاستبعاد موضوع الكتاب، إذ يستخدم بمعنى محدود يشير إلى «فصل» التلميذ من المدرسة [المترجم].

والملاحظ على أي حـال أن تكلفـة التلميـذ في الوحـدات التـعليـمـيـة الاستشارية في العام الدراسي ١٩٩٤/ ٩٥ بلغت ٤٣٠٠ جنيه استرليني، في مقابل ٢٥٠٠ جنيه لتلميذ التعليم النظامي العادي. وهم يتكلفون هذه التكلفة المضاعفة ـ تقريبا ـ في مقابل حصولهم على ١٠٪ من ساعات التدريس التي كان يمكن أن يحصلوا عليها في المدارس (بارسونز ١٩٩٦).

وقـد زاد عـدد حـالات الإبعـاد عن المدرسـة بمعـدل مـتسـارع في أوائل تسعينيات القرن الماضي. فكان عدد حالات الاستبعاد لمدد طويلة ١٢٧٠٠ في العام ١٩٩٦/٩٧ (مصلحة التعليم والعمل، ١٩٩٨). وذلك في مقابل أن عددها كـان ٢٩١٠ في العـام ١٩٩٠/٩١، وهناك من يقـول إن الأرقـام الحـقـيـقـيـة قـد تكون أعلى من ذلك (وحدة الاستبعاد الاجتماعي، c 1998). وعلى الرغم من أن غالبية حالات الاستبعاد تكون في التعليم الثانوي، فإن معدلات الاستبعاد في المرحلة الابتدائية قد ارتفعت هي الأخرى بسرعة، بحيث تجاوزت نسبة الزيادة أكثر من ٥٠٠٪ خلال السنوات ١٩٩٠ ـ ٩٦ (بارسونز ١٩٩٨). فضلا عن هذا تشير تقديرات مستخلصة من مكتب المعايير التعليمية (١٩٩٦) إلى وجود حوالي مائة ألف حالة استبعاد لمدد محددة في المدارس الثانوية سنويا. وقد أرجع البعض الزيادة السريعة في معدلات الاستبعاد لعدد من العوامل، من بينها جداول النتائج التي تنشرها اتحادات أصحاب المدارس، والتي استخدمت كمؤشرات للأداء. وإزاء المناخ التنافسي الذي يضع ضغوطا هائلة على المدارس للوفاء بالمعايير الطموحة، قد تلجأ بعض المدارس إلى استبعاد التلاميذ الأقل كفاءة أو أولئك الذين يعطلون تعلم غيرهم من التلاميذ وذلك لكي يحسنوا من جداول نتائج مدارستهم. وقد تكررت الإشارة إلى أهمية العوامل المؤسسية في تفسير زيادة استخدام عقوبة الاستبعاد، وذلك في الدراسة المسحية التي أجرتها الإدارات التعليمية المحلية لمديري المدارس. إذ يعتقد ٨٪ منهم أن زيادة حالات الاستبعاد ترجع إلى الإخلال بالنظام، بينما أرجع ٤٢٪ تلك الزيادة إلى احتدام المنافسة بين المدارس (غيلبورن ١٩٩٦).

ويمثل الأولاد ٨٣٪ من التلاميذ المستبعدين لمدد طويلة (مصلحة التعليم والعمل، ١٩٩٨). وتشير الشواهد المتعلقة بخلفيات أولئك المستبعدين إلى أن ٦١٪ منهم من أسر عائلها عاطل (وحدة الاستبعاد الاجتماعي، c 1998). ونسب مرتفعة منهم تنتمي إلى أسر مضطربة أو مفككة بسبب: الانفصال، أو وفاة أحد

الوالدين، أو المرض، أو إدمان الخمر، أو تعاطي المخدرات (مكتب المعايير التعليمية، ١٩٩٦). ولوحظ أن أطفال دور الرعاية يزداد بمقدار ١٠٪ في المتوسط احتمال استبعادهم أكثر من أقرانهم (وحدة الاستبعاد الاجتماعي، 1998 c). وللاستبعاد دلالات ذات أهمية خاصة لتلك المجموعة من الشباب، إذ إنه كثيرا ما يؤذن بتدمير علاقتهم بدار الرعاية (بيرس وهيلمان Pearce and Hillman 1998). أما بالنسبة إلى ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة فيرتفع خطر الاستبعاد بحوالي ٦٪ أكثر من سائر التلاميذ. ويعزو البعض هذا ـ على الأقل جزئيا ـ إلى نظم تمويل الاحتياجات التعليمية الخاصة. ويشير سترلنغ (1992) Stirling إلى أن عملية الاستبعاد تكون ـ من وجهة نظر المدرسة ـ أسرع وأضمن من اللجوء إلى تطبيق إجراءات تقدير «الاحتياج الخاص» الطويلة، والتي تقود في النهاية إلى الإقرار بوجود احتياجات تعليمية خاصة (والتي يترتب عليها تدبير موارد إضافية لمواجهة احتياجات التلميذ الخاصة) وفقا لقانون التعليم الصادر عام ١٩٨١، ويشير ـ فضلا عن هذا ـ إلى أن المدارس قد تلجأ إلى عملية الاستبعاد للتعجيل بتخصيص الاعتمادات الإضافية للاحتياجات التعليمية الخاصة، حيث يحرك فعل الاستبعاد عملية اعتماد الاحتياج الخاص للتلميذ. والتلاميذ الكاريبيون الأفريقيون والسود يزداد احتمال استبعادهم بمقدار ثلاثة إلى ستة أمثال زملائهم البيض (مكتب المعايير التعليمية، ١٩٩٦). وعلى الرغم من أن أسباب ذلك ليست مفهومة تماما، إلا أن البحوث أبرزت وجود توتر وصراعات في علاقات المدرسين بالتلاميذ الكاريبيين الأفريقيين باعتباره تفسيرا مقنعا لارتفاع معدل الاستبعاد على هذا النحو (غيبس وغيلبورن ١٩٩٦). ومع أن غالبية التلاميذ المستبعدين يتوزعون بالتساوي بين القدرات المتوسطة ودون المتوسطة، فإن التلاميذ الكاريبيين الذين يُستبعَدون يغلب عليهم مستوى القدرات المرتفع أو المتوسط، وإن كانوا يوصفون عموما بأنهم منخفضو الأداء. وهم لا يبدون عادة سلوكا فوضويا خلال سنوات تعليمهم الأولى، كما تقل بالنسبة إليهم الشواهد الدالة على وجود مآس بعيدة الغور في نفوسهم. وقد لاحظ مكتب المعايير التعليمية (١٩٩٦) أن الاستبعاد يرتبط على نحو متسق بالطموحات والتوقعات المتواضعة، وسوء العلاقات مع التلاميذ الآخرين ومع الوالدين والمدرسين، وتعرضهم لضغوط من التلاميذ الآخرين للتصرف على نحو يؤدي بهم إلى الصدام مع السلطة.

الموارد

الإدارة التعليمية المحلية والإنفاق على مستوى المدرسة

يتصل الجدل حتى الآن عن أثر الموارد في تحصيل التلاميذ وحصيلة ذلك بالنسبة إلى سوق العمل. ويتردد صدى هذا الجدل في الشواهد الأمريكية التي تكثر الإشارة إليها. وقد خلص هانوشك Hanushek (1986) من تحليل شامل واسع النطاق لنتائج البحوث إلى أنه «لا توجد علاقة قوية أو متسقة بين الموارد المدرسية وأداء التلاميذ». وقد تعرضت الإجراءات المنهجية التي اتبعها هانوشك لنقد عنيف، كما أعيد تحليل نتائج عينة الدراسات التي غطاها، وذلك على يد هيدجز وزملائه (١٩٩٤). وانتهوا فيها إلى أن هناك علاقة متسقة وإيجابية بين المدخلات والمخرجات. كذلك خلص كارد وكرويجر (١٩٩٦) إلى أن ارتفاع الإنفاق على التلميذ يعود بمكاسب مرتفعة. (لمناقشة بحثهم كله انظر دراسة بارتلس Burtless 1996).

أما في المملكة المتحدة فتقل نسبيا البحوث التي تناولت آثار الموارد المالية على الحصيلة التعليمية. وتذهب معظم البحوث التي أجريت إلى أنه لا توجد علاقة متسقة بين إنفاق الإدارة التعليمية المحلية والحصيلة التعليمية للتلاميذ، ولا بينها وبين ما سيحققونه من مكاسب في ما بعد (دولتون وفيغنولز Dolton and Vignoles 1996). وإن كان وست وزملاؤه (١٩٩٩) يذهبون إلى أن العلاقة بين ما ينفق على التلميذ ونتائج الامتحانات علاقة ملتبسة، على اعتبار أن السلطات المحلية التي لديها نسب مرتفعة من التلاميذ القادمين من بيئات محرومة تخصص لها الحكومة المركزية اعتمادات مالية إضافية، ومن ثم يبدو أن إنفاقها أعلى على التعليم. وقد قام وست وزملاؤه بتحييد هذا التأثير الملتبس للفقر وأثبتوا أن الإنفاق على تعليم التلميذ يرتبط إيجابيا بالتحصيل الدراسي على مستوى الإدارة التعليمية المحلية. والطريف أن التحليلات التي اضطلع بها ديردن (١٩٩٨) قد انتهت إلى أن أثر الإنفاق على التلميذ في المدارس الثانوية يكون ذا دلالة بالنسبة إلى أجور الفتيات في سن ٢٣، بل يكون واضح الدلالة تماما: «فزيادة ١٠٪ في هذه الميزانية تؤدي إلى زيادة في الأجور بمقدار ١,٣٪».

حجم الفصل

لم تستطع الأعمال المنشورة في ميدان الاقتصاد القياسي عن حجم الفصل أن تتوصل إلى تأثيرات إيجابية متسقة. فكثيرا ما ترتبط الفصول الكبيرة الحجم بالنتائج الطيبة، مما يعكس الميل إلى وضع التلاميذ ضعاف التحصيل في فصول صغيرة (دولتون وفيجنولز ١٩٩٦). ولكن بعض التجارب العلمية الأحدث التي أجريت على نطاق محدود في الولايات المتحدة ـ وكذلك بعض الدراسات التتبعية ـ قد بدأت تطرح تصورا مختلفا لتلك العلاقة. ويشير تحليل بيانات الفوج السكاني إلى أن انخفاض معدل تلميذ/ مدرس من شأنه أن يزيد التحصيل الدراسي، ولكنه يرتبط كذلك بتحقيق دخل أعلى عندما يكبر الشاب (دولتون وفيغنولز ١٩٩٦). ويلخص المؤلفان الموقف:

> تشير النتائج إلى أن توفير موارد مدرسية إضافية من شأنه أن يؤدي إلى تحسين فرص الخريجين في سوق العمل، ولكن هذا التأثير يتم على نحو فضفاض تماما. حقيقة أن الانتظام في مدرسة ذات معدل تلميذ/ مدرس منخفض يمكن أن يعزز رأس المال البشري للطفل، وبالتالي فرصه في سوق العمل، ولكن هذا التأثير ليس مباشرا، وليس راجعا إلى التحصيل الدراسي وحده.

كما توصل ديردن وآخرون (١٩٩٧) إلى أن معدل تلميذ/ مدرس المنخفض يعظم ـ في نهاية الأمر ـ الأداء الدراسي وفي سوق العمل فيما بعد بالنسبة إلى النساء اللائي يقعن في النصف الأدنى من توزيع القدرات.

تأثيرات المدرس

انتهى ديردن وزملاؤه (١٩٩٧) من تحليل الدراسة القومية لنمو الطفل إلى أن نوعية المدرس ـ كما يعكسها المرتب الذي يتقاضاه ـ كانت عاملا مهما في تحديد مستقبل عينة الأطفال الذكور في سوق العمل. وإذا ثبتنا الإنجاز التعليمي، فإن مرتب المدرس في المدارس الثانوية يرتبط بارتفاع أجور الأولاد عندما يبلغون السن من ٢٣ إلى ٣٣ .

> إن المدرسين الذين يُمنحون زيادة على نفقات المعيشة ١٠٪ يخرّجون تلاميذ يكسبون دخلا أعلى بنسبة ٧٪ عندما يبلغون ٢٣، والنوعية الجيدة من المدرسين هم الذين يزودون التلاميذ بالمعرفة والمهارات المهمة لسوق العمل، ولكن لا صلة لها بالحصول على المؤهلات الرسمية.

ولأن مرتبات المدرسين تعكس الخبرة أساسا، فتدل النتائج على أن المدرسين الأكثر خبرة قد يكونون أكثر فاعلية في تنمية المهارات الشخصية أو الخاصة لدى التلاميذ. كما اتضح وجود آثار ملحوظة للمدرس على مستوى الانقطاع عن المدرسة (كيسي وسميث ١٩٩٥). فقد انخفض احتمال الانقطاع في المدارس التي توجد بها نسب مرتفعة من المدرسين المتعلمين جامعيا والتي تقل فيها تنقلات المدرسين من المدرسة وإليها. ويعتقد أن هذه العوامل تؤثر في توقعات المدرس وفي تفاعلاته مع التلاميذ. واعتبر التلاميذ أن سوء العلاقة مع المدرس تمثل ثاني العوامل أهمية كتفسير لحالات الانقطاع عن المدرسة.

آليات السوق

تشير نتائج البحوث إلى أن ظهور سوق مواز للتعليم قد أدى إلى خلق مجموعة قوية من الحوافز والعمليات المؤسسية التي تعمل ضد هدف خلق نسق تعليمي يستوعب الجميع. وتتضمن الجوانب الأساسية للإصلاح حق الوالدين في التعبير عن تفضيل مدرسة من اختيارهم. وفي سوق التعليم الموازي يتحدد تمويل المدرسة ـ بدرجة كبيرة ـ بقدرة المدرسة على اجتذاب التلاميذ، ولهذا تتنافس المدارس في ما بينها للحصول على تلاميذ على أساس مؤشرات الأداء المعلنة (قوائم أصحاب المدارس). ويوضح وست وزملاؤه (١٩٩٧) أن كثيرا من الآباء يرون أنه من الصعب عليهم فهم جداول أصحاب المدارس. ولكن هذه الصعوبة تتركز بين الآباء ذوي التحصيل الدراسي المتواضع. ففي الحالات التي تكون الأم فيها قد تعلمت وبلغت المستوى الرفيع من شهادة الثانوية، أجاب ٦٧٪ بأنهم استطاعوا فهم جداول أصحاب المدارس. في مقابل ذلك أفاد بهذا الرد الإيجابي ٣١٪ فقط من الأسر التي لم تتجاوز فيها الأم المستوى العادي من شهادة الثانوية أو أقل. وتنطوي هذه النسب على دلالات مهمة بالنسبة إلى المساواة في الاختيار المستند إلى معلومات. وقد قام نودين Noden وزملاؤه (١٩٩٨) بدراسة أنماط اختيارات الوالدين في مرحلة الالتحاق بالتعليم الثانوي في منطقة لندن، وتبين لهم أن الاختيار الأول لآباء أسر الطبقة الوسطى قد انصب على المدارس ذات الترتيب الأعلى في جداول الأداء التي تصدرها «مصلحة التعليم والعمل». وقد وقع الاختيار الأول لآباء الطبقة الوسطى على المدارس التي حصل ٥٣٪ من خريجيها على خمسة تقديرات أو أكثر بتفوق (تتراوح بين A-C) في شهادة

الثانوية، هذا على حين اختار آباء أسر الطبقة العاملة مدارس بلغت فيها هذه النسبة ٤٠٪ فقط. كما يتباين معدل تنفيذ الاختيار تبعا للوضع الاقتصادي الاجتماعي للأسرة. وقد توصل فيتز وهالبين وباور Fitz, Halpin and Power في دراستهم لاثنتين من الإدارات التعليمية المحلية (١٩٩٣) إلى أن الأسر التي لا يشغل عائلها وظيفة بأجر هي التي كانت أعجز عن إلحاق أبنائها بالمدرسة التي وقع اختيارهم عليها. وذلك على عكس أسر المهن العليا التخصصية الذين كانوا الأقدر على تنفيذ اختياراتهم.

وقد ذهب منتقدو سوق التعليم هذا إلى أن نشر جداول أصحاب المدارس من شعأنه أن يعمل على تشجيع عمليات الفرز الطبقي بين قمة وقاع، حيث تعمل المدارس كل ما في وسعها لتحسين وضعها في تلك الجداول، ومن ثم تحقيق وضع أفضل في هذا السوق. وتشير الدراسات التي أجريت عن عمليات الالتحاق بالمداس في المملكة المتحدة إلى أن عملية الفرز الطبقي تلك كانت تجرى بالفعل في بعض المدارس التي تعتمد في تمويلها على المنح أو التبرعات، ولذلك كانت تتبنى سياسات قبول أكثر مرونة (وست وبينيل ١٩٩٨). وتؤكد الشواهد أن بعض تلك المدارس كانت تعمد - خفية أو بصورة غير رسمية - إلى اختيار تلاميذ متميزين دراسيا أو اجتماعيا (وست وآخرون ١٩٩٨، وست وبينيل ١٩٩٧، غيروتز وآخرون ١٩٩٥). بل إنه يضاف إلى ذلك إشارة البعض إلى أن إجراءات الالتحاق الإضافية في بعض تلك المدارس - والتي تتضمن تحرير طلبات التحاق أو إجراء مقابلات مع التلميذ أو أسرته - قد تعمل هي نفسها ضد فئات معينة من الآباء (جيروتز ١٩٩٥). ومع هذا تدلنا البحوث الحديثة التي أجراها جورارد وفيتز (١٩٩٨) على أن هذا الاستقطاب الاجتماعي الذي تمارسه المدارس قد انخفض خلال السنوات الأخيرة (انظر كذلك فيتز وجورارد ٢٠٠٠).

كما تؤكد الشواهد أن الأخذ بنظام الميزانيات المفوّضة (*) دون تقديم التعويض الكافي للمدارس التي تعاني مشكلات خاصة، مثل ارتفاع مستوى حراك (تنقلات) التلاميذ أو مآزق الحياة التي تجعلهم مأزومين. فنظام الميزانيات المفوضة يؤدي - مثلا - إلى تقليل فرص الإدارات التعليمية المحلية في تقديم تمويل إضافي للمدارس التي تضطر إلى قبول تلاميذ يعانون من

(*) الميزانيات المفوضة Devolved Budgets أي المبالغ التي يفوض مدير المؤسسة (هو هنا مدير المدرسة) في تحديد أوجه استخدامها [المترجم].

مشكلات. وقد أبرز ويتي وزملاؤه (١٩٩٩) في تحليلهم للعلاقة بين التعليم ونقص المأوى أن تعليمات الميزانية تعوق المدارس في بعض المناطق المأزومة. ويشرح المؤلفون أن بعض تدابير تحديد التمويل تعتمد على عملية حصر فعلي واحدة (للتلاميذ)، تجري مراجعتها وتدقيقها من واقع عملية حصر فعلي أخرى تحدث في وقت لاحق من العام الدراسي. ومعنى ذلك أن وثائق المدرسة في المناطق المضطربة [حيث يكثر الغياب مثلا - المترجم] ستكون أقل من العدد الفعلي، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيضات حادة في الميزانية.

ولكن هناك - من ناحية أخرى - مبررات قوية لمنح المدارس سلطة التحكم في ميزانيتها، والإدارات المدرسية عامرة بأصحاب الإمكانات (غلنرستر وآخرون ٢٠٠٠). ولكي ينجح نظام الميزانيات المفوضة في المناطق المحرومة يجب أن تؤكد تعليمات الميزانية على تعويض المدارس عن تلاميذها المأزومين والمحرومين.

ما العمل؟

● أكدت الشواهد التي عرضنا لها هنا أن التدخل في السنوات الأولى من عمر الطفل يعد واحدا من أقوى وسائل تحسين التحصيل التعليمي في ما بعد وزيادة احتمال تجنب الاستبعاد الاجتماعي. ويلاحظ أن برنامج الحكومة البريطانية «البداية الآمنة» قد تأثر بشدة بالشواهد الأمريكية من النوع الذي استعرضه والدفوغل (1998) Waldfogel. ويستهدف هذا البرنامج العمل مع الوالدين والأطفال لتحسين النمو الجسمي والعقلي والاجتماعي للطفل في مرحلة ما قبل المدرسة، خاصة الطفل المحروم، لضمان أنه صار على استعداد ليتفتح وينمو عندما يلتحق بالمدرسة «وبذلك يكسر حلقة الحرمان» (وزارة الخزانة البريطانية 2000 c). وبحلول العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١ يبلغ عدد هذه البرامج المحلية في إنجلترا ٢٥٠ برنامجا، وتستهدف جميعها خدمة المناطق الفقيرة. ويتعين على كل جماعة محلية تعمل مع الآباء المحليين أن تستهدي بأفكارها الخاصة. وقد لوحظ أن الأفراد الذين جرت مقابلتهم في الـ ١٢ منطقة التي درسها مركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي (انظر الفصل ٨ من هذا الكتاب) كانوا في أقصى درجات الحماس لبرنامج «البداية الآمنة». ومع ذلك فمازال هذا البرنامج بعيدا بمسافة طويلة عن الاستراتيجيات المحددة الأهداف في الولايات المتحدة التي تركز بكل قوة على التنمية المعرفية



الباهظة التكاليف لعدد قليل من الأطفال المعرضين للأزمة. وما لم نبد الاستعداد في هذا البلد (بريطانيا) لاستثمار القدر نفسه من الجهد، فلن يسعنا أن نتوقع تحقيق النتائج نفسها.

● إن تعليم الأطفال الذين لا مأوى لهم وأطفال دور الرعاية يمثل ـ كما رأينا ـ مشكلة أخرى قائمة برأسها. وهذا المجال مازال مهملا، إذ يعاني من وقوعه على حدود إدارات التربية والخدمات الاجتماعية [فأصبح هامشيا في نظر كل منهما ـ المترجم].

● من الأمور محل الاتفاق منذ زمن أن مشاركة الوالدين أمر مهم. وتحقيق تلك المشاركة في أفقر المدارس يستهلك جانبا كبيرا من وقت المدرسين. وكما رأينا فإن تعليمات الميزانية التي توزع الموارد على المدارس لا تأخذها في الاعتبار.

● كذلك تجلت أهمية جماعات الرفاق كمتغير رئيسي يزداد أهمية كل يوم. ومازالت معلوماتنا عن هذا الموضوع متواضعة في المملكة المتحدة، خصوصا بالنسبة إلى مجالات الاستبعاد الاجتماعي.

● تؤثر معرفة فرص سوق العمل المحلي وطبيعة ذلك السوق في الأداء المدرسي. وتكون سياسة التشغيل وخبرات العمل ذات أهمية خاصة في المناطق الفقيرة.

● إن ما يدور داخل أسوار المدرسة يهمنا بقوة. وتدلنا دراسة رائعة لبعض المدارس في أوكلاند (نيوزيلندا) كيف يتفاوت أسلوب عمل المدارس في قلب المدينة بالقياس إلى عملها في المناطق الأكثر تميزا (ثراب ١٩٩٩)، فالتركيبة الاجتماعية للتلاميذ لها أثر حاسم في طريقة المدرسين في تمضية ساعات التدريس داخل الفصل، وفي كيفية التصرف في الوقت وفي الموارد، وأخيرا في الأهداف التي تحددها المدرسة لنفسها. واتضح أنه لا توجد فروق كبيرة في الموارد المالية التي تنفق على المدارس، ولكن طبيعة العملية التعليمية كانت مختلفة اختلافا بعيدا. وقد أقر ذلك صراحة مديرو المدارس في الاثنتي عشرة منطقة الذين أجرت معهم روث لبتون مقابلات مفصلة، والمعروضة في الفصل الثامن من هذا الكتاب. فإذا أنفق أحد المديرين نصف يومه في رعاية الأطفال المثيرين للمشاكل، وفي التعامل مع الشرطة المحلية، ومع إدارات الخدمات الاجتماعية، فمعنى ذلك أنه لن ينفق نصف اليوم هذا في المهام التي قد يعتبرها مكتب المعايير التعليمية على رأس واجباته. وليست مثل هذه الضغوط محل اعتبار كاف في إجراءات تخصيص الموارد للمدارس.

- يمثل الاستبعاد من المدرسة هدفا تعمل الحكومة الحالية [حكومة توني بلير العمالية - المترجم] على التصدي له. ومع ذلك نكرر أن التكاليف التي تتحملها المدرسة نتيجة عدم استبعادها طفلا شديد المشاكسة تكون باهظة جدا.
- ونأتي في النهاية على ذكر البالغين واحتياجاتهم. وقد سبقت لنا الإشارة إلى تقرير موزر (١٩٩٩). ويحدد هذا التقرير عددا من المقترحات التي قبلتها الحكومة في معظمها. كما وضع برنامجا لتنفيذ تلك المقترحات. وهي مهمة ليست باليسيرة. فالوصول إلى أولئك المحرومين المحتاجين، الذين يعانون الوصم والخوف بالاعتراف بوجود مشكلة مهمة حساسة. ولم يتيسر الوصول إلا إلى أعداد قليلة نسبيا منهم، وتم استكمال المشوار معهم. وربما كانت تلك هي أخطر وأشق المهام التي تواجهنا.

ولعل ما يبرز واضحا من تشريحنا لنتائج البحوث هو: كيف يتبادل التأثير كل من الإنجاز الدراسي، وخبرات المراحل الأولى من الحياة، والنظام المدرسي.



12

المجتمع المحلي والأحياء السكنية والبنية التحتية الاجتماعية

ليز ريتشاردسون وكاثرين ممفورد

«تدل التجربة على أن الحلول التي تفرض على المجتمع المحلي - ولا تنمو من داخله - لن تساعد على إحداث تغيير دائم»

مصلحة البيئة والنقل والأقاليم البريطانية

سنحاول في هذا الفصل أن نبلور تعريفا «للمجتمع المحلي»، ونصف عمليات تحلل المجتمع المحلي وانهياره، وندرس دور المشاركة المجتمعية في تجديد وتأهيل الأحياء الفقيرة. ويستند هذا الفصل إلى دراستين أجراهما قسم الإسكان بمركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي في الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩، والدراسة الأولى أجريت لحساب «مؤسسة جوزيف راونتري» على أربعة أحياء في مانشستر ونيوكاسل كانت تواجه مشكلات بدء هجرة السكان منها. والدراسة الثانية بحث تطبيقي عرف باسم ترافورد هول/ مشروع غاتسبي. ومشروع غاتسبي عبارة عن برنامج - على مستوى المملكة المتحدة - للتدريب على شؤون المجتمع المحلي وتقديم بعض المنح

الصغيرة، المقترنة جميعها بعمليات بحث وتقويم. ويستهدف المشروع استثارة وتشجيع جهود المجتمعات المحلية للمساعدة الذاتية بمعرفة سكان الأحياء الفقيرة، من أجل مواجهة المشكلات العملية المتصلة بالاستبعاد الاجتماعي.

لماذا يعنينا أمر المجتمع المحلي؟

هناك جدل قديم مستمر حول ما إذا كانت المجتمعات المحلية أو الأحياء المحددة جغرافيًا ذات أهمية خاصة كوحدة للتحليل (غلنرستر وآخرون ١٩٩٩). إذ يرى بعض المعلقين أن الأحياء السكنية ليست سوى تجميعات من الأفراد الذين لا تجمعهم سمات خاصة أو يخضعون لمؤثرات محلية مستقلة. ويرى هذا الفريق أن حصيلة الحياة بالنسبة إلى الأفراد ـ كالصحة أو العمل ـ لا تتأثر بما إذا كان الفرد يعيش في منطقة تعاني الحرمان الشديد. من ناحية ثانية يرى غيرهم أن الآثار الناجمة عن التركز السكاني تعمل على تفاقم المشكلات الفردية، وأن وجود عوامل إضافية ـ في المناطق الفقيرة على وجه الخصوص ـ مثل انهيار الخدمات والمرافق، يدل على أن الأحياء السكنية يعنينا أمرها هنا. وهناك تراث راسخ من البحوث التي اهتمت بتحليل أثر المنطقة، كتلك التي أجراها فورست وكيرنز (١٩٩٩). ويناقش الفصل الثامن من كتابنا هذا ـ الذي كتبه لبتون وباور ـ أهمية تأثيرات المنطقة في الاستبعاد الاجتماعي. ونحن في هذا الفصل نتخذ من المجتمعات المحلية الجغرافية أساسا لتحليلنا. فنحن سنركز اهتمامنا على المجتمعات المحلية ذات الموقع الجغرافي، وليس على كل المجتمعات المحلية المهمة كالمجتمعات المحلية الإثنية.

وتتسم الأحياء السكنية ببعض السمات الخاصة في نظر الأفراد الذين يعيشون أو يعملون فيها بوصفها مواقع لاستهلاك السلع والخدمات، وكذلك مكانا لممارسة بعض العلاقات الاجتماعية مع الناس. هذه العلاقات الاجتماعية والأنساق الاجتماعية قد تتضمن درجات مرتفعة أو منخفضة من الاتصال المباشر بين الناس. كما قد تتضمن ارتباطات ضعيفة أو قوية، كما قد تكون داعمة للأخلاق التقليدية أو

متحدية لها. ولكن الخط الرئيسي - على أي حال - هو أن سلوك الأفراد يؤثر في الآخرين - إما من خلال الاتصال الاجتماعي المباشر وإما عن طريق العلامات (*) - من خلق معايير سلوكية معينة ومجموعة من الضوابط الاجتماعية. فهذه العلاقات تجعل من الأحياء السكنية أنساقا اجتماعية، وتلك الأنساق الاجتماعية هي المقصودة عندما يصف الناس أحيانا مناطق جغرافية صغيرة بعينها بأنها «مجتمعات محلية»، حتى لو بدا لنا في الظاهر أنه لا يوجد قدر محسوس من الارتباط بالمنطقة، أو كم كبير من الاتصالات الاجتماعية. كما يستخدم بعض الناس مصطلح «المجتمعات المحلية» لوصف تلك الجوانب من الأحياء السكنية التي ترتبط باستهلاك السلع والخدمات، ودون أي إشارة إلى الأنساق الاجتماعية للمنطقة، رغم ارتباط الأمرين أحدهما بالآخر. ونلاحظ أن كلا من إعمال (أو عدم إعمال) الضوابط الاجتماعية، وتوفير أو إتاحة الخدمات والمرافق يؤثر في قابلية الحي للحياة. ونحن في هذا الفصل نستخدم مفهوم البنية التحتية الاجتماعية كتعريف «للمجتمع المحلي»، على أساس أنه يشمل عنصري السمات الخاصة للحي، وهما: الناس والمكان. ويوضح الشكل (١٢:١) تعريفنا للبنية التحتية الاجتماعية.

تتكون البنية التحتية الاجتماعية من عنصرين:

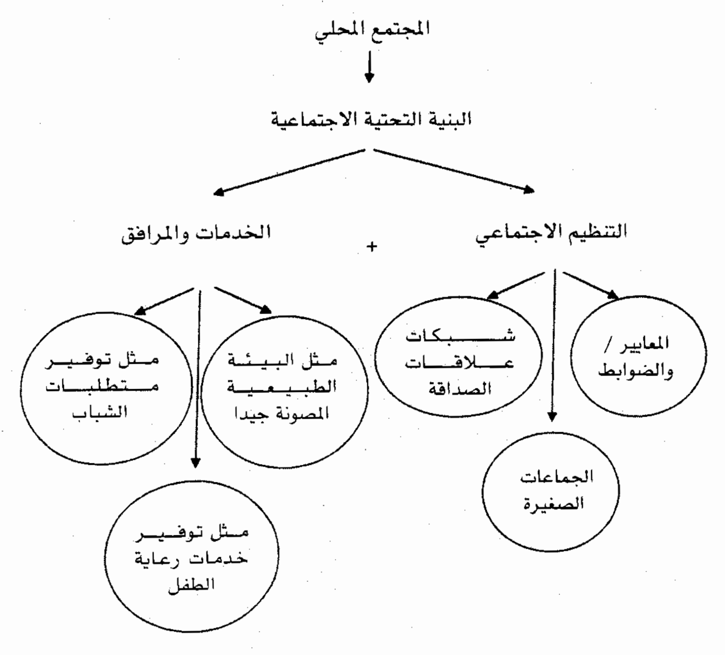
١- الخدمات والمرافق كالإسكان، وخدمات الائتمان، والسلع، والتعليم، وأنشطة وقت الفراغ، ورعاية الطفل، والبيئة الطبيعية المصونة، والنقل والمواصلات. وفي مناطق المساكن المؤجرة تكون هناك حاجة أيضا إلى نظام يدير البيوت والمناطق المشتركة. وهناك شواهد قوية تؤكد حاجة الناس إلى خدمات ومرافق جيدة وميسرة، وأن نقص مثل هذه الخدمات والمرافق يمكن أن يكون ذا تأثير مدمر للمنطقة ولساكنيها.

(*) العلامات Signals أو الرموز التي ابتدعها الإنسان، ومازال يعدل فيها باستمرار ليطلقها على الأشياء أو الأحداث التي يرغب البشر في الحديث - أو في التعبير - عنها. ومن ثم قد تعد - على نحو معقد قليلا - بديلا عن هذه الأشياء أو الأحداث. وهذا الدرس هو لب ما بعد البنيوية وهو موضوع علم العلامات. راجع المزيد عند غوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع (٣ مجلدات)، ترجمة محمد الجوهري وزملائه [المترجم].

٢ـ التنظيم الاجتماعي كشبكات الصداقة أو الأنشطة الجماعية كاتحادات السكان المقيمين. ولا يوجد خلاف يذكر حول ما إذا كانت قابلية المنطقة للحياة تتوقف على وجود تنظيم اجتماعي. ونستطيع أن نُجلي هذه النقطة بالتعمق في مختلف الأشكال التي يتخذها التنظيم الاجتماعي، خاصة الجوانب الأساسية الثلاثة التالية:

- شبكات الصداقة والمساعدات غير الرسمية المتبادلة.
- الجماعات التطوعية الصغيرة غير الرسمية، والنوادي والجمعيات.
- الضوابط الاجتماعية غير الرسمية من خلال مجموعة من المعايير والقواعد التي يتفق عليها الجميع.

وليس من الضروري أن تجمع كل الأحياء بين تلك العناصر الثلاثة. فقد أشار البعض إلى أن بعض الأحياء التي يُستحب سكناها بشدة لا يوجد فيها قدر كبير من الاتصال الاجتماعي بين ساكنيها، وأنها تتصف ـ بدلا من ذلك ـ بدرجات كبيرة من التفتت البالغ والتشظي (باومغارتنر .(Baumgartner 1988)، ولذلك يذهب هؤلاء إلى أن وجود «المجتمع المحلي» ليس أمرا مهما لقابلية الحي للحياة. ولكنا نرى أن هذا الرأي يستند إلى تعريف شديد الضيق «للمجتمع المحلي». فهو يفترض سلفا أن التنظيم الاجتماعي يعتمد على شبكات علاقات الصداقة ذات الحدود الجغرافية اعتمادا كليا أو أساسيا. وهناك جملة من الأسباب التي تؤكد أن شبكات علاقات الصداقة ذات الأساس الجغرافي لا تمثل عاملا محوريا في التنظيم الاجتماعي. فهناك ـ أولا ـ بعض شبكات العائلات الإجرامية التي تعمل على تدمير المنطقة وليس حمايتها، وذلك بالتغاضي عن الأنشطة غير القانونية أو الضارة بالمجتمع. ونلاحظ ـ ثانيا ـ أن بعض الأحياء تقوم أساسا على شبكات علاقات صداقة أقل قوة مع أفراد من خارج المنطقة، ومن خلال المجالات الأخرى من حياة الناس. فالاتصالات الاجتماعية المحلية لا تمثل العنصر الأساسي للتنظيم الاجتماعي، على الرغم من أنها تستطيع ـ وهي تفعل ـ أن تؤدي دورا إيجابيا في هذا الصدد.

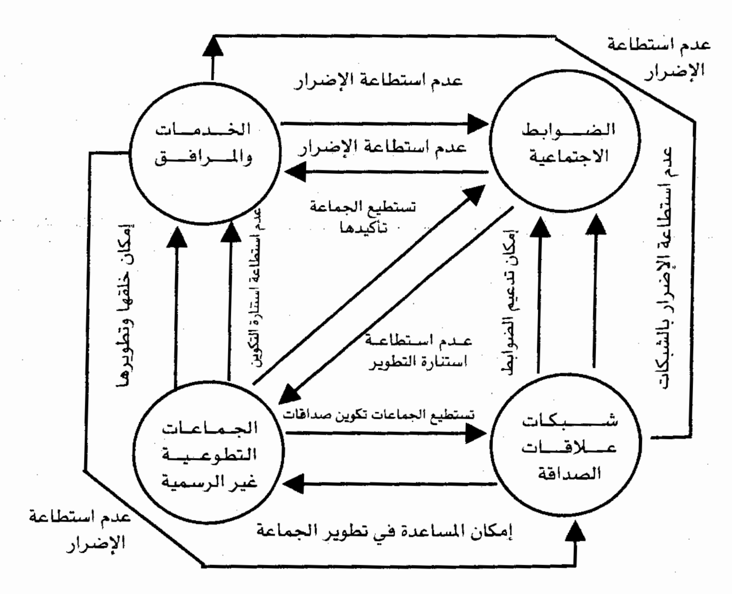


الشكل (١٢:١): تعريف «المجتمع المحلي»

وبغض النظر عما إذا كان سكان منطقة معينة يتسمون بمستويات مرتفعة أو منخفضة من الاتصال الاجتماعي المباشر، فإن ذلك الجانب من التنظيم الاجتماعي، الذي يبدو حاسما لنجاح المنطقة إنما هو الضبط الاجتماعي غير الرسمي الذي ينهض على وجود مجموعة من القواعد والمعايير المتفق عليها والمحترمة اجتماعيا. فقد توجد مجتمعات محلية تقبل فيها الأغلبية بعض السلوكيات غير القانونية وغير المقبولة عرفيا، وفي الوقت نفسه تعمل الضوابط الاجتماعية غير الرسمية على دعم ذلك. غير أن سكان الأحياء التي درسناها في بحثنا وكذلك الأخصائيين الذين يعملون فيها قد أكدوا لنا أن أقلية قليلة فقط من السكان هي التي ترفض قيم ومعايير السلوك المقبولة تقليديًا. وحدث أن تمت استثارة ثلثي جماعات المجتمع المحلي - التي سنعود إلى الحديث عنها في هذا الفصل - للانخراط في عمل إيجابي لإعادة تأكيد السلوكيات المسؤولة الملتزمة بالقانون في أحيائهم. كما تدل شواهد أخرى مستخلصة من الفصل الذي كتبه لبتون وباور في كتابنا هذا عن ١٢ منطقة أخرى درسها مركز تحليل

الاستبعاد الاجتماعي، تدل على أن غالبية سكان المجتمعات المحلية الفقيرة تؤيد وتدعم أنساق القيم المقبولة اجتماعيا. وقد أقمنا قضيتنا هنا على أهمية «المجتمع المحلي»، وعلى دور الضوابط الاجتماعية غير الرسمية في ذلك.

وهناك صلات بين العناصر الثلاثة للتنظيم الاجتماعي، يوضحها الشكل (٢:١٢)، فنجد مثلا أن عضوية الفرد في جماعة معينة يمكن أن تساعد في خلق، وبلورة، وفرض مجموعة من القيم المشتركة بين أعضاء الجماعة. ومن شأن وجود مجموعة من القيم المشتركة أن ييسر نمو الجماعة الصغيرة نفسها. غير أن تلك الصلات قد لا تتحقق في كل المجالات. فبوسع الناس أن ينفذوا ويحترموا بعض الضوابط الاجتماعية غير الرسمية في موقع معين من دون الحاجة إلى أن يدخلوا في اتصالات كثيفة. ويصدق ذلك بشكل خاص حيث يقل وجود الضغوط الإضافية، مثل: الدخل المنخفض، وغيره من المشكلات الاجتماعية كالتعطل عن العمل، والمشكلات الصحية العقلية، وتفكك الأسرة (ويلسون ١٩٨٧). فالضوابط الاجتماعية غير الرسمية لا تتبنى على الاتصال الاجتماعي المباشر، على الرغم من أن الاتصال الاجتماعي المباشر يمكن أن يفيد تطبيق الضوابط والمعايير الاجتماعية.



الشكل (٢:١٢): الصلات بين عناصر البنية التحتية الاجتماعية

ويشعر البعض بأن مناقشة القواعد والمعايير يمكن أن تُعلي ـ على نحو مبالغ فيه ـ من أهمية موضوعات وقضايا أسلوب الحياة، بل إنها يمكن أن تؤدي إلى مزيد من استبعاد «المختلفين» عنا، أو تلقي بمسؤولية انهيار المنطقة على الأقليات. وهناك في الحقيقة بعض المجالات الرمادية محل الخلاف. ومن النماذج الشائعة لذلك ما إذا كان يتعين السماح للأطفال باللعب بالقرب من السيارات والبيوت، ومدى تحمل الناس مستويات الضوضاء، وما إذا كان يجب على الناس أن يشاركوا في الاقتصاد الرسمي أم لا، وإلى أي مدى، أم ما إذا كان يجوز أن يدير الناس نشاطا تجاريا من بيوتهم؟ إنه من الصعب أن نحدد السلوك المقبول في كل الأحوال. ومع ذلك فهناك بعض القواعد الأساسية ـ التي تمثل الحد الأدنى ـ التي يمكن أن تعمل على خلق وتدعيم بنية تحتية اجتماعية عملية، تنطوي على احترام الاختلافات حيث لا تكون تلك الاختلافات ضارة بالآخرين. والواقع أننا قابلنا في بعض مشروعات الإسكان الاجتماعي بعض السكان الذين يشعرون ـ بقوة بأن معايير السلوك المقبول قد انتُهكت، الأمر الذي دفعهم إلى إعداد وثيقة (أو بيان) للعمارة السكنية يعيد تأكيد تلك القواعد التي لا يصرح بها عادة.

البنية التحتية الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي

استخدمنا مفهوم البنية التحتية الاجتماعية كتعريف من جانبنا «للمجتمع المحلي»، ولم نستخدم مصطلح رأس المال الاجتماعي. هناك أوجه شبه عديدة بين المصطلحين، ويكفي أن تعريف مصطلح البنية التحتية الاجتماعية ينهل من ثراء التراث المنشور عن رأس المال الاجتماعي. وقد عرّف رأس المال الاجتماعي بطرق مختلفة. ويبدو أن هناك اتفاقا عاما على أنه يعني: التفاهم المشترك، ومستويات الثقة، والعضوية في المؤسسات، وشبكات العلاقات الإنسانية غير الرسمية التي تيسر التبادل الاجتماعي وتخدم النظام الاجتماعي وتستند إليها المؤسسات الاجتماعية (بيرنز وتايلور ١٩٩٧، فيرغسون وديكنز ١٩٩٩، هول ١٩٩٧، بوتمان ١٩٩٣، سامبسون ١٩٩٩). وهناك دعاوى متباينة، ولكنها ليست متنافرة، تؤكد أهمية وظائف رأس المال الاجتماعي وفائدته. ويرتبط المفهوم ارتباطا قويا بمثل هذه الدعاوى، التي تتراوح بين دور رأس المال الاجتماعي في إعادة بناء الديموقراطية القائمة

على المشاركة والتمثيل (هول ١٩٩٧)، وفي تعزيز التنمية الاقتصادية (ولكوك ١٩٩٨)، وتخفيض معدلات الجريمة (مور ١٩٩٩). وقد استخدمنا مفهوم البنية التحتية الاجتماعية المعدل لأسباب ثلاثة. فنحن لا نود أن نفند أو نتحدى في هذا الفصل دعاوي وظائف رأس المال الاجتماعي. فبعض الأعمال المنشورة تؤكد بقوة على الاتصال الاجتماعي المباشر ولا تفرد مساحة مناسبة لآراء «المجتمع المحلي»، بوصفه نسقا اجتماعيا قريبا مما وصفه باومغارتنر (١٩٨٨) «بالحد الأدنى الأخلاقي»، أو ما وصفه تشاسكين (١٩٩٧) بأنه «المجتمع المحلي ذو المسؤولية المحدودة». ومفهوم رأس المال الاجتماعي - بالصورة التي يُفهم بها عادة - لا يولي اهتماما كافيا لبعض عناصر المجتمع المحلي كوحدة مكانية ووظيفية، أي بوصفه مكانا لاستهلاك السلع والخدمات. فمفهوم البنية التحتية الاجتماعية ينهض على مفهوم رأس المال الاجتماعي، ويعمل على علاج بعض تلك المشكلات.

تصوير الانهيار

يمكن أن ندرك مدى أهمية البنية التحتية الاجتماعية عندما نتأمل نماذج لبعض النواحي التي انهارت فيها.

ففي أقصى حالات الانهيار الاجتماعي يعيش الناس في خوف من أن يتركوا بيوتهم. فحياتهم حافلة بالأذى والانتهاك، اللذين يتعرضون لهما حتى من الأطفال الصغار. والسكان الذين يستطيعون المغادرة يغادرون، ولكنهم يخلّفون وراءهم سكانا آخرين أشد حرمانا. وتجد الخدمات المحلية نفسها منهمكة في محاولة مواجهة أزمة تلو الأخرى.

فكيف ينشأ موقف كهذا؟ وما هي عملية الانهيار؟ لقد توصلت دراستنا لأربعة أحياء في مانشستر ونيوكاسل (باور وممفورد ١٩٩٩) إلى أن هناك تشابكا بين العوامل التاريخية والخارجية والمحلية التي تمارس تأثيرها هناك. وقد حدث الانهيار نتيجة لبعض قوى الاستقطاب المختلفة:

- تشييد مساكن حكومية ضخمة في مؤخرة منطقة متخلفة أزيلت، وتصحب ذلك سياسات تخصيص المساكن الجديدة التي أدت إلى استبعاد الأكثر حرمانا، وخلقت مناطق موصومة هي آخر معاقل المحرومين.

- أدت سياسات إعادة الهيكلة الصناعية منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي إلى تدمير الوظائف اليدوية التي كان يعتمد عليها أغلب سكان قلب المدينة. كما عملت إعادة هيكلة سوق العمل هذه على إغراء الأكثر طموحا والأكثر مهارة بترك الحي.
- وقد أدى تكوين الضواحي الجديدة وسهولة التحول إلى سكنى صاحب البيت فيه إلى تشجيع الميسورين على الهروب من المدن، في الوقت نفسه الذي أدى فيه إتاحة أراض خضراء خارج المدن إلى خلق مورد جاهز للمساكن الرخيصة نسبيا.
- وقد عمل تفريغ جانب كبير من المدينة من السكان إلى ارتفاع معدلات التنقل ومغادرة المناطق الأشد فقرا.

وعلى المستوى المحلي، أدى استمرار نزوح السكان وخروج أصحاب الدخول والمهارات إلى تدعيم السمعة السيئة لتلك الأحياء. وارتفعت معدلات العقارات الخالية، وأصبحت ظاهرة بشكل أوضح، فكانت تبعث برسالة قوية تفيد انحطاط قيمة المنطقة. وأصبح من الصعب على أصحاب البيوت الشاغرة أن يغروا أحدا بالسكنى، اللهم إلا أسوأ الناس حالا.

وعملت حركة السكان نحو الخارج على تدمير تلك المجتمعات المحلية. وأصبح السكان أقل معرفة بجيرانهم، وقل من حولهم عدد الأصدقاء والأقارب. وعمل على تفاقم تلك الأوضاع المعدلات العالية من تنقلات السكان (خروجا ودخولا). ومعرفة الناس بأن منطقتهم غير مفضلة لدى أحد جعلتهم يرتابون في كل قادم ليعيش معهم. وأدت تلك المشاعر إلى تقليل إمكانيات المساعدة المتبادلة وشبكات الصداقة المحلية. وكلما تزايدت مشاعر الخوف وعدم الثقة ازدادت صعوبة بناء شبكات صداقة جديدة.

واستُنزفت البنية التحتية الاجتماعية الرسمية حيث انتقلت فروع البنوك من الحي، وأغلقت المحلات ومراكز أنشطة وقت الفراغ أبوابها، وذلك استجابة لانخفاض القدرة الشرائية للسكان المقيمين. وتعرضت المؤسسات المحلية لضغوط متزايدة بسبب قيامها بخدمة مجتمع يزداد فقرا. كذلك أثرت هجرة السكان وارتفاع معدلات تنقلاتهم سلبيا في ميزانيات المدارس وفي أدائها، حيث ألقت بضغوط إضافية على هيئة التدريس والأطفال والآباء

جميعا. ويمكن أن تكون البيوت الخالية هدفا لعمليات التخريب والإحراق العمد. وكثيرا ما ثار بين السكان الباقين والشرطة شك متبادل. ووقع موظفو الإسكان تحت ضغط شغل المساكن الشاغرة، ولكن يلاحظ أن ضيق السكان بما يقدمه هؤلاء الموظفون من خدمة كان شديدا في أكثر الأحياء. وأصبح التخطيط البعيد المدى من قبيل الرفاهية، وأصبح الموظفون يشعرون بأن عليهم أن يقصروا أنفسهم على مواجهة المشكلات العصّية التي يواجهونها مباشرة كل يوم.

وكان السكان يحذرون السلطة أولا لأنهم يخشون عواقب التعاون معها وأن يقال إنهم يتخذون موقفا، وثانيا بسبب خبراتهم الماضية من الاستجابة غير المرنة التي لاقوها من هيئات الخدمات التي تمترست وراء لوائحها. وقد جعل ذلك كله من الصعب على البنية التحتية الاجتماعية أن تؤدي دورها، لأن خدمات كالشرطة تعتمد على تعاون السكان المحليين معها.

وعندما انهارت شبكات العلاقات الاجتماعية غير الرسمية، وفقدت المؤسسات الاجتماعية ما لها من احترام وقوة ضبط تصاعدت الجريمة وأشكال السلوك الضار اجتماعيا. وحل محل السكان القدامى الذين عاشوا في المنطقة طويلا ـ بعد أن هجروها ـ أناس أقل التزاما تجاه المنطقة وحرصا عليها. وكانت الإشارات القوية عن الإهمال والانحدار التي صدرت عن الظروف المادية السيئة، وتداعي الاقتصاد المحلي، والبيوت المهملة قد أسهمت في جعل السكان الباقين في المنطقة يشعرون بالعزلة والانهيار المعنوي. وأصبح الناس يخشون التصدي حتى للأطفال الصغار خوفا من انتقامهم. وحتى في الحالات التي حدث فيها خفض معدلات الجرائم الفعلية تخفيضا محسوسا، ظل الشعور بالخوف من الجريمة قويا. وكانت المناطق قد بلغت من الخواء حدا جعل الناس يشعرون بعدم الأمان. وعلق أحد مديري الإسكان المحليين بقوله: «هناك افتقاد للضبط الاجتماعي. وأصبحت تجد شبابا يتجولون يمارسون أفعالا مضادة للمجتمع بشدة. وتجد أسرا تخشى من بقية الناس. ولذلك فلا عجب أن تجد المنطقة تخلو من الناس».

هذا الفراغ في سلطة الضبط الاجتماعي أصبح يعني أن المشكلات تتفاقم بسرعة على نحو مخيف. وحدث في أحد الأحياء الأربعة أن انتقل إليها تاجر مخدرات، أغراه على ذلك توافر المساكن القابلة للسكنى وضعف الضوابط

الاجتماعية. وقد كان ذلك إيذانا بخلو شارع بأكمله من السكان خلال شهور قليلة. فسلوك قلة قليلة من الناس يمكن أن يؤثر بقدر لا يتناسب إطلاقا مع عدد تلك القلة.

وقد وجدنا في الأحياء الأربعة التي درسناها أن الغالبية العظمى من السكان المقيمين يلتزمون بقواعد السلوك المقبولة عموما. والفرق بين هذه الأحياء وتلك التي توجد بها بنية تحتية اجتماعية صحية يكمن في قدرة الأغلبية على فرض تلك القواعد. وكلما زادت استهانة أقلية بتلك القواعد، شعرت الأغلبية بالهزيمة والعجز عن التصدي للخروج عليها، خاصة عندما تكون موارد تلك الأغلبية قد استُنزفت بالفعل بسبب الهجرة الانتقائية إلى خارج الحي. فقد كان الخروج هو الاستجابة المباشرة من جانب الكثيرين، خاصة إذا كان أصدقاؤهم وأقاربهم قد هجروه بالفعل.

وعندما قويت شوكة الأقلية، بدأت في الظهور مجموعة بديلة من السلوكيات «المقبولة». وأدى ظهور «بنية تحتية اجتماعية سلبية» إلى جعل إتلاف الأطفال للسيارات، وتعاطي حقن المخدرات علنا في «بئر السلم» (*)، والتخلص من الأشياء القذرة بإلقائها من النوافذ، والسلوك العدواني تجاه الجيران.. جعل ذلك يبدو كما لو كان هو «المعيار»، حتى لو كان الكثيرون من سكان الحي مازالوا يرفضون تماما تلك الممارسات السلوكية. وتكونت شبكات علاقات اجتماعية سلبية لتوزيع المخدرات والسلع المسروقة، وهذه المرة أيضا على الرغم من عدم مشاركة الأغلبية في ذلك.

وهكذا هددت كل عناصر البنية التحتية الاجتماعية: المرافق، والخدمات، والتنظيم الاجتماعي. ولم يتيسر إزالة هذا التهديد بمعرفة المجتمع المحلي وحده. ولكن هيئات الخدمات الرسمية ـ كالشرطة، والإسكان، والتعليم ـ لم تستطع أن تفعل ذلك بمفردها وعلى مسؤوليتها أيضا. وأمكن الحفاظ على منع المزيد من تدهور الظروف، أو تحسينها في بعض الأحيان، عن طريق تجديد الصلة بين البنية التحتية الرسمية ودعم عملية تجديد شبكات العلاقات الاجتماعية غير الرسمية. وبالقدر نفسه من الأهمية كان دعم السكان غير الرسمي ـ لمختلف المؤسسات الاجتماعية في المناطق ـ حاسما

(*) المكان الموجود في مدخل البيت ويسمى كذلك - في العامية المصرية - لأنه يقع أسفل السلم ويكون محميا - جزئيا - بالسلم نفسه [المترجم].

في تحسين الأوضاع. ففي كل الأحياء الأربعة تكونت جماعات قوية من السكان الذين بقوا وأبدوا حرصا على أحيائهم وناضلوا للتصدي لعملية السقوط نحو الهاوية.

عملية التجديد و«مشكلة رحلات صيد السمك»

إذا كان «المجتمع المحلي» حاسما بالنسبة إلى قابلية الحي للحياة، فهل يمكن إذن أن يصبح «المجتمع المحلي» نفسه جزءا من عملية تجديد الحي وصيانته؟

في أغلب الأحياء الفقيرة في شتى أنحاء المملكة المتحدة - بما فيها الأحياء الأربعة التي تناولناها في سياق دراسة الانهيار - هناك بعض السكان المستعدين للتعاون في اتخاذ ما من شأنه أن يجعل أحياءهم مكانا لحياة أفضل يثري حياة الناس. وتقوم جماعات السكان تلك بتنظيم بعض الأنشطة المشتركة مثل: نوادي الواجبات المدرسية للأطفال، نوادي البولينغ لكبار السن، دورات تدريب الآباء الشباب، وألعاب رياضية للشباب. كما أنهم يقومون بإدارة مؤسسات ومشاريع صغيرة، كمقاهي المجتمع المحلي، وجمعيات الإقراض، واجتماعات عامة للمجتمع المحلي، ومراكز للموارد. فهم يتعاونون في تغيير البيئة المادية عن طريق إنشاء حدائق عامة في الحي، واستزراع بعض قطع الأراضي المملوكة ملكية عامة وبيع ثمارها من الخضراوات. وكما يتخذون تلك الخطوات المباشرة، نجدهم يتفاوضون مع مقدمي الخدمات لتحسين عملية تقديم الخدمة في أحيائهم. وهم يسعون إلى كسب أصوات داخل المجالس المسؤولة عن اتخاذ القرارات الخاصة بأحيائهم والتي تستطيع وضع بعض المبادرات موضع التنفيذ. ويلاحظ أن نوعية نشاط المجتمع المحلي، وفاعليته، ومشروعيته، وأنماطه، ومستوياته تختلف من منطقة لأخرى.

هذا التنظيم الجماعي غير الرسمي للسكان يحدث تلقائيا. كذلك لاحظنا تعلق واضعي السياسات بدور المجتمع المحلي كوسيلة للتعامل الإيجابي مع الاستبعاد الاجتماعي. ويمثل نشاط المجتمع المحلي بندا رئيسيا في «الاستراتيجية القومية لتجديد الأحياء السكنية» التي اقترحتها «وحدة الاستبعاد الاجتماعي» (٢٠٠٠). وهي تقرر بغير تردد أن «مساعدة المجتمع المحلي لنفسه تمثل مكونا حيويا من مكونات التغيير المستدام في الأحياء المحرومة». «فالمجتمع المحلي» بكل أشكاله - في المملكة المتحدة وفي خارجها - يعد «الإكسير [الدواء

السحري ـ المترجم] الحديث» الذي يحظى بالإعجاب في كل مكان (سامبسون ١٩٩٩) في مجال التصدي لحزمة من المشكلات التي يغلفها جميعا مصطلح «الاستبعاد الاجتماعي». وقد تطورت وتبلورت الفكرة في الكتابات المتحمسة للمناضلين الذين دافعوا عن دور المجتمع المحلي، مثل جيبسون (١٩٩٦) الذي وصف قدرات الناس العاديين على «هز العالم» بفعل «أشياء استثنائية» لإنقاذ وإصلاح «نسيج المجتمع». ووجدت هذه الفكرة طريقها إلى النص الدقيق والمدروس لدليل حكومة المملكة المتحدة لتجديد العمل المشترك الذي يؤكد: «تدل التجربة على أن الحلول التي تفرض على المجتمع المحلي ـ ولا تنمو من داخله ـ لن تساعد على إحداث تغيير دائم» (مصلحة البيئة والنقل والأقاليمDETR) (1998. وهناك اليوم قدر كبير من القبول العام ـ في مجال السياسة وفي مجال الممارسة ـ لمبدأ تمكين السكان وإشراكهم في العمل. ويمكن أن نتبين ذلك في سياسة التجديد في المملكة المتحدة، وذلك من خلال «الميزانية الموحدة للتجديد»، و«ميثاق جديد للمجتمعات المحلية»، وسياسات تجديد وتنشيط أجهزة الحكم المحلي، مثل مشروع «القيمة الأفضل»، ومن خلال الدور الذي تؤديه «وحدة المجتمعات المحلية النشطة» في وزارة الداخلية البريطانية. كما نجدها ماثلة في السياسة الأوروبية، من خلال «الصندوق الاجتماعي الأوروبي» مثلا.

ومع ذلك لا تعدم من يعترض على هذا الحماس المكتشف حديثا لفكرة مساعدة المجتمع المحلي لذاته. فتجد المدافعين عن دور المجتمع المحلي في مواجهة من يتشكك في قيمته، وفي قدرته على إحداث تأثيرات إيجابية ذات شأن على أسباب الاستبعاد الاجتماعي وأعراضه. إذ يرى البعض أن الإدماج الاجتماعي للمناطق المحرومة لن يستفيد بإضافة جماعات المساعدة الذاتية، والتنظيمات التطوعية، والمشروعات التجارية التي يديرها المجتمع المحلي، «إن بريطانيا العادية... لا تعرف مراكز المجتمع المحلي» (كلاينمان ١٩٩٨). بل إن هناك اتفاقا بين من يؤمنون بالفكرة بأن «مشاركة المجتمع المحلي قادرة على اجتذاب المدافعين المتحمسين، ولكنها فشلت ـ حتى الآن ـ في إقناع المتشككين الحذرين» (هاستنغز وماك آرثر وماك غريغورHastings, McArthur and McGregor 1996). والحقيقة أن المدافعين المتحمسين يعون كل الوعي لب المشكلة، وهو أن نشاط المجتمع المحلي المحدود النطاق «قد لا يبدو للوهلة الأولى ذا صلة بعملية التجديد» (شانان Chanan وآخرون ١٩٩٩).

ويتجسد الجدل حول قيمة مشاركة المجتمع المحلي في دراستنا هذه لمساعدة المجتمع المحلي لذاته في «مشكلة رحلات صيد السمك». فقد كان من أول المشروعات في دراستنا الميدانية قيام بضعة آباء باصطحاب مجموعة من عشرة أطفال لصيد السمك في خليج كولوين. وكانت استجابة بعض واضعي السياسة وكثير من الأكاديميين المشتغلين بدراسة الاستبعاد الاجتماعي هي: «وما قيمة ذلك؟». وكأداة لتجديد الأحياء المحرومة بشدة، قد يصبح من الصعب التوفيق بين شعار مساعدة المجتمع المحلي لذاته والواقع المعيش. فكيف يمكننا التوفيق بين دعاوى أهمية دور المجتمع المحلي والمبادرات المتواضعة لجماعة من خمسة أفراد ملتزمين؟

وازداد العثور على إجابات عن تلك الأسئلة صعوبة بسبب الطبيعة المراوغة للشواهد الواقعية وبسبب المشكلات المنهجية الشائكة التي تحيط بها. فجزء كبير من المعلومات المتاحة عن تأثير نشاط المجتمع المحلي هو من طبيعة قصصية، أو هو بحوث «باهتة لا لون لها»، أو مجرد وصف لعمل الممارسين في الميدان. ولكن التاريخ مشكلة أخرى مركبة. إذ إن أساليب معالجة تنمية المجتمعات المحلية - التي كانت راديكالية سياسيا - خلال عقدي ستينيات وسبعينيات القرن الماضي قد أخفقت في تحقيق تغير مستمر وجذري بالقدر نفسه في المناطق المحرومة. ومازال هذا الفشل يلطخ حديثا عملية إعادة اكتشاف تنمية المجتمع المحلي. وتتجلى معالم ذلك في نفاد صبر بعض الممارسين - الذين كانت غالبيتهم عاملين سابقين في مجتمعات محلية - الذين يتبنون الآن توجهات تدرجية محدودة النطاق، ولكن يملؤهم حماس لتحقيق نجاح سريع وحلول يمكن اختبارها وإقامة الدليل عليها.

محاولة التماس بعض الإجابات

سوف نتأمل فيما يلي مسألتين تسهمان في فهم دور وقيمة أنشطة المجتمع المحلي المحدودة النطاق هما: الوظائف المختلفة لجماعات المجتمع المحلي، ومشكلة القياس.

الوظائف المختلفة لجماعات المجتمع المحلي:

مشاركة المجتمع أم المساعدة الذاتية؟

تضطلع كثير من جماعات المجتمع المحلي - مثل جماعات شاغلي مباني الإسكان الاجتماعي - بدور مزدوج. فهي تمثل مجتمعا أكبر من عدد أفرادها، وتمثل الصوت المعبر عن مشكلات السكان الآخرين وقضاياهم وأولوياتهم في

ما يتعلق بالجهات التي تقدم الخدمات والمؤسسات العاملة في المجتمع المحلي. فممثلو المجتمع المحلي يحاولون إقناع الآخرين بالتحرك نحو حل مشكلات الحي. وهم يلعبون دور الوسيط بين الهيئات الرسمية والسكان، خاصة حيثما تعرضت الثقة بين الطرفين للتدمير. كما تستطيع جماعات المجتمع المحلي الاضطلاع بتنظيم مشروعات الحي الخاصة، وتقديم الخدمات، والتصدي للمشكلات بأنفسهم مباشرة.

أما في الواقع الحي فيتكامل هذان الدوران معا بسبب اختلاف عناصر التعامل مع القضايا نفسها. فكل من الدورين يكمل الآخر في حل مشكلات المنطقة، مثل مشكلة نفور الشباب. وتتعاظم قدرة الجماعة المحلية على التصدي لمشكلات المنطقة من خلال استطاعتها ممارسة شكلي العمل كليهما. ويعني كلا من: «الأعمال التي نستطيع أن نؤديها بأنفسنا» «أو بمساعدة يسيرة»، و«الأعمال التي لا نستطيع أن نؤديها، ولكننا نستطيع أن نطلع الجهات المسؤولة على ما يجب عمله» (مؤسسة مبادرات الأحياء السكنية ١٩٩٩). وهناك مؤسسات أخرى من العاملة في الميدان تتبنى اتجاها مماثلا من محاولات المجتمع المحلي التصدي لبعض المشكلات مثل ازدياد الجرائم والسلوك المضاد للمجتمع. من ذلك مثلا أن السكان يمكن أن يكونوا فعالين داخل «دائرة الضبط» الخاصة بهم، أو داخل «مجال تأثيرهم». كل ما يحتاجونه هو أن يعرفوا أي الأنشطة يستطيعون الاضطلاع بها مباشرة، وأيها يمكنهم أداؤه بالاشتراك مع الشرطة وغيرها من الجهات، وأي الأنشطة تخرج عن حدود دائرتي تحكمهم وتأثيرهم ومن ثم تتطلب عملا على المستوى القومي أو العالمي (مشكلة الجريمة ٢٠٠٠).

ويحظى اتجاه المشاركة في تجديد الأحياء المحرومة بقبول واسع بوصفه النموذج الأكثر فعالية. ويقوم هذا النموذج على العمل المحلي ومشاركة المجتمع، ولكنه يشمل كذلك تطوير الخدمات العامة، والتنمية الاقتصادية، والعمل «المنسق» للمؤسسات والهيئات المختلفة. والواقع أنه جرى تبني هذا النموذج الأساسي بالفعل في «الاستراتيجية القومية لتجديد الأحياء السكنية» (وحدة الاستبعاد الاجتماعي ٢٠٠٠).

ومع ذلك وعلى رغم وجود قدر كبير من التداخل والتكامل بين الدورين اللذين تضطلع بهما مختلف الجماعات، فإنه من الأمور الحاسمة أن نميز بينهما ونتبين مزايا كل منهما. فالملاحظ أن تمثيل المجتمع المحلي يحدث في

الغالب بمناسبة خاصة، وأحيانا بدون طلب من الجهات التي يراد التفاوض معها. أما مشاركة المجتمع المحلي فلا تتحقق ـ كما يعني المصطلح عادة ـ إلا حيث يكون هذا التمثيل خاضعا لقواعد تنظيمية تحكمه. من ذلك أن يطلب من الممثلين الاضطلاع بدور أكثر التزاما وإيجابية يخدم تصوراتهم بشأن بعض البنى والخدمات التي تقوم على تنظيمها وتقديمها هيئات أخرى أساسا. ومن نماذج تلك السياسات والبنى المؤسسية: إطار «القيمة الأفضل» لهيئات السلطة المحلية، ومواثيق مشاركة المستأجرين، و«ميزانية التجديد الموحدة»، و«الميثاق الجديد للمجتمعات المحلية»، وشركات الإسكان المحلية، ومشروع «البداية الآمنة»، و«جماعات المشاركة المؤقتة». [جميعها برامج وسياسات خاصة بالمملكة المتحدة ـ المترجم].

وتستطيع مشاركة السكان أن تساعد على تنظيم عمل المؤسسات المختلفة على نحو أكثر اتفاقا مع حاجات السكان، وأن ييسر عليها مهمة تقديم الخدمات ويزيدها فاعلية. أما بالنسبة إلى السكان فتمثل مشاركة المجتمع المحلي وسيلة لإشباع احتياجاتهم، بتنظيم الخدمات على النحو الذي يستجيب للظروف المحلية، وبتوجيه جهود التجديد وفقا لأولويات السكان المحليين. ومن المؤكد أن مساعدة المجتمع المحلي لنفسه لا تكفي وحدها لتغيير الأحياء الموجودة. فالطبيعة المحدودة لعمل المشروع المباشر الذي تنفذه أي جماعة تعني أنه من الأمور البعيدة الاحتمال جدا أن يتمكن من إحداث تغييرات محسوسة وظاهرة أو يمكن إسنادها إلى أحد بعينه في المؤشرات الأساسية كمعدل الجرائم في المنطقة، أو النتائج المدرسية. ولكن أعمالا قليلة الشأن جدا مثل هذه لا تستطيع وحدها إحداث تغيير كلي في المنطقة. ولذلك يقر الجميع بأن أفضل بداية لمهام تجديد المنطقة المحلية أن تنطلق من الجهود المحلية ومشاركة المجتمع، مع تدعيمها بمدخلات إضافية من جانب المؤسسات الأخرى ومرافق الخدمات العامة.

وثمة كثير من الأمور الصعبة في مثل هذا العمل المشترك، مثل عدم التساوي في القوة بين كل من السكان والمؤسسات (هاستنغز وآخرون ١٩٩٦). ولكن على الرغم من تلك الصعوبات، فإن مشاركة المجتمع في عمليات التجديد يمكن أن تسهم في وضع أولويات العملية، وبلورة رؤية لها، وتخطيط العمل، وتوجيه عمليات التنفيذ. فالمجتمعات المحلية تحتاج إلى أن تتعاون

الجهات التي تزودها بالخدمات، والمرافق العامة، والمؤسسات التي تتولى التجديد لكي تغير الظروف القائمة تغييرا ملموسا. وربما يكون من الصعب أن نتبين التأثير المباشر لمشاركة السكان في القرارات، ولكن الثابت أنها تزيد رضا الناس عن مشروعات التجديد (إيفانز ١٩٩٨). وسوف توضح لنا الأمثلة الواردة لاحقا في هذا الفصل أهمية دور الجماعات المحلية في التفاوض وفي تمثيل مجتمعهم. وقد تمثل دور الجماعات المحلية ـ في الحالات التي درسناها ـ في التفاوض من أجل التدخل، والقيام بدور نقطة الاتصال بين السكان والسلطات، هذا في الوقت نفسه الذي تضطلع فيه ببعض الأنشطة المحدودة لخدمة السكان وأسرهم، وتقديم أنواع أخرى من الإعانات العاجلة للسكان. وهناك أمثلة عديدة كان فيها عمل المجتمع المحلي جزءا من استراتيجية أشمل لإحداث أثر حاسم على المنطقة. وقد أوضح بحث سبق أن أجرته وحدة الإسكان بمركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي في تجربة امتدت خمسة عشر عاما في عشرين منطقة إسكان اجتماعي تعاني مشكلات؛ أوضح هذا البحث أن الجمع بين التدخل المحلي المكثف، والتحديث المادي للمباني، ومشاركة السكان قد نجح في وقف عملية انهيار المنطقة السكنية، الذي تمثل في تقليل الإتلاف والإهمال، وزيادة إحساس السكان بالرضا، وتحسين سمعة المنطقة. كذلك استطاعت تلك الإجراءات أن تخفف من عملية الاستقطاب الاجتماعي والاقتصادي، على رغم أنها لم تستطع أن تتصدى للمشكلات المزمنة كالبطالة (باور وتونسال ١٩٩٥). وفي إحدى الدراسات (إيفانز ١٩٩٨) التي تناولت تأثير مبادرات تجديد المساكن الست المعروفة باسم Housing Plus التي تتولاها الجهات المالكة للمساكن الاجتماعية تبين أن المشروعات التي قامت على استشارة السكان هي التي استطاعت أن تحدث تأثيرا أكبر في ثقة المجتمع المحلي. إن المناطق المحرومة تحتاج إلى كثير من المدخلات، يتمثل جانب منها في عدد كبير من المشروعات الصغيرة وفي مشاركة عدد من الجماعات الصغيرة.

إن الجماعات المحلية قادرة على خلق الصلة بين عملية التجديد التي تبدأ «من أعلى إلى الأسفل» والقاعدة العريضة. ولكن ما العمليات الكفيلة بخلق هذه الصلة؟ تقدم لنا الأشكال (١٢:٣ و١٢:٤ و١٢:٥) نماذج لبعض تلك العمليات.

ولم تستطع تلك الجماعات أن تشارك كطرف رسمي إلا بعد فترة من التطوير. وقد تطور دورها في مشروعات تجديد مناطقها بمقدار تراكم خبراتها ونمو ثقتها. كما عمل نشاطها المحلي العام وقيامها بالمفاوضة لبعض الأغراض الخاصة على خلق صلة بينها وبين مجتمع السكان الواسع، وأصبح يؤشر على قدراتها التنظيمية، الأمر الذي دعم مشروعيتها وزاد من مصداقيتها بوصفها ممثلة للمجتمع المحلي. وفي الحالات الثلاث ساعدت ضغوط السكان على سرعة استجابة السلطات بالتدخل، ولكن الجهات المالكة اتخذت هي الأخرى قرارات استراتيجية «فوقية» مستقلة لتجديد تلك المناطق، والتقت معها الجماعات في منتصف الطريق. وتدلنا عمليات تطور وتقدم مشاركة المجتمع المحلي في تلك الحالات الثلاث على أهمية مشاركة الجماعات المحلية في الشأن العام للمجتمع المحلي كأساس لتلك المشاركة المجتمعية. «إن جماعات اللعب، والمشروعات البيئية، والأنشطة الشبابية، والفعاليات الثقافية قد لا تتصدر عناوين الأخبار، ولكنها... تستطيع أن تكون بمنزلة البذرة التي تنمو منها أشجار المشاركة الضخمة» (تايلور ١٩٩٦).

ومشاركة المجتمع ـ بوصفها أمرا مختلفا عن مساعدة المجتمع لنفسه ـ لها أهداف واضحة ترتبط بعمل المدارس، وهيئات الخدمة الصحية، والجهات المالكة للإسكان الاجتماعي، والمخططين، والشرطة وغيرهم. فالتركيز على المشاركة المجتمعية الرسمية وحدها في مشروعات التجديد يعني تبني نظرة نفعية ضيقة إلى الجماعات المحلية كأداة لتحقيق أهداف مشروع التجديد، أو نظم تقديم الخدمات، أو أهداف كلا الفريقين. ومعنى هذا أن التركيز على أنشطة المجتمع المحلي وحدها واعتبارها هي المشاركة المجتمعية، أو على أنشطة خدمة المجتمع في مجموعه واعتبارها المؤشر على مشاركة المجتمع، سوف يقود في النهاية إلى الاعتقاد بأن أنشطة المجتمع التي لا تستطيع أن تحقق تلك الأهداف المحددة ليست لها قيمة في ذاتها. فالإخفاق في التمييز بين الأدوار المختلفة للمجتمع المحلي، وإدراك أهمية كل دور منها في ذاته يعنيان أن تلك الجماعات التي تقصر عن تطوير دور لها كممثل للمجتمع سوف تبدو وكأنها قليلة الجدوى. إنها قد تعد ـ في أفضل الأحوال ـ ممثلة في مرحلة التكوين. ولكن ليست كل الجماعات المحلية قادرة أو راغبة في الاضطلاع بدور الممثل والشريك، فأنشطة المجتمع العام التي لا تقود إلى مشاركة أوسع قد تكون لها قيمة في نواح أخرى. فهناك دور مشروع لتلك الجماعات التي يمكن أن تقدم إسهاما راسخا ومستمرا من دون هذا الجانب.

١٩٩٣ تأسيس اتحاد المستأجرين والسكان.

١٩٩٤ تأسيس نوادي الشباب، وجمعية الإقراض، والتعاونيات الغذائية.

١٩٩٥ بدء التدريب على إدارة المستأجرين للمباني السكنية.

١٩٩٦ بداية منتدى التجديد.

١٩٩٧
- حضور البرنامج التدريبي المحلي لمشروع غاتسبي.
- تلقي تمويل من جمعيات المشاركة الإنجليزية لمركز الموارد والمعلومات.

١٩٩٨
- تمويل مؤسسة اليانصيب القومية لبرنامج تنمية العاملين في التعاونيات الغذائية.
- التقدم بطلب تمويل من مشروع غاتسبي.

١٩٩٩
- الانتهاء من مركز الموارد والمعلومات الجديد (تحويل مقار ثلاث جمعيات).
- تأجير مقر للعمل المكتبي، وبدأ أصحاب العقارات وغيرهم عمليات إصلاح جذرية.
- قدمت الجمعيات برنامجا تدريبياً للتوعية بالمخدرات.
- تأسيس مقهى للمجتمع المحلي بمنحة صغيرة من مشروع غاتسبي.
- تمويل أوروبي لملعب، ومدير للمركز، ودار حضانة، وتوظيف عمال للمقهى.
- نقل منصبين في المشروع إلى اثنين من المتطوعين المحليين.
- بدء تشغيل الحديقة ونوادي الطعام ودار الحضانة من المركز.

٢٠٠٠
- بدء تجديد شارعين في المنطقة خلال أبريل/ مايو.
- أصبحت المجموعة «أ» شريكا رئيسيا في وضع الخطط.
- إيقاف عمليات إدارة المساكن المؤجرة مؤقتا لحين انتهاء التجديد.

الشكل (٣:١٢): ثلاثي باشبري التعاوني المحدود

قلة قليلة من منظمات المجتمع المحلي هي التي استطاعت أن تصبح منظمات لها من القدرة ما يمكنها من أن تكون منظمة تجديد مهمة في ذاتها، قادرة على إنتاج مخرجات وإحداث آثار واضحة يمكن قياسها بسهولة. ولا تندرج تحت هذه النوعية أي من الجماعات المحلية التي تناولناها في دراستنا لمشروع غاتسبي، بحيث يمكن اعتبارها منظمات تجديد يوجهها المجتمع المحلي وتعد «لاعبا أساسيا في مجتمعها» (ثيك Thake 1995).

١٩٩٧ ● وفاة فتاة شابة تحت تأثير المخدرات.
● بداية جماعة عمل سكان وستفيلد.

↓

١٩٩٨ ● تكوين لجان من ١٢ فردا.
● صياغة خطة عمل.
● تحريك الهيئات بعد إعادة تسميتها.

↓

١٩٩٩ ● حضور برنامج تدريبي للمجتمع المحلي على مشروع غاتسبي لتحسين صورة المنطقة.
● التحول إلى شركة ذات مسؤولية محدودة.
● طلب تمويل من مؤسسة اليانصيب القومية لبناء المجتمع المحلي - وأخفقت المحاولة.
● الاشتراك في المشروعات الرأسمالية لميزانية التجديد الموحدة.
● تجديد الأراضي القاحلة بتمويل من صندوق المنح الصغيرة لمشروع غاتسبي.
● إشراك بعض الشباب في التصميم.
● مفاوضة السلطات المحلية في شأن المساكن الشاغرة.
● مفاوضة السلطات المحلية وأصحاب العقارات الخاصة بشأن البيوت المتداعية.

↓

٢٠٠٠ اكتمال خطة العمل:
● شكّل أصحاب العقارات الخاصة اتحادا جديدا والاتفاق على ميثاق طوعي للتعامل.
● موافقة السلطات المحلية على إتاحة المعلومات عن راغبي استئجار البيوت لأصحاب العقارات الخاصة.
● تحقيق هدوء في المرور واستكمال إضاءة الشوارع.
● موافقة السلطات المحلية على معالجة المساكن الشاغرة.

على مفترق الطرق:
● أعضاء الجماعات قد يهجرون المنطقة إذا استمرت عمليات الهدم.
● جماعة تحاول تأسيس لجنة جديدة للمشروع.
● يمكن أن ينتهي المشروع هنا إذا لم تتأسس لجنة جديدة.

الشكل (٤:١٢): العجلة تتحرك: جماعة عمل سكان وستفيلد

مشكلات القياس

ما هي ـ إذن ـ القيمة التي يتعين أن نوليها لأنشطة مساعدة المجتمع المحلي لنفسه؟ من أبرز المشكلات في تقدير ذلك هي كيف نقيس مخرجات وآثار نشاط المجتمع المحلي. لذا فإن توافر إطار لقياس تلك الآثار هو أمر حيوي، لأنه «لا يُعتد إلا بما يمكن أن يُعد» (*). ويبدو أن مفهوم رأس المال الاجتماعي يستطيع أن يدفعنا إلى الأمام في هذا الاتجاه بتوفير إطار لقياس المزايا غير الملموسة لنشاط المجتمع المحلي. وقد قال أحد النشطاء المحليين: «إن الاهتمام بغير الملموس هو أكثر شيء ملموس يمكن أن نفعله». فمفهوم رأس المال الاجتماعي قفزة مهمة إلى الأمام لدعم قدرتنا على تقدير أهمية الأنشطة المحلية. فهو يتيح لنا أن نوسع نظرتنا إلى الدور النفعي للجماعات المحلية، ليس فقط بوصفها أداة لبلوغ غاية هي تحسين عملية تقديم الخدمات، أو تقديم مشروعات تجديد معينة من خلال تمثيل المجتمع الكبير، ولكن بوصفها وسيلة لتحسين نوعية الحياة عموما. ومع ذلك، وكما عرضنا من قبل في هذا الفصل، فإن استخدام هذا المصطلح ينطوي على عدة مشكلات. ففي ما يتصل بقياس قيمة الأنشطة المحلية الصغيرة تتمثل أبرز مشكلات مفهوم رأس المال الاجتماعي في ما يلي:

- الارتباط الوثيق بين المصطلح والاتصال الاجتماعي المباشر وشبكات العلاقات الاجتماعية أكثر من ارتباطه بالضوابط الاجتماعية غير الرسمية.
- التركيز على جوانب التنظيم الاجتماعي/ والنسق الاجتماعي للمجتمع المحلي على حساب رؤيته للخدمات والمرافق التي تسهم في تكوين المجتمع المحلي أو البنية التحتية الاجتماعية.

ومن هنا فإن استخدام مفهوم البنية التحتية الاجتماعية (أي الخدمات والمرافق وكذلك التنظيم الاجتماعي) في عملية تقييم أنشطة المساعدة الذاتية للمجتمع المحلي يعد محاولة للتصدي لتلك المشكلات.

(*) "What is counted, counts". [المترجم].

أواخر سبعينيات القرن الماضي	● تكوين اتحاد المستأجرين للتفاوض بشأن ظروف المنطقة السيئة.
أوائل تسعينيات القرن الماضي	● السلطات المحلية تصدر تقريرا حاسما يبين الحاجة إلى جماعات المستأجرين النشطة للتفاوض حول إنشاء مرافق للشباب. السلطات المحلية تبدي تعاطفا ولكن لا يتم عمل شيء.
١٩٩٢	● اتحاد المستأجرين يؤسس جماعة شباب قليلة العدد، تمول نفسها ذاتيا من خلال محل لبيع الحلوى.
١٩٩٣/ ٩٤	● اتحاد المستأجرين، والخدمات الاجتماعية وخدمات الشباب يؤسسون جماعة عمل لمرافق وخدمات الشباب. ● الجماعة تتقدم في عملها ببطء، اختلاف حول أهدافها وطرقها في العمل.
١٩٩٥	● جماعة الشباب مازالت بخير، تنظم رحلات، وجماعة فنية، ونشاطا رياضيا، وحفلات موسيقية. ● اتحاد المستأجرين يقرر أن يعمل منفردا.
١٩٩٦	● حضور عدة دورات تدريبية عن المجتمع المحلي في إطار مشروع غاتسبي.
١٩٩٧	● الموافقة على تخصيص ميزانية لتأمين المجتمع المحلي في المنطقة. ● اتحاد المستأجرين يجمع أموالا لبيت للشباب ويحصل على مفاتيح المبنى.
١٩٩٨	● افتتاح بيت الشباب. ● خدمات الشباب توظف مستخدما مؤهلا. ● النجاح يعني أن المتطوعين باتوا مرهقين لكثرة كمية العمل. ● طلب منحة مالية صغيرة من مشروع غاتسبي لتوظيف عامل نظافة دائم، وموظف إداري، ومشرف للشباب. ● الجماعة تستخدم ثلاثة مستخدمين لبعض الوقت ممولين من تمويل مشروع غاتسبي.
١٩٩٩	حسن الاستفادة من بيت الشباب، حيث نظم دروسا للكومبيوتر، وافتتح ناديا للآباء والأطفال، وناديا لمراجعة واجبات التلاميذ، ومقهى. والشباب يقومون بزيارات عديدة بغير موعد. ● ارتباط الجماعة بمؤسستين تابعتين للسلطة المحلية تعملان في تجديد المنطقة، عطاء لتأسيس مركز للحياة الصحية، وجماعة المستأجرين المحليين، واتحاد المجتمع المحلي، ولجنة الشرطة.

الشكل (٥:١٢): مشاركة الشباب في بلاس مادوك

الشواهد على إسهام الجماعات المحلية في البنية التحتية الاجتماعية

في ما تبقى من هذا الفصل نستعرض الشواهد المستمدة من الجماعات المحلية المرتبطة بمشروع «ترافورد هال غاتسبي» في محاولة لتأمل قيمة مساعدة المجتمع المحلي لنفسه في الإسهام في عملية التجديد عموما، وفي دعم البنية التحتية الاجتماعية. وسنركز النظر على:

- وصف الخلفية العامة للجماعات، والأحياء التي تعيش فيها، والأنشطة التي تضطلع بها.
- أمثلة لدور الجماعات المحلية في تحسين الخدمات والمرافق الرسمية.
- أمثلة لبعض الخدمات والمرافق الإضافية التي تقدمها الجماعات المحلية مباشرة.
- أمثلة لإسهام الجماعات المحلية في التنظيم الاجتماعي للأحياء، مثل الضوابط الاجتماعية غير الرسمية.

الخلفية العامة للجماعات المحلية

يعتمد هذا الجزء على دراسة متعمقة لأربعين جماعة محلية صغيرة في شتى أنحاء المملكة المتحدة. ويتركز ثلاثة أرباع عمل تلك الجماعات في ميدان الإسكان الاجتماعي أساسا. فمعظم تلك العقارات شيدت بعد عام ١٩٤٥، خاصة خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. ويوجد ثلثا هذه الجماعات في مناطق خضعت لمبادرات إنقاذ خاصة. وتمثل الجماعات أقاليم إنجلترا كافة. نصفها يقع في مدن كبرى، ونصفها أحياء يقل عدد المساكن فيها عن ألف بيت.

وتتصدى تلك الجماعات لطائفة عريضة من القضايا، تشمل العمل مع الشباب، والبيئة، والإرشاد، والتعليم والتدريب. ويوضح الجدولان ١/١٢ و٢/١٢ مجالات أنشطة تلك الجماعات. ومعظمها اتحادات مستقلة، وأربعة أخماسها يقل دخلها السنوي عن خمسة آلاف جنيه استرليني. وقد تلقت جميعها دعما للقيام بمشروعات تتمثل في برامج تدريبية ومنح صغيرة يقدمها جميعا «مشروع ترافورد هول غاتسبي». وتضطلع غالبية الجماعات بأنشطة مختلفة، ويمارس عدد قليل منها أكثر من ١٠ أنشطة مختلفة (للجماعة الواحدة).

الجدول (١٢:١): مجالات أنشطة الجماعات في مشروع غاتسبي

	نوع النشاط	عدد الجماعات
١	مشاركة مؤسسات أخرى	٢٣
٢	تمثيل المجتمع	٢٥
٣	الشباب	٢٦
٤	التدريب والتعليم	٢٤
٥	البيئة	٢٠
٦	الإرشاد والاجتماعات العامة	١٦
٧	الأنشطة الاجتماعية	١٤
٨	توفير الوظائف	١٤
٩	الأطفال/ اللعب	١٣
١٠	تأمين المجتمع المحلي	٨
١١	رعاية كبار السن	٨
١٢	مشروعات المجتمع المحلي	٧
١٣	إدارة الإسكان	٦
١٤	رعاية الأسرة	٢

الجدول (١٢:٢): مدى الأنشطة التي تؤديها كل جمعية محلية

عدد الأنشطة	عدد الجمعيات ضمن هذا المدى
صفر	١ (*)
١ ـ ٤	١٦
٥ ـ ٩	١٩
١٠ فأكثر	٤
الإجمالي	٤٠

(*) أنهت هذه الجماعة نشاطها.

أمثلة لدور الجماعات المحلية في تحسين الخدمات والمرافق الرسمية

تستطيع الجماعات المحلية أن تمثل آراء المستأجرين وتتفاوض مع مقدمي الخدمات إما في مناسبات خاصة أو بطرق أكثر رسمية من أجل تحسين الخدمات والمرافق الرسمية، أو تقديم المزيد منها. وفي بعض المناطق أدت ضغوط المستأجرين إلى تحسين عملية تنظيف الشوارع وشراء معدات جديدة لعمال النظافة. وفي مناطق أخرى استطاعت بعض الجماعات اقتناع السلطة المحلية بتوفير مسؤول مفوض يقيم في المنطقة وموظف مسؤول عن المهام الطارئة، الأمر الذي أدى إلى تحسين خدمة الصيانة حيث أصبح من المتيسر إجراء عمليات الصيانة الصغيرة في الموقع وبسرعة (مشروع أولويات العقارات السكنية ٢٠٠٠). واستطاعت إحدى الجمعيات أن تقنع المسؤول المحلي عن إدارة العقارات بتغيير سياسة مديونيات الإيجارات المتأخرة، مما يسر اتخاذ بعض الإجراءات السريعة التي حفظت السكان من الوصول إلى مستويات تعجيزية من المديونية قبل تقديم المساعدة. وتفاوضت جماعات أخرى لتحديد مسارات قريبة لخطوط الأتوبيس العام، أو أقنعت شركة بث تلفزيوني بتوصيل خدماتها إلى المنطقة، أو أقنعت المجلس المحلي بتوفير صناديق قمامة لتجميع مخلفات الكلاب. فقد كانت مخلفات الكلاب من المسائل ذات الأولوية في كثير من الأحياء (مورتون ١٩٩١). وقد حققت ١٩ جمعية من الأربعين جمعية في مشروع غاتسبي نجاحا في تحسين الخدمات والمرافق وإدخال المزيد منها.

كما سبق أن عرضنا في هذا الفصل يمكن أن تتعرض الخدمات المحلية لضغوط غير عادية في المناطق الفقيرة. ولهذا عملت بعض جماعات مشروع غاتسبي في المساعدة على تخفيف تلك الضغوط بلعب دور الوسيط بين السكان وهيئات الخدمات. من ذلك مثلا عمل جماعتين من مشروع غاتسبي مع مسؤولي المساكن الاجتماعية المحليين لكي يعيدوا تأجير بيوتهم الشاغرة، وساعدت الأسر ذات الظروف الصعبة التي سكنت المنطقة حديثا على الاستقرار في المنطقة.

ولكن ما الآثار التي ترتبت على العمل المشترك بين السكان وهيئات الخدمات الرسمية؟ حدث في أحد أحياء والسول Walsall أن انخفض الطلب على بيوت الإسكان الاجتماعي في المنطقة عموما، وقد أحدث ذلك أسوأ الآثار في الأحياء التي قلت رغبة الناس فيها إلى أدنى حد. ونتيجة لانخفاض الطلب كانت البيوت تؤجر لمستأجرين ذوي ظروف أكثر حساسية وضعفا، الأمر الذي زاد الضغط على

الحي برمته. وبدأت الأحداث تتصاعد عندما بدأ السكان القدامى مغادرة الحي (وهم الأرجح أنهم يعملون، وأكبر سنا، وأقل تعرضا للمخاطر). كما أصبح الحي يعاني الإزعاج الشديد الذي يحدثه الشباب، مثل عمليات الإحراق العمد اليومية. وكان يوجد وسط الحي منطقة غائرة تستخدم كملعب اتخذت مكانا لاجتماع أفراد العصابات. وقد أدى إلى تفاقم سلوكهم ويسر لهم الأمر عدم استقرار السكان في المنطقة. واستطاع الموظفون والسكان المقيمون أن يتعاونوا فنجحوا في عكس اتجاه هذا التيار من خلال جملة من التدخلات لتحسين المرافق، وتخفيف الضغوط الاجتماعية، وخلق مناخ اجتماعي جديد. فبدأوا بالتخلص من ذلك الملعب الغائر في الأرض، وجددوا عددا من الشقق السكنية المتهالكة بحيث أصبحت في مستوى أعلى من المعتاد. واستطاعوا طرد عدد قليل من المستأجرين الذين كانوا يعملون على إتلاف الحي. وفي الوقت نفسه اتخذوا قرارا بعقد «مقابلة» مع المستأجرين الجدد الراغبين في سكنى الحي، وذلك ليضمنوا أن يطلع السكان الجدد على معايير السلوك المطلوب منهم. واستخدموا وكيلا عنهم للحفاظ على مستوى النظافة ويؤدي دورا إيجابيا في ملاحظة ذلك نيابة عن المستأجرين. وكان من شأن هذا كله أن بعث برسالة واضحة إلى السكان الحاليين والجدد حول ما يمكن أن يسمح به الموظفون وكذلك غالبية السكان. ويصنف موظفو الإسكان ذلك الحي الآن بأنه من الأحياء «المرغوبة للسكنى بشدة». وأدت ضغوط السكان إلى إصرار موظفي الإسكان على التصرف بشكل إيجابي. وكان دعم السكان لقرار التدقيق في اختيار المستأجرين الجدد - الذي أثار بعض الجدل - حاسما في إقناع السلطات المحلية بإعطاء إذن خاص بعمل ذلك. وقد ساند الموظفون والسكان بقوة تلك الخطوة الخطيرة حيث طُرد المستأجرون الذين انتهكوا بوضوح عقد إيجارهم، وذلك باعتبار الطرد خط الدفاع الأخير لمواجهة موقف أصبح غير محتمل في هذا الحي. وقد أقروا بما يترتب على تلك الخطوة من قضايا إعادة تسكين هؤلاء التي قد تظهر، وشعروا أن العمل الوقائي الناجح يستدعي تقديم المساعدة والدعم للمستأجرين المعرضين للأزمات.

لقد تفاوض السكان من أجل التصدي للمشكلات، كما كان مسؤولو الأملاك سباقين إلى المبادرة في هذا السعي. وتأكد مسؤولو الأملاك بأنهم ما كانوا يستطيعون تحقيق هذا النجاح من دون دعم السكان. والسكان الآن بصدد تأسيس «منظمة إدارة التأجير» (تمثل مراقبة السكان للمباني السكنية) لحماية تلك المكتسبات.

■

أمثلة لبعض الخدمات والمرافق الجديدة التي تديرها الجماعات مباشرة

من الإسهامات الإيجابية المهمة للجماعات المحلية في دعم البنية التحتية الاجتماعية تنمية بعض الخدمات والمرافق الجديدة وذلك بتقديم الخدمة الجديدة مباشرة.

فمن بين الأربعين جماعة المشاركة في مشروع غاتسبي استطاعت خمس وثلاثون جماعة تطوير أحيائها بتقديم وإدارة عدد من المرافق والخدمات الجديدة. ومن الجماعات الخمس الباقية التابعة للمشروع حاولت اثنتان تقديم خدمات جديدة ولكنهما فشلتا، بينما اقتصر دور الجماعات الثلاث الأخرى على التفاوض من أجل هذا فقط. وشملت الخدمات والمرافق الجديدة مشروعات ترفيهية مثل خدمات اللعب والشباب، وبعض المشروعات المبتكرة التي استهدفت ملاحقة العالم المتغير. ومن أمثلة تلك الأنشطة: برامج للألعاب، ونوادي ما بعد المدرسة أو إنجاز الواجبات المدرسية، تنظيف المساحات الخضراء وتنسيقها، بعض مشروعات التشغيل كإنشاء استديو للتسجيلات الصوتية، و«مركز للاتصالات عن بُعد» يوفر برامج وقطع غيار أصلية للحاسوب لتدريب السكان على تكنولوجيا المعلومات، ومشروعات ذات طبيعة عامة مثل بيت أو مركز عام للحي يكون بمنزلة منطلق لمدى واسع من الأنشطة. ومن أمثلة هذه المشروعات العامة جماعة في منطقة يوركشير استطاعت أن تؤسس وتدير مركزا للمجتمع المحلي. وأصبح هذا المركز مقرا لاجتماعات عدد من الجماعات المحلية الجديدة في الحي مثل جماعة تقديم الخدمات الاجتماعية للآباء. كما يتخذ المركز منطلقا لعدد من الأنشطة التي تديرها الجماعة مباشرة مثل: دار الحضانة، ومركز للاستشارات، وجماعة للشباب. وأصبح المركز اليوم مقرا لأول مدير إسكان مقيم في المنطقة، يعمل على وضع مستوى جديد للخدمات اتفق عليه أخيرا مع السكان. وقد اعتبرت تلك الخدمات والمرافق ناجحة من ناحية تزايد الطلب عليها ومن ناحية الاستخدام والخدمة الجيدة.

أمثلة لإسهام الجماعات المحلية في التنظيم الاجتماعي للأحياء

وننتقل الآن إلى استعراض أثر الجماعات المحلية في تحسين التنظيم الاجتماعي. وسوف نتأمل ذلك الأثر في علاقته بثلاثة عناصر للتنظيم الاجتماعي هي: شبكات علاقات الصداقة والمساعدة المتبادلة غير الرسمية، والجماعات والنوادي والجمعيات التطوعية الصغيرة، والضوابط الاجتماعية غير الرسمية التي تعمل من خلال مجموعة من المعايير والقواعد المتفق عليها من العموم.

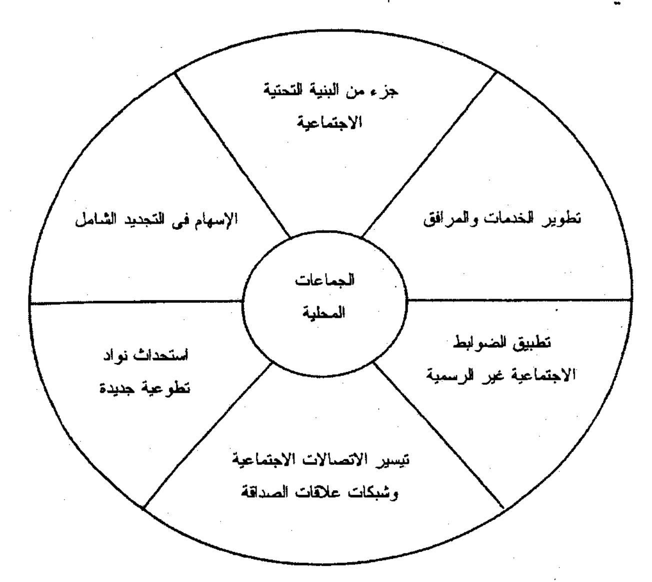
شبكات علاقات الصداقة والمساعدة المتبادلة غير الرسمية

هل استطاعت الجماعات المحلية تطوير علاقات اجتماعية بين سكان الأحياء التي توجد فيها خارج إطار أعضاء الجماعة أنفسهم؟

نجحت عشرون جماعة من جماعات مشروع غاتسبي الأربعين في تنظيم مناسبات اجتماعية وإقامة اتصالات اجتماعية بين السكان وشبكات المساعدة المتبادلة (خلاف جماعة المنظمين الأساسية). وتمكنت إحدى عشرة جماعة من هذه العشرين من توفير فرص للاتصالات الاجتماعية من خلال الخدمات الشبابية التي تقدمها وحدها. أما الجماعات التسع الأخرى فأتاحت تكوين مثل هذه الاتصالات بين الكبار. ومن بينها جماعة تقوم بتنظيم رحلات، وحفلات، وحفلات البنغو [البِنْغُو لعبة من ألعاب الحظ والمقامرة - المترجم]، وجماعة أخرى تنظم أمسياتَ لمشاهدة الفيديو وتناول العشاء للسكان كبار السن. وتقوم جماعة أخرى بتنظيم حفلات «اليوم المفتوح» [لقاءات مفتوحة للجميع من دون برنامج أو فقرات محددة - المترجم] حيث يتفاعل السكان اجتماعيا بحرية بعضهم مع بعض، ويقومون ببعض تمارين اليوغا، ويتناولون أطعمة من مختلف أنحاء العالم.

وهناك مع ذلك عدد قليل من الجماعات التي كانت تأمل في إقناع السكان الآخرين بالتفاعل بعضها مع بعض اجتماعيا، ولكنها وجدت ذلك صعب التحقيق. وعبر سبع من جماعات مشروع غاتسبي الأربعين - تحديدا - عن خيبة أملهم بسبب عدم الاستجابة لمحاولاتهم تنظيم مناسبات اجتماعية. إنه من الصعب أن تحمل الناس حملا على أن يصبحوا أصدقاء أو ينسجموا بعضهم مع بعض. وكما ذكرنا في هذا الفصل من قبل يرتبط وجود شبكات علاقات صداقة ارتباطا وثيقا باستقرار مدة الإقامة معا (يانغ وليموس (Young and Lemos 1997)، إن الجماعات تستطيع توفير فرص الاتصالات الاجتماعية ولكن قد تكون هندسة شبكات علاقات الصداقة هذه أصعب من تقديم خدمة جديدة مثلا. ولكن هناك أمثلة إيجابية لهيئات أخرى نجحت في تيسير قيام علاقات بين السكان، ويتم ذلك في الغالب من خلال أطفالهم، حيث تكون المدرسة هي بؤرة مثل هذا النشاط (فورست وكيرنز ١٩٩٩). فقد قامت إحدى المدارس الابتدائية في واحد من الأحياء الأربعة «المنهارة» بدعوة أولياء الأمور لحضور ورشة عمل للأسر ومعاونة أبنائهم في تعلم القراءة

والحساب. وكان من القيم المضافة لتلك الدعوة إتاحة الفرصة لأولياء الأمور للتعارف. ويحاول أحد مسؤولي الإسكان الاجتماعي النشطين في «اتحاد ماننغهام للإسكان» في برادفورد أن يضع «ميثاقا للمساعدة المتبادلة» ليوقعه سكان الحي كجزء من مسؤوليتهم كمستأجرين.



الشكل (٦:١٢): المزايا المتعددة للجماعات المحلية

المشاركة في الجماعات والنوادي والجمعيات التطوعية غير الرسمية

تستطيع الجماعات أن تحقق مكاسب متعددة عندما تضطلع بدور المنظم النشط للمشروعات. أول هذه المكاسب: أن وجود الجماعات في ذاتها يمثل جانبا من التنظيم الاجتماعي الجيد. ثانيا: استطاعت نصف جماعات مشروع غاتسبي أن تستحدث جماعات صغيرة مستقلة إلى جانبها هي نفسها، مثل فرقة موسيقية من العازفات وناد للفتيات، وتديرهما بنات رؤساء الجماعات المحلية الأصلية. ثالثا: يقوم بناء عمل معظم الجماعات في خدمة «المجتمع المحلي» على تنفيذ مشروعات محددة، مثل: قيام جماعة من الناس بإدارة قطعة أرض زراعية مملوكة للمجتمع تزرع فيها خضراوات

خالية من الكيماويات لتسويقها، أو قيام مجموعة صغيرة بإدارة بنك معدات [بالمعنى المجازي لكلمة بنك - المترجم] يقرض المعدات للأعضاء لصيانة بيوتهم وحدائقهم. ومعظم المشروعات التي تديرها الجماعات تمثل جانبا من المرافق والخدمات المستحدثة التي سبقت الإشارة إليها. رابعا: من شأن العمل في تشغيل وتقديم هذه المشروعات أن يخلق تفاعلا اجتماعيا - أفضل وأكثر كثافة - بين مديري الخدمة ومستهلكيها، وهذا مكسب إضافي. خامسا: تعد الجماعات هي الأداة التي يحاول بها السكان فرض الضوابط الاجتماعية غير الرسمية. وسادسا وأخيرا: يمكن أن تكون الجماعات نقطة انطلاق للتنسيق على مستوى عملية التجديد الشاملة. فالجماعات الطوعية الصغيرة ذات أهمية محورية لتطوير إسهام المجتمعات المحلية في دعم البنية التحتية الاجتماعية.

الضوابط والمعايير والقواعد العامة الاجتماعية غير الرسمية

هل استطاعت الجماعات أن تفرض الضبط الاجتماعي غير الرسمي وتعيد ترسيخ المعايير والقواعد؟ لقد أجرت ٢٨ من جماعات مشروع غاتسبي محاولات إصلاح إيجابية. وكان من بين تلك الإجراءات:

- التفاوض مع السلطات المحلية للتدخل في عملية النظافة، والتصدي للسلوك غير الاجتماعي.
- القيام بعمليات تنظيف وتطهير للمنطقة.
- تطوير خدمات متميزة لزيادة رغبة الناس في الإقامة بالمنطقة.
- العمل ضد تراكم القمامة.
- التصدي لتصحيح الصورة السيئة للمنطقة في وسائل الإعلام.
- إعادة تعليم الشباب شيئا من النظام والمهارات الاجتماعية.
- إبراز نماذج إيجابية لدور الذكر في المجتمع.
- دعم فكرة تحمل الناس مسؤولية أنفسهم، من خلال تناول الطعام الصحي، والتصرف في الأموال بحكمة.
- إبراز فكرة المسؤولية الجمعية عن الحي والناس الذين يعيشون فيه.

ومن الموضوعات الرئيسية في عمل الجماعات الحاجة إلى العناية بالصغار وبكبار السن. وهناك ٢٤ من جماعات غاتسبي تعمل مع الصغار، و١٣ تعمل مع الأطفال، و٨ تعمل مع كبار السن. ويعد العمل مع الشباب وتوجيه اهتمام خاص برعايتهم؛ يعد في ذاته وسيلة قادرة على فرض الضوابط الاجتماعية غير الرسمية على مظاهر الإزعاج البارزة. ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق تكوين علاقات معهم و/ أو احتوائهم بالفعل [في معسكرات ترفيهية أو رياضية مثلا ـ المترجم] لفترات قصيرة. وقد وصفت عدة جماعات هذا الدور بأنه «عيون مجتمع المنطقة وآذانها» (على الشباب).

وقد كانت كل تلك الأعمال استجابة من السكان لتغيرات واضحة طرأت على المنطقة، سواء على سلوك الناس الذين يعيشون فيها، أو بسبب نقص ما تلقاه من عناية واهتمام من هم خارجها ومن هم داخلها. وقد اختاروا أن يحاولوا وأن يحققوا تغيرا ثقافيا عن طريق القدوة، متحدين مباشرة مظاهر السلوك المرفوضة وأسبابها.

والمعروف للكافة أنه من الصعب على أي فاعل اجتماعي تحقيق تغيير في الاتجاهات وفي السلوك. فآليات تنفيذ ذلك كثيرا ما تكون غير واضحة. ولكنا نعرف أن ٦ جماعات من الـ ٢٤ جماعة قد أحدثت تأثيرا إيجابيا، وأن نجاح الجماعات الأخرى كان أقل وضوحا. فكيف نجحت تلك الجماعات في تحقيق ذلك؟ وقد شرحت إحدى الجماعات في منطقة لندن أن الآليات التي استخدمتها في ذلك هي جعل الناس يشاهدون النماذج الجديدة حية على الطبيعة. فقد أرسوا معايير جديدة، وفرضوها عن طريق مكافأة السلوك الجيد، وعدم ترك السلوك السيئ دون التصدي له، وكذلك عن طريق صياغة نماذج سلوكية مختلفة وتقديمها للناس في الممارسة اليومية. فقدموا في سياق الحياة اليومية نماذج لمساعدة كل منهم للآخرين، بالقيام مثلا: بمهمة جليس الطفل الصغير، أو حمل مشتريات الناس نيابة عنهم. وتتضمن عملية الإثابة ـ عن السلوك الطيب ـ مثلا منح بعض الشباب مواقع مسؤولية وكميات صغيرة من الأعمال بأجر. وفي ضاحية «ولفرهامبتون» بدأت إحدى الجماعات مفاوضات مع الشرطة لكي تنشئ لها مقرا محليا في الحي. وسمع الناس بأمر تلك الخطة. وحتى قبل أن تبدي الشرطة موافقتها على الاتفاق أبدى بعض السكان المنخرطين في أنشطة إجرامية عزمهم على ترك الحي.

كما تردد على مقر إدارة المجتمع المحلي بعض الراغبين في الانتقال إلى الحي للسؤال عن صحة ذلك الاتفاق مع الشرطة، لأن ذلك يرجح رغبتهم في الانتقال إلى الحي. وفي لندن تعلم بعض التلاميذ المستبعدين كيف يساعدون الآخرين، وكيف يعملون ضمن فريق واحد، وكيف يمتثلون للقواعد من خلال المشاركة في بعض الأنشطة والرياضات. ونجحت جماعة أخرى في تحقيق نتائج مماثلة مع الشباب عن طريق الأنشطة خارج المنزل في منطقة «ولسال». ومعنى ذلك أن الشباب أصبحوا أكثر قدرة على العمل في إطار اجتماعي، وهو مهم في تيسير الحصول على عمل (كلاينمان، ووست، وسباركس ١٩٩٨).

كذلك استطاعت بعض الجماعات تحسين النسيج المادي للمنطقة، كالعمل مثلا على إنشاء الحدائق، ورفع السيارات وقطع الأثاث الخردة القديمة المتهالكة، وإنشاء الأسوار حول المنشآت، وتجديد الجراجات المهجورة. وقد أعطى ذلك إشارة قوية للآخرين تقول إن المنطقة جديرة بالاهتمام بها، وأن الأوضاع تتحسن. والتقطت تلك الجماعات مجموعات من الصور الفوتوغرافية للأوضاع والظروف «قبل» و«بعد» التدخل، توضح أن أكوام القمامة وعمليات الإتلاف قد تراجعت بشكل حاسم في تلك الأماكن، هذا على الرغم من أن الوضع في بعض المناطق الأخرى يتطلب إشارات أكثر مباشرة بتوقيع جزاءات. ونجحت إحدى الجماعات في ابتكار فكرة أن يتحمل السكان المسؤولية الجماعية بعضهم عن بعض، وبادروا إلى إجراءات إصلاحية إيجابية لحماية مجتمعهم. وتجلى ذلك - مثلا - عندما شوهد شخص مشبوه يتجول في الغابة القريبة. عندها طلبت الأمهات في المنطقة من الجماعة المساعدة على توعية الآباء بمراقبة أطفالهم بحرص أكبر. وعلى الرغم من تعاطف الشرطة وإدارة الإسكان مع مخاوف السكان، إلا أنهم لم يستطيعوا أو لم يرغبوا في اتخاذ أي إجراء. وحافظ السكان والمسؤولون على علاقة طيبة بعضهم ببعض خلال ذلك الحادث.

الاستدامة

إذا كان على الجماعات المحلية أن تضطلع بهذا الدور في تطوير البنية التحتية الاجتماعية، فهل هي تتمتع بالاستدامة في ذلك؟ يمكن القول إن متوسط عمر جماعات مشروع غاتسبي بلغ ٨ سنوات، على الرغم من أن ٢٠٪ منها قد أُسس منذ أكثر من ١٠ أعوام.

فهذه الجماعات تتسم بوضوح بالاستدامة من بعض النواحي. منها سمتان للاستدامة هما: الاستدامة المالية، والاستدامة التنظيمية.

والتنظيمات المحلية التي يقودها المجتمع والتي يحتمل أن تحقق استدامة مالية على المدى الطويل هي تلك التي تملك أصولا ثابتة وتدفقا واضحا في العائدات. وقد استطاعت تنظيمات التجديد المحلية الأخرى الأكبر حجما، مثل «صناديق التنمية المحلية»، والمُجاورات السكنية، ومنظمات سوق العمل التي تمارس شكلا من أشكال الوساطة؛ قد استطاعت جميعا أن تحقق لنفسها استقرارا ماليا جيدا عن طريق ما تتلقاه من منح وتمارسه من عمل تجاري (ثيك ١٩٩٥، وارد وواطسون ١٩٩٧).

وتعمل خمس من جمعيات غاتسبي كمنظمات لتأجير المساكن. ولا تستحوذ منظمات التأجير على حق ملكية الأصول الرأسمالية، وإنما تعمل وكيلا عن السلطة المحلية المالكة للبيوت وتقوم فقط بإدارتها. غير أن المسؤوليات والميزانيات الرسمية التي تتولاها تمدها ـ إلى جانب ذلك ـ ببعض الأصول من نوع آخر. فتلك الأمور تمنح منظمات التأجير القوة، والشرعية، والاستدامة التي لا تتوافر لمعظم التنظيمات المحلية الأخرى. ويمكن أن تستخدم تلك الأصول أساسا لتطوير بعض الأنشطة بخلاف إدارة المساكن. ويلاحظ أن عددا ضئيلا جدا من منظمات التأجير هي التي أوقفت نشاطها، وتم ذلك كله بموافقة السكان المعنيين.

أما بقية جمعيات مشروع غاتسبي فلا تملك أي منها أي أصول ثابتة أو أنشطة مولدة للدخل بشكل مستدام. وإنما تعتمد جميعها على خليط من الأموال العامة التي تصرف لهم بشكل تقديري (يختلف من حالة لحالة: مثلا كنفقات لتشغيل اتحادات السكان، وتقدمها السلطة المحلية أو الجهة المالكة)، ومن المنح التي تقدمها بعض المؤسسات الخيرية. ولاشك في أن ذلك يجعل الوضع المالي للمنظمات الصغيرة قلقا وغير مستقر، ولكنه لا يجعله عديم الاستدامة بالضرورة. ويلاحظ أن توليد الدخل عن طريق السوق الخاصة لا يضمن الاستدامة، إذ يتعين وجود طلب كاف على المنتجات والخدمات التي تقدمها تلك الجمعيات. واعتماد تلك المنظمات على المنح التقديرية المتفاوتة يعني أنها تعمل في سوق، ولكن من نوع آخر. فمادامت الجماعات ظلت قادرة على أن «تسوّق نفسها» لمقدمي الأموال، يظل باستطاعتها توليد دخل. وجميع الجماعات

الصغيرة تعمل بهذه الطريقة، فنجد مثلا أن من بين الـ ٢٠ جماعة من مشروع غاتسبي التي تلقت تمويلا محدودا بزمن محدد لإنجاز أعمال بعينها، استطاعت ١٥ منها الاستمرار في ممارسة نشاطها بعد انتهاء التمويل. وثلاث من الجماعات التي لم تتابع الاستمرار في مشروعاتها كانت سعيدة بأن مهمتها كانت إنجاز مهمة وحيدة منتهية. ومن المشروعات التي استمرت: تلقت جماعتان منحا بأكثر من سبعين ألف جنيه استرليني من جهات تمويل أخرى للاستمرار في عملهما الذي بدأتاه بتمويل مبدئي جازفتا به ويقل عن ٥ آلاف استرليني.

الجدول (٢:١٢): مدة عمل جماعات مشروع غاتسبي وقت التقدم للحصول على منحة صغيرة من المشروع

عمر الجماعة	عدد الجماعات
أقل من سنتين	٢
٣ ـ ٥ سنوات	١٤
٦ ـ ١٠ سنوات	١٥
١١ ـ ٢٠ سنة	٥
أكثر من ٢٠ سنة	٣
الإجمالي	٣٩

أما العنصر الرئيسي الآخر في استدامة الجماعات المحلية فهو حسن التنظيم. فغالبية السكان المشاركين في إدارة العمل أو تقديم الخدمة متطوعون في الجماعات التي درسناها. ويتعين على الاتحادات غير الرسمية حديثة التأسيس أن ترسم معالم بنيتها التنظيمية وتحدد الأدوار من الصفر. إذ إنهم يفتقرون إلى بعض البنى التحتية التنظيمية التي تدعم الاستدامة. وقد وجدت جماعات غاتسبي أن اللامبالاة والعقبات تمثل مشكلات أساسية تواجه محاولة العثور على سكان يقومون بدور المتطوع الإيجابي. ويمكن القول إن جميع جماعات غاتسبي ـ تقريبا ـ قد مرت بتغيرات أساسية في تركيب العضوية منذ بداياتها، ولكن على الرغم من إخفاق بعض المشروعات التي كانت تضطلع بها الجماعات، إلا أنها مازالت تعمل جميعا، باستثناء واحدة.

الآثار السلبية

هل كان لأعمال الجماعات أي آثار سلبية؟ ما العواقب السلبية غير المقصودة للأفعال التي اضطلع بها السكان؟

كان من بين الآثار السلبية لعمل بعض الجماعات المحلية - أحيانا - تعرض الأفراد النشطين لضغط، وكراهية، واستياء من جانب السكان الآخرين. وقد رصدت ١٣ جماعة رد فعل سلبيا من جانب أقلية من السكان الآخرين أو بعض المنظمات المحلية الأخرى بسبب ما كانت تؤديه من عمل. وفي بعض الحالات المتطرفة أطلق المجتمع على أفراد إحدى الجماعات لقب «مرشدي الشرطة» بسبب جهودهم في التصدي للجريمة في المنطقة، وتعرض عضو آخر لعدوان إجرامي على منزله بسبب ذلك. ولكن هناك جماعات أخرى لم تستثر ردود أفعال عنيفة كهذه، وإنما تبينت أن السكان الآخرين قد شعروا ببعض الاستياء لأنهم تصوروا - خطأ - أن المتطوعين النشطين يحصلون على مزايا شخصية لقاء مشاركتهم تلك. ووجدت جماعات أخرى أن غضب السكان من فشل النظام/ والسلطات أصبح يوجه إلى الجماعات بسبب الدور التفاوضي الذي كانت تقوم به مع تلك السلطات. واتضح لجماعات أخرى أن عملها أثار قدرا من الغيرة أو التنافس من جانب سكان آخرين أو جماعات محلية أخرى. ولكننا نلاحظ - مجددا - أن استجابة معظم الجماعات تجاه ردود الأفعال تلك اتسمت بالرزانة، على اعتبار أنها استثارت قدرا من المنافسة أو المعارضة كرد فعل مفهوم على أعمالها، خاصة في المناطق المحرومة. وذكر عدد من الجماعات أنه كان على متطوعيها أن «يدفعوا الثمن» من حياتهم الخاصة، مع أنهم كانوا يعتبرون هذا الثمن جزءا من «الوظيفة» التي يؤدونها، كما في العمل بأجر سواء بسواء.

خاتمة

ما دلالة ذلك كله بالنسبة إلى العاملين في الميدان ولواضعي السياسات في مجال التجديد؟ إنها تدلنا على أن المجتمع المحلي - وهو هنا بمعنى البنية التحتية الاجتماعية - تمثل مكونا من مكونات قابلية الحي السكني للحياة. حيث تؤدي الخدمات والمرافق ذات المستوى الطيب والمتاحة للناس - إلى جانب التنظيم الاجتماعي - إلى مساعدة المكان على أن يعمل. وعندما تبدأ البنية التحتية الاجتماعية في التداعي - على نحو ما حدث في بعض الأحياء التي درسناها عندما كانت تعاني وطأة ضغوط اجتماعية واقتصادية هائلة - عندها بدأت المرافق تغلق أبوابها، وعانت الخدمات أزمة إدارة، وتصاعد السلوك المضاد للمجتمع.

وهذا أمر له تكلفته الباهظة إنّ على الصعيد البشري أو المالي. ففي المناطق الشديدة الفقر ـ حيث تتعرض البنية التحتية الاجتماعية لأقسى الضغوط ـ يتعين إيجاد سبل تدعيمها وترميمها قبل أن تبدأ في التداعي والانهيار. وقد أوضحنا أن نشاط المجتمع المحلي يمكن أن يكون جزءا مهما من عملية التدعيم هذه. ومن الطبيعي أن الجماعات المحلية الصغيرة لا تستطيع وحدها أن تتصدى لما أحدثته قوى الاستبعاد كالفقر، والاستقطاب، والتخلخل السكاني. إن رحلة الصيد هي مجرد رحلة صيد. ولكن عندما نقر بأن البنية التحتية الاجتماعية تمثل عنصرا حاسما في قابلية المنطقة السكنية للحياة، عندها نكون قد بدأنا نفهم قيمة تدخل المجتمع المحلي.

وبإمكان الجماعات المحلية أن تمكِّن ـ وغالبا ما تمكِّن بالفعل ـ: البنية التحتية الرسمية من العمل بشكل أفضل بتأدية دور الوسيط بين الخدمات الرسمية والسكان، دعم البنية التحتية الرسمية بأن تضطلع مباشرة بتقديم خدمات ومرافق جديدة، تقوية التنظيم الاجتماعي بوجودها كواحدة من عناصره، ومن خلال شبكات العلاقات التي ترعاها، والثقة التي تزرعها لكي تتحدى بها السلوك الضار وتدعم المعايير والقيم المشتركة.

باختصار يمكن القول إنه:

- حتى حيث تفوق المشكلات قدرة المجتمع المحلي على التصدي لها وحده، يمكن للمجتمع المحلي أن يساعد على حماية استثمارات أخرى (مما تتولاه الحكومة المحلية أو المركزية على سبيل المثال). والحق أنه لولا ذلك الجهد لذهبت تلك الاستثمارات سدى.
- يتعين على مقدمي الخدمة ـ خصوصا في الأحياء المحرومة ـ أن يدركوا أن السكان المحليين يستطيعون مساعدتهم في إدارة الحي بشكل أقوى، وأن يفرضوا كل ما بوسعهم من الضوابط على السلوك.
- على المتطوعين وممثلي المجتمع المحلي أن يتعرفوا بعضهم على بعض ويدعم كل فريق منهم الآخر.
- يتعين علينا أن نطور طرقا أحدث وأفضل لقياس آثار نشاط المجتمع المحلي.





13

هل يؤدي التركيز على الاستبعاد الاجتماعي إلى التأثير في الاستجابة السياسية؟

جون هيلز

«علينا أن نتحدث اليوم عن رعاية إيجابية، فبدلا من دولة الرعاية يتعين أن نجعل دولة الاستثمار الاجتماعي تعمل في إطار مجتمع رعاية إيجابي»

غيدنز ١٩٩٨، ١١٧

استعرضت الفصول الأولى من هذا الكتاب شواهد جديدة على مدى الاستبعاد الاجتماعي، وديناميات الدخل، وتوارث الحرمان عبر الأجيال، ومعاناة بعض المناطق من الحرمان. ثم حاولت الفصول التالية عليها تأمل بعض مجالات السياسة الرئيسة المرتبطة بتلك الشواهد مثل: تقليل الفقر بين الأطفال، وأشكال التصدي للبطالة، والعجز، وضمان الدخل في الشيخوخة، والتعليم، ودور المجتمع المحلي أو «البنية التحتية الاجتماعية».

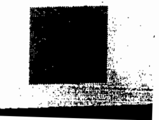
وبعد أن فرغنا من تشريح ما وصفته المقدمة بـ«الشكل البصلي» للاستبعاد الاجتماعي بعدة طرق، يطرح علينا هذا النوع من الشواهد بعض

الأسئلة عن السياسة الاجتماعية عموما. هل يؤدي التركيز على «الاستبعاد الاجتماعي» - بدلا من التركيز فقط على الفقر - إلى تغيير الاستجابة السياسية؟ فهل من شأن التركيز على الجماعات المعرضة للفقر، بشكل دائم أو متكرر، أن يؤدي إلى تغيير محور العمل المطلوب، بالقياس إلى الجماعات الفقيرة التي يمكن أن نتبين حالتها بلقطة فوتوغرافية مستعرضة تغطي جميع الأجزاء المميزة؟ هل يؤدي أخذ الديناميات في الاعتبار إلى تغيير محتوى السياسة الاجتماعية، عن طريق التأكيد - مثلا - بدرجة أكبر على «دولة الرعاية الإيجابية»؟ وإذا كان الأمر كذلك: فهل تتأثر مجمل أنشطة دولة الرعاية، التي يمكن تسميتها «المهمة اليومية»؟ وإلى أي مدى تؤدي الرؤى الجديدة المستمدة من تحليل البيانات التتبعية إلى تغيير الأولويات فعلا؟ وهل يعني التركيز على الاندماج شيئا بالنسبة إلى بنية البرامج الاجتماعية، وخاصة نظم تقديمها، وبالنسبة إلى الاختيارات بين المنافع والخدمات «العامة» و«الخاصة»؟ وأخيرا ماذا كان تأثير استخدام المصطلح عمليا في عملية صنع السياسة الاجتماعية في المملكة المتحدة منذ عام ١٩٩٧؟

مفاهيم الاستبعاد الاجتماعي

من المشكلات التي يثيرها السؤال الأول حول بؤرة السياسة الاجتماعية هي أن مصطلح «الاستبعاد الاجتماعي» نفسه مختلف عليه، كما بيَّن ذلك الفصل الأول. وقد ظل هذا المصطلح غير مألوف في الخطاب السياسي البريطاني حتى أواخر تسعينيات القرن الماضي. ولكن كل ذلك تغير الآن، وبات المصطلح يستخدم بكثرة. ولكن هذا الشيوع الجديد يعرضنا لخطر أن نتحدث عن معان مختلفة أو متعارضة، حيث يستخدم المصطلح بطرق شتى. فقد استخدمه مختلف الكتاب للفت الانتباه إلى مسائل وقضايا مختلفة، بعضهم يؤكد على السلوك والقيم الفردية، وبعضهم يبرز دور المؤسسات والنظم الحكومية، وغيرهم يهتم بالضغوط الأعم كالتمييز أو الحرمان من الحقوق.

ولكي نلخص جزءا من المناقشة السابقة نؤكد أن من أولى دلالات استخدام هذا المصطلح أنه يتعين ألا نقصر رؤيتنا على الدخول النقدية وحدها، وإنما يجب أن نوسعها بحيث تضم عددا أشمل من مؤشرات الحرمان أو عدم استطاعة المشاركة في المجتمع المعاصر (على نحو ما هو وارد في



الحلقات العديدة في الشكل (١:١) في المقدمة). وعلينا أن نقول على الفور إن هذا الكلام في ذاته ليس بالجديد تماما: فالمصطلح الأقدم «الحرمان المتعدد» يغطي الكثير من هذه المشكلات. ويعرف بعض الكتاب مثل تاونسند (١٩٧٩) وفيت ـ ويلسون (١٩٩٨) خط الفقر بأنه ذلك المستوى من الدخل الذي يقل عما يسمح للناس بالمشاركة الكاملة في المجتمع من نواح عدة نتيجة لقصور مواردهم.

وقد استعرضت تانيا بورتشارد، وجوليان لوغران، ودافيد بياشو في الفصل الثالث بيانات عن أربعة من هذه الأبعاد هي: الدخول أو الاستهلاك، الأنشطة الإنتاجية أو ذات القيمة الاجتماعية، والالتزام أو المشاركة السياسية في عملية صنع القرار الجماعية، وأخيرا التفاعل الاجتماعي. وهذه الأبعاد ـ كما نرى ـ مرتبطة ببعضها، كما أن الدخل المنخفض بالغ الأهمية في منع المشاركة في الأبعاد الأخرى (انظر الجدول ٣:٥). ومع ذلك تظل الأبعاد المختلفة متمايزة، مما يعني أن من الأفضل تحليلها بشكل منفصل، وليس تجميعها معا بغير تمييز لكي نعرّف ـ مثلا ـ جانبا واحدا من حياة «المستبعد اجتماعيا».

ويعني ذلك أنه على السياسة الاجتماعية أن تأخذ في اعتبارها مثل هذه الأبعاد، كلا على حدة، بدلا من افتراض أن تحسين النتائج في واحد منها سوف يحسنها جميعا. فمجرد إعطاء نقود مثلا لا يعني أن ذلك في ذاته سيجعل الفرد جزءا من تيار الحياة في المجتمع. فالحقيقة أن المطلوب سياسات مختلفة كلية. فإذا أخذنا الشيخوخة مثلا بعين الاعتبار، فسوف نجد أن أصحاب الدخول المنخفضة أقل احتمالا أن يصوتوا لمصلحة «سياسة رعاية الشيخوخة» من أصحاب الدخول المرتفعة. ولكن قد تكون ثمة استراتيجيات أكثر مباشرة لزيادة المشاركة السياسية، بدلا من توقع أن يؤدي رفع الدخول إلى تحقيق تلك النتيجة تلقائيا. بل إن فكرة المشاركة عن طريق أنشطة الاستهلاك تطرح بعض الأسئلة المثيرة للاهتمام. ففي الدراسات المسحية الثلاث لطوابير طالبي الغذاء المجاني في بريطانيا (انظر غوردون وآخرون ٢٠٠٠ بالنسبة إلى أحدث تلك الدراسات) يعتقد أغلبية المبحوثين (عينة قومية ممثلة لجميع السكان) أن النشاط الرئيسي الذي لا يجوز أن يبلغ المرء حدا من الفقر يعجزه عن ممارسته هو قضاء إجازة لمدة أسبوع بعيدا عن بيته مرة كل عام. وفي مسح

١٩٩٩ قرر ١٨٪ من السكان أنهم لا يستطيعون التمتع بمثل هذه الإجازة. وكان هذا هو البند الرئيسي الذي اعتبره أغلبية البالغين ضرورة بالنسبة إلى الأطفال، ولكن آباءهم عجزوا عن تحقيقه. والطريقة التقليدية للتفكير في هذا هي اتخاذه مؤشرا على الفقر، فتكون الاستجابة مجرد رفع الحدود الدنيا للدخل، تاركين الناس أحرارا في اختياراتهم في ما يفعلونه بأموالهم. ولكن لو كنا نعتبر ذلك فعلا جانبا مهما من جوانب المشاركة في حياة المجتمع المعاصر، فهل يكون حريا بنا أن نتدخل بشكل أكثر مباشرة، بأن نعمل - مثلا - على إتاحة فرص للأطفال على الأقل لقضاء بعض الوقت بعيدا عن بيوتهم؟ إن الموازنة بين الاستراتيجيات ليست بالأمر الواضح. ويمكن القول - بتعبير سِنْ (1992) Sen - هل يكون التركيز على ضمان القدرة على التمتع بإجازة بعيداً عن البيت (وهو أمر لا يضمن الدخل في ذاته تحقيقه بالضرورة)، أم يكون التركيز على الأسلوب المتبع فعلا في التمتع بالإجازات؟

ويفسر بعض الكتاب الاستبعاد بأنه أشكال متطرفة من الحرمان المتعدد الأبعاد [1]. ولكننا - على أي حال - لم نتبنَ في هذا الكتاب هذا النوع من التفسير. ولكننا رأينا أن للاستبعاد والاندماج دلالتين أخريين. الدلالة الأولى: أنهما يوسعان بؤرة النظر بطريقة مختلفة، تتجاوز الأفراد والأسر إلى المجتمعات المحلية والأحياء السكنية (انظر مناقشة روث لبتون وآن باور في الفصل الثامن). ثانيا - وسيرا على نهج برغمان (١٩٩٥) - إن ما يجعل مفهوم الاستبعاد الاجتماعي مختلفا عن الحرمان ذلك المعنى الذي يأخذ البعد الدينامي في الاعتبار، الأمر الذي يوسع المدى الزمني للرؤية.

ومرة أخرى نقول - كما أكدت ذلك المقدمة - أن هذا ليس بالأمر الجديد تماما. فمنذ أيام تاونسند (١٩٠١) يهتم الناس بالتغيرات في الدخل عبر الزمن وعلى امتداد دورة الحياة. ونلاحظ - كما عرض سايمون بيرغس وكارول بروير في الفصل الرابع - أنه مع ظهور البيانات التتبعية عن الدخول التي تَحصّل عليها الأفراد أنفسهم على مدى السنين، أصبح بوسع دارسي الفقر أن يروا الحراك في الدخل ويتبينوا ديناميات الفقر بشكل مفصل. وقد تحقق ذلك أولا في الولايات المتحدة، ولكنه أصبح الآن ميسور التحقيق في بريطانيا بفضل «المسح التتبعي للأسرة البريطانية»، وفي شتي أنحاء أوروبا بفضل «المسح التتبعي للأسرة في الاتحاد الأوروبي».

وقد أوضح هذا التحليل ـ إلى جانب أشياء أخرى ـ أهمية استمرار الدخول المنخفضة في خلق الأبعاد الأخرى للحرمان. فكما يقول نولان وويلان (١٩٩٦): «إن إدخال المقاييس المتعددة الأبعاد للحرمان في عملية قياس الدخل... يجبرنا في الحقيقة على الانتقال إلى التحليل الدينامي للعمليات». بمعنى آخر، إن النظرة الدينامية المتعددة الأبعاد التي اعتبرنا أنها تتجسد بالتركيز على الاستبعاد الاجتماعي، ليست في رأيهم سوى النظرة التي يتعين أن يتبناها كل من يحاول فهم الفقر على الوجه الصحيح. من هذه الناحية لا يشكل التركيز على «الاستبعاد» فارقا كبيرا بالنسبة إلى السياسة الاجتماعية، فقد أصبحنا ننظر بالفعل ـ على أي حال ـ إلى ما وراء الدخل النقدي أي إلى الديناميات.

ومع ذلك فإن اختلاف المصطلحات قد لا يفيد شيئا، فالاستبعاد ومقابله الاندماج إنما هما كلمتان تلفتان الانتباه إلى العمليات، وإلى البحث عن المسؤول ـ شخصا أو شيئا ـ عن الاستبعاد. فهما يعنيان ضمنا ـ كما أوضح جون هوبكرافت وكاثلين كيرنان في الفصلين اللذين ألفاهما ـ الاهتمام بتأمل ما قد تكون سلاسل مركبة من الارتباط والتأثير أو العلاقة العلّية. وسوف تتعاظم فرصنا في تطوير سياسات فعالة لو استطعنا أن نحسن فهمنا لمثل تلك العمليات. وكما خلص سن (Sen (2000: 4-5 قائلا:

> «إذا نظرنا إلى الفقر في ضوء الحرمان من الدخل وحده، فإن من شأن تبني مفهوم الاستبعاد الاجتماعي بوصفه جزءا من الفقر أن يوسع ـ بشكل هائل ـ مجال تحليلنا للفقر. ولكن إذا نظرنا إلى الفقر بوصفه حرمانا من القدرات الأساسية، فلن يكون ثمة توسيع حقيقي لمجال التغطية، وإنما نكون بصدد مؤشر بالغ الأهمية لبؤرة بحثية مفيدة تركز على تعدد أبعاد الحرمان وتركيزه على العمليات المتصلة بالعلاقات».

هل أخذ الديناميات في الاعتبار يغير من أهداف السياسات؟

رأينا في المقدمة أن الاستبعاد والاندماج يمكن أن يعكسا نوعا من التتابع الدينامي، تصبح فيه «النتائج» بالنسبة إلى فرد (أو مجتمع محلي) في فترة معينة قيدا عليه (أو ميزة له) في فترة تالية. فإذا بدأنا بالتركيز على الدخل:

علام تدلنا الشواهد من ذلك النوع الذي عرضه سايمون بيرغس وكارول بروبر في الفصل الرابع في ما يتصل بالديناميات؟ هل يختلف أي شيء لو أننا حولنا بؤرة اهتمامنا من اللقطة الفوتوغرافية التي تصور الدخل في لحظة معينة إلى تتبع هذا الدخل عبر فترة زمنية طويلة، حتى لو بلغ بنا الأمر أن نتتبع الدخل طوال مراحل حياة الأفراد بأكملها؟

من الواضح على نحو ما أنه من الأفضل أن نتبنى رؤية دينامية. وقد وصف فرانك فيلد (١٩٩٨) وزير إصلاح الرعاية السابق - عقب تركه منصبه بوقت قصير - الأسلوب الاستاتيكي (الآني أو اللحظي) في تحليل الدخل بأنه طريقة في فهم الفقر على نحو «يشبه الإصرار في عصر التلفزيون الرقمي على أن آلة تصوير براوني [نوع من كاميرات التصوير - المترجم] هي أدق وسيلة لتسجيل الأحداث، كتصوير المتسابقين للحصول على ميدالية ١٠٠ متر في الألعاب الأولمبية». ولكن هذا التشبيه يوحي لنا بالفعل أنه يجب ألا نسمح للتكنولوجيا بأن تأخذنا بعيدا أكثر من المناسب: فمن الأفضل فعلا تصوير الإثارة المحيطة بسباق الـ ١٠٠ متر وتقدم الفائز بواسطة الفيديو، ولكن لو جئنا إلى النتيجة فإن «اللقطة الساكنة» للحظة الفوز هي التي تكشف لنا بأقصى قدر من الوضوح من هو الفائز.

ومن مزايا البيانات الجديدة عن ديناميات الدخل أنها تسمح لنا بأن نميز بين مختلف الظروف التي يجد الناس أنفسهم فيها في حالة الدخل المنخفض، ومتابعة الدخل عبر فترة زمنية طويلة. إن انخفاض الدخل قد يكون ظاهرة مؤقتة، أو «لقطة» في مسار معقول من النواحي الأخرى. أو أنه قد يكون ظرفا دائما، يظل دخل الفرد فيه منخفضا عن مستوى مقبول عاما بعد عام. ولكن هناك فئة كبيرة من الناس - في بريطانيا على الأقل - تعيش وضعا وسيطا تكون فيها حالة انخفاض الدخل متكررة الحدوث. فنجد - مثلا - أن ٨٪ فقط من عينة المسح التتبعي للأسرة البريطانية كانوا ضمن الخُمس الأشد فقرا على امتداد السنوات الأربع ١٩٩٥ - ٩٨، ولكن نسبة ١٢٪ أخرى كانوا ضمن الخمس الأكثر فقرا طوال ثلاث سنوات من تلك الفترة، ثم ضمن الخمس التالي في الفقر (إلى أعلى) في العام الرابع (مسح موارد الأسرة ٢٠٠٠، الجدول ٥:٨). إن وجود مثل هذه الفئة يعني أنه من الخطأ التعجل في استنتاج - من ملاحظة أن قلة من الناس تعاني حرمانا قاسيا عاما بعد آخر - أن الفقر لا يمثل هما رئيسيا لأنه أمر مؤقت. قد يصدق هذا بالنسبة إلى البعض، ولكنه لا يصدق بالنسبة إلى غالبية من نعدهم فقراء في لحظة معينة.

ونلاحظ ـ فضلا عن ذلك ـ أن هناك فئة واضح أنها تحصل على دخل معقول عند أخذ لقطة ثابتة في لحظة معينة، ولكن هذه اللحظة قد لا تكون سوى «لقطة من بين شريط» لفترة طويلة من الدخل المنخفض. فإذا وضعنا تلك النقاط بعضها إلى جانب بعض فسوف نجد ـ كما فعلت كارين غاردنر وأنا في تحليل سابق لنا لبيانات السنوات الأربع الأولى من المسح التتبعي للأسرة البريطانية ـ أن حجم «مشكلة الفقر» لم يتراجع إلا بشكل محدود بسبب الابتعاد عن الملاحظة العابرة للدخل المنخفض (غاردنر وهيلز ١٩٩٩).

والواقع أن أغلب ملاحظات الدخل المنخفض تقوم على تتبع أصحاب الدخول المنخفضة على امتداد فترة طويلة. وكنتيجة طبيعية لذلك نجد أن الجماعات التي تستهدفها سياسة محاربة الفقر لا تتغير إلا قليلا عندما ننظر إليها عبر فترة زمنية طويلة. ويوضح الجدول (١٣:١) نسب ذوي «الدخل المنخفض» وفق الفئات المختلفة سواء من منظور قصير أو طويل الأمد. والصورة تتغير بالفعل. فالأزواج من دون أطفال ـ مثلا ـ يمثلون عُشر أفقر ٣٠٪ في أي فترة، ولكنهم يمثلون واحدا على عشرين فقط من أصحاب الدخل المنخفض «الدائمين». وهناك قسم كبير ـ بشكل لافت ـ من ذوي الدخل المنخفض الدائمين تشغله فئة: العائل الوحيد بأطفال، والمتقاعدين (خاصة العزاب منهم)، ومستأجري المساكن الاجتماعية، والأفراد العاطلين في الأسرة. ومع ذلك فهناك فئات سوف تستأثر بالاهتمام على أي حال، حتى لو اقتصر الأمر على البيانات الدائمة الواردة في العمود الأوسط. ومن الممكن أن تغير البيانات التتبعية أولوياتنا في بعض الظروف. وفي هذه الحالة نجدها تحسن من نوعية الشواهد المتاحة لنا، وتوضح لنا أن المشكلات التي تواجهها تلك الفئات أكثر إلحاحا، ولكنها مع ذلك لا تعدل من النتيجة إلا بشكل طفيف.

بل إن التأكيد أكثر من اللازم على الاستمرار قد ينطوي على شيء من الخطورة. فإذا كان المقصود التركيز على مساعدة «الفقراء الحقيقيين» فقط ـ أي الذين ليس الفقر بالنسبة إليهم أمرا عابرا ـ فقد يؤدي ذلك إلى تأخير تلك المساعدة. إذ إن الإعانات المادية سوف يقتصر منحها على أولئك الذين يستطيعون إثبات أنهم يعانون الحاجة منذ فترة طويلة. ومن شأن ذلك أن يقلل من فرص إصلاح «خطأ» مساعدة أحد غير محتاج وفق هذا التصور. ولكن لأن كثرة من أولئك الذين يعانون الفقر في لحظة معينة هم ممن يحصلون بالفعل على دخول منخفضة على امتداد فترة زمنية طويلة، فإن ذلك سيكون على

حساب ارتكاب عدة أخطاء من نوع آخر، ألا وهو الامتناع لفترة عن مساعدة أولئك المحتاجين فعلا، حتى وفقا لهذا الاختبار. كذلك ـ وكما أوضح بيرجس وبروبر ـ فإن كونك فقيرا يزيد من خطر تعرضك للفقر الدائم، لذلك فحتى لو كان الهدف الرئيسي للسياسة الاجتماعية هو محاربة الفقر الدائم، فالمنطقي أن تتصدي للمشكلات التي يعاني منها الفقراء بجميع أنواعهم من دون تأخير.

الجدول (١:١٣) خصائص أصحاب الدخول المنخفضة ودائمة الانخفاض ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨

	٪ من إجمالي السكان	٪ من أفقر ٣٠٪ من أي وقت	٪ من منخفضي الدخل بشكل دائم (١)
وفق نمط الأسرة			
زوجان بأطفال	٣٦	٣٥	٣٣
زوجان من دون أطفال	٢١	١٠	٥
عائل وحيد بأطفال	٧	١٣	١٥
غير متزوج من دون أطفال	١٦	١٢	٧
زوجان متقاعدان	١٠	١٣	١٧
متقاعد غير متزوج	١٠	١٧	٢١
وفق حيازة المسكن			
يسكن في ملكه	٦٩	٤٨	٤٣
مستأجر من الحكومة	٢٢	٤١	٤٨
مستأجر من القطاع الخاص	٨	١٠	٨
وفق المكانة الاقتصادية			
يعمل كل الوقت	٢٩	٧	٦
يعمل بعض الوقت	٢٥	٢١	١٥
لا يعمل	١٤	٣٤	٣٧
متقاعد	١٧	٢٧	٣٥
مشتغل لحسابه	١٥	١١	٦

ملاحظات: (١) أي ضمن أفقر ٣٠٪ لمدة السنوات الثلاث الأخيرة على الأقل من سنوات المسح الأربع (تكون من بينها السنة الأولى) ومن ضمن أفقر ٤٠٪ في السنة الباقية.

المصدر: مصلحة الضمان الاجتماعي (٢٠٠٠ b) (الجدول ٨/٨) (اعتمادا على بيانات المسح التتبعي للأسرة البريطانية).

أربعة أنواع من التدخل

وهكذا نرى أن فهم ديناميات الدخل لا يغير بالضرورة كثيرا في حجم المشكلة، أو حتى في التعرف على الفئات التي قد تكون محتاجة إلى المساعدة. ولكن تصميم مؤسسات الرعاية يسمح بانتقاء نوع التدخل المناسب لظروف كل فئة. وقد يكون من المفيد هنا أن نميز بين سياسات خاصة بتغيير مخاطر الأحداث القاسية القائمة فعلا، وسياسات تستهدف التخفيف من آثارها. وكثيرا ما يمثل ذلك نوعا من المقابلة بين «الوقاية» و«العلاج»، أي بين سياسات تحاول - مثلا - معادلة الفرص على نحو استباقي (مقدما)، وسياسات تحاول معادلة الآثار والعواقب على نحو ارتجاعي (مؤخرا). وفي ضوء الإطار الذي عرض في مقدمة هذا الكتاب يمكن فهم الوقاية بوصفها تنصب على العوائق التي تواجه الناس، بينما يركز العلاج أو المواجهة على الآثار التي تنجم في شتى المراحل.

وتؤكد كتابات معاصرة كثيرة على التناقض بين دولة الرعاية «التقليدية» التي تهتم بالعلاج، ودولة الرعاية «الإيجابية» التي تهتم بالوقاية، مع الافتراض سلفا أن طريق الوقاية هو الأفضل. وهكذا تذهب «لجنة العدالة الاجتماعية»، التي درست سياسة الرعاية وقت أن كان حزب العمال في المعارضة إلى القول:

> إن دولة الرعاية الذكية هي التي تمنع وقوع الفقر وتعمل كذلك على التخفيف منه، وذلك بالأساس من خلال تقديم خدمات عامة تمكن الناس من أن يتعلموا كيف يكسبون وكيف يدخرون. (لجنة العدالة الاجتماعية، ١٩٩٤: ٢٢٣).

وقد خلص لوتز لايزرلنغ وستيفان لايبفريد من تأمل تحليلهما للبيانات التتبعية عن متلقي المعونات الاجتماعية في ألمانيا إلى القول:

> يشير البعد الزمني للفقر والمعونة الاجتماعية إلى الحاجة إلى إعادة صياغة سياسة محاربة الفقر بحيث تصبح سياسة لمسار الحياة، وإلى التركيز على سبل جديدة للمعونة الاجتماعية، بحيث لا تظل مجرد إدارة للرعاية ودفع الإعانات. (١٩٩٩: ٢٥٨).

ويعبر أنتوني غيدنز عن المعنى نفسه بقوة في سياق وصفه لـ «الطريق الثالث»:

> علينا أن نتحدث اليوم عن رعاية إيجابية، فبدلا من دولة الرعاية يتعين أن نجعل دولة الاستثمار الاجتماعي تعمل في إطار مجتمع رعاية إيجابي. (غيدنز ١٩٩٨: ١١٧).

وقد تلقف هذا الموضوع «البيان الأخضر لإصلاح الرعاية» الذي صدر عن حكومة حزب العمال، ولو أنه تبناه بمفهوم الإضافة إلى السياسات القائمة وليس إحلال سياسات جديدة محلها:

> يتعين على دولة الرعاية ـ كلما أمكن ـ أن تتبنى موقف الإصلاح الإيجابي، فتمنع الوقوع في الفقر عن طريق أن تؤمّن للناس الحق في التعليم، والتدريب والدعم بما يمكنهم من إعالة أنفسهم. أما حيث يوجد الفقر فيجب على نظام الرعاية الجديد أن يوسع من سبل الخروج من حالة الاعتماد على إعانات الرعاية. (مصلحة الضمان الاجتماعي، ١٩٩٨: ٢٠).

ومن الواجب التزام الحذر عن الإقدام على هذا التمييز (بين الوقاية والعلاج). فنلاحظ أولا: أن هناك ظروفا عديدة تكون فيها الوقاية خيرا من العلاج، والمثال الذي يضرب في هذا الصدد التطعيم ضد الأمراض المعدية. ومع ذلك فمن دون انتهاج أي سبيل لتحديد الجماعات الأكثر تعرضا للخطر، يمكن أن تكون الوقاية استراتيجية مكلفة بالقياس إلى مواجهة المشكلات عندما تثور. والمثال على ذلك من الماضي الاستراتيجية البريطانية لمحاولة تعديل جميع برامج الحواسب مقدما لاستباق «مشكلة الصفر» عند حلول الألفية الثالثة، التي تبدو خطة باهظة التكاليف، بالنظر إلى عدم ظهور مشكلات جسيمة في البلاد التي كانت أقل إيجابية في الوقاية من تلك المشكلة (ولو أن تبيّن ذلك كان أمرا بعيدا، نظرا إلى عدم وجود خبرة سابقة بمثل هذا الحدث). وقد تبين ـ كما أوضح مارتن إيفانز في الفصل العاشر ـ أن التدخل المبكر المكلّف لخدمة العاطلين قد يهدر أموالا على أشخاص ربما كان بوسعهم الحصول على عمل بسرعة على أي حال.

ثانيا: إن دولة الرعاية «التقليدية» لم تقم أبدا على مجرد دفع تعويضات (أو إعانات) غير مشروطة بسلوك معين. فقد كان لإعانة البطالة دائما شروطها كشرط «البحث عن عمل بجدية» مثلا (كينغ ١٩٩٥)، كما كان جزءا من دعوة بفردج إلى اعتبار أن الضمان الاجتماعي يتعزز بنظام الخدمة

الصحية، إنما كان راجعا إلى دور هذه الخدمة «كخدمة ومحطة وقود عملاقة تقوم بتموين سوق العمل على امتداد الوطن» (هاريس، ١٩٩٤ : ٣٢) وقادرة على إعادة العمال إلى أعمالهم بأسرع ما يمكن بعد أي مرض أو إصابة.

ومع ذلك فثمة تمييز مفيد هنا، يمكن توسيعه بالاعتماد على التراث المنشور عن ديناميات الدخل للتمييز بين طريقة تأثير السياسة الاجتماعية على أولئك الداخلين إلى حالة غير مرغوبة، وأولئك الخارجين منها. ويلخص لنا الشكل (١٣:١) ذلك موضحا أننا نستطيع التمييز بين أربعة أنواع من السياسات الاجتماعية:

- الوقاية من حدث أو تقليل خطر الدخول إلى حالة غير مرغوبة، وذلك - مثلا - عن طريق التعليم أو التدريب لتدعيم فرصه في الاحتفاظ بالوظيفة.
- التشجيع على الخروج أو الهروب، وذلك - مثلا - من خلال سياسات «الرعاية أثناء العمل».
- الحماية من تأثير حادث، وذلك - مثلا - عن طريق دفع إعانات لمن أصبحوا عاطلين.
- الدفع والتسيير بعيدا عن الظروف السيئة، وذلك بدعم مزايا الخروج من تلك الظروف، عن طريق - مثلا - تأثير دفع إعانات أثناء العمل على دخول أولئك الذين تركوا البطالة وأصبحوا يعملون، أو سياسات ضمان أن تكون النقلة التالية في المسار المهني للفرد إلى أعلى.

ويمثل الشكلان الأولان الجزء «الإيجابي» من دولة الرعاية التي أكدتها العبارات التي اقتبسناها آنفا، والتي من شأنها أن تؤثر في مخاطر الأحداث السيئة أو الطيبة (وهو بالمناسبة شيء قد يفتقر إليه التحليل الاستاتيكي). أما الشكلان الثالث والرابع من أشكال التدخل فيقتربان أكثر مما يعد أحيانا عملية إعادة توزيع «سلبية»، تستهدف تغيير الآثار التي نجمت عن تلك الأحداث.

وتستطيع البيانات التتبعية أن تكشف لنا أي ربع في الشكل (١٣:١) هو الأهم بالنسبة إلى فئات معينة. وهكذا مثلا استخدم جنكنز وشلاتر Jenkins and Schluter (2001) البيانات التتبعية لمعرفة أسباب ارتفاع معدلات الفقر بين الأطفال (مُقاسة بالنسبة إلى متوسطات الدخل القومي) خلال الفترة من

١٩٩١ حتى ١٩٩٨ في المملكة المتحدة (حيث بلغت ٣٠٪) أعلى بكثير مما حدث في ألمانيا (بنسبة ١٩٪). وكان المعدل السنوي للدخول في حالة الفقر أعلى في بريطانيا (١١٪) عنه في ألمانيا (٧٪)، ولكن العامل الحاسم في التأثير هو انخفاض معدل الخروج من الفقر في المملكة المتحدة (حيث بلغ ٢٥٪ مقابل ٣٦٪ في ألمانيا).

التدخل لتغيير:

بؤرة التدخل:	خطر التعرض للحدث	آثار الحدث
دخول الحالة السيئة	الوقاية	الحماية
الخروج من الحالة السيئة	التشجيع والتدعيم	الدفع والتسيير

الشكل (١:١٣): أربعة أشكال من التدخل

وعند تأملهما أسباب ذلك تفصيلا، وجدا أن ثمة فروقا مهمة فيما إذا كانت التغيرات في الدخل مرتبطة بالخروج من الفقر. فبالنسبة إلى الأطفال المولودين في أسر لزوجين فقيرين أصلا، بعد عام من حصول واحد أو أكثر من أفراد الأسرة على عمل طول الوقت خرج من دائرة الفقر ٦٣٪ من الأطفال الألمان في مقابل ٥٢٪ فقط من الأطفال البريطانيين (جنكنز وشلاتر ٢٠٠١، جدول ٣). وبالنسبة إلى الأسر الشبيهة حيث ظل عدد العاملين في الأسرة كما هو، ولكن دخولهم زادت بمعدل الخُمس أو أكثر، خرج من دائرة الفقر ٥٧٪ من الأطفال الألمان في مقابل ٣٦٪ فقط من الأطفال البريطانيين. وتعني مثل هذه الشواهد أن السياسة الاجتماعية في المملكة المتحدة يجب أن تركز بالفعل ليس فقط على مساعدة الناس على العودة إلى العمل، وإنما كذلك على عامل «الدفع والتسيير»، وذلك بزيادة دخول أولئك الذين التحقوا بعمل لضمان أن يخرجوا بالفعل من دائرة الفقر.

وعلى صعيد الواقع تربط السياسات عادة بين أكثر من عنصر من الأربعة الواردة في الشكل (١:١٣)، فقد يكون من الخطأ التركيز على واحد منها فقط. فنلاحظ ـ مثلا ـ أن إعانة «الرصيد الضريبي للأسر العاملة» قد استحدثت كجزء من الاستراتيجية الحكومية: «الرعاية أثناء العمل» بالتأكيد

على آثارها في دعم فرص الخروج من حالة البطالة. والمفروض أن تنجح في تحقيق هذا. ويوضح التحليل الخارجي المعتمد على سلوك توفير العمل في الماضي أن الكرم الزائد لهذه الإعانة بالمقارنة بنظام الرصيد الضريبي للأسرة قد يزيد فرص العمل بحوالي ٣٠ ألفا (بلوندل وريد ١٩٩٩). مرحبا بتلك الزيادة، ولكنها لا تزال قليلة بالقياس إلى التأثير المباشر لسياسة «الدفع والتسيير» الذي تحدثه إعانة «الرصيد الضريبي للأسرة العاملة»، بزيادة دخول أولئك الذين بقوا في أعمالهم على أي حال (على رغم انخفاض أجورهم). ويساهم ذلك ـ كما أوضح دافيد بياشو وهولي سذرلاند في الفصل التاسع ـ مساهمة أساسية فيما أدت إليه التغييرات الأخيرة في الضرائب والمزايا من رفع أكثر من مليون طفل فوق خط الفقر الذي يعادل نصف متوسط الدخل (انظر كذلك هيلز a ٢٠٠٠).

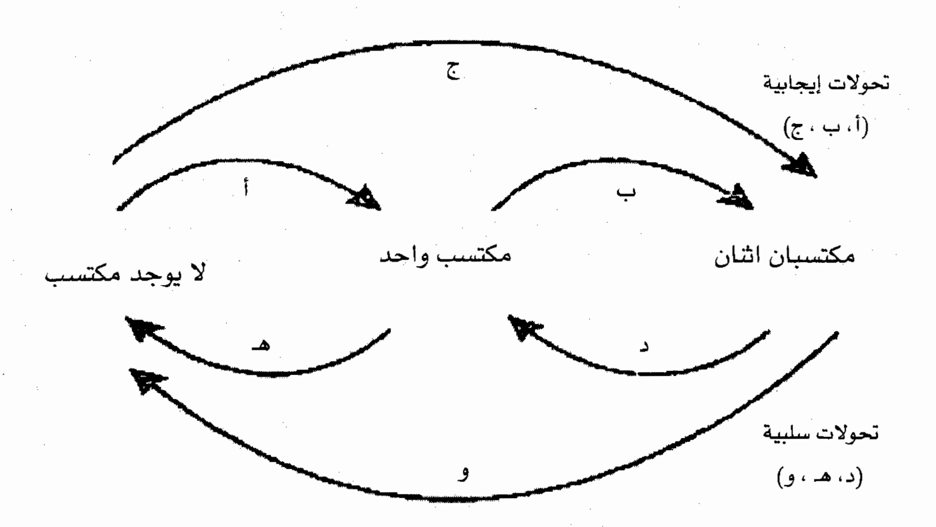
وللسبب نفسه قد يكون من الخطر أن نغالي في تقدير التأثير الذي يمكن أن تحدثه الإجراءات «الإيجابية» بوصفه حلا مكتملا، إذا كان ذلك يولد انطباعا بأنه لم تعد ثمة حاجة إلى إجراءات الحماية أو عملية إعادة التوزيع. وقد بين هاسلوك، وماكنايت، وإلياس Hasluck, McKnight and Elias (2000) أن نصيحة العمل التطوعي التي قدمها «البرنامج الجديد للعائل الوحيد» يبدو أن نتيجتها الصافية كانت تخفيض إجمالي عدد أرباب الأسر الوحيدين [الأسر التي يعولها الأب فقط أو الأم فقط ـ المترجم] المطالبين بإعانة دخل بعد ١٨ شهرا فقط بمعدل أكثر قليلا من ٣٪ مما كان يمكن أن يحدث بغير ذلك التدخل. فبتكلفة منخفضة نجد أن التدخل الطوعي ينتج أثرا واضحا ويتسق تماما مع خطط أخرى من هذا النوع (جاردنر ١٩٩٧). بل إن قصة أشهر نجاح في مجال تجارب الرعاية في أثناء العمل ـ والمعروف باسم برنامج GAIN الإجباري والأكثر شمولا في ريفرسايد بكاليفورنيا ـ لم يزد تأثيره الصافي عن ١٤٪ في أعداد الملتحقين بالعمل في أي وقت خلال العام الثالث بعد التدخل (ريتشيو Riccio وآخرون ١٩٩٤، جدول ٢).

وعلى الرغم من أن تلك نتائج مفيدة يمكن البناء عليها، إلا أنها لا تنفي الحاجة إلى التعويض «السلبي» عن طريق الإعانات التي تدفع لمن بقوا من دون عمل. والأمر الأكثر معقولية أن السياسات التي تمثل الخانات الأربع في

الشكل (١:١٣) سوف يحتاج إليها جميعا كل من يريد أن يتصدى للفقر بنجاح، وأنه من المجدي البحث عن سياسات لسد الثغرات كلما كان ذلك لازما. وهكذا تحدد ثانيا بورتشارد في تحليلها للسياسات الاجتماعية في مجال العجز وسوق العمل - في الفصل العاشر - تحدد طائفة من الاستراتيجيات التي تستهدف حماية دخل أولئك الذين فقدوا وظائفهم عند بداية الإصابة بالعجز مثل «إعانة العجز» - وكذلك تلك التي تستهدف «الدفع والتسيير» عن طريق دعم مستوى معيشة أولئك الذين حصلوا بالفعل على عمل - مثل «مخصص تشغيل المعوقين». فقد اتسم التدخل على محور: منع الدخول إلى البطالة والتشجيع على الخروج منها بتنوع البرامج والخطط. ويمكن النظر إلى «قانون مناهضة التمييز ضد العجز» (وكذلك «نظام الحصة» لتشغيل المعاقين السابق عليه وغير الفعال) كمحاولة منظمة لمنع المعوقات التي تؤدي إلى فقد المرء لوظيفته، كما كان «البرنامج الجديد للمعاقين» محاولة لتشجيع الخروج من حالة البطالة، ولكن مازال من السابق لأوانه الحكم على نتائجه. ولكن الأمر الواضح أن أحد العوامل المهمة التي تسهم في خفض معدلات تشغيل المعاقين هو: المعدل السريع للتعطل عن العمل عند بداية الإصابة بالإعاقة (بورتشارد ٢٠٠٠). وترى بورتشارد أنه يتعين عمل المزيد لإيجاد سبل لمساعدة الناس الذين أصيبوا بالعجز على الاستمرار في أعمالهم، ومساعدة أصحاب الأعمال على الاحتفاظ بمستخدميهم، أي إلى استراتيجية وقاية أكثر إيجابية.

كذلك يكشف لنا التحليل الدينامي مدى تعقد عمليات التحول التي يمكن أن تواجهنا، وأي السياسات هي الأقدر على مواجهتها. لقد ركز الشكل (١:١٣) على حركة واحدة بين «البطالة» و«العمل». ولكننا نجد أن أمام الزوجين في سن العمل مجموعة أثرى بكثير من الاحتمالات، على النحو الذي يوضحه لنا الشكل (٢:١٣)، حيث يستطيعان أن ينتقلا من حالة عدم وجود متكسب (صاحب دخل)، إلى حالة متكسب واحد أو وجود متكسبين اثنين. ويصور لنا الشكل التغيرات الستة المحتملة بين هذه الحالات الثلاث (مع أن هذا الشكل يجنح إلى التبسيط، إذ يمكن أن توجد فروق مهمة تبعا لأي الزوجين يكون هو المتكسب في الأسرة). وإذا عدنا إلى التفكير في تأثير نظام الإعانات أثناء العمل - مثل إعانة «الرصيد الضريبي للأسر العاملة» -

فإنه يمثل الحافز الإيجابي للتحول إلى الحالة «a» (من عدم وجود متكسب إلى متكسب واحد) والذي يجري التركيز عليه عادة. ولكن تأثيره في التحولات الخمسة الأخرى قد يكون مهما كذلك. من هذا مثلا أن الكميات القليلة من الدخل المستخدمة في حساب الرصيد يمكن أن تكون مثبطا للطرف الثاني للالتحاق بوظيفة، وقد يؤثر بذلك في تقليل فرص التحولات التي تؤدي إلى وجود متكسبين اثنين. وقد يقلب ذلك بعض آثاره في التشجيع على العمل.



الشكل (٢:١٣) التحولات في عدد المتكسبين بين زوجين

ومن الملاحظ ـ على أي حال ـ أن تحليل إعانة «رصيد الأسرة» السابقة على إعانة «الرصيد الضريبي للأسر العاملة» يدلنا على أننا قد نحتاج إلى أن نتأمل ما يحدث للتحولات السلبية في القسم الأدنى من الشكل. فيرى مارش وماكاي (١٩٩٣) أن إعانة «رصيد الأسرة» كان لها فعل الباراشوت (مظلة الهبوط)، حيث مكنت الزوجين من التحول من حالة متكسبين اثنين إلى متكسب واحد، بدلا من السقوط مباشرة إلى حالة عدم وجود متكسب، بتأثير

الحوافز المتضمنة في نظام «دعم الدخل» (حيث تجعل التحول من الحالة «d» - متكسبين اثنين أو متكسب واحد - أكثر احتمالا، وتجعل التحول من الحالة «f» إلى عدم وجود متكسب أقل احتمالا). وهذا الوضع بدوره يجعل الانتقال فيما بعد إلى حالة وجود متكسبين اثنين أكثر احتمالا مما لو كان الأمر قد انتهى بالزوجين إلى ترك العمل والاعتماد على «دعم الدخل».

وتمثل هذه النقطة الأخيرة نموذجا لمزيّة أخرى من مزايا التحليل الدينامي. فتركيز الانتباه على مسارات العمل عبر فترات مختلفة يمكن أن يدلنا على طرق للتدخل أكثر دقة وإحكاما. فالجانب الأكبر من سياسة «الرعاية أثناء العمل» كان يركز على التحول في بادئ الأمر من البطالة إلى العمل. ولكن التحليل من النوع الذي وضح مدى «دورة الأجر المنخفض - انعدام الأجر» - والذي ناقشه أبيجيل وماكنايت في الفصل السابع - يشير إلى أننا نحتاج كذلك إلى أن نتأمل طويلا التحولات اللاحقة (التي تجري بعد التحول المبدئي)، وسبل العمل على مساعدة الناس المعرضة وظائفهم للخطر لكي ينتقلوا إلى وظيفة أفضل، بدلا من العودة إلى البطالة مرة أخرى. فعلى المؤسسات أن تتدبر «الرعاية اللاحقة» لعملائها، بدلا من اعتبارهم حالات منتهية بمجرد حصولهم على عمل.

الاستراتيجيات طويلة الأمد

يمكن القول - بصفة عامة - إن التركيز على الاستراتيجيات الوقائية يمكن دعمه بتحديد العوامل ذات التأثير المستمر على خطر التعرض لنتائج سيئة لاحقا. ولعله يمكن تقسيم السياسات إلى نوعين:

١ - تلك التي تغير سمات الفرد بطريقة يمكن أن تدوم، كالتعليم أو التدريب.

٢ - ولكن كذلك إذا كان النظام يسمح بحالة «اعتماد مبدئي على الدولة» - أي إذا كان الفرد يبدأ الأمر - فإن تغيير الجوانب المناسبة في الحالة المبدئية للناس ستكون له آثار طويلة الأمد.

ذهب جو سباركس وهوارد جلنرستر في الفصل الحادي عشر إلى أن الصلة بين التعليم والاستبعاد الاجتماعي ليست مجرد ارتباطات، ولكنها علاقة عليّة، كما أنها تزداد قوة بمرور الزمن، فهما يريان أن المهارات الأساسية الضعيفة - على وجه الخصوص - أصبحت تمارس اليوم تأثيرا

مدمرا في فرص الناس في الحصول على عمل أو على دخل معقول. هذا فضلا عن أن المهارات الأساسية السيئة ترتبط كذلك بالصحة الضعيفة، وبعدم المشاركة في الحياة العامة أو التصويت في الانتخابات، والإساءة للغير، والإنجاب في سن صغيرة، والأمراض العقلية. بمعنى آخر إن إصلاح المهارات الأساسية السيئة لكل من الأطفال والبالغين يجب أن تكون له الأولوية عند التصدي لجوانب الاستبعاد كافة، وليست الاقتصادية فقط.

ولكن معالجة حالة «الاعتماد المبدئي على الدولة» قد تكون على القدر نفسه من الأهمية. وقد أوضح غريغ (٢٠٠٠) أن التعطل في مرحلة مبكرة من حياة الناس العملية يحدث ندبة دائمة [بالمعنى المجازي - المترجم]، من شأنها أن تزيد من احتمالات التعطل فيما بعد، حتى لو تساوت باقي الظروف. فبالنسبة إلى فوج المواليد عام ١٩٥٨ - ومع تحييد مجموعة من سمات البيئة الاجتماعية - ارتبط حدوث شهرين إضافيين من التعطل في مرحلة الشباب (قبل سن ٢٣) عند الرجال بشهر بطالة إضافي في السن بين ٢٤ و٣٣ سنة. وبعد أن درس بيرجس وزملاؤه (١٩٩٩) الأفراد الذين هجروا المدرسة في ظروف كساد ١٩٨١، أكد أن هذا التأثير يمكن أن يستمر لمدة ١٨ عاما، ولكن في هذه الحالة بالنسبة إلى ذوي المهارات الأساسية المنخفضة فقط [٢]. وعلى هذا الأساس يصبح من المنطقي بذل جهود خاصة للتصدي لبطالة الشباب. وعلى الطرف الآخر من حياة العمل، يمكن أن نتبين حلقة من المهارات المنخفضة التي تؤدي إلى تقاعد مبكر (كامبل ١٩٩٩)، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الدخل في مرحلة التقاعد.

وتقدم لنا تحليلات جون هوبكرافت، وكاثلين كيرنان، وأبيجيل ماكنايت لبيانات فوج المواليد - التي عرضت في الفصول ٥ و٦ و٧ - نظرات أشمل إلى الحالات أو السمات المرتبطة بالنتائج السيئة في الحياة لاحقا. من ذلك مثلا ترتبط الشواهد على فقر الأطفال بمجموعة من الآثار السيئة في حياة الكبار، حتى لو ثبتنا بقية العوامل، مثل تعليم الأبوين والطبقة الاجتماعية التي تؤدي إلى انخفاض دخل الأبوين أساسا. ولذلك فإن ما يبدو استراتيجية قصيرة الأمد لتحسين دخول الأبوين بدفع إعانات مالية «لحمايتهم»، قد يتضح على المدى البعيد أنه استراتيجية «وقائية» للجيل التالي. وكما أكدنا من قبل فإن الآثار التي تحدث في فترة معينة يمكن أن تشكل ضغوطا وعوائق في

الفترات اللاحقة. وهكذا فإن التركيز على المدى البعيد يمكن أن يؤيد الرأي الداعي إلى التدخل في المشكلات على المدى القصير، بدلا من الاتجاه بالضرورة إلى تغيير طبيعة التدخل.

كما يكشف لنا تحليل هوبكرافت وكيرنان مدى تعقد العلاقات بين الأحداث المبكرة والآثار التي تظهر لاحقا. ونلاحظ أولا: لا يتسم أي من الارتباطات التي عرضوا لها بأنها حتمية، فارتفاع عوامل التعرض للخطر في مرحلة الطفولة يزيد من احتمالات العواقب السيئة على الحياة لاحقا، ولكنها لا تجعل تلك الآثار أمرا حتميا. أما بالنسبة إلى ما نعرفه الآن عن ديناميات الدخل، فلا يوجد في المملكة المتحدة من الشواهد ما يكفي للتدليل على وجود «طبقة دنيا» مستبعدة بشكل دائم ومحكوم عليها بذلك منذ الطفولة. وقد دعمت تلك النتيجة الشواهد التي عرضت في الفصل الثالث. أما الشواهد المتاحة فهي عن جماعات تتسم فرصها في الحياة بأنها أقل توفيقا من فرص غيرها. فالإنجاب في سن المراهقة ـ مثلا ـ يزيد بقوة احتمالات الحياة لاحقا في أسرة ذات ظروف اجتماعية واقتصادية سيئة حتى بعد خمسة عشر عاما من ذلك.

ثانيا: يجب أن نهتم كثيرا بتحديد أي تلك الصلات يمثل علاقة عليّة. فكما يوضح الفصل الذي كتبته كاثلين كيرنان، فإن الذين مروا بخبرة انفصال الأبوين أو طلاقهما في طفولتهم، ويعيشون مع رجل وامرأة في عشرة دون زواج ومع أطفال آخرين، فإن وضعهم ذلك يرتبط بسوء العاقبة في حياتهم لاحقا، كما تشير إلى ذلك عدة مؤشرات.

ولكن الحياة مع أحد الوالدين فقط أو الحياة في إطار علاقة معاشرة ترتبطان بسمات أخرى سيئة من مرحلة سابقة في حياة الفرد، فإذا ثبتنا هذا العامل اتضح لنا أن بعض الارتباطات بين انفصال الأبوين أو علاقة المعاشرة من ناحية والعاقبة لاحقا من ناحية أخرى تبدو ضعيفة أو عديمة الدلالة.

وبالمثل يوضح تحليل جون هوبكرافت (انظر الشكلين ٥:١ و٥:٢) وجود ارتباطات قوية بين الحياة في مساكن اجتماعية في سن ٣٣ وجملة من الآثار السيئة في ذلك العمر. ولكن إثبات ذلك الارتباط لا يدلنا على أي منها هو السبب وأي منها هو النتيجة (أم أن هناك عاملا غير ملحوظ يدفعها جميعا إلى ذلك الاتجاه). فقد يكون الأمر

مجرد نتيجة للمعيشة في إسكان اجتماعي يؤدي دور «الشبكة» التي تصطاد - وفقا لمعاييرها - أولئك الأكثر تعرضا لخطر الاستبعاد من شتى النواحي دون أن تغير من تلك المخاطر بالفعل. كما قد تكون بعض جوانب المعيشة في إسكان اجتماعي - مثل طريقة إدارته، وتمويله، وموضعه (وقد لمست بعض هذه الجوانب روث لبتون وآن باور في الفصل الثامن) - هي التي جعلت منه مصيدة للبعض، فتزيد بذلك بالفعل من مخاطر الاستبعاد. ولاشك في أن الاستراتيجيات البحثية التي استطاعت أن تميز بين هذين الاحتمالين ستكون عظيمة الفائدة. ولكن إلى أن تتوافر لنا هذه الاستراتيجيات علينا التزام الحذر قبل الاندفاع إلى استخلاص نتائج متعلقة بالسياسات الاجتماعية.

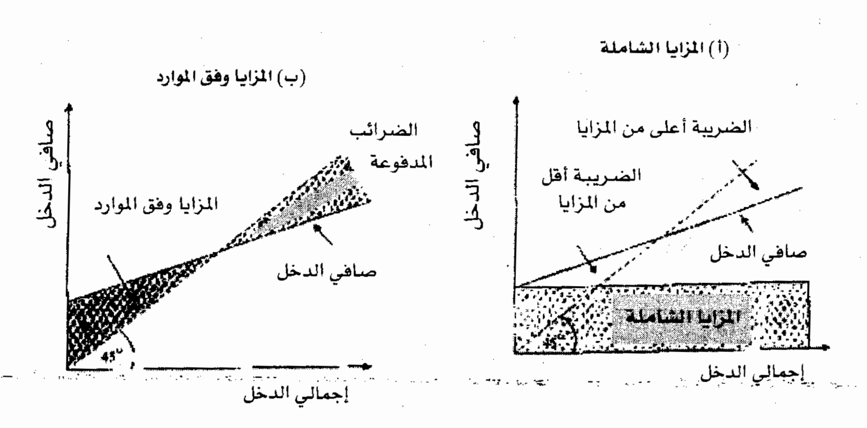
ما دلالة التركيز على الاندماج بالنسبة إلى بنية البرامج الاجتماعية؟

سوف يقودنا تبني المنظور الدينامي إلى التأكيد على بعض السياسات أكثر من غيرها، حتى إن لم تغيرها كلية. ولكن هل يترتب على فكرة «المشاركة» أو «الاندماج» أي اختلافات في السياسات؟ إن أغلب ما تفعله دولة الرعاية إنما يتمثل في عملية إعادة توزيع قطاعية، وإعادة توزيع عبر مراحل دورة الحياة (هيلز ١٩٩٧، وفالكنجهام وهيلز ١٩٩٥). ولها كذلك أهداف أخرى، في مقدمتها توفير أداة فعالة لمواجهة الاحتياجات الخاصة حيث يكون البديل التنافسي الخاص أقل كفاءة أو أكثر تكلفة حتى للمواطن العادي، ناهيك عن الفقراء (بار ١٩٩٨، بورتشارد وهيلز ١٩٩٧).

فإذا كانت تلك هي كل الأهداف، فلن يهم إذن طريقة تقديم الخدمة. ويوضح لنا - مثلا - الشكل (١٣:٣، أ) الآثار النمطية لخدمة أو منفعة «عامة» (مثل إعانات الأطفال أو - بمعنى معين - الخدمة الصحية القومية) على توزيع الدخل، وهي المنافع التي تمول من معدل ضريبي ثابت على كل الدخول الإجمالية. فإذا أخذنا في اعتبارنا الخدمة والضريبة سنجد أن الدخل الصافي بالنسبة إلى الفقراء سيبدأ بعد الدخل الإجمالي، ولكنه ينتهي تحت الدخل الإجمالي بالنسبة إلى الأكثر ثراء. ويوضح الشكل (١٣:٢، ب) ما كان يعتقد أحيانا أنه تناقض قطبي في مثل هذه الأنظمة: إن المزايا (أو الإعانات

أو الخدمات) وفق الموارد لا تُدفع إلا للفقراء نسبيا، وتُسحب عندما يرتفع الدخل الإجمالي، ولا تدفع بالضرائب إلا لأولئك الذين يزيد دخلهم إلى الحد الذي لا يسمح لهم بتلقي الخدمة.

ويمكن أن نتبين من الشكلين - حيث معدل سحب المزايا حسب الموارد يساوي معدل الضرائب - أن النظامين لهما في الحقيقة الأثر التوزيعي نفسه تماما. ولا مجال للاختيار بينهما من ناحية عدم المساواة القطاعية وحدها. ولكن من ناحية طريقة معاملة الناس - خاصة الفقراء منهم - ومن ثم «شمول» نظم خدمات الرعاية أو شمول نطاق «التضامن الاجتماعي» كما عرضه بريان باري في الفصل الثاني - فسوف يتضح لنا أن هناك فروقا هائلة. فالنظم المصممة للفقراء فقط قد تتحول بالفعل إلى «خدمات فقيرة» (أي سيئة)، على حين أن الخدمات التي لا صلة لها بالجماعات القوية يمكن أن تخفق في خضم المنافسة على الموارد.



الشكل (٣:١٣): الآثار التوزيعية لنظم الضمان الاجتماعي

لاشك في أن الشكل يعرض نموذجا مُنمطا، ولكن الدرس الذي نتعلمه - أن تصميم النظم العامة قد تكون له آثار تتجاوز الآثار التوزيعية البحتة - درس عام يمكن أن يفيد عمليات الاختيار بين نظم الرعاية العامة (أو بصفة أشمل يخدم المقارنات بين نظم الرعاية في البلاد المختلفة).

وقد تناولنا في دراسة سابقة كيف تطورت عبر الزمن أشكال الحدود بين القطاعين العام والخاص في خدمات الرعاية (بورتشارد، وهيلز، وبروبر ١٩٩٩). ولقد تبين لنا وجود فروق كبرى بين بعض قطاعات الرعاية كالصحة، والتعليم، ودعم الدخل، والإسكان في توازن الأدوار التي يؤديها القطاعان العام والخاص من حيث: من يقدم الخدمة، ومن يدفع تكلفتها، ومن الذي يقرر أي الخدمات تقدم للناس. وتعكس تلك الفروق - جزئيا - طبيعة الخدمة المقدمة، وكذلك الطرق المختلفة لتحقيق آثار توزيعية متشابهة. ولكن طبيعة ما يؤديه القطاع الخاص، ومن الذي يستخدمه تعكسان كذلك بنية الخدمة العامة.

وطريقة الناس في ربط - أو عدم ربط - الخدمات الحكومية والخدمات الخاصة له دلالاته بالنسبة إلى طرق إحساس مختلف أجزاء المجتمع بالدولة، وبالنسبة إلى اختيار الخدمات التي يتلقونها، بما في ذلك أصحاب أعلى الدخول الذين قد ينتهي بهم الأمر إلى «عزل أنفسهم اجتماعيا»، على نحو ما عرض بريان باري في الفصل الثاني. وهناك بعض الخدمات - مثل الخدمة الصحية القومية أو نظام التقاعد الحكومي الأساسي - التي يتصل فيها كل إنسان بالنظام الحكومي، حتى لو أضاف إليها لنفسه بعض المزايا من القطاع الخاص. ولكن بالنسبة إلى بعض الخدمات الأخرى قد يكون من الصعب أن يجمع بين خدمات القطاعين العام والخاص في الوقت نفسه، كما هو الحال بالنسبة إلى الإسكان أو بالنسبة إلى الأجزاء الأساسية في التعليم الحكومي. فبالنسبة إلى التعليم يتسم النظام التعليمي الحكومي بالشمول، بحيث لا نجد سوى أقلية فقط هي التي تعزل نفسها عن الأغلبية وتتجه «للتعليم الخاص» كلية ويدفعون كامل النفقات بأنفسهم. ولكن حيث يكون نطاق الخدمة الحكومية مقيدا أو محدودا، أو دون ما قد يقبل الناس على اختياره؛ فإننا نجد أنفسنا نسلك الطريق الآخر، ألا وهو: أن تقدم الدولة مساعدة يمكن أن تكون فائقة التأثير من ناحية إعادة التوزيع، ولكن المستفيدين من تلك الخدمات يصبحون حينئذ في وضع مختلف عن بقية المجتمع. ففي مجال الإسكان توازن الغالبية بين التكلفة والموقع أو الخصائص المادية لما يؤجرونه أو يشترونه، أما الأقلية فيخصص لها إسكان من نوع محدد، دون أي مجال للاختيار بين التكلفة، والموقع، والخصائص المادية (على نحو ما تفعل الأغلبية). وخاصة حيث تبنى المساكن الاجتماعية في أحياء سكنية ضخمة

ـ كما في المملكة المتحدة ـ فإن ما قد يبدو تحقيقا ناجحا لهدف إعادة التوزيع ربما تكون له آثار جانبية تتمثل في زيادة «الاستبعاد»، سواء بالمعنى الجغرافي أو من حيث قدرة الناس على اختيار ما يريدونه لحياتهم.

وقد أوضحت آن باور وروث لبتون في الفصل الثامن (الشكل ٨:١) أنه على حين ينتمي ٣٪ من الدوائر الانتخابية على المستوى القومي في تصنيفها إلى «الدوائر الفقيرة» (حيث تتسم بارتفاع معدل البطالة فيها وبعض مؤشرات الحرمان في عام ١٩٩١) نجد أن ٨٧٪ من الدوائر التي تتجاوز نسبة المساكن الاجتماعية فيها ٧٠٪ تنتمي إلى هذه الفئة. وقد عرضنا في الفصل الذي كتبناه بعض الآثار التراكمية المحتملة لتركز الفقر في تلك المناطق، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات التي يعاني منها الناس الذين يعيشون فيها. وهنا نلاحظ مجددا أن استراتيجيات التصدي لمثل هذه المشكلات يمكن تقسيمها إلى المربعات الواردة في الشكل (٢:١٣) وتعني استراتيجيات «الحماية» في هذه الحالة توفير موارد إضافية للمناطق التي تعاني من تراكم المشاكل. ويمكن أن يعد من بين هذه التدابير: عملية زيادة عدد «الدوائر» التي حدثت مؤخرا[٤]، و«البرنامج الجديد للمجتمعات المحلية»، واستراتيجية «وحدة الاستبعاد الاجتماعي» لتجديد الأحياء السكنية. وكذلك محاولات تحسين «البنية التحتية الاجتماعية» من النوع الذي عرضت له ليز ريتشاردسون وكاثرين ممفورد في الفصل ١٢، وقد تفلح بعض تلك الاستراتيجيات في تشجيع عملية التعافي من مشكلات الحي. ولكنه سيكون من المهم أيضا التفكير في السياسات «الوقائية» الإيجابية لتجنب الاستقطاب بين الأحياء السكنية، من قبيل تجنب سياسات تخصيص الإسكان الاجتماعي ـ التي لا تؤدي إلا إلى إسكان الأشد احتياجا في منطقة خاصة بهم ـ وتشجيع الاختلاط الاجتماعي حيثما بات مفقودا، وذلك عن طريق تقطيع المناطق المخصصة بالكامل للإسكان الاجتماعي من خلال عمليات بيع بعضها أو تأجيرها وفقا لآليات السوق، والعمل في الوقت نفسه على الحصول على إسكان اجتماعي أو بناء مساكن اجتماعية داخل المناطق الأقل حرمانا (هيلز 2000، b 2001).

وبعيدا من مجرد تقديم الخدمات لسكان المناطق المحرومة، فإن أحد جوانب التركيز على الاندماج يتمثل في طرح السؤال: من الذي يقدم هذه الخدمات؟ وقد أوضح غلين براملي، ومارتن إيفانز وزملاؤهما

(١٩٩٨) في دراسة حديثة أجروها لحساب «مصلحة البيئة والنقل والأقاليم» أنه كان من الممكن تخصيص مزايا وخدمات معظم الإنفاق الحكومي لكل حي سكني على حدة، مستخدمين أمثلة ما حدث في ليفربول، ونوتنغهام ومدينة برنت في منطقة لندن. وقد أوضح ذلك العرض أن الإنفاق على كثير من الخدمات العامة كان في الدوائر المحرومة أعلى من الدوائر الأخرى، حتى من دون إدخال أي «تعديل» خاص على البرامج ليراعي ذلك. ومن هنا يمكن أن يكون الحجم الصافي للإنفاق الحكومي على «البرنامج الرئيسي» نيابة عن السكان ربما حتى ـ أو ربما خاصة ـ على أكثر الدوائر فقرا في الدولة إنفاقا مرتفعا، حيث بلغ ٦ آلاف جنيه استرليني لكل فرد في بعض الدوائر في العام ١٩٩٥ ـ ٩٦. ويلاحظ هنا أن تعبير «نيابة عن» قد استخدم عمدا. ولا شك أن مثل هذا الإنفاق يفيد السكان في نواح حاسمة مثل تدبير الدخل الذي يكفي نفقات الحياة وتيسير الحصول على الخدمة الطبية. ولكن الأمر اللافت أن القليل منه هو ما بذل على توفير وظائف عند تشغيل تلك المشروعات والخدمات لأبناء المجتمعات المحلية المستفيدة. فمن الناحية النظرية يستطيع مبلغ ٦ آلاف جنيه استرليني أن يوفر وظيفة لبعض الوقت لكل أسرة في الدائرة وذلك في: المتاجر، والعيادات الطبية، والمدارس، وعمليات صيانة المساكن، وهلم جرا. ومن البديهي أن معظم تلك الوظائف لا تذهب إلى السكان المحليين. ولذلك فعندما نفكر في «تعديل» البرامج الرئيسية لمصلحة الأحياء السكنية التي تعاني المزيد من المشكلات، فإن الموضوع لا يصبح مجرد مسألة تغيير مستوى الإنفاق. وإنما تصبح المسألة هي محاولة معرفة الوظائف التي يوفرها هذا الإنفاق، والمهارات التي تتطلبها تلك الوظائف، وما هو متاح منها في المجتمع المحلي بالفعل، وما المطلوب عمله لتجسير الفجوة بينها.

ونضيف أن من المسائل التي أبرزتها المناقشات حول الاستبعاد الاجتماعي مسألة «الفعل الاجتماعي»، ولا يعني ذلك مجرد موقف الناس، وإنما مدى شعور أولئك الناس بقدرتهم على تحقيق أهدافهم عن طريق ما يتخذونه من قرارات (أتكنسون ١٩٩٨). ويثير هذا بالنسبة إلى البرامج

المسألة التي عرض لها الفصل ١٢ والمتعلقة بمن الذي يتحكم في الميزانيات - هل هم السكان أم المصالح الحكومية - وما إذا كان للمستفيدين أي دور في عملية صنع القرار.

ولكن ماذا على صعيد الواقع...؟

يشير كل ما سبق إلى أن التركيز على «الاستبعاد الاجتماعي» يستطيع - بالفعل - أن يغير طرق تفكيرنا في السياسة، ومن ثم طرق الاستجابة للفقر، والحرمان، والإقصاء. أما إذا كان يحدث فعلا على صعيد الواقع، فذلك أمر آخر. ولدينا على أي حال مثال عملي على ذلك. فقد عمدت حكومة بلير في دورتها الأولى في المملكة المتحدة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠١ - وكما أوضحنا في صدر هذا الكتاب - عمدت إلى تبني لغة الاستبعاد الاجتماعي، فأنشأت وحدة خاصة للاستبعاد الاجتماعي، وقررت أن تصدر تقريرا سنويا عن الفقر والاستبعاد الاجتماعي. وقد كان معنى ذلك للبعض أنه يمثل - في أحسن الأحوال - تغييرا في اللغة فارغا من المعنى، ومعناه للبعض الآخر - في أسوأ الأحوال - تغيير ينذر بالضرر.

ويمكننا أن نضع أيدينا على ثلاثة أسباب محتملة لمثل هذه التحفظات:

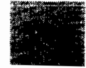
- أولا: أنه احتذاء بمثال الاتحاد الأوروبي في الثمانينيات عندما أريد تهدئة روع حكومة تاتشر في بريطانيا وكول في ألمانيا، فتم استخدام مصطلح «الاستبعاد الاجتماعي» لمجرد السماح بتطوير سياسات لمحاربة الفقر، من دون الحاجة إلى استخدام لفظة الفقر ذاتها.
- ولكن الأخطر عندما اتخذت اللغة طريقة لتحويل الانتباه إلى قضايا أقل حدة وأكثر غموضا بعيدا عن قضايا أكثر صعوبة - والتصدي لها أكثر كلفة - كقضايا الحرمان المادي الواضح، ونقص الدخل، ومشكلة إعادة التوزيع.
- في هذه الحالة - وكبديل - استخدمت الكلمة كشفرة مختلفة لا أكثر للظفر بالتأكيد على المسؤولية الشخصية وأولويات سياسة «الإعانة في مقابل العمل» التي تمثل صلب الجدل في الولايات المتحدة بشأن «الطبقة الدنيا»، والذي وصفته روث لفيتاس (١٩٩٨) بأنه «الجدل الأخلاقي حول الطبقة الدنيا». والموقف المتطرف في هذا الخطاب يدين ضحايا الاستبعاد بأنهم يستحقون مصيرهم.

ومن حين إلى آخر كان يرد على ألسنة بعض السياسيين المختلفين قدر من الصدق في كل موقف من هذه المواقف الثلاثة. ولكن إذا نظرنا إلى الفترة الزمنية في مجملها، فسوف نتبين أن هناك عملية تشخيص غير منصفة للسياسة التي تمارس بالفعل.

أولا: على خلاف حكومات ما قبل عام ١٩٩٧ بدأت حكومة بلير تتحدث صراحة عن الفقر وعن الاستبعاد الاجتماعي. والخطوة الأبرز في هذا الصدد تعهد توني بلير بالقضاء على «فقر الأطفال» خلال عشرين عاما، وصيغت الأهداف المترتبة على ذلك ـ بتخفيضه بمقدار الربع بحلول عام ٢٠٠٤ ـ بمصطلحات واضحة نسبيا. ولم يعد من الممكن تحاشي الحديث عن «الفقر» بوصفه مشكلة في بريطانيا.

ثانيا: صحيح أن نشاط وحدة الاستبعاد الاجتماعي نفسها لم يكن منصبا على الفقر في ذاته، وإنما على بعض القضايا المتعلقة به كحرمان المنطقة السكنية، والانقطاع عن المدرسة، والإبعاد منها، والتشرد، والحمل في سن المراهقة. ولو أن تلك القضايا كانت هي الزاوية الوحيدة لتناول الفقر، لصدق النقد الثاني. ولكن صحيح أيضا أنه لم تُستخدم لغة «إعادة التوزيع»، كما أن التعهدات المتكررة بتخفيض معدلات ضرائب الدخل قد ضيقت المجال أمام تحقيق ذلك في الواقع فعلا: ولم يكن هناك سوى إشارات قليلة إلى الاهتمام «بالعزلة الاجتماعية» للفئات المتميزة التي ناقشها بريان باري في الفصل الثاني. ومع ذلك ـ وكما درس دافيد بياشو وهولي سذرلاند في الفصل التاسع ـ حدثت تغيرات في الضرائب وفي سياسة الضمان الاجتماعي سوف تكون لها آثار مباشرة حاسمة على الدخول النقدية للجالسين عند قاع سلم التوزيع، خصوصا الأسر التي لديها أطفال. وما حدث بالفعل أن الجانب الأكبر من تمويل ذلك التغيير يأتي من القابعين على رأس سلم التوزيع، وذلك عن طريق استحداث تغييرات في ضرائب المعاشات والآثار المترتبة على التباطؤ المالي(*). ولعل تلك التغيرات لم يتم إقرارها بالسرعة أو بالشفافية التي كان يتمناها البعض، ولكن المؤكد أنه ليس صحيحا أن الأجندة الرسمية للاستبعاد الاجتماعي قد استخدمت للتمويه على أي تقصير في التصدي للفقر في النقود.

(*) التباطؤ المالي Fiscal Drag أو التباطؤ لأسباب مالية هو: تباطؤ النمو الاقتصادي الراجع إلى زيادة دخل الدولة ـ خاصة من إيرادات الضرائب ـ عن مجموع إنفاقها في فترة معينة [المترجم].



ومع أنه كانت هناك فترات كان يناقش فيها «الاندماج» كما لو كان يقوم فقط على المشاركة في العمل المأجور، فإن التدخل الحكومي كان واضحا في عدم النظر إلى الاستبعاد الاجتماعي كقدر حتمي ولا مفر منه للطبقة الدنيا. ومن المؤكد أن الخطاب الحكومي اهتم بالجوانب القائمة على العمل في السياسة الاجتماعية، وذلك من خلال التأكيد على البرنامج الجديد، والحد الأدنى القومي للأجور، وإقرار إعانة الرصيد الضريبي للأسر العاملة. وقد جارت الحكومة في ذلك الرأي العام، الذي كان يحبذ إدخال زيادات على كثير من إعانات الضمان الاجتماعي، ولكن ليس إعانات البطالة، إذ كانت الغالبية تعتقد أن على الحكومة ـ بدلا من ذلك ـ أن تضمن وظيفة لكل باحث عنها (هيلز وليلكس ١٩٩٩). ومع ذلك فقد كانت ثمة أمور كثيرة تجري وراء ذلك الخطاب المشجع على العمل ـ والذي استخدم كغطاء في بعض الأحيان ـ من أبرزها الزيادات المحسوسة في معدلات دعم دخل الأسر التي لديها أطفال دون ١١ سنة، والذي يعد تنفيذا لجزء مهم من التخفيض المستهدف لفقر الأطفال الذي نوقش في الفصل التاسع. ولاشك في أن تلك الخطوات قد اكتنفتها بعض المخاطر، وكان ثمة احتمال الإخفاق في ضمان استمرار ما ينفذ من إجراءات. ولكننا نلاحظ مجددا أنه من الصعب مساندة القول إن السياسة الاجتماعية الحديثة للمملكة المتحدة قد ارتكزت فقط على فكرة المسؤولية الشخصية عن الفقر والحرمان وأنه لا دور للدولة إزاء ذلك.

الخاتمة

استعرضت الفصول السابقة نوع التحليل الذي يمكن استخلاصه من البيانات التتبعية الثرية التي باتت الآن متاحة للباحثين وصناع السياسة. وقد علمتنا تلك الفصول أن هذا النوع من التحليل يتيح لنا تصميم السياسة الاجتماعية على نحو أكثر دقة وإحكاما مما كان متاحا في الماضي. ولكنها تدفعنا ـ في الوقت نفسه ـ إلى التزام بعض الحذر في الزعم بأن هذه المعرفة الجديدة سوف تتحول بأكملها إلى استجابات سياسية.

ولعل من مزايا التركيز على مفهوم «الاستبعاد الاجتماعي» ـ الذي كان غير مألوف في السابق ـ أنه يلفت الانتباه إلى بعض جوانب الحرمان التي تتجاوز مستويات المعيشة المادية والنقدية، وبالذات إلى

العمليات الدينامية الداخلة في كل من الاستبعاد والاندماج. وربما أمكن القول - بالطبع - أنه كان يتعين علينا أن نركز بالفعل على تلك الأمور في إطار سياسات مكافحة الفقر، ولكن ميزة استخدام المصطلح أنه يؤكد بوضوح أن ذلك هو ما يتعين عمله.

ثانية هذه المزايا: أن البيانات الجديدة عن ديناميات الدخل وما يطرأ عليه من تغيرات من شأنها أن تؤثر في طريقة فهمنا لحدوث انخفاض في الدخل، خصوصا الفروق بين أصحاب الدخول المنخفضة بشكل دائم، ومتكرر، وعارض. ومع ذلك فهي لن تؤدي بالضرورة إلى تحول كامل في مدى المشكلات المتضمنة في الدخل المنخفض، ولا في تصورنا للجماعات الأكثر تعرضا للخطر. وإنما الأصح أنها تتيح لنا التمييز بين ظروف الناس وتدقيق السياسة الاجتماعية.

الميزة الثالثة: جنبا إلى جنب الفهم الأكثر حصافة وعمقا لديناميات المجتمع الحديث، تصاعد اهتمام السياسة الاجتماعية بدولة الرعاية «الإيجابية»، الذي استهدف إدخال تغيير على بعض تلك الديناميات، على خلاف دولة الرعاية السابقة التي كان يعتقد أنها «سلبية»، وذلك من خلال التركيز على تعويضات الدخل لمن يخفقون كلية لسبب أو لآخر. ولكن هذا الفصل حاول أن يبين أن هاتين الفكرتين ليستا بديلين. فدولة الرعاية «القديمة» لم تكن أبدا سلبية بالكامل، كما لا يوجد كثير من الشواهد التي تؤيد أن السياسات الاجتماعية الإيجابية تستطيع تخليصنا من الحاجة إلى الأشكال القديمة للحماية الاجتماعية. كما أن الاستراتيجيات «الوقائية» ليست - هكذا آليا - متفوقة على سياسات المواجهة والعلاج. والأمر الأكثر فائدة - بدلا من ذلك - هو التفكير في السياسات باعتبارها تتجسد في نوعين من التدخل هما: الإجراءات التي تهتم بتغيير المخاطر أو الاحتمالات المترتبة على أحداث معينة، والإجراءات التي تهتم بآثار أو نتائج تلك الأحداث. كما يمكن التمييز بين نوعي السياسات من ناحية أن إحداها تهتم بالدخول إلى الظروف السيئة، والأخرى بالخروج منها. ويعني هذا وجود أربعة أنواع من التدخل، أسميناها هنا: الوقاية، والتشجيع، والحماية، والدفع والتسيير. ومن الطرق التي يمكن بها اختبار السياسة أن نتبين ما إذا كانت تنشط على هذه الجبهات الأربع.

الميزة الرابعة: لعل من دلالات هذا النوع من التحليل الذي تبنته الفصول السابقة أنه يمكن أن يعود علينا بنفع كبير في ما يتعلق بتحديد الأحداث أو السمات الأساسية التي يمكن أن تكون لها آثار سيئة على المدى البعيد، أي تكون لها نتائج تتحول لاحقا إلى قيود وعوائق. ومع ذلك، وبافتراض حدوث هذا، فإنه لن يغير بالضرورة من استجابات السياسة الاجتماعية. إذ تدلنا الشواهد أن التصدي لفقر الأطفال يقوم على استراتيجية حمائية للجيل الحالي. وكذلك استراتيجية وقائية للجيل التالي. وهو ما يدعم اتجاه التعامل معها حاليا، مثل تغيير نظام الضرائب والإعانات الذي تناولناه في الفصل التاسع، وليس اقتراح شيء مختلف تمام الاختلاف. ولكننا نجد ـ في حالات أخرى ـ أنه قد يصعب تفكيك مكونات العلاقات العلّية بين أحداث الحياة السابقة واللاحقة، ولهذا يتعين التزام الحذر قبل الاندفاع إلى افتراض أن تغيير جزء من جوانب الحياة السابقة سوف يكون له الارتباط السببي نفسه بالنتائج اللاحقة.

الميزة الخامسة: اجتهد هذا الفصل أن يتأمل كيف يمكن للتأكيد على الاندماج أو المشاركة أن يؤثر في تقويمنا لعمليات تدخل السياسة الاجتماعية، مفصلا القول عن القضايا المتعلقة بالإسكان الاجتماعي والاستقطاب بين الأحياء السكنية كمثال يوضح كيف يمكن أن تعمل سياسات تدعيم الاندماج ـ من ناحية معينة ـ على إحداث آثار عكسية في الجوانب الأخرى. إن تأكيد عملية الاندماج قد لا يغير أهداف السياسة، ولكنه قد يعدل تصورنا للأدوات الأكثر ملاءمة لتحقيق ذلك.

الميزة السادسة والأخيرة: الملاحظ عمليا أن ظهور لغة الاستبعاد والاندماج في الجدل الدائر حول السياسة الاجتماعية في المملكة المتحدة منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي لم يؤد ـ على الأقل ـ إلى الإضرار بالاهتمامات التقليدية أو تهديدها. وتذهب أكثر التفسيرات تفاؤلا إلى أن تبني أجندة محاربة الفقر إلى جانب أجندة مقاومة الاستبعاد قد قادنا إلى مزيج من السياسات أكثر ثراء، وأن لديه فرصا أعظم كثيرا لتحقيق النجاح على المدى الطويل. وعند تطوير مثل هذه السياسات، أو التعرف عما إذا كانت قد قصرت عن تحقيق أهدافها، نأمل بأن يستطيع نوع التحليل الذي تبناه هذا الكتاب أن يؤدي دورا مفيدا، بفضل إسهامه في تجويد فهمنا للاستبعاد الاجتماعي.



الهوامش

(١)

(١) سبق أن ظهرت صورة أولية لبعض أجزاء هذا الفصل في كتابات بورتشارد، لوغران، وبياشو (١٩٩٩)، وفي كتاب بورتشارد (٢٠٠٠).

(٢) وكما يلاحظ واينبرغ Weinberg وروانو بوربالان (Ruano Borbalan - 1993) بقولهما «يتضح من قراءة عدد كبير من البحوث والتقارير التي تناولت موضوع الاستبعاد وجود حيرة بالغة بين الخبراء». (وذلك كما جاء في النص الذي اقتبسه أتكنسون Atkinson 7: 1998). بل إن البعض يرفضون هذا المصطلح كلية على أساس أنه معضل للغاية (بيترز Peters 35: 1996).

(٣) مثال ذلك، أنه في الأقطار الإسكندينافية (السويد والنرويج والدنمارك) ينظر إلى المستبعدين اجتماعيا على أنهم «أفقر الفقراء» (Abrahamson، Hansen 1997).

(٤) يرى مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية أن أول المعاني لمصطلح الاستبعاد الاجتماعي هو: «فهم تلك العملية التي بمقتضاها يصبح الأفراد ومجتمعاتهم المحلية محلا للاستقطاب، والتفاوت وعدم المساواة» (مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٧).

(٥) وفي نطاق هذه المدرسة الفكرية، تذهب مجموعة فرعية إلى أن منظومة الرعاية قد قلصت من حجم المسؤولية الشخصية، وفي هذه الحالة من المرجح أن تكون الدولة هي الفاعل الذي يمارس الاستبعاد.

(٦) احتفظ تاونسند (١٩٧٩) بمصطلح «الفقر» ليعبر به عن الحرمان الناجم عن نقصان الموارد، في الوقت نفسه الذي كان يرى فيه أن نطاق الحرمان أوسع من نطاق الفقر. وأيا ما كان الأمر، فإن دارسيه اللاحقين لم يتمسكوا بهذا الفارق.

(٧) ويذهب سن Sen نفسه إلى أنه ينبغي حصر مفهوم مصطلح الاستبعاد الاجتماعي في نطاق الحالات التي يرجع فيها نقص المشاركة إلى أحد أشكال الفشل في العلاقات الاجتماعية (Sen-2000). أما مسألة مدى اتساع تلك «العلاقات الاجتماعية»، فتلك قضية أخرى.

(٨) يستثنى من ذلك الحكم (Walker (1998، Whelan and Nolan (1996).

(٢)

(١) لاريب أنه قد يقع الاتفاق في بعض الحالات على أن الاستبعاد يعد أمرا سيئا للمستبعدين، على الرغم من أن استبعادهم له ما يبرره. والمثال الواضح على ذلك أولئك الذين يحكم عليهم ـ بحق ـ بقضاء مدة محددة في السجن.

(٢) «إن فهم العمليات التي بمقتضاها يصبح بعض الأفراد ومجتمعاتهم المحلية في حالة استقطاب، ومعرضين للتفرقة الاجتماعية، وعدم المساواة ... يشكل أجندة بحثية عاجلة» (مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٧).

(٣) هذه العبارة وردت بين علامات الحذف بالجملة المقتبسة في الحاشية رقم (٢).

(٤) ومازالت هذه العملية مستمرة، بل وتسارعت في السنوات الأخيرة. «ففي ولاية كاليفورنيا وولاية فلوريدا وفي ولايات أخرى تطبق قوانين حكومية متساهلة في مجال إنشاء المدن، تتيح للقائمين على عمليات التنمية والتطوير بالتعاون مع السكان المقيمين إنشاء مدن مستقلة عن النطاق الحالي للمدينة أو عاصمة المنطقة». وهو ما يسمح لسكان تلك المدن الجديدة «أن يوجهوا مسار الضرائب التي تم جمعها من أهلها لتحقيق أهداف محلية معينة بدلا من السماح باستعمالها على امتداد منطقة أكبر مساحة». (Blakely and Snyder, 1997: 25).

(٥) للاطلاع على المناقشة الخاصة بالعلاقة بين نظرية النوادي والاستبعاد الاجتماعي، انظر جوردان (1996) Jordan، وخاصة الصفحات من ٩ ـ ٦٢ .

(٦) يعبر جوليان لوغران (١٩٩١: ٨٧) عن الفكرة نفسها في ما يتصل بمفهوم العدالة أو الإنصاف. فيكتب قائلا «إن التوزيع يكون منصفا عندما يكون محصلة اختيارات الأفراد المدركين من بين مجموعات البدائل المتكافئة».

(٧) أغفلنا في هذا النص ـ عامدين ـ الإشارة إلى بعض اختيارات الكبار (مثلا، أن يرسلوا صغارهم إلى مدارس منفصلة لا تقدم إلا مستوى منخفضا من التعليم أو تقدم تعليما بإحدى لغات الأقلية) فتؤدي هذه الاختيارات إلى تضييق ما يمكن أن يتاح للصغار من فرص في ما بعد. وقد تناولت هذه المشكلة العسيرة في كتاب الثقافة والمساواة Culture and Equality (باري Barry، ٢٠٠١، الفصل السادس).

(٨) إن ما اعتاد الناس اعتباره ديموقراطية عادية لا يكفي في المجتمعات التي تستطيع فيها الجماعة (أ)، بما لها من ٦٠٪ من مقاعد البرلمان، وفي ظل أغلب النظم الديموقراطية، أن توصد الباب في وجه الجماعة (ب)، التي تحظى بـ ٤٠٪ فقط. وفي مثل هذه الأحوال، تكون الديموقراطية هي المشكلة أكثر من كونها حلا للمشكلة. (Horowitz, 1997: 1-45).

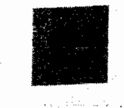
(٩) عن موضوع «سياسة الإجبار»، انظر: (Jordan (1996), Ch. 6, (pp. 189-221).

(١٠) يشير أتكنسون (١٩٩٨: ١٥) إلى أنه «للتنافس من أجل وظيفة، لا يكفي اليوم أن تتفادى المظهر الرث»، وهو المعيار الذي كان يطبقه سيبوم راونتري Seebohm Rowntree في سنة ١٨٩٩».

(١١) ذهب دافيد ميللر (97 :1997) D. Miller في تخمينه إلى أن مد هذه النسبة لتكون ثمانية إلى واحد هو الحد الأقصى الذي يتوافق مع ما يسميه المساواة الاجتماعية، وهو مفهوم يمثل في عناصره الأساسية المفهوم نفسه الذي أسميته التضامن الاجتماعي.

(٣)

(١) المتغيرات المستعملة هنا تختلف في بعض الحالات عن المتغيرات المستعملة في المؤلفات السابقة، لذلك لا تكون النتائج قابلة للمقارنة بصورة مباشرة. انظر ملحق هذا الفصل للوقوف على تفصيلات عن بناء المتغيرات.



(٢) في كتاب بورتشارد ولوغران وبياشو (١٩٩٩) أدرجنا بُعدا خامسا، هو «الأنشطة الادخارية»، وتقاس بحيازة المسكن، والمدخرات، ومخصصات المعاش. ثم آل بنا الأمر فيما بعد إلى اعتبار هذا البُعد فئة فرعية لبُعد الاستهلاك، وذلك على الرغم من أن مقياسنا للاستهلاك يظل قائما على الدخل.

(٣) تم كذلك استعمال البيانات المستمدة من مجموعة البيانات الواقعة تحت عنوان «المتغيرات المستخلصة من المسح التتبعي للأسرة البريطانية للموجات من ١ ـ ٧ عن صافي الدخل الجاري والسنوي للأسرة»، وهي البيانات التي أودعها بارداسي Bardasi، وجنكنز Jenkins، وريغ Rigg. وقد جرى تزويدنا بكل من مجموعة البيانات المذكورة والبيانات الواردة في المسح الرئيسي التتبعي للأسرة البريطانية عن طريق أرشيف البيانات. وليست إدارة الأرشيف ولا مودعو البيانات المذكورة مسؤولين عن التحليلات أو التفسيرات الواردة في هذه الدراسة.

(٤) قدر إيفانز Evans (1995) أن السكان الذين لا يعيشون في نطاق أسرة يمثلون حوالي ٢٪ من إجمالي سكان المملكة المتحدة في سنة ١٩٨٩، وأن دخولهم منخفضة بشكل مطلق. ومع ذلك فقد وجد أن إدراجهم في هذا التوزيع لم يضف إلا حوالي نصف من واحد في المائة إلى النسبة المئوية للسكان الذين يُقدر أنهم يحصلون على دخول تقل عن نصف المتوسط العام للدخل.

(٥) قد لا تكون العينة المقدرة بطريقة الوزن النسبي ممثلة لجميع المبحوثين فيما يتصل ببعض الاعتبارات سوى تلك الخصائص المستخدمة لحساب هذه الأوزان. (انظر فريد تايلور (٢٠٠٠) للوقوف على تفاصيل الأوزان النسبية في المسح التتبعي للأسرة البريطانية.

(٦) وقع الاختيار على الموجة السابعة لأنها تحتوي على معلومات كاملة عن كل الأبعاد.

(٧) لا تتطلب تجربة الاستبعاد أن تكون معايشة متصلة، ولذلك فقد تكون ثلاث موجات من الاستبعاد هي الموجات ١، ٢، ٣، أو قد تكون الموجات ١، ٣، ٧ إلى آخره. كذلك فإنه نظرا إلى أن أوضاع الأفراد بين مقابلات جمع المادة تكون غير معروفة، فإن المدى الزمني للاستبعاد يُقدّر بصورة تقريبية عن طريق عدد الموجات (أي: عدد المقابلات) التي يفيدون فيها بوجود حالة استبعاد.

(٤)

(١) قدر كبير من الشواهد التي نعرض لها في هذا القسم مأخوذ من غودمان، وجونسون، ووب Goodman, Johnson and Webb (1997)، ومن هيلز (1998 b).

(٢) انظر على سبيل المثال: غودمان، وجونسون، ووب (١٩٩٧) الفصل الأول.

(٣) للاطلاع على مزيد من مناقشة هذه القضايا انظر: هيلز (1998b).

(٤) جميع مقاييس دخل الأسرة التي نذكرها هنا يتم تعديلها بالنسبة إلى الفروق في تكوين الأسرة، أي أنها تستعمل «الدخل المكافئ». وتفترض جميع هذه المقاييس وجود مشاركة متساوية في الانتفاع بالموارد داخل الأسرة.

(٥) يلاحظ أن الأرقام المقدرة بعد احتساب تكاليف الإسكان تعطينا رواية مشابهة، وإن كانت مستوياتها أعلى قليلا.

(٦) يشير هذا الجدول إلى المبحوثين أفراد عينة المسح التتبعي للأسرة البريطانية ممن سُجلت دخولهم في كل سنة. والدخل هنا هو الدخل الصافي بعد خصم الضرائب، ويشمل جميع أفراد الأسرة وجميع مصادر الدخل. وهو الدخل الخاص بالشهر السابق على مقابلة جمع البيانات. والمقصود من استخدام المتوسط تقليل أخطاء القياس.

(٧) ويتضمن هذا العدد فترات تكرار الفقر.

(٨) هذه الصورة التي تكشف عن وجود أعداد كبيرة من الفقراء الذين يعيشون في فقر فترة طويلة إلى حد ما، تتعارض مع صورة الولايات المتحدة، وتتعارض إلى حد أقل مع صورة المملكة المتحدة، وذلك بوصفهما مجتمعين أكثر حراكا من ألمانيا. للتعمق في هذه القضية انظر: أوكسلي وآخرون (١٩٩٨).

(٩) إذا أدخلنا في الاعتبار أن بعض الأفراد الذين كانوا فقراء وقت الموجة الأولى فقط ربما كانوا يعانون الفقر منذ وقت قبل هذه الموجة، وأن هذا التحليل يستخدم بيانات ٤ سنوات فقط، فقد لا نتوقع وجود فروق كبيرة في المجموعتين.

(٥)

(١) رغم أن النظرية والبرمجيات الإحصائية أصبحت متوافرة لدراسة السمات والنماذج التصنيفية الكامنة التي تشمل المتغيرات المستمرة والفئوية (Moustaki - 1996)، ولدراسة المتغيرات الترتيبية، فإن ما تتضمنه من افتراضات قد تكون بالغة الحدة (وقد تكون عصية على الفهم) بما يحول دون تحليلها تحليلا عمليا عند ذلك المستوى من المعرفة المتعلقة بالبنية الكامنة للاستبعاد الاجتماعي.

(٦)

(١) أعبر عن اعترافي بالفضل للدعم البحثي الذي تلقيته من مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية في المملكة المتحدة. وقدم مكتب الإحصائيات القومية بيانات المسح العام للأسر التي استخدمت بإذن من المشرف على TSO، وقد وفر تلك البيانات وبيانات الدراسة القومية لنمو الطفل أرشيف بيانات مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية.

(٧)

(١) لمناقشة المزايا النسبية للتعريفات المختلفة، راجع على سبيل المثال ستيوارت وسوافيلد (١٩٩٨)، أو كتاب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: نظرة على التشغيل، ١٩٩٦.

(٢) كانت مجالس الأجور تحدد الحدود الدنيا للأجور في ٢٦ صناعة أوائل التسعينيات، متراجعة عن الذروة التي كانت قد بلغتها حينما كانت تحدد الأجور لـ ٦٠ صناعة أوائل الستينيات. وفي ١٩٩٣ ألغيت مجالس الأجور التي كانت قائمة آنذاك. ويوضح ديكنز وزملاؤه (١٩٩٩) أن مجالس الأجور كانت فعالة في حماية أجور أدنى العمال أجرا، ولكن فاعليتها تلك أخذت تتقلص ابتداءا من الثمانينيات حتى حُلت في ١٩٩٣ .

(٣) كانت «لجنة الأجور المنخفضة» مسؤولة عن تكليف بعض الباحثين بإجراء دراسات عن سوق العمالة المنخفضة الأجر، واستعرضت كمية كبيرة من البحوث المتوافرة في هذا المجال في حلقات البحث العلمية وعن طريق نشر الكتب التي تضم مجموعات من المقالات.

(٤) جرى تحديد «الحد الأدنى للأجر» تقريبا على مستوى «معاش التقاعد الحكومي» الأساسي نفسه. ففي عام ١٩٩٨ /٩ ـ على سبيل المثال ـ تحدد بمقدار ٦٤,٧٠ جنيه استرليني في الأسبوع.

(٥) إن تغير الطلب لمصلحة العمالة المرتفعة المهارة لا يمكن أن يكون إلا تفسيرا جزئيا لأن تفاوت الدخول حدث بين فئات المهارة وبعضها وداخل كل فئة مهارية أيضا.

(٦) يعرف الفقر بأنه الحصول على أقل من نصف متوسط الدخل المقوّم للأسرة، أما العمال المنخفضو الأجر فهم الذين يقل دخلهم في العام من العمل طوال الوقت عن ٦٦٪ من المتوسط العام.

(٧) حتى يونيو ١٩٩٩ لم يكن من حق المستخدمين رفع دعوى فصل تعسفي ضد صاحب العمل قبل انقضاء سنتين متتابعتين من العمل. ففي يونيو ١٩٩٩ خفضت هذه المدة إلى عام واحد. وفي الماضي كان يطلب من المستخدمين العاملين بعقود محددة المدة ـ عادة ـ التوقيع على تنازل عن العقد، لكي يفقدوا أي حق لهم برفع دعوى الفصل التعسفي عند انقضاء أجل التعاقد ولم يجدد. وقد جرم هذا الإجراء منذ ٢٥ أكتوبر ١٩٩٩، ولا يحق للمستخدمين صرف تعويض عن الاستغناء عن أحدهم كعمالة زائدة إلا بعد انقضاء عامين متتاليين على رأس العمل.

(٨) الإيجار المستحق قد يكون أقل من الإيجار المقرر، وذلك إذا كان الإيجار أعلى من مستوى الإيجارات المحلية، أو أن يعتبر المسكن أكبر كثيرا من احتياجات الأسرة، أو أن طالب الإعانة أعزب ويقل عمره عن ٢٥ عاما.

(٩) تحدد الحد الأدنى للدخل تقريبا على مستوى معاش التقاعد الحكومي الأساسي نفسه.

(١٠) انظر مزيدا من المعلومات في: مصلحة التجارة والصناعة (١٩٩٩).

(٨)

(١) استخدمنا مؤشر «طابور طالبي الغذاء المجاني» Breadline Britain Index (أي النسبة المئوية للأسر المحرومة في كل دائرة انتخابية) ومقياسا أسميناه «فقر العمل»، وهو نسبة المتعطلين، أو من يدرسون، أو المشتركين في مشروعات تدريب حكومية إلى مجموع من هم في سن العمل. وللوقوف على مزيد من تفاصيل هذه الدراسة راجع: جلنرستر وآخرين، ١٩٩٩.

(٢) وهذه المناطق الحضرية هي:

Merseyide, Tyne and Wear, Greater Manchester, West Midlands, South Yorkshire, and West Yorkshire.

(٣) وعلى مستوى الدولة كلها تبلغ نسبة الأسر التي تعيش في إسكان اجتماعي ٢٣٪، ولكن هذا الكم ليس موزعا بالتساوي بين الدوائر الانتخابية المختلفة. فهناك عدد ضئيل نسبيا من الدوائر التي توجد فيها درجات تركز عالية للإسكان الاجتماعي، بينما درجة التركز في معظم الدوائر منخفضة. وهكذا نجد أن المتوسط بغير أوزان نسبية للأحياء أقل من النسبة الكلية للأسر.

(٤) يلاحظ أن معدلات البطالة على مستوى الدائرة الانتخابية ليست متاحة على العموم لأن أعداد سكان تلك الدوائر في السنوات السابقة على عام ١٩٩١ ليست معروفة. ولذلك فالبيانات ليست متاحة إلا على مستوى مناطق الإدارة المحلية، مثل نيوكاسل، التي بدأت تصدر تقديرات بأعداد السكان منذ عام ١٩٩١.

(٥) قدر بحث آخر أجري في ١٩٩٧ النسبة بـ ١٩٪ (٦٪ ذوو مستوى مهاري شديد الانخفاض و١٣٪ ذوو مستوى منخفض)، ولكن المقارنات على مستوى الدوائر الانتخابية ليست متاحة بالنسبة إلى هذا البيان.

(٦) الأفراد ذوو المستوى المهاري الأدنى يستطيعون قراءة نصوص بسيطة واستخراج المعلومات منها شريطة ألا يكون هناك ما يصرف انتباه الواحد منهم. أما دون المستوى الأدنى فإن أصحابه يناضلون لقراءة أبسط النصوص.

(٩)

(١) تبين في نهاية الفترة الزمنية أن نصف متوسط الدخل يساوي تقريبا ٦٠٪ من متوسط الدخل المعدل (المكافئ).

(٢) كما أن التغيرات في مستوى وتوزيع الضرائب التي تدفع مقدما وعائد الإعانات سوف ترفع متوسط دخل الأسرة القابل للتصرف بما يعادل نحو ٤٪ فقط بسبب التغيرات المستحدثة في السياسة الاجتماعية. ولم نأخذ مثل هذه التطورات في حسابنا هنا.

(١٠)

(١) كان موجودا كذلك إعانة مماثلة للمعوقين ـ اسمها: «إعانة المعوقين عن العمل» ـ ولكنها لم تقبل سوى أعداد منخفضة جدا (بلغ عدد المطالبين بها عشرة آلاف في نهاية العام ١٩٩٨). (مصلحة الضمان الاجتماعي، b ١٩٩٩).

(٢) الواقع أن إصلاحات نظم الرعاية الأمريكية التي حدثت خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات كانت مصدرا رئيسا للسياسة والبرامج البريطانية الجديدة ومنحها تلك المسميات التي تنطوي على تحيز، مثل إصلاح الرعاية، والرعاية أثناء العمل.

(٣) عمليات تقويم البرامج الجديدة لا تكاد تقع تحت حصر، ويقدم ميللر Millar (2000) عرضا موجزا لها.

(٤) للوقوف على عرض أكثر تفصيلا لتطور إعانات العجز يمكن الرجوع إلى بورتشارد (١٩٩٩).

(٥) وإن كانت الدراستان تختلفان في منهج اختيار العينة. ويبدو أن ذلك قد أثر في التقديرات العامة لانتشار الإعاقة، ولكنه لم يؤثر في التوزيع عبر فئات شدة الإعاقة أو الفئات العمرية دون سن التقاعد. ولمناقشة الموضوع راجع غروندي وآخرين (١٩٩٩). وللوقوف على تفاصيل حسابات الدخل، انظر: بورتشارد (2000 b).

(٦) يعتمد تعديل النفقات الإضافية على برتهود، ولاكي، وماكي (Berthoud, Lakey and Mckay 1993).

(٧) يلاحظ أن المسائل المتصلة بحقوق قرين الزواج (أو المطلق) في المعاش مازالت مهمة بطبيعة الحال. وعلى أي حال فلأن دخل المرأة طوال حياتها يكاد يقترب من دخل الرجل، سوف تصبح مثل هذه التحويلات محايدة من ناحية النوع (لا تفرق بين رجل وامرأة)، وإن كان من المشكوك فيه أن تكون محايدة كل الحياد.

(٨) لاحظ أن مخاطر الاستثمار لا يمكن تقليلها إلى الصفر. فإذا حدث انكماش اقتصادي حاد فقد يصبح من المستحيل الالتزام بدفع المعاشات المتفق عليها، سواء كان هذا الاتفاق مع الدولة أو مع صاحب العمل. بعبارة أخرى، إذا انخفض الدخل القومي فإنه لن يمكن المحافظة على مستوى معيشة أصحاب المعاشات إلا من خلال إعطائهم شريحة أكبر من الكعكة، وهو الأمر الذي قد يكون غير مرغوب (أو ربما غير ممكن) لاعتبارات اقتصادية وسياسية.



(٩) هذا التصوير للتخفيضات الضريبية على المعاشات كاستجابة رشيدة لمشكلة قصر النظر (في الاستثمار) ليست دقيقة من الناحية التاريخية، فالنظام الراهن - كما أوضح هاناه (١٩٨٦) - يعكس سلسلة من القرارات المرتبطة بظروف وأوضاع خاصة. ولم يكن هناك أبدا أي خطة شاملة للنظام.

(١٠) لعله ليس من قبيل المصادفات أن «نظام المعاشات الحكومي المرتبط بالدخل» قد استحدث في أعقاب أزمة النفط عام ١٩٧٤، حيث كان معدل التضخم مرتفعا وكانت البورصات أقل صعودا مما هي الآن.

(١١) حوالي ١٧٪ من السكان في سن العمل ليسوا عاملين حاليا، ولا يحصلون على الأرصدة الأساسية للمعاش (كومار Kumar 1999).

(١١)

(١) المستوى المهاري الأدنى BSA entry-level يعادل بصفة عامة الصف الثاني في نظام التعليم العام، أما المستوى الأول BSA level one فيعادل تقريبا الصف الرابع في التعليم العام (وهو المستوى المتوقع لمن بلغوا الحادية عشرة من العمر) ويعادل المستوى المهاري الثاني شهادة الثانوية الإنجليزية GCSE بتقديرات من A - C (Moser 1999).

(١٢)

(١) يرى روم Room (1999) - على سبيل المثال - أننا «نتحدث عن أناس يعانون درجة من الحرمان المتعدد الأبعاد، لأمد زمني معين، يدعمه التدهور المادي والثقافي للأحياء السكنية التي يعيشون فيها، بحيث إن علاقاتهم بالمجتمع الكبير (الذي ينتمون إليه) تتقطع إلى درجة يصبح من المستحيل استعادتها إلى حد بعيد».

(٢) أوضح غالي، ومارش، وفوغلر Gallie, Marsh and Vogler (1994) في دراسة سابقة اعتمدت على بيانات تاريخ العمل؛ أوضحوا كذلك وجود آثار مبدئية كبيرة لحالة بطالة سابقة على حالة البطالة الحالية، ولكن هذا الارتباط يتراجع بمرور الزمن.



فيل أجولنك Phil Agulnik:

يهتم حاليا بدراسة سياسات التقاعد في قسم العمل والمعاشات. وقد فرغ أخيرا من رسالته للدكتوراه في قسم السياسة الاجتماعية بمدرسة لندن للاقتصاد عن موضوع «إصلاح نظام التقاعد في المملكة المتحدة». كما كتب في موضوع ديناميات إصلاح الإعانات الضريبية، ومشروع الحد الأدنى للأجور.

بريان باري Brian Barry:

أستاذ كرسي أرنولد سالزمان للفلسفة والعلوم السياسية بجامعة كولومبيا في نيويورك، وأستاذ سابق لعلم السياسة بمدرسة لندن للاقتصاد. ألف كتب: نظريات العدالة، العدالة بوصفها عدم انحياز، والثقافة والمساواة: نقد للتعددية الثقافية من منظور المساواة. أما أحدث كتبه فهو: لماذا تهمنا العدالة؟

تانيا بورتشارد Tania Burchardt:

زميل باحث بمجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية - مركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي - مدرسة لندن للاقتصاد. نشرت أخيرا كتابها: «الاستبعاد الاقتصادي المستمر: المعاقون، الدخل والعمل» لحساب مؤسسة جوزيف راونتري. وتتابع بحوثها عن المعوقين وتطبيق إطار القدرات الذي صممه سِنْ Sen.

سايمون بيرغس Simon Burgess:

أستاذ الاقتصاد بقسم الاقتصاد بجامعة بريستول. تتركز اهتماماته الرئيسية في موضوعات: اقتصاديات العمل، وتحليل الفقر وديناميات دخل الأسرة، والحوافز في التنظيمات، وديناميات البطالة.

مارتن إيفانز Martin Evans:

زميل باحث أول بقسم الدراسات الاجتماعية والسياسية بجامعة باث. عمل سابقا زميلا باحثا بمركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي. تتضمن بحوثه دراسات مقارنة لنظم الضمان الاجتماعي في الدول المختلفة،

وتقويم سياسات «الرعاية أثناء العمل» في المملكة المتحدة وبلاد أخرى، والتوزيع الجغرافي للإنفاق العام، واتجاهات الاستقطاب والحرمان بين المناطق المختلفة.

هوارد غلنرستر Howard Glennerster:

أستاذ متقاعد للسياسة الاجتماعية بمدرسة لندن للاقتصاد، ومساعد مدير مركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي. نشر عديدا من البحوث عن كثير من جوانب السياسية الاجتماعية، رغم تخصصه في اقتصاديات وتمويل السياسة الاجتماعية. تتضمن أحدث مؤلفاته: السياسة الاجتماعية البريطانية منذ ١٩٤٥ (الطبعة الثانية)، تكلفة نَظم الرعاية (الطبعة الثالثة)، ودولة الرعاية: اقتصاديات الإنفاق الاجتماعي.

جون هيلز John Hills:

مدير مركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي وأستاذ السياسة الاجتماعية بمدرسة لندن للاقتصاد. تشمل اهتماماته البحثية: الآثار التوزيعية للنظم الضريبية ونظم الرعاية، وتوزيع الدخل، والضمان الاجتماعي، وتمويل الإسكان. من أحدث مؤلفاته: «تكلفة الرعاية الصحية، والتعليم والإسكان: كيف يتحكم المركز في التمويل؟» و«السياسة الاجتماعية للقرن الحادي والعشرين: دراسات اجتماعية واقتصادية. تحية لذكرى هنري نيوبرغر».

جون هوبكرافت John Hobcraft:

أستاذ الدراسات السكانية بقسم السياسة الاجتماعية بمدرسة لندن للاقتصاد. يتضمن مجال اهتماماته البحثية كلا من الدول النامية والمتقدمة، واشتغل على نحو مكثف بوفيات الأطفال وبالخصوبة. تهتم البحوث التي يجريها حاليا في مركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي بظهور الاستبعاد الاجتماعي خلال دورة حياة الفرد من الطفولة حتى البلوغ. عضو الأكاديمية الأوروبية، ولجنة السكان بالأكاديمية القومية للعلوم في الولايات المتحدة.

كاثلين كيرنان Kathleen Kiernan:

أستاذ السياسة الاجتماعية وعلم السكان بمدرسة لندن للاقتصاد، ومساعد مدير مركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي. نشرت بحوثا عن شتى جوانب الحياة العائلية، تناولت من بينها: الوالدية في سن المراهقة، الطلاق، المعاشرة من دون زواج، الإنجاب خارج علاقة الزواج، الأم الوحيدة (بلا زوج)، والجوانب الديموغرافية للحرمان. وقد اعتمدت في كثير من بحوثها على بيانات تتبعية من دراسة أفواج المواليد البريطانية، وأخيرا على بيانات مقارنة من عدد من الدول الأوروبية. من مؤلفاتها: «الأمومة الوحيدة (بلا أب) في القرن العشرين».

جوليان لوغران Julian Le Grand:

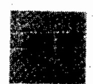
أستاذ كرسي ريتشارد تيتموس للسياسة الاجتماعية بمدرسة لندن للاقتصاد ومساعد مدير مركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي. تشمل اهتماماته البحثية سياسة الرعاية الصحية وسياسات الرعاية الاجتماعية عموما. من أحدث مؤلفاته: تخفيض الإنفاق على الرعاية الصحية في الاتحاد الأوروبي.

روث لبتون Ruth Lupton:

أخصائية بحوث بمركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي، تشارك في البحث الذي يجريه المركز عن المناطق والأحياء السكنية المحرومة. «هل هي مناطق منعزلة؟» كان عنوان أول التقارير التي أصدرها مركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي عن تلك الدراسة عام ٢٠٠١، تولي اهتماما خاصا بأداء منظمات الخدمة العامة في المناطق المحرومة، وهي تتابع الآن دراستها للدكتوراه حول موضوع تنظيم وعمليات المدارس الثانوية في ظل الظروف الصعبة.

أبيغيل ماكنايت Abigail McKnight:

زميلة بحوث (بتمويل من تويوتا) بمركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي. متخصصة في اقتصاديات العمل، وتشمل اهتماماتها البحثية: العمل المنخفض الأجر، واللامساواة، وتقديم برامج الرعاية أثناء العمل،



والتعليم. من بين أحدث مؤلفاتها نتائج تقويمها لبرامج «مكملات الدخل»، و«البرنامج الجديد لأرباب الأسر الوحيدين»، وهما دراستان أجراهما قسم الضمان الاجتماعي بالمركز.

كاثرين ممفورد Katharine Mumford:

أخصائية بحوث بمركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي، تشارك في دراسة عن الأسرة في منطقة شرق لندن. من بين اهتماماتها البحثية الأخرى: مشكلة انخفاض الطلب على الإسكان الاجتماعي والمناطق التي هجرها سكانها. من أحدث مؤلفاتها: «الحديث مع أسر شرق لندن: تقرير عن المرحلة الأولى للبحث»، و«الموت البطيء للمدن الكبرى؟ هل هي هجرة من المدن أم نهضة للمدن؟».

دافيد بياشو David Piachaud:

أستاذ السياسة الاجتماعية بمدرسة لندن للاقتصاد. عمل مستشارا لشؤون السياسة الاجتماعية للوحدة الخاصة التابعة لرئيس الوزراء (البريطاني) (من ١٩٧٤ حتى ١٩٧٩)، كما عمل مستشارا للاتحاد الأوروبي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة الصحة العالمية. نشر بحوثا عديدة عن: الفقر، والضمان الاجتماعي، والسياسة الاجتماعية.

آن باور Anne Power:

أستاذ السياسة الاجتماعية بمدرسة لندن للاقتصاد، ومساعدة مدير مركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي. تشمل مجالات اهتمامها موضوعات: الإسكان والسياسة الحضرية، (بما في ذلك إدارة الإسكان، والتجديد الحضري، ومشاركة المجتمع المحلي، والعلاقات العرقية). عملت عضوا في «اللجنة الخاصة للشؤون الحضرية»، وتعمل الآن زميلا في «لجنة التنمية المستدامة». وتقدم المشورة للحكومة في الشؤون المتعلقة بالمدن، والإسكان، والاستبعاد الاجتماعي. من أحدث مؤلفاتها: «مدن في دول صغيرة»، و«أحياء سكنية على حافة الهاوية».

كارول بروبر Carol Propper:

أستاذ الاقتصاد بقسم الاقتصاد بجامعة بريستول، ومساعدة مدير مركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي. تشمل اهتماماتها البحثية: دور عمليات تكوين الأسرة في الدخل وديناميات الفقر، وتأثير الحوافز في سلوك القائمين على التعليم وخدمات الرعاية الصحية، والعدالة في تقديم الرعاية الصحية. من أحدث مؤلفاتها: مقالات عن «الطلب على التأمين الخاص في المملكة المتحدة»، و«الإنفاق على الرعاية الصحية في المملكة المتحدة»، و«هل يستجيب الأطباء للحوافز المالية؟ نظام أطباء الأسرة في المملكة المتحدة ومشروع تمويل الممارس العام».

ليز ريتشاردسون Liz Richardson:

أخصائية بحوث بمركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي. تهتم بشكل خاص بمساعدة المجتمع المحلي لنفسه، وقد شاركت في وضع وتقويم برنامج تدريبي وتقديم منح صغيرة بتمويل من مؤسسة غاتسبي الخيرية في المركز القومي لموارد المستأجرين، في ترافورد هول، تشستر. وقد نشر مركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي أخيرا تقريرها المعنون: «وظائف المهارات الأساسية المتدنية والتعليم المكثف: مشروعان تجريبيان للمهارات الأساسية».

جو سباركس Jo Sparkes:

تعمل الآن في وحدة شؤون المرأة والمساواة برئاسة الوزراء. عملت في السابق أخصائية بحوث بمدرسة لندن للاقتصاد، وبمركز البحوث التربوية بمدرسة لندن للاقتصاد، حيث تفرغت لكتابة الفصل الذي ألفته في هذا الكتاب.

هولي سذرلاند Holly Sutherland:

تعمل مديرة لوحدة المحاكاة الدقيقة بقسم الاقتصاد التطبيقي بجامعة كامبردج. تشمل اهتماماتها الخاصة: إدخال آثار النوع (الجندر) ضمن عملية المحاكاة الدقيقة، وتطوير مناهج للمقارنة بين مختلف البلاد. شاركت أخيرا في تحرير كتاب: «نمذجة المحاكاة الدقيقة لخدمة تحليلات السياسة الاجتماعية: التحديات والمستجدات».

المترجم في سطور

د. محمد الجوهري

* أستاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة.
* عميد كلية الآداب ـ جامعة القاهرة ورئيس جامعة حلوان الأسبق.
* أشرف وشارك في عدد كبير من البحوث والندوات العلمية والمؤتمرات الدولية والعربية في ميادين: علم الاجتماع ودراسات التراث الشعبي، والتنمية الاجتماعية، والدراسات الثقافية.
* مثل مصر، على امتداد ١٤ عاما، في المؤتمر العام لليونسكو بباريس.
* رأس «المجلس الدولي لدراسة التحولات الاجتماعية» التابع لليونسكو ١٩٩٥ ـ ١٩٩٧.
* ألف ونشر ١١٤ بحثا ودراسة.
* ترجم وشارك في ترجمة ٣٢ عملا.
* راجع ترجمة كتاب «سوسيولوجيا الفن: طرق للرؤية»، العدد ٣٤١ من سلسلة «عالم المعرفة»، يوليو ٢٠٠٧.
* أشرف على ٥٢ رسالة دكتوراه، و٤٨ رسالة ماجستير.



سلسلة عالَم المعرفة

«عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ دولة الكويت ـ وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير العام ١٩٧٨.

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة. ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفا وترجمة:

١ ـ الدراسات الإنسانية : تاريخ ـ فلسفة ـ أدب الرحلات ـ الدراسات الحضارية ـ تاريخ الأفكار.

٢ ـ العلوم الاجتماعية: اجتماع ـ اقتصاد ـ سياسة ـ علم نفس ـ جغرافيا ـ تخطيط ـ دراسات إستراتيجية ـ مستقبليات.

٣ ـ الدراسات الأدبية واللغوية : الأدب العربي ـ الآداب العالمية ـ علم اللغة.

٤ ـ الدراسات الفنية : علم الجمال وفلسفة الفن ـ المسرح ـ الموسيقى ـ الفنون التشكيلية والفنون الشعبية.

٥ ـ الدراسات العلمية : تاريخ العلم وفلسفته ، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء، كيمياء، علم الحياة، فلك) ـ الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم)، والدراسات التكنولوجية.

أما بالنسبة إلى نشر الأعمال الإبداعية ـ المترجمة أو المؤلفة ـ من شعر وقصة ومسرحية، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي.